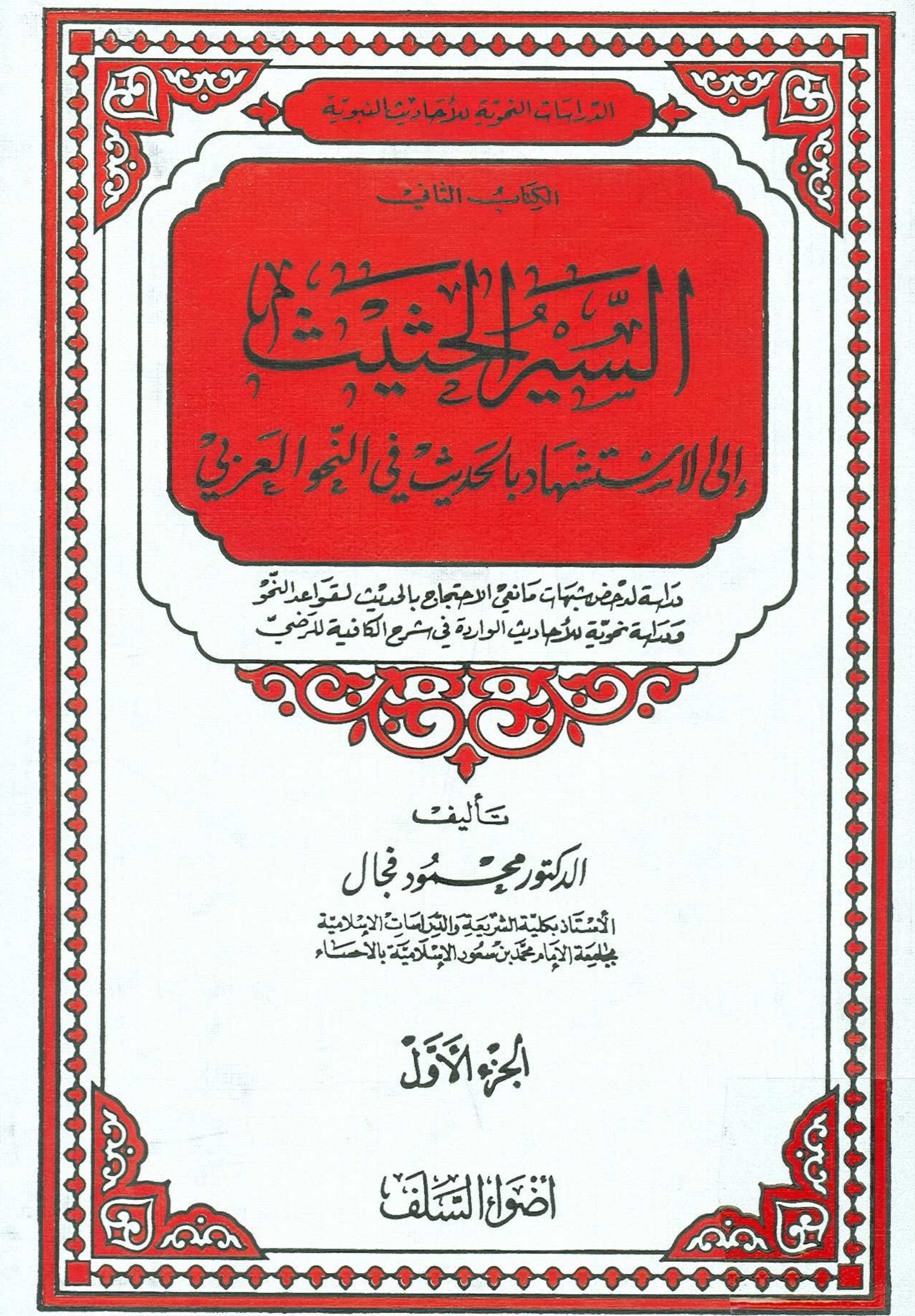

الدراسات النحوية للأحاديث النبوية
الكتاب الثاني
السير الحثيث
إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي
دراسة لدحض شبهات مانعي الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو
ومعالجة نحوية للأحاديث الواردة في شرح الكافية للرضي
تأليف
الدكتور محمود فجال
الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالأحساء
الجزء الأول
أضواء السلف


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

التقدمة (*)

الحمدُ لله ، نحمدُه ونستعينه ، ونستغفره ونستهديه ، ونؤمنُ به ، ونتوكلُ عليه ، ونسألُهُ الخيرَ كُلَّه ، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومَنْ يُضْلِل فلا هاديَ له ، وأشهدُ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ ، لا شَرِيكَ له ، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا محمدًا عبدُه ورسولُه ، صلى الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسَلَّم .

وبعد فـ « القرآنُ الكريم » كتابٌ أُحكمت آياتُه ، ثم فُصِّلَتْ من لَدُنْ حكيم خبير ، بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ ، فهو الحجةُ الواضحةُ ، والمرجعُ الصحيح ، والمصدرُ الأول لـ « النحو العربيّ ».

و « الحديثُ الشريفُ » هو المصدر الثاني له ، كما أنه في المرتبة الثانية بعد « القرآن الكريم »؛ لأن الأحاديثَ النبويةَ الشريفةَ في طبقةٍ عاليةٍ من البلاغةِ والفصاحةِ ، وحسنِ الأسلوب ، والسحر الحلال .

وقد أفادتِ اللغةُ من تدوين الأحاديث نموذجًا مشرقًا، مهذَّبَ اللفظِ، مُطَّرِدَ النَّظْمِ، مُحْكَمَ السَّبْكِ، كأنه الدُّرُّ المرصوفُ، واللؤلؤُ المنضودُ، والتِّبْرُ [1] المسبوك.

(*) قال « أبو الحسن السخاويُّ » في « منير الدَّياجي » (ص: ٣٢٥ آلة كاتبة): (هاءُ « التفعلة » نحو : « التقدِمَة »، و « التجزِئة » ، و « التسوية » عوضٌ من ياء « التفعيل »، نحو : « التقديم » و « التجزيء » و « التسويء »).

(١) الذهـــب .

ولفظهُ شريفٌ ، متينُ الحَبْكِ[1] ، يدخل الآذانَ بلا استئذان ، وتعشقُهُ الأسماعُ لِعُذُوبَةِ البيان .

قال « مصطفى صادق الرافعيّ » :

(إن الجمالَ الفنيَّ في بلاغته ﷺ إنما هو أثَرٌ على الكلام من روحه النبوية الجديدة على الدنيا وتاريخها .

لقد وقع كلامُه في التاريخ القَفرِ المُجْدِبِ فأخصبَ به ، وأنبتَ للدنيا أزهارَه الإنسانية الجميلة .

يجيء كلامُه في كلماتٍ قويةٍ رائعةٍ ، وفصاحةٍ عالية .

وكلَّما زدتَه فكرًا زادك معنى ، ويجب أن ينطلقَ به كلُّ لسانٍ ، ويُسْتَشْهَدَ به في كل عِلم ، وستراه كالأزهار الناضرة ، حياتها بشاشَتُهَا في النور ، فتصحح بها الإنسانيةُ أغلاطَ الزمن في أهله ، وأغلاطَ الناس في زمنهم .

فنبيُّنا ﷺ كما هو أعظمُ نبيّ ، وأعظمُ مصلح ، فهو أعظمُ أديب ؛ لأنَّ فنَّهُ الأدبيَّ أعظمُ فنٍّ ، يحقق للإنسانيَّة حياة أخلاقها ، وهو بكل ذلك أعظمُ إنسان ﷺ .

وكلُّ بليغٍ هو شمعةٌ مضيئة صُنعت لها مادةُ النور نورًا وجمالاً ، بجانب هذه الشمس التي خُلِقَتْ فيها مادة النور نورًا وجمالاً وحياة وقوة . هناك نور لذي عَيْنَيْنِ ، وهنا النور لكل ذي عينين ، وذا يتخايل كالحلم ، وهذا

---

(١) النسج .

يفصح كالحقيقة ، وذلك ضوء من حوله الظلمة دانية ، وهذا قد طرد الظلمة من حوله ، والأول نور بلا روح ، والثاني هو روح النور .

وأثر قوة كلامه متمثلٌ في شدة وضوحه ، فبلاغتُه النبويةُ العجيبةُ قائمةٌ في كلِّ لفظةٍ ، وألفاظه مختارةٌ من لفظِ الحقيقة ، فالعنايةُ فيها بالحقائق ، ثم الحقائق هى تختار ألفاظُها اللغوية على منازلها ، فصورتُها اللغويةُ صريحةٌ منكشفة عن معناها المضيء كأنما ألقي فيها النور .

والنبيُّ ﷺ لا يتكلَّفُ ولا يَتَعَمَّلُ ، ولم يكتبْ ولم يؤلِّفْ ، ومع هذا لا تجد في كلامه موضعًا يقبلُ التنقيحَ .

والنُّبُوَّة أكبرُ السبب في ذلك الوضوح البياني العجيب ، ولعل غموضَ بعض الشعراء والفلاسفة هو من دليل الطبيعة على أنهم زائدون في الطبيعة ، ألا ترىٰ أن من أساليبهم الشعرية والفلسفية ما يجعلُ معنى الكلمةِ أحيانًا هو نقص معناها ، إذ يتصنعون للفكر ، ويستجلبون له ، ويشقِّقون فيه ، كما يفعل أهلُ صناعة الألفاظ بالألفاظ .

ومتى كان النبيُّ ﷺ قِسْمًا من الحياة بل مادةً لمعانيها الجديدة ، فلن يكون بيانُه إلا جمالاً ووضوحًا ومنفعةً ودقةً وسموًّا بقدر ذلك كله .

إذا قرأتَ ما جُمع من الكلام النبويِّ فلا تصيبُ فيه ما تصيبه في بلاغة أدباء العالم مما فنُّه الكلام في المرأة ، والحب ، وجمال الطبيعة ، وهو في بلاغة الناس كالقلب في الجسم ، لا تخلو منه ولا تقوم إلَّا به ، حتى تجد الكلامَ في المرأة وحدَها شطرَ الأدبِ الإنساني ، كما أن المرأة هي شطر الإنسانية ، ولا يُعْرَفُ له ﷺ في هذه الأغراض إلا كلماتٌ بيانيةٌ جاءت بما يفوت

الوصفُ من الجمال والدقة ، متناهيةٌ في الحسن ، ظاهرةٌ في الدلالة ، يظهر في وجه بلاغتها ما يظهر في وجه العذراء من طبيعة الحياءِ والخَفَرِ [1] .

وما ذلك إلا لأنَّه نبيٌّ يوحَىٰ إليه ، فلا موضع للخيال في أمره ، إلا ما يراد به تمثيلاً يراد به تقوية الشعور الإنساني بحقيقة ما في بعض ما يعرض من باب الإرشاد والموعظة .

وأما كلامُ الشعراء والفلاسفة في وصف الطبيعة والجمال والحب على طريقة الأساليب البيانية فإنما هو بابٌ من الأحلام؛ إذ لابدَّ فيه من عَيْنَيْ شاعر ، أو نظرةِ عاشقٍ.

و لله دَرُّ القائـــــل :

خَجِلَ البنفسجُ حين لاحَ عذارُه   أَوَمَـا تراه ليسَ يرفَـعُ رَأْسَهُ[2]

والكونُ في نظر النبيِّ ﷺ آيةُ الحكمة ، لا آيةُ الفن ، ومنظرُ المستَيْقِن لا منظرُ المتخيِّل ، ومادةُ العبودية لله ـ تعالى ـ لا مادةُ التَّألُّهِ للإنسان ، وبذلك حَرَّمَ الإسلامُ أشياءَ ، وكَرَّهَ أشياءَ ، لا يكون الفنُّ بغيرها فنًّا في ضروب من الشعر والتصوير والحب .

فالنبيُّ ﷺ ليس كغيره من بلغاء الناس يَتَّصِلُ بالطبيعة يستملي منها ، بل هو نبيٌّ مرسَلٌ متصل بمصدرها الأزلي ليملي فيها . فلا يعرض له من زيغ

---

(١) خَفِرَتْ تَخْفَرُ خَفَرًا : اشتدَّ حياؤُهَا .

(٢) البيت من « حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي » (١ : ١٢)، ولا يوجد في « وحي القلم ».

النفس ما يعرض لغيره من الناس . فقد جَرَّده ربُّه من زيغ الهوى ، وسرف الطبيعة ، فهو من الناس ، ولكنه متخلقٌ بأخلاقِ القرآن ، وله في هذا الباب ما ليس لأحدٍ ولا يطيقه أحدٌ ، ولقد كان محمدٌ ﷺ إنسانًا ، وكان حركةً في تقدم الإنسانية ، وعجائبُ كلامه ﷺ لا تنقضي .

ومن أقوى البراهين على كماله ﷺ ونبوَّتِهِ واتساعِ روحه ، ونفاذِ إدراكِهِ لحقائقِ الكونِ أنه لم يتبسّطْ في الفنون كما يصنعُ البلغاءُ ، ولم يأخذْ مأخذهم فيها ، إذ كانت كلها من أكاذيب القلب والفكر والعين .

وكان من هديه ﷺ ضَرْبُ الأمثال ، فجاء تمثيلُه في كلامه ﷺ ينطوي فيه من إبداع الفنِّ البياني وإعجازه ما يفوت حدودَ البلغاء ، ومصاقعَ الخطباءِ ، فبلاغته بلاغةُ الحياة في الحي[1]).

وكلامُه ﷺ سديدُ المنهج ، واضحُ المعالم ، مشرقُ المعاني ، محكمُ الأداء . والفصاحةُ تتجلَّى في كلِّ لفظةٍ من منطوقه ، وتتبارى[2] ألفاظُهُ ومعانيه إلى الأفهام ، وتكاد تشق طريقها إلى القلوب قبل الأسماع .

قال « السيوطيُّ » في « المزهر » (١ : ٢٠٩) :

(أفصحُ الخَلْقِ على الإطلاق سيدُنا ومولانا رسولُ الله ﷺ حبيبُ رب العالمين جَلَّ وعلا .

قال « الخطابيُّ » : اعلم أن الله لما وضعَ رسولَه ﷺ موضعَ البَلَاغِ من

---

(١) « وحي القلم » (٣ : ٣ - ٣٠) - باختصار وتصرّف .

(٢) تتسابق .

وَحْيِهِ ، ونَصَبَه مَنْصِبَ البيان لدينه ، اختارَ له من اللغاتِ أعربَها ، ومن الألْسُنِ أفصحَها وأبينَها ، ثم أمدَّه بجوامعِ الكلِم ...).

فاستَقَتِ اللغةُ من تدوين فصاحته ﷺ نموذجًا مُتَّصِفًا بما تقدم تُمَكِّنُ للفصحىٰ المنزلةَ التي بَلَغَتْهَا بالقرآن الكريم أيَّ تمكين .

وأنَّ حِرْص المسلمين في كلِّ عصورهم على هَذَيْنِ المصدرَيْنِ ، وبالِغَ عنايتهم بهما أقامَ الفصحىٰ علىٰ أساسٍ راسخ ، لا يتطرق إليه وَهْنٌ مادام في الأرض إسلام ومسلمون . كما تُعَدُّ الأحاديثُ المروية عن الرسول ﷺ المصدرَ الثاني من مصادر التشريع ..

وسيظل الحديثُ النبويُّ المصدرَ الثاني لمعرفةِ اللغةِ، وتقعيدِ القواعدِ النحوية.

كما سيبقىٰ الحديثُ إلىٰ جانب القرآن في الاستشهادِ والاستدلال .

●وعدمُ استدلالِ فريقٍ من النحويين بالحديث النبويِّ في مسائل النحو يمكن أن يرجعَ إلىٰ أمرين :

الأمر الأوَّل : عدمُ خبرتهم بفن الحديث روايةً ودرايةً ، وعدمُ شُغْلِهم به ، وانقطاعِهِم له . وعِلْمُ الحديث بعيدُ مَرْمَىٰ الطَّرْفِ[1] ، لا يظفرُ بقِلادةٍ منه إلَّا مَنْ رَامَ خطيرات الأمورِ ، وطَوَىٰ فؤادَهُ علىٰ صريمةٍ حذَّاء[2] ، ودون ذلك خَرْطُ القَتَادِ[3].

---

(١) البصر .

(٢) أي : عزيمة ماضية لا يَلْوي صاحبُها علىٰ شيْء .

(٣) مَثَلٌ يُضْرَبُ للشيء لا يُنَالُ إلا بمشقة عظيمة . و « خرط » : نزع ، و « القتاد » : شجرٌ صُلْبٌ له شوك كالإبر .

فهيهاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ ومَنْ به   وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُواصِلُهْ

الأمر الثاني : خوفُ فريقٍ منهم من الوعيدِ الشديدِ في الكذب على رسول الله ﷺ فقد أَقَلَّ عديدٌ من الصحابة من رواية الحديثِ ؛ خوفًا من أن يقولوا غيرَ ما وَرَدَ من لفظِ النبيِّ ﷺ ؛ لهذا السبب .

فالحديثُ النبويُّ مصدرٌ لتقعيدِ القواعِدِ النَّحْوِيَّةِ ، وإثبات المناهج العربية ، ولا ريبَ ، وقد وقعتْ لبعض العلماء في طريق الاستدلال به والرجوع إليه شبهاتٌ صَدَّتْ عن الاعتماد عليه ، فتصديتُ في هذا الكتاب لإزالتها وكشفِها ، وإبانة الخَطَلِ[1] فيها ، معتمدًا علىٰ الأصول التي مَهَّدَها العلماءُ في علم الأصولِ والمصطلح والحديث ... مستعينًا بالله علىٰ إقامة الحُجَّة[2] ، لسلوك هذه المَحَجَّةِ[3] ، ومن اللهِ تعالىٰ أستمدُ العونَ والسدادَ والتوفيقَ والرشاد .

واشتمل هذا التأليفُ بعد هذه « التقدمة » على « تمهيد » ذكرت فيه : « شبهاتٍ حول الاحتجاج بالحديث النبويِّ في النحو واللغة » متمثلةً في نصوصٍ لباحثين مدققين ، أوردوها في كتبهم على سبيل حكاية دَعَاوَىٰ مَنْ مَنَعَ الاحتجاجَ بالحديث .

---

(١) المنطِق الفاسِدُ المُضطَرب .

(٢) الدليل والبرهان .

(٣) جادَّة الطريــــق ..



وقد قَسَمْتُ هذا التأليف إلى قِسْمين :

القســـم الأول

(دراسة ثَرَّة لدحض شبهات ما نعي الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو)

وفيه خمسةُ أبـــواب :

الباب الأول : (نافذةٌ على علم الحديث النبوي) وفيه أربعةُ فصول :

الفصل الأول : علمُ الحديث : روايةً ، ودرايةً ، وموضوعُهُ .

الفصل الثاني : الإسنادُ عند المحدِّثين .

الفصل الثالث: طريقةُ تَحَمُّل الصحابةِ الحديثَ النبويَّ .

الفصل الرابع: أثرُ الرحلة في تمحيص الحديث .

الباب الثاني: (رَدُّ شبهةِ رواية الحديّث بالمعنىٰ) وفيه ثلاثةُ فصولٍ :

الفصل الأول: الروايةُ بالمعنىٰ مرتبطةٌ بعصر التدوين .

الفصل الثاني: صفةُ روايةِ الحديث ، وشرطُ أدائِه .

الفصل الثالث: سببُ اختلاف رواياتِ الحديث .

- تحقيق موقف .
- تعقيب الدكتور « محمد محمد أبو شهبة » على « محمودأبو ريه ».

الباب الثالث : (رَدُّ شبهةِ روايةِ الأعاجم) وفيه ثلاثةُ فصول :

الفصل الأول : شرائطُ الراوي ، ومقاييس المحدِّثين .

الفصل الثاني : التَّثَبُّتُ في رواية الحديث .

الفصل الثالث: مسقطاتُ عدالةِ الراوي .

- تعقيب الدكتور « تمام حسان ».

الباب الرابع: (رَدُّ شبهةِ التصحيفِ والتحريف) وفيه ثلاثةُ فصولٍ:

الفصل الأول: شَذْرةٌ عن معنىٰ التصحيفِ والتحريفِ .

الفصل الثاني: منشأُ التصحيف .

الفصل الثالث: جهودُ العلماء في معرفةِ التصحيفِ والتحريف .

الباب الخامس: (رَدُّ شبهةِ الوضع في الحديث) وفيه أربعةُ فصولٍ :

الفصل الأول: معنى الحديثِ الموضوع .

الفصل الثاني: جهودُ حفاظ الحديث في مقاومةِ حركةِ الوضع .

الفصل الثالث: مطاردةُ الضعفاء .

الفصل الرابع: معرفةُ تواريخِ الرواةِ .

وباستيعاب هذه الأبوابِ والفصولِ المقتضبةِ التي ضَمَّها هذا القسمُ يتبدّىٰ للقارئ صحةُ الاحتجاج بالحديث النبويِّ في مسائل النحو ، ويتحقَّقُ المنصفُ الذي يَنْشُدُ الحقَّ ، ويَتَوَخَّىٰ مناهجَ الصوابِ ، بأنَّ الأدلةَ التي تَمَسَّكَ بها المانعون أدلةٌ واهنةٌ ، وبأن قولَهم بذلك ضعيفُ السَّنَدِ ، واهي العَمَد .

وخَلَصْتُ من دراستي إلىٰ أن الذين نقلوا لنا الحديثَ الشريفَ كانوا حفَّاظًا ضابطين ، وشهودًا مُؤْتَمَنِينَ ، نقلوا لنا الكلمةَ النبويةَ وَوَعَوْهَا ، وأَدَّوْهَا كما وَعَوْهَا ، ابتغاءَ أن تنالَهُمْ دعوةُ النبيِّ ﷺ بِنُضْرَةِ الوجوهِ .

والحوافزُ لديهم لِلحِفَاظِ على ألفاظ النبيّ ﷺ كثيرةٌ ، أذكرُ منها: حبُّهم الفريدَ له ، والحرصَ الشديدَ على نقل كلامه كما قاله ، والخوفَ من التغيير والتبديل فيه ، والبلاغةَ التي فيه ، والأمانةَ الدينيةَ في تَحَمُّلِهِ وأدائه .

أضف إلى ذلك أنه كانت لهم عنايةٌ فائقةٌ بِنَقْدِ الأسانيدِ ، ومعرفةِ المتون ، بحيث لم يَدَعُوا زيادةً لمستزيد ، وقد خَلَّفُوا لنا ثروةً هائلةً ضخمةً . وما علينا إلَّا أن نَدْرُسَها ، ونَنْهَلَ من معينها الصَّافي العذبِ الزُّلال .

* * * * *

القســـم الثـــاني

(دراسةٌ نحويةٌ للأحاديث الورادة في شرح الكافية للرضي)

وفيه اثنان وثلاثون بابًا .

وهذه الأبواب مشتملة على مسائلَ .

وعددها : ستٌّ وسبعونَ مسألةً .

وقد اقْتَصَرْتُ على الأحاديث الواردة في «شرح الكافية» لـ«الرضي» من كُتُبِ النحوِ، عداما استشهدتُ به من الأحاديث النبوية التي اخترتها من دواوين السنة الصحيحة.

وقد حَذَوْتُ في تقسيم هذه الدراسةِ ، وترتِيبِها حَذْوَ ما فَعَلَهُ « ابنُ الحاجب » في تقسيم وترتيب « الكافية »، ومعلومٌ أنَّ « الكافيةَ » مختصةٌ بالأبحاثِ النحوية ، كما أن « الشافيةَ » مختصةٌ بالأبحاث الصرفية .

فيكون مَنْهَجُ « ابنِ الحاجبِ[1] » فَصْلَ أبحاثِ النحوِ عن أبحاثِ الصرف .

وقد قَسَّمَ كتابَهُ « الكافيةَ » إلى أقسامٍ رئيسةٍ ، منها :

(١) المرفوعـــاتُ .

(٢) المنصوبـــاتُ .

(٣) المجـــروراتُ .

---

(١) قَصَدَ « عثمانُ بنُ عمرَ بنِ أبي بكرٍ جمال الدين بن الحاجب » الإسكندريةَ ؛ للإقامة فيها ، ففاجأه الموتُ في السادس والعشرين من شوال سنة ٦٤٦هـ .

(٤) التــوابـــعُ .

(٥) الاســـمُ .

(٦) الفعــلُ .

(٧) الحــرفُ .

واشتملت هذه الأقسامُ على الأبحاثِ النحويةِ المألوفة .

و « الكافيةُ » خلاصةٌ نحويةٌ ، اختصر فيها « ابنُ الحاجب » « المُفَصَّلَ » لـ « الزمخشري[1] » ، وقد حَوَتْ مقاصدَ النحوِ بأسرِها .

ومن النحاةِ من وَلِعَ بها وَلَعًا شديدًا حتى نُسِبَ إليها، فاشتهر بـ «الكافِيَجي»، وهو : « أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ سليمانَ[2] » شيخُ الإمام الحافظِ « السيوطيِّ » وغيره..

ولاشتهارها في المشرقِ أقبل عليها العلماءُ فَشَرَحُوها وخَدَمُوهَا أيَّما خدمة ، وقد زادت شروحها على المِئَةِ .

ومن أشهرِ شروحها وأحسنها جمعًا وشُمُولًا وتحقيقًا شرحُ « رضيِّ الدينِ محمدِ بنِ الحسنِ الاستراباديِّ »[3] المتوفَّىٰ ٦٨٦ هـ .

---

(١) انظر « البداية والنهاية » (١٣ : ١٧٦).

(٢) المتوفَّىٰ سنة ٨٧٩ هـ (بالقاهرة)، وقد شرح « قواعد الإعراب » لـ « ابن هشام » وهو من أحسن شروحها وأوفاها . وقد قمت بتحقيقه ودراسته في مرحلة الماجستير في عام ١٣٩٤ هـ .

ولبعضهم في الثناء على « الكافية » :

صاغَ الإمامُ الفاضلُ ابنُ الحاجِبِ ... دُرَراً فَأَخْفَاهَا كَغَمْـزِ الحاجِبِ

لَمَّا تَواتَرَ حُسْنُهَا بيـنَ الـوَرَىٰ ... قالَتْ : أنا السحرُ الحلالُ فحاجِ بي

انظر « الهادية » : ٤٨ .

(٣) وقد طبع عدة طبعات مع تعليقات « الشريف الجرجاني » في الحاشية .

وبعدَ الجولةِ الواسعةِ في كتاب « شرح الرضيِّ » ، ودراسةِ الأحاديثِ النبويةِ الواردةِ فيه عقدتُ « خاتمةً » بينتُ فيها النتائجَ التي وصلتُ إليها من دراستي .

● وبهذا أكونُ قد دحضتُ شبهاتِ مانعي الاحتجاج بالحديث الشريف لقواعد النحو ، بإيراد الشُّبَهِ ، ونَقْضِها واحدةً تلو الأخرىٰ، وأشدتُ أركانَ مذهبِ الاحتجاج بالحديث في النحو ، ورفعتُ منارَه ، كما درستُ الأحاديثَ الشريفةَ التي استشهدَ بها « الرضيُّ » في « شرح الكافية » ، وهي طائفة كبيرة .

وعُنِيتُ بتخريجها عنايةً تامةً من المصنفات الحَدِيثِيَّة المُوَثَّقَةِ .

ثم يجيىءُ دورُ المحتوىٰ العام .

وفي الختام : أسألُ اللهَ حسنَ العاقبةِ في الدنيا والآخرةِ . اللهمَّ لا تكلْ تدبيرَنا إلى أنفسِنا ، ودبِّرْنا بتدبيركَ الحسنِ الجميلِ ، ياربَّ العالمين .

في أبها ٧ / ١٠ / ١٤٠٥هـ

د . محمود فجال

تمهيد

شبهات حول الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو واللغة

من دواعي العَجَبِ أنني أرى أممَ العلم – من النحويين – تُعْنَىٰ عنايةً بَالِغَةً بحفظِ اللغةِ ، وتطبيقِ النحوِ ، وهم لا يستشهدونَ بالأحاديثِ النبوية ، وإن كانت صحيحةَ المتون والأسانيد ؛ بسبب دَعَاوَىٰ واهيةٍ ، وحججٍ باطلةٍ .

وقد أَلْقَوْا شبَهَهم ليصدوا بها عن الاحتجاجِ بالحديث في تقعيدِ النحوِ ، ومعرفةِ اللغةِ .

وهل فعلُهم هذا صادرٌ عن سوءِ نية ؟.

إنني لا أظن إلاَّ الخَيرَ بمن ينتمي إلى العلم – من المسلمين – ولا يتحتم عليَّ إلَّا أن أذكرَ شُبَهُهم ، وتَعِلَّاتِهم ، وأُنَاقِشَهَا مناقشةً علميةً جادةً ، مُؤَيَّدَةً بالبراهينِ السديدةِ ، والحججِ القواطع ، والبيِّنات النواصع .

ومن الله – تعالى – أطلبُ السدادَ ، وأسأَلُهُ أن يريَنَا الحقَّ حقًا ، والباطلَ باطلاً ، وأنْ يُبْعِدَ عنَّا الجِدالَ المقيتَ ، والمِرَاءَ البغيضَ . إنه سميع مجيب .

فمن هذه الشبـــــه :

- شبهةُ روايةِ الحديثِ بالمعنى .
- وشبهةُ روايةِ الأعاجم .
- وشبهةُ التصحيفِ والتحريف .

● وشبهةُ الوضعِ في الحديث .

وسأُورِدُ نصوصَ بعضِ المؤلِّفينَ الذين يذكرون هذه الشُّبْهَ على سبيلِ حكايةِ رأي الفريقِ الذي يمنع الاحتجاجَ بالحديثِ في تقعيدِ القواعِدِ ، ومعرفةِ اللغة .



النص الأول

قال الدكتور « محمد محمد أبو زهو » في كتابه « الحديثُ والمحدِّثون » (ص: ١٩٩) (يقول دعاةُ الإلحاد : إن الأحاديثَ قد رواها الرواةُ بالمعنىٰ ، لا بالألفاظ المسموعةِ منه ﷺ ، وكان هذا شأنَ الرواة في كل طبقة ، يسمعون الأحاديثَ بألفاظٍ ، ثم يَرْوُونَها بألفاظٍ أخرىٰ ، وهكذا حتى وَصَلَتْ إلينا ، وقد انْطَمَسَتْ معالِمُ ألفاظِها ومعانيها ، فكان للرواية بالمعنىٰ ضررٌ كبيرٌ في الدين واللغة والأدب ، ولهذا لم يَثِقِ العلماءُ ، على اختلاف مشارِبِهِمْ بالأحاديثِ ، فالمتكلمون ردُّوا منها ما لا يتفق مع أصولهم ، والفقهاءُ أَخَذُوا منها وتَرَكُوا ، وعلماء العربية لما رأوا الأحاديثَ قد رويت بالمعنىٰ ، ولم يَعْلَمُوا على اليقينِ لفظَه ﷺ الذي نَطَقَ به رَفَضُوا أن يستشهدوا بها في إثْبَاتِ اللغة ، و[1]قواعد النحو ، في الوقت الذي يستشهدون فيه بكلامِ أجلافِ العربِ الذين كانوا يَبُولُونَ على أعقابهم .

قالوا : وقد كان الواجب يقضي أن تُكْتَبَ الأحاديثُ بين يَدَيْهِ ﷺ كالقرآنِ ، ويتلقاها الرواةُ طبقةً بعدَ طبقةٍ ، مضبوطةَ الألفاظِ ، متواترةَ الإسنادِ ، حتى يمكنَ الوثوقُ بها).

★ ★ ★

---

(١) في الأصل « أو ».

النــــص الثـــــاني

قال الدكتور « فائز فارس » في قسم الدراسة لـ« شرح اللُّمَعِ »[1] لـ« ابن بَرْهان » (ص ٧٨) (كان لـ« ابن بَرْهان » أُنْسٌ شديدٌ بعلم الحديث إلَّا أنَّ الحديثَ النبويَّ لم يلقَ منه ومن نحويي البصرة عنايةً ظاهرة عند احتجاجهم لقواعد النحو ، فقد رَأَوْهُ يُرْوَىٰ بالمعنىٰ دون اهتمام باللفظ .

وفي « شرح اللمع » نجدُ بضعةَ أحاديثَ قَدَّمها « ابنُ بَرْهانَ » لمعناها ، أو للغتها دون أن يلجأً إليها في معضلاته النحويه).

هذا النص الذي قاله الدكتور فيه حكايةُ رأيِ نحويِّي البصرة الذين لا يَرَوْنَ الاستشهاد بالحديث النبويّ بسبب الرواية بالمعنىٰ .

وسأكفيه مؤونةَ الردِّ عليهم ، كما سأُجَلِّي حقيقةَ « ابن بَرْهان » في علم الحديث ، إن شاء الله ـ تعالىٰ ـ في (الباب الخامس) : تحقيق موقف .

★ ★ ★

---

(١) و« اللُّمَعُ » كتاب لطيف في النحو والصرف ، ومؤلِّفُهُ : « أبو الفتح عثمانُ بنُ جني الموصليُّ النحويُّ » ـ ٣٩٢ هـ ببغداد . وطبع عدة طبعات .

النـــص الثـــالث

قال الدكتور « تمام حسان » في « الأصول » (ص: ١٠٥) (وأما الحديثُ فمع إجماع النحاة على أن النبيَّ ﷺ أفصحُ العرب ، وأن الحديثَ إذا صحتْ نِسبته إليه ، وثَبَتَ أنه قاله بلفظه ، فلا مجالَ لدفعه في الاستشهاد ، ولا في الاحتجاج به في التقعيد .

ولكنَّ النحاة لم يعترفوا بتحقيق هذه الشروطِ إلَّا لعددٍ قليلٍ من الأحاديثِ القصيرة ، كقوله ﷺ : « مَنْ كَذَبَ عليَّ متعمدًا فليتبوأْ مقعدَه من النَّار ».

أما ما لم تثبتْ نسبتُه إلى النبيِّ ﷺ فالاحتجاجُ به في النحو مرفوضٌ ؛ لأنَّ أغلبَ ذلك مرويٌّ بالمعنىٰ ، أي : بألفاظٍ غير ألفاظه ـ عليه السلام ـ فهو من لفظ الرواة ، وأغْلَبُهُمْ من الأَعاجِمِ الذين لا يُحْتَجُّ بكلامهم ؛ لأنهم لا تنطبقُ عليهم شروطُ الفصاحةِ ، وإذا كان ما صحت نسبته إلىٰ النبيّ ﷺ من القلة بحيث لا يكاد يفي بشيء في هذا الباب ، فإن معنىٰ وقوفِ النحاةِ هذا الموقفَ أنهم من الناحية التطبيقيَّة البحتةِ مَنَعُوا الاحتجاجَ بالحديث).

يَحْكِي الدكتور الجليل شُبَهَ مانعي الاحتجاجِ بالحديث النبويِّ في النحو . وقد عَقَّبَ على ذلك تعقيبًا طيبًا سأنقله بنصه إن شاء الله ــ تعالى ــ في (الباب الثالث) (ص : ٩١) .

النـص الرابـع *

قال الدكتور « عبد الحميد الشلقاني » في مقدمة كتابه « مصادر اللغة » :

(.. وضعنا القرآنَ الكريمَ على رأسِ المصادر .. وجعلنا البابَ الثاني للحديث ، وتَرْتِيبُهُ في مصادر اللغة لا يأتي في المرتبة بعدَ القرآنِ الكريمِ ، ولا يأتي كذلك في المرتبة الثانية تاريخيًا ، ذلك أن كثرةً من اللغويين لا يعتمدون على الحديث في الرواية اللغوية ، للآفاتِ التي صاحبتْ روايتَه ، وهي : الروايةُ بالمعنىٰ ، والتصحيفُ ، والوضعُ ...).

ثم قال في (الباب الثاني) (الفصل الأول) : « مكان الحديث في مصادر اللغة » (ص: ٥٥-٥٦).

(كان من الممكن أن يظهرَ هذا الكتابُ ، وليس فيه بابٌ عن « الحديث » ، ذلك أنَّ كثرةً من اللغويين لا يَعُدُّونَ الحديثَ مصدرًا من مصادر اللغة ؛ لأسباب نذكرها بعد قليل ، ولكن من أجل أن نبيِّنَ هذا الوجهَ رأينا أن نعقد بابًا عن الحديث .

وكان من الممكن أن يظهرَ هذا البابُ ، ولكن في غير هذا المكان ،

---

* هذا النصّ مجموعٌ من عدّة محالّ من كتاب « مصادر اللغة » كما هو بَيِّنٌ .

فنظامُ التأليف يبدأ بأكثرِ الأبواب إحاطةً بالموضوع ، ثم بالذي يليه ، وحديثُ النبيِّ ﷺ لا يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن إذا كان الكلام عن مصادر اللغة ، ولا يأتي كذلك في المرتبة الثانية تاريخيًا ، ولكن تداعي الخواطر ، والانتهاء من الباب الأول عن القرآن الكريم اقتناعًا بأنه على رأس المصادر يُثيرُ في الأذهان سؤالاً : وما دور الحديث ؟ للعلاقةِ الروحية القائمة بين القرآن والحديث .

وثَمَّ ملحظٌ آخرُ تنظيميٌّ داخلَ الباب حولَ نظامِ التأليف ، وهو البدء بالوجه الإيجابيّ ، ثم التثنيةُ بالوجه السلبيّ ، بمعنىٰ أن نبدأَ الكَلامَ بمَنْ يَرَوْنَ الحديثَ مصدرًا من مصادر اللغة . ثم نُعَقِّبَ عليه برأي الذين لا يَرَوْنَهُ مصدرًا ، ولكنَّ الكثرةَ كانت في الجانب الذي لا يَرَىٰ الحديثَ مصدرًا ، فَبَدَأْنَا بهم لكثرتهم .

هذه ملاحظ نقدمها بين يدي الباب .

الذين يؤرخون للعربيةَ يَمُرُّونَ بحديثِ النبيِّ ﷺ مرورًا هينًا ، وهم يعرفون أن النبيَّ ﷺ أفصحُ العرب ، ولكنهم لم يكونوا يأمنون الطريقَ ، وهم يلتمسون نفسَ اللفظِ الذي صَدَرَ عن النبي ﷺ للأسباب التالية :

ـ رواية الحديث بالمعنىٰ .

ـ التصحيـــف .

ـ الوضـــع .

وقال عند كلامه على « الرواية بالمعنىٰ » (ص : ٥٧) :

(.. ولم تكنْ هذه الرخصةُ عامةً ولا مطلقةً ، ولكن مقيدة بشروطٍ

ذكرها « ابنُ الصلاح » في « مقدمته »، قال : « إن الراوي إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه ، فإن لم يكن عالمًا عارفًا بالألفاظ ومقاصدها ، خبيرًا بما يحيل معانيها ، بصيراً بمقادير التفاوت بينها ، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك ، وعليه أن لا يروي ما سَمِعَهُ إلَّا علىٰ لفظه الذي سمعه من غير تغيير »).

ثم علَّق المؤلِّف على نَصِّ « ابن الصلاح » بقوله :
(ولكنَّ هذه الشروطَ-وكلُّها تؤكِّد ضرورةَ المعرفةِ بالعربية-يصعبُ تحقيقُها ، كلَّما تقدَّم الزمن ، ووهنت السليقة ، ونأتِ الديار برجال الرواية عن موطن العربية في الجزيرة فدخلتها المساهلة).

وقال عند كلامه على « التصحيف » (ص: ٥٩):
(وبالرغم من أن التصحيف قد وقع في الآثار الأدبية فقد احتجوا بها ، ولكن جعلوا التصحيف مبررًا لعدم الاحتجاج بالحديث ؛ لأن بعضَ رواتِهِ من الأعاجم ، وإذا رأيت التصحيف يقع في الحديث عن غير قصد ، فإن الوضع في الحديث كان يأتي مقصودًا ، بعضه للدين ، وأكثره للدنيا).

وقال في (الفصل الثاني : « أثر الحديث في اللغة » (ص: ٧٠)
(...وجدير بالتنويه أن اعتماد اللغويين على الحديث كان قليلًا . ولم يَسْلَمِ المتأخرون من النحاة من أمثال « ابن خروف » المتوفىٰ سنة ٦٠٩هـ، و« ابن مالك» المتوفىٰ سنة ٦٧٢هـ من النقد الشديد ، وكان « ابنُ جماعة » ممن أخذوا عن « ابن مالك »، فقال له يومًا ، وكأنه لا يَرَىٰ رأيه :

ياسيدي ، هذا الحديثُ روايةُ الأعاجم ، ووقع فيه من روايتهم ما تعلم أنه ليس من لفظ الرسول ﷺ . فلم يُجِبْ بشْيءٍ[1] .).

★ ★ ★

(١) « خزانة الأدب » ١ : ٢٥ .

النـــص الخـــامس

قال الأستاذ « محمود أبو رية » في كتابه « أضواء على السنة المحمدِيَّة »[1] (ص: ٢٥٤):

(مَرَّ بِكَ أن علماءَ الأمة قد انقسموا في تلقي الحديث إلى ثلاثة أقسام: المتكلمون، والأصوليون والفقهاء، والمحدِّثون. ولكي نستوفي هذا البحثَ نذكر كذلك موقفَ علماءِ النحو واللغة؛ فإنهم لم يجعلوا الحديثَ من شواهدهم في إثباتِ اللغةِ، وقواعد النحو الخ ....).

★ ★ ★

(١) صدر عام ١٣٧٧ هـ-١٩٥٨م.

القسم الأول

دراسةٌ ثَرَّة لدحضِ شبهاتِ مانعي الاحتجاجِ بالحديثِ لقواعد النَّحْوِ

وفيه خمسة أبـــواب :

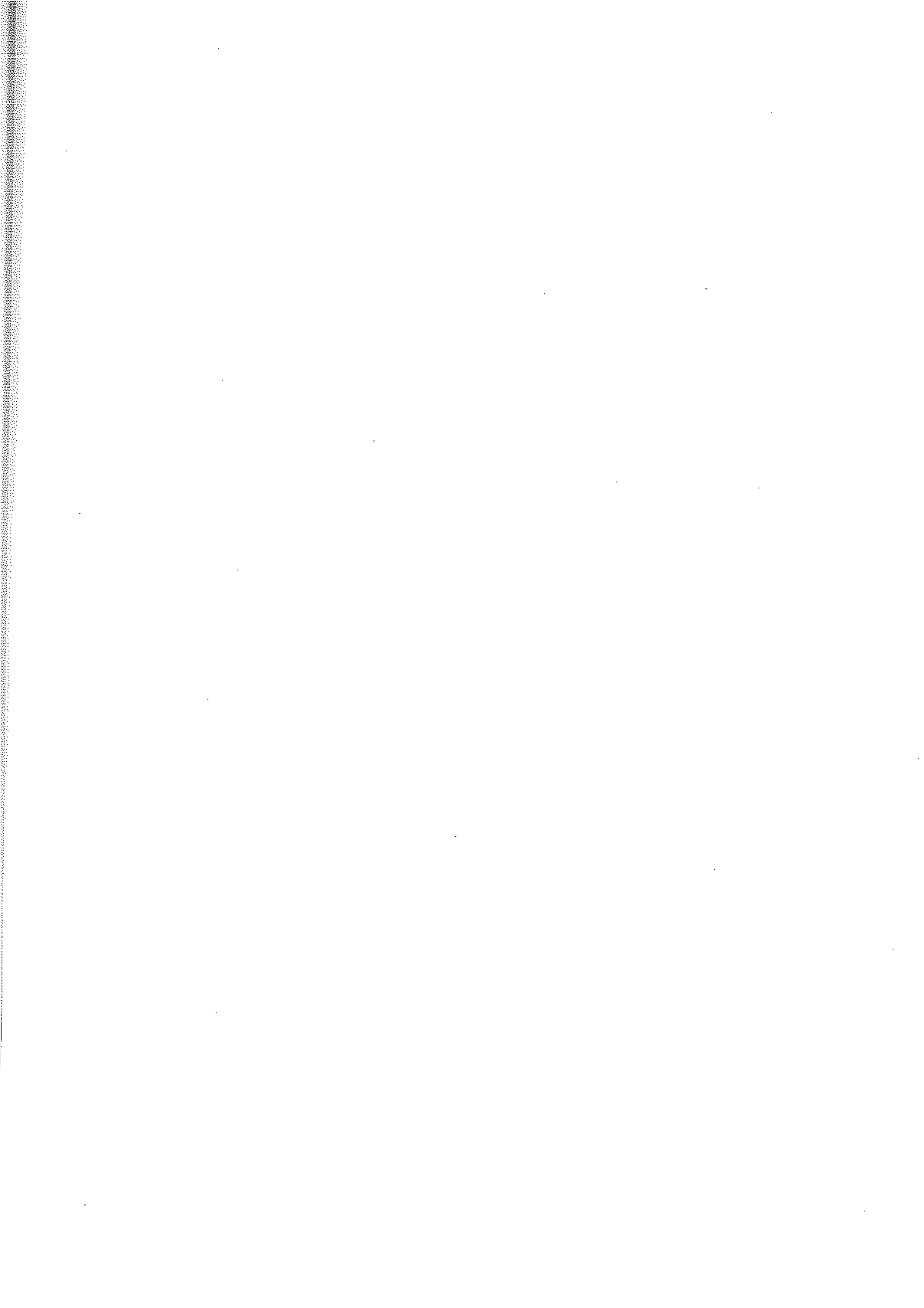
(الباب الأول): نافذةٌ على علم الحديث النبوي .

(الباب الثاني): ردُّ شبهةِ روايةِ الحديث بالمعنىٰ .

(الباب الثالث): ردُّ شبهـــةِ روايـــةِ الأعاجــــمْ .

(الباب الرابع): ردُّ شبهةِ التصحيفِ والتحريف .

(الباب الخامس): ردُّ شبهةِ الوضعِ في الحديث .



الباب الأول

نافذةٌ علىٰ علم الحديث النبويّ

وفيه أربعة فصـــول :

(**الفصل الأول**) : علمُ الحديث : روايةً ، ودرايةً ، وموضوعه .

(**الفصل الثاني**) : الإسنادُ عند المحدِّثين .

(**الفصل الثالث**) : طريقةُ تَحَمُّلِ الصحابة الحديثَ النبويَّ .

(**الفصل الرابع**) : أَثَرُ الرِّحلة في تمحيص الحديث .

الفصـــــل الأول(*):

علم الحديث : روايةً ، ودرايةً ، وموضوعه

علم الحديث روايةً :

هو علمٌ يشتملُ على أقوالِ النبي ﷺ ، وأفعالِهِ ، وأوصافِهِ ، وتقريراتِهِ ، وروايتها ، وضَبْطِهَا ، وتحرير ألفاظها .

علم الحديث درايةً :

هو علمٌ يُعْرَفُ به حقيقةُ الروايةِ ، وشروطُها ، وأنواعُها ، وأحكامُها ، وحالُ الرواة ، وشروطُهم ، وأصنافُ المرويات ، وما يتعلق بها .

فحقيقةُ الرواية هي : نقلُ ما ورد من السنة ، ونحوِها . وإسنادُ ذلك إلى مَنْ عُزِيَ إليه بتحديثٍ أو إخبار ، أو نحوهما .

وشروطُ الرواية هي : تَحَمُّلُ راويها لِمَا يرويه بنوعٍ من أنواع التَّحَمُّلِ : من سَمَاعٍ ، أو عَرْض ، أو إجازة ، أو نحو ذلك .

وأنواعُها : الاتصالُ ، والانقطاعُ ، ونحوهما .

(*) موارده : « تدريب الراوي »: ٤٠، «توجيه النظر » : ٢٠، ٢٢، ٢٣، « قواعد التحديث »: ٧٥ ، «شرح المنظومة البيقونية» : ٤ ، ١٠ ، «المنهج الحديث في علوم الحديث قسم الرواية» : ١١-١٢ ، ١٤-١٦ .

وأحكامُها : القبولُ ، والرَّدُّ ، والوقفُ .

وحالُ الرواة : العدالةُ ، والجَرْح ، ونحوهما .

وشروطُهم : هي شروطُ التحمل والأداء ، من التمييز والضبط حال التحمل ، مثلًا ، والعدالة والضبط حال الأداء ، مثلاً ... إلى آخر ما ذكره علماء المصطلح .

وأصنافُ المرويات : هي المُصَنَّفَاتُ : من الجوامع ، والسُّنن ، والمسانيد ، والمعاجم ، والأَجْزَاءِ ، والمُسْتَخْرَجَاتِ ، والمُسْتَدْرَكَاتِ ، وغير ذلك[1] .

---

(١) « الجوامع »: جمع جامع ، وهو كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميعُ الأنواع المحتاج إليها ، من العقائد والأحكام والرِّقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمُقام، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسِّيَر والفتن والمناقب والمَثالب . وغير ذلك . و « السُّنن » : هي الكتب المرتبة علىٰ الأبواب الفقهية ، وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط ، وليس فيها شيء من الموقوف أو المقطوع ؛ لأن الموقوفَ والمقطوعَ لا يسمىٰ سُنّة في اصطلاحهم ، ويسمَّىٰ حديثًا . « الرسالة المستطرفة » : ٢٥ .

و « المسانيد » : جمع مُسْنَد ، وهي الكتب التي جُمع فيها حديثُ كلِّ صحابي على حدة ، مرتبين علىٰ حروف الهجاء ، أو القبائل ، أو السابقة في الإسلام ، أو غير ذلك . « الرسالة المستطرفة » : ٤٦ .

و « المعاجم » : جمع معجم ، وهي ما تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة ، أو الشيوخ ، أو البلدان . « الرسالة المستطرفة » : ١٠١ .

و «الأجزاء»: جمع جُزْء، وهي ما دوِّن فيها حديثُ شخص واحد، أو مادةٌ واحدة من أحاديث جماعة. «الرسالة المستطرفة» : ٦٤ .

و «المستخرجات» : جمع مُسْتَخْرَج، وهو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث=

موضوعه :

هو الرسول ﷺ من حيث هو قائلٌ ، أو فاعلٌ ، أو مُقَرِّرٌ ، أو متَّصِفٌ بصفةٍ خَلْقِيّة ، أو خُلُقِيّة .

وعلى القول بالتعميم للموقوف والمقطوع ، يكون كذلك الصحابيُّ والتابعيّ من حيث كونُهما قائلَيْنِ أو فاعلَيْنِ .

فموضوع علم الحديث روايةً هو المبلِّغ عن الله - تعالى - لأمة نبيِّه محمد ﷺ سواء أكان بالأصالة ، أم بالتَّبَعِ .

أما بالأصالة فهو الرسول ﷺ، وأما بالتَّبَع فهم الصحابةُ الآخذون عنه، والمقتدون به، والمتأسون بجميع أفعاله، وأقواله، وصفاته، والتابعون لهم بإحسان.

وكذلك الراوي والمروي، أو السند والمتن، من حيث القبولُ والردُّ والتوقف.

فيقال : « **السندُ** » إنْ لم يَسْقُطْ من رواته أحدٌ فمتصلٌ . وإن سَقَطَ راوٍ من أوَّله **فمعلَّقٌ** .

كما يقال: «**المتنُ**» إن كان روايةَ الثقةِ، وخَالَفَ روايةَ مَنْ هو أوثقُ منه **فشاذٌّ**.

= فيخرِّج أحاديثه بأسانيده لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو مَنْ فوقه، ولو فى الصحابي، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب، إلا لعذر من علوّ أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرجُ أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب. انظر «تدريب الراوي» (١ : ١١٢) . و «المستدركات» : جمع مُسْتَدْرَك، وهو كل كتاب جمع فيه مؤلِّفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه. ولزيادة الإيضاح انظر كتاب «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطحان.

الفصـــل الثاني :

الإسنادُ عند المحدثين

السندُ في اللغة : ما ارتفع من الأرض ، وعلا من سفح الجبل . ويقال : فلانٌ سَنَدٌ ، أي : مُعْتَمَدٌ .

والسند في الاصطلاح : هو الإخبار عن طريق المتن ، أي : سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول ، وسُمِّي هذا الطريق سندًا ؛ إمَّا لأن المسندَ يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره ، أو لاعتماد الحفاظ على المسنِد في معرفة صحة الحديث وضعفه . فالسندُ إذًا حكايةُ رجال الحديث الذين رَوَوْهُ واحدًا عن واحدٍ إلىٰ رسول الله ﷺ .

والإسناد : رفعُ الحديث إلى قائله ، أي : بيان طريق المتن برواية الحديث مسندًا ، وقد يُطْلَقُ الإسنادُ على السند ، من باب إطلاقِ المصدر على المفعول ، كما أُطْلِقَ الخَلْقُ على المخلوق ، ولهذا نجدُ المُحَدِّثين يستعملون السندَ والإسناد بمعنىٰ واحد .

فالإسناد إذًا إضافةُ الحديث إلى قائله ، ونسبتُه إليه[1] .

---

(١) « تدريب الراوي » (١ : ٤١ - ٤٢)، « توجيه النظر »: ٢٤ - ٢٥ ، و« لسان العرب » (مادة « سند ») .

● قال « ابنُ الصلاح » في « مقدمته » ٣٧٨ :

(أصل الإسناد أولًا خصيصةٌ فاضلة ، من خصائص هذه الأمة ، وسُنَّةٌ بالِغةٌ من السنن المؤكدة .

رُوِّينا من غير وجهٍ عن « عبد الله بن المبارك » -رضي الله عنه- : أنه قال : « الإسنادُ من الدِّين ، لولا الإسنادُ لقال من شاءَ ما شاءَ »[1]).

قيل : الإسنادُ لفظٌ مبتكرٌ عند أهلِ الحديث ، ولم يكن معروفًا قديمًا ، ولكنَّ الصحابةَ ذكروه ، ونَبَّهوا عليه .

فعن « عليّ » رضيَ الله عنه -أنه قال :

« إذا كَتَبْتُمُ الحديثَ فاكتُبُوه بإسناده ، فإنْ يُكُ حقًّا كنتم شركاءَ في الأجر ، وإن كان باطلًا كان وزرُه عليه »[2] .

وكتابةُ الإسناد لا تكون إلّا بإملاء من الحافظ .

والإسنادُ أصلٌ أصيلٌ في فنِّ الحديث ، وبه عُرِفَتْ مرتبةُ الحديثِ من الصحيح وغيره ، ولم تَعْرِفْ أمةٌ من الأمم مثلَ هذا الفنِ الذي هو من فضائل الأمة الإسلامية ، وانتهاج علمائها .

وبالسند يُعرف الرجال ، ويمكن الترجيح بين أقوالهم[3] .

---

(١) انظر قولَ « عبد الله بن المبارك » في مقدمة « مسلم » (١ : ١٥)، وفي « معرفة علوم الحديث » : ٦ .

(٢) « كنز العمال » (٤ : ٥٧) عن « أبي نعيم » في « الحلية »، و « ابن عساكر ».

(٣) « الجهابذةُ وعلوم الحديث » : ٣١ .

قال « الحاكم » في « معرفة علوم الحديث » (ص : ٦) : (لولا الإسنادُ ، وطَلَبُ هذه الطائفةِ له ، وكثرةُ مواظبتهم على حفظه لَدُرِسَ مَنارُ الإسلامِ ، ولتمكن أهلُ الإلحاد والبدع فيه بِوَضْعِ الأحاديث ، وقَلْبِ الأسانيد ، فإن الأخبار إذا تَعَرَّتْ عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْرًا .

قال « عتبةُ بنُ أبي حكيم »: كنتُ عند « إسحاقَ بنِ أبي فروةَ »، وعنده « الزهريُّ ».

فجعل « ابنُ أبي فروة » يقول : قال رسولُ الله ﷺ .. قال رسولُ الله ﷺ .. فقال له « الزهريُّ » : قاتلكَ الله يا « ابنَ أبي فروة » ما أَجْرَأَكَ على اللهِ لا تُسْنِدُ حديثَكَ ؟ تُحَدِّثُنا بأحاديثَ ليس لها خُطُمٌ[1] ولا أزِمَّةٌ !).

وقد عَقَدَ « مسلمٌ » في مقدمة « صحيحه » (١ : ١٤) بابًا في (بيان أنَّ الإسنادَ من الدين ، وأنَّ الروايةَ لا تكون إلاّ عن الثِّقاتِ ، وأنَّ جَرْحَ الرواةِ بما هو فيهم جائزٌ ، بل واجبٌ ، وأنه ليس من الغيبة المحَرَّمةِ ؛ بل من الذبِّ عن الشريعة المكرمة).

وقال في « الكفاية » : ١٩٧ (عن « ابن سيرين » قال : كان في زمن الأُوَلِ الناسُ لا يَسْأَلُونَ عن الإسناد حتى وقعتِ الفتنةُ ، فلما وقعتِ الفتنةُ سألوا عن الإسناد ، ليحدث حديث أهل السنة ، ويترك حديث أهل البدعة[2]).

---

(١) الخِطَام : الزِّمام ، والجمع خُطُمٌ .

(٢) وقريب منه في مقدمة «مسلم» (١ : ١٥)، و «صحيح الترمذي» بشرح «ابن العربي» ، في (أبواب العلل) (١٣ : ٣٠٦).

وقال في «الكفاية» : ١٩٩ (عن « خالد بن خِداش[1] » قال : لما وَدَّعْتُ «مالك بن أنس» قال لي : اتقِ الله وانْظُرْ ممن تأخذ هَذا الشأنَ) .

فصار السؤالُ عن الرجال أصلاً مستثنىً من الغيبة للحاجة إليه في حفظ السنة .



(١) المُهَلَّبِيّ ، مولاهم ، أبو الهيثم البصري ، نزيل بغداد .
عن «مالك» و «حماد بن زيد» و «أبي عَوَانة» .
وعنه «مسلم» و «أحمد» و «إسحاق» .
قال «أبو حاتم» و «سليمان بن حرب» : صدوق .
قال «ابن المديني» و «السَّاجي» : ضعيف .
مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين .
«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (١ : ٢٧٦) .

الفصـــل الثـالث :

طريقة تَحَمُّلِ الصحابةِ الحديثَ النبويَّ(*)

الصحابـةُ عَرَبٌ خُلَّصٌ ، وصدورُهـم حارسةٌ للسنـة ، وكـأنَّ اللهَ - سبحانه وتعالى - هَيَّأَ هذه الأمة العربية على هذا الاستعداد الهائل إرهاصًا بنبوة محمد ﷺ ، فكانت صدورُهم مهدًا لآي الذكر الحكيم ، وقلوبُهم الواعيةُ أوعيةً لحديث النبيِّ الكريم ﷺ ، فاندفع هؤلاءِ الصحابةُ الأجلاء إلى تلقي حديث رسول الله ﷺ ، بِنَهَمٍ عظيم ، وشَوْقٍ كبير ، فأَظْهَرَ اللهُ بهم دينَهُ علىٰ الدين كلِّه ، وكان أمرُ اللهِ قَدَرًا مقدورًا .

معلومٌ أنه لم يكن في أصحاب رسول الله ﷺ مَنْ يُحْسِنُ الكتابة إلَّا نفر قليل ؛ لأنَّ الأمية كانت غالبةً عليهم ، فكان اعتمادهم في تلقي الحديث عنه ﷺ على استعدادهم في الحفظ ، وقد نُهُوا عن كتابة الحديث في بَدْءِ الأمر ؛ خوفَ اختلاطه بالقرآن المبين .

وكان الصحابةُ يتلقون الحديثَ عن النبي ﷺ إما بطريق المشافهة ، وإما بطريق المشاهدة لأفعاله وتقريراته ، وإما بطريق السماع ممن سَمِعَ منه

(*) انظر « الحديث والمحدثون » : ٤٦-٥٧ .

ﷺ ، أو شَاهَدَ أفعالَهُ وتقريراته ؛ لأنهم لم يكونوا جميعًا يحضرون مجالِسَه ﷺ ، بل كان منهم مَنْ يتخلف لبعض حاجاته .

هذا ، ولما كان عددُ الحاضرين للسماع من النبي ﷺ يختلف قلةً وكثرةً ، اختلف لذلك المَرْوِيُّ عنه ، فبعضهُ بَلَغَ درجةَ التواتر ، وهو ما نقله عنه ﷺ جَمْعٌ يُؤمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ على الكَذِبِ . وهذا نوعان : متواتر لفظًا ، ومتواتر معنىً[1] ، وبعضه لم يبلغ دَرَجَةَ التواتر ، وهو الذي يسميه العلماءُ : « خبرَ الآحاد ».

وكان الصحابةُ يحفظون الأحاديثَ عن ظهر قلب ، ويبلِّغونها للناس بطريق المشافَهَةِ ، إلا ما كان من بعض أفرادٍ قلائلَ كـ« عبدِ الله بن عمرِو بنِ العاصِ » فقد أُذِنَ له النبي ﷺ في كتابة الحديث عنه .

---

(١) تعريف « المتواتر » عند « النوويّ » كما في « التقريب والتيسير » : « هو ما نَقَلَهُ مَنْ يَحْصُلُ العِلْمُ بِصِدْقِهِمْ ، ضَرُورَةً ، عن مِثْلِهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ إلى آخره ».

وقال « السيوطيُّ » في « تدريب الراوي،» (٢ : ١٨٠) : « قد قسم أهلُ الأصول المتواترَ إلى لفظيّ ؛ وهو ما تواتر لفظُه ؛ ومعنويٌّ ، وهو أن ينقُلَ جماعةٌ يستحيل تواطؤُهم على الكذب وقائعَ مختلفةً تشترك في أمرٍ ، يتواتر ذلك القدرُ المشترك ، كما إذا نَقَلَ رجل عن حاتم مثلًا أنه أعطى جملًا ، وآخر أنه أعطى فرسًا ، وآخر أنه أعطى دينارًا ، وهلم جرًّا ، فيتواتر القدرُ المشتركُ بين أخبارهم ، وهو الإعطاء ؛ لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا .

وذلك أيضًا يتأتى في الحديث ، فمنه ما تواتر لفظُه ، كالأمثلة السابقة ، ومنه ما تواتر معناه، كأحاديثِ رفع اليَدَيْنِ في الدعاء . فقد وَرَدَ عنه ﷺ نحوُ مئةِ حديث ، فيه رفع يديه في الدعاء ، وقد جمعتها في جُزْء ، لكنها في قضايا مختلفة ، فكُلّ قضية منها لم تتواتر ، والقدرُ المشترك فيها — وهو الرفع عند الدعاء — تَوَاتَرَ باعتبار المجموع ».

ولاختلاف الصحابةِ في معرفةِ الكتابة ، وعدمِ معرفتها ، وكثرة حضورهم مجالِسَهُ ﷺ ، وقلةِ حضورهم ، اختلفوا في تحمل الحديث وأدائه قلةً وكثرةً ، فكان منهم المُقِلُّ ، ومنهم المكثر .

وكذلك اختلفوا في فِقْهِ الحديث حسب اختلافهم في الفهم والاستعداد الفطري ، فلم يكونوا سواءً في معرفة الناسخ والمنسوخ ، والعامِّ والخاصِّ ، والمطلقِ والمقيَّدِ ، والمُجْمَلِ والمفسَّر ، ونحو ذلك . إلاَّ أنهم كثيرًا ما يرجعون إلى الرسول ﷺ عندما يقع الاختلاف بينهم ، فيصْدُرُ حكمُهُ ، وقضاؤُه العدلُ .

ولم تكن مجالسُه ﷺ مقصورةً على الرجال ، بل كان كثيرٌ من النساء يَحْضُرْنَ مسجدَه الشريفَ ، ويَسْتَمِعْنَ إلى حديثه ، كما يَخْرُجْنَ إلى مصلى العيد ، فيستَمِعْنَ إلى رسول الله ﷺ ، أضف إلى ذلك أنه ﷺ جَعَلَ لَهُنَّ يومًا يُعَلِّمُهُنَّ فيه[1] .

وكانت المرأةُ تقصدُ رسولَ اللهِ ﷺ فيما يعرِضُ لها من أمر دينها . ومَنْ كانت يغلِبُ عليها الحياءُ كان لها من أمهات المؤمنين أعظمُ وسيطٍ لدى رسول الله ﷺ يستوضحن لها عن جواب سؤالها . فَلِأُمَّهَاتِ المؤمنينَ دورٌ كبيرٌ في تبليغ أحكام الدين ، ونَشْرِ السنن بين النساء . ولاسيما ما كان من

---

(١) أخرج « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم-بابٌ هل يُجْعَلُ للنِّسَاءِ يومٌ على حِدَةٍ في العِلْمِ) (١ : ٣٤) من حديث « أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ » قال : قال النساءُ للنبيِّ ﷺ: غَلَبَنَا عليكَ الرجالُ فاجْعَلْ لنا يومًا مِنْ نَفْسِكَ فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فيه فَوَعَظَهُنَّ وأَمَرَهُنَّ فكان فيما قال لَهُنَّ : ما مِنْكُنَّ امرأةٌ تُقَدِّم ثلاثةً من وَلَدِهَا إِلَّا كانَ لها حِجَابًا مِنَ النَّارِ ، فقالتِ امرأة : واثْنَيْنِ ؟ فقال : واثْنَيْنِ .

« عائشةَ »-رضي الله عنها-التي كانت علىٰ مقدارٍ عظيمٍ من الذكاء والفهم[1].

ولا ريب أنَّ أمهاتِ المؤمنين كُنَّ علىٰ جانب عظيم من العلم ، فقد أَمَرَهُنَّ اللهُ-تعالىٰ-بالقرار في بيوتهِن ، ومدارسةِ القرآن ، والسنة ، في قوله : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾[2] إلى أن قال : ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ ٱللهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾[3].

لذا كان لِأُمَّهَاتِ المؤمنين-رضوان الله عليهن-أَثَرٌ فَعَّالٌ في نشر السنة ، ولولاهُنَّ لضاعتْ أحاديث وأحكامٌ ما كُنَّا لنطلع عليها من غيرهِنَّ ، ولاسيما الأفعال التي تقع بين النبيِّ ﷺ وأزواجِهِ التي لا يَطَّلِعُ عليها أحدٌ .

---

(١) قال « ابنُ كثير » في « البداية والنهاية » (٨ : ٩٢) : (ومن خصائصها : أنها أعلم نساء النبي ﷺ ، بل هي أعلم النساء علىٰ الإطلاق . قال « الزهريّ » : لو جُمع عِلْمُ « عائشةَ » إلى علم جميع أزواجه وعلم جميع النساء لكان علمُ « عائشة » أفضلَ . وقال « أبو موسىٰ الأشعري » : ما أشكل علينا-أصحابَ محمدٍ-حديثٌ قط فسألنا « عائشة » إلا وجدنا عندها منه علمًا . رواه الترمذي).

(٢) الأحزاب : ٣٣ .

(٣) الأحزاب : ٣٤ .

الفصـــل الرابـــع :

أثر الرحلة في تمحيص الحديث

من مزايا أئمةِ العلمِ في الإسلام ، ولاسيما أئمة الحديث وجامعوه كثرةُ الارتحالُ ، وملازمةُ الأسفار .

فالرحلةُ إلى العلماء ، والتقاءُ الحفاظِ طريقٌ عظيم في تثقيف العقول ، وتنقيح العلوم ، وتمحيص المحفوظ من الحديث ، وبها يقف الراوي بنفسه على سيرة الرواة في بلدانهم ، ويعلم قوتهم من ضعفهم ، فضلاً عن الاستزادةِ من الحديث ، وحفظِ ما لم يكن موجودًا عند علماء بلده وأهل مصره ، وهي بحاجة إلىٰ همة كبيرة .

وللرحلة دورٌ كبير في تاريخ الحديث ، في الجمع والتَّثَبُّت .

لقد كان الطالبُ يبلغه الحديثُ بطريق الرواة الثقات فلا يكتفي بهذا ، بل يرحلُ الأيامَ والليالي حتى يأخذ الحديثَ عمن رواه بلا واسطة .

كان الصحابةُ –رضي الله عنهم– يقطعونَ المسافاتِ الكبيرةَ في طلب الحديثِ الواحدِ .

وقال « البخاريُّ » تعليقًا : رَحَلَ « جابرٌ » مسيرةَ شهرٍ إلى « عبد الله بن أُنَيْس » في حديثٍ واحد .

قال الحافظ « ابنُ حجر » في « فتح الباري » (١ : ١٧٣ – ١٧٥) : (أخرج المصنف في « الأدب المفرد » و« أحمدُ» و« أبو يَعْلَىٰ» في

مسنَدَيْهِمَا ، من طريق « عبد الله بن محمد بن عقيل » أنه سمع « جابِرَ بن عبد الله » يقول : بلغني عن رجلٍ حديثٌ سَمِعَهُ من رسول الله ﷺ فاشتريتُ بعيرًا ، ثم شَدَدْتُ رحلي فسرتُ إليه شهرًا حتىٰ قدمتُ الشامَ ، فإذا « عبدُ الله بنُ أُنَيْسٍ » فقلت للبواب : قل له : « جابِرٌ » علىٰ الباب .

فقال : « ابنُ عبدِ الله » ؟ قلتُ : نعم .

فخرج فاعتنقني ، فقلتُ : حديثٌ بَلَغَنِي عنك أنك سَمِعْتَهُ من رسول الله ﷺ فخشيتُ أن أموتَ قبلَ أن أَسْمَعَهُ ، فقال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « يَحْشُرُ اللهُ الناسَ يومَ القيامةِ عُرَاةً » فذكر الحديثَ .

وله طريق أخرىٰ أَخْرَجَهَا « الطبرانيُّ » في « مسند الشَّامِيِّينَ »، و « تمام » في « فوائده » من طريق « الحجاج بن دينار » عن « محمد بن المنكدر » عن « جابر » كان يبلغني عن النبي ﷺ حديثٌ في القِصَاصِ . وكان صاحبُ الحديثِ بمصرَ فاشتريتُ بعيرًا فسرت حتى وردتُ مصر ، فقصدت إلى باب الرجل . فذكر نحوَه . وإسنادُه صَالحٌ .

ورَحَلَ « أبو أيوب الأنصاريُّ » إلى « عُقْبَةَ بنِ عامرٍ الجُهَنِيِّ » بسبب حديثٍ يرويه في الستر على المسلم .

رواه « أحمد » بسند منقطع . وأخرجه « الطبرانيُّ » من حديث « مسلمةَ بنِ مخلد » قال : أتاني « جابرٌ » فقال لي : حديثٌ بلغني أنك ترويه في الستر . فذكره .

فروىٰ « أبو داود » في « سننه » من طريق « عبد الله بن بريدة » أن رجلًا من الصحابة رحل إلىٰ « فضالةَ بن عبيد »، وهو بمصر في حديث .

روىٰ « الخطيب » عن « عبيد الله بن عدي » قال : بلغني حديثٌ عند

« عليٍّ » فخِفْتُ إنْ مات أنْ لا أجدَه عند غيره ، فرحلتُ حتىٰ قدمتُ عليه العراقَ .. وتَتَبُّعُ ذلك يكثُرُ .

ورَوَىٰ « مالك » عن « يحيى بن سعيد » عن « سعيد بن المسيب » قال : إن كنتُ لأرحل الأيامَ والليالي في طلب الحديث الواحد .

وفي حديث « جابر » دليلٌ علىٰ طَلَبِ علوِّ الإسناد ؛ لأنه بلغه الحديثُ عن « عبد الله بن أُنَيْسٍ » فلم يقنعه حتى رحل، فأخذه عنه بلا واسطة .

وأخرج « الخطيب » عن « أبي العالية » قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ فلا نرضىٰ حتى خرجنا إليهم ، فسمعنا منهم .

وفيه ـ أي : في تعليق « البخاري » ـ ما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السُّنَنِ النبوية) ا . هـ .

قال « الحاكم » في « معرفة علوم الحديث » ٧ ـ ٨ : (عن « جابر بن عبد الله » يشتري راحلة ، ويسير من المدينة إلى مصرَ ليسأَلَ « عقبةَ بنَ عامرٍ » عن حديث في ستر المؤمن لم يبق أحدٌ سواهما سمعه من رسول الله ﷺ ويؤكد له « عقبةُ » أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ سَتَرَ مؤمنًا في الدنيا على خزيه سَتَرَه الله يوم القيامة ».

وهذا « أبو أيوبٍ الأنصاريُّ » على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله ﷺ رَحَلَ إلى صحابيّ من أقرانه في حديثٍ واحدٍ ، لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه).

ورَوَىٰ « الدارميُّ » في « سننه » في (باب الرحلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه) (١ : ١٤٠) (عن « بسر بن عبيد الله » قال : إن كنتُ لأركب إلى مصرٍ من الأمصار في الحديث الواحد لِأَسْمَعَهُ .

وقال « أبو قلابة » : لقد أقمتُ في المدينة ثلاثًا ما لي حاجةٌ إلَّا وقد فرغت منها إلّا أن رجلًا كانوا يتوقعونه كان يروي حديثًا فأقمتُ حتى قدم ، فسألتُه).

ومن ارْتَحَلَ في سبيل العلم والرواية الأئمة : أبو حنيفة ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، وغيرهم .

ومن المحدِّثين جَمٌّ غفيرٌ ، ويأتي في الرعيل الأول ، منهم الأئمة : البخاريُّ ، ومسلمٌ ، وأبو داودَ ، والترمذيُّ ، والنسائيُّ ، وابنُ ماجَهْ ، والحاكم .

وإن منهم من لم يَذُقْ طعمَ الراحة والإقامة والاستقرار طوال حياته .

وفي (أصحاب الحديث) قال « الحاكم » في « معرفة علوم الحديث » (ص : ٢-٣):

(آثروا قَطْعَ المفاوِزِ والقِفار ، على التنعُّم في الدِّمَنِ والأَوْطَار [1] ، وتنعَّموا بالبؤس في الأسفار ، مع مساكنة العلم والأخبار ، وقَنَعُوا عند جمع الأحاديث والآثار ، بوجود الكِسَرِ والأطمار [2]).

ثم قال : (قد نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم ، وجعلوا غذاءَهم الكتابةَ ،

---

(١) الدِّمَنْ : جمع الدِّمْنَةِ ، مثل : سِدْرَةٍ ، وسِدَرٍ ، وهي آثار الدار .
والأوطار : جمع الوَطَرِ ، مثل : سَبَبٍ ، وأَسْبَابٍ .
والوَطَرُ : الحاجة والبغية .

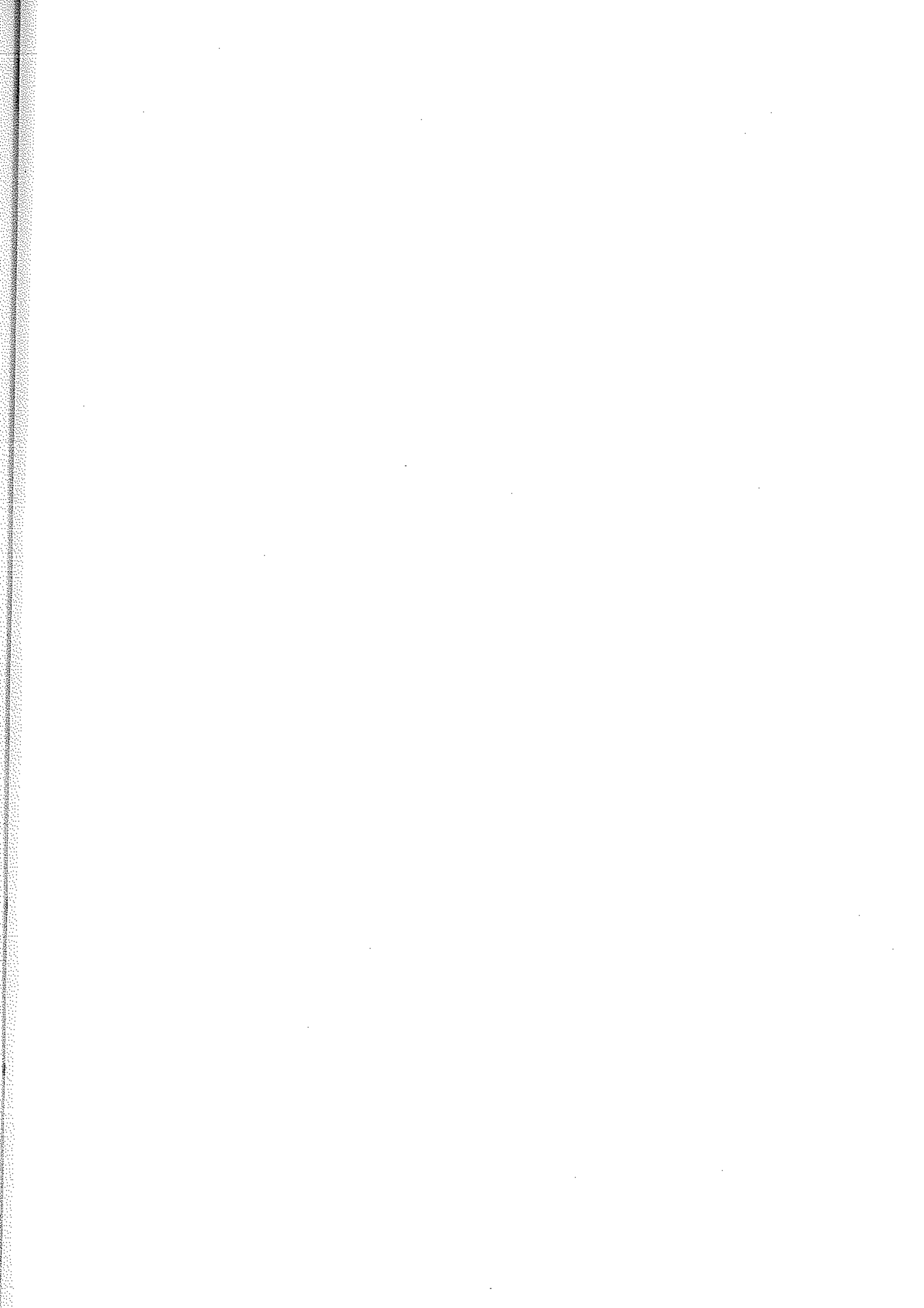
(٢) الكِسَرُ : جمع الكِسْرَة ، مثل سِدْرَةٍ ، وسِدَرٍ ، والكسرة : القِطْعَةُ من الخبز .
والأطمار : جمع الطِّمْرِ ، مثل : حِمْلٍ ، وأَحْمَالٍ ، والطِّمْرُ : الثوبُ الخَلَقُ .

وسمَرُهُمُ المعارضةَ ، واستِرواحهم المذاكرةَ ، وخَلُوقَهم[1] المِدادَ ، ونومَهم السُّهادَ[2] ، واصطلاءهم الضياء ، وتوسدَهم الحصى ، فالشدائدُ مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاءٌ ، ووجودُ الرخاء مع فَقْدِ ما طلبوه عندهم بؤسٌ ، فعقولُهم بلذاذة السُّنة غامرة ، وقلوبُهم بالرضاء في الأحوال عامرة ، تَعَلُّمُ السنةِ سرورُهم ، ومجالسُ العلمِ حُبُورُهُم).

* * * * *

(١) الخَلُوق : ضَرْبٌ من الطِّيبِ .

(٢) السُّهَاد : الأَرَقُ .



الباب الثاني

رَدُّ شبهة رواية الحديث بالمعنى[1]

وفيه ثلاثة فصول :

(**الفصل الأول**) :الروايةُ بالمعنى مرتبطةٌ بعصر التدوين .

(**الفصل الثاني**) :صفةُ روايةِ الحديثِ ، وشرطُ أدائه .

(**الفصل الثالث**) :سببُ اختلاف روايات الحديث .

الفصـــل الأول :

الرواية بالمعنىٰ مرتبطة بعصر التدوين

ذكر صاحب « مصادر اللغة » : ٥٧ نصَّ « ابنِ الصلاح » وفيه شروطُ رواية الحديث بالمعنى ، ثم علَّق عليه بقوله : « ولكنَّ هذه الشروطَ وكلُّها تؤكِّد ضرورةَ المعرفةِ بالعربية-يصعبُ تحقيقُها كلَّما تقدَّم الزمنُ ، ووهنت السليقة ، ونأتِ الديارُ برجال الرواية عن موطن العربية في الجزيرة فدخلها المساهلة ».

● أقول-وبالله التوفيق-: هذا التعقيب على عبارة « ابن الصلاح » غيرُ مقبولٍ إلا إذا كانت الروايةُ بالمعنىٰ مستمرةً إلى أن تقومَ الساعة . ولكنَّ « ابنَ الصلاح »-٦٤٣هـ ثِقَةٌ ، ثَبَتٌ ، حجة ، يعي ما يقول ، وكتابُهُ « علومُ الحديث » عمدةٌ لمن جاء بعده ، فلا يَحْسُنُ بحال أن نشكِّكَ بهذا النصِّ الرصين ، ولن يستطيع أحدٌ أن يُحْضِرَ لنا نصًا من نصوص الأئمة الأثبات فيه تخطئةُ هذا النصِّ ولو تضافرت معه أمم الدنيا قاطبةً ؛ لأن الروايةَ بالمعنى مرتبطةٌ بعصر الرواية فقط في حالة عدم تدوينها في المصنَّفاتِ ، ولابد لي من تسليط الضوء على « عصر الرواية ».

فقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه نَهَىٰ عن كتابة أحاديثه ، فقال : « لا تَكْتُبُوا عَنِّي ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ ، وحَدِّثُوا عَنِّي ، ولَا

حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »[1] .

واستَمَرَّ الصحابةُ والتابعون يتناقلون السنةَ النبويةَ حفظًا وشفاهًا لا يكتبونها حتَّىٰ آخر القرن الهجرى عملًا بهذا النهي ، إلا ما كان بإذن خاص من النبي ﷺ .

ثم انصرفَ العلماءُ في مطلع القرن الثاني بأمرٍ من الخليفة العادل « عمرَ ابنِ عبدِ العزيز » -رضي الله عنه- إلىٰ تدوين السنة النبوية ؛ لأنهم خافوا ضَيَاعَهَا بموت حَفَظَتِهَا ، ورأوا أن سبب نهي النبي -عليه الصلاة والسلام- عن كتابتها إنما هو خشيتُه أن تختلطَ بالقرآن ؛ إذ كان الصحابةُ يكتبون ما ينزلُ منه على رِقاعٍ فلما عَمَّ القرآن الكريم ، وشاع حفظًا وكتابة ، ولم يبق هناك خشيةٌ من اختلاطه بالحديث النبوي لم يبق موجب لعدم كتابة السنة ، بل أصبحتْ كتابتُها واجبةً ؛ لأنها الطريقةُ الوَحِدة[2] لصيانتها من الضياع .

وكثيرًا ما تدورُ على ألسنةِ الفقهاء وأقلامِهم في مقام التعليل القاعدةُ التالية : « الحكمُ يدور مع علته ثبوتًا وعدمًا » أي : فيثبت بثبوتها ، وينتفي بانتفائها[3] .

---

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزهد والرقائق- باب التثبت في الحديث ، وحكم كتابة العلم) من حديث « أبي سعيد الخدري » (٥ : ٢٢٩٨).

(٢) يقال: رجل وَحَدٌ، وأَحَدٌ، وَوَحِدٌ، ووَحِيدٌ، ومُتَوَحِّدٌ: مُنْفَرِدٌ. وهي وَحِدَةٌ. «القاموس».

(٣) انظر « المدخل الفقهي العام » : ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ .

فبدأ التدوينُ الرسميُّ على رأس المئة ، وانتهى بعد جمع الحديث في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم ، وهذا ما يسمى بعصر الرواية .

أما المتأخرون عن عصر الرواية فيكون عملهم - في نهاية المطاف - تهذيبًا وشرحًا واختصارًا للكتب الصحيحة المشهورة[1] .

وبعد هذا البيان الموجز أقول : إن شروطَ الرواية بالمعنى التي ذكرها « ابنُ الصلاح » مرتبطةٌ بعصر الرواية ، وعصر التدوين ، المعتمد على الحافظة الواعية ، وصفاء الذهن ، وقوة الذاكرة ، وبعد تَدْوينِ الحديثِ في بطون الكتب المصنَّفة والجامعة فإنه ليس لأحدٍ أن يُغَيِّر لفظَ شيءٍ من تلك الكتب المصنَّفَةِ ويُثْبِتَ بدلَه فيه لفظًا آخر بمعناه .

ولمزيد من الإيضاح لابد من كشف اللثام عن « صفة رواية الحديث ، وشرط أدائه »، وسأضمنه شرحَ ألفاظ نصّ « ابن الصلاح » بمشيئة الله فَعَلَيْكَهُ .

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) « علوم الحديث ومصطلحه » : ٤٨ ، و « لمحات في أصول الحديث » : ٧٠ .

الفصـــل الثاني :

صفةُ رواية الحديث ، وشرطُ أدائه

الأصل في التحمُّل أن يتحمّل ما تحمَّله بلفظه على ترتيب أدائه ، لا يُغَيِّر شيئًا ، ولا يُبَدِّل لفظًا ، ولا يُقَدِّمُ فيه ، ولا يُؤَخِّر ، ولا يزيد ، ولا ينقص . ثم يُؤَدِّيه على صفة ما تحمله .

وورد فيه الحديثُ : « نَضَّرَ اللهُ امرأً سمع مقالتي فأداها كما سمعها ، فربَّ مُبَلَّغٍ أوعىٰ من سامع ».

وجاءت رواية القرآن الكريم على ذلك وكُتِبَ كما تُحُمِّل ، وأُدِّيَ كما سُمِعَ وكُتِبَ ، وتَوَاتَرَ حتَّىٰ لم يبق فيه ريبةٌ ولا شك .

أما رواية الحديث فدخلها الأداءُ بالمعنىٰ ، والتقديمُ والتأخيرُ ، والزيادةُ والنقصُ ، وهذا خلاف الأصل في التحمل والأداء ، فهل هو جائز أو غيرُ جائز ؟.

قالوا : إن الأداء باللفظ واجب في أمور اتفقوا عليها :

الأمر الأول : إذا لم يكن الراوي عالمًا عارفًا بالألفاظ ومقاصدها ، خبيرًا بما يحيل معانيها ، بصيرًا بمقادير التفاوت بينها[1] .

---

(١) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣١-٣٣٣ .

وأما كونه عالمًا عارفًا بالألفاظ فمعناه أنه عالم عارف بوضعها التحقيقي ، واستعمالها في وضعها التأويلي ، فيعلم الموضوع للعام على ما وضع له ، والموضوع للخاص فيما وضع له . وكذا المطلق والمقيد ، وهكذا .

ويعلم المحكم والظاهر والمشترك والمترادف والمتواطىء والمشكك ، ويعلم متىٰ تكون الكلمة مستعملة في وضعها الحقيقي ، ومتى تكون مستعملة في وضعها التأويلي ، ويعلم متى تكون دالة على معناها المطابقي أو التضمني أو الالتزامي ، ومتى تكون دالة على العلة التي تُعَدِّي الحكم إلى ما سوىٰ ما تدل عليه ، وما منطوقها ؟ وما مفهومها ؟ وهكذا .

أما كونه عالماً بمقاصدها فالمراد عالمًا باستعمالها في الموضع الذي قيلت فيه ، أهو المعنى الحقيقي ، أم المعنى المجازي ، أم الكنائي أم التعريضي ؟ وما المعنىٰ المساق فيه اللفظ ، وما المعنى المأخوذ منه غير ما سيق اللفظ له ؟ وهل فيه اقتضاء ؟ هل فيه إشارة ؟ هل فيه إيماء ... ؟ الخ .

وأما كونه خبيراً بما يحيل معانيها فيعلم الفروق الدقيقة بين الألفاظ ، والاستعمالات ، فربَّ تقديمٍ يفيد حصراً غيرَ مقصودٍ ، وربَّ لفظٍ مرادفٍ ، فيه معنىً ليس في مرادفه .

وأما كونه بصيرًا بمقادير التفاوت بينها فيُدرك ما فيها من عمومٍ وخصوص ، وإطلاق وتقييد ، ومنطوق ومفهوم ، إلى غير ذلك .

قال « الغزاليُّ » في « المستصفىٰ »[1] : نَقْلُ الحديث بالمعنىٰ دونَ اللفظِ حرامٌ علىٰ الجاهل بمواقعِ الخطابِ ، ودقائقِ الألفاظ .

---

(١) (١ : ١٦٨).

الأمر الثاني : ما تضمَّنَتْهُ بطونُ الكُتُبِ المصنفة والجامعة ، وغيرها .

فإنه ليس لأحدٍ أن يغيرِّ لفظَ شيء من كتاب مصنَّفٍ ، ويثبت بدله فيه لفظًا آخر بمعناه ، وذلك لوجهين :

الوجه الأول : أن الروايةَ بالمعنى إنما رَخَّص فيها من رَخَّصَ لما كان عليهم في ضبطِ الألفاظِ والجمودِ عليها من الحَرَجِ والنَّصَبِ ، وذلك غير موجود فِيما اشتملت عليه بطونُ الأوراق والكُتُبِ .

الوجه الثاني : أنه إنْ مَلَكَ تغييرَ اللفظِ ، فليس يَمْلِكُ تغييرَ تصنيفِ غيرِه[1] حتى يتصرف فيه بالتغيير والتبديل ، والزيادة والنقص .

الأمر الثالث : ـ صَرَّح به « الزركشي »[2] ـ أن يكون مما تُعُبِّدَ بلفظه فإنه تجب الروايةُ باللفظ ، كقوله في الحديث : « ونبيك الذي أرسلْتَ » .

الأمر الرابع : جَوَامِعُ الكَلِمِ[3] . قاله « السيوطيُّ » .

الرواية بالمعنى :

هي أنْ يؤدي الراوي ما تحمَّلَهُ لا بلفظه ، بل بلفظٍ آخر يؤدي معناه ،

---

(١) « شرح مسلم للنووي » (١ : ٤٩).

(٢) « الكفاية » : ٣٠٤ ، و« تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢ .

(٣) قال « الخطابي » : هو إيجاز الكلام ، مع إشباع المعاني .

وفي « صحيح البخاري » :

بلغني أن جوامع الكلم أن الله يجمع ما في الكتب المتقدمة من الأمور الكثيرة في أمر واحد ، أو أمرين . ونحوه .

والتغيير يكون بالتفصيل إن كان الأصلُ مجملًا ، أو بالإجمال إن كان الأصلُ مفصلًا ، أو بالاقتصار على بعضٍ وتركِ بعضٍ ، أو بالتقديم والتأخير ، أو بزيادةِ قيد يعتقد أنه ملاحظ ، أو بحذف قيد يَرَىٰ أنه لا فائدة منه ، أو بمرادف يعتقد أنه مساوٍ ، أو نحو ذلك .

واختلف فيه السلفُ ، وأصحابُ الحديث ، وأربابُ الفقه والأصول ، فيما عدا تلك الصور التي سبقَتْ في وجوب الرواية باللفظ علىٰ أقوال :

الأول : قالت طائفةٌ من أصحاب الحديث والفقه والأصول : لا يجوز إلا بلفظه . وإليه ذهب « ابنُ سيرينَ » و « ثعلبٌ » و « أبو بكر الرازيُّ » من الحنفية . ورُوِيَ عن « ابن عمر ».

والحجة فيه : أن ذلك هو الأصل والعزيمة ، ولا يصح العدولُ عنه إلا بحجةٍ معتمدةٍ ، وليس ثَمَّ ما يصلح لذلك .

الثاني : قيل : يُمْنَعُ في حديث رسول الله ﷺ ، ويجوز في غيره[1] .

والحجة فيه قوله ﷺ : « ربَّ مبلِّغٍ أوعىٰ من سامع » ، فإذا رواه بالمعنىٰ فقد أزال عن موضعه معرفة ما فيه .

الثالث : قيل : إن نَسِيَ اللفظَ جاز وإلا مُنع . قاله « الماوردي ». والحجة فيه : أنه تَحَمَّلَ اللفظَ والمعنىٰ ، وعجز عن أداء أحدهما فيلزمه أداءُ الآخر ، ولاسيما أنَّ تَرْكَهُ قد يكون كتمًا للأحكام[2] .

الرابع : قيل : جَوَازُه لمن يحفظ اللفظ ، ومَنْعُهُ لمن نَسِيَهُ .

---

(١) « الكفاية »: ٢٨٨، و «تدريب الراوي» (٢ : ١٠١).

(٢) « تدريب الراوي »: (٢ : ١٠١).

والحجة فيه : أن الحافظ للفظ متمكنٌ من التصرف فيه دون من نسيه .

الخامس : قيل : يجوز ذلك للصحابة ، دون غيرهم . جَزَمَ به « ابنُ العربي »[1].

والحجة فيه أننا لو جوزناه لكلِّ أحد لما كنا على ثقة من الأَخْذِ بالحديث . والصحابةُ اجتمعَ فيهم أمران :

الأول : الفصاحة والبلاغة جبلة .

الثاني : سماعُهم أقوالَ النبي ﷺ ، ومشاهدتُهم أفعالَه فأفادهم ذلك عقلَ المعنىٰ جملةً ، واستيفاء المقصود كله .

السادس : قيل : يجوز بإزاء مرادف .

قال « الغزاليُّ » : وقال فريق : لا يجوز له إلَّا إبدالُ اللفظ بما يرادفه ويساويه في المعنىٰ ، كما يُبْدَلُ القعودُ بالجلوس ، والعلمُ بالمعرفة ، والاستطاعةُ بالقدرة ، والإبصارُ بالإحساس بالبصر ، والحظر بالتحريم ، وسائر ما لا شك فيه . وعلىٰ الجملة ما لا يتطرق إليه تفاوت بالاستنباط والفهم .

والحجة فيه : أن المرادف دال علىٰ معنىٰ مرادفه ، فلا تغيير فيه يترتب عليه تغيير في المعنىٰ[2].

السابع : قيل : إن كان موجبه عِلْمًا جاز ، وإن كان موجبه عَمَلاً لم يجز .

والحجة فيه أنه إذا كان مدلوله علمًا قطعيًا فالمعول على المعنىٰ ، ولا تجب

---

(١) في « أحكام القرآن » كما في « تدريب الراوي » : (٢ : ١٠١) .

(٢) وانظر « الكفاية » : ٢٧٠ ، ٣٠٦ ، و « المحدّث الفاصل » : ٥٣٢ .

مراعاةُ اللفظ . أما إذا كان مدلولُه إيجابَ عمل ظني فالمعول عليه دلالةُ اللفظ المروي حتى يعتمد عليه في وجوب العمل[1].

الثامن : وهو قولُ جمهور السلف والخلف من الطوائف ، منهم الأئمة الأربعة ، وهو الجواز في جميعه إذا قطع بأداء المعنى .

وما نقل عن « مالك » من المنع أخذًا من تشدده في باء القسم وتائه مع كونهما مترادفين أوّله « ابنُ الحاجب » ، وصاحبُ مُسَلَّم الثبوت بأنه محمول على المبالغة في الأخذ بالعزيمة ، والعمل بها ، لا أنه لا يرخص النقل بالمعنى[2].



(١) العلم كالعقائد ، والعَمَل كالتعبد . « تدريب الراوي » (٢ : ١٠٢)، و « فتح الباري » (٨ : ٣٠٤).

(٢) انظر « المنهج الحديث في علوم الحديث : قسم الرواية » : ٢٨٨-٢٩٣ .

الفصل الثالث :

سببُ اختلاف روايات الحديث

إما أن يرجعَ اختلافُ ألفاظ الحديثِ المتواردة على معنى واحد إلى الرواية بالمعنى[1].

وإما أن يعودَ لاختلاف مجالسه ﷺ بتعدد الأزمنة والأمكنة ، والحوادث والأحوال ، والسامعينَ والمستفتينَ ، والمتخاصمينَ والمتقاضينَ ، والوافدينَ والمبعوثينَ .

فكانت ألفاظُه ﷺ تختلف في كل ذلك ، إيجازًا وإطنابًا ، ووضوحًا وخفاء ، وتقديمًا وتأخيرًا ، وزيادةً ونقصانًا ، بحسب ما تقتضيه الحالُ ، ويدعو إليه المقام .

فقد يُسْأَلُ عن أفضل الأعمال مثلًا ، فيجيبُ كلَّ سائل بجوابٍ غير جواب صاحبه ، أو عن أفضل الجهاد فيذكرُ لكل مستفتٍ نوعًا من أعمال البر غير ما يذكره للآخر ، أو عن أحبِّ أنواع الصدقة ، فيذكرُ لهذا غير ما يذكره لذاك ، أو يُسْأَلُ عن معنى البِرِّ والإثم ، فتتعددُ أجوبته بتعدد السائلين ، وهكذا .

فَيَظُنُ مَنْ لا علم عنده أن هذا من باب التعارض ، أو من عدمِ ضبط الرواة . والرسولُ الكريم ﷺ لا يلتزمُ بأنْ يُعيدَ لفظًا معينًا – في غير القرآن

والقراءات - قد تلفظ به من قبلُ ، لأنه المشرِّعُ . ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾(١) .

انظر إلى اختلاف ألفاظ الأذان والإقامة والتشهد ، والأذكار في الصلوات وبعدها ، والأدعية فيها وفي غيرها ، والرواةُ في جميع ذلك عدولٌ ضابطون .

فيظن من لا عِلْمَ عنده أن هذا من باب التناقض ، أو أنه من عدم ضبط الرواة ، أو من الرواية بالمعنى .

والواقعُ أن كل ذلك كان بتعليم منه ﷺ إشارة إلى جواز الجميع ، وأن في الأمر سعةً وتيسيرًا على الأمة .

ثم انظر تعاليمَهُ للوفود ، ووصاياه القيمة لمن يَبْعَثُهُمْ إلى الأقطار ، معلِّمين ومرشدين ، وكُتُبَهُ للملوك والحكام تَجِدْهَا حافلةً ببالغ العِظَاتِ ، ونافِعِ الوصايا ، مع تفنن في القَوْلِ ، ورعايةٍ للمناسبات ، وخطابِ الناس على مِقدار عقولهم .

ولقد كان لرسول الله ﷺ خُطَبٌ(٢) في الجُمَعِ والأعياد ، والغزوات ، ومهمات المسائل ، وجسام الأمور ، يحذِّرُ فيها وينذر ، ويبصِّرُ فيها ويرشد ، ويَذْكُرُ قواعدَ الإسلام ، ومعالمَ الأحكامِ ، وأحوالَ الجنةِ والنارِ ، وأشراطَ الساعةِ ، وعذابَ القبر .

---

(١) النجم : ٣ : ٤ .

(٢) خُطَبٌ : جمع خُطْبَةٍ ، مثل : غُرْفَةٍ ، وغُرَفٍ .

ومن البديهيّ في ذلك اختلافُ ألفاظه باختلاف المناسبات ، والإطالة والقصر تبعًا لما تقتضيه الأحوال .

ومن المستحيل أن يعيد ﷺ حديثَه بلفظِهِ في كلِّ مرة .

وهل تَرَىٰ في أحاديثه المتنوعة تناقضًا أو اختلافًا ؟.

فكيف يقال : إن الرواة لم يضبطوا ما سمعوا فترخصوا في الرواية بالمعنىٰ، فكان من ذلك التناقض والاختلاف ؟ اللهم لا هذا ولا ذاك ، ولكنه الحكمةُ في التعليم ، والرعايةُ للمناسباتِ ، والتلطفُ في تبليغ الوحي الإلهي ، وإعطاءُ ما يناسب الأفراد والجماعات ، من العظات ، وبيان الأحكام .

وما لنا نُبْعِدُ وكتابُ الله – تعالىٰ – الذي ثَبَتَ بالتواتر حفظًا وكتابةً فيه القِصَّةُ الواحدةُ لنبيٍّ من الأنبياء تُذكر في جملة سُوَرٍ منه على وجوه شتَّىٰ ، فتارة تذكر كلها كاملة ، موجزة أو مبسوطة ، وتارة يُذكر طرفٌ منها في سورة ، وطرفٌ آخر في سورة أخرىٰ ، موجزًا ذلك الطرف أو مبسوطاً ، كلُّ ذلك مع اختلاف الألفاظ ، وتنوعِ العبارات ، كما هو الحال في قصة آدم ونوح وإبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ – عليهم الصلاة والسلام – .

فهل في تصرف القول في كل قصة من قصص الأنبياء مثلاً تناقضٌ واختلافٌ ، أو أنه الحقُّ من ربك ، يُصَدِّق بعضُه بعضًا ، ويُشْرَحُ المُجْمَلُ فيه بالمفصل ، ويُضَمُّ طَرَفٌ من القصة الواحدة في موضع إلى طَرَفٍ منها في موضع آخر . فتلتئم أطرافُ القصة ؟.

أَجَلْ ، كلُّ ذلك كان لاختلاف المقام ، ورعاية الحال ، كما يَعْلَمُهُ

الراسخون في العلم ، قائلين : ﴿ كُلٌّ مِنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾[1] .

فإذا كان هذا الاختلافُ مألوفًا في القرآن الكريم ، وهو ثابت بالتواتر ، فما المانع أن يكون الحديثُ النبويُّ فيه هذا الاختلافُ في الفكرة الواحدة . والله قد صان كتابَهُ عن الشبهات . ليضربَ لنا فيه الأمثال علىٰ صدقِ السنة : ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[2] .

قال « علي القاري » في « شرح نخبة الفكر »: ١٤٧ : (وأما قوله – أي : ابن حجر –: « ويدل عليه – أي : على الرواية بالمعنى – أيضًا روايةُ الصحابة ، ومَنْ بعدهم القصةَ الواحدة بألفاظٍ مختلفة » فمدفوع بأنه إما محمولٌ على تعدد الواقعة . أو على نقل المعنى بالضرورة).

وقد قال «ابن العربي» في «شرحه للترمذي» (١٣ : ٣٠٧) – في نَقْل الحديث علىٰ المعنىٰ –: (هذا أصلٌ اختلفَ الناسُ فيه ، وأقوىٰ دليلٍ عليه أمران ذكرناهما في التمحيص :

أحدهما : أنَّ اللهَ – تعالىٰ – ذَكَرَ علىٰ المعنىٰ معاني كثيرة في كتابه العزيز ، وخاصةً أخبارَ الأنبياءِ ، فإنه أَخْبَرَ عن المعنىٰ بألفاظٍ مختلفة ، منها طويل ، وقصير ، ومستوفًى ، وبعضٌ مع التقديم لآخره ، والتأخير لأوّلِهِ ، أو ذكر الوسط من الحديث وحده .

الثاني : إجماعُ الأمة على قبولِ خبرِ الصاحب ، وهو يقول : أَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ بكذا ، ونهىٰ عن كذا . وهذا نقل بالمعنىٰ ، ولكن لا يجوز

---

(١) آل عمران : ٧ .

(٢) البقرة : ٢٦٩ ، وآل عمران : ٧ .

ذلك – اليومَ – لأحدٍ إلَّا أن يكون فقيهًا ، فصيحًا ، يعلم الألفاظَ ومواردَها ، والفقهَ ، ومآخذَه).

وكان الصحابةُ – رضي الله عنهم – إذا اضطروا إلى الرواية بالمعنى ، أو شَكُّوا في اللفظ النبويّ ، أو في بعضه ، أوردوا عقب الحديث لفظًا يفيد التَّصَوّنَ والاحتياطَ ، وهم أعلم الناس بمعاني الكلام ؛ لعلمهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر .

قال « ابن الصلاح » في « مقدمته » : ٣٣٣ : (ينبغي لمن رَوَىٰ حديثًا بالمعنىٰ أن يُتبعَه بأن يقول : « أو كما قال »، أو : « نحو هذا »، وما أشبه ذلك من الألفاظ[1] . رُوِيَ ذلك – من الصحابة – عن « ابن مسعودٍ »، و « أبي الدرداء »، و « أنسٍ » – رضي الله عنهم – .

قال « الخطيب » : والصحابةُ أربابُ اللسانِ ، وأَعْلَمُ الخَلْقِ بمعاني الكلام ، ولم يكونوا يقولون ذلك إلَّا تخوفًا من الزلَلِ ؛ لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر).

فالخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما دُوِّنَ في الكتب ، أما ما دوّن فلا . وتدوينُ الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلامُ أولئك على تقدير تبديلهم يَسُوغُ الاحتجاجُ به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به ، بآخر كذلك ، ثم دُوِّنَ ذلك البدلُ ، ومُنِعَ من تغييره

---

(١) انظر « شرح النووي » (١ : ٧٢) .

ونقلِهِ بالمعنىٰ ، فبقي حجةً في بابه صحيحةً[1] .

ومن ثم يتبين لنا دقة نظر المحتجين بالأحاديث على القواعد . وأكثر تأدية الصحابة للحديث النبوي على اللفظ المسموع منه ﷺ يحرصون علىٰ ذلك أشدَّ الحرص وأبلغه ؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ أفصحُ العرب ؛ ولأن أحاديثه دينٌ « وما ينطقُ عن الهوى إن هو إلَّا وحي يوحىٰ ».

وساعدهم على ذلك أمور[2] :

أولًا : حوافِظُهم الواعيةُ ، وأذهانُهم الصافيةُ ، وقلوبُهم العاقلةُ ، وسَجَّل التاريخُ الصحيحُ مِنْ ذلك العَجَبَ العُجَابَ ، فقد كانوا يحفظون القصائدَ ، والخُطَبَ الطويلةَ ، بسماعها مرة أو مرتين أو ثلاثًا ، ثم تبقىٰ في أذهانهم ما بقوا ؛ لأنهم قومٌ أُمِّيُّونَ ، دواوينُهم صُدُورُهُمْ ، وكُتُبُهُم حوافِظُهُم ، نمت فيهم ملكةُ الحفظ بالممارسة ، ومن الخطأ أن يقاسوا على الأمم الأخرىٰ ، أو يقاسوا علينا في هذا العصر .

ثانيًا : تَدْوِينُ كثيرٍ منهم لِأَحادِيثِهِ ﷺ كتابةً ، خشيةَ أن يضيعَ منها شيءٌ عن أذهانهم .

---

(١) وبذلك يَسْقُطُ قولُ المُلحدين : « إن الرواة تناقلوا الحديث بألفاظهم في جميع العصور ». قال الدكتور محمد محمد أبو زهو في « الحديث والمحدثون » : ٢٠٧ : « إن الروايةَ بالمعنى كانت قبل فساد اللسان العربي ، ومن أئمةٍ كبار في اللغة والشرع معًا ، وكانوا يرونها رخصةً عند الاضطرار ، وكان نسيانهم قليلًا بل نادرًا ، فإن كان ففي بعض حروفِ العطفِ ، أو المفرداتِ ، أو بعضِ الجمل ». وانظر « خزانة الأدب » (١ : ١٥) .

(٢) « الحديث والمحدِّثون » ٢٠٦ .

فكان هذا التدوينُ الشخصي إلى جانب الحفظ في الصدور من أكبر العوامل على صَوْنِ الحديث ، كما سُمِعَ منه ﷺ .

ثالثًا : تلك المجالسُ التي كانوا يعقدونها ؛ لتحمُّل الحديث وروايته ، وتلك الرحلات إلى الأمصار المختلفة لذلك ، فكانت هذه وتلك مما أعانت على بقاءِ حفظ السنَّةِ في أذهانهم ، وضبطها في صدورهم .

وقد رَغَّبَهُمْ ﷺ في التبليغ عنه ، فصدعوا بما أُمِرُوا ، وتسابقوا إلى أَخْذِ القرآنِ والحديثِ وتَحَمُّلِهِمَا . فرضي الله عنهم ، وأثابَهُم أعظمَ المثوبة .

من أجل ذلك نقول ، ونحن مطمئنون :

- إن الروايةَ بالمعنى كانت قبل فساد اللسان العربي ، ومن أئمةٍ كبارٍ في اللغة والشرع معًا ، وكانوا يرونها رخصة عند الاضطرار ، وكان نسيانُهم قليلًا نادرًا ، فإن كان ففي بعض حروف العطف ، أو المفردات[1]، أو بعض الجمل .

وليس لدينا علمٌ من العلوم سُعِدَ باتصال الأسانيد بالثقات الضابطين ، وتنوع تلك الأسانيد ، ومعرفة أحوال الرواة ، من جهة شيوخهم وتلاميذهم ، وتعديلهم وتجريحهم ، وحلهم وترحالهم ومواليدهم ووَفياتهم ، مثلَ علم الحديث النبوي ، ففيه من كتب الرجال والطبقات في جميع العصور والأمكنة ما تستطيع أن تكشفَ به على تاريخ كلِّ راوٍ من رواة الحديث ، وما قيل فيه . ولو حاولْتَ أن تفعل ذلك أو بعضه مع رواة

---

(١) انظر « نزهة النظر شرح نُخْبَة الفِكَرِ » : ٤٨ .

الأدب ، أو مع رواة التاريخ ، أو غيرهما من العلوم ، لالتوىٰ عليك البحث ، وأَدْرَكَكَ العجزُ ، مهما أوتيت من سَعَةِ الذهنِ ، ووَفْرَة المراجع ، وسعة الاطلاع .

وقد أتاح -الله عز وجل- لهذه السنة النبوية المباركة ، أن يخدمَها في كل عصر ومِصْر أئمةٌ كرامٌ بَرَرَة ، وأعلامٌ ثقاتٌ مَهَرَةٌ ؛ لأنها شارحةٌ للقرآن ، ومُفَصِّلَةٌ لمقاصده ، بمقتضىٰ قوله -تعالى- : ﴿ وَأَنْزَلْنَآ إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[1] فكان حفظُها حفظًا للقرآن ، والعنايةُ بها أخذاً وتحملاً ، سندًا ومتنًا ، عناية بالقرآن ، الذي ضَمِنَ اللهُ بقاءه على الدهر ، بقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2] .

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) النحل : ٤٤ .

(٢) الحجر : ٩ .

● تحقيـق مـوقـف

قالوا : لـ « ابن بَرْهَانَ » أنسٌ شديدٌ بعلم الحديث . إلَّا أنَّ الحديثَ النبويَّ لم يلقَ منه ومن نحوِيِّي البصرة عناية ظاهرةً عند احتجاجِهِم لقواعِدِ النحوِ ، فقدْ رَأَوْهُ يُرْوَىٰ بالمعنىٰ دون اهتمامٍ باللفظ .

أقول ـ وبالله التوفيق ـ أَوْرَدَ «الخطيبُ» في «تاريخ بغداد» (١١ : ١٧) ذِكْرَ «عبدِ الواحدِ بنِ عليِّ بنِ بَرْهَانَ ، أبي القاسمِ ، العُكْبَرِيِّ» وأفاد بـ: (أنه كان مضطلعًا بعلومٍ كثيرةٍ ، منها : النحوُ ، واللغةُ ، ومعرفةُ النَّسَبِ ، والحفظِ لأَيَّامِ العربِ ، وأخبارِ المتقدمينَ) وقد نعته بالعبارة الرقيقة التالية : (وله أنسٌ شديدٌ بعلم الحديث).

ولا يكادُ ينقضي عَجَبي حينما أَرْجِعُ إلى كتابه « شرح اللمع »، وهو أحد مُؤَلَّفَيْهِ[1] ، فأجيلُ النظرَ في شواهده فأراهُ يستشهدُ بما يَرْبُو على خمسين وسبعمائة آية من آيات الله البينات .

---

(١) ذكر د . فائز فارس في قسم الدراسة لـ « شرح اللمع » : ٣٥ أن لـ « ابن برهان » كتابَيْن اثنين : **أحدهما** : « أصول اللغة » وقد أشار إليه « حاجي خليفة » في « كشف الظنون » (١ : ١١٤) ، وأفاد أنه لم يعثر على نسخة خطية منه .

وثانيهما : شرح اللمع . و « اللمع » من مصنفات « ابن جني » وقد جمعه من كلام شيخه « أبي علي الفارسيّ » وهو كتاب لطيف في علم العربية .

كما نَثَرَ في كتابه ما يزيد على أربعمائة بيتٍ من الشعر العربي القديمِ ما عدا الرجزَ ، ولقد لَقِيَتِ الأمثالُ عنايةً كافيةً منه ، فذكر بضعةَ عشرَ مثلًا .

كما أنه لم يُقَصِّرْ في ذكرِ أقوالِ العرب ، بل جَمَعَ كتابُه طائفةً كبيرة منها .

وحينما نُطَوِّفُ في « شرح اللمع » ونَتَتَبَّعُ أبوابَهُ وفصولَهُ ، وأحياءَهُ ومحالَّهُ لنستهديَ حديثَ رسول الله ﷺ نُصَابُ بخيبةِ أملٍ ، ولا نَظْفَرُ إلَّا بعدَّةِ أحاديثَ ، بعضُها الصحيحُ وبعضُها العليلُ .

وكنْتُ أودُّ من « ابن بَرْهانَ » مادام صاحبَ أنسٍ شديدٍ بعلم الحديث أن يَنْثُرَ علينا باقةً مِسْكِيَّةً من مِشْكَاةِ النبوة ، يَعْبَقُ بها المكانُ ، ويَشُدُّ النحوُ بها أَزْرَهُ ، فتتعطر مجالسُ دَرْسِ النحوِ بنسيم أريجه ، ولكنه لم يفعلْ .

وأَخْوَفُ ما أخافُ على دارسٍ غيرِ غَوَّاص أن يفهمَ من عبارة «الخطيب» عن «ابن بَرْهَانَ» : «له أنسٌ شديدٌ بعلم الحديث» أنه على علم جمٍّ في فنِّ الحديث الشريف .

ومن عبارة «ابنِ ماكولا» في «الإكمال» (١ : ٢٤٦ ، ٢٤٧) أنه كان من أصحاب «أبي عبد الله بن بَطَّةَ» ، وأنه سمع منه حديثًا كثيرًا – وغيرُ خافٍ علىٰ من له بَصَرٌ بعلمِ الرجالِ أنَّ «ابنَ بَطَّةَ» من حفاظ الحديث الأفذاذ ، وهو من قيل في رثائه :

هَيْهَاتَ أَنْ يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلُ [1]

---

(١) قائلُه تلميذُهُ « ابنُ شهاب » . كما في «الأعلام» (٤ : ١٩٧) . وله ترجمة حافلةٌ في « شذرات الذهب » (٣ : ١٢٢ – ١٢٤) .

فيستنتجَ أنَّ « ابنَ بَرْهانَ » صاحبُ حديثٍ ، وهو لا يَحْتَجُّ به على إثباتِ القواعِدِ . وفي ذلك دليلٌ كبيرٌ على أنه لا يُسْتَشْهَدُ بالحديث النبوي في تقعيد النحو ، ومعرفة اللغة .

فأقول للشداة الدَّارسين – وبالله التوفيق – :

لا تَبْتَئسُوا ، فـ« ابنُ بَرْهانَ » نحويٌّ ، لغويٌّ بلا منازع ، وهو – وإن كان شديدَ الأُنْسِ بعلم الحديث ، وأنه ممن سمع من « ابن بَطَّةَ » – لم يَصِفْهُ[1] أحدٌ من الأَثْبَاتِ بأنه من حُفَّاظِ الحديث ورجاله .

فأما كونه شديدَ الأُنْسِ بعلم الحديث فهذا من سمات المؤمنين .

وأما كونه من أصحاب «ابنِ بَطَّةَ» فالصُّحْبَةُ تثبتُ بعدَّة مرَّات ، بل بمرةٍ .

وأما كونه سَمِعَ منه حديثًا كثيرًا، فهذا قد يكون بِجَلَسَاتٍ، بل بجَلْسَةٍ .

فقد ذَكَرَ لنا « ابنُ بَشْكَوَال » في «الصلة» (٢ : ٥٣٤) (أن «أبا عبد الله محمدَ بنَ أحمدَ بنِ بَذْرٍ الصَّدَفيَّ » – ٤٤٧ هـ قَرَأَ « الموطأ »[2] على شيخه « المُنْذِرِ » في يومٍ واحدٍ). ناهيك إلى أن سماعَ « ابن بَرْهانَ » كان في سنٍّ صغيرة دون سنِّ الحلم .

---

(١) جملة « لم يصفه أحدٌ » خبرُ « هو ».

(٢) صنَّف الإمام « مالكٌ » « الموطأ »، وتوخَّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم . قاله « ابن حجر » و « العراقي ».

وقال « السيوطيُّ »: وما من مرسل في الموطأ إلَّا وله عاضد أو عواضد ، فالصواب أن =

والغالب أن من كان تَلَقِّيه للحديثِ في هذه السنّ لا يستوعب ولا يضبط .

ذكروا وَفَاةَ « ابنِ بَطَّةَ » أنها كانت سنة ٣٨٤ هـ ، أو ٣٨٧ هـ .

وقد ذَكَرَ « ابنُ الأثير » في « الكامل» (٨ : ١٠٠) عن « ابن بَرْهان » أنه توفي سنة ٤٥٦ هـ عن سنٍّ جاوزت الثمانين . فيكون « ابنُ بطة » قد توفي ، و « ابن بَرْهَان » له من العمر ما يزيد قليلًا على عشرٍ سنين أو ينقص .

وبهذا أكون قد أزلْتُ اللبس ، وكشفت القناع عن مكان « ابن برهان » من علم الحديث النبوي ، والله أعلم بحقيقة الحال .

★ ★ ★ ★ ★

= الموطأ صحيح كلُّه ، لا يُسْتَثْنَىٰ منه شيءٌ .

وقال « الشافعيُّ » : ما ظهر على الأرض كتابٌ بعد كتاب الله ، أصحُّ من كتاب « مالك » . انظر ما كتبه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول « الموطأ ».

● تعقيب الدكتور « محمد محمد أبو شهبة »

على « محمود أبو رية »(*)

قال الدكتور « محمد محمد أبو شهبة » في كتابه « دفاع عن السنة » :

٢٦٠ : (إنه – يعني : أبارية – أفاضَ في بيان وِجْهَةِ نظرِ الذين لا يحتجون بالأحاديث على إثبات القواعِدِ النحوية واللغوية ، وغرضُه من هذا بيانُ ضَرَرِ الرواية بالمعنىٰ ، وأنها حَدَتْ بعلماء اللغة والنحو إلى عدم الاستشهاد بالأحاديث .

وكانت الأمانةُ العلميةُ تحتِّم عليه أن يعرض لبيانِ وِجْهَةِ نظرِ القائلين بالاحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية والصرفية ، ولاسيما ومنهم إمامٌ جليلٌ هو « ابنُ مالك » صاحبُ الألفيةِ المشهورةِ ، ثم بعد ذلك يرجِّحُ ما يراه ، ولكنه التزمَ رأيًا وتَعَصَّبَ له ، وأَكْثَرَ من النقول عن أصحابه ، وليس هذا من شِيمَةِ الباحث المنصِفِ النَّزِيهِ).



(*) ختمتُ (البابَ الثاني) الذي عقدته لـ« رد شبهة رواية الحديث بالمعنى » بهذا التعقيب لمناسبته الظاهرة بالباب المذكور .



الباب الثالث

رَدُّ شبهــــة روايــــة الأعاجــــم

وفيه ثلاثةُ فصــول :

(**الفصل الأول**): شرائطُ الراوي ، ومقاييس المحدِّثين .

(**الفصل الثاني**): التَّثَبُّتُ في رواية الحديث .

(**الفصل الثالث**): مسقطاتُ عدالة الراوي .

● تعقيب الدكتور « تمام حسان ».

الفصـــــل الأول :

شرائط الراوي
ومقاييـــس المحدثيـــــن

أَجْمَعَ الجماهيرُ من أئمة الحديث والفقه على أنه يُشْتَرَطُ في الراوي أن يكون عدلًا ضابطًا لِمَا يرويه ، بأن يكون مسلمًا بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق ، وخَوَارِمِ المروءَة ، متيقظًا غير مُغَفَّل ، حافظًا إن حَدَّث من حفظه ، ضابطًا لكتابِهِ من التبديل والتغيير إن حَدَّثَ منه ، عالمًا بما يُحيلُ المعنىٰ إن رَوَىٰ به .

فلا يُقْبَلُ خَبَرُ كافرٍ ومجنونٍ ، ولا صغير – على الأصح[1] – ويجب أن يكون الراوي في وقت أدائه عاقلًا مميزًا .

وقد عقد « السرخسيُّ » في « أصوله » (١ : ٣٤٥ – ٣٥٥) فصلًا في بيان شرائط الراوي حدًا ، وتفسيرًا ، وحكمًا ، فيه علم غزير ، بأسلوب رشيق ، وتسلسل دقيق ، لذا أردتُ عرضَهُ بإيجازٍ مفيد ؛ لنرى هل من

---

(١) هذه عبارة « النووي » في « تقريبه » بشرح « السيوطيِّ » في « تدريبه » (١ : ٣٠٠ – ٣٠١) بتصرف .

(٢) « الكفاية » : ١٣٤ .

شروطِ الراوي أن لا يكون أعجميًا ؟ وقد قالوا : الحديث لا يُسْتَشْهَدُ به ؛ لأنه من رواية العجم والمولدين ، لا من يُحْسِنُ العربية ، فأدوها على قدر ألسنتهم[1] .

فقال : (شرائطُ الراوي أربعةٌ : العقل ، والضبط ، والعدالـة ، والإسلام[2] .

أما اشتراطُ العقل[3] فلأنَّ الخبرَ الذي يرويه كلامٌ منظوم ، له معنى معلومٌ ، ولابدَّ من اشتراط العقل في المتكلم من العباد ، ليكون قولُه كلامًا مُعْتَبَرًا ، فالكلام المعتبر شرعًا ما يكون عن تمييزٍ وبيانٍ ، لا عن تلقينٍ وهَذَيانٍ ..

والعقلُ نورٌ في الصدر ، به يُبصر القلبُ عند النظر في الحجج ، فهو بمنزلة السِّراج ، فإنه نور تُبْصِرُ به عند النظرِ ، فترىٰ ما يُدْرَكُ بالحواسِ ، لا أن السراج يُوجِبُ رؤيةَ ذلك ، ولكنه يدلُّ العينَ عند النظر عليه ، فكذلك نورُ الصدرِ الذي هو العقلُ يدل القلبَ على معرفةِ ما هو غائب عن الحواس

---

(١) « همع الهوامع » (١ : ١٠٥) .

(٢) هذه الشروط الأربعة لابدَّ منها لقبول الرواية ، فلو فَقَدَهَا الراوي ، أو فَقَدَ بعضَهَا رُدَّتْ روايتُهُ ، وتُرِكَ حديثهُ . وإلى هذه الشروط تؤول أقوال نقاد الحديث من قدامىٰ ومتأخرين . « علوم الحديث ومصطلحه » : ١٢٦ .

(٣) وشرط العقل يرادف عند المحدثين مقدرة الراوي على التمييز فيندرج تحته البالغُ تحمّلا وأداءً ، والصبي المميز تحملًا لا أداءً . فقد لوحظ في شرط العقل البلوغُ ضمنًا ؛ لأن في وسع الصبيّ أن يتحمل الروايةَ ، ولكنه لا يؤديها إلا بعد بلوغه . انظر « الكفاية » (باب ما جاء في صحة سماع الصغير) : ١٠٣ .

من غير أن يكون موجبًا لذلك ، بل القلبُ يدركُ بالعقل ذلك بتوفيق الله تعالىٰ .

وهو في الحاصل عبارة عن الاختيار الذي يبتني عليه المرء ما يأتي به ، وما يذر مما لا ينتهي إلى إدراكه سائرُ الحواس ؛ فإن الفعل أو الترك لا يعتبر إلا لحكمة ، وعاقبة حميدة ، والعاقبة الحميدة لا تتحقق فيما يأتي به الإنسانُ ، من فعلٍ أو تركٍ له إلا بعد التأمل فيه بعقله ، فمتىٰ ظَهَرَتْ أفعالُه على سَنَنِ أفعالِ العقلاءِ كان ذلك دليلًا لنا على أنه عاقلٌ مميزٌ ، وأن فعلَهُ وقولَه ليس يخلو عن حكمةٍ وعاقبةٍ حميدةٍ .

والعقلُ لا يكون موجودًا في الآدمي باعتبار أصله ، ولكنه خَلْقٌ من خَلْقِ الله – تعالى – يحدث شيئًا فشيئًا ، ثم يتعذر الوقوفُ على وجود كل جزء منه بحسب ما يمضي من الزمان على الصبي إلى أن يبلغ صفة الكمال ، فجعل الشرعُ الحدَّ لمعرفةِ كمالِ العقلِ هو البلوغ ، مع انعدام[1] الآفة تيسيرًا للأمر علينا .

ويصح سماعُ الصبي وتحمله للشهادة قبل البلوغ إذا كان مميزاً ، فقد كان في الصحابة[2] مَنْ سمع في حالة الصغر ، ورَوَىٰ بعد البلوغ ، وكانت روايتُه مقبولةً .

---

(١) في الأصل « انعدام » ولم ترد عن العرب ؛ لأن انفعل مطاوع في الحسيَّات ، كانطلق ، وانكسر ، وانفتح الخ قاله شيخنا العلامة الدكتور عبد العظيم الشنَّاوي . حفظه الله .

(٢) قال « الخطيب » في « الكفاية » : ١٠٦ : (ممن كثرت الرواية عنه من الصحابة ، وكان سماعه في الصغر : « أنس بن مالك » و « عبد الله بن عباس » و « أبو سعيد الخدري » . وكان « محمود بن الربيع » يذكر أنه عقل مجة مجّها رسول الله ﷺ في وجهه من دلو كان معلقًا في دارهم ، وتوفي رسول الله ﷺ وله خمس سنين).

وصار الحاصل أن العاقل نوعان :

● من يصيب بعض العقل على وجهٍ يتمكن من التمييز به بين ما يضره وما ينفعه ، ولكن ناقص في نفسه ، كالصبيِّ قبل البلوغ ، والمعتوه الذي يعقل .

●وعاقل ، هو كامل العقل ، وهو البالغ الذي لا آفة به . فإنَّ بالآفة يستدل تارة على انعدام[1] العقل بعد البلوغ كالمجنون ، وتارة على نقصان العقل كما في حق المعتوه ، فإن انعدمت الآفة كان اعتدال الظاهر كالبلوغ دليلًا على كمال العقل الذي هو الباطن ، والمطلق من كل شيءٍ يتناول الكاملَ منه ، فاشتراطُ العقلِ لصحة خبرِه على وجهٍ يكون حجةً دليلٌ على أنه يشترط كمالُ العقل في ذلك ...

ثم قال :

وأما الضبط[2]؛ فلأن قبولَ الخبر باعتبار معنى الصدق فيه ، ولا يتحقق ذلك إلا بحسنِ ضبطِ الراوي من حين السماع إلى حين الرواية ..

---

(١) الأصل : «انعدام» . وعرفتَ ما فيه .

(٢) ويريد المحدِّثون بضبط الراوي سماعَه للرواية كما يجب ، وفَهْمَهُ لها فهماً دقيقًا ، وحفظَه لها حفظًا كاملًا ، لا تردد فيه ، وثباته على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأداء ، فيلاحظ في شرط الضبط قوة الذاكرة ، ودقة الملاحظة . « علوم الحديث ومصطلحه » : ١٢٨ .

قال « الآمدي» في «أصول الأحكام» (٢ : ٧٥) : (والمراد بالضبط أن يكون ضبطه لما يسمعه أرجحَ من عدم ضبطه، وذكرُهُ له أرجحَ من سهوه؛ لحصول غلبة الظن بصدقه فيما يرويه).

ولقد تبارَىٰ الأئمة المحدِّثون في ضبط الكتاب والمحافظة عليه . من أن يُدْخَلَ عليه تغيير أو تبديل ، إلىٰ أن ضُرِبَ ببعضهم المَثَلُ في ذلك .
=

ثم قال : الضبط هو عبارةٌ عن الأخذِ بالجزمِ ، وتمامُهُ في الأخبارِ أن يَسْمَعَ - الضابطُ - حقَّ السماعِ ، ثم يفهمَ المعنىٰ المرادَ ، ثم يحفظَ ذلك بجهده ، ثم يثبت على ذلك بمحافظة حدوده ، ومراعاة حقوقه ، بتكراره إلى أن يُؤَدَّىٰ إلى غيره ... والأداء يكون مقبولًا منه باعتبار معنى الصدق ..

ثم الضبط نوعان : ظاهر ، وباطن .

● فالظاهرُ منه بمعرفةِ صيغة المسموع ، والوقوفِ على معناه لغة .

● والباطنُ منه بالوقوف على معنى الصيغة فيما يُبْتَنَىٰ عليه أحكام الشرع ، وهو الفقه ، وذلك لا يتأتي إلا بالتجربة والتأمل بعد معرفة معاني اللغة ، وأصول أحكام الشرع ؛ ولهذا لم تقبل روايةُ من اشتدتْ غفلتُه ، إما خلقة ، أو مسامحة ومجازفة ..

ويصح نقل القرآن ممن يكون ضابطًا له ظاهرًا ، وإن كان لا يعرف معناه .

وأما الأخبارُ فالمعتبر هو المعنىٰ المراد بالكلام ، فتمام الضبط إنما يكون بالوقوف على ما هو المراد .

= قال « الذهبي » في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة « ابن دِيزِيل » (٢ : ٦٠٨-٦٠٩) : (هو الحافظ الرحَّال ، أبو إسحاق إبراهيم بن الحُسَيْن الكسائيُ الهَمَذَاني ، المتوفي سنة ٢٨١ هـ رحمه الله تعالى . كان يُضْرَبُ بضبط كتابه المثل . قال « صالح بن أحمد » -محدّث هَمَذَان- : سمعتُ « علي بن قيس » يقول : الإسنادُ الذي يأتي به « ابنُ دِيزِيل » لو كان فيه أن لا يؤكل الخبز لوَجَبَ تَرْكُه ؛ لصحة إسناده). انظر التعليق على « قواعد في علوم الحديث » ١٩٧ .

ثم قال : وأما العدالة[1] فلأن جانبَ الصدقِ يترجَّحُ بظهورِ عدالته ؛ لأن الكذب محظورٌ عَقْلُهُ ، وبالصدق يصيرُ الخبرُ حجةً للعمل شرعًا ، فالعدالة في الراوي شرط لكون خبره حجة ..

ثم قال : والعدالة هي الاستقامة ، يقال : فلان عادل ، إذا كان مستقيم السيرة في الإنصاف ، والحكم بالحق ..

ثم العدالة نوعان : ظاهرة ؛ وباطنة .

- فالظاهرة تثبت بالدين والعقل ، على معنى أن مَنْ أصابها فهو عدل ظاهراً ؛ لأنهما يحملانه على الاستقامة ، ويدعوانه إلىٰ ذلك .

- والباطنة لا تعرف إلا بالنظر في معاملات المرء .

وعلى هذه العدالة نبني حكمَ روايةِ الخبر في كونه حجَّة ..

فالعدل مطلقًا مَنْ يترجح أمر دينه على هواه ، ويكون ممتنعًا بقوة الدين عما يعتقد الحرمة فيه من الشهوات ...

وأما الرق والأنوثة والعمىٰ فلا تقدح في العدالة أصلًا ، وإن كانت تمنع من قبول الشهادة ، أو تمكن نقصانًا فيها ؛ لأنه لا تأثير لهذه المعاني في

---

(١) ويريد المحدّثون بعدالة الراوي استقامَتَهُ التامةَ في شؤون الدين ، وسلامَتَهُ من الفسق كله ، وسلامَتَه من خوارم المروءة .

عَرَّفَ « الخطيبُ » العدلَ في « الكفاية » : ١٣٩ بقوله : (هو مَنْ عُرِفَ بأداءِ فرائضِهِ ، ولزومِ ما أُمِرَ به ، وتَوَقِّي ما نُهِيَ عنه ، وتجنّب الفواحش المسقطة ، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته ، والتَّوَقِّي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة ، فَمَنْ كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ، ومعروف بالصدق في حديثه).

الحمل على ارتكاب ما يعتقد الحرمة فيه ، والعدالة تُبْتَنَىٰ على ذلك ؛ ولهذا لم نجعل الفاسقَ والمستورَ عدلاً مطلقًا في حكم الشهادة حتى لا يجوز القضاء بشهادة الفاسق .

ثم قال : وأما الإسلامُ[1] ؛ فلأن الكلام في الأخبار التي يثبت بها أحكام الشرع ، فالإسلامُ في الراوى شرطٌ ؛ لكون خَبَرِهِ حجةً ..

ثم قال : الإسلام هو عبارة عن شريعتنا .

وهو نوعان : ظاهر ، وباطن .

● فالظاهر يكون بالميلاد بين المسلمين ، والنشوء علىٰ طريقتها ، شهادة وعبادة .

● والباطن يكون بالتصديق والإقرار بالله ، كما هو بصفاته وأسمائه ، والإقرار بملائكته وكُتُبِهِ ورسله والبعث بعد الموت ، والقَدَرِ خيره وشره من الله - تعالىٰ - ، وقبولِ أحكامه وشرائعه .

فمن استوصف فوصف ذلك كله فهو مسلم حقيقة ، وكذلك إن كان معتقدًا لذلك كلِّه فقبل أن يستوصف هو مؤمن فيما بينه وبين ربه حقيقة ..

ويكون الاستيصاف بذكر ذلك على وجه استفهام المخاطب أنه هل يعتقد كذا وكذا ؟ فإذا قال : نعم ، كان مؤمنًا حقًا ، وإن قال : لا أعرف ما تقولُ ، أوْ لا أعتقد ذلك ، فحينئذ يحكم بكفره ، وكذلك من ظهر منه أماراتُ المعرفة ، نحو أداء الصلاة بالجماعة مع المسلمين ، فإن ذلك يقوم

---

(١) يُشْتَرَطُ الإسلامُ عند أداءِ الروايةِ ، لا عند تَحَمُّلِهَا . « الكفاية » : ١٣٥ .

مقام الوصف في الحكم بإيمانه مطلقًا ، قال - عليه السلام - : « إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الجماعاتِ فاشْهَدُوا لَهُ بالإِيمَانِ »[1].

ولا يختلف ما ذكرنا بالرق ، والحرية ، والذكورة ، والأنوثة ، والعمى ، والبصر ، فلهذا جعلنا خبر هؤلاء في كونه حجة في الأحكام الشرعية بصفة واحدة...).

أقول - وبالله التوفيق - : ومِنْ غضون ما قَدَّمْتُ عُرِف أن علماءَ الحديث والأصول لا يشترطون في الراوي أن يكون عربيًا ، ولم يمنع أحدٌ روايةَ العَجَمِيّ ، بل شروط الراوي محصورةٌ فيما تقدم . وقد تتوافر في العجمي ، وفي العربي ، كما أنه قد تتوافر في أحدهما دون الآخر ، ولكن لعدم سَبْرِهِمْ غَوْرَ علمِ المصطلح وعلم الأصول ، أو لعدم استحضارهم معرفةَ مَنْ تؤخذُ الروايةُ عنه ومَنْ لا تُؤْخَذُ عنه مَنَعُوا رواية العَجَمِيّ بدَعْوَىٰ أنه لا يعرف العربية ، ثم رَدَّدَ ذلك الباحثون والدارسون ترديدًا دون أن يضعوها في المقاييس الدقيقة التى ذكرها الأصوليون ، وعِلْمُ الأصول من أشرف العلوم وأَنْفَعِهَا ، حيث

---

(١) أخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الإيمان - باب ما جاء في حُرْمَةِ الصلاة) (٤ : ١٢٥)، برواية : « يتعاهَدُ المَسْجِدَ ».

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب المساجد والجماعات - باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة) (١ : ٢٦٣)، برواية : « يَعْتَادُ المساجد ».

و « الدارمي » في « سننه » في (كتاب الصلاة - باب المحافظة على الصلوات) (١ : ٢٧٨).

و « أحمد » في « مسنده » (٣ : ٦٨)، برواية : « يعتاد المسجد » من حديث « أبي سعيد الخدري ».

يُتَعَرَّفُ به طرقُ استنباطِ الأحكام العمليَّة من أدلتها التفصيليَّة على صعوبة مداركها ، ودقة مسالكها ، فمن أَلَمَّ به يكون مُلِمًّا بمداركِ المجتهدين ، ذا بصيرة في أحكام الاستنباط [1] .

ويضاف إلى ما قدمته أن جمهرةً كبيرة من علماء الحديث هم من العجم ، وقد وُصفوا بالدقة والضبط ، وبأنهم امراءُ المؤمنين في الحديث ، فحملوا الحديث على أكمل وجهٍ ، وأدوه كما حملوه محافظين على اللفظ .

كما أن طائفةً غيرَ قليلة من علماء النحو كانوا من العجم ، وهم لا يُشَقُّ لهم غُبَارٌ في هـذا الفن ، ولهم قَـدَمُ السـبق ، ولهم غُرَرُ الفضل وحُجولُه [2]، وهم في اللغة العربية بأعَلىٰ مَنَاطِ العِقد [3]، وقد أجمع العلماء على إمامتهم وتفردهم بهذا الشأن دون مُعَارِض ، ودون مدافع . وعلماءُ العرب يفتخرون بالتلمذة على أيديهم .

★ ★ ★ ★ ★

---

(١)«أصول السرخسي » (١ : ٣) .

(٢) الغُرَر : جمع : غرة ، وهي البياض في وجه الفرس .

والحُجُول : جمع : حِجل ، بمعنى التحجيل الذي في قوائم الفرس ، وهما مَثَلٌ في الظهور .

(٣) المناط : موضع تعليق الشيء ، والعقد : القلادة .

الفصـــل الثـاني :

التَّثَبُّتُ في رواية الحديث

لقد سار الصحابةُ على منهاج التَّثَبُّتِ في الراوي والمروي ، فأخذوا الحديثَ بِحِيطةٍ بالغةٍ ، وحَذَرٍ شديدٍ .

فما أطمأنت قلوبهم إليه من الحديث قبلوه ، كالمتواتر والمشهور ، والآحادِ الذي لم يكن في رُوَايةِ مَنْ يُشَكُّ في حفظه وضبطه .

وما وقع فيه شكٌّ طلبوا عليه ظهيرًا ، وما لم تقم البينة علىٰ صدقه مما وقع فيه الشك ، أو كان مخالفًا لكتاب الله ردوه على قائله[1] .

قال « الحاكم » في « معرفة علوم الحديث » : ١٤-١٥ : (قال « البراء بن عازب » : ما كلُّ الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ ، كان يحدِّثنا أصحابنا ، وكنَّا مشتغلينَ في رعاية الإبِلِ ، وأصحابُ رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعُه من رسول الله ﷺ فيسمعونه من أقرانه[2] ، وممن هو أحفظُ منهم ، وكانوا يُشَدِّدُونَ على من يسمعون منه .

قال « قبيصة بن ذؤيب » قال : جاءت الجدة في عهد « أبي بكر » -رضي الله عنه- تَلْتَمِسُ أَنْ تُورَثَ . فقال « أبو بكر » : ما أجد

---

(١) « الحديث والمحدثون » : ٦٩ .

(٢) هكذا في المطبوع ، ولعلَّ الصواب : « من أقرانهم ».

لكِ في كتاب اللهِ شيئًا ، وما علمتُ أنَّ رسولَ الله ﷺ ذكرَ لكِ شيئًا حتى أسأَل الناسَ العشيَّةَ .

فلما صلَّى الظهرَ قام في الناس يَسْأَلُهُمْ .

فقال « المغيرةُ بن شعبة » : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يُعْطِيها السدسَ .

قال « أبو بكر » -رضي الله عنه- : سَمِعَ ذلك معك أحدٌ ؟ فقام « محمدُ بن مسلمةَ » فقال : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يُعْطِيها السدسَ . فأنفذ ذلك لها « أبو بكر » -رضي الله عنه- .

وأما أمير المؤمنين « عليٌّ » -رضي الله عنه- فكان إذا فاته عن رسول الله ﷺ حديثٌ ، ثم سمعه من غيره يُحَلِّفُ المحدِّثَ الذي يُحَدِّثُ به .

وكذلك جماعة من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ، ثم عن أئمة المسلمين ، كانوا يبحثون ويُنَقِّرُونَ عن الحديث إلى أن يصح لهم .).

فالكلامُ في الرجال جَرْحًا وتعديلًا ، متقدمٌ ثابتٌ عن رسول الله ﷺ . ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فَمَنْ بعدَهم .

وَجُوِّزَ ذلك صونًا للشريعة ، ونفيًا للخطأ والكذب عنها[1] .

وهنا يُثَارُ سؤالٌ ، وهو : هل كان الصحابة -رضوان الله عليهم- يشترطون لِقَبُولِ الحديث شيئًا ؟.

الجواب : فَهِمَ بعضُ الباحثين من الآثار المتقدمة أن خُطَّةَ « أبي بكر » و « عمر » في الحديث أن لا يَقْبَلَا حديثاً إلا ما رواه اثنانِ فأكثر ، وأن خُطَّةَ « علي » تحليفُ الراوي .

---

(١) « مقدمة ابن الصلاح » ٥٨٩ .

والواقع أن بناءَ هذه القاعدةِ أو النظريةِ على تلك الآثار خطأٌ علمي تَرُدُّهُ الآثارُ الأخرىٰ التي تشهد بأن « عمرَ » أَخَذَ بأحاديثَ لم يَرْوِهَا له إلا راوٍ واحد ، وأن عليًا قَبِلَ حديثَ بعض الصحابة دون أن يَسْتَحْلِفَه ، وأن أبا بكر رُوِيَ عنه مثلُ ذلك .

والآثارُ المتقدمةُ محمولةٌ على ما لا يعرفونه، وأرادوا التثبتَ في رواية الأخبار، ولم يكن الداعيَ لذلك الشَّكُّ في أخبار الصحابة، فكلهم عدولٌ ثِقَاتٌ أُمَنَاءُ، وكانوا يقبلون حديثَ صحابي واحدٍ[1].

والثابت الصحيح من عمل «أبي بكر» و «عمرَ» و «عليٍّ» عَمَلُهُمْ بخبر الراوي الواحد فقط، وأنه في الحالات التي اقتضتْ طلبَ راوٍ آخَرَ أو استحلافَهُ لا يستلزم ذلك أن يكون مذهبًا عامًا وخُطَّةً مُقَرَّرَةً، وبهذا التوجيهِ والتحقيق يلتقي عَمَلُ هؤلاءِ الصحابةِ الكبار مع عمل الصحابة الآخرينَ من حيثُ اكتفاؤُهم براوٍ واحدٍ . وقد أفاض العلماء في حُجِّيَّةِ خبر الواحد[2].

وقد عقد «ابن الصلاح» في «مقدمته» : ٥٨٨ مبحثًا في (معرفة الثقاتِ والضعفاء من رواةِ الحديث). وقال: (هذا من أجلِّ نوعٍ وأفخمِهِ، فإنه المَرْقَاةُ إلى معرفة صحة الحديث وسقمه، ولأهلِ المعرفة بالحديث فيه تصانيفُ كثيرة ...).

قال «الخطيب» في «الكفاية» ١٤١ : (قال «عبد الله بن المبارك»: لا

---

(١) انظر «الرسالة»: ٤٣٤، و«المستصفى» (١ : ١٥٤)، و«الإحكام» لـ«ابن حزم» (٢ : ١٤١).

(٢) أفاده الدكتور مصطفى السباعي في «السنة» ٦٦ – ٧٢، ولمزيد الفائدة ارجع إليه.

نكتب الحديثَ عن غَلَّاط، وكَذَّاب، وصاحبِ بدعة وهوىً، يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه).

وقال «أبو نعيم» في «حلية الأولياء» (٨ : ١٦٦) : (قيل لـ«عبد الله بن المبارك» : الرجلُ يطلبُ الحديثَ للهِ يَشْتَدُّ في سنده؟ فقال: إذا كان يطلبُ الحديثَ للهِ فهو أولىٰ أنْ يَشْتَدَّ في سَنَدِهِ).

وقال «الخطيب» في «الكفاية»: ١٩٦ : (قال «أنس بن سِيرِين[1] »: اتقوا الله يامعشرَ الشبابِ وانظروا عَمَّنْ تأخذونَ هذه الأحاديثَ، فإنَّها من دينكم).

قال « الحاكم » في « معرفة علوم الحديث » : ١٦ : (قال « الأعمش » كان « إبراهيمُ » - النخعيُّ - صيرفيَّ الحديث ، فكنتُ إذا سمعتُ الحديثَ من بعض أصحابنا أتيتُه ، فعرضته عليه).

قال « ابنُ أبي حاتم » في « الجرح والتعديل » (١ : ١٤) : (قال « الشافعيُّ »: كان « مالكٌ » إذا شك في بعض الحديث طَرَحَهُ).

---

(١) أنس بن سيرين، أخو «محمد» مولى «أنس»، أبو عبد الله، أو أبو حمزة البصري. ثقة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٨، أو ١٢٠. « تهذيب التهذيب » (١ : ٣٧٥)، و « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » (١ : ١٠٤).

قال « الترمذيُّ » في « صحيحه » في (أبواب العلل) (١٣ : ٣١١) : قال « سفيان الثوريُّ » : اتقوا « الكلبيَّ »[٢] ، فقيل له : فإنك تَرْوِي عنه ، قال : أنا أعْرِفُ صِدْقَهُ مِنْ كَذِبِهِ .

★ ★ ★ ★ ★

---

(٢) هو محمد بن السَّائب الكلبيّ – ١٤٦ هـ ، الكوفي ، المفسّر ، النسابة ، الأخباري . قال : حفظت ما لم يَحْفَظْهُ أحَدٌ ، القرآنَ في ستة أيام ، أو سبعة ، ونسيتُ ما لم ينسَ أحدٌ ، قبضْتُ على لحيتي لآخذ ما دون القبضة فأخذت فوق القبضة . =

= قال « ابن معين » : ليس بثقة . وقال « الجوزجاني » : كذاب . وقال « الدارقطني » : متروك . وقال « ابن حبان » : مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر مِنْ أن يحتاج إلى الإغراق في وَصْفِهِ . قال « النسائي » : حدث عنه ثقات من الناس ورضوه في التفسير ، وأما في الحديث ففيه مناكير . وقيل : كان سبئيًا ، من أصحاب « عبد الله بن سبأ » الذي كان يقول : إن «عليَّ بنَ أبي طالب» لم يمت وسيرجع ويملأ الدنيا عدلاً كما مُلِئَتْ جوراً . « ميزان الاعتدال » (٣ : ٥٥٦) ، و « الفهرست » ١٣٩ ، و « الأعلام » (٦ : ١٣٣) .

الفصـــــل الثـالث :

مسقطـات عدالـة الراوي

عَقَدَ « ابنُ العربي » في « شرح صحيح الترمذي » (١٣ : ١١٢) بابًا في (الرواية عن الكَذَّاب والمبتدع) فقال : (إذا كان يَكْذِبُ في حديثِ رسولِ الله ﷺ لَمْ يُرْوَ عنه إجماعًا .

وإن كان يكذب في حديث الناس فاختُلِفَ في قبول روايته . فكان « مالكٌ » في جماعة يرده ، وهو الصحيح ؛ لأن قبولَ الرواية مرتبةٌ لا يُحْرِزُها الكذَّاب ، وهذا أرذلُ الخصال ، وأكبر المعاصي ، وأذهبُ فعلٍ للمروءة .

وأما المبتدعُ فَيُرْوَىٰ عنه ما لا يحتج فيه على بدعته ؛ إذ يعتقد فيما يراه الحقَّ فهو متهم في روايته ما يعضده ، فسقطت روايتُه فيه ، ولم تسقطْ فيما لا تهمة عليه فيه .

قال « أبو بكر بن خلاد » : وقلت لـ « يحي بن سعيد القطان » : أما تخشىٰ أن يكون هؤلاءِ الذين تركْتَ حديثَهُمْ خُصَمَاءَكَ عند الله ؟ قال : لأن يكون هؤلاءِ خُصَمَائِي أحبَّ إليَّ من أن يكونَ النبيُّ ﷺ خَصْمِي ، يقول : حَدَّثْتَ عنِّي بحديثٍ تَرَىٰ أنه كَذِبٌ).

قال « الخطيب » في « الكفاية » : ١٧٠ : (الكذب على رسول الله ﷺ أعظمُ من الكذب على غيره ، والفسقُ به أظهر ، والوزر به أكبر .

قال « علي بن أبي طالب » – رضي الله عنه – : « إذا حَدَّثْتُكُم عن رسول الله ﷺ فوالله لأن أخر من السماء أحب إليَّ من أن أكذب على رسول الله ﷺ ، وإذا حدثتكم فيما بيننا فإنَّ الحربَ خدعةٌ » .

وعَقَدَ « الخطيبُ » في « الكفاية » ١٩٠–١٩٢ بابًا (في أنَّ الكاذبَ في غير حديث رسول الله ﷺ تُرَدُّ روايته).

وفيه : قال « أبو عبد الرحمن ، عبيد الله بن أحمد الحلبي » : سألتُ « أحمدَ بنَ حنبلٍ » عن محدِّثٍ كَذَبَ في حديثٍ واحدٍ ، ثم تاب ورجع ، قال : توبته فيما بينه وبين الله – تعالى – ، ولا يُكتب حديثُه أبدًا .

وقال « عبد الله بن المبارك » : « من عقوبة الكذبِ أن يُرَدَّ عليه صِدْقُهُ ».

وقال « رافع بن أشرس » : كان يقال : « إن من عقوبة الكذَّاب أن لا يُقْبَلَ صِدْقُهُ »، قال : وأنا أقولَ : « ومن عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تُذْكَرَ محاسِنُهُ ».

وقال « سُفْيَانُ الثوريّ » : « مَنْ كَذَبَ في الحديث افْتُضِحَ » قال « أبو نعيم » : وأنا أقول : « مَنْ همَّ أن يكذبَ افتُضِحَ ».

وقال « عبد الله بن الزبير الحميدي » : فإن قال قائل :

فما الذي لا يقبل به حديث الرجل أبدًا ؟.

قلتُ : هو أن يحدثَ عن رجل أنه سمعه ولم يدركه ، أو عن رجل أدركه ثم وجد عليه أنه لم يسمع منه ، أو بأمر يتبيَّنُ عليه في ذلك كذب ، فلا يجوز حديثه أبدًا لما أدرك عليه من الكذب فيما حدث به .

قال « الخطيب » : هذا هو الحكم فيه إذا تعمد الكذب وأقرَّبه . سمعت القاضي « أبا الطيب ، طاهر بن عبد الله الطبري » يقول : « إذا روىٰ المحدث خبرًا ثم رجع عنه ، وقال : « كنتُ أخطأتُ فيه » وجب قبولُه ؛ لأنَّ الظاهرَ من حال العدلِ الثقةِ الصدقُ في خبره ، فوجب أن يُقْبَلَ رجوعُه عنه ، كما تُقْبَلُ روايَتُهُ .

وإن قال : كنت تعمدت الكذبَ فيه ، فقد ذكر « أبو بكر الصيرفي » في كتاب « الأصول » أنه لا يعمل بذلك الخبر ولا بغيره من روايته .

قال « حسين بن حبان » قلت لـ« يحيى بن معين » : ما تقولُ في رجلٍ حَدَّثَ بأحاديث منكرة ، فردَّهَا عليه أصحابُ الحديث ، إن هو رَجَعَ عنها ، وقال : ظَنَنْتُها ، فأما إذ أنكرتموها ورددتموها عليَّ فقد رجعت عنها ؟ فقال : لا يكون صدوقًا أبدًا ، إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه ، فأما الأحاديثُ المنكرة التي لا تشتبه لأحدٍ فلا ، فقلت لـ« يحيى » : ما يبرئه ؟ قال : يُخْرِجُ كتابًا عتيقًا فيه هذه الأحاديثُ ، فإذا أَخْرَجَهَا في كتاب عتيق فهو صدق ، فيكون شبه له فيها وأخطأ كما يخطىء الناس فيرجع عنها ، قلت : فإن قال : قد ذهب الأصل ، وهي في النسخ !.

قال : لا يُقْبَلُ ذلك عنه .

قلتُ له : فإن قال : هي عندي في نسخةٍ عتيقة وليس[1] أجدها . فقال :

---

(١) هكذا في المطبوع ، ولعل الصواب : « ولست ».

هو كذاب أبدًا حتى يجيء بكتابه العتيقِ، ثم قال: هذا دينٌ لا يحل فيه غيرُ هذا).

وقال « مسلمٌ » في « مقدمة صحيحه » (١ : ١٥، ١٧): (قال « مِسْعَرٌ »: سمعت « سعدَ بنَ إبراهيم » يقول : « لا يُحَدِّثُ عن رسول الله ﷺ إلاَّ الثِّقَاتُ ».

أي : لا يقبل إلا من الثقات .

وقال « يحيى بن سعيد » : سألت « سفيان الثوري »، و « شعبةَ »، و « مالكًا » ، و « ابنَ عُيَيْنَةَ » عن الرجلِ لا يكونُ ثَبْتًا في الحديث ، فَيَأْتِينِي الرجلُ فَيَسْأَلُنِي عنه .

قالوا : أَخْبِرْ عنه أنه ليسَ بِثَبْتٍ[1].

وعقد « الخطيب » في « الكفاية » ١٨٧-١٨٩ بابًا (في أن السفه يسقط العدالة ويوجب ردَّ الروايةِ).

وفيه : قال « يحيى القطان » : سمعت « النضر بن مطرف » يقول : إن لم أحدِّثْكُمْ فأمي زانية ، قال « يحيى » : تركتُ حديثَهُ لهذا .

وكان « مالك بن أنس » يقول : لا تَأْخُذِ العِلْمَ من أربعةٍ ، وخذ ممن سوى ذلك :

---

(١) شُكِّلَتْ « ثَبْت » بسكون الباء مرتين في « صحيح مسلم » ، وفي « شرح النووي على صحيح مسلم » (١ : ١١٨)، وجاء في « تاج العروس » (١ : ٥٣٤) « الأثبات : الثقات ، وهو ثَبَتٌ من الأثبات إذا كان حجة ؛ لثقته في روايته ، وهو جمع : ثَبَتٍ ، محركة ، وهو الأقيس ، وقد يسكن وسطه » وجاء في « المصباح » : « رجل ثَبَتٌ بفتحتين إذا كان عدلًا ضابطًا ، والجمع : أثباتٌ ، مثل : سَبَبٍ ، وأسبابٍ ».

● « لا تأخذْ من سفيهٍ معلنٍ بالسفه ، وإن كان أَرْوَىٰ الناس .

● ولا تأخذْ من كذَّابٍ يكذب في أحاديثِ الناس ، إذا جُرِّب ذلك عليه ، وإن كان لايُتَّهَمُ أن يكذبَ على رسول الله ﷺ .

● ولا من صاحِبِ هوًى يدعو الناسَ إلى هواه .

● ولا من شيخ له فضلٌ وعبادةٌ إذا كان لا يَعْرِفُ ما يُحَدِّثُ .

وقال « مالكٌ » أيضًا : « لقد أدركتُ بهذا البلد - يعني المدينةَ - مَشْيَخَةً[1] ، لهم فضلٌ وصلاحٌ وعبادةٌ يحدثون ، ما سمعت من واحد منهم حديثًا قطُّ ». قيل : ولِمَ ياأبا عبد الله ؟.

قال : لَمْ يكونوا يعرفونَ ما يُحَدِّثُونَ .

★ ★ ★ ★ ★

(١) ولكلمة «شيخ» جموعٌ ذكرها في «الصحاح» (مادة : شيخ) (١ : ٤٢٥) ، وقد نظمها « السجاعي » فقال :

مَشَايِخُ مَشْيُوخَاءُ مَشْيَخَةٌ كذا شُيُوخٌ وأَشْيَاخٌ وشِيخَانُ فاعْلَمَا
ومَعْ شِيخَةٍ جمعٌ لشَيْخٍ وصُغِّرا بضم وكسرٍ في شُيَيْخٍ لِتَفْهَمَا

انظر مقدمة « حاشية السجاعي على شرح القطر » .

• تعقيب الدكتور « تمام حسان »(*)

وإذا كان لنا من تعقيبٍ على هذا الموقِف ، فإنَّه كان ينبغي للنحاةِ أن يراعوا أنَّ الذين تَلَقَّوْا هذه الأحاديث تلقيًا مباشرًا عن الرسولِ – صلوات الله عليه – كانوا من الصحابة ، وهم عربٌ خُلَّص ، من ذوي الفصاحة والسليقة ، فلو أنَّ واحدًا منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ ، لأدَّىٰ المعنىٰ بألفاظٍ فصيحة من عنده .

فإذا سلمنا بذلك انتقلنا من بعدهم إلى رواةِ الحديث من التابعين ، وتابعي التابعين ، فوجدناهم أحد فريقين ، لأنهم كانوا إما عربًا أقحاحًا يصدق عليهم ما صدق علىٰ الصحابة – رضوان الله عليهم – .

وإما من الأعاجم الذين عُرِفُوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص ، وأنهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عَضُّوا بالنواجذ على ما كان لديهم ، ثم إنهم كان لهم من البَصَرِ بنقدِ الحديثِ سندًا ومتنًا ما يدعو إلى الاطمئنان عليهم وإليهم من حيث المحافظةُ على النص ، ولا سيما أن الاعتماد على التدوين في ذلك العصر لابد أن يكون قد خَفَّفَ الحملَ عن ذواكر الحفاظ من المحدِّثينَ ، لا نقول : إنه شجعهم على النسيانِ ، وإنما نقول: أعانهم على عدم النسيان ، وعلى ضبطِ النصِّ بالصورة التي تَلَقَّوْهُ بها عن الصحابي أو التابعي ذي السليقة .

(*) جاء هذا التعقيب الطيِّب من الدكتور المحقق في كتابه « الأصول » (ص: ١٠٦–١٠٧) بعد أن بَسَط موقفَ النحاة الذين لا يَرَوْنَ الاحتجاجَ بالحديث الشريف في تقعيد القواعد النحوية ، ولقد أجاد وأفاد ، نفع الله به البلاد والعباد .

زد على ما تقدم أنَّ هؤلاءِ الأعاجمَ لم يكونوا يَرْوُونَ الأحاديثَ في عالمٍ غيرِ عالمِ النحاةِ الذين بدأُوا جهودَهم النحويةَ في ظلِّ مجتمع فصيح، أي أن هؤلاء المُحَدِّثِينَ من الأعاجمِ كانوا يروون ما معهم من أحاديثَ في وسط فصيح.

ولم نسمع أن الأحاديث التي كانوا يروونها خالفتِ القواعدَ أكثرَ مما خالَفَها الشعرُ العربيُّ، المشتملُ على الضرائر والرخص، وعلىٰ الرغم من ذلك نَرَىٰ النحاةَ يُقِيمونَ نَحْوَهُمْ على الشعرِ، وهو لغةٌ خاصة غيرُ النثر، ويتركون الأحاديثَ، وهي أقلُّ مخالفةً لقواعِدِهم من الشعرِ.

● أضِفْ إلى ذلك أن الروايةَ بالمعنىٰ - كما بَيَّنَّا حدودَها منذ قليل - كانت شائعةً في الكثير من الشواهد الشعرية التي اعتزَّ بها النحاةُ. ويشهدُ بذلك تعددُ روايةِ الشاهِدِ الواحِدِ.

فلماذا تكونُ الروايةُ بالمعنىٰ مانعًا من الاحتجاج بالنسبة للحديث دون الشعر؟

وإذا كانَ «ابنُ حزم» قد لامَ النحاةَ لموقفهم من القراءاتِ القرآنيةِ، فإنَّ أندلسيًا آخَرَ قد حَسَّنَ موقفَهم من الحديث، وهاجَمَ جماعةً من معاصريه أكثروا من الاستشهادِ بالأحاديثِ النبوية. ذلك «أبو حيان» الذي طَعَنَ على «ابن مالكٍ» وسفهَ طريقَتَهُ ونَسَبَهُ إلى البدعةِ التي خالف بها عُرْفَ الأئمةِ من النحاة قال: «والمصنفُ قد أَكْثَرَ من الاستدلالِ بما وَرَدَ في الأثرِ متعقبًا بزَعْمِهِ على النحويين، وما أَمْعَنَ النظرَ في ذلك ولا صَحِبَ من له التمييزُ».

قال «تمَّام»: وأرىٰ «ابنَ مالكٍ» أكثرَ إنصافًا، وأصح منهجاً).

★ ★ ★ ★ ★

الباب الرابع

رَدُّ شبهةِ التصحيفِ والتحريف

وفيه ثلاثةُ فصولٍ :

(**الفصل الأول**): شَذْرةٌ عن معنىٰ التصحيفِ والتحريفِ .

(**الفصل الثاني**): منشـــأُ التصحيـــف .

(**الفصل الثالث**): جهودُ العلماء في معرفةِ التصحيفِ والتحريف .

الفصـــل الأول :

شَذْرة عن معنى التصحيف والتحريف

التصحيفُ في اللغة : الخطأُ في قراءةِ الصحيفةِ .

والصَّحَفِيّ مَنْ يخطئُ في قراءةِ الصحيفةِ ، والصحيفةُ : الكتابُ[1].

قال « المطرِّزيّ » في « المغرب » (١ : ٤٦٧) : (التصحيف أن تقرأ الشيءَ على خلاف ما أراد كاتبُه ، أو على غير ما اصطلحوا عليه).

وفي اصطلاح علماء الحديث :

قال « السخاوي » في « فتح المغيث » (٣ : ٧٢) : (تحويل الكلمة من الهيئةِ المتعارفةِ إلى غيرها).

وقال « ابنُ حجر » : بأنه تغييرُ حرفٍ أو حروفٍ مع بقاء صورة الخط في السياق[2].

وفرَّق « ابنُ حجر » بين التصحيف والتحريف فأفاد أن التصحيفَ : التغييرُ بالنسبة إلى النقط،والتحريف : التغيير بالنسبة إلى الشكل ـ أي :

---

(١) « القاموس » (مادة / صحف) .

(٢) « نخبة الفكر » بشرحها ، وحاشية « علي القاري » ص : ١٤٣ .

الحركات والسكنات – مع بقاء الحروف[1].

وهذه تَفْرِقَةٌ تدل على دقَّةِ نظر .

وفي « توجيه النظر » (ص : ٣٦٥) التصحيف :

تغييرُ اللفظ حتى يتغيرَ المعنى المرادُ من الموضع ، يقال : صحَّفه فتصحَّف ، أي : غَيَّره فتغَيَّر حتى التبسَ .

ونُقل عن الحافظ « المِزِّي » – وكان من أبعد الناس عن التصحيف ، ومن أحسنهم أداء للإسناد والمتن – أنه كان يقول إذا أغرب عليه أحد برواية مما يذكره بعض شُرَّاح الحديث ، وكان ذلك على خلاف المشهور عنده : هذا من التصحيف الذي لم يَقِفْ صاحبُه إلا على مجرد الصُّحُفِ ، ولم يأخذ إلّا منها .

والتحريفُ : العدول بالشيء عن جهته ، وحرَّف الكلام تحريفًا ، عدل به عن جهته .

وقد يكون بالزيادة فيه ، والنقص منه ، وقد يكون بتبديل بعض كلماته ، وقد يكون بحمله على غير المراد منه ، فالتحريفُ أعم من التصحيف .

وخصَّ الأدباءُ التصحيفَ بتبديلِ الكلمةِ بكلمةٍ أخرىٰ تُشَابِهُهَا في الخطِّ وتُخالِفُهَا في النقط ، وذلك كتبديل « العذل » بـ« العدل »، و « الغدر » بـ« العذر »، و « العيب » بـ« العتب ».

---

(١) « نخبة الفكر » : ١٤٤ ، « تدريب الراوي » (٢ : ١٩٣-١٩٥) .

والتحريفَ بتبديلِ الكلمة بكلمةٍ أخرىٰ تُشابِهُهَا في الخطِّ والنقط معًا ، وتُخالِفُهَا في الحركات ، كتبديل « الخُلُقِ » بـ« الخَلْقِ »، و « الفُلْكِ » بـ« الفَلَكِ »، و « القِدَمِ » بـ« القَدَمِ ».

وقد كان الخطُّ العربي في أول الأمر خاليًا من النقط والشكل ، فكان لا يُؤْمَنُ فيه التصحيفُ والتحريفُ ، ثم وُضِعَ بعد ذلك النقطُ والشكلُ .

أما النقطُ فللتمييز بين بعضِ الحروفِ المشتركة في صورةٍ واحدةٍ ، فأُمِنَ بذلك من التصحيف .

وأما الشكلُ فلِبَيَانِ الحركاتِ التي للحروف ، فأُمِنَ بذلك من التحريفِ فصارَ الخطُّ العربيُّ مع حسنِ الصورة وافيًا بالغرض المطلوبِ من الخطِّ .

★ ★ ★ ★ ★

الفصـــل الثاني :

منشـــأُ التصحيـف

ينشأُ التصحيفُ غالبًا من الأخذِ من الصُّحُفِ ، من غير تدريبِ الأساتذة ، وما كانت الكتب والصحف إلا لتأكيد المسموع ، خشيةَ السهوِ أو النسيانِ ، حتى قيلَ : إنه مأخوذٌ منها . فإذا قيل : صَحَّفَ كذا ، فكأنه قيل : أخذه من الصحيفة ، ويقال له : الصَّحَفي .

قال بعضُ اللغويين : الصحيفةُ قطعةٌ من جلد أو قرطاس كُتِبَ فيه ، وإذا نُسب إليها رجلٌ صَحَفِيٌّ - بفتحتين[1] - يريدون أنه يأخذ العلمَ منها دون المشايخ[2] .

---

(١) قال « السخاوي » في « منير الدياجي » : ٥٩٦ : (من قال : « صُحُفِيٌّ » فنسبَ إلى جمع « صَحِيفة » فقد أخطأ ، إنما يقال : « صَحَفِيٌّ » بالفتح فيرد من « صُحُف » إلى « صحيفة »، ويُنْسَبُ إليه).

قال « الصبان » في « حاشيته على الأشموني » (٤ : ١٩٨) : (قال في « الهمع »: أجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقًا ، أي : سواء كان له واحدٌ قياسيٌّ من لفظه أوْلا).

وأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن يقال : هذا صُحُفِيّ ، أو صَحَفِيّ .

(٢) انظر « توجيه النظر » : ٣٦٥ .

قال بعضهم :

مَنْ يَأْخُذِ العِلْمَ عن شَيْخٍ مُشَافَهَةً يَكُنْ عَنِ الزَّيْفِ والتَّصْحِيفِ في حَرَمِ
وَمَنْ يكُنْ آخِـذًا لِلْعِلْمِ عن صُحُفٍ فَعِلْمُهُ عندَ أَهْلِ العِلْـمِ كَالعَـدَمِ

ولا يأمن من الخطأ مَنْ يأخذُ عِلْمَهُ من الصحف للأمور الثلاثة التالية :

الأول : تَصرُّفُ المتأخرينَ في الخطِّ القديم .

الثاني : تَرْكُهُمُ الشَّكْلَ إلا قليلًا ، فيقع القارئُ - إن لم يكن بارعاً في العربية - في اضطرابٍ شديدٍ حينَ القراءةِ ؛ لأنه إمَّا أن يقرأَ الكلماتِ المحتملةَ لوجوهٍ شتى بأي وجهٍ اتفق له ، فيكون خطؤُه أكثرَ من صوابه .

وإما أن يقفَ وهو حائرٌ حتى يجد من يزيلُ حيرتَه إن تَيَسَّرَ ذلك .

الثالث : تركُهُم علائمَ الفصلِ بين الجمل ، حتَّى صار القارئُ ، - ولا سيما إنْ كان يقرأ بسرعة - لا يَدري أَيْنَ يقف[1] .

★ ★ ★ ★ ★

(١) « توجيه النظر » ٣٦٩-٣٧٠ .

الفصـــل الثالث :

جهودُ العلماءِ في معرفة التصحيف والتحريف .

قال « ابن الصلاح » في « مقدمته » (ص: ٤١٠) : (معرفة المصحَّف من أسانيدِ الأحاديث ومتونها) (هذا فنٌّ جليل، إنما ينهض بأعبائه الحُذَّاقُ من الحُفَّاظِ ، و« الدارَقُطْني » منهم ، وله فيه تصنيف مفيد).

كانت جهودُ العلماءِ كبيرةً في الكلام على التصحيف وبيانه ، وقد قسموه إلى قسمين : أحدهما في المتن ، وثانيهما في الإسناد . كما قسموه إلى قسمين أيضًا : أحدهما : تصحيف البَصَر - بأن يشتبه من حيث الكتابة - كتصحيف « بشر » بـ« بسر ».

وثانيهما : تصحيف السمع - بأن يخطئ فيه سمعُ الراوي - كتصحيف « عاصمِ الأَحْوَلِ » بـ« واصِلِ الأَحْدَبِ ».

كما قسموه قسمةً ثالثةً أيضًا : أحدهما : تصحيفُ اللفظ .

وثانيهما : تصحيفُ المعنى[1] .

وعَقَدَ « الحاكمُ » في « معرفة علومِ الحديث »: ١٤٩ مبحثًا في (معرفة تصحيفات المحدثين في الأسانيد).

---

(١) والأمثلة على ذلك تُطْلَبُ من « مقدمة ابن الصلاح » .

وخَتَمَهُ بقوله : قد جعلت هذه الأحاديث التي ذكرتها مثالًا لتصحيفاتٍ كثيرةٍ أَحِثُّ به المتعلِّمَ على معرفةِ أسامي رواةِ الحديث .

وقد كان اهتمامُ العلماء بالضبط والإتقان كبيرًا ، لما يتحملونه ، وكانت الكثرةُ الكاثرةُ من المحدِّثين أصحابَ حفظٍ وضبطٍ ، ويقظةٍ عقليةٍ وذهنيةٍ .

ولم يقع التصحيفُ إلَّا من أشباهِ المحدِّثينَ الذين كانوا زَوَامِلَ[1] أسفار ، يَحْمِلُونَ ما لا يَفهمون ، ويكتبون ما لا يَعْقِلون .

قال « ابنُ كثير » في « اختصار علوم الحديث » : ١٧٠ ، ١٧١ : (معرفة ضبط ألفاظ الحديث متنًا وإسنادًا ، والاحتراز من التصحيف فيهما) (فقد وقع مِنْ ذلك شيءٌ كثير لجماعةٍ من الحفَّاظ وغيرهم ممن ترسَّمَ بصناعةِ الحديث ، وليس منهم ..).

أما الحفاظُ العدولُ المتقنون فلا يَحْمِلُونَ ما لا يفهمون ، ولا يكتبون ما لا يعقلون ، ولا يَثْلُمُ عدالَتَهُمْ ، ويَخْدِشُ ضبطَهم وقوعُ هفوةٍ منهم . وقد قالوا :

كفى المرءَ نبلًا أن تُعَدَّ معايبُه

قال بعضُ الحفاظ : إنَّ كثيرًا من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة ، لهم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه ، ومَنْ يَعْرَىٰ عن الخطأ ؟ والنبيلُ من عُدَّت غَلَطَاتُهُ .

---

(١) جَمْعٌ ، ومفرده : زامِلَة ، مؤنث : زامِل ، وهو ما يُحْمَلُ عليه من الإبل وغيرها . وتسند إلى العقلاء ، فيقال : هو زاملةٌ من زوامل القلَمِ والدواة ، أو الشِّعْرِ والنثرِ ، على التشبيه في التحمُّلِ ، أو عدم الدِّرَايَةِ . « المعجم الوسيط ».

وقد هَبَّ فريقٌ من الأعلام لبيان التصحيف والمصحِّفين ، فألَّفوا في ذلك كتبًا قيِّمَةً .

فبعضُهم تعرَّضَ لبيان التصحيفِ مطلقًا ، وبعضُهم اقتصرَ على بيانِ التصحيفِ الذى وَقَعَ في كتب الأدب ، ونحوها .

وآخرون اقتصروا على بيان التصحيف الذي وقع في كتبِ الحديث .

فقد صَنَّفَ « أبو أحمدَ ، الحسنُ بنُ عبدِ الله بنِ سعيدٍ العسكريُّ » ـ ٣٨٢ هـ في ذلك كتابَه : « تصحيفات المحدِّثين »[١].

وكتابَه : « شرح ما يَقَعُ فيه التصحيفُ والتحريفُ[٢] » وهو خاصٌّ بالأدب .

وصنف « حَمْد[٣] بن محمد بن إبراهيم بن خطاب » المعروف بـ « الخطابي » ـ ٣٨٨ هـ كتابه : « إصلاح خطأ المحدثين ».

وصنف « أبو الحسن الدارَقُطْنِي » ـ ٣٨٥ هـ كتابًا في التصحيف والتحريف .

كما أن التنبيهَ على التصحيف والتحريف منثورٌ في شروح الحفاظ لكتب الحديثِ باستفاضةٍ .

---

(١) قام بتحقيقه الدكتور محمود ميرة ، طبع بالقاهرة بالمطبعة العربية الحديثة ١٤٠٢ هـ .

(٢) بتحقيق الأستاذ عبد العزيز أحمد ، وطبع بالقاهرة بمطبعة مصطفي البابي الحلبي ١٣٨٣ هـ .

(٣) « حَمْد » هو اسمه المرجح ، ولكن الناس كتبوه « أحمد » ، وكان ثقةً ثبتًا من أوعية العلم والأدب . وانظر « الأعلام » (٢ : ٢٧٣).

وقد بلغ المحدِّثونَ من الصراحة والأصالة في النقد أنهم لا يرحمون مَنْ وَقَعَ في وَهَمٍ مهما كانت منزلته العلمية ، ولا يعرفون المُدَاجَاة[1] والمدارة في النقد مهما بلغت منزلةُ هذا المنقود .

وليس مرادُ مَنْ أَلَّفَ في ذلك الطعنَ في المصحّفين ، والوضعَ مِنْ قدرهم ، فإنَّ فيهم مَنْ وقع ذلك منه نادرًا ، وهو من أهل التثبت ، ولاسيما مَنْ كان في موضع تَعْسُر فيه السلامةُ من الخَطَأ ، بل مرادُهم بيانُ الصواب ، والتنبيهُ على ما يخشى أن يزل فيه من ينتبه له من الطلاب[2].

إذاً طَعْنُ الأحاديثِ باحتوائها على التصحيف والتحريف ، وتجريحُ المحدِّثينَ بأنهم يُصَحِّفونَ ويحرِّفونَ ، وبأنهم لا يُحَقِّقُونَ ألفاظَ الحديث ، وفيهم السذاجةُ والغفلة ، أمر مرفوض ، ولا يُرَوِّجُ هذه الأفكارَ ، ويلقي هذه الشُّبَهَ إلا رجل يغالط الحقائقَ العلميةَ ، أو رجل يجهلُ جهودَ العلماء الثقاتِ الضبّاطِ في الكشف عن التصحيف والتحريف ومعرفةِ الصواب .

ولقد وقع التصحيف والتحريف في الحديث النبويِّ ، كما وقع في شعر العرب ونثرهم[3] ، ولم يقل أحد : إنه لا يحتج بهما في اللغةِ والنحو .

---

(١) المُدَاجَاةُ : المداراةُ . يقال : داجَيْتَهُ إذا داريتَه ؛ كأنك ساترتَه العداوة . « الصحاح » (مادة : دجا) (٦ : ٢٣٣٤).

(٢) « توجيه النظر » ٣٦٤ – ٣٦٥ .

(٣) انظر « المزهر » في (معرفة التصحيف والتحريف) (٢ : ٣٥٣).

الباب الخامس

رَدُّ شبهةِ الوضع في الحديث

وفيه أربعةُ فصولٍ :

(الفصل الأول): معنى الحديثِ الموضوع.

(الفصل الثاني): جهودُ حفاظ الحديث في مقاومةِ حركةِ الوضع.

(الفصل الثالث): مطاردةُ الضعفاء.

(الفصل الرابع): معرفةُ تواريخِ الرواةِ.

الفصـــل الأول :

معنىٰ الحديـث الموضــــوع

« **الموضوع** » **لغةً** : اسم مفعول ، مأخوذٌ من وَضَعَ الشيءَ يَضَعُهُ وَضْعاً ، إذا حَطَّه وأَسْقَطَهُ .

أو مأخوذٌ من الضَّعَةِ ، وهي الانحطاطُ في الرتبة .

ويأتي « وَضَعَ » لمعانٍ عدة ، منها : الإسقاط ، كوَضَعَ الجنابَة عنه ، أي : أسقطها . وكوَضَعَ الأمر ، أو الشيءَ عن كاهِلِهِ ، أي : أسقطه .

ويأتي بمعنىٰ الترك ، ومنه : إبل موضوعة ، أي : متروكةٌ في المرعىٰ .

ويأتي بمعنىٰ الافتراءِ والاختلاقِ ، كوَضَعَ فلانٌ هذه القصةَ ، أي : اختلقَها وافتراها .

والأحاديث الموضوعة : المُخْتَلَقَة .

★ ★ ★

و « **الموضوع** » **في اصطلاح المحدثين** :

هو الحديث المختلق ، المكذوب ، المصنوع .

فهو ما نسب إلى النبي ﷺ كَذِبًا واختلاقًا ، مما لم يقلْه أو يفعلْه أو يُقرّه .

فالمناسبة بين المعنىٰ اللغوي والاصطلاحي ظاهرة ؛ لأن الموضوعَ فيه

معنى السقوط، وفيه انحطاطٌ في رتبته عن غيره. وفيه معنى التوليد، وإيجاد ما لم يكن موجودًا[1]

★ ★ ★

تسميةُ « الحديث الموضوع » حديثًا : إنَّما هو بالنظر إلى أنَّ صورتَه صورةُ الحديث ؛ لذكر السند والمتن .

وكذلك باعتبار زعم واضعه .

وكذلك بالنظر إلى المعنىٰ اللغويِّ فيه ، كما أشار إليه « السخاويُّ » في فاتحة كتابه « المقاصد الحسنة » : ٣ بقوله : « ولاحظتُ في تسميتها أحاديثَ : المعنى اللغوي ».

ويَشْهَدُ لتسمية الكلام المكذوب « حديثًا » ما رواه « مسلمٌ » في مقدمة « صحيحه » (١ : ٦٢) (عن « سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ » و « المغيرةِ ابنِ شُعْبَةَ » -رضي الله عنهما-، قالا : قالَ رسولُ الله ﷺ : « مَنْ

(١) انظر « القاموس المحيط » (مادة : وضع)، و « تدريب الراوي » (١ : ٢٧٤)، و « الوسيط في علوم مصطلح الحديث »: ٣١٩ .

حَدَّثَ عنِّي بحديثٍ يُرَىٰ أنَّه كَذِبٌ ، فهو أحدُ الكاذِبِينَ »[1].



(١) قال « النووي » في « شرح مسلم » (١ : ٦٤-٦٥) في ضبط « يُرَىٰ » و « الكاذِبِينَ » : (ضبطناه « يُرَىٰ » بضم الياء . و « الكاذبين » بكسر الباء وفتح النون على الجمع . وهذا هو المشهور في اللفظتين . ورواه « أبو نعيم الأصبهاني » في كتابه : « المستخرج على صحيح مسلم » : « الكاذِبَيْن » بفتح الباء وكسر النون على التثنية، واحتج به علىٰ أن الراوي له يشارك البادئ بهذا الكذب .

ثم رواه « أبو نعيم » من رواية « المغيرة » : « الكاذِبَيْنِ » أو « الكاذِبِينَ » على الشك في التثنية والجمع .

وذَكَرَ بعضُ الأئمة جوازَ فتح الياء من « يَرَىٰ » وهو ظاهر حسن . فأما من ضم الياء فمعناه : يُظَنّ ، وأما مَنْ فتحها فظاهر ، ومعناه : وهو يعلم .

ويجوز أن يكون بمعنى : يظن ، أيضًا ، فقد حُكِيَ « رأىٰ » بمعنى : « ظنَّ ».

« وقُيِّد بذلك ؛ لأنه لا يأثم إلَّا بروايته ما يعلمه أو يظنه كذبًا ، أمَّا مَا لا يعلمه ولا يظنه فلا إثم عليه في روايته ، وإن ظنه غيرُه كذبًا أو علمه).

الفصــل الثــاني

جهود حفاظ الحديث في مقاومة حركة الوضع

كان حسنًا أن تشيعَ روايةُ الحديث بين المسلمين في الأقطار المختلفة ، وكان حسناً أن يتلقىٰ التابعون عن الصحابة حديثَ رسول الله ﷺ بشغفٍ شديدٍ، ولكنَّ للحديث النبوي أعداءً واقفين له بالمرصاد. فمن الوقت الذي وقعتْ فيه الفتنةُ بين المسلمين بقتل الخليفة الثالث وُجِدَ ناسٌ يَعْمَلُونَ في الخفاء، ويَدُسُّون الأكاذيب[1].

فانبرىٰ لهم الصحابةُ والتابعون-رضي الله عنهم-فأخــذوا عليهم المسالكَ ، وشَرَّدُوا بهم مَنْ خَلْفَهم .

---

(١) كما تَعَرَّضَ « الحديثُ النبويُّ » في العصر الحاضر لهجمات بعض المستشرقين المتعصبين ، من دعاة التبشير والاستعمار ، وتابَعَهم علىٰ ذلك بعضُ المؤلفين من أبناء أمتنا اغترارًا بما يضفيه أولئك المستشرقون على بُحوثهم من زخارف علمية لا تثبت أمام النقد العلمي النَّزيه ، أو اندفاعًا وراء ميول نفسية ، وشبهات فكرية ، لم يحاولوا تمحيصها في ضوء ما بين أيديهم من تراث السلف ، وبحوث العلماء الراسخين ، فصَادَفَ رَأْيُ المستشرقين في الحديث هوىً كامنًا في نفوس هؤلاء ، فضربوا على الوَتَرِ ، وغَنَّوْا بذلك الحُدَاء .

أتاني هواهَا قبلَ أنْ أعرفَ الهوىٰ فصادَفَ قلبًا خاليــاً فتمكَّنَــا

انظر « السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي » : ز، ح .

كما تَصَدَّىٰ أئمةُ الحديث للرواة ، فتكلموا فيهم جميعًا لم يُعْفُوا أحداً بعد الصحابة ، حتى ولا أولاد الصحابة ، لكن لا يُظَنُّ بالأئمة أنهم أرادوا الطعنَ علىٰ الناس أو الغيبة ، إنما أرادوا أن يُبَيِّنُوا ضعفَ الضعيفِ ؛ لكي يُعْرَفَ ؛ لأن بعضَهم كان صَاحبَ بدعةٍ ، وبعضَهم كان مُتَّهمًا في الحديث ، وبعضَهم كانوا أصحابَ غَفْلَةٍ ، وكثرةِ خطإٍ ، فأراد هؤلاء الأئمةُ أن يُبَيِّنُوا أحوالَهُمْ شفقةً على الدين ، وتثبيتًا ؛ لأن الشهادةَ في الدين أحقُّ أن يُثَبَّتَ فيها من الشهادةِ في الحقوق والأموال[1] .

فرُبَّ رجلٍ – وإنْ كان صالحاً – لا يُقيم الشهادةَ ولا يحفظُها ، فكلُّ مَنْ كان مُتَّهمًا في الحديث بالكذب ، أو كان مُغَفَّلاً يُخْطِئُ الكثيرَ ، فالذي اختارَهُ أكثرُ أهلِ الحديث من الأئمة أن لا يُشْتَغَلَ أحد بالرواية عنه ، ألا تَرَىٰ أنَّ « عبد الله بن المبارك » حَدَّثَ عن قومٍ من أهل العلمِ ، فلما تَبَيَّنَ أَمْرُهُمْ تَرَكَ الروايةَ عنهم[2] .

أجل ، لقد حَدَثَ الوضعُ والكذبُ في الحديث ، وأعدَّ الله له النّقادَ والجهابذةَ الذين هم في أعلَىٰ طبقات حفظ الحديث ، ومعرفة متونه وأسانيده .

جاء فيه « تذكرة الحفاظ » (١ : ٢٧٣)، وفيه « تهذيب التهذيب »

---

(١) من « صحيح الترمذي » بـ« شرح ابن العربي » في (أبواب العلل) (١٣ : ٣٠٦) بتصرف .

(٢) من « صحيح الترمذي » بـ« شرح ابن العربي » في (أبواب العلل) (١٣ : ٣١٣) بتصرف .

(١ : ١٥٢)، و « تاريخ الخلفاء » : ٢٩٣ (عن « ابن عُلَيَّة » و « إسحاق ابن إبراهيم» قالا : أَخَذَ «هارونُ الرشيد» زِنديقاً فأَمَرَ بِضَرْبِ عنقه ، فقال له الزنديق : لِمَ تَضْرِبُ عنقي ؟ قال : لِأُريحَ العبادَ منك ، فقال : ياأميرَ المؤمنين أين أنت من ألف حديث [وفي رواية : من أربعة آلاف حديث] وَضَعْتُها فيكم ، أُحَرِّمُ فيها الحلالَ ، وأُحَلِّلُ فيها الحرامَ ، ما قالَ النبيُّ ﷺ منها حرفًا ؟.

فقال له« الرشيدُ » : أين أنت ياعدوَّ اللهِ من « أبي إسحاقِ الفَزَاري »[1]، و « عبد الله بن المبارك » يَنْخُلَانِها ، فَيُخْرِجَانِها حَرْفًا حَرْفًا[2] ؟).

قال « الترمذي » في « صحيحه » في (أبواب العلل) (١٣ : ٣٠٩) : (قال « أبو وَهْبٍ » : سَمَّوْا لـ« عبد الله بن المبارك » رجلًا يُتَّهَمُ في الحديث ، فقال : لَأَنْ أَقْطَعَ الطريقَ أَحَبُّ إلىَّ مِنْ أَنْ أُحَدِّثَ عنهُ).

★ ★ ★ ★ ★

(١) هو « إبراهيم بن محمد الفزاري » انظر ترجمته في « الجرح والتعديل » (١ : ٢٨١).

(٢) انظر التعليق علىٰ « المصنوع » : ٢٥٣ .

الفصل الثالث :

مطـــاردةُ الضعفـــاء

وفي الحق أن ثقات المحدِّثين بذلوا من الجهد في التمحيص مَا لَا يوصف ، ونَحَوْا في ذلك مناحِيَ مختلفة ، فاجتهدوا في وضع رواة الحديث من التابعين ومَنْ بعدهم في موازينَ دقيقةٍ بقدر الإمكان ، وشرَّحوا كلَّ راوٍ ، وعرفوا تاريخَه وسيرتَه ، ووضعوا في ذلك قواعدَ لـ « الجرح والتعديل ».

والابتعادُ عن الكذبِ على الرسول ﷺ والتحذيرُ منه صادرٌ من مشكاة النبوة ، والمسلمون حريصون على اتباع ما جاء به ، فقد قال ﷺ في حديث مرفوع متواتر :

« مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النارِ ».

لذا كان تقصِّي الضعفاء والكذابين شُغْلَ العلماء الأفذاذ منذ عصر التدوين الحديثيِّ الأول ، فقد كُتِبَ في علم الرجال مؤلفاتٌ ضافيةٌ ، ومصنفاتٌ قيِّمةٌ ، سَبَرَ أصحابُها غَوْرَ الإسنادِ الحديثيّ ، وتَعَرَّفُوا على كلِّ راوٍ لِنَفْيِ الدخيلِ على أحاديثِ المصطفىٰ ﷺ ، وكانوا غايةً في الحَزْم والتشَدُّدِ .

وهذا لِصَوْنِ الشريعة لا لطعنِ الناس، وكما جازَ الجرحُ في الشهودِ جاز في الرواة.

وعِلْمُ الجَرْحِ والتعديل اتَّسع في أواخر عصر التابعين ، ولم يتسع في القرن الأول الهجري ، إذ أكثرُ الرواةِ من الصحابة ، وهم عدولٌ ثِقات .

ولما ظَهَرَ الوضعُ والوضَّاعون ، والضعفُ والضعفاء ، انبرى لهم ، وتصدىٰ لحملتهم الآئمة أعلامٌ نُقَّادٌ[1] ، وجهابذة أفذاذ ، أمثال : « سليمانَ ابن مِهْرَان الأَعْمَش »-١٤٨ هـ، و « مَعْمَرَ بن راشد »-١٥٣ هـ، و « هشام الدَّسْتَوائي »-١٥٤ هـ و « الأوْزاعي »-١٥٦ هـ، و « شُعبة بن الحجاج » -١٦٠ هـ، و « سفيان الثوريّ »-١٦١ هـ، و « حَمَّاد بن سلمة » -١٦٧ هـ، و « الليث بن سعد »-١٧٥ هـ، و « عبد الله بن المبارك »-١٨١ هـ، و « هُشَيْم بن بَشِير »-١٨٣ هـ، و « أبو إسحاق الفزاري »-١٨٥ هـ، و « المعافىٰ بن عمران الموصلي »-١٨٥ هـ، و « بشر بن المفضل »-١٨٦ هـ، و « ابن عُلَيَّة »-١٩٣ هـ، و « سفيان بن عُيينة » -١٩٧ هـ، و « ابن وهب »-١٩٧ هـ، و « وكيع بن الجراح »-١٩٧ هـ، و « يحيىٰ بن سعيد القطان »-١٩٨ هـ، و « عبد الرحمن بن مهدي » -١٩٨ هـ، و « أبو داود الطيالسي » -٢٠٤ هـ، و « يزيد بن هارون » -٢٠٦ هـ، و « عبد الرزاق بن هَمَّام » -٢١١ هـ، و « أبو عاصم الضحاك » -٢١٢ هـ ، و « ابن الماجِشُون » -٢١٣ هـ ، و « محمد بن سعد » -٢٣٠ هـ، و « يحيى بن معين » -٢٣٣ هـ، و « علي بن المديني » -٢٣٤ هـ ، و « إسحاق بن رَاهَوَيْهِ[2] » -٢٣٨ هـ ، و « أحمد بن حنبل » -٢٤١ هـ .

---

(١) نُقَّاد : جمع « ناقد ».

(٢) ويقال : بضم هاء ، وفتح تحتيه . انظر « المغني » : ١٠٨ .

ومنهم: «البخاريُّ» - ٢٥٦ هـ، و «مُسْلِمٌ» - ٢٦١ هـ، و «أبو داود السِّجستانيُّ» - ٢٧٥ هـ، و «أبو حاتم الرَّازِيُّ» - ٢٧٧ هـ، و «أبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ» - ٢٨١ هـ. وغيرهم كثيرٌ [١].

وللعلماءِ وثوقٌ بهذه الفئة النافذةِ البَصَرِ، التي تُجَلِّي لَيْلَ الخُطُوبِ، فصار مَنْ وَثَّقُوهُ مقبولًا، ومَنْ جَرَّحُوهُ مجروحًا، ومن اختلفوا فيه رجعَ العلماءُ إلى ما رَجَّحوه، فهم أمضى من الشِّهاب، وأنْفَذُ من السَّهْم في عُلُوِّ الهمة.

وصنَّفوا في ذلك المصنفاتِ الرفيعة التي يَتَفَاخَرُ بها أهلُ العلمِ، فكانتْ تاجًا مرصَّعًا على هامَةِ الدهر.

أولئِكَ آبائي فجِئْني بمثلِهِم ... إذا جَمَعَتْنَا ياجَرِيرُ المجامعُ



---

(١) انظر مقدمة «الكامل» لـ «ابن عَدِيّ»، ومقدمة «ميزان الاعتدال»، و «الوسيط»: ٣٩٠.

الفصـــل الرابع :

معرفة تواريخ الرواة

قال « زين الديـــن العـــراقي » في « التـــبصرة والتذكـــرة » (٣ : ٢٣٤-٢٣٥) :

(الحكمة في وَضْعِ أهل الحديث التاريخَ لوفاة الرواة ، ومواليدهم ، وتواريخ السماع ، وتاريخ قدوم فلان مثلًا البلدَ الفلاني ؛ ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحة دعواه ...).

قال « شمس الديــن السخـــاوي » في « فتـــح المغـــيث » (٣ : ٣٠٩ ، ٣١١) : (تواريخ الرواةِ والوفياتِ .. فنٌّ عظيمُ الوَقْعِ من الدين ، قديم النفع به للمسلمين ، لا يُسْتَغْنَىٰ عنه ، ولا يعتنىٰ بأهمَّ منه ، خصوصًا ما هو القصدُ الأعظم منه ، وهو البحثُ عن الرواة ، والفحصُ عن أحوالهم في ابتدائهم وحالِهم واستقبالهم ؛ لأن الأحكامَ الاعتقاديةَ ، والمسائلَ الفقهية مأخوذةٌ من كلام الهادي من الضلالة ، والمبصِّرِ من العمىٰ والجهالة .

والنَّقَلَةُ لذلك هم الوسائطُ بيننا وبينه ، والروابطُ في تحقيق ما أوجبه وسَنَّهُ ، فكان التعريف بهم من الواجبات ، والتشريف بتراجمهم من المهمَّات ، ولذا قام به في القديم والحديث أهلُ الحديث ، بل نجومُ الهدى ،

ورجومُ العدىٰ ، ووضعوا التاريخَ المشتملَ على ما ذكرناه ، مع ضمِّهم له الضبطَ لوقت كلٍّ من السَّماعِ وقدومِ المحدِّث البلد الفلاني في رحلة الطالب ، وما أشبهه ؛ ليختبروا بذلك من جَهِلوا حالَهُ في الصدقِ والعدالةِ ..

وكذا يتبيَّنُ به : ما في السَّنَد من انقطاع ، أو عَضْل ، أو تدليس ، أو إرسالٍ خَفِيّ[1]، للوقوف به على أن الراوي مثلًا لم يعاصِر مَنْ روىٰ عنه ،

---

(١) « المنقطع » : هو الحديث الذي سَقَطَ من رواته راوٍ واحدٌ قبل الصحابيِّ في موضعٍ واحدٍ ، أو في مواضعَ متعددة ، بحيث لا يزيد الساقط في كلٍّ منها على واحدٍ ، وبشرط أن لا يكون الساقِط في أوّل السند . انظر « التدريب » (١ : ٢٠٧) . و « المُعْضَل » : هو ما سَقَطَ من رواته في غير أوَّل السند اثنانِ فأكثر مع التوالى . انظر « التدريب » (١ : ٢١١).

و « المدلَّس » هو الحديثُ الذي دلَّس فيه الراوي بوجهٍ من وجوه التدليس . والتدليس نوعان : تدليسُ الإسناد ، وتدليسُ الشيوخ .

أولا : تدليس الإسناد : هو أن يروىَ الراوي عمن لقيه ما لم يسمَعْهُ منه ، أو يروي عمن عاصره ولم يلقه موهمًا أنه سمعه منه ، بأن يقول : عن فلانٍ ، أو قال فلان ، أو أن فلانًا فعل كذا ، ونحو ذلك .

أما إذا رَوَىٰ عمن لم يعاصِرْه بلفظ يوهم الاتصال فليس بتدليس على الصحيح المشهور ، بل هو منقطع . ويعبَّر عن ذلك بأنه إرسال ظاهر .

وإذا صرَّح بالسماع ولم يكن سَمِعَ من شيخه ولم يقرأ عليه فإنه يكون من باب الكذب الصريح ، فيكون مجروحًا مردود الرواية .

ثانيًا : تدليسُ الشيوخ : وهو أن يُسَمِّي الراوي شيخَهُ باسم أو يُكَنِّيه بكنية ، أو يلقبَه بلقب أو ينسبَه إلى قبيلة أو بلدة ، يصفَه بصفة غير ما اشتهر به من الاسم أو الكنية أو اللقب أو النسبة أو الصفة . انظر « التدريب » (١ : ٢٢٣) . =

أو عاصره ولكن لم يَلْقَه ؛ لكونه في غير بلده وهو لم يرحل إليها ، مع كونه ليستْ له منه إجازة ، أو نحوها . و : كونُ الراوي عن بعض المختلِط سَمِعَ منه قبل اختلاطه ، ونحو ذلك ، وربما يتبيَّـنُ به التصحيـف في الأنساب ..).

وقال « ابنُ الصلاح » في « مقدمته » : ٥٧٧ :

(معرفةُ تواريخ الرواة : وفيها معرفةُ وَفَيات الصحابة والمحدِّثين والعلماءِ ومواليدهم ، ومقاديرُ أعمارهم ، ونحو ذلك).

ثم ذكر أمثلةً على ذلك ، فقال :

(رُوِّينا عن « سفيانَ الثَّوْريِّ » أنه قال : « لما استعملَ الرواةُ الكذبَ ، استعمْلنا لهم التاريخَ ».

ورُوِّينَا عن « حفصِ بن غِياثٍ » أنه قال : « إذا اتَّهمتُمُ الشيخَ ، فحاسِبوه بالسِّنَّينِ »[1].

= وقد عَقَدَ « ابن الصلاح » في « مقدمته » : ٤٢٠ في (النوع الثامن والثلاثون) مبحثًا في (معرفة المراسيل الخَفِيِّ إرسالُها) قال فيه : (هو ما عُرِفَ فيه الإرسالُ بمعرفةِ عدم السماعِ من الراوي فيه ، أو عدم اللقاء ..

ومنه : ما كان الحكمُ بإرساله مُحَالًا على مجيئه من وجهٍ آخرَ بزيادةِ شخصٍ واحدٍ أو أكثر ، في الموضع المدَّعىٰ فيه الإرسال ...).

ولزيادة الفائدة ارجع إلى التفصيل المذكور في كتب المصطلح ، وكتاب « شرح المنظومة البيقونية» لأستاذنا الشيخ « عبد الله سراج الدين » حفظه الله .

(١) تثنية « سن » وهو العمر . يريد احسبوا سِنَّه وسِنَّ من كتب عنه . « التبصرة والتذكرة » (٣ : ٢٣٥).

وهذا كنحو ما رُوِّيناه عن « إسماعيلَ بنِ عَيَّاشٍ »[1] قال : كنت بالعراقِ فأتاني أهلُ الحديثِ ، فقالوا : ها هنا رجلٌ يحدِّثُ عن « خالد بن معدان ». فأتيتُهُ فقلت : أيَّ سنة كتبتَ عن « خالد بن معدان » ؟ فقال : سنة ثلاثَ عشرةَ – يعني : ومئة – ، فقلت : أنت تزعم أنك سمعتَ من « خالد ابن معدان » بعد موته بسبع سنينَ ؟ .

قال « إسماعيل » : مات « خالد » سنة سِتٍّ ومئة ..

ورُوِّينا عن « الحاكم ، أبي عبد الله » قال : لما قدم علينا « أبو جعفر ، محمدُ بن حاتم الكَشِّيُّ »[2] ، وحدث عن « عبدِ بن حُميد »، سألته عن مولده ، فذكر أنه وُلِدَ سنةَ ستين ومائتين .

فقلت لأصحابنا : سمع هذا الشيخُ من « عبدِ بن حميد » بعد موته بثلاثَ عشرةَ سنة ..

وتواريخُ المحدِّثين مشتملةٌ على ذكر الوَفَيات ، ولذلك ونحوه سُمِّيت تواريخ ..).

فبحساب التاريخ يكشف علماءُ الحديث عن كذب الرواة .

وبما ذكرنا نعلم حرصَ هؤلاء الأعلامِ ، وعنايَتَهُمْ بالوقوف على أحوال الرواة ، واهتمامَهم البالغ بالرواية والإسناد .

★ ★ ★

---

(١) عالم الشام ، وأحد مشايخ الإسلام ، مات سنة ١٨١ هـ ، « خلاصة تذهيب الكمال » (١ : ٩٢).

(٢) نسبة إلى « كش »، بلدة قريبة من سمرقند ، المشهور فيها « الكشي » بفتح الكاف ، وقيل : بكسر الكاف .

وقيل : قرية قريبة من جرجان .

وأخيرًا سَقَطَتِ الشبهاتُ واحدةً تِلْوَ الأخرى، ولم تَثْبُتْ لَبِنَاتُها أمامَ ضرباتِ البحث العلمي الجاد، وتهاوتْ تلك الشكوكُ، وظهر الحقُّ لذي عَيْنَيْنِ.

﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَاطِلُ إِنَّ ٱلْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾[1].

لقد كانت شبهاتُهم كَرَجْعِ الصدىٰ للصوت المهيب ، وشكوكُهم كبنيانٍ شامخِ الصرح ، على شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ، فلما جاء الحقُّ بصولته انهارَ الباطلُ بعد جولته .

ومَنْ وَعَىٰ ما سَطَّرْتُ عَلِمَ يقينًا أن مَذْهَبَ المَنْعِ ظاهِرُ البُطلانِ ، أَجْزَمُ[2] الحجةِ ، لا ينهضُ فيه برهانٌ ، وعَلِمَ أن تَبَنِّي هذا المذهبِ سُبَّةٌ باقيةٌ في الأعقاب[3]، وفِعْلَةٌ ستبقىٰ وَسْمَ ذَمّ إلىٰ الأبد ، وستبقىٰ عارًا وأحدوثةَ سوءٍ في الغابرين .

وأما مذهبُ الاحتجاج بالحديثِ في النحوِ الذي أشدتُ أركانَه ، ورفعتُ منارَه[4]، فهو أحمدُ في العُقْبَىٰ ، وأَبْعَدُ عن مظانِّ الندم ، وأَنْأَىٰ[5]

---

(١) الإسراء : ٨١، زهوقًا : ذاهبًا .

(٢) أقطـــــع .

(٣) الخَلَف .

(٤) إنني تبنيتُ هذا المذهبَ ؛ لأدلته القاطعة ، وشواهده اللائحة ، التي لا تحتمل النقض ، كما تبناه شيخُ الإسلام، حجةُ العربِ ، مالكُ أَزِمَّةِ الأدب ، العلامة « أبو عبد الله محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ ، الطائيُّ ، الجيانيُّ » . فإنه لما هاجر من الأندلس، واستقرَّ بدمشق طلب منه فضلاء المحدِّثين والحفاظ أن يوضِّح ويصحح لهم مشكلاتِ ألفاظِ رواياتِ « صحيح البخاريِّ » ، فأجابَهم إلى ذلك وَوَضَّحَها وصححها لهم في أحدٍ وسبعينَ مجلساً ، وأَلَّفَ لهم « شواهدَ التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » .

(٥) أبعـــــد .

عن مواقِفِ اللَّوْمِ .

وصَدَقَ ربُّنا حيث يقول : ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ، وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[1] .

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) الرعد : ١٧ ، « فَيَذْهَبُ جُفَاءً » أي : باطلًا ، و « جَفَأَ » القِدْر كَفَأَهَا وأَمَالَها فصبَّ ما فيها .

و « ما ينفع الناسَ » أي : من الماءِ .

القسم الثاني

دراسة نحوية للأحاديث الواردة في
شرح الكافية للرضي

وفيه اثنان وثلاثونَ بابًا نحويًا
وفيها ست وسبعونَ مسألةً

« الإعـــراب »

المسألة : ١

في معنى الإعـراب لغـة

● الإعراب : لغةً البيانُ، وهو مصدر: أعرب، أي: أبانَ.

وذكر «الدنوشريُّ»[١] أن « أَعْرَبَ » يطلقُ في اللغة على ستةِ معانٍ ، وهي : أَبانَ ، وأَجَادَ ، وحَسَّن ، وغيرَّ ، وأَزَالَ عَرَبَ الشيءِ وهو فساده ، وتكلَّم بالعربية .

وقد أنهىٰ « الأُشمونيُّ » معانيَ « الإعرابِ » اللغوية إلى اثني عشرَ[٢] .

وقال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ : ٢٤) :

(وإنما سمي المُعْرَبُ مُعْرَبًا ؛ لأن الإعرابَ إبانةُ المعنى والكشفُ عنه ، من قوله ﷺ : « الثيب يُعْرِبُ عنها لسانُها » أي : يبين).

---

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن ، أصله من « دنوشر » قرية قريبة من المحلة الكبرىٰ بمصر . كان لغويًا نحويًا ، حسن التقرير ، باهر التحرير ، له « حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد » . توفي سنة ١٠٢٥ هـ بالقاهرة . انظر « خلاصة الأثر » (٣ : ٥٣)، و « الأعلام » (٤ : ٩٧).

(٢) انظر « حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح » (١ : ٥٩).

● وقال « البغدادي » في « تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية » في الحديث المتقدم : (ولم أره بهذا اللفظ إلَّا في كتاب « التصحيف »[١] لـ« العسكري »، وإلَّا في « نهاية ابن الأثير »[٢].

أما الأول فقد قال فيه : ومنها قوله ﷺ : « الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا ».

واختلفوا في « يُعْرِبُ » بتسكين العين ، وفي « يُعَرِّب » بتشديد الراء :

فقال « أبو عُبَيْد »[٣]: يروىٰ في الحديث « يُعْرِبُ » بالتخفيف .

وقال « الفراءُ » : « يُعَرِّب » بالتشديد . وقال : يقال : عَرَّبْتُ عن القوم إذا تكلمتَ عنهم ، وكذلك قوله : فإنما يُعَرِّبُ عما في قلبه لسانه ، جميعًا بالتشديد .

قال « أبو عُبَيْد » : وكان « هشيم » يقول : يُعَرِّب .

وأخبرنا « الحسنُ بن علي » عن « نصر »، عن « أبي عبيد » عن « هُشَيْم » عن « مغيرة » عن « إبراهيم » قال « كانوا يُحبون أن يُلَقِّنُوا الصَّبِيَّ حين يُعرِبُ عنه لسانُهُ أن يقول : لا إله إلا الله »[٤].

---

(١) انظر « تصحيفات المحدثين » (١ : ٢٦٣-٢٦٦) .

(٢) انظر « النهاية » (٣ : ٢٠٠).

(٣) انظر « غريب الحديث » لـ« أبي عبيد » (١ : ١٦٢).

(٤) ذكره صاحب « النهاية » (٣ : ٢٠١)، و« الفائق» (٢ : ٤٠٩)، و« اللسان » (١ : ٥٨٨)، وانظر « إتحاف السادة المتقين » (٥ : ٣٨٧) .

قال « أبو عبيد » : « يُعْرِب » مخففة ، وليس هذا من إعراب الكلام في شيءٍ . والصواب : « يُعَرِّبُ » إنما معناه أنه يُبيِّن ذلك القول ما في قلبها .

وقد رُوي عن « عمرَ » : « ما يَمْنَعُكم أن تعرّبوا عليه ».

معناه : ما يمنعكم أن تَرُدُّوا عليه ، يُقَال : عَرّبتُ على الرجل إذا رددتَ عليه .

وحدثني « أبو الليث الفرائضي » قال : حدثنا « سُرَيْج »[1] قال : حدثنا « عمر بن عبد الرحمن الأبار » عن « الأعمش » عن «شقيقٍ» عن « زَيْد بن صُوحان »[2] قال : قال « عمر » : « ما يمنعكم إذا رأيتم الرجل يُمَزِّقُ أعراضَ المسلمِينَ أن تَعِيبوا عليه ؟ قالوا : نَتَّقِي ونَخَافُ ، قال : ذلكَ أَدْنَىٰ أن لا تكونوا شهداء »[3].

هكذا قال : « أن تَعِيبُوا عليه ». وعنديٍ أنه تصحيف ، وإنما هو أن تُعَرِّبُوا عليه ، أي : تردوا عليه .

---

(١) هو « سُرَيْج بن يونس بن إبراهيم ، أبو الحارث » البغداديّ ، مَرْوَزِيُّ الأصل ، ثقة ، عابد ، من العاشرة ، مات سنة ٢٣٥ هـ . « تقريب التهذيب » (١ : ٢٨٥)، و « معجم المؤلفين » (٤ : ٢٠٩) .

(٢) تابعي ، كوفي ، كان أحد الشجعان الرؤساء ، وشهد وقائع الفتح ، فقُطِعَتْ شماله يوم نهاوند ، ولما كان يوم الجمل قَاتَلَ مع « عليّ » حتى قُتل سنة ٣٦ هـ . انظر « تاريخ بغداد » (٨ : ٤٣٩)، و « الأعلام » (٣ : ٥٩).

(٣) انظر « غريب الحديث » (٣ : ٢٥٢)، و « اللسان » (١ : ٥٩٠) .

واختار « ابنُ قتيبة » : « يُعْرِبُ » بالتخفيف .

واحتج بقوله :

.... تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ[1]

انتهى كلام « العسكري ».

وأما الثاني[2] فقد قال بعد إيراده : هكـذا يُرْوَىٰ بالتخفيـف مِنْ « أَعْرَبَ ».

وقال « أبو عبيد » : الصواب : « يُعَرِّبُ »، يعني بالتشديد ، يقال : عَرَّبْتُ عن القوم ، إذا تكلَّمْتَ عنهم .

---

(١) عجز بيت لـ « الكميت بن زيد » ، وصدره :

وَجَدْنَا لكم في آلِ حاميمَ آيةً

ورد البيت في « الكتاب » (٣ : ٢٥٧)، و « المقتضب » (٢ : ٣٧٣)، (٣ : ٣٥٦)، و « اللسان » (مادة : عرب ١ : ٥٨٩) و (مادة : حمم ١٢ : ١٥٠). و « خزانة الأدب » (٢ : ٢٠٨)، وهو من قصيدة طويلة في الهاشميات ص ٣٦ - ٥٥ .

وقال « أبو محمد السيرافي » في « شرح أبيات سيبويه » (٢ : ٣٠١) : « يخاطب أهل بيت النبي - صلى الله عليه ورضي عنهم - يقول : وجدنا لكم آية في القرآن في (آل حاميم) توجب علينا لكم المحبة والود ، وهي قوله - تعالىٰ - : ﴿ قل لا أسألكم عليه أجرًا إلَّا المودةَ في القربىٰ ﴾ الشورىٰ : ٢٣ ، والمُعْرب : المُبين لما يتكلم به الموضح لما في نفسه . يقول : التقي والذي يتأول تأويلًا صحيحًا ، يعلم ما أوجب الله - عز وجل - لكم من المودة والمحبة .

ويروى : « تَقِيٌّ مُعَرِّبُ »، أي : متّقٍ لله مصرح بما في نفسه .

وقال في « اللسان » (عرب) : (هكذا أنشده « سيبويه » كـ « مكلِّم »).

(٢) أي : في كتاب « النهاية ».

وقيل : إن « أعرب » بمعنى : عَرَّبَ ، يقال : أعرب عنه لسانه ، وعَرَّبَ .

قال « ابنُ قتيبةَ » : الصوابُ : « يُعْرِبُ عنها » بالتخفيف . وإنما سُمِّيَ الإعراب إعرابًا ، لتَبْيينه وإيضاحه . وكلا القولين لغتانِ مُتَسَاوِيَتَانِ ، بمعنى : الإبانة والإيضاح . انتهى كلامه)[1].

تخريج الحديث :

قال « البغداديُّ » في « تخريج أحاديث شرح الرضي » :

(قد أخرجَ الحديثَ « مسلم »، و« أبو داود »، و« النسائي » عن « ابن عباس » بلفظ : « الثَّيِّبُ أَحَقُّ بنفسها من وَلِيِّها ، والبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوها ، وإِذْنُها صُمَاتُها »).

أقول : أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب النكاح-باب استئذان الثَّيِّبِ في النكاح بالنطق ، والبكر بالسكوت) (٢ : ١٠٣٧)، باختلافٍ يسير عن اللفظ الذي ذكره « البغدادي ». و« أبو داود » في « سُننه » في (كتاب النكاح-باب في الثيب) (٢ : ٢٣٣)، باختلافٍ يسير أيضًا .

و« النسائي » في « سننه » في (كتاب النكاح-باب استئمار الأب البكر في نفسها) (٦ : ٨٥)، باختلاف يسير أيضًا .

---

(١) أي : كلام «ابن الأثير» في «النهاية»، وبه انتهىٰ كلام «البغدادي» وانظر «اللسان» (١ : ٥٨٨) .

وقال « البغداديُّ » أيضًا :

(وقد أخرجه « أحمد »، و « ابن ماجَهْ »، عن « عَمِيرة الكِنْدِيّ »[1] بلفظ: « الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نَفْسِهَا ، والبِكْرُ رضاها صَمْتُها »).

أقول : أخرجه « أحمد » في « مسنده » (٤ : ١٩٢)، و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (أبواب النكاح-باب استئمار البكر والثيب) (١ : ٣٤٥) باللفظ الذي ذكره « البغدادي » .

وفي «بلوغ الأماني» (١٦ : ١٥٨) : قال «البُوصِيري» في «زوائد ابن ماجَهْ » :

(رجالُ إسناده ثِقات إلَّا أنه منقطع ، فإنَّ عديًّا لم يسمع من أبيه « عدي بن عميرة »، يدخل بينهما « العُرْس بن عميرة » قاله « أبو حاتم »، وغيره ، ولكنَّ له شواهدَ صحيحةً).

وفي «مجمع الزوائد» (٤ : ٢٧٩) في (كتاب النكاح-باب الاستئمار) (وعن « العرس » قال : قال رسول الله ﷺ : « آمروا النساء تُعْرِبُ الثيبُ عن نفسها ، وإذْنُ البكر صَمْتُهَا » رواه « الطبراني »، وقال : زاد « سفيان » في الإسناد « العُرْس »، ورواه « الليثُ بن سعد » عن « ابن أبي حسين »، ولم يجاوز « عدي بن عدي »، قلت : ورجاله ثقات).

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) « الكِنْدِيّ » : نسبة إلى « كندة »، قبيلة مشهورة من اليمن ، و « عَمِيرةُ بن جابر الكندي » قال فيه « الذهبي » : صحابي . « فيض القدير » (٣ : ٣٤٢).

« غير المنصـــرف »

المسألة : ٢

في صـــــرف ما لا ينصـــرف

ينصرفُ غيرُ المنصرِف لواحدٍ من أربعةِ أسباب :

(١) أن يكونَ أحدُ سَبَبَيْهِ العلميةَ ثم يُنَكَّرُ .

نحو : ربَّ فاطمةٍ ، وعِمْرَانٍ ، وعُمَرٍ ، ويزيدٍ ، وإبراهيمٍ ، ومعديكربٍ ..

(٢) التصغيرُ المزيلُ لأحدِ السَّبَبَيْنِ المانِعَيْنِ من الصرف . نحو : حُمَيْدٍ ، وعُمَيْرٍ ، في تصغير : أحمدَ ، وعمرَ .

(٣) إرادةُ التَّنَاسُبِ ، كقراءة « نافع » و « الكسائي » : « سلاسلًا » لمناسبة « أغلالاً »[1] ، و « قواريرًا »[2] الثانية ، وقراءة « الأعمش » : « ولا

---

(١) الآية بتمامها : « إنا أعْتَدْنَا للكافرينَ سلاسِلَا وأغْلَالًا وسَعِيرًا » الإنسان : ٤ .

(٢) الآية بتمامها : « ويُطَافُ عليهم بآنيةٍ من فِضَّةٍ وأكوابٍ كانت قواريرَا ★ قواريرَ من فِضَّةٍ » الإنسان : ١٥ ، ١٦ . قرأ « نافع » و « أبو بكر » و « الكسائي » : « قواريرًا ★ قواريرًا » بتنوينهما ، وقرأ « ابنُ عمرو » و « ابنُ عامر » ، و « حمزة » ، و « حفص» : « قواريرَ ★ قواريرَ » بغير تنوين ؛ لأنها صيغة منتهى الجمع على وزن « مفاعل » . « حجة القراءات » : ٧٣٨ .

يَغُوثاً ويَعُوقاً » ؛ لتناسب « وَدًّا » و « سُوَاعاً »[1] .

(٤) الضرورة ، كقول « امرئ القيس » :

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقالَتْ: لكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي[2]

« أوضح المسالك » (٤ : ١٣٥) .

وفي « شرح الكافية » لـ« الرضي » (١ : ٣٨) :

(قوله : « سلاسلاً » صُرِفَ ؛ ليناسبَ المنصرف الذي يليه ، أي : « أغلالًا »، فهو كقولهم : هنأني ومرأني ، والأصل : امرأني .

قوله : « قواريرًا » يعنى إذا قرئ منونًا ، لا إذا وُقِفَ عليه بالألف ؛ لأن الألف حينئذ كما تحتمل أن تكون بدلًا من التنوين تحتمل أن تكون للإطلاق ، كما في قوله تعالىٰ : « ٱلظُّنُونَا »[3] و « ٱلسَّبِيلَا »[4] و « ٱلرَّسُولَا »[5] فلا يكون نصًّا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف ، وإنما صُرِفَ ليناسب أواخرَ الآي في هذه السورة ؛ لأن أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها .

وكذا كلُّ كلام مُسَجَّع ، ألا ترى إلى قوله – عليه الصلاة والسلام – :

---

(١) الآية بتمامها : ﴿ وقالوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ ولا تَذَرُنَّ وَدًّا ولا سُوَاعًا ولا يَغُوثَ ويَعُوقَ ونَسْرًا ﴾ نوح : ٢٣ .

(٢) الخِدْر : الهودج . و « عُنَيْزَة » لقب ابنة عم الشاعر . و « مُرْجِلي » تاركي راجلة أمشي لعقرك ظهرَ بعيري . والشاهد في « عنيزة » حيث صرفه وجره اضطرارًا ، مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث .

(٣) الأحزاب : ١٠ ، « وتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونَا ».

(٤) الأحزاب : ٦٧ ، « فأضلونا السَّبِيلاَ ».

(٥) الأحزاب : ٦٦ ، « ياليْتَنَا أَطَعْنَا اللهَ وأطعنا الرسولَا ».

« خيرُ المالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، وفرسٌ مَأْمُورَةٌ » أي : مؤمّرة ، يعني : كثيرة النتاج).

وفي « مجاز القرآن » (١ : ٣٧٣) : (وقد قالت العرب : « خير المال نَخْلَةٌ مأبورة ، ومُهْرَةٌ مأمورة » أي : كثيرة الولد).

وذكر « الطبريُّ » (١٥ : ٤٠) مرفوعًا : « خيرُ المالِ مهرة مأمورة ، أو سِكة مأبورة » عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾[1] .

قال « البغداديُّ » في « تخريج أحاديث شرح الرضي » :

(وأورد في « ما لا ينصرف » حديثَ : « خيرُ المال سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، وفرسٌ مَأْمُورَةٌ »).

أخرجه « السيوطي » في « الجامع الصغير »[2] من طريق « أحمد »[3] .

و « الطبراني » في « معجمه الكبير »، عن « سُوَيْد بن هُبَيْرة »[4] بلفظ : « خَيْرُ مالِ المَرْءِ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ ، أو سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ».

---

(١) الإسراء : ١٦ .

(٢) انظر « فيض القدير » (٣ : ٤٩١).

(٣) في «مسنده» (٣ : ٤٦٨)، وانظر في آخر «الكشاف» : «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»، (٤ : ٩٨) و «تفسير القرطبي» (١٠ : ٢٣٣)، و «الفائق» (٢ : ١٨٩) .

(٤) له صحبة ، وهو « سُوَيْد بن هُبَيْرَة بن عبد الحارث الدِّيلي » ، وقيل : العبدي ، وقيل : العَدَوِيّ . سكن البصرة . « الاستيعاب » (٤ : ٣٠٦)، و « أسد الغابة » (٢ : ٣٤٢)، وفيهما ذُكر الحديث الشريف .

على أنه قيل : « مأمورة »؛ للازدواج[1] بقوله : « مأبـورة » ؛ لأن « مأمورة » اسم مفعول من أَمِرَ ـ بفتح الهمزة ، وكسر الميم ـ فعل لازم ، بمعنىٰ : كَثُرَ ، فلا يعني منه اسم مفعول بدون حرف جر ، وإنما جاء الازدواج بـ« مأبورة » ، والقياس : « مؤبرة ».

وقال « ابن الأثير » في « النهاية » (١ : ١٣) : (السِّكَّةُ : الطريقةُ المُصْطَفَّةُ من النَّخل[2] . والمَأْبُورَةُ : المُلَقَّحَةُ ، يقال : أَبَرْتُ النَّخْلَ ، وأَبَّرْتُهَا ، فهي مأبُورَةٌ ومُؤَبَّرَةٌ ، والاسم : الإِبَارُ . وقيل : السِّكَّةُ : سِكَّةُ الحرْثِ ، والمأْبُورَةُ : المُصْلَحَةُ له ، أراد : خيرُ المال نتاجٌ أو زرعٌ) . انتهىٰ .

وقال في (مادة : أَمِرَ) (١ : ٦٥) : (المأمورة : الكثيرة النَّسْل والنَّتاج . يقال : أَمَرَهُمْ الله فأَمِرُوا ، أي : كَثُرُوا .

وفيه لغتان[3] : أَمَرَها ، فهي مأْمُورَة ، وآمَرَها فهي مُؤْمَرة) . انتهى .

---

(١) وفي « اللسان » (مادة : زوج ٢ : ٢٩٣) : « والمزاوجة والازدواج بمعنى ، وازْدَوَجَ الكلامُ وتَزَاوَجَ : أشبه بعضُه بعضًا في السجع أو الوزن ، أو كان لإحدىٰ القضيتين تعلّق بالأخرىٰ ».

(٢) ومنها قيل للأزقَّة سكك لاصطفافِ الدُّورِ فيها. « النهاية » (٢ : ٣٨٤).

(٣) قال « أبو عبيدة » : آمرته ـ بالمد ـ ، وأَمَرْتُهُ ، لغتان بمعنى : كَثَّرْتُهُ ، وأَمِرَ هو ، أي : كَثُرَ ، فَخُرِّجَ على تقدير قولهم : علم فلان وأعلمته أنا ذلك ، قال « يعقوب » : ولم يقله أحد غيره . قال « أبو الحسن » : أَمِرَ مالُه ، بالكسر ، أي : كثر . « اللسان » (مادة : أمر ٤ : ٢٩).

وقال « الصغاني » في « العباب »[1] : (مأمورة، أي : كثيرةَ النِّتاجِ والنسل[2].

وقيل : أصلها : مُؤْمَرَة . وإنما قيل : مَأْمُورَة للازدواج ، كما قال للنساء : « اِرْجِعْنَ مَأْزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ »[3] ازدواجاً) . انتهىٰ .

وقال « ابن جني » في سورة بني إسرائيل في « المحتسب »[4] :

(السِّكة : الطريقة من النخل ، ومأبُورة : مُلْقَحَةٌ ، ومهرة مَأْمُورَة ، أي : مُكْثِرَة النسل .

---

(١) اسم الكتاب الكامل : « العُباب الزاخر واللباب الفاخر » تأليف الإمام « رَضِيّ الدين ، الحسن بن محمد الصَّغَاني »-٦٥٠ هـ .

(٢) انظر « اللسان » (مادة : سكك ١٠ : ٤٤١).

(٣) أخرجه «ابن ماجه» في «سننه» في (أبواب ما جاء في الجنائز-باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز) (١ : ٢٨٩) . من حديث « عليٍّ » قال : خَرَجَ رسول الله ﷺ فإذا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ . قال : « ما يُجْلِسُكنَّ ؟ » قُلْنَ : نَنْتَظِرُ الجِنَازَةَ . قال : « هل تَغْسِلْنَ ؟» قُلْنَ : لا . قال : « هل تَحْمِلْنَ ؟ » قُلْنَ : لا . قال : « هَلْ تدْلِينَ فِيمَنْ يُدْلِي ؟ » قُلْنَ : لا . قال : « فَارْجِعْنَ مأْزُورَاتٍ ، غير مَأْجُورَاتٍ » .

وفي « الزوائد » : في إسناده « دينار بن عمر » وهو مختلَف فيه ، ورواه « أبو يعلىٰ » في « مسنده » من حديث « أنس » مثله . انظر « مجمع الزوائد » (باب اتباع النساء الجنائز) (٣ : ٢٨) . وفي « اللسان » (مادة : أمر ٤ : ٢٩) : قال « الجوهري » : والأصل فيها مُؤْمَرَةٌ على مُفْعَلَةٍ .

(٤) اسمه الكامل : « المحتسب في تبيين وُجُوه شواذ القِرَاءاتِ والإيضاح عنها » تأليف « أبي الفتح ، عثمان بن جِنِّي »-٣٩٢هـ.

وكان يجب أن يقال : مُؤْمَرَة ؛ لأنه من آمَرَهَا الله ، بوزن عَامَرَهَا ، لكنه أتبَعَها قوله : مأبورة .

وقد قالوا أيضًا : « أَمَرَهَا الله » مقصورًا خفيفًا ، بوزن « عَمَرَها » ؛ فيكون « مَأْمُورَة » على هذا من هذا ، ولا تكون ملحقة بـ« مأبورة »[1]) .

انتهىٰ.



(١) قال «ابن جني» في «المحتسب» (٢ : ١٦) : (وقرأ : «أَمِرْنا» بكسر الميم، بوزن عَمِرْنا – « الحسنُ »، و « يحيى بن يعمر ».

قال « أبو الفتح » : يقال : « أَمِرَ القومُ » إذا كثروا ، و « قد أَمَرَهُمُ الله » ، أي : كَثَّرهم .

وكان « أبو علي » يستحسن قول « الكسائي » في قول الله – تعالى – : ﴿ لقد جئت شيئًا إمْرًا ﴾ الكهف : ٧١، أي : كثيرًا ، من قول الله : ﴿ أَمِرْنا مُتْرَفِيها ﴾ ومن قولهم : « أَمِرَ الشيء » إذا كثر . ومنه قولهم : « خير المال سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، أو مُهْرَةٌ مأمورَة » . فالسِّكة : الطريقة من النخل ، و « مأبورة » أي : مُلْقَحة ، ومُهْرَةٌ مَأْمُورَة ، أي : مُكْثِرة النسل .

وكان يجب أن يقال : « مُؤْمَرَة »؛ لأنه من آمَرَها الله ، لكنه أتبَعَها قوله : « مأْبورة » كقولهم : إنه ليأتينا الغَدَايا والعَشَايا . هذا على قول الجماعة إلا « ابن الأعرابيِّ » وحده ، فإنه قال : الغَدَايا جمع غَدِيّة ، العَشَايَا جمع عَشِيَّة . ولم يكن يرىٰ أن الغدايا ملحق بقولهم : العشايا ، وأنشد شاهدًا لذلك :

ألا ليت حظِّي من زيارة أُمَّيَـهْ   غَدِيَّاتُ قيظ أو عَشِيَّـات أَشْتِيَـهْ

المسألة : ٣

في أن الجمع قد يدخله الجمع

وفي « شرح الكافية » لـ « الرضي » (١ : ٤٠، ٥٤) :

(ومما يمنع من الصرف « الجمعُ »، وشرطه صيغة منتهى الجموع ، بغير هاء ، نحو : « مساجد » و « مصابيح ».

وأما نحو : « فرازنة » فمنصرف ، و « حضاجر » علمًا للضبع غير منصرف ؛ لأنه منقول عن الجمع . و « سراويل » إذا لم يصرف ، وهو الأكثر فقد قيل : أعجمي ، حمل على موازنه . وقيل : عربي جمع : سروالة تقديرًا ، وإذا صرف فلا إشكال .

ونحو : « جوارٍ » رفعًا وجرًا ، كـ« قاضٍ ».

قوله : « صيغة منتهى الجموع » أي : وزن غاية جموع التكسير ؛ لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعًا بعد جَمْعٍ ، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جَمْعُهُ جمعَ التكسير كجمع « كلب » على « أَكْلُب » ، وجمع « أكلب » على « أكالب »، وكجمع « نعم » على « أنعام » ، وجمع « أنعام » على « أناعيم ».

وإنما قيدنا بغاية جموع التكسير ؛ لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة ، وإن لم يكن قياسًا مطردًا ، نحو قوله ﷺ : « إنكنَّ صواحبات يوسف »)

ف« الرضيُّ » ذَكَرَ الحديثَ النبويَّ في (مبحث : ما لاينصرف) على أنه لا يقال : غاية جمع التكسير ؛ لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة ، وإن لم يكن قياسًا مطردًا .

وأورده « الزنجانيُّ » في « الكافي شرح الهادي » ١٠٠٢ (آلة كاتبة) في (مبحث : ما لا ينصرف) شاهدًا على أن الجمع قد يدخله الجمع .
وحكى « أبو الحسن » : « المَوَالِيَات » في جمع « الموالي ».

وقال « الأشموني » (٤ : ١٥٢) :

(... وما كان من الجموع على زنة « مفاعل » أو « مفاعيل » لم يجز تكسيره ؛ لأنه لا نظير له في الآحاد ، ولكنه قد يجمع بالواو والنون ، كقولهم في « نواكس : نواكسون »، وفي « أيامن : أيامنون »، أو بالألف والتاء ، كقولهم في « حدائد : حدائدات »، وفي « صواحب : صواحبات ».

ومنه الحديث : « إنكنَّ لأنتنَّ صواحباتُ يوسف ».

تخريج الحديث :

هو قطعة من حديث أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الأذان - باب أهل العلم والفضل أحقّ بالإمامة - وباب إذا بكى الإمام في الصلاة) (١ : ١٦٥ ، ١٧٦).

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر) (١ : ٣١٣).

و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب قصر الصلاة في السفر - باب جامع الصلاة) (١ : ١٧١) .

و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب المناقب- باب حدثنا أبو موسىٰ إسحاق بن موسىٰ الأنصاري ..) (٥ : ٢٧٦).

الجميع برواية : « صواحب » ، ولا شاهد فيها .

وأخرجه « ابن ماجه » في « سننه » في (أبواب إقامة الصلاة- باب ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضه) (١ : ٢٢٣). برواية : « فإنكن صواحِبُ يوسفَ » أو « صَوَاحبات يوسف ».

وقد جاء في « سنن ابن ماجه » في (أبواب النكاح- نكاح الصغار يزوجهن الآباء) (١ : ٣٤٦) من حديث « عائشة » : « .. وإني لفي أُرْجُوحَةٍ ومعي صواحِبَاتٌ لي ... ».

كما جاء فيه أيضًا في (أبواب النكاح- حسن معاشرة النساء) (١ : ٣٦٦) من حديث « عائشة » قالت : « .. كنتُ أَلْعَبُ بالبَنَاتِ وأنا عند رسول الله ﷺ فكان يُسَرِّبُ إليَّ صَوَاحِبَاتي يُلَاعِبْنَني ».

وانظر « الحديث النبوي في النحو العربي » ٣٠٤- ٣٠٥ .

* * * * *

المسـألة : ٤

العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ٦٢) :

(وأما « فُعِل » فمن الخواص ؛ إذ لم يأت « فُعِل » في أسماء الأجناس إلا « دُئِل » لدويبة .

وقيل : إن العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس ، وإن كان قليلًا ، كقوله ﷺ : « إن الله - تعالىٰ - نهاكم عن قيل وقال ») .

فإنَّ أصل «قيل» ماض مجهول ، و «قال» . ماض معلوم .

وقد أورد هذا الحديث أيضًا في « شرح الكافية » في (باب الظروف) (٢ : ١٢٦) عند شرح « الآن » قال فيه :

(وقال « الفراء » : أصله الفعل ، من « آن ، يئين » ، أدخل عليه الألف واللام بمعنىٰ « الذي » ، أي : الوقت الذي حان ودخل) .

قال : « هذا كما نُقِلَ عن النبي ﷺ : « نُهي عن قيل وقال » فإنهما فعلان استعملا استعمال الأسماء ، وتُركا على البناء الذي كانا عليه .

والجواب : إنَّ « قيل » و « قال » محكيان ، والمعنىٰ : نُهي عن قول : قيل كذا ، وقال فلان كذا ، يعني كثرة المقالات ، و « الآن » ليس بمحكي) .

وذكر الحديثَ «ابنُ يعيش» في «شرح المفصل» في (مبحث الظروف) (٤ : ١٠٣) ، وفيه («الآن» ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر ،

وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضىٰ وما هو آتٍ، وهو مبني على الفتح...

وقال « الفراء » : أصله : « آنَ » من آنَ الشيءُ يئين ، إذا أتىٰ وقتُه ، يقال : آن لك أن تفعل كذا ، وأنى لك ، قال الشاعر :

تَمَخَّضَتِ المَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ أَنَىٰ، ولِكُلِّ حاملةٍ تَمَـامُ[1]

و « آنَ » فعل ماض ، فلما أدخل عليه الألف واللام ترك على ما كان عليه من الفتح ، كما جاء في الحديث أنه ﷺ : « نَهَىٰ عن قيلَ وقالَ ».

و « قيل » و « قال » : فعلان ماضيان ، فأدخل الخافض عليهما وتركهما على ما كانا عليه ..).

وأورده « الرضي » في « شرح الشافية » (١ : ٣٧) عند شرح « الدُّئِل » قال فيه : (أما إذا كان جنسًا على ماقيل : « إنّ الدئل اسم دُوَيْبة شبيهة بابن عُرْسٍ » ففيه أدنىٰ إشكال ؛ لأن نَقْلَ الفعل إلىٰ اسم الجنس قليل ، لكنه مع قلته قد جاء منه قَدْرٌ صالحٌ ، كقوله ـ عليه السلام ـ : « إنَّ اللهَ نهاكُمْ عن قيلٍ وقالٍ »، ويروى : « عن قِيلَ وقالَ » على إبقاء صورة الفعل ...)

قال « البغدادي » في « تخريجه أحاديث الرضي» :

---

(١) البيت ل« عمرو بن حسان » أخي بنى الحارث بن همام . من كلمة له ذَكَرَ فيها ملوكًا من آل المنذر والأكاسرة على طريق الاعتبار . و « أَنَىٰ » و « آن » بمعنى : حان ، وأدرك وبلغ مداه . وانظر « الإنصاف » (٢ : ٧٦٠).

(وقال « الدماميني[1] » في « المصابيح » : وعلى أنهما اسمان فالفتح للحكاية ، ولا تسوغ فعليتهما في هذا التركيب البتة عند المحققين[2] .

وحرف الجر الذي من خصائص الأسماء قد دخل عليهما ، وإنما يجوِّز فِعْلِيَّتَهَا في مثل هذا التركيب « ابنُ مالكٍ[3] » . ولم يتابعه عليه أحد من الحذاق . انتهى.

---

(١)هو «محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، بدر الدين، المخزومي، القرشي» المعروف بـ«ابن الدَّماميني» المتوفَّى سنة ٨٢٨ هـ، ولد في «الإسكندرية» ، ولازم «ابنَ خلدون» في «القاهرة»، وتصدر لإقراء العربية بـ«الأزهر» . وكتابه هو «مصابيح الجامع» شرح لـ«صحيح البخاري».

قال في آخر نسخة قديمة منه: (كان انتهاء هذا التأليف بـ «زبيد» من بلاد «اليمن» من شهر ربيع الأول، سنة ٨٢٨ هـ على يد مؤلفه. ومنه نسخ مخطوطة متعددة، إحداها في مجلد ضخم في مكتبة «أدوز» بـ«السوس». ذكرها صاحب خلال جزولة. «كشف الظنون» (١ : ٥٤٩)، و «الأعلام» (٦ : ٥٧).

(٢)وفي «الكتاب» (٣ : ٢٦٨) (وأما «ثَمَّ» و «أَيْنَ» و «حيثُ»، ونحوهنَّ إذا صُيِّرنَ اسمًا لرجل أو امرأة أو حرف أو كلمة، فلابدَّ لهن من أن يَتغيّرن عن حالهنَّ ويَصرن بمنزلة «زيد» و «عمرو»؛ لأنَّك وضعتهن بذلك الموضع، كما تغيّرتْ «لَيْتَ» و «إنَّ» . فإن أردتَ حكاية هذه الحروف تركتَها على حالها كما قال: «إنَّ الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ» ، ومنهم من يقول: «عن قيلٍ وقالٍ»، لماَّ جعله اسمًا. قال «ابن مقبل» :

أصْبَحَ الدَّهْرُ وقد أَلْوَى بِهِمْ   غيرَ تقوالِك من قيلٍ وقالِ

والقوافي مجرورة. قال: ولم أسمع به قيلًا وقالًا.. وفي الحكاية قالوا: «مذ شُبَّ إلى دُبَّ»، وإن شئت: «مُذْ شُبٍّ إلى دُبٍّ». اهـ.

وانظر «أمالي ابن الشجري» (٢ : ٢٦١) (المجلس الموفي السبعين).

(٣)هو «جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الجَيَّانيُّ، الأندلسي» المتوفَّى بـ«دمشق» سنة ٦٧٢ هـ. «البداية والنهاية» (١٣ : ٢٦٧)، و «الأعلام» (٦ : ٢٣٣).

والمراد حكايةُ أقوالِ الناسِ ، والبحث عنها ليخبر عنها ، فيقول : قال فلان ، وقيل لفلان ، فالنهي عنه إما للزجر ، وهو الاستكثار منه ، وإما لشيء مخصوص ، وهو ما يكرهه المحكي عنه ..) .

وقال « الفيومي » في « المصباح » (مادة : قال ٥٢٠) : (« القيل »، و « القال » : اسْمَانِ ، من قال يقول ، لا مصدران . قاله « ابن السكيت ». ويُعْرَبَانِ بِحَسَبِ العَوَامِلِ).

وقال « أبو البركات » في « الإنصاف » في (مسألة : القول في علة بناء « الآن ») (٢ : ٥٢٢) : (هُمَا في الأصل فِعْلانِ ماضِيَانِ جُعِلَا اسْمَيْنِ ، واستُعْمِلَا اسْتِعْمَالَ الأسماءِ ، وأُبْقِيَ فَتْحُهُمَا لِيَدُلَّ على ما كانا عليه .

قال : ويَدُلُّ عليه ما في الحديث : « نَهَىٰ رسولُ الله ﷺ عن قيلَ وقالَ » بالفتح).

أقول : اختلفوا في حقيقة هذين اللفظين ، وهما : « قيل »، و « قال » على قولين :

الأول : أن يكونا مَصْدَرَيْنِ ، يقال : قَالَ قولًا وقيلًا وقالًا ، ولم يكتبا بالألف ؛ لأنها لغة « ربيعة ».

والأصل أن يكون بالتنوين ؛ لأنه اسم وقع مفعولًا ، وحقه النصب بالتنوين ، ومعناه النهي عن كثرة القول فيما لا يعني ، وكرر للتأكيد . وعلى قول مصدريتهما فالمعنى أيضًا : نهىٰ عن قيلٍ وقولٍ ، يقال : قلت قولًا وقالًا وقيلًا . وأصل قالًا : قَوَلًا ؛ قلبت الواو ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأصل قيلًا : قولًا ؛ قلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها .

وقيل : هما اسمان مجروران منونان ؛ لأن القيل والقال والقول والقالة كله بمعنى . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا ﴾[1].

ومنه قولهم : « كَثُرَ القيلُ والقالُ ».

وقيل : هذا النهي إنما يصح في قولٍ لا يصح ولا يعلم حقيقته .

فأما مَنْ حكىٰ ما صح ويعرف حقيقته ، وأسنده إلى ثقة صادق فلا وجه للنهي عنه ولا ذم .

الثاني : أن يكونا فعلين ، الأول مجهولُ الفعل الماضي ، والثاني معلومُه ، ويكون المعنىٰ : نهىٰ عن فضول ما يَتَحَدَّثُ به المجالسون من قولهم : « قيل كذا وقال كذا ». وذلك للزجر عن الاستكثار .

وهما مبنيان على كونهما فعلين مَحْكِيَّيْنِ متضمنين للضمير والإعراب على إجرائهما مُجرىٰ الأسماء خلوين من الضمير .

ومنه : « الدنيا قيل وقال ».

وإدخال حرف التعريف عليهما لذلك في قولهم : « لا تعرف القال من القيل ».

« عمدة القاري » (١٢ : ٣٤٨) ، (٢٢ : ٨٧) ، و « فتح الباري » (١٠ : ٤٠٦) ، و « شرح مسلم » لـ« النووي » (١٢ : ١١) ، و « شرح مسلم » لـ« الأبي » و « السنوسي » (٥ : ١٣) .

* * *

(١) النساء : ١٢٢

مَنْعَ وَهَاتِ :

قال « إسحاق بن منصور » : قلت لـ« أحمدَ بنِ حنبل » : ما معنى « منع وهات »؟ قال : أن تمنع ما عندك فلا تتصدق ولا تعطي فتمد يدك فتأخذ من الناس .

وقال « ابن التِّين »[1]: وضبط « منع » بغير ألف ، وصوابه : « منعًا » بالألف ؛ لأنه مفعول « حَرَّمَ ».

وصَرَّحَ « الكرماني » بقوله : « منعًا » بالألف ؛ حيث قال : فإن قلت : كيف صحَّ عطفه ؟ أي : عطف « هاتِ » على « منعًا »؟.

فأجاب : تقديرُهُ : هاتِ وهاتِ ؛ إذهو باعتبار لازم معناه، وهو الأخذ . ا. هـ .

لأن معنى « هات » : أعطني ، ومن لازم العطاء الأخذُ . تقول : « هاتِ يارجل » بكسر التاء ، وللاثنين : « هاتيا » مثل : ايتيا ، وللجمع « هاتوا » ، وللمرأة : « هاتي » بالياء ، وللمرأتين : « هاتيا » ؛ وللنساء: « هاتين » مثل : عاطين .

وقال « الخليل » : أصلُ « هاتِ »: آتِ ، فقلبت الهمزة هاءً .

وقال بعضهم : فقلبت الألف ، وهذا غلَطٌ لا يخفىٰ .

---

(١) قال في « تاج العروس » (تين ٩ : ١٥٥) : « عبد الرحمن السفاقسي المالكي ، المعروف بابن التِّين ، شارح البخاريّ» وذكر في « كشف الظنون » (١ : ٥٤٥-٥٤٦) : من شُرَّاح البخاريّ « عبدُ الواحدِ بنُ التين السفاقسي ».

و « أبو جعفر أحمد بن سعيد الداودي » وقال : وهو ممن ينقل عنه « ابن التين ».

« عمدة القاري » (١٢ : ٢٤٧)، و (٢٢ : ٨٧)، و « فتح الباري » (١٠ : ٤٠٥ – ٤٠٦)، و « شواهد التوضيح والتصحيح » ٤٩ .

وقال « ابن حجر »[1] في « فتح الباري » (١٠ : ٤٠٧) (في رواية « الشَّعْبِيّ »[2]: « كان ينهانا عن قيلَ وقالَ » كذا للأكثرين في جميع المواضع بغير تنوين .

ووقع في رواية « الكُشْمَيْهَنِيّ »[3] هنا « قيلًا وقالًا » ، والأول أشهر ، وفيه تَعَقَّبَ على من زعم أنه غير جائز ، ولم يقع في الرواية .

وقال « ابن دقيق العيد »[4] : لو كانا اسمين كالقول لم يكن لعطف أحدهما على الآخر فائدة ، بخلاف ما إذا كانا فعلين).

---

(١) هو « أحمد بن عليّ بن محمد الكنانيّ ، العسقلاني ، أبو الفضل ، شهاب الدين » مولده ووفاته بالقاهرة . قال عنه « السخاويُّ » : « انتشرت مصنفاته في حياته ، وتهادتها الملوك ، وكتبها الأكابر » المتوفّىٰ سنة ٨٥٢ هـ . « الأعلام » (١ : ١٧٨).

(٢) هو « عامر بن شراحيل ، أبو عمرو » المتوفىٰ بحدود سنة ١٠٣ هـ ، وهو راوية تابعي ، من رجال الحديث الثقات ، يضرب بحفظه المثل . « تاريخ بغداد » (١٢ : ٢٢٧)، و « الأعلام » (٣ : ٢٥١).

(٣) هو « أبو الهيثم ، محمد بن مكي الكُشْمَيْهَنِي » يروي « صحيح البخاري » عن « أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري » ـ ٣٢٠ هـ عن « البخاري » ، قال « ابن حجر » : ولم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظِ ، بل كان راويةً .

انظر « فتح الباري » (١ : ٥ ، ٥٨٥) ، و « هدي الساري » ٧ .

(٤) هو « محمدُ بنُ علي بن وهب بن مطيع ، أبو الفتح ، تقي الدين القشيري » المعروف كأبيه وجده بـ « ابن دقيق العيد »، فقيه ، أصولي، المتوفَّىٰ سنة ٧٠٢ بـ« القاهرة » . « الأعلام » (٦ : ٢٨٣).

تخريج الحديث :

أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الاستقراض - باب ما يُنْهَىٰ عن إضاعة المال) (٣ : ٨٧) برواية : « ومَنَعَ وهاتِ وكَرِه لكم قيلَ وقالَ »، وفي (كتاب الأدب - باب عقوق الوالدين من الكبائر) (٧ : ٧٠) برواية : «ومَنْعَ وهاتِ .. »، وفي (كتاب الرِّقاق - باب ما يكره من قيلَ وقال) (٧ : ١٨٣) برواية : « عن قيلَ وقالَ »، وفي (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب ما يكره من كثرة السؤال) (٨ : ١٤٣) برواية : « كان ينهىٰ عن قيلٍ وقالٍ » من حديث « المغيرة ».

و « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الأقضية - باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة) (٣ : ١٣٤٠) برواية : « ويكرَهُ لكم قيلَ وقالَ »، من حديث « أبي هريرة »، و (٥ : ١٣١) برواية : « منعًا وهاتِ »، و « قيلٍ وقالٍ »، و « قيلَ وقالَ » من حديث « المغيرة ».

و « الدارميُّ » في « سننه » في (كتاب الرقاق - باب إن الله كره لكم قيل وقال) (٢ : ٣١٠).

و « أحمد » في « مسنده » (٤ : ٢٤٦) برواية : « إن الله كره لكم ثلاثًا قيلَ وقالَ .. » و (٤ : ٢٥٠) برواية : « كان ينهىٰ عن قيلَ وقالَ »، و (٤ : ٢٥٤) برواية « إياكم وقيلَ وقالَ »، و (٤ : ٢٥٥) برواية : « ينهىٰ عن قيل وقال ».

وذكره « السيوطي » في « الجامع الصغير » عن صحيحَي « البخاري »

و « مسلم » عن « المغيرة بن شعبة » هكذا : « إنَّ اللهَ - تعالىٰ - حَرَّمَ عليكم عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ ، وَوَأْدَ البَنَاتِ ، ومنعًا وهاتِ ، وكَرِهَ لكم قِيلَ وقالَ ، وكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وإضَاعَةَ المَالِ ».

وانظر « فيض القدير » (٢ : ٢٢٧).

ورواه « المنذريُّ » في « الترغيب والترهيب » (٣ : ٥٣٨) عن « المغيرة ابن شعبة » - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنَّ اللهَ كَرِهَ لكم ثلاثًا : قيلَ وقالَ ، وإضاعَةَ المالِ ، وكَثْرَةَ السؤالِ ». رواه « البخاريُّ » واللفظ له ، و « مسلم » و « أبو داود »، ورواه « أبو يَعْلَىٰ » و « ابن حبان » في « صحيحه » من حديث « أبي هريرة » بنحوه .



المرفوعـــات :

الفـاعــــــل

المسألة : ٥

في إفادة « إنَّما » معنى الحصر

وفي « شرح الكافية » لـ « الرضي » (١ : ٧٥) :

(« إنَّما » تفيد معنىٰ الحصر ، وذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين أن معنى « إنما ضرب زيد عمرًا » : ما ضرب زيد إلا عمرًا ، فإن قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر ، كـ « ما ضرب زيد إلا عمرًا ».

وقد خالف بعض الأصوليين في إفادته الحصر استدلالًا بنحو قوله ﷺ : « إنَّما الأعمالُ بالنيات » ، و « إنما الولاءُ للمعتق ».

وأجيب بأن المرادَ في الخبرين التأكيد ، فكأنه ليس عمل إلا بالنية ، وليس الولاء إلا بالعتق ، كقوله : « لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلَّا في المسجد »)

وفي « الجنىٰ الداني » ٤١٦ :

(إذا كُفَّت « أنَّ » المفتوحةُ بـ « ما » بطل عملها ...

وذهب «الزمخشريُّ» إلى أن «إنَّ» المكسورةَ، و «أنَّ» المفتوحة كليهما إذا

كُفَّا بـ« ما » يفيدان الحصر ، كقوله – تعالى – : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[1].

ورده « أبو حيان » في « تفسيره » بأن « ما » مع « إنَّ » كهي مع « كأنَّ » و « لعلَّ »، فكما لا تفيد الحصر في التشبيه والترجي ، فكذا لا تفيده مع « إنَّ » المكسورة .

وأما جعلُهُ « أنما » المفتوحةَ للحصر فشيء انفرد به ، ولا يُعْلَم الخلافُ إلَّا في المكسورة .

ثم إن الحصر يقتضي أنه لم يُوحَ إليه إلا التوحيدُ ، وهو باطل . ا . هـ.

وانتصر بعضُ الناس لـ« الزمخشريِّ » بأن قال : « أنَّ » المفتوحة هي فرع المكسورة ، بدليل أن « سيبويه » عَدَّها خمسةً ، واستغنىٰ بـ« إنَّ » المكسورة عن المفتوحة ، فلا فرق بينهما في الحصر وعدمه ..)

وانظر الكلامَ على إفادة « إنما »، و « أنما » الحصر « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (١ : ٥١٣)، و « مغني اللبيب » ٤٠٦ ، و « شروح البخاري » ٢٨ .

تخريج حديث : « إنَّما الأعمال بالنيات ».

تمامه : « وإنَّما لكلِّ امرئٍ مانَوىٰ ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلىٰ اللهِ ورَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إلى الله ورسولِهِ ، ومن كانتْ هِجْرَتُهُ إلى دُنْيا يصيبُها أو امرأة يَنْكِحُهَا فهجرته إلى ما هاجر إليه ».

---

(١) فصلت : ٦ .

أخرجه « أحمد » في « مسنده » (١ : ٢٥ ، ٤٣)، و « الفتح الرباني » (٢ : ١٧ - ١٩).

وأخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (باب كيف كان بدءُ الوحي) (١ : ٣)، وفي (كتاب الإيمان - باب ما جاء أنَّ الأعمال بالنيَّةِ والحسبةِ ولكل امرئٍ ما نوىٰ) (١ : ١٩)، و (كتاب الأيمان والنذور - باب النية في الأيمان) (٧ : ٢١٦)، و (كتاب الحيل - بابٌ في تَرْكِ الحِيَلِ وإنَّ لكلِّ امرئٍ ما نوىٰ في الأيمانِ وغيرها) (٨ : ٥٩) .

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإمارة - باب قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنية ») (٣ : ١٥١٥).

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الطلاق - باب فيما عنى به الطلاق والنيات) (٢ : ٢٦٢).

و «الترمذي» في «سننه» في (أبواب الجهاد - باب ما جاءَ فيمَنْ يُقَاتِلُ رياءً وللدنيا) (٣ : ١٠٠).

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الطهارة - باب النية في الوضوء) (١ : ٥٨)، وفي (كتاب الطلاق - باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه) (٦ : ١٥٨)، وفي (كتاب الأيمان والنذور - باب النية في اليمين) (٧ : ١٣).

و « ابن ماجه » في « سننه » في (أبواب الزهد - باب النية) (٢ : ٤٣١).

وهو في « حلية الأولياء » (٨ : ٤٢).

وقد روي في جميع الكتب المتقدمة عن « عمر » -رضي الله عنه- .

وجاء في «حلية الأولياء» (٦ : ٣٤٢) أيضًا من حديث: «أبي سعيد الخدري »، وقد غُلِّطَ راويه فيه .

وزعم بعض المتأخرين- كالشعراني- أن هذا الحديث بلغ مبلغ التواتر ، وليس كذلك ، فإنه انفرد به « يحيىٰ بن سعيد الأنصاري » عن « محمد بن إبراهيم التيمي »، ثم رواه عن « الأنصاري » خلقٌ كثير ، نحو مائتي راوٍ ، وقيل : سبعمائة راوٍ ، وقيل : أكثر من ذلك ، وقد روي من طرق كثيرة غير طريق « الأنصاري »، ولا يصح منها شيءٌ . كذا قال الحافظ « علي بن المدينيّ » وغيره من الأئمة .

وقال « الخطابي » : لا أعلم في ذلك خلافًا بين أهل الحديث .

والله أعلم .

وحاصل ما للأئمة فيه أنه حديثٌ فَرْدٌ غريبٌ باعتبار أوّله ، بل تكررت الغرابةُ فيه أربع مرات ، مشهور أو متواتر باعتبار آخره .

ومهما يكن من أمرٍ فهذا الحديث من صِحاح الأحاديث وعيونها . انظر « الترغيب والترهيب » (١ : ٥٧)، و« نظم المتناثر » ٢٤-٢٨ . قال « البغدادي » في « تخريجه » :

أخرجه « أحمد »، وأصحاب السنن الستة ، عن « عمر بن الخطاب » -رضي الله عنه- ، و« أبو نعيم » في « الحلية » ، و« الدارَقُطْني » في « غرائب مالك »، و« ابن عساكر » في « أماليه » عن « أبي سعيد »، و« أنس الرشيد العطار » في جزء من تخريجه عن « أبي هريرة ».

تخريج حديث : « إنَّما الولاءُ لمن أعتق ».

أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة - باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد) (١ : ١١٧)، وفي (كتاب البيوع - باب البيع والشراءِ مع النساء) (٣ : ٢٧) بلفظ : « فإنَّ الولاءَ لمن أعتق »، وفي (كتاب الشروط - باب ما يجوز من شروط المكاتَب إذا رَضِيَ بالبيع على أن يُعْتَقَ) (٣ : ١٧٦) بلفظ : « الولاءُ لمن أعتق ».

وفي (كتاب وجوب الزكاة - باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ) (٢ : ١٣٥)، و (كتاب البيوع - باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تَحِلُّ) (٣ : ٢٩).

وفي (كتاب الشروط - بابُ الشروطِ في البيع) (٣ : ١٧٣) وفي (كتاب الشروط - بابُ الشروط في الوَلاء) (٣ : ١٧٧)، وفي (كتاب الشروط - بابُ المكاتَب وما لا يَحِلُّ من الشروط..) (٣ : ١٨٤)، وفي (كتاب الأطعمة - باب الأُدُم) (٦ : ٢٠٨)، وفي (كتاب كفارات الأَيْمان - بابُ إذا أعتقَ في الكفارة لمن يكون ولاؤه) (٧ : ٢٣٨)، وفي (كتاب الفرائض - باب الولاء لمن أعتق ..) (٨ : ٩)، وفي (كتاب الفرائض - باب ميراثِ السائِبَةِ) (٨ : ٩ ، ١١) بلفظ : « فإنَّما الولاء لمن أعتق ».

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب العتق - باب إنما الولاء لمن أعتق) (١ : ١١٤١)، بلفظ : « فإنّما »، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الفرائض - باب في الوَلَاءِ) (٣ : ١٢٦)، بلفظ : « فإنَّ ».

وفي (كتاب العتق - باب في بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة)

(٤ : ٢١)، بلفظ: « فإنما »، و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الفرائض - باب ما جاء في الرجل يُسْلِمُ على يَد الرجل) (٣ : ٢٩٠) بلفظ : « أنّ ». وفي (أبواب الوصايا - بابٌ حدثنا قتيبة) (٣ : ٢٩٥) بلفظ : «فإنما». و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الزكاة - إذا تحولت الصدقة) (٥ : ١٠٧)، و (كتاب الطلاق - باب خيار الأمة تعتق وزوجها حر) (٦ : ١٦٣)، و (باب خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك) (٦ : ١٦٤)، و (كتاب البيوع - بيع المكاتب) (٧ : ٣٠٥) بلفظ : « فإن ». و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (أبواب الطلاق - خيار الأمة إذا أعتقت) (١ : ٣٨٤)، بلفظ : « الولاء لِمَنْ أعْتَقَ ».

و « أحمد » في « مسنده » (١ : ٢٨١)، (٢: ١٠٠، ١١٣، ١١٤، ١٥٦) (٦ : ٣٣، ٤٢، ٨٢، ١٠٣، ١٢١، ١٣٥، ١٦١، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٠، ١٩٠، ٢١٣، ٢٧٢).

و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الطلاق - باب ما جاء في الخيار) (٢ : ٥٦٢)، بلفظ : « الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ »، وفي (كتاب العتق والولاء - باب مصير الولاء لمن أعتق) (٢ : ٧٨١)، بلفظ : « إنما ».

و « الدارمي » في « سننه » في (كتاب الطلاق - باب في تخيير الأَمَةِ تكون تحت العبد فتعتق) (٢ : ١٦٩)، بلفظ : « فإنما »، و (باب بيع الولاء) (٢ : ٣٩٨)، بلفظ : « الولاء لمن أعتق ».

وورد في « نصب الراية » في (كتاب الولاء) (٤ : ١٤٩)، وفي « نظم المتناثر » : ١٦٦، بلفظ : « الولاء لمن أعتق » ، وهو من حديث : « عائشة »، و « ابن عباس »، و « عليّ »، و « بريدة »، و « أبي هريرة ».

وورد في « الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة » لـ« السيوطي » أيضًا .

● والحديث في بعض رواياته عن « أبي هريرة » أنه قال :

« أرادت عائشة أن تشتريَ جاريةً تعتقها ، فأبىٰ أهلُها إلّا أن يكونَ لهم الولاءُ ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : لا يمنعك ذلك ، فإنما الولاءُ لمن أعتق »[1] والجارية هي « بَرِيرَة ».

وقال « المناوي » في « فيض القدير » (٢ : ٥٦٣) :

(هذا الحديث فيه فوائد تزيد على أربعمائة، وذكر «النوويُّ» أن «ابنَ جرير» و«ابنَ خزيمة» صَنَّفا فيه تصنِيفَيْنِ كبيرَيْنِ أَكْثَرَا فيهما من الاستنباط).

قال « البغدادي » في « تخريج أحاديث شرح الكافية » :

(« إنما الولاء لمن أعتق ». كذا في « الجامع الصغير » لـ« السيوطي » وأخرجه في « الذيل » بهذا اللفظ عن « مالك »، و« أحمد » ، و « البخاري »، و« أبي داود »، وجميعهم عن « ابن عمر ».

والولاء : قرابة حكمية ، حاصلة من العتق).

تخريج حديث : « لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلّا في المسجد » .

أخرجه « الدارقطني » في « سننه » في (كتاب الصلاة - باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه إلّا من عذر) (١ : ٤٢٠) من حديث « جابر » ، و« أبي هريرة ».

---

(١) « نصب الراية » (٤ : ١٤٩) .

وأخرجه «الحاكم» في «المستدرك» (١ : ٢٤٦) عن «أبي هريرة» مرفوعًا.

وأخرجه «عبد الرزاق» في «المصنف» (١ : ٤٩٧) موقوفًا على «عليّ».

وقال « ابن حجر » في « التلخيص الحبير » (٢ : ٣٢) : (وهو ضعيف ، ليس له إسناد ثابت).

وقد حكم عليه بالوضع «ابنُ الجوزيّ» في «الموضوعات» (٢ : ٩٣). وانظر « اللآلئ المصنوعة » (٢ : ١٦)، و«كشف الخفاء» (٢ : ٣٦٥).

وقال « ابنُ عَرَّاق » في « تنزيه الشريعة المرفوعة » (٢ : ١٠٠) : وممن حكم على هذا الحديث بالوضع « الصغاني » في جزئه ، ورَدَّهُ « أبو الفضل العراقي » في جزء له تعقَّبَ فيه علىٰ « الصغاني » في أحاديث ، فقال : أخرجه « الحاكم » في « مستدركه » من حديث « أبي هريرة » ، ثم قال : واعترض غيرُ واحدٍ من الحفاظ على « الحاكم » في تصحيحه بأنَّ إسناده ضعيف ، ثم قال : وإن كان فيه ضعف فلا دليل علىٰ كونه موضوعًا).

وللمحدِّث السيد «عبد العزيز الصديق» جزء في تحسين هذا الحديث.

وقد جاء في «سنن أبي داود» في (كتاب الصلاة - باب في التشديد في ترك الجماعة) (١ : ١٥١)، من حديث «ابن عباس » قولُ رسول الله ﷺ: «مَنْ سَمِعَ المنادي فلم يَمْنَعْهُ مِن اتّبَاعِهِ عُذْرٌ» قالوا: وما العذر؟ قال: «خَوْفٌ، أو مَرَضٌ، لَمْ تُقْبَلْ منه الصلاةُ التي صلىٰ».

وجاء نحوه في «سنن الدارقطني» (١ : ٤٢١).

وجاء في «سنن ابن ماجه» في (أبواب المساجد - باب التغليظ في التخلف عن الجماعة) (١ : ١٤٢) من حديث «ابن عباس» أيضًا قولُ

رسول الله ﷺ: «مَنْ سَمِعَ النداءَ فلم يأْتِهِ، فلا صلاةَ له، إلَّا من عُذْرٍ».

* * *

وقد استشهد بهذا الحديث «ابنُ جني» في «الخصائص» في (مبحث: حذف الاسم على أضرب) (٢ : ٣٧٢) على حذف الصفة، أي: لا صلاة كاملة أو فاضلة، ونحو ذلك، وقد خالف في ذلك مَنْ لا يُعَدُّ خلافُه خلافًا.

كما استشهد به «ابن يعيش» في «شرح المفصل» في «مبحث الصفة» (٣ : ٦٣) على أن المراد لا صلاة كاملة أو تامة. ونحو ذلك.

وفي «فيض القدير» (٦ : ٤٣١): (أخذ بظاهره «أحمد». ورُدَّ بأنه محمول على نفي الكمال لا الصحة؛ لمقتضٍ اقتضاه.

قال «ابنُ الدهان» في «الغرة»: هذا الحديث قرره جَمْعٌ بـ«كاملة»، وهو نقض لما أصلناه، من أن الصفة لا يجوز حذفها، والتقدير عندي: لا كمال صلاة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.. اهـ.

وقد تمسك بظاهره «الظاهريةُ» على أنَّ الجماعة واجبة، ولا حجة فيه بفرض صحته؛ لأن النفي المضاف إلى الأعيان يحتمل أن يراد به نفي الأجزاء، ويحتمل نفي الكمال، وعند الاحتمال يسقط الاستدلال).

و«الغرة» هو «الغرة في شرح اللُّمع» لـ«ابن الدَّهَّان، سعيد بن المبارك» - ٥٦٩ هـ، و«اللمع» لـ«ابن جني».

★ ★ ★ ★ ★

« مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه »

المسألة : ٦

في « الجار أحقُّ بِصَقَبِه »

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ :٨٤):

(يجب حفظُ المراتب في باب « أعطيتُ » إذا التبست مخالفته ، نحو : « أعطيبُ زيدًا أخاك » ، فإن لم تلبس لقرينة جاز العدول ، كقوله ـ تعالىٰ ـ ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُ هَوَاهُ ﴾(١) .

هذا الذي قلنا من حيث القياس ، ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي « علمت »، لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل « والجارُ أحقُّ بِصَقَبِهِ »).

وفي حاشية « محرم » على « شرح الكافية » لـ « ملاجامي » (١ : ١٨٥) : (ولا يقع المفعول الثالث من مفاعيل باب « أعلمت » موقع الفاعل ؛ إذ حكم المفعول الثالث منها كحكم المفعول الثاني من باب

---

(١) الجاثية : ٢٣ .

« علمت » ؛ لأن المفعول الزائد بزيادة الهمزة في أوله هو المفعول الأوَّل ، فيكون المفعول الثاني من باب « علمت » المفعول الثالث لباب « أعلمت » فيأخذ حكمه في كونه مسندًا إلى المفعول الأول إسنادًا تامًا ، يعني كما كان إسناد المفعول الثاني إلى الأول تامًا ، فلم يتغير ذلك الإسناد بكونه مفعولًا ثالثًا لباب « أعلمت » ....).

قال « الأزهـــري » في « تهذيب اللغـــة » (مادة : جار) (١١ : ١٧٥-١٧٦)، (روىٰ « أبو العباس » عن « ابن الأعرابي » أنه قال : الجارُ الذي يُجَاوِرُكَ بَيْتَ بَيْتَ . والجار النِّفيحُ : هو الغريب . والجار : الشَّرِيكُ في العَقَارِ . والجارُ : المُقاسِمُ . والجار : الحليف . والجار : الناصر . والجار : الشريك في التجارة ، فَوْضَىٰ كانت الشركة ، أو عِنَانًا[1] . قلت[2] : ولما كان الجار في كلام العرب محتملًا لجميع هذه المعاني لم يجز أنْ يفسّر قولُ النبي ﷺ : « الجارُ أحقُّ بِصَقَبِهِ » أنه الجار الملاصق إلَّا بدلالةٍ تدلُّ عليه ، فوجب طلب الدلالة على ما أُريد به ،

---

(١) «شركة المفاوضة» أن تكون جميعُ ما يملكانِهِ بينهما . «المصباح» (فوض-تفاوض ٤٨٣).

قال « ابن السكيت » : و « شركة العِنَان » كأنها مأخوذة من : « عَنَّ » لهما شيءٌ إذا عَرَضَ ، فإنهما اشْتَرَكَا في معلومٍ ، وانفرد كلٌّ منهما بباقي ماله .

وقال بعضهم : مأخوذ من « عِنَانِ الفرس » ؛ لأنَّهُ يَمْلِكُ بها التَّصرُّفَ في مال الغير كما يَمْلِكُ التَّصرُّفَ في الفرسِ بِعِنَانِهِ .

وقال «الزمخشري» : بينهما شَرِكَةُ العِنَانِ إذا اشتركا على السواء . «المصباح» (عنن ٤٣٣).

(٢) القائل هو « الأزهري » وهو « أبو منصور محمد بن أحمد » (٢٨٢-٣٧٠ هـ).

فقامت الدلالة في سُنَنٍ أخرى مفسرة أن المراد بالجار الشريكُ الذي لم يقاسم ، ولا يجوز أن يُجْعَل المُقاسم مثل الشريك)[1].

والصَّقَبُ ، بفتحتين .

وقال أيضًا في « تهذيب اللغة » (٨ : ٣٨٣) :

(قال « أبو عبيد » : قوله : « أحق بصَقَبِهِ » يعنى القُرْبَ .

ومنه حديث « عليٍّ » أنه كان إذا أُتِيَ بالقَتِيل قد وُجِدَ بين القَرْيَتَيْنِ حَمَلَهُ على أصْقَبِ القَرْيَتَيْنِ إليه ...

قال : ومَعْنَى الحديثِ أنَّ الجارَ أحَقُّ بالشُّفْعَةِ من الذي ليس بجار . وقال « اللحياني » : أَصْقَبَتِ الدارُ ، وأَسْقَبَتْ ، أي : قَرُبَتْ ، وداري من دارِهِ بِسَقَبٍ وصَقَبٍ)، وانظر « اللسان » (مادة : صقب ١ : ٥٢٥).

وحديث « عليّ » ذكره « ابن الأثير » في « النهاية » (٣ : ٤١)، و« الزمخشري » في « الفائق » (٢ : ٣٠٧)، وقال : في حديث « عليّ »-رضي الله عنه-دليل على أنَّ « أفعل » مما يجوز فيه-إذا أضيف-التسوية بين المذكر والمؤنث ، وأنَّ الذي قاله « ثعلب » في عنوان الفصيح : « فاخترنا أفْصَحَهُنَّ »، لا غَمِيزَة فيه .

تخريج حديث : « الجار أحق بصَقَبه » :

أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الحيل-باب في الهبةِ

---

(١) وانظر « اللسان » (جور ٤ : ١٥٤) .

والشُّفْعَةِ) (٨ : ٦٥)، برواية : « بصَقَبِهِ » انظر « عمدة القاري » (٢٤ : ١٢٣)، و « البخاري » أيضًا في « صحيحه » في (كتاب الشفعة - باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع) (٣ : ٤٧)، برواية : « بِسَقَبِهِ » و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب البيوع - باب في الشفعة) (٣ : ٢٨٦) برواية : « بِسَقَبِه ».

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب البيوع - باب ذكر الشفعة وأحكامها) (٧ : ٣٢٠)، برواية : « بسقبه ».

والترمذي » في « سننه » في (أبواب الأحكام - باب ما جاء في الشفعة للغائب) (٢ : ٤١٣)، برواية : « بِسَقَبِهِ ».

و « ابن ماجه » في « سننه » في (أبواب الأحكام - باب الشفعة بالجوار) (٢ : ٧٣)، برواية : « بسقبه ».

و « أحمد » في « مسنده » (٦ : ١٠)، برواية : « بسقبه » والجميع من حديث « أبي رافع ».

و «أحمد» في «مسنده» (٤ : ٣٨٩، ٣٩٠)، برواية «بسقبه»، و (٦ : ٣٩٠) برواية «بصقبه»، أو «بسقبه» من حديث: «الشريد بن سويد الثقفي».

★ ★ ★ ★ ★

المبتدأ والخبـــر

المسألة : ٧

في لغة « أكلوني البراغيث »

أورد « الرضي » في « شرح الكافية » (١ : ٨٨)، (٢ : ١٤٤) حديث : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ»، وكذلك ورد في « شرح الكافية » لـ« ملا جامي » بـ« حاشية محرم » (١ : ٢٠٨) وفيه ما يلي :

(من موجبات تقديم المبتدأ على الخبر خشية التباس المبتدأ بالفاعل لو أُخِّر . وذلك إذا كان الفعل الواقع خبرًا عن المبتدأ المفرد .

نحو : « زيد قام » فإنه إذا أُخِّرَ المبتدأُ عن الخبر وقيل : « قام زيد » التبس المبتدأ بالفاعل . يعنى لم يعلم أن « زيدًا » فاعل للفعل ، والكلام جملة واحدة ، أو مبتدأ مؤخر ، والفعل قبله مع فاعله خبر عنه ، والكلام جملتان ، يعني جملة اسمية مؤكدة ، خبرها جملة فعلية ، فوجب تقديمه ؛ لإزالة هذا الالتباس .

ولذلك خشية التباس المبتدأ بالبدل عن الفاعل إذا كان الفعل مثنىً[١]، مثل : « الزيدان قاما » أو مجموعًا ، مثل : « الزيدون قاموا » فإنه إذا قيل : « قاما الزيدان » ، و « قاموا الزيدون » يحتمل أن يكون « الزيدان » و « الزيدون » بدلاً عن الفاعل بدل كل من كل ، مع أنه مراد ، فالتبس

المبتدأ بالبدل ، أو بالفاعل بناء على قول من يجوِّز كون ألف التثنية ، وواو الجمع حرفًا دالًا على تثنية الفاعل وجمعه ، لا ضمير فاعل للفعل ، فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر في « ضربَتْ هند » ، فإنها حرف دال على تأنيث الفاعل ، لا ضمير هو فاعل للفعل ، فيكون الفاعلُ الاسمَ الظاهر .

و كـ« الواو » في : « أكلوني البراغيث ».

وفي قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[1].

وفي الحديث : « يتعاقبون عليكم ملائكةُ الليل والنهار » على قولٍ .

ومنه قولُ « الفرزدق ».

.... بحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ[2]

وهي لغة فاشيةٌ ، وعليها حَمَلَ « الأخفش » قولَه – تعالى – : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ . قال : وقد تعسَّف بعضُ النحاة في تأويلها وردِّها للبدل ، وهو تكلف مستغنىً عنه ، فإن تلك اللغةَ مشهورةٌ ، ولها وجهٌ من القياس واضح).

---

(١) الأنبياء : ٣ .

(٢) عجز بيت ، وصدره : ولٰكنْ دِيَافِيٌّ أبوه وأُمُّهُ .

وقبله :

فلو كُنْتُ ضَبِّيًّا صَفَحْتُ ولو سَرَتْ ... عَلَى قَدَمي حَيَّاتُهُ وعَقَارِبُه

ولو قَطَعُوا يُمْنَىٰ يَدَيَّ غَفَرْتُها ... لَهُمْ ، والذي يُحْصِي السَّرَائِرَ كاتِبُهْ

يهجو «عمرو بن عفراء الضبي» في قصة ذكرت في الديوان ص: ٤٦ ، بأنه قروي من «دياف»، وهي قرية بالشام، يعتمل لإقامة عيشه، وليس كما عليه العرب الخلص من الانتجاع والحرب.

=

قال « سيبويه » في « الكتاب » (٢ : ٤٠) :

(واعلم أنَّ من العرب من يقول : « ضربوني قومُك »، و « ضرباني أخواك » ، فشبهوا هذا بـ« التاء » التي يُظْهِرُونها في : « قالتْ فلانةُ »، وكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنَّث ، وهي قليلة ، قال الشاعر :

ولِكـنْ دِيَافِـيٌّ أبـوه وأُمُّـهُ ... بحَوْران يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

وأما قوله – جلَّ ثناؤه : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَىٰ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ فإنما يجيءُ على البدلِ، وكأنه قال: انطَلقوا فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان. فقوله – جلَّ وعزَّ – : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ على هذا فيما زعم «يونس») .

= والشاهد في « يَعْصِرْنَ »، ووجهه : كون النون علامة لكون الفاعل جمعًا ، كـ « تاء : التأنيث ». و « أقاربُه » فاعل « يعصر ».

وقوله : « دِيَافِيٌّ » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : لكن أنت ديافيٌّ ؛ يدلُّ عليه قوله فيما قبله : لو كنت ضبيًا ، أو هو دِيافيٌّ ، لقوله : فلو كان ضبيًّا ، وهو منسوبٌ إلى « دِياف ». و « أبوه » مرفوع بـ« ديافي » ؛ لأنه خبرٌ سببيّ ، وأتى بضمير الغيبة ؛ لأن التقدير : أنت رجل ديافي أبوه ، و « أمه » معطوف عليه . وقوله « بحوران » متعلق بـ« يعصرن » ، وجملة « يعصرن » صفة لـ« ديافي »، وضمير « أقاربه » راجع عليه .

و« يعصِرن » بكسر الصاد ، وفي « المصباح » : عصرت العنب ، ونحوه عصرًا ، من باب « ضَرَبَ » : استخرجت ماءه ، وأراد هنا يستخرجن السَّليط . قال « الصغانيُّ » في « العباب » : السَّليط : الزيت عند عامة العرب ، وعند أهل اليمن دُهن السِّمسم . « خزانة الأدب » (٥ : ٢٣٣-٢٤١). والبيت في « الخصائص » (٢ : ١٩٤) ، و « التبصرة والتذكرة » (١ : ١٠٨)، و « أمالي ابن الشجري » (١ : ١٣٣)، و « شرح المفصل » لـ« ابن يعيش » (٣ : ٨٩)، (٧ : ٧)، و « همع الهوامع » (١ : ١٦٠) و « الدرر اللوامع » (١ : ١٤٢).

وقال « أبو حيان » في « البحر المحيط » (٦ : ٢٩٦) : (وجوزوا في إعراب « الذين ظلموا » وجوهًا : الرفع ، والنصب ، والجر .

● فالرفع على البدل من ضمير « وأسروا » إشعارًا أنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به . قاله « المبرد » ، وعزاه « ابن عطية » إلى « سيبويه » . أو على أنه فاعل ، و « الواو » في « أسروا » علامة للجمع على لغة : « أكلوني البراغيث ». قاله « أبو عبيدة » ، و « الأخفش » ، وغيرهما .

قيل : وهي لغة شاذة .

قيل : والصحيح أنها لغة حسنة ، وهي من لغة « أزد شنوءة »، وخرج عليه قوله : ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ المائدة : ٧١ ، وقال شاعرهم :

يَلُومُونَني في اشتراءِ النخيـ ـلِ أهلي وكلهم أَلْوَمُ

أو على أن « الذين » مبتدأ ، و « أسروا النجوى » خبره . قاله « الكسائي » فقدّم عليه ، والمعنى : وهؤلاء أسروا النجوى ، فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلًا على فعلهم أنه ظلم ، أو على أنه فاعل بفعل القول ، وحذف ، أي : يقول الذين ظلموا ، والقول كثيرًا يضمر . واختاره « النحاس »، قال : ويدل على صحة هذا أن بعده : « هل هذا إلّا بشر مثلكم ». وقيل التقدير : أسرها الذين ظلموا .

وقيل : « الذين » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين .

●والنصب على الذم. قاله «الزجاج»، أو على إضمار «أعني» قاله بعضهم.

● والجر على أن يكون نعتًا لـ« الناس »، أو بدلًا في قوله : « اقترب للناس ». قاله « الفراءُ ». وهو أبعد الأقوال).

قال « الحسنُ بنُ أمِّ قاسم المرادي » في « الجنىٰ الداني » ١٧١ : (وحَمَلَ بعضُهم على هذه اللغة قولَه –تعالى– : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[1]، «وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ». قلت : ولا ينبغي ذلك ؛ لأن هذه اللغة ضعيفةٌ ، فلا يُحملُ القرآنُ إلَّا على اللغات الفصيحة).

وأيَّدَ هذا الرأيَ « ابنُ هشامٍ » ، فقال في « شرح شذور الذهب » ١٧٩ : (وقد حُمِلَ على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم ، منها قولُه –سبحانه– : ﴿ وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ .

والأجودُ تخريجُها على غير ذلك ، وأحسنُ الوجوه فيها إعرابُ « الذين ظلموا » مبتدأً ، و « أَسَرُّوا النَّجْوَىٰ » خبرًا).

★ ★ ★ ★ ★

(١) المائدة : ٧١.

تحريرٌ عزيزٌ :

قال « ابنُ حجر » في « فتح الباري » (٢ : ٣٤-٣٥):

(قوله: «يتعاقبون» أي: تأتي طائفةٌ عَقِبَ طائفةٍ، ثم تعودُ الأولىٰ عقبَ الثانية.

قال « ابنُ عبد البر » : إنما يكون التعاقبُ بين طَائِفَتَيْنِ أو رجلين بأن يأتي هذا مرة ، ويعقبه هذا . ومنه : تعقيب الجيوش أن يجهز الأمير بعثًا إلى مدة ، ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز غيرهم إلى مدة ، ثم يأذن لهم في الرجوع .

قال «القرطبي» [1]: «الواو» في «يتعاقبون» علامة الفاعلِ المذكر المجموع

---

(١) «المفهم» مخطوط ق ١٧٣ / ١.

و«القرطبيُّ» هذا هو «شهابُ الدين، أحمدُ بنُ عمرَ بن إبراهيمَ بنِ عمرَ، أبو العباس» الأنصاريُّ، الأندلسيُّ، ثم القرطبيُّ، عرف بـ «ابن المزين»، يلقب بـ «ضياء الدين»، من أعيان فقهاء المالكية، نَزَلَ «الإسكندريةَ»، واستوطنها ولد بـ «قرطبة» سنة ٥٩٨، أو ٥٧٨ هـ.

من مؤلفاته : « المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » شَرَحَ به كتابًا من تصنيفه في اختصار « صحيح مسلم ». وتفخر مدينة « حلب الشهباء » باحتواءِ مكتبةِ أوقافِها العامة نسخةً مخطوطةً منه في « المكتبة العثمانية »، تحت رقم / ١٢٣ / . ومن تلاميذه : « أبو عبد الله، محمدُ بنُ أحمدَ القرطبيُّ » صاحب التفسير المشهور . وتوفي في « الإسكندرية » سنة ٦٥٦ هـ. «الديباج المذهب» (١ : ٢٤٠)، و «البداية والنهاية» (١٣ : ٢١٣)، و «الأعلام» (١ : ١٨٦) .

على لغة بني الحارث[1]، وهم القائلون: «أكلوني البراغيث» ومنه قول «الفرزدق»:

.... بحَوْران يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

وهي لغة فاشيةٌ ، وعليها حَمَلَ « الأخفشُ » قولَهُ - تعالىٰ -: ﴿ وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾. قال : وقد تَعَسَّفَ بعضُ النحاة في تأويلها وَرَدِّهَا للبدل ، وهو تكلفٌ مستغنىً عنه فإن تلك اللغةَ مشهورةٌ ، ولها وجهٌ من القياس واضحٌ .

وتَوَارَدَ جماعة من الشرَّاح - أي شراح البخاري - على أن هذا الحديث من هذا القبيل.

ووافَقَهُمْ « ابنُ مالكٍ »، وناقَشَهُ « أبو حيان » ، زاعمًا أن هذه الطريقَ اختصرها الراوي ، واحتج لذلك بما رواه « البزار » من وجهٍ آخر عن « أبي هريرة » بلفظ : « إنّ لله ملائكةً يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » الحديثَ .

وقد سُومح في العزو إلى « مسندِ البزار »، مع أن الحديث بهذا اللفظ موجود في الصحيحين ، فالعزو إليهما أولىٰ ؛ وذلك أن هذا الحديثَ رواه عن « أبي الزناد » « مالكٌ » في « الموطأ »، ولم يختلف عليه اللفظ المذكور ، وهو قوله : « يتعاقبون فيكم »، وتابَعَهُ على ذلك « عبد الرحمن بن أبي الزِّنَاد[2] » عن أبيه ، أخرجه « سعيد بن منصور » عنه.

---

(١) ونَسَبَ بعض النحويين هذه اللغةَ إلىٰ « طيِّئ» .
وقال بعضهم : هي لغة « أزد شنوءة ».

(٢) صدوق ، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ لَمَّا قدم بغداد - مات سنة أربع وسبعين ومئة . « تقريب التهذيب » (١ : ٤٧٩) و « خلاصة تذهيب الكمال » (٢ : ١٣٢).

وقد أخرجه « البخاري » في (بدء الخلق) من طريق « شُعَيْب بن أبي حمزة » عن « أبي الزناد » بلفظ : « الملائكةُ يتعاقَبُونَ ، ملائكةٌ بالليل ، وملائكة بالنهار ».

وأخرجه « النسائي » أيضاً من طريق « موسى بن عقبة » عن « أبي الزِّنادِ »، بلفظ : « إنَّ الملائكةَ يتعاقبون فيكم » فاختلف فيه على « أبي الزناد » . فالظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا وتارة هكذا ، فيقوى بحثَ « أبي حيان »[1].

ويؤيد ذلك أن غير « الأعرج » من أصحاب « أبي هريرة » قد رَوَوْهُ تامًا ، فأخرجه « أحمدُ » و « مسلمٌ » من طريق « هَمَّام بن مُنَبِّه » عن « أبي هريرة » مثل رواية « موسى بن عقبة » لكن بحذف « إن » من أوله .

---

(١) في هذا البحث أجاد « أبو حيان » وأفاد ؛ لأنه أوضح لنا أن هذا الحديث الذي استدل به « ابنُ مالك » على لغة « أكلوني البراغيث » لا دليل له فيه ؛ لأنه قطعةٌ من حديثٍ ، والحديث بروايته الكاملة موافق للّغة المشهورة، وهي أنه لا يَلْحَقُ الفعلَ علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ . وقد قصَّر في العزو إلى « مسند البزار »؛ لأن هذا الحديثَ بروايته المطولة موجود في الصحيحين .

ولا يريد « أبو حيان » طعنَ تلك اللغة أو توهينَها ؛ لأن الأئمةَ المأخوذَ عنهم هذا الشأنُ متفقونَ على أن ذلك لغةٌ لقومٍ مخصوصينَ من العرب ، فوجب تصديقهم في ذلك ، كما نُصَدِّقُهُمْ في غيره ؛ وهي لغة كثيرةٌ وجيدة .

قال « أبو حيان » في « ارتشاف الضرب » ص ١٥١ مخطوط العثمانية بحلب : « ... وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة ، وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة ».

وللحقِّ أقول : إن أبا حيانَ هنا لا يريد أن يقول : لا يجوز الاستدلال بهذا الحديث في مسألةٍ نحوية ، بل قصد إفادتنا بأنَّ هذا الحديثَ لا حجة فيه على لغة هؤلاء القوم . والله أعلم .

وأخرجه « ابن خزيمة » و « والسراج » من طريق « أبي صالح » عن « أبي هريرة » بلفظ : « إن لله ملائكةً يتعاقبون ».

وهذه هي الطريقُ التي أخرجها « البزار ».

وأخرجه « أبو نُعَيْمٍ » في «الحلية» بإسناد صحيح، من طريق «أبي يونس » عن « أبي هريرة » بلفظ : « إن الملائكة فيكم يعتقبون ».

وإذا عُرِف ذلك فالعَزْوُ إلىٰ الطريق التي تتحد مع الطريق التي وقع فيها القول أولىٰ من طريق مغايرة لها فَلْيُعْزَ ذلك إلى تخريج « البخاريِّ » و « النسائيِّ » من طريق « أبي الزناد » لما أوضحته).

* * *

وهذا الحديثُ الشريف الذي يَفُوحُ شَذَا عَرْفِهِ ، ونستنشقُ نشرَهُ ونسيمَه قد استشهد به جماعة من النحاة .

انظر: «شرح الكافية الشافية»: ٥٨١، و«التسهيل»: ٤٤، ١٤٠، ٢٢٦، و«المساعد» (١: ٢٠٧، ٢٢٠)، و«شواهد التوضيح»: ١٩٢، و«الجنىٰ الداني»: ١٧٠، و« شرح عمدة الحافظ »: ٤٩، ٥٣، ٥٤٠، ١٤٩، و« مغني اللبيب »: ٤٧٨، و« شرح شذور الذهب »: ١٧٧، و« شرح قطر الندىٰ »: ٢٥٣، و« همع الهوامع » (١: ١٦٠)، و«الفرائد الجديدة»: ٣١٦، و«شرح الأشموني » (٢: ٤٨)، و«شرح ابن عقيل» (١: ١٦١)، و«ارتشاف الضرب» ص: ١٥١ مخطوط في المكتبة الأحمدية بحلب برقم/ ٨٩٩ /.

تخريج حديث : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ » .

هو قطعةٌ من حديث « أبي هريرة ».

أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب مواقيت الصلاة - باب فضل صلاة العَصْر) (١ : ١٣٩) بلفظ : « يَتَعَاقَبُونَ فيكم ملائِكَةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهارِ .. ».

وفي (كتاب بدء الخلق - باب ذكر الملائكة - صلوات الله عليهم -) (٤ : ٨١) بلفظ : « الملائكةُ يتعاقبون ، ملائكةٌ بالليل ، وملائكةٌ بالنهار ..)

وقد أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب المساجد - باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما) (١ : ٤٣٩) بلفظ : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار .. » من حديث « أبي الزِّناد » عن « الأعرج ».

وبلفظ : «والملائكة يتعاقبون فيكم..» من حديث «همَّام بن مُنَبِّهْ » .

وقد أخرجه « النسائي » في « سننه » في (كتاب الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة) (١ : ٢٤٠)، بلفظ : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل ، وملائكةٌ بالنهار .. » من طريق « قُتَيْبَةَ » عن « مالك » عن « أبي الزناد »، عن « الأعرج » .

وبهذا اللفظ أخرجه « مالكٌ » في « الموطأ » في (كتاب قصر الصلاة في السفر - باب جامع الصلاة) (١ : ١٧٠) .

وأخرجه « أبو نُعَيْم » في « حلية الأولياء » (٧ : ٢٣٥) في ترجمة

« الليث بن سعد » برواية : « إنَّ الملائكة فيكم معتقبون ، ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ... » وقال : غريب من حديث « الليث » عن « عمرو بن الحارث » ، صحيح متفق عليه من حديث « أبي هريرة » من غير وجه . انظر الكلام على « بحث الغريب » : « فتح المغيث » (٣ : ٢٨ - ٣٢) ، و « قواعد التحديث »: ١٢٥ .



المسألة : ٨

في حصول الفائدة بكلمات الشرط .

وفي « شرح الكافية » لـ« الرضي » (١ : ٩٠) :

(مسوِّغُ الابتداءِ بكلمات الشرط ، نحو : « مَنْ صمت نجا » حصولُ الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم ، لا بسبب تخصصها بشيء) .

تخريج حديث : « مَنْ صمت نجا ».

قال « البغدادي » في « تخريجه أحاديث الرضي » :

(قال « السيوطي » في « الجامع الكبير » : أخرجه « ابن المبارك »، و« الطبراني » في « معجمه الكبير » ، و« البيهقي » في « شعب الإيمان » ، و« العسكري » في « الأمثال ».

وقال « الترمذي » : غريب .

وقال أيضًا في « جامعه الصغير » : أخرجه « أحمد » ، و« الترمذيُّ » عن « ابن عمر ») وصوابه : « عبد الله بن عمرو بن العاص ».

أقول : أخرجه « أحمد » في « مسنده » (٢ : ١٥٩، ١٧٧) .
و« الدارمي » في « سننه » في (كتاب الرقاق- باب في الصمت) (٢ : ٢٩٩).

وأخرجه « الترمذي » في « سننه» في (أبواب صفة القيامة) (٤ : ٧٠)، وقال : هذا حديث لا نعرِفُهُ إلّا من حديث « ابن لهيعة ».

وقد كثر الكلام في « ابن لهيعة » ، وصفوةُ القول فيه :

هو « عبدُ اللهِ بنُ لَهِيعَة بن عقبة الحضرمي ، أبو عبد الرحمن » قاضي مصر وعالمها ومسندها ، صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية « ابن المبارك » و « ابن وهب » عنه أعدل من غيرهما .

قال فيه « ابن معين » : ضعيف لا يحتجُّ به ، قبل أن تحترق كتبُهُ وبعدَ احتراقها .

وقال « ابن وهب » : كان « ابن لهيعة » صادقًا .

وقال « ابن حبان » : كان صالحًا ، لكنه يُدَلس عن الضعفاء ، ثم احترقت كتبه ، وكان أصحابنا يقولون : سماع مَنْ سَمِع منه قبل احتراق كتبه صحيح مثل العبـادلة : عبد الله بن وَهْب ، وابن المبارك ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي .

وكان « ابن لَهِيعَة » من الكتّابين والجمَّاعين للعلم ، والرحّالين فيه ... توفي سنة أربع وسبعين ومئة .

انظر « الجرح والتعديل » (٥ : ١٤٥)، و « ميـزان الاعتـدال » (٢ : ٤٧٥ - ٤٨٣)، و « خلاصة تذهيب الكمال » ٢١١ ، و « تقريب التهذيب » (١ : ٤٤٤).

قال « المناوي » في « فيض القدير » (٦ : ١٧١) :

(قال « ابن حجر » : الأحاديث الواردة في الصمت وفضله ، كـ« مَنْ صَمَتَ نجا » ، وحديث « ابن أبي الدنيا » بسند رجاله ثقات : « أيسر

العبادة الصمت » لا يعارض حديث : « ابن عباس » الذي جزم بقضيته الشيخ في التنبيه من النهي عن صمت يوم إلى الليل ؛ لاختلاف المقاصد في ذلك ، فالصمتُ المُرَغَّبُ فيه تَرْكُ الكلام الباطل ، وكذا المباح إنْ جَرَّ إليه ، والصمتُ المنهيُّ عنه تركُ الكلام في الحق لمن يستطيعه ، وكذا المباح المستوي الطرفين .

قال « النووي » في « الأذكار » بعد ما عزاه لـ « الترمذيّ » : إسناده ضعيف ، وإنما ذكرته لِأُبَيِّنَهُ ؛ لكونه مشهورًا . وقال « الزين العراقي » : سند « الترمذي » ضعيف ، وهو عند « الطبراني » بسند جيد .

وقال « المنذريُّ » : رواة « الطبراني » ثِقات . اهـ .

وقال « ابن حجر » : رواته ثقات) .

وفي «المقاصد الحسنة» ٤١٩ : (للحديث شواهد كثيرة ، منها عند « الطبراني » بسندٍ جيد ، وقد أفرد « ابن أبي الدنيا » للصمت جزءًا حافلاً) . وانظر « كشف الخفاء » (٢ : ٢٥٨).

وأورده « السيوطي » في « الجامع الكبير » (١ : ٧٩٧).

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٩

في خبر المبتدأ الظرفي

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ :٩٦) :

(يجوز « أنت مني فرسخين » بالنصب ، على أنَّ « مني » خبر المبتدأ ، أي : من أشياعي ، وفرسخين : حال ، أي : ذوي فرسخين . أو على الظرف ، أي : في فرسخين ، أي : أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين ، كقوله ﷺ : « سلمانُ منا ») .

وقد ذكر الحديثَ « أبو البركات » في « الإنصاف » (٢ : ٧١٩) على أن « أهلَ » نُصِبَ على الاختصاص ، والتقدير فيه : أعني أهلَ البيت .

وفي « فيض القدير » (٤ : ١٠٦) :

(« سلمانُ منا أهلَ البيت » بالنصب على الاختصاص عند « سيبويه » ، والجر على البدل من الضمير عند « الأخفش ». قال : والمضمر يحتمل أن يراد به المتكلم فقط ، وأن يراد المتكلم وجماعة ، يعني الصحابةَ وأهلَ البيت ، فلما تعدَّد الاحتمالُ وَجَبَ البيان بالإبدال ، والنبيُّ ﷺ داخلٌ في أهل البيت دخولًا أوليًّا .

وفيه : والمراد أهل بيت النبوة ، قال « الراغب » : نَبَّهَ به على أن مولىٰ القوم يصح نسبته إليهم ، كما قال : مولي القوم منهم).

وقال « ابن يعيش » في « شرح المفصل » (٢ : ١٩) :

(يجوز في « مررت به البائسِ المسكينِ » خفض « البائسِ » و « المسكينِ » على البدل . ولا يجوز أن يكون نعتًا ؛ لأن المضمرات لا تنعت .

ويجوز نصبه على التَّرحُّم بإضمار « أعني » ، وهو من قبيل المدح والذم).

تخريج حديث : « سلمانُ منا أهلَ البيت »:

أخرجه « الحاكم » في « المستدرك » في (كتاب معرفة الصحابة) (٣ : ٥٩٨) من حديث « عمرو بن عوف »[1].

و « ابن أبي شيبة » في « المصنف » (١٢ : ١٤٨) برواية : عن « أبي البختري » قال : قالوا لعلي : أَخْبِرْنَا عن « سلمان » قال : « أدرك العلمَ الأوَلَ ، والعلمَ الآخرَ ، بحرٌ لا يترفع قعره ، هو منا أهلَ البيت ».

وأخرجه « ابن سعد » في « الطبقات الكبرىٰ » (٤ : ٦١) من طريق « مسعر » عن « عمرو بن مُرَّة ».

و « أبو نعيم » في « حلية الأولياء » (١ : ١٨٧).

وذكره « ابن الجوزي » في « صفوة الصفوة » (١ : ٥٣٥) من حديث « كثير بن عبد الله المُزَني » عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ خط الخندق ، وجعل لكلِّ عشرةٍ أربعين ذراعًا ، فاحتج المهاجرون والأنصار في

---

(١) « عَمْرُو بن عَوْف الأنصاري » يمانٍ ، حليفٌ لبني عامر بن لُؤَيّ، أسلم قديماً ، وصَحِب النبيَّ ﷺ وروىٰ عنه ، وشهد بدرًا .

انظر « الطبقات الكبرىٰ » (٤ : ٧٩) (القسم الثاني)، و « أسد الغابة » (٣ : ٧٥٥).

« سلمان »، وكان رجلًا قويًا ، فقال المهاجرون : « سلمان منا »، وقالت الأنصار : لا ، بل سلمان منا ، فقال رسول الله ﷺ : « سلمانُ منا أهلَ البيت ».

وفي « فيض القدير » (٤ : ١٠٧) (قال « الهيثميُّ » فيه عند « الطبراني » : « كثير بن عبد الله المزني » ضعفه الجمهور ، وبقية رجاله ثقات) اهـ.

و « كثير » هو « ابن عبد الله بن عَمْرو بن عوف اليشكري المدني ، المزني » قال عنه « أحمد بن حنبل » : منكر الحديث ، ليس بشيء .

وقال « يحيى بن معين » : ضعيف الحديث .

وقال «الشافعي» و «أبو داود» : ركنٌ من أركان الكذب. انظر «الجرح والتعديل» (٧ : ١٥٤)، و «ميزان الاعتدال» (٣ : ٤٠٧)، و «تقريب التهذيب» (٢ : ١٣٢).



المسألة : ١٠

في وجوب حذف الخبر بعد « لولا »

قال « الرضي » في « شرح الكافية » في (مبحث حذف المبتدأ أو الخبر) (١ : ١٠٤) : (« لو » التي تفيد امتناعَ الأول لامتناعِ الثاني ، دخلَتْ على « لا » ، وكانت لازمةً للفعل لكونها حرفَ شرط فتبقىٰ مع دخولها على « لا » على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع « لا » أيضًا باقٍ على ما كان ، كما تبقىٰ مع غير « لا » من حروف النفي .

فمعنىٰ : «لولا عليٌّ لهلكَ عُمَرُ» : لو لم يوجد عليٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ ، ينتفي الأوُل ، أي : انتفىٰ انتفاءَ وجودِ عليّ لانتفاء هلاك عمر ، وانتفاءُ الانتفاءِ ثبوتٌ ، فمن ثمَّ كانت « لولا » مفيدةً ثبوتَ الأول ، وانتفاءَ الثاني ، كإفادة « لو » في قولك : « لو لم تأتني شتمتُكَ ».

لكنَّ مَنْعَ « البصرِيِّينَ » من هذا التقدير حَمَلَهُمْ على أن قالوا : « لولا » كلمةٌ بنفسها ، وليست « لو » الداخلة على « لا » ؛ لأن الفعل بعد « لو » إذا أضمر وجوبًا فلابد من الإتيان بمفسر ، وليس بعد « لولا » مفسر .

وأيضًا « لا » لا يدخلُ على الماضي في غير الدعاءِ وجوابِ القسمِ إلَّا مكررًا في الأغلب ، ولا تكريرَ بعد « لولا ».

فقال « البصريون » : الاسم المرفوع بعده مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جوابُ « لولا » خبرَهُ ، كما في « أما زيد فقائم » ؛ لكونه جملةً خاليةً عن

العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في « لولا عليٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ » فخبره محذوف وجوبًا ، لحصول شرطي الحذف :

أحدهما : القرينة الدالة على الخبر المعين ، وهي لفظة « لو » ؛ إذهي موضوعةٌ لتدل على انتفاء الملزوم .

ف« لولا » دالةٌ على أن خبر المبتدأ الذي بعدها « موجود » لا قائم ، ولا قاعد ، ولا غير ذلك من أنواع الخبر .

والثاني : اللفظ السادُّ مسدَّ الخبر ، وهو جواب « لو »).

تخريج حديث : « لولا علي لهلك عمر » :

أورده « عضدُ الله والدين ، القاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي »-٧٥٦هـ في كتابه « المواقف » (ص : ٤١١) عن الشيعة ، وتبعه « مسعود بن عمر التفتازاني »-٧٩٣هـ في « شرح مقاصد الطالبين في علم أصول الدين » ، والمتن والشرح له . وعبارته :

احتجت الشيعة بوجوه ، منها : إن « عمر » لم يكن عارفًا بالأحكام ، حتى أَمَرَ بِرَجم امرأةٍ حاملٍ بالزنا ، ورَجْمِ امرأةٍ مجنونةٍ زنت ، فنهاه عن ذلك ، فقال « عمر » : « لولا عليٌّ لهلكَ عُمَرُ ».

قال « الخَطَّابِيُّ » في « معالم السنن » (٦ : ٢٣٠) :

(لم يأمر « عمر »-رضي الله عنه-برجم مجنونة مطبق عليها في الجنون ، ولا يجوز أن يخفىٰ هذا عليه ، ولا على أحد ممن بحضرته ، ولكن هذه امرأة كانت تُجَنُّ مرة ، وتفيق أخرىٰ ، فرأىٰ « عمر »-رضي الله

عنه - : أن لا يُسقط عنها الحد لما يصيبها من الجنون . إذ كان الزنا منها في حال الإفاقة ، ورأي « عليٌّ » - رضي الله عنه - أن الجنونَ شبهةٌ يُدرأُ بها الحدُّ عمن يُبْتَلَىٰ به ، والحدودُ تُدْرَأُ بالشبهاتِ ، فلعلها قد أصابت ما أصابت ، وهي في بقية من بلائها . فوافق اجتهاد « عمر » - رضي الله عنه - اجتهاده في ذلك . فَدَرَأَ عنها الحدَّ . والله أعلم بالصواب).

وفي « فيض القدير » (٤ : ٣٥٧) (وأخرج « أحمد » أن « عمر » أمر برجم امرأة ، فمرَّ بها « عليٌّ » فانتزعها ، فأخبر « عمر » فقال : ما فعله إلا لشيء ، فأرسل إليه فسأله ، فقال : أما سمعت رسولَ الله ﷺ يقول : « رفع القلم عن ثلاث - الحديثَ - » قال : نعم فهذه مبتلاة بني فلان ، فلعله أتاها وهو بها ، فقال « عمر » : « لولا علي هلك عمر »).

وأخرج « ابن أبي شيبة » في « المصنف » في (كتاب الحدود - باب من قال : إذا فجرت وهي حامل انتظر بها حتى تضع ، ثم تُرجم) (١٠ : ٨٨) من حديث « أبي سفيان » عن أشياخه أن امرأة غاب عنها زوجُها ، ثم جاء وهي حاملٌ فرفعها إلى « عمرَ »، فأمر برجمها ، فقال « معاذ » : إن يكنْ لك عليها سَبيل فلا سبيل لكَ علىٰ ما في بطنها ، فقال « عمر » : احبِسُوها حتى تضعَ ، فوضعتْ غلامًا له ثنيتان ، فلما رآه أبوه قال : ابني ، فبلغ ذلك « عمرُ » فقال : « عَجَزَتِ النساءُ أنْ يَلِدْنَ مثلَ معاذٍ ، لولا معاذٌ هلكَ عُمَرُ ».

وبنحوه ذكره « السيوطي » في « الجامع الكبير » في (مسند عمر) (ص : ١١٤٨) ورمز لمن خرجه كما يلي : عب ، ش ، ق .

ومعنى الرموز : « عبد الرزاق » ، و « ابن أبي شيبة »، و « البيهقي ».

قال « البغدادي » في « تخريجه أحاديث الرضي » :

قال « ابن الخازن »[1] في « مقبول المنقول » في رواية « أحمد »[2] و « أبي داود »[3]، و « الدارقطني »[4] عن « ابن عباس » أن «عمر» أُتِيَ بمجنونة قد زنت ، فاستشار فيها أناسًا ، فأمر بها « عمرُ » أن تُرْجَمَ ، فمر بها « علي بن أبي طالب » فقال : ما شأن هذه ؟ فقالوا : مجنونةُ بني فلان زَنَتْ ، فأمر بها « عمرُ » أن ترجم ، فقال : ارجعوا ، ثم أتاه ، فقال : ياأمير المؤمنين ، أما علمتَ أن القلم مرفوع عن ثلاثة : عن المجنون حتى يَبْرَأ –وفي رواية : حتى يفيق–، وعن النائم حتى يستيقظَ ، وعن الصبي حتى يعقلَ ؟.

---

(١) هو « علاء الدين ، أبو الحسن ، عليّ بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن خليل الشِّيحي » المعروف بـ« الخازن » خازن كتب خانقاه السميساطية بـ« دمشق » ، كان حسن السمت والبشر والتودد . ولد ببغداد سنة ٦٧٨ هـ ، و « الشِّيحيّ » نسبة إلى « شيحة » من عمل حلب . له « لبابُ التأويل في معاني التنزيل »، و « مقبول المنقول » في عشرة مجلدات ، جَمَعَ فيه « مسند الشافعي »، و « أحمد »، و « الكتب الستة »، و « الموطأ »، و « الدارقطني »، فصارت عشرة كُتُبٍ ، ورتبها على الأبواب . توفي سنة ٧٤١هـ بحلب . انظر «الدرر الكامنة» (٣ : ٩٧)، و « شذرات الذهب » (٦ : ١٣١)، و « معجم المؤلفين » (٧ : ١٧٧)، و « معجم المطبوعات العربية والمعربة » (١ : ٨٠٩).

(٢) « مسند أحمد » (١ : ١٤٠ ، ١٥٤)، و « الفتح الرباني » (١٦ : ٦٥).

(٣) « سنن أبي داود » في (كتاب الحدود–باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًا) (٤ : ١٤٠) .

(٤) « سنن الدارقطني » في (كتاب الحدود) (٣ : ١٣٩) .

فقال : بَلَىٰ . فقال : فما بالُ هذه ؟ قال : لا شيء ، قال : أَرْسِلْهَا ، فَأَرْسَلَهَا « عمرُ » ، قال : فجعل يُكَبِّر ».

وفي رواية : « وإن هذه مَعْتُوهةُ بني فلان ، ولعل الذي أتاها أتاها وهي في بلائها ».

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ١١

في اقتران الجملة الاسمية بـ« واو » الحال

وفي « شرح الكافية » لـ« الرضي » (١ : ١٠٥) :

(إن كانت الحالُ السادَّةُ مسدَ الخبرِ جملةً اسميةً فعند غير « الكسائي » يجب معها « واو » الحال ، نحو : « ضربي زيدًا وغلامُه قائمٌ ».

قال النبيُّ ﷺ : « أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ » ؛ إذِ الحالُ فضلةٌ ، وقد وقعتْ موقعَ العُمْدَةِ ، فيجبُ معها علامةُ الحالية ؛ إذ كلُّ واقعٍ غيرِ موقعِهِ يُنَكَّرُ).

وقال « ابن مالك » في « شرح عدة الحافظ » ١٧٧ :

(ومن الحذفِ الواجبِ حذفُ الخبر لسدِّ حالٍ مسدَّهُ ، كقولك : « ضربي زيدًا قائمًا » ، وكقولي : « اعتكافي صائمًا » أي : إذا كنتُ صائمًا . فـ « اعتكافي » : مبتدأ ، وإذا : خبره ، والتاء من « كنتُ » فاعل لاسم « كان » ؛ لأن « كان » تامةٌ ، والمنصوب بعدها حالٌ لا خبرٌ ؛ لأنه ملتزم التنكير والخبر لا يكون كذلك ؛ ولأنه قد يغني عنه جملة مقرونة بـ « واو » الحال ، كقول النبيِّ ﷺ : « أقربُ ما يكونُ العبدُ مِنْ ربِّهِ وهو ساجدٌ » ، والشرط في وجوب هذا الحذفِ وسد الحال مسدَّ المحذوف أن يكون المبتدأ لا يصلح أن يجعل الحال خبرًا عنه ، كالضربِ بالنسبة إلى

« قائم » ، والاعتكافِ بالنسبة إلى « صائم »، فلو صح جعل الحال خبرًا عن المبتدأ لم يعدل عن الخبرية إلى الحالية إلَّا على شذوذٍ ...).

وقال « ابن هشام » في « مغني اللبيب » ٥٣٧ :

(الحديثُ من أقوىٰ الأدلة على أن انتصابَ « قائمًا » في « ضربي زيدًا قائمًا » على الحال ، لا على أنه خبرٌ لـ« كان » محذوفة ؛ إذ لا يقترن الخبرُ بـ« الواو »...).

وجاء في «حاشية السندي على شرح سنن النسائي» لـ«السيوطي» (٢ : ٢٢٧) :

(« أقربُ » مبتدأ . « ما » مصدرية ، « يكون » تامة ، « من ربِّه » جار ومجرور متعلق بـ« أقرب » .

وخبر « أقربُ » محذوف ، أي : حاصل له .

و « هو ساجدٌ » جملةٌ اسمية حاليةٌ من ضمير حاصل ، أو من ضمير له . والمعنى : أقربُ أكوان العبد من ربه-تبارك وتعالىٰ-حاصل له حين كونه ساجدًا . ولا يرد على الأول أن الحال لابد أن يرتبط بصاحبه ، ولا ارتباط ها هنا لأن ضمير « هو ساجدٌ » للعبد ، لا لـ« أقرب »؛ لأنا نقول : يكون في الارتباط وجود « الواو » من غير حاجة إلى الضمير ، مثل : « جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ ») اهـ بتصرف .

وأورد الحديثَ الشريفَ «الأشمونيُّ» (١ : ٢١٩) شاهداً على وقوع الجملة الاسمية مقرونة بـ« الواو » موقع المنصوب .

تخريج حديث : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » :

أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة - باب ما يُقال في الركوع والسجود) (١ : ٣٥٠).

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الصلاة - باب في الدعاء في الركوع والسجود) (١ : ٢٣١)، « ومختصر سنن أبي داود » (١ : ٤٢٠).

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الافتتاح - باب أقرب ما يكون العبد من الله - عز وجل -) (٢ : ٢٢٦) . من حديث « أبي هريرة » ، وأخرجه « البزار » عن « ابن مسعود » كما في « الذيل » لـ« السيوطي ».

وانظر « فيض القدير » (٢ : ٦٨).

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ١٢

في دخول « لام الابتداء » على أحد معمولي « إنَّ »

● تدخل « لام الابتداء » على المبتدأ ؛ للتوكيد .

نحو : « لَزَيدٌ ناجحٌ »

فإذا أريد إدخال « إنَّ » على هذه الجملة ، وهي للتوكيد أيضًا لم يجز الجمع بينهما متجاورتين ، فتزحلق « اللام » إلى الخبر .

نحو : « إنَّ زيدًا لناجحٌ ». ومن هنا تسمىٰ « اللامَ المزحلقة ».

● تدخل لامُ الابتداء بعد « إنَّ » المكسورة على أربعة أشياء :

(١) الخبر ، وذلك بثلاثة شروط :

ـ كونه مؤخَّراً، مُثْبَتًا ، غيرَ ماضٍ .

نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾[١].

﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾[٢] ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[٣] ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾[٤].

---

(١) إبراهيم : ٣٩ .

(٢) النمل : ٧٤ .

(٣) القلم : ٤ .

(٤) الحجر : ٢٣ .

وأجاز « الأخفش » و « الفراء » ، وتَبِعَهُمَا « ابنُ مالكٍ » دخولَها على الماضي الجامِدِ ؛ لشبهه بالاسم .

نحو : « إنَّ زيـدًا لَنِعْمَ الرجلُ».

و « إنَّ زيدًا لعسىٰ أن يقومَ ».

وأجاز « الجمهورُ » : « إن زيدًا لقد قَامَ » ، لشبه الماضي المقرون بـ« قد » بالمضارع ، لقرب زمانه من الحال .

(٢) معمول الخبر ، وذلك بثلاثة شروط أيضًا :

- تَقَدُّمُهُ على الخبر ، وكونُهُ غيرَ حال ، وكونُ الخبرِ صالحًا لِلَّام .

نحو : « إنَّ زيدًا لَعَمْرًا ضاربٌ ».

(٣) الاسم ، بشرط أن يتأخر عن الخبر .

نحو قوله - تعالىٰ - : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[1] .

وقول النبي ﷺ : « إنَّ من البيان لسحرًا ».

أو أن يتأخرَ عن معمولِ الخبر ، إذ كان المعمول ظَرفًا ، أو جارًا ومجرورًا .

نحو : « إنَّ في الدار لزيدًا جالسٌ ».

(٤) ضمير الفصل ، بلا شرط .

نحو قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ هذا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ ﴾[2] .

---

(١) آل عمران : ١٣ .

(٢) آل عمران : ٦٢ .

إذا لم يعرب « هو » مبتدأ ، فإن أعرب مبتدأ وما بعده خبر ، والجملة خبر « إنَّ » فلا يكون ضمير فصل ؛ لأن « ضمير الفصل » لا محل له من الإعراب على الصحيح .

انظر « أوضح المسالك » (١ : ٣٤٤)، و« التصريح » (١ : ٢٢١-٢٢٤).

وفي « شرح الكافية » لـ« الرضي » (١ : ١١٠) في (بحث خبر « إنَّ »)

وَرَدَ حديثُ « إنَّ من البيان لسحرًا » شاهدًا على وجوب تقديم خبر « إنَّ » إذا كان الاسم نكرة . وإنما جاز تقديم الخبر ظرفًا لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها ؛ لأن كلَّ شيءٍ من المحدثات لابد أن يكون في زمان أو مكان ، فصارت مع كل شيء كقريبه ، ولم تكن أجنبية منه ، فدخلت حيث لا يدخل غيرها ، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي ، وأُجري الجار مُجْراَهُ لمناسبةٍبينهما ؛ إذ كلُّ ظرفٍ في التقدير جار ومجرور ، والجارُّ محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف .

وانظر الحديثَ في « الخصائص »لـ« ابن جني » (١ : ٢٢٠).

تخريج حديث : « إنَّ من البيان لسحرا » :

أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب النكاح-باب الخطبة) (٦ : ١٣٧) من حديث « ابن عمر » يقول : جاء رجلانِ من المَشْرِقِ فخطبا ، فقال النبيُّ ﷺ : « إنَّ من البيان سِحْرًا ».

وفي (كتاب الطب-باب إنَّ مِنَ البيانِ سِحْرًا) (٧ : ٣٠) برواية : « إنَّ من البيانِ لَسِحْرًا ، أو إنَّ بعضَ البيان سِحْرٌ ».

و « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة) (٢ : ٥٩٤) برواية : « إنَّ من البيان سِحْرًا ».

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الأدب - باب ما جاء في المتشدق في الكلام) (٤ : ٣٠٢) برواية : « إن من البيانِ لَسِحْرًا » أو « إنَّ بعضَ البيان لَسِحْرٌ ».

و « الترمذيُّ » في « سننه » في (أبواب البر والصلة - باب ما جاء إنَّ من البيانِ سِحْرًا) (٣ : ٢٥٣) برواية : « إنَّ من البيانِ سحرًا ، وإنَّ بعض البيان سِحْرٌ ».

و « مالكٌ » في « الموطأ » في (كتاب الكلام - باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله) (٢ : ٩٨٦) برواية : « إنَّ من البيان لَسِحْرا » أو قال : « إنَّ بعضَ البيان لَسِحْرٌ ».

و « الدارميُّ » في « سننه » في (كتاب الصلاة - باب في قصر الخطبة) (١ : ٣٦٥) من حديث « أبي وائل » قال : خطبنا « عمار بن ياسر » فأبلغ وأوجز ، فقلنا : ياأبا اليقظان لو كنت نفست شيئًا .

قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « إن طول صلاة الرجل ، وقصر خطبته مَئِنَّةٌ[1] من فِقْهِهِ ، فأطيلوا هذه الصلاةَ وأقصروا هذه الخطبَ ؛ فإنَّ من البيان لسحرا ».

---

(١) أي عَلَامةٌ ، أي أنَّ ذلك مما يُعْرَفُ به فِقْهُ الرجل ، وكلُّ شيءٍ دَلَّ على شيء فهو مَئِنَّةٌ له . «النهاية» (٤ : ٢٩٠) ، و «غريب الحديث» (٢ : ٣٤٠) .

و « أحمد » في « مسنده » (١ : ٢٦٩ ، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٧)، (٢ : ١٦، ٥٩، ٦٢، ٩٤)، (٣ : ٤٧٠)، (٤ : ٢٦٣)، بروايات قريبة مما تقدم .

ورواه « الطبراني » من حديث « أنس » برواية : « إنَّ من البيان لسحرًا ، وإن من الشعر لحكمة » . وفيه « العباس بن الفضل الأزرق » وهو متروك . كما في « مجمع الزوائد » (٨ : ١٢٣).

معنى الحديث : قوله : « جاء رجلانِ من المَشْرِق فخطبا » :

هما : « الزِّبْرِقان بن بَدْر »، و « عمرو بن الأَهْتَم » ولهما صحبة . كما في « مختصر سنن أبي داود » (٧ : ٢٨٩)، وفيه في (٧ : ٢٩٠) (قال أبو علي -وهو اللؤلوي ، صاحبُ أبي داود- : « وإنَّ من البيان لسحرًا » ، فإن المعنى أن يبلغ من بيانه أن يمدحَ الإنسان ، فيصدُق فيه ، حتى يصرِف القلوب إلى قوله ، ثم يَذُمَّهُ ، فيصدُق فيه حتى يصرِفَ القلوب إلى قوله الآخر ، فكأنه سَحَرَ السامعين بذلك).

وفي « النهاية » (١ : ١٧٤) (البيان : إظهار المقصود بأبلغ لفظ، وهو من الفهم وذكاء القلْب ، وأصله : الكَشْفُ والظُّهور .

وقيل : معناه أن الرجُل يكون عليه الحقُّ ، وهو أقْوَمُ بِحُجَّتهِ من خَصْمِهِ فَيَقْلِب الحقَّ بِبيَانِهِ إلى نفسه ؛ لأن معنى السحر قَلْبُ الشيءِ في عَيْنِ الإنسان ، وليس بقلب الأعيان ، ألا ترى أنَّ البليغَ يمدح إنسانًا حتى يَصْرِف قلوبَ السَّامعين إلى حبه ، ثم يَذُمُّهُ حتى يَصْرِفَها إلى بُغْضِهِ).

وفي « عمدة القاري » (٢٠ : ١٣٥) (لسحرا : باللام التي هي للتأكيد والبيان على نوعين :

ـ بيانٌ تقع به الإبانة عن المراد بأيٍّ وجهٍ كان .

ـ وبيانُ بلاغةٍ ، وهو الذي دَخَلَتْهُ الصنعةُ بحيث يروقُ السامعينَ ، ويستميل به قلوبَهم ، وهو الذي يشبه بالسِّحْرِ إذا جَلَبَ القلوبَ ، وغَلَبَ على النفوس ، وفي الحقيقة هو تَصَنُّعٌ في الكلام ، وتَكَلُّفٌ لتحسينه ، وصرف الشيء عن ظاهره كالسِّحْر الذي هو تخييل لا حقيقة له ، والمذمومُ من هذا الفصلِ أن يُقْصَدَ به الباطل ..).



المسألة : ١٣

قَصْدُ العموم من مسوِّغات الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً ؛ لأنه مسندٌ إليه ، ومحكوم عليه ، فلابد من تعيينه أو تخصيصه ، فوجب أن لا يكون مجهولًا ؛ لأن التحدُّث عن المجهول المطلق لا يفيد ، لتحير السامع فيه ، فينفر عن الإصغاء . لكن النكرة إذا أفادت جاز الابتداء بها ، والمعوَّل في إفادة النكرة على العموم والخصوص ، وقد قال « أبو حيان » في منظومته «نهاية الإعراب » :

وكلُّ ما ذكرتُ فى التقسيمِ   يرجعُ للتخصيص والتعميم

وقام بعض النحاة في حصر الأحوال التي تكون فيها النكرة مفيدة فمن هذه الأحوال أن تكون النكرة مفيدة للعموم ، نحو : « تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ » .

وقال « الخضري »-١٢٨٧ هـ في « حاشيته علىٰ شرح ابن عقيل » (١ : ١٠٠) : (من مسوِّغات الابتداء بالنكرة ، أن يراد بها الحقيقة من حيث هي نحو : « تمرة خير من جرادة » ، و « مؤمن خير من كافر »، وقد مثَّلَ « ابنُ عقيل » بهذا لخلف الموصوف ، فيكون فيه مسوِّغان) .

وقد ورد : « تمرة خيرٌ من زنبور » في حاشية « شرح الكافية »

لـ« الرضي » (١ : ١٠٨) شاهدًا على أن المبتدأ والخبر قد ينكران بشرط الفائدة .

كما أورده « ابن عقيل » في « المساعد » (١ : ٢١٨) من قول « ابن عباسٍ » شاهدًا على أن مسوِّغ الابتداء بالنكرة في قوله : « تَمْرَةٌ » هو قصد العموم . ويكون بمعنى : « كل تمرة ».

تخريج حديث : « تمرةٌ خير من جرادة »:

هو قطعة من حديث « عمر » أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الحج-باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم) (١ : ٤١٦) من حديث « يَحْيَىٰ بنِ سعيدٍ » أن رجلاً جاء إلى « عُمَرَ بن الخطَّاب » فسأله عن جراداتٍ قتَلَها وهو مُحْرِمٌ . فقال « عُمَرُ » لـ« كعْبٍ » : تَعَالَ حتى نَحْكُمَ . فقال « كَعْبٌ » : دِرْهَمٌ ، فقال « عُمَرُ » لـ« كَعْبٍ » : « إنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ ، لَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ ».

وانظر شرح الحديث في « المنتقىٰ » (٣ : ٦٧)، و « القِرَى لقاصِدِ أم القُرَىٰ » ٢٣١ .

★ ★ ★ ★ ★

المنصوبـــات :

المفعـــــول بـــــه

المسألة : ١٤

في حذف الفعل الناصب للمفعول به المقصور على السماع

الأصل في الفعل العامل في المعمول به أن يكون مذكورًا ؛ لكونه عاملًا ، وجزءًا من الكلام .

وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به ؛ لقيام قرينة مقالية ، أو حالية ، دالة على تعيين المحذوف .

فمن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها : سَمَاعِيٌّ ، بحيث لا يكون له ضابط كليّ يعرف به علة وجوب الحذف ؛ لأنه لم يستعمل إظهار فعله سماعًا .

فهو لا يتجاوز حذفه أمثلة محدودة مسموعة ، فلا يقاس على المثالِ الذي سُمِع حذفُ الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف في المقيس عليه، بل يكون الحذف مخصوصًا على ما سمع . « حاشية محرم » (١ : ٢٥٦). ومنها قولهم : « عَذيرَكَ من فلان ».

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ١٣٠) :

(قولهم : « عَذِيرَكَ من فلان ». والعذير بمعنى العاذر ، كالسميع ، أو المعذر كالأليم بمعنى المؤلم ، وأعذر وعذر بمعنًى .

ويجوز أن يكون العذير بمعنى العذر إلا أن الفعيل في مصدر غير الأصوات قليل كالنكير . وأما في الأصوات كالصهيل والنئيم فكثير .

والعذير أيضًا الحال يحاولها المرء يعذر عليها . قال :

جارِيَ ، لا تَسْتَنْكِرِي عذيري

سَيري وإشفاقي على بَعيرِي[1]

بيَّنَ بقوله : « سيري وإشفاقي » الحالَ التي ينبغي أن يُعْذَر فيها ولا يُلَامَ عليها .

ومعنى « من فلان » أي : من أجل الإساءة إليه وإيذائه ، أي : أنت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه .

ومنه ما يروىٰ عن النبيِّ ﷺ أنه قال لأبي بكر : « اعذرني من عائشة » أي : من جهة تأديبها .

---

(١) هذان البيتان من رجز لـ« العجاج » . قال « ابن الشجري » في « أماليه » (٢ : ٨٨) : (العذير الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه ، أي : لا تستنكري ما أحاوله معذورًا فيه ، وقد فسره بالبيت الثاني ، ويقولون : « من عذيري من فلان » ، أي : من ينتحي باللائمة عليه ، ويعذرني في أمره).

وفي « خزانة الأدب » (٢ : ١٢٥–١٢٧) (وعلى قول « ابن الشجري » فـ« عذيري » : مفعول « تستنكري »، و « سَيري » : عطف بيان له ، أو بدل منه ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو سيري .. الخ

ويجوز أن يكون « عذيري » : مبتدأ خبره « سَيْري » الخ– كما قال « ابن الحاجب » في « الإيضاح »، وعلى هذا فمفعول « تستنكري » محذوف .

قال « أبو عبيدة » : معناه : لا تستنكري حالي من الهَرم ياجارية ، ولا كثرة ما أحدِّث به من الأسرار . وذلك من أحوال الشيوخ المسانّ وتهاتُر الهرمىٰ).

وفي الخبر : « لن يَهْلِكَ الناسُ حتى يُعْذِرُوا من أنفسهم » ، أي : يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم ، فمعنى من أنفسهم ، أي : من جهة أنفسهم وإهلاكها .

ويقال : « مَنْ يعذرني من فلان ؟ » أي : من أجل إيذائي إيَّاه ، أي : لي عذر في إيذائه ، فهل ها هنا مَنْ يعذرني ؟).

وفي « الكتاب » (٢ : ٢٨٢) (عَذيرَك : على مثال ما يكون نكرةً ومعرفةً ، نحو : ضَرْبًا ، وضَرْبَكَ ، ولا يُتَكَلَّمُ به إلا معرفةً مضافة).

معنى حديث : « لَنْ يَهْلِكَ النَّاسُ حتَّى يُعْذِرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ » :

قال « الأزهري » في « تهذيب اللغة » :

(قال « أبو عبيد » : قال « أبو عبيدة » : يقول : حتى تكثر ذنوبهم وعيوبهم . قال : وفيه لغتان ، يقال : اعذر الرجل إعذارًا ، إذا صار ذا عيبٍ وفسادٍ . وكان بعضهم يقول : عذر يعذر بمعناه . ولم يعرفه « الأصمعيُّ »).

قال « أبو عبيد » : ولا أُرَى أُخذ هذا إلا من العذر ، يعني يُعْذِروا من أنفسهم باستيجابهم العقوبة ، فيكون لمن يعذّبهم العُذر في ذلك ، وهو كالحديث الآخر : « لن يهلك على الله إلا هالك »[1].

---

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان– باب إذا همَّ العبد بحسنة كتبت ، وإذا همَّ بسيئة لم تكتب) (١ : ١١٨) ، والحديث بتمامه عن ابن عبَّاس عن رسول =

ومنه قولُ الناس : «من يعذرني من فلان») .

وقال « ابن الأثير » في « النهاية » (عذر ٣ : ١٩٧)-بعد إيراد الحديث-: (يقال : أَعْذَر فلانٌ من نَفْسِهِ إذا أَمْكَنَ منها ، يعني أنهم لا يَهْلِكُونَ حتى تكثر ذُنُوبُهُمْ وعُيُوبُهُمْ فيَسْتَوجبُون العُقُوبة ويكون لمن يُعَذِّبُهم عُذْرٌ ، كأنهم قامُوا بِعُذْرِهِ في ذلك .

ويروي بفتح الياء ، من عَذَرْتُهُ ، وهو بمعناه .

وحقيقة عَذَرْتُ : مَحَوْتُ الإساءَةَ وطَمَسْتُها .

ومنه الحديث : « أنَّه استَعْذَرَ أبا بكر-رضي الله عنه-من عائشةَ كان عَتَبَ عليها في شيءٍ ، فقال لأبي بكرٍ : « كن عَذِيري منها أنْ أدَّبْتُهَا » أي : قُمْ بعُذْري في ذلك).

= الله ﷺ فيما يَرْوِي عن رَبِّهِ-تبارك وتعالىٰ-قال : « إنَّ اللهَ كتبَ الحَسَنَاتِ والسَّيِّئَاتِ ثم بَيَّنَ ذلك ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فلم يَعْمَلْهَا كَتَبَها اللهُ عندَهُ حَسَنَةً كاملةً ، وإن هَمَّ بها فَعَمِلَها كتبها اللهُ-عَزَّ وَجَلَّ-عنده عَشْرَ حَسَنَاتٍ إلىٰ سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ إلىٰ أضْعَافٍ كثيرةٍ ، وإن هَمَّ بِسَيِّئةٍ فلم يَعْمَلْهَا كَتَبَها اللهُ عندَه حَسَنَةً كاملةً ، وإن هَمَّ بها فَعَمِلَهَا كَتَبَها اللهُ سَيِّئَةً واحدةً ، ومَحَاها اللهُ ، ولا يَهْلِكُ عَلَىٰ اللهِ إلَّا هالك ». و« الدارمي » في « سننه » في (كتاب الرقاق-باب من همَّ بحسنة) (٢ : ٣٢١) برواية : « كتبت واحدة أو يمحوها ولا يهلك .. » ، و« أحمد » في « مسنده » (١ : ٢٧٩) .

تخريج حديث : « لَنْ يَهْلِكَ النَّاسُ حتَّى يُعْذِرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ » :

أخرجه «أحمد» في «مسنده» (٤ : ٢٦٠)،(٥ : ٢٩٣) بلفظه ، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الملاحم-باب الأمر والنهي) (٤ : ١٢٥) وفيه : «حتى يَعْذِرُوا ، أو يُعْذَرُوا من أنفسهم» ، والحديث في « مختصر سنن أبي داود » (٦ : ١٩١) من حديث « أبي البَخْتَرِي » وهو « سعيد بن فيروز الطائي » قال : أخبرني مَنْ سمع النبيَّ ﷺ ، وقال : « سليمانُ بن حرب » قال : حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ .

* * * * *

« الاختصـــــاص »

المسألة : ١٥

مما أصله النداء : بابُ الاختصاص

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ١٦١) :

(ومما أصله النداء بابُ الاختصاص ، وذلك أن تأتي بـ« أي »، وتجريه مجراه في النداء من ضمه ، والمجيء بـ« هاء » التنبيه في مقام المضاف إليه ، ووصف « أي » بذي اللام ، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص ، كـ« أنا » و « إنِّي » ، أو المشارك فيه ، نحو « نحن » ، و « إننا » لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه ، وهو إما في معرض التفاخر ، نحو : « أنا أُكْرِمُ الضيفَ أيُّها الرجلُ »، أي : أنا اختص من بين الرجال بإكرام الضيف .

أو في معرض التصاغر ، نحو : « أنا المسكين أيها الرجل » أي : مختصًا بالمسكنة من بين الرجال .

أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير ، لا للافتخار ، ولا للتصاغر ، نحو : « أنا أدخل أيها الرجل »، و « نحن نقرأ أيّها القوم » .

فكل هذا في صورة النداء ، وليس به ، بل المراد بصفة « أيّ » هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب .

وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركةٍ معنويةٍ بين البابين ؛ إذ المنادي أيضًا مختص بالخطاب من بين أمثاله .

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهارُ حرف النداء مع « أي »؛ لأنه لم يبق فيه معنى النداء ، لا حقيقة ، كما في « يازيدُ » ، ولا مجازًا ، كما بقي في المتعجب منه ، والمندوب ، فكره استعمال علم النداء في الخالي عن معناه بالكلية .

وحال ظاهر « أيّ » ووصفه ، من ضم الأول ، ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء ، لكن مجموع نحو : « أيها الرجل » في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال ، أي : مختصًّا بين الرجال ، وهذا كما قيل في نحو : « سواء أقمت أم قعدت » : إن قمت أو قعدت .

وإن كان في الظاهر جملة معطوفة على جملةٍ ، إلَّاأنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عُطِفَ عليه اسمٌ آخر ، أي : سواء قيامك وقعودك ..

وقد يقوم مقام « أيّ » المذكور اسمٌ منصوبٌ دال على المراد من الضمير المذكور ، إما معرف باللام ، نحو : « نحن – العربَ – أقرى للنزل ».

أو مضاف ، نحو قوله ﷺ : « إنا – معاشرَ الأنبياء – فينا بَكْءٌ » أي : قلةُ كلام .

وقولهم : « نحن – آلَ فلان – كرماء ».

وربما كان المنصوب علمًا . قال :

بنا – تميمًا – يُكْشَفُ الضَّبَابْ[1].

---

(١) الرجز لـ«رؤبة» ، وشُكِّلَتِ القافية في «شرح الأشموني» (٣ : ١٨٧) بضم الباء ، وصوابها الإسكان ، كما في « الديوان » : ١٦٩ :

راحَتْ وراحَ كَعَصَا السَّيْسَابْ ... بنا – تميمًا – يُكْشَفُ الضبابْ =

قال « أبو عمر » : وإن العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء : معشرَ ، وآلَ ، وأهل ، وبني . قال :

إنَّا - بني ضَبَّةَ - لا نَفِرُّ .

أقول : لا شك أن الأربعة المذكورة أكثر استعمالًا في باب الاختصاص ، ولكن ليس الاختصاص محصوراً فيها) .

معنى الحديث :

قال « ابن الأثير » في « النهاية » (١ : ١٤٨) :

(« نحن - معاشرَ الأنبياءِ - فينا بَكَاءٌ » أي : قلَّة كلام إلا فيما يحتاج إليه . يقال : بَكَأَتِ الناقة والشاة إذا قل لبنُها فهي بَكيءٌ وبَكِيئةٌ . و «معاشرَ » منصوب على التَّخْصيص).

وورد في « الفائق » (١ : ١٢٥) بلفظ : « نحن - معاشر الأنبياء - فينا بَكْءٌ ».

وفي « اللسان » (بكأ ١ : ٣٥) : (بَكَأَ الرجلُ بَكَاءَةً ، فهو بَكِيءٌ من قوم بِكاء : قَلَّ كلامُهُ خِلْقَةً . وفي الحديث : « إنـــا - مَعْشَرَ النُّبآءِ - بِكَاءٌ ».

وفي رواية : « نحن - معاشرَ الأنبياء - فينابُكْءٌ » و « بُكَاءٌ » : أي : قِلَّة كلامٍ إلَّا فيما نحتاج إليه ...).

★ ★ ★

= وقد جعل الضبابَ مثلًا لغمة الأمر وشدَّته . أي : بنا تكشف الشدائد في الحروب وغيرها . وانظر « الكتاب » (٢ : ٧٥)، و « شرح المفصل لابن يعيش » (٢ : ١٨)، و « خزانة الأدب » (٢ : ٤١٣) .

المسألة : ١٦

تشتمل على ثلاثة أحكام لـ « لو » :

«١» حَذْف « كان » مع اسمها بعد « لو » .
«٢» « الواو » الداخلة على الشرط اعتراضية .
«٣» استعمال « لو » في المستقبل كـ« إنْ » .

قال « سيبويه » في « الكتاب » (٤ : ٢٢٤) :
(لو : لِمَا كان سيقع لوقوع غيره).
وقال « المعربون » هي حرف امتناع لامتناع . واختُلف في المراد بذلك :
فقال « ابن الحاجب » : « لو » لامتناع الأول لامتناع الثاني .
وصحح « الرضيُّ » قولَه في « شرح الكافية » (٢ : ٢٩٠) .
ويكون المعنىٰ : امتناع الثاني يدل على امتناع الأول .
ودليله قوله ـ تعالىٰ ـ : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا »[1]
وقال النحاةُ : « لو » لامتناع الثاني لامتناع الأول ، أي : إنَّ جوابَ « لو » ممتنعٌ لامتناعِ شرطِهِ .

فنحوُ : « لو جِئْتَ لَأَكْرَمْتُكَ » دالٌّ على امتناعِ الإكرامِ لامتناع المجيء .

(١) الأنبياء : ٢٢ .

وهذا هو الذي قَرَّرَهُ النحاةُ ممن أثبتَ الامتناعَ فيهما ، وهو المتبادرُ إلى الأفهام .

انظر « أمالي ابن الحاجب »: ١٥٥ (آلة كاتبة)، و «حاشية الخضري» (٢ : ١٢٧) و «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢ : ٦٤٠-٦٧٧) .

أ-قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » في (باب الاشتغال) (١ : ١٧٧) : (يقدر الفعل بعد « لو » بلا مفسِّر ، نحو : « إنْ سيفًا فسيفٌ »، ونحو : « أُطْلُبُوا العلمَ ولو بالصينِ »).

ب-وأورد « الرضيُّ » الحديثَ أيضًا في (خبر « كان » وأخواتها) (١ : ٢٥٢) شاهدًا على حذف كان مع اسمها بعد « لو »، أي : ولو كان العلم بالصين .

والقاعدة في ذلك : يجوز حذفُ « كان » مع اسمها بعد « إنْ » و « لو » إن كان اسمُها ضميرَ ما عُلِمَ من غائبٍ أو حاضرٍ .

جـ -وأورده « الرضيُّ » أيضًا في (الجوازم) (٢ : ٢٥٧)، وفيه : (وقد تدخل « الواوُ » على أن المدلولَ على جوابها بما تقدم ، ولا تدخل إلَّا إذا كان ضدَّ الشرطِ المذكور أولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط ، كقولك : « أُكْرِمُهُ وإنْ شَتَمَني »، فالشتم بعيد من إكرامك الشاتم ، وضده وهو المدح ، أو بالإكرام .

وكذلك قوله : « أُطْلُبُوا العلمَ ولو بالصينِ ».

والظاهرُ أنَّ « الواوَ » الداخلةَ على الشرط في مثله اعتراضية .

ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقًا به معنىً مستأنفًا لفظًا على طريق الالتفات ...).

د - كما ذكره في (حروف الشرط) (٢ : ٣٩١)، وفيه :

(ومذهب « الفراء » أنَّ « لو » تستعمل في المستقبل كـ« إنْ »، وذلك مع قلته ثابت لا ينكر ، نحو « أُطْلُبُوا العلمَ ولو بالصينِ »).

تخريج حديث : « أُطْلُبُوا العلمَ ولو بالصينِ » :

قال « السيوطيُّ » في « الجامع الصغير » :

أخرجه « العُقَيْلي » في « الضعفاء »، و « ابن عديّ » في « الكامل »، و « البيهقي » في «شعب الإيمان» . وانظر «فيض القدير» (١ : ٥٤٢) .

وأخرجه « البغدادي » في « تاريخ بغداد » (٩ : ٣٦٤)، وفي « الرحلة في طلب الحديث » : ٧٢، و « ابن عبد البر » في « جامع بيان العلم وفضله » (١ : ٧).

وذكره « ابنُ الجوزي » في « الموضوعات » (١ : ٢١٥) .

وقال « العجلوني » في « كشف الخفاء » (١ : ١٣٨) :

(ونُوزِعَ - أي : ابنُ الجوزي - بِقَوْلِ الحافظِ « المِزِّيِّ » : له طُرُقٌ ربما يصل بمجموعها إلىٰ الحُسْنِ . وبِقَوْلِ « الذهبيِّ » في « تلخيص

الواهيات » : رُوِيَ من عدَّة طُرُقٍ واهيةٍ ، وبعضها صالحٌ . ورواه « أبو يعلىٰ »).

والحديثُ في سنده « أبو عاتكة ، طَرِيف بن سليمان » قال عنه « العقيليُّ » : متروك الحديث ، وقال عنه « البخاري » : منكر الحديث .

وقال عنه « أبو حاتم » : ذاهب الحديث ، ضعيف الحديث .

وقال « الدارقطني » : ضعيف .

ويوجد في بعض طرقه « يعقوب بن إسحاق العسقلاني ».

قال عنه « الذهبيُّ » في « ميزان الاعتدال » (٤ : ٤٤٩) : كذاب .

وقال في « اللسان » : ذكره « مسلمة بن القاسم » في « الصلة » قال : هو عندي صالح ، جائز الحديث .

كما يوجد في بعض طرقه « أحمدُ بنُ عبد الله الجُوَيْبَاري ».

قال عنه « ابنُ عدي » : كان يَضَعُ الحديثَ لـ« ابن كرام » على ما يريده .

وقال عنه « ابن حبان » في « المجروحين » (١ : ١٤٢) :

(دجَّال من الدَّجاجِلة كذَّاب . قد رَوَىٰ عن الأئمة الثقات ألوفَ الأحاديث[1] ما حَدَّثوا بشيءٍ منها ، كان يَضَعُها عليهم ، لا يَحِلُّ ذِكْرُهُ في الكتب إلَّا على سبيلِ الجرحِ فيه).

وقال عنه « الذهبيُّ » في « ميزان الاعتدال » (١ : ١٠٧) : (ممن يُضْرَبُ المثلُ بكذبه).

---

(١) « ألوف حديث ».

ويذكر في بعض طرقه « الحسنُ بن عَطِيَّة بن سعد العوفي » الكوفي .

قال عنه « ابن حبان » في « المجروحين » (١ : ٢٣٤):
(يَرْوِي عن أبيه ... فلا أدري البلية في أحاديثه منه ، أو من أبيه ، أو منهما معًا ؟ لأنَّ أباه ليس بشيءٍ في الحديث ، وأكثرُ روايته عن أبيه ، فمِنْ هنا اشْتَبَهَ أَمْرُهُ ، وَوَجَبَ تَرْكُهُ).
وضعفه « ابنُ أبي حاتم » في « الجرح والتعديل » (٣ : ٢٦) .
وانظر الكلام على الحديث في « المقاصد الحسنة » : ٦٣ ، و « اللآلىء المصنوعة » (١ : ١٩٣)، و « تنزيه الشريعة المرفوعة » (١ : ٢٥٨).

★ ★ ★ ★ ★

« التحـــذيـــــر »

المسألة : ١٧

حقُّ التحذير أن يكون للمخاطب وأما لغيره فشاذٌ

التحذير : تنبيه المخاطَبِ على أمرٍ مكروهٍ لِيَجْتَنِبَهُ .

● فإنْ كان بـ« إياكَ » و« إياكِ » و« إياكما » و« إياكُم » و« إياكُنَّ » وَجَبَ إضمار الناصب .

نحو : « إيَّاكَ والشرَّ » ، والتقدير : إياكَ أُحَذِّرُ .

ونحو : « إياكَ أن تَفْعَلَ كذا » ، أي : إياكَ من أن تفعل كذا .

● وإن كان بغير « إيَّاكَ » وأخواتِه ، فيجب إضمارُ الناصبِ مع العطف ومع التكرار .

مثال العطف : « مازِ رأسَكَ والسيفَ ».

أي : يامَازِنُ قِ رأسَكَ ، واحذَرِ السيفَ .

ومثالُ التكرار : « الضيغمَ الضيغمَ ».

أي : احذَرِ الضيغمَ .

● وإن كان بذكر المحذَّر منه بلا عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره .

نحو : الأسدَ . أي : احذرِ الأسدَ .

● والشائع في التحذير أن يكون للمخاطب .

وشذَّ مجيئُه للمتكلم في قول « عمر »-رضي الله عنه-: « إيَّايَ وأنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ بالعصا ، ولِيُذَكِّ لكم الأَسَلُ والرِّمَاحُ والنَّبْلُ »[1].

أي : نَحِّنِي عن حذف الأرنب ، ونَحِّ حذفَ الأرنب عن حضرتي .

وأشذُّ منه مجيئه للغائب في قول بعض العرب[2]:

« إذا بَلَغَ الرجلُ الستينَ فإِيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ ».

والتقدير : فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب ، فحذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل ، وأبدل « أنفس » بـ« إيا »؛ لأنها تلاقيها في المعنىٰ.

وفيه شذوذان آخران :

أحدهما : اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر ، وحذف حرف الأمر وهو اللام .

والثاني : إقامة المضمر ، وهو « إيا » الثانية مقام الظاهر ، وهو « الأنفس »، وإضافتها إلىٰ « الشواب ».

---

(١) إنما قال هذا حال كونهم محرمين، أو أنه إذا رمي بما لا يكون جارحًا ومات لا يحل أكله. وقَيْدُ الأرنب وقع اتفاقًا؛ لأن غيرَه من الحيوانات كذلك . «حاشية محرم» (١: ٣٣٠).

(٢) قال «سيبويه» في «الكتاب» (١: ٢٧٩): (حدَّثني مَنْ لاأَتَّهِمُ عن «الخليل» أنه سَمِعَ أعرابيًّا يقول: «إذا بَلَغَ الرجلُ السِّتِّينَ فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوابِّ») وانظر «اللسان» (أيا ١٤: ٦٠).

ولا يُقَاس على شيء من ذلك . ومنه قول « ابن مالك » :

وشذَّ « إيَّايَ » و « إيَّاهُ » أشذُّ   وعن سبيل القصدِ مَنْ قاس انتبذ

« شرح الشافية الكافية » (٣ : ١٣٧٨)، و « شرح ابن عقيل » (٢ : ٣٠٠)، و « حاشية الخضري » (٢ : ٨٩)، و « التصريح » (٢ : ١٩٤).

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ : ١٨١):

(قولهم : « إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ » شاذٌّ من وَجْهَيْنِ : من جهة وقوع « إياه » محذرًا ، وليس بمعطوف . ومن جهة إضافة « إيا » إلى المظهر ..

وقولُ « عمرَ » - رضي الله عنه - لجماعةٍ : « إيَّايَ وأن يحذفَ أحدُكم الأرنبَ بالعصا ولِيُذَكِّ لكم الأسل والرماح » يحتمل أمر المتكلم ، أي : لأُبْعِدُ نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب ، وأمر المخاطب ، أي : بَعِّدُوني عن مشاهدة حذفه).

وفي « الكتاب » (١ : ٢٧٣) : (هذا باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناء عنه . وسأمثِّله لك مظهَرًا لتَعلم ما أرادوا إن شاء الله - تعالى - . هذا باب ما جَرَىٰ منه على الأمر والتحذير .

وذلك قولك إذا كنت تُحذِّرُ : « إيَّاكَ » . كأنك قلت : إيَّاكَ نَحِّ ، وإيَّاك باعِدْ ، وإيَّاكَ اتَّقِ ، وما أشبه ذا .

ومن ذلك أن تقول : نَفْسَكَ يافلان ، أي : اتَّقِ نفسَك ، إلَّا أنَّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ ، ولكن ذكرتُه لأُمثِّل لك ما لا يُظهَر إضمارُه .

ومن ذلك أيضًا قولك : « إيَّاك والأسدَ »، و « إيَّايَ والشرَّ »، كأنه

قال : إياك فاتَّقِينَّ والأسدَ ، وكأنه قال : إيَّايَ لَأَتَّقِينَّ والشرَّ . فإيَّاكَ مُتَّقًى ، والأسدُ والشرُّ مُتَّقَيَانِ ، فكلاهما مفعولٌ ومفعولٌ منه .

ومثله : « إيَّايَ وأن يَحذف أحدُكم الأرنَبَ ».

ومثله: إيَّاك، وإيَّاه، وإيَّايَ، كأنه قال: إيَّاك باعِدْ، وإيَّاه، أو نَحِّ.

وزعم أن بعضهم يقال له : « إيَّاكَ » ، فيقولُ : إيَّايَ ، كأنه قال : إيَّاي أَحْفَظُ وأَحْذَرُ .

وحذفوا الفعلَ من « إيَّاكَ » لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام ، فصار بدلًا من الفعل ، وحذفوا كحذفهم : « حينئذٍ الآن »، فكأنَّه قال : احذر الأسدَ ، ولكن لابدَّ من الواو ؛ لأنَّه اسمٌ مضموم إلى آخَرَ ...).

قال « الأشموني » (٣ : ١٩١):

(وشَذَّ التحذيرُ بغير ضمير المخاطب ، نحو : « إيَّاي » في قول « عمر »–رضي الله عنه–: « لتُذكِّ لكم الأسَلُ والرماحُ والسهام ، وإيَّاي وأن يحذف أحدُكم الأَرْنَبَ ».

والأصل : إياي باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسَكم عن أن يحذف أحدكم الأرنبَ ، ثم حذف من الأول المحذور –وهو حذف الأرنب–، ومن الثاني المحذر –وهو أنفسكم–.

قال « الصبان » : (« قوله : والأصل إيَّايَ باعدوا عن حذف الأرنب الخ » هذا قول الجمهور .

وقال « الزجاج » : التقدير : إياي وحذف الأرنب ، وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره في الأخرى فيكون احتباكًا ، كذا في « السندوبي »).

والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضًا ، فتضعيف قول الجمهور : بأنَّ فيه الحذفَ من الأوَّل لدلالة الثاني ، وهو قليل ، يجرى مثله في قول « الزجاج »، ويزيد بأن فيه ادعاء حذف « إياكم »، وحذفها لا يليق لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل) . وانظر «الفصول الخمسون» : ١٩٥ .

قال « ابن يعيش » في « شرح المفصل » (٢ : ٢٦) :
(« إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب » يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه ، فـ« أن » في موضع نصب ، كأنه قال : إياي وحذف أحدكم الأرنب .
وقال « الزجاج » : إن معناه إيَّاي وإيَّاكم ، ودلَّ عليه قوله : « وأن يحذفَ أحدُكم الأرنبَ » ، ولو حذف « الواو » هنا لجاز مع « أن » ، فيقال : أن يحذفَ أحدكم الأرنبَ ، ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ، ولا « مِنْ ». والفرق بينهما أن « أنْ » وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح . فاعرفه) . وانظر «المفصَّل»: ٤٩ .

قال « ابن الأثير » في « النهاية » (١ : ٤٩)-بعد إيراده هذا الأثر- :
(الأَسَل في الأَصل الرماح الطوال وحدها ، وقد جعلها في هذا الحديثِ كنايةً عن الرماح والنَّبْلِ معًا .
وقيل النَّبْل : معطوف على الأَسَل ، لا على الرماح ، و « الرماح » بيانٌ لـ« الأسَل » أو بدل).
وفي حاشية « شرح الكافية للرضي » (يقال : حذفته بالعصا ، أي :

رميته بها ، والأسل : شجر ، ويقال : كل شجر له شوك فشوكه أسل ، وتسمىٰ الرماح أسلًا).

تخريج حديث : « إيَّايَ وأنْ يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ ... » :

جاء في « المصنَّف » لـ« عبد الرزاق » في (كتاب المناسك - باب صيد المعراض) (٤ : ٤٧٧) عن « معمر » عن « عاصم بن أبي النجود » عن « زِرّ بن حبيش » قال : خرج أهل المدينة في مشهد[١] لهم ، فإذا أنا برجل أصلع أعسر أيسر[٢] قد أشرف فوق الناس بذراع[٣]، عليه إزار غليظ ، قطن ، وهو متلبب به ، وهو يقول : ياأيُّهَا الناس هاجروا ولا تَهَجَّروا[٤]، ولا يَحذفن[٥] أحدكم الأرنبَ بعصاة أو بحجر ، ثم يأكلها ، وليُذكِّ لكم الأَسل ، الرماح ، والنبل ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : « عمر ابن الخطاب » رضي الله عنه - .

وعن « الثوري » عن « عاصم » عن « زِرٍّ » قال : سمعت « عمر بن الخطاب » يقول : « يا أيها الناس هاجروا ، ولا تهجَّروا ، وليتَّقِ أحدُكم الأرنبَ

---

(١) في « السنن الكبرىٰ » : « يوم عيد ».
(٢) قال « أبو عبيد » : كلام العرب « أعسر أيسر »، وهو الذي يَعْمَلُ بيديه .
(٣) كان في مكانٍ يعلو عليهم قدر ذراع .
(٤) قال « أبو عبيد » : أي أخلصوا النيةَ في الهجرة ولا تشبهوا بالمهاجرين على غير نية منكم .
(٥) لا يَضْرِبَنَّ .

يحذفها بالعصا ، أو يرميها بالحجر ، ولكن ليُذكِّ لكم الأسل ، الرماح والنبل » .

وأخرجه « البيهقي » في « السنن الكبرىٰ » (٩ : ٢٤٨) من طريق « أبي بكر بن عياش » عن « عاصم بن أبي النجود » بنحوه .

وأورده « السيوطي » في « الجامع الكبير » (١ : ١١٢٨) بلفظ الحافظ « عبد الرزاق » ورمز لمَنْ خَرَّجَهُ بما يلي : (عب ، و « أبو عبيد » في « الغريب » ، و « ابن سعد » ، طب . ك . ق . كر)[1].

وللآن لم أعثر علىٰ لفظ الأثر كما استشهد به النحاة .

* * * * *

---

(١) شرح الرموز : عب : « عبد الرزاق » ، طب : « الطبراني » في « الكبير » ، ك : « الحاكم » في « المستدرك » ، ق : « البيهقي » ، كر « تاريخ ابن عساكر » .

المفعـــول فيــه

المسألة : ١٨

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلًا

● ينوبُ المصدرُ عن ظرف المكان قليلًا .

نحو : « جلستُ قُرْبَ زيدٍ ».

فكلمـةُ « قُرْبَ » مصدرٌ بالنيابـة ، فحـذف المضاف ، وهـو « مكان » ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وأعرب بإعرابه ، وهو النصب على الظرفية ، والتقدير : مكان قرب زيد .

ونحو : « ذهب نحوَ الحديقة » أي : قربها .

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ١٩٠) :

(وقد يقومُ المصدرُ المضافُ إليه مقامَ المضافِ الذي هو مكان ، نحو : « مشيت غَلْوَةَ سهم »[١]، أي : مسافة غَلْوَةِ سهم ، وفي الحديث : « أقطع النبيُّ ﷺ زبيرًا حُضْرَ فَرَسِهِ »). فَحُذِفَ الظرف المكاني ، وهو « مسافة » المضاف ، وقام مقامه « غَلْوَة » المضاف إليه .

---

(١) غلوة سهم : غلوت بالسهم غلوًا ، إذا رميت به أقصىٰ ما يقدر عليه ، وأبعده .

وحُذِف من الحديث الظرف المكاني ، وهو « مسافة » المضاف ، وقام مقامه « حُضْرَ » المضاف إليه .

قال « ابن عقيل » : (ولا ينقاس ذلك ، فلا يقال : « آتيك جلوسَ زيد » ، تريد مكان جلوسه).

أما نيابة المصدر عن ظرف الزمان فكثيرة .

نحو : جئتُك صلاةَ العصرِ .

وجئتكُ قدومَ الحاجِ .

وانتظرتُك حَلْبَ ناقةٍ .

وآتيك طلوعَ الشمسِ .

والأصل : جئتُكَ وقتَ صلاةِ العصر ، وهكذا الباقي فَحُذِفَ المضافُ ، وأُعْرِبَ المضافُ إليه بإعرابه .

وهو مقيس في كل مصدر .

قال « ابن مالك » :

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرُ   وذاك في ظرفِ الزمانِ يكثرُ

انظر « شرحَ ابنِ عقيل » (١ : ٥٨٨)، و « همع الهوامع » (١ : ٢٠٤)، و « النحو الوافي » (٢ : ٢٦٤).

تخريج حديث : « أَقْطَعَ النبيُّ ﷺ زبيرًا حُضْرَ فرسِهِ » :

أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الخراج والإمارة والفيء- باب في إقطاع الأرضين) (٣ : ١٧٧) من حديث « ابن عمر » بلفظ : « أنَّ رسولَ الله ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضْرَ فَرَسِهِ ، فأجرىٰ فرسَه

حتى قام[1]، ثم رمى بَسْوطه ، فقال : أَعْطُوهُ مِنْ حيثُ بَلَغَ السَّوْطُ ».

وفي « مختصر سنن أبي داود » (٤ : ٢٦٤) :

في إسناده « عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب » وفيه مقال[2]. وهو أخو « عبيد الله بن عمر العمري ».

وفي « النهاية » (١ : ٣٩٨) : (في حديث ورود النار : « ثم يَصْدُرون عنها بأعمالِهم كلَمْح البَرْق ، ثم كالرِّيح ، ثم كحُضْر الفرس » الحُضْر - بالضم - : العَدْوُ ، وأَحْضَرَ يُحْضِر فهو مُحْضِرٌ إذا عدا .

ومنه الحديث : « أنه أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضْرَ فَرَسِهِ بأرض المدينة »).

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) قام : وقـــف .

(٢) قال « الذهبيُّ » في « ميزان الاعتدال » (٢ : ٤٦٥) :

(« عبد الله » صدوقٌ . في حفظه شيءٌ . روى عن « نافع » . قال « ابن معين » : ليس به بأس ، يُكتب حديثه . قال « أحمد » : صالح ، لا بأس به . وقال : وكان « عبدُ الله » رجلًا صالحًا ، كان يُسأل عن الحديث في حياة أخيه « عُبَيْد الله » فيقول : أما و « أبو عثمان » حَيٌّ فلا .

قال « ابن المديني » : « عبد الله » ضعيف .

قال « ابن حبان » : كان ممن غَلَبَ عليه الصلاحُ والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار ، وجودة الحفظ للآثار ، فلما فحش خطؤه استحق الترك .

انظر « الجرح والتعديل » (٥ : ١٠٩).

المفعــول معــه

المسألة : ١٩

في وقوع « المفعول معه » بعد فعلٍ محذوف

تعريف « المفعول معه » :

هو اسمٌ فضلةٌ ، واقعٌ بعد واوٍ ، أُريدَ بها التنصيصُ على المعية ، مسبوقةٍ بفعلٍ ، أو ما فيه حروفُهُ ومعناه ، أو معناه دون حروفه ، وقد يقع بعد مرفوع فعل محذوف بعد استفهام بـ« كيف » أو « ما » ، أو زمانٍ مضاف إلى الجملة ، وربما حذف الفعل دون ذلك ... ».

قال « ابنُ مالكٍ » في « شرح عمدة الحافظ » : ٤٠٥-٤٠٦ :
(ومثال قوله : حذف الفعل دون ذلك : « كلُّ رجلٍ وضيعتَه » بالنصب ، على تقدير : يكون كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ .

حكاه « الصيمريُّ » ، والمشهور : « وضيعتُهُ » بالرفع .

ويُقَوِّي ما حكاه « الصيمري » ما جاء في الحديث من قول « عائشة » -رضي الله عنها-: « كان ينزلُ عليه الوَحْيُ وأنا وإيَّاه في لِحَافٍ » على تقدير : وأكونُ أنا وإيَّاه في لحافٍ).

قال « ابن مالك » في « التسهيل » في (باب المفعول معه) :
(وربما نُصب بفعل مقدَّرٍ بعد « ما » أو « كيف » أو « زمن مضاف »

أو « قبل خبر ظاهر » في نحو : « ما أنت والسيرَ »، و « كيف أنت وقصعةً ؟ » و « أزمان قومي والجماعةَ » و « أنا وإياه في لحاف ») .

قال « ابن عقيل » في « المساعد على تسهيل الفوائد » (١ : ٥٤٢) : (والإشارة بالأول إلى بيت أنشده «سيبويه» ، وهو :

وما أنت والسيرَ في مُتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابِطِ[1]

ومثله : « ما أنت وزيدًا ؟ »، وبالثاني إلى قولهم : « كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ ؟ » ذكره « سيبويه »، ومثله : « كيف أنت وزيدًا ؟ » وبالثالث إلى بيت أنشده « سيبويه »، وهو :

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي منع الرحالةَ أن تميلَ مَميلَا[2]

ونَصَّ « سيبويه » على أن النصب في هذه الثلاثة بإضمار فعل الكون فقدَّر : ما كنتَ وزيدًا ؟ وكيف تكونُ وقصعةً من ثريد ؟ وأزمان كان قومي .

وقول « المصنف » -أي : ابن مالك- : « وربما » إشارة إلى قلة النصب هنا ، وهو كذلك ، قال « سيبويه » ، وهو قليل في كلام العرب .

والإشارة بالرابع إلى ما ورد في الحديث من قول « عائشة » -رضي الله عنها- : « كان النبي ﷺ ينزل عليه الوحيُ ، وأنا وإياه في لحاف » . قال

---

(١) الذَّكر الضابط : أي : الجمل القوي .

(٢) قال « الراعي النميري عبيد بن حصين ».

الشاهد في : « أزمان قومي والجماعة » أي : أزمان كان قومي ، حيث حذف « كان » ونصب « الجماعة » مفعولًا معه .

المصنِّف : كأنها قالت : كنتُ وإياه ، أو وأنا كائنةٌ وإياه في لحاف).

قال « الرضي » في « شرح الكافية » في بحث (المفعول معه) (١ : ١٩٨) : (قال « سيبويه » : إذا نصبت ما بعد « الواو » ها هنا مع قلته وضعفه قدرت « كان » بعد « ما » الاستفهامية ، و « يكون » بعد « كيف »، وذلك لكثرة وقعهما ها هنا ، والشيء إذا كثُر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفًا ، وصار كأنه منطوق به .

وَرَدَّ « المبردُ » تقدير « سيبويه »، وقال : لا معنى لتخصيصه « ما » بالماضي ، و « كيف » بالمستقبل .

قال « السيرافي » : لم يقصد « سيبويه » بتمثيله التخصيصَ ، وإنما أرادَ التمثيل على الوجه الممكن ، والتمثيل ليس حدًّا لا يتجاوز وقولُ « الراعي » :

أزمانَ قَوْمِي والجماعةَ كالذِي لَزِمَ الرِّحالة أن تَمِيلَ مَمِيلاَ

أي : أزمان كان قومي والجماعة .

وقولُ بعضهم : « أنا وإيَّاه في لحافٍ » أي : كنت وإيَّاهُ ، أبعدُ من نحو : « ما أنت وزيدًا ؟» و « كيف أنت وقصعةً ؟ »؛ وذلك لإشعار « ما » و « كيف » بالفعل بما فيهما من معنى الفعل ، مع كثرة وقوع « كان » بعدهما .

ولا يجوز أن يكون العاملُ في قوله : « وإياه » قولُه : « في لحافٍ »؛ لأن المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقًا .

وأما نحو : « كلُّ رجل وضيعته » و « أنت ورأيك » فالرفع فيه واجب ، وإن قصد المصاحبة ؛ لعدم فعل ومعناه .

وأجاز «الصيمري» نصبه بالخبر المقدر ، وأنكره «ابن بابشاد» ، ويجب

على مجيز النصب إضمار الخبر قبل « الواو » ، أي : كلُّ رجلٍ مقرون وضيعته ، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه ، هذا كله بناء على أصلهم .

وأنا لا أرى مانعًا من تَقَدُّمِ المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب ، فإن ذلك مع « واو » العطف الذي هو الأصل جائز ، نحو : « زيدًا وعمرًا لقيت » فنقول : العامل في : « الجماعة » و« إياه » : « كالذي »، و« في لحافٍ ».

وإنَّما امتنع النصبُ في الأصح في « ضيعته »، لكون الخبر المقدر أضعفَ من الظاهر)اهـ .

تخريج حديث : « .. أنا وإيَّاه في لحاف » :

لم أعثر عليه للآن باللفظ الذي استشهد به النحاة، وهو: «أنا وإيَّاه في لحافٍ»، والذي عثرتُ عليه هو ما أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب فضائل النبي ﷺ-باب فضل عائشة-رضي الله عنها-) (٤ : ٢٢١)، برواية : « ياأمَّ سَلَمَةَ لا تُؤْذِيني في عائشةَ فإنَّهُ واللهِ ما نَزَل عَلَيَّ الوَحْيُ وأنا في لِحَافِ امرأةٍ مِنْكُنَّ غيرها ».

و « الحاكم » في « المستدرك » في (كتاب معرفة الصحابة- باب تسمية أزواج رسول الله ﷺ) (٤ : ١٠) برواية : « وكان يأتيه الوحي وأنا وهو في لحاف واحد ».

وأورده « الهيثمي » في « مجمع الزوائد » في (كتاب المناقب- باب جامع فيما بقي من فضل عائشة-رضي الله عنها-) (٩ : ٢٤٢) برواية : « كان جبريل ينزل عليه بالوحي وأنا معه في لحافٍ ».

رواه « الطبراني »، وفيه ضعف .

قال أحد محققي الكتب[1] في تخريج حديث : « كان النبي ﷺ ينزل عليه الوحي وأنا وإيَّاه في لحاف » : مسند ابن حنبل (٦ : ٣٢٣)، وابن ماجة ـ بالتاء ـ طهارة ١٢١ ، والدارمي وضوء ١٠٧ .

(قلت) وليس صنيعهُ هذا بصواب، فالحديث لا يوجد في شيء مما ذَكَرَ. أما ما في «مسند أحمد» (٦ : ٣٢٣) فهو حديث «عكرمة» عن «أم سلمة» أنها كانت مع رسول الله ﷺ في لحافٍ فأصابها الحيض، فقال: قومي فائتزري، ثم عودي.

وأما حديث « ابن ماجَهْ »ـ بتسكين الهاء في المشهور ـ في (كتاب الطهارة ـ باب ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضًا) (١ : ٢٠٩) فهو عن « أم سلمة » قالَتْ : كنتُ مع رسول الله ﷺ في لحافه ، فوجدت ما تجدُ النساءُ من الحيضة ، فانْسَلَلْتُ من اللِّحافِ ، فقال رسولُ الله ﷺ : « أَنَفِسْتِ ؟ » قلت : وَجَدْتُ ما تَجِدُ النساءُ من الحيضة . قال : « ذلك ما كتبَ الله على بناتِ آدَمَ ».

قالت : فانْسَلَلْتُ ، فأصْلَحْتُ مِنْ شأني ، ثم رَجَعْتُ .

فقال لي رسول الله ﷺ : « تَعَالَيْ فادْخُلِي مَعِي في اللِّحَافِ » . قالت : فَدَخَلْتُ معه .

وأما حديث « الدارميّ » في « سننه » (١ : ٢٤٥) فهو عن « سالم بن عبد الله» عن الرجل يضاجع امرأته ، وهي حائض في لحاف واحدٍ ، فقال : « أما ونحن آل عمر فنهجرهن إذا كنَّ حيضًا ».

والذي أريده من المحققين أن يَتَثَبَّتوا في تخريج الأحاديث .

* * *

(١) انظر «المساعد» (١ : ٥٤٣) .

« الحـــال »

المسألة : ٢٠

في مجيء الحـال بلفـظ المعرفـة

حقُّ الحال أن يكون نكرةً[1] . فإن ورد بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة ؛ لأنه على صورة المعرفة ، وليس معرَّفًا حقيقةً .

نحو : « ادخلوا الأوَلَ فالأوَلَ »، أي : مرتَّبِين ، فـ« الأوَلَ » الأُولىٰ حال منصوبة من « الواو » في « ادخلوا » ، والثانية معطوفة على الحال بـ« الفاء » التي لا تفيد الترتيبَ ، فيؤولان بنكرة ، أي : مرتبين واحدًا فواحدًا .

وقال بعضُهم : الظاهرُ أن المجموعَ حالٌ ؛ لأن المعنى لا يتم إلا به .

قال « ابن هشام » في « شرح شذور الذهب » : ٢٥٠ :

(قد تأتي الحالُ بلفظ المعرَّف بالألف واللام، كقولهم: «ادخلوا الأوَلَ فالأوَلَ» ، و «أرسلَها العِرَاكَ»[2] ، و «جاءوا الجَمَّاءَ الغفير»[3] أي: جميعًا .

---

(١) انظر «الكتاب» (٢ : ١١٤)، و«شرح ابن يعيش للمفصل» (٢ : ٦٢)، و« حاشية محمد عبادة» (٢ : ٥٦) .

(٢) « العراك » : حال من « الهاء » في « أرسلها » أي : معتركة ، و« العراك » : مصدر « عارك » « معاركة » و« عراكًا » ، أي : ازدحم ، وَصَفَ إبلاً أوردها الماء مزدحمة .

(٣) « الجَمَّاء » حال من « الواو » في « جاءوا »، أي : جميعًا ، و« الغفير » من الغفر ، بمعنى الستر والتغطية، «فعيل» بمعنى «فاعل» نعت «الجماء»، و«الجمَّاء» تأنيث=

و « أل » في ذلك كله زائدة .

وقد تأتي بلفظ المعرَّف بالإضافة ، كقولهم : « اجْتَهِدْ وَحْدَكَ » ، أي : منفردًا . و « جاءوا قَضَّهُمْ بقَضِيضهم »[1] أي : جميعًا .

وقد تأتي بلفظ المعرَّف بالعَلَمِيَّة ، كقولهم : « جاءت الخيلُ بَدَادِ »[2] أي : مُتَبَدِّدَةً ، فإن « بَدادِ » في الأصل عَلَمٌ على جنس التبدُّد ، كما أن « فَجَارِ » عَلَمٌ للفَجْرَةِ).

وقال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ : ٢٠٣) : (وشرط الحال أن تكون نكرةً ، وصاحبُها معرفةً غالبًا .

و « أرسلَها العِراكَ » ، و « مررتُ به وحدَه » ونَحْوُهُ متأول ، ومنه قولهم : « دخلوا الأوَلَ فالأوَلَ ».

قال النبيُّ ﷺ: «يذهبُ الصالحونَ أسلافًا الأوَلَ فالأوَلَ» أي: مرتبين).

= « الجم » ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَتُحِبُّونَ المَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ الفجر : ٢٠ ، وكان القياس أن يقولوا : الجم الغفير ، أو الجماء الغفيرة ، ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة ، وذكَّروا الوصف حملًا لـ« الفعيل » بمعنى « الفاعل » على « الفعيل » بمعنى « المفعول » أي : الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض لكثرته . فـ « جميعًا » تفسير لـ« الجماء ».

(١) قال « الرضي » : المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل ، أي : جاءوا قاضهم مع قضيضهم ، أي : كاسرهم ومكسورهم . اهـ .

والقضُّ : الكسر ، بمعنى القاض ، أي : الكاسر .

والقضيض : بمعنى المقضوض ، أي : جاءوا جميعًا ، أي : مزدحمين ، بحيث يكسر بعضهم بعضًا من شدة الزحام .

(٢) بَدَادِ : مبني على الكسر في محل نصب .

قال « أبو البقاء العكبري » في « إعراب الحديث النبوي » : ١٧٠ :
(وفي حديث « مِرْداس الأسلمي » : « يذهب الصالحونَ الأوَل فالأوَل »
يجوز رفعُه على الصفة ، أو البدل ، والنصبُ على الحال .

وجاز ذلك وإنْ كان فيه الألف واللام ؛ لأن الحالَ ما يتخلص من المكرر ؛ لأنَّ التقدير : ذهبوا مترتبين).

تخريج حديث : « يذهبُ الصالحونَ أسلافًا الأوَل فالأوَل » :

أخرج « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب المغازي- باب غزوة الحُدَيْبِيَة) (٥ : ٦٣) عن « قيسٍ » أنه سمع « مِرداسًا الأَسْلَمِيَّ » يقول- وكان من أصحاب الشجرة- : « يُقْبَضَ الصَّالِحُونَ الأُوَل فالأُوَل ، وتبقىٰ حُفَالَةٌ كحُفَالَةِ التَّمْرِ والشَّعِير لا يَعْبَأُ اللهُ بهم شيئًا ».

وفي (كتاب الرقاق- باب ذَهَاب الصالحينَ) (٧ : ١٧٤) برواية : « يذهبُ الصالحونَ الأوُل فالأوُل ، ويبقىٰ حُفَالَةٌ كحُفَالَةِ الشعيرِ أو التمر لا يُبَالِيهِمُ اللهُ بالةً » قال « أبو عبد الله » : يقال : حُفَالَةٌ ، وحُثَالَةٌ .

و « أحمد » في « مسنده » (٤ : ١٩٣) بثلاث روايات متقاربة من حديث « مرداس » -رضي الله عنه- .

ولم يَرْوِ « البخاريُّ » و « أحمدُ » كلمةَ « أسلافًا » . وقد ذكرها « عز الدين ابن الأثير » في « أُسد الغابة » (٤ : ٣٦٦) ورواية الحديث فيه هكذا : « يذهبُ الصالحون أسلافًا ، ويُقْبَضُ الصالحون أسلافًا ، الأوَل

فالأوَل ، حتى تبقىٰ حُثَالة كحثالـة التمر والشعير ، لا يبـالى اللهُ ـ عز وجل ـ بهم شيئًا ».

و « مِرْداسُ بنُ مالك الأسلمي » عداده في أهل الكوفة ، كان ممن بايع تحت الشجرة .

لغويـــات الحديث :

الحُثالة : الرديءُ من كلِّ شيءٍ ، والحفالة مثله .

قاله « الأصمعي ». « غريب الحديث » (٢ : ٢٩٢).

الحفالة : الرديء الساقط عند الغربلة .

وبالةً : أصله بالية ، حوّلوه بحذف لامه عن بنية الشذوذ ؛ لأن « فاعلةً » شاذ في المصادر .

وانظـر « فتـح البـاري » (١١ : ٢٥٢)، و « عمـدة القـاري » (٢٣ : ٤٤).

وفي « النهاية » (١ : ١٥٦): (بَالَةً أصله بَالِيَة ، كعافِيَة ، فحذفوا الياء ، تخفيفًا ، يقال : ما بالَيْتُه ، وما بالَيْتُ به ، أي : لم أُكْتَرِثْ به).

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٢١

في مجيء صاحبِ الحال نكرة مختصة بوصف

قال « ابنُ الخشابِ » في « المرتجل » : ١٦٥ :

(وأما ذو الحال فهو الاسم الذي الحال صفة له في المعنى؛ والأصل فيه أن يقع معرفة ، كما أن الأصل في الحال أن تكون نكرة ؛ فإن وقعت الحال من نكرةٍ فعلى ضعف ، كقولك : « جاءني رجل راكبًا ».

والمعتبر في مثل هذا حصولُ الفائدة ، فإنْ نعتَّ المنكور قربَ من المعرفة بتخصيصه بالصفة ، فَحَسَّنَ وقوع الحال منه شيئًا ، كما جاء في الحديث : « سبَّقَ رسولُ الله ﷺ بين الخيل ، فجاء فرسٌ له سابقًا ».

فقوله « سابقًا » حال من قوله « فرسٌ » وهو نكرة ، لكنه قد خصصه وصفُه بقوله : « له » وهو الجار والمجرور ، على أنه لو أجرى هذه الحال وصفًا ، فقال : فرسٌ له سابقٌ لم يُعْطِ المعنى الذي أعطته الحالُ ، ولا تمحَّض له ، ولجازَ أن يفهم من الرفع أنه فرسٌ سابقٌ من قبلُ ، وإن كانت الحال لا تمنع ذاك ، ولكن ظاهر الأمر مع الرفع نعته بالسبق الذي يجوز أن يكون سبق له الوصف به لا الآن).

وقال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ٢٠٤) :

(اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختص بوصف ، كما جاء في الحديث : « سَابَقَ رسول الله ﷺ بين الخَيلِ فأتى فرسٌ له سابقاً »).

تخريج الحديث :

أخرجه الحافظُ « الدِّمْيَاطِيُّ »[1] في كتاب « فضل الخيل »[2] عن « الخُتُليِّ »[3] من حديث « الوليد بن مسلم » عن « يحيى بن حمزةَ » عن « العلاء بـن الحارثِ » عن « مكحولٍ » أن رسولَ الله ﷺ أَجْرَىٰ الخيلَ يومًا فجاء فرسٌ لهُ أدهمُ سابقًا ، وأشرف على الناس ، فقالوا[4] : الأَدْهَمُ الأَدْهَمُ ، وَجَثَا رسولُ الله ﷺ على رُكْبَتَيْهِ ومَرَّ به وقد انْتَشَرَ ذَنَبُهُ ، وكان معقودًا . فقال رسولُ الله ﷺ : إنه لَبَحْرٌ ».

★ ★ ★

---

(١) هو عبد المؤمن بن خلف الدمياطي ، أبو محمد ، شرف الدين ، شيخ المحدثين ، حامل لواء هذا الفن–أي : صناعة الحديث وعلم اللغة– في زمانه ، مع كبر السنِّ والقدر ، وعلو الإسناد ، وكثرة الرواية ، وجَوْدَةِ الدراية ، وحسن التآليف ، وانتشارِ التصانيف ، وتردد الطلبة إليه من سائر الآفاق ، ولد بدمياط سنة ٦١٣ هـ ، سمع الكثير علىٰ المشايخ ، ورحل وطاف ، وحصَّل وجمع فأوعىٰ ، ولكن ما مَنَعَ ولا بَخِلَ ، بل بَذَلَ وصَنَّفَ ، ونشر العلم ، ولم يزل في إسماع الحديث إلى أن أدركته وفاتُه وهو صائم في مجلس الإملاء ، غُشِيَ عليه فَحُمِلَ إلى منزله فمات من ساعته سنة ٧٠٥ هـ في القاهرة . قال « المِزِّيُّ » : ما رأيتُ أحفظَ منه .

انظر «البداية والنهاية» (١٤ : ٤٠) ، و«الدرر الكامنة» (٢ : ٤١٧) ، و«درة الحجال في أسماء الرجال» (٣ : ١٦٤) ، و«الأعلام» (٤ : ١٦٩) .

(٢) منه نسخة مخطوطة في مدينة حلب الشهباء في المكتبات الوقفية الإسلامية برقم ٢٥٩ الأحمدية. والنص المذكور موجود في ص : ٧٢ من المخطوط .

(٣) في كتابه ، ولعله « الفروسية ».

(٤) وفي « تخريج أحاديث شرح الرضي » مخطوط : « فقال ».

المسألة : ٢٢

في حديث : « أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ »

قال « الرضي » في « شرح الكافية » في (باب الحال) (١ : ٢١٠) : (وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين ، فيتعلق بها جاران ... نحو قوله ﷺ : « أنت منِّي بمنزلة هارون من موسىٰ » أي : قريب مني قرب هارون من موسىٰ . قال :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ-فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ- مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

وتقول : « مأمولي مني بمنزلة الثريا من المتناول » أي : بعيد مني بعدها منه .....).

قال « البغدادي » في « خزانة الأدب » (٣ : ٢٢٧)-عند كلامه على البيت السابق-: (هذا البيت من معلقة « عنترة »).

قال « أبو جعفر النحاس » في شرحه-وتبعه « الخطيبُ التبريزيُّ »-: الباء في قوله : « بمنزلة » متعلقةٌ بمصدرٍ محذوف ؛ لأنه لما قال : « نزلتِ » دَلَّ على النزول .

وقوله « بمنزلة » في موضع نصب ، أي : ولقد نزلتِ منِّي منزلةً مثلَ منزلة المُحَبِّ .

وقال «الزوزنيُّ»: يقول: ولقد نزلتِ من قلبي منزلةَ من يُحَبُّ ويكرمُ.

وقوله: «فلا تظنـي غيـرَه» مفعـول «ظنَّ» الثـاني محذوف اختصارًا-أي: لدليل-، لا اقتصارًا-أي: لغير دليل-، أي: فلا تظنّي غيره واقعاً أو حقًا، أي: غيرَ نزولِكِ منّي منزلة المُحَبِّ.

والمحَب، والمكرَم: اسما مفعولين.

قوله: «ولقد نزلتِ» الواو: عاطفة، وجملة: «لقد نزلت» جوابُ قسم محذوف، أي: والله لقد نزلت، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾[1].

وجملة: «فلا تظني غيره» جملة معترضة بين المجرور ومتعلّقِه، فإن «مني» متعلِّق بـ«نزلتِ»).

فالشاهد في البيت «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني لـ«تظن» اختصاراً، مع قيام الدليل على ذلك المحذوف، وذلك الحذف جائز، خلافًا لـ «ابن ملكون». وانظر «شرح شذور الذهب»: ٣٧٨.

قال «ابن حجر» في «فتح الباري» (٧ : ٧٤):

(قوله: «أما ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسىٰ» أي: نازلًا مني منزلة هارون من موسىٰ، والباء: زائدة).

---

(١) آل عمران: ١٥٢.

تخريج الحديث:

أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (فضائل أصحاب النبي ﷺ - باب مناقب عليٍّ بن أبي طالب القرشيّ) (٤ : ٢٠٨) من حديث « إبراهيم بن سعد » عن أبيه .

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم - باب من فضائل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه) (٤ : ١٨٧١)، من حديث « مُصْعب بن سعد بن أبي وقاص » عن « سعد ابن أبي وقَّاص »، والحديث برواية «مسلم»: «خَلَّفَ رسولُ الله ﷺ عليَّ بنَ أبي طالبٍ في غزوةِ تبوكَ ، فقال : يارسولَ اللهِ تُخَلِّفُني في النساءِ والصِّبيانِ ؟ فقال : أمَا تَرْضَىٰ أن تكونَ مِنِّي بمنزلةِ هارونَ من موسىٰ غيرَ أنَّه لا نَبِيَّ بَعْدِي ».

وأخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب المناقب) (٥ : ٣٠٤)، وقال فيه : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، وقد رُوِيَ من غيرِ وجهٍ عن « سَعْدٍ » عن النبيِّ ﷺ ، ويُسْتَغْرَبُ هذا الحديثُ مِنْ حديث « يحيىٰ بن سعيدٍ الأنصاري ».

وأخرجه « ابن ماجه » في « سننه » في (المقدمة) (١ : ٢٣)، برواية : « ألا ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارونَ من موسىٰ ؟ ».

وأحمدُ في « مسنده » (١ : ١٧٠ ، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥) في « مسند أبي إسحاق سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه ».

و « أحمدُ » في « مسنده » أيضًا (٣ : ٣٢) في « مسند أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه ».

و « الحاكم » في « المستدرك » (٣ : ١٠٨ - ١٠٩) برواية : « ألا ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسىٰ إلا أنه لا نبوة بعدي ».

وقال « أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني » في « نظم المتناثر » : ١٩٥ : (قد تتبع « ابنُ عساكر » طُرُقَه في جزء فبلغ عدد الصحابة فيه نيفًا وعشرين ، وفي « شرح الرسالة » للشيخ « جسوس » - رحمه الله - ما نصه :

وحديث : « أنت منِّي بمنزلة هارونَ من موسىٰ » متواترٌ جاء عن نيف وعشرين صحابيًّا ، واستوعبها « ابنُ عساكرَ » في نحو عشرين ورقة).

* * * * *

« الاستثنــاء »

المسألة : ٢٣

في قولهم : « ما النساءَ وذِكْرَهُنَّ »

قال « البغداديُّ » في « تخريجه أحاديث شرح الكافية » لـ« الرضي » : أورد في (باب الاستثناء) : « كلُّ شيءٍ مَهَهٌ إلا حديثَ النساءِ ».

ولكن بالرجوع إلىٰ « شرح الكافية » (١ : ٢٣٠) لم أجد ما ذكره « البغدادي ». وهذا نصه : (وفاعل « خلا » و« عدا » عند النحاة : « بعضُهم » وفيه نظرٌ ؛ لأن المقصودَ في « جاءني القومُ خلا زيدًا » و« عدا زيدًا » أنَّ « زيدًا » لم يكن معهم أصلًا ، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه ، وخلوِّ بعضهم منه مجاوزة الكلّ وخلو الكل ، فالأولى أن تضمر فيهما ضميرًا راجعًا إلى مصدر الفعل المتقدم ، أي : جاءني القومُ خلا مجيئُهم زيدًا ، كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[1].

فيكون مفسر الضمير سياق القول ، والنَّصْبُ في قولهم : « ما النساءَ وذِكْرَهُنَّ » بـ« عَدَا » مضمرة .

وقال بعضهم : « ما » مؤول بـ« إلَّا » ، ولم يثبت).

---

(١) المائدة : ٨ .

وقد جاء في الحاشية قولُ « الشريف علي الجرجاني » تعليقًا على قوله : « ما النساءَ وذِكرَهُنَّ » : أوله : « كلُّ شيءٍ مَهَهٌ ومهاه ».

أي : منصوبًا بلفظ « عدا » كما يدل عليه ما روي أيضًا : « ما خلا النساء وذكرهن ».

وفي « اللسان » (١٣ : ٥٤١) : (ونصب « النساء » على الاستثناء ، أي : ما خلا النساءَ ، وإنما أظهروا التضعيف في « مَهَه » فرقًا بين « فَعَل » و « فَعْل » .

قال «ابن بري » : الرواية بحذف « خلا » وهو يريدها ، وهو ظاهر كلام « الجوهري ».

ورُوِيَ : « كلُّ شيءٍ مَهَهٌ إلَّا حديثَ النساءِ »).

وفي « تاج العروس » (٩ : ٤١٢) :

(من الأمثال : « كلُّ شيءٍ مَهَهٌ ومَهَاهٌ ومَهَاهَةٌ ما خَلَا النِّسَاءَ وذِكْرَهُنَّ ».

هكذا رواه « الزمخشريُّ » ، و « الميدانيُّ » بإثبات لفظ « خلا » ، والأكثرون على حذفه .

وقال « ابن بري » : الرواية بحذف « خلا » ، وهو يريدها .

وقال « الجوهري » : قال « الأحمر » و « الفراء » : يُقال في المثل : « كلُّ شيءٍ مهه ما النساءَ وذِكْرَهُنَّ ».

وقال « أبو عبيد » في « الأجناس » : ما النساءَ وذِكْرَهُنَّ ، أي : دَعِ النساءَ وذِكْرَهُنَّ .

قلت: معناه: تَعَرَّضْ لكل شيءٍ إلَّا النساءَ، فإن الفضيحة في التعرض لهن.

و « ما » بمعنى « إلَّا » لا يكون زائدًا .

ويجوز أن يكون «ما» نفيًا، يريد ما أُريدُ النساءَ، وما أعجبني النساءُ).

وانظر « المستقصىٰ » (٢ : ٢٢٧)، و « مجمع الأمثال » (٣ : ٥).

وفي « النهاية » (٤ : ٣٧٦): (المَهَهُ ، والمَهَاهُ : الشيء الحقيرُ اليسيرُ ، والهاء فيه أصلية :

وقيل : المَهَاهُ : النَّضَارَةُ ، والحُسْنُ ، أراد على الأول أنَّ كلَّ شيءٍ يَهُونُ ويُطْرَحُ إلاَّ ذِكْرَ النِّسَاءِ. أي: أنَّ الرَّجُلَ يَحْتَمِلُ كلَّ شيءٍ إلَّا ذِكْرَ حُرَمِه.

وعلى الثاني يكون الأمر بعَكْسِهِ ، أي : أنَّ كُلَّ ذِكْرٍ وحديثٍ حَسَنٌ ، إلا ذِكْرَ النِّساءِ ، وهذه الهاءُ لا تَنْقَلِبُ في الوصل تاءً).

وقال في « اللسان » (مهه ١٣ : ٥٤١) :

(و « الهاء » من مَهَه ومَهَاهٍ ، أصليةٌ ثابتة ، كالهاء من « مِياهٍ » و « شِفاهٍ »).

قال « اللِّحْيَانِيُّ » : معناه : كُلُّ شيءٍ قَصْدٌ إلا النساءَ).

وفيه أيضاً (١٣ : ٥٤٢): (قال «عِمْرَانُ بنُ حِطَّان» :

وليسَ لِعَيْشِنَا هذا مَهَاهٌ ... ولَيْسَتْ دارُنا الدُّنْيا بدارِ

قال «ابن بَرِّي»: «الأصمعي» يرويه «مَهَاةٌ»، وهو مقلوب من الماء، قال: ووزنه: فَلَعَة، تقديره: مَهَوَة، فلما تحركت الواوُ قلبتْ ألفًا).

* * * * *

المسألة : ٢٤

في كثرة حذف خبر « لا » النافية للجنس إن عُلِمَ

وفي « شرح الكافية » لـ« الرضي » في (الاستثناء) (١ : ٢٣٩) : (أما نحو قولك : « لا إلهَ إلاَّ اللهُ » و « لا فتىً إلَّا عليٌّ » ، ولا سيفَ إلا ذو الفِقار » فالنصب على الاستثناء فيه أضعفُ منه ، نحو : « لا أحدَ فيها إلا زيداً »؛ لأن العامل فيه ، وهو خبر « لا » محذوفٌ ، إمَّا قبل الاستثناء ، وإما بعده .

وفي نحو : « لا أحدَ فيها إلَّا زيداً » ظاهر ، وهو خبر « لا »).

وقال « ابن الحاجب » في « الإيضاح في شرح المفصل » (١ : ٢١٧) : (« ذو الفِقارِ » و « عليٌّ » في قوله : « لا سيفَ إلا ذو الفِقار ، ولا فتىً إلَّا عليٌّ » لا يصحُّ أن يكون خبرًا ؛ لأنه مستثنىً من مذكورٍ ، والمستثنىٰ كذلكَ لا يصحُّ أنْ يكونَ خبرًا عن المستثنى منه ؛ لأنَّهُ لم يُذْكَرْ إلا ليتبيَّنَ به ما قُصِدَ بالمستثنى منه).

وقال « ابن مالك » في « شرح الكافية الشافية » (١ : ٥٣٥) : (وحذف الخبر – في باب « لا » العاملة عملَ « إنَّ » – إذا كان لا يُجْهَلُ يَكْثُرُ عند الحجازِيِّينَ ، ويُلْتَزَمُ عند التميميِّينَ .

فإن كان يُجْهَلُ عند حذفِهِ وَجَبَ ثُبُوتُهُ عند جميع العرب .

فَمِنْ حذفِهِ لكونه لا يُجْهَلُ : « لا إلهَ إلَّا اللهُ » ، و « لا فتىً إلَّا عليٌّ ، ولا سيفَ إلَّا ذو الفِقَارِ »).

وقال « ابن يعيش » في « شرح المفصل » (١ : ١٠٧) :

(اعلم أنهم يحذفون خبر « لا » مِنْ « لا رجلَ ، ولا غلامَ ، ولا حولَ ، ولا قوةَ »، وفي كلمة الشهادة ، نحو : « لا إلهَ إلَّا اللهُ ».

والمعنى : لا رجلَ ، ولاغلام لنا ، ولا حول ولا قوة لنا .

وكذلك : لا إله في الوجود إلا اللهُ ، ولا أهلَ لك ولا مال لك ، ولا بأس عليك ، ولا فتىً في الوجود إلا عليٌّ ، ولا سيفَ في الوجود إلَّا ذو الفِقارِ .

فالخبر الجار مع المجرور ، وهو محذوف).

وقال « الشيخ خالد » في « التصريح » (١ : ٢٤٦) :

(وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون .

هذا نَقْلُ « ابنِ مالكٍ ».

ونَقَلَ « ابنُ خروف » عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبرًا مرفوعًا ، ويظهرون المجرور والظرف . وهو ظاهر كلامِ « سيبويه ».

وقال « أبو حيان »: وأكثر ما يحذفه الحجازيون إذا كان مع « إلّا » ، نحو : « لا إلهَ إلا اللهُ » أي : لنا ، أو في الوجود ، أو نحو ذلك .

قال « الزمخشريُّ » في جزء له لطيف على كلمة الشهادة :

هكذا قالوا ، والصواب أنه كلام تام ولا حذف ، وأنَّ الأصل : اللهُ إلهٌ ، مبتدأٌ وخبرٌ ، كما تقول : زيد منطلق ، ثم جيء بأداة الحصر ، وقدم الخبرُ على الاسم ، ورُكِّبَ مع « لا » ، كما ركب المبتدأ معها في نحو : « لا رجلَ في الدار » ، ويكون « اللهُ » مبتدأً مؤخرًا ، و « إلهٌ » خبرًا مقدمًا .

وعلى هذا تخريج نظائره، نحو: «لا سيفَ إلا ذو الفِقَار، ولا فتىً إلّا عليٌّ»).

تخريج حديث : « لا فتىً إلا عليٌّ ، ولا سيفَ إلّا ذو الفِقَارِ » :

قال « البغدادي » في « تخريجه أحاديثَ شرح الكافية » :

(أخرجه « ابن عرفة » في جزئه الشهير[1] . قال : حدثني « عمار بن محمد » عن « سَعْد بن طَرِيف الحنظليّ »[2] عن « أبي جعفر محمد بن علي الباقر » أنه قال : نادىٰ ملك من السماء يوم بدر ، يقال له « رضوان » : « لا سيفَ إلا ذو الفقار ، ولا فتىً إلّا علي ».

وترجم عليه « المحب الطبري » في « مناقب علي » من « الرياض النضرة » واختصاصه بتنويه المَلَك باسمه يوم بدر).

أقول : وقد أورد ذلك «ابنُ كثير» في «البداية والنهاية» (٧ : ٢٢٣)، ثم قال : (قال « ابن عساكر » : وهذا مرسلٌ . وإنما تنفل رسول الله ﷺ سيفه ذا الفقار يوم بدر ، ثم وهبه من « علي » بعد ذلك).

---

(١) وفي « الرسالة المستطرفة » ٦٥ يقول -في صدد ذكره الأجزاء الحديثِيَّةَ- (وجزء أبي عليّ ، الحسنِ بنِ عرفةَ بنِ يزيدَ العبديِّ ، البغداديّ ، المُعَمَّرِ ، المتوفَّىٰ سنة سبع وخمسين ومائتين ، وقد جاوز المائة).

(٢) « سعد » هذا هو « سَعْد بن طَرِيف الإسكاف الحنظلي ، الكوفي ، متروكٌ ، ورماه « ابنُ حِبَّانَ » بالوضع ، وكان رافضيًّا .

«تقريب التهذيب» (١ : ٢٨٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢ : ١٢٢ -١٢٤). و«سعيدُ بن محمد الحنظلي » مكان « سعدِ بن طَرِيف الحنظلي » في « البداية والنهاية ».

ثم ذكر في « البداية والنهاية » (٧ : ٢٦٣) أيضًا ما يلي :

(قال « إبراهيم بن الحسين بن ديزيل » : ثنا « يحيى »، ثنا « نصر »، ثنا « عمرو بن شمر » عن « جابر الجعفي » عن « نمير الأنصاري » قال : « والله لكأني أسمعُ عليًا وهو يقول لأصحابه يوم صفين : أما تخافونَ مقتَ اللهِ ؟ حتى متى ؟ ثم انفتل إلى القِبْلَةِ يدعو ، ثم قال : والله ما سمعنا برئيسٍ أصاب بيده ما أصاب عليٌّ يومئذ ، إنه قتل فيما ذكر العادُّونَ زيادةً على خمسمائة رجل ، يخرج فيضرب بالسيف حتى ينحنيَ ، ثم يجيءُ فيقول : معذرة إلى الله وإليكم ، والله لقد هممت أن أقلعه ، ولكن يحجزني عنه أني سمعت رسولَ الله ﷺ يقول : « لا سيفَ إلا ذو الفِقَارِ، ولا فتىً إلا عليٌّ »، قال : فيأخذه فيصلحه ، ثم يرجع به .

وهذا إسناد ضعيف ، وحديث منكر) .

وفي « تخريج أحاديث شرح الكافية » :

(« ذو الفَقار » : اسم سيف النبي ﷺ وهو الذي رأىٰ فيه الرؤيا يوم أُحُدٍ[1]، وكان لـ« مُنَبِّه بن وهب ». وقيل : لـ« نُبَيِّه بن الحجاج »[2]، وقيل : لـ« العاص بن مُنَبِّه بن الحجاج ». بل قيل : إن « الحَجَّاج بن عِلَاط »[3] أهداه لرسول الله ﷺ ثم كان عند الخلفاء العباسيين .

---

(١) كما في « الطبقات الكبرىٰ » (١ : ١٧٢) (القسم الثاني).

(٢) قتله يوم بدر « أبو اليَسَر » ، وقال « ابن هشام » : قتله « حمزة بن عبد المطلب »، و « سعدُ بن أبي وقاص »، اشتركا فيه . « سيرة ابن هشام » (٢ : ٣٧١).

(٣) صحابي ، أسلم ، وحسن إسلامه ، وشهد مع النبي ﷺ خيبر ، سكن المدينة ، =

ويقال : إنَّ أصلَه من حديدة وُجدت مدفونة عند الكعبة فصُنع منها .

قال « أبو العباس » : سُمِّي بذلك ؛ لأنه كان فيه حُفَرٌ صِغَارٌ . والفُقْرَةُ : الحُفْرَةُ التي فيها الوَدِيَّة .

وعن « أبي عبيد » : المُفَقَّر من السيوف الذي فيه الحُزُوزُ المطمئنةُ[1] .

قال « الأصمعي » : دخلت على « الرشيد » فقال : أريكم سيفَ رسول الله ﷺ ذا الفقار ؟

فقلنا : نعم ، فجاء به ، فما رأيت شيئًا قط أحسن منه ، إذا نصب لم ير فيه شيء ، وإذا بُطح عُدَّ فيه سبع فقر .

وقال « قاسِم بن أَصْبَغ »[2] في « الدلائل » : إن ذلك كان يُرَىٰ في رونقه شبيهًا بفقار الحية ، فإذا التمس لم يوجد .

= وهو معدود من أهلها . وهو والد « نصر بن حجاج » الذي نفاه « عمر بن الخطاب » – رضي الله عنه – حين سمع المرأة تنشد :

هَلْ من سبيلٍ إلى خَمْرٍ فأَشْرَبَهَا ... أمْ هل سبيلٌ إلى نَصْرِ بنِ حَجَّاجِ

وكان جميلًا . « أسد الغابة » (١ : ٤٥٦).

(١) « اللسان » (فقر ٥ : ٦٣).

وفي «وفيات الأعيان» (٦ : ٣٣٠) والفَقَار : بفتح الفاء ، جمع فقارة الظهر ، يقال في جمعها : فَقَار ، وفقارات ، ويقال : ذو الفِقار ، بكسر الفاء أيضًا ، والفِقَار : جمع فِقْرة ، بكسر الفاء وسكون القاف ، ولم يأتِ مثله في الجموع إلّا قولهم : إبرة ، وإبار).

(٢) هو أبو محمد، قاسمُ بنُ أَصْبَغ، البَيَّانيُّ، القرطبيُّ. إمام من أئمة العلم، حافظٌ، مُكْثِرٌ، مُصَنِّفٌ، نبيل في النحو والعربية والشعر والغريب، مات سنة أربعين وثلاثمائة عن سِنٍّ عاليةٍ.

انظر « جذوة المقتبس » : ٣٣٠ ، و « الديباج المذهب » (٢ : ١٤٥)، و « نفح الطيب » (٢ : ٤٧)، و « معجم الأدباء » (١٦ : ٢٣٦)، و « الأعلام » (٥ : ١٧٣).

وفي رواية عن « الأصمعي » قال : أحضر « الرشيدُ » ذا الفقار يومًا بين يَدَيْه ، فاستأذَنْتُهُ في تقبيله ، فأذِنَ لي ، فَقَبَّلْتُهُ ، واختلفتُ أنا وَمَنْ حَضَرَ في عدة فقاره ، هل هي سبعةَ عشرَ ، أو ثمانيةَ عشرَ ؟.

وفي « العباب » لـ« الصغاني » : والفَقارة : واحدة فَقَارِ الظَّهْرِ ، كان سيف « العاص بن مُنَبِّه بن الحجَّاج السهمي » ، فقتله « عليٌّ » يوم بدر[1] ، وجاء بسيفه إلى رسول الله ﷺ فَوَهَبَهُ له . وفيه قيل : « لا سيفَ إلا ذو الفقار ، ولا فتىً إلا عليٌّ ».

وفي « وفيات الأعيان » (٦ : ٣٣٠) : (كان سبب وصول « ذي الفقار » إلى « هارون الرشيد » فيما ذكره « أبو جعفر الطبري » بإسناد متصل إلى «عمر بن المتوكل» عن أمه ، وكانت أمه تَخْدُمُ «فاطمةَ بنتَ الحسينِ بنِ عليٍّ بن أبي طالب » -رضي الله عنه- يوم قتل في محاربته لجيش « أبي جعفر المنصور العباسي » ، والواقعةُ مشهورةٌ ، فلما أحسَّ « محمد » بالموت دفع ذا الفقار إلى رجل من التجار كان معه ، وكان له عليه أربعمائة دينار ، وقال له : خذ هذا السيف فإنك لا تلقى أحدًا من آل أبي طالب إلَّا أخذه منك وأعطاك حقك ، فكان السيف عند ذلك التاجر حتى وَلِيَ « جعفرُ بنُ سليمانَ بنِ عليٍّ بن عبد الله بنِ العباسِ بنِ عبدِ المطلب » -رضي الله عنه- اليمنَ والمدينةَ ، فأخبر عنه ، فدعا بالرجل

---

(١) « السيرة النبوية » لـ« ابن هشام » (٢ : ٣٧١).

فأخذ منه السيف وأعطاه أربَعَمِائَةِ دينارٍ ، فلم يزل عنده حتى قام « المهديُّ ابنُ المنصور» واتصل خبره به فأخذه ، ثم صار إلىٰ «موسىٰ الهادي»، ثم إلى أخيه « هارون الرشيد ».

قال « الأصمعيُّ » : رأيت « الرشيد » بطوس متقلدًا سيفًا ، فقال : ياأصمعي ، ألا أريك ذا الفقَارِ ؟ قلت : بلىٰ، جعلني الله فداك ، فقال : استل سيفي هذا ، فاستللته ، فرأيت فيه ثماني عشرة فقارة).

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٢٥

الاستثناء من المنفي لا يكون موجَبًا في مذهب « أبي حنيفة »

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ : ٢٤٢) :

(قال «الفقهاء» : إذا قلت : «مالَهُ عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً» بالنصب ، لم تكن مُقِرًّا بشيء ؛ لأن المعنىٰ : ما له عشرة مستثنىٰ منها تسعة ، أي : ما له علي واحد .

وإذا قلت : « إلا تسعةٌ » بالرفع على البدل يلزمُكَ تسعةً ؛ لأن المعنى : ما له علي إلا تسعة .

وفي الفرق نظر ؛ لأن البدلَ والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ، ولا فرق بينهما اتفاقًا في نحو : « ما جاءني القومُ إلَّا زيدًا ، وزيدٌ » وإن بنوا ذلك على مذهب « أبي حنيفة » -رحمه الله- على وهنه ، وهو أن الاستثناء من المنفي لا يكون موجبًا تمسكًا بنحو : « لا صلاةَ إلا بفاتحةِ الكتابِ » وأنه لا يلزم أن يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم أن لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء ، إذ كلاهما استثناء .

وعلى الجملة فلا أدري صحة ما قالوا).

وقال « الشريف علي الجرجاني » في تعليقه على قوله : « وعلى الجملة فلا أدري صحةَ ما قالوا » : (لعلهم تخيلوا أنَّ الأصل في الكلام هو الإثبات ،

والنفي طارىء عليه ، فإذا قلت : « إلا تسعةً » بالنصب كان الاستثناءُ راجعًا إلى المثبت ، كأنك قلت : « له عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً » ويصير حاصله أن له عليك واحدًا ، فإذا أدخلت النفي كان المعنىٰ : ليس له علي واحد ، فلا يلزمك شيءٌ ، كما صرحوا به .

وأما إذا قلت : « إلا تسعةٌ » بالرفع ، فلا يمكن أن يكون الاستثناء راجعًا إلى الإثبات والنفي داخلًا في الكلام بعده ، فوجب الحمل علىٰ الإبدال من النفي ، ويكون المعنى كما قالوا : ليس له علي إلا تسعة ، والاستثناء من المنفي إثبات عندهم . فيصح ما قالوا) .

وفي « حاشية محرم » (١ : ٤٣٢) :

(فلِـ« أحد » في قوله : « لا أحد فيها إلا عمرٌو » محلَّان من الإعراب :
-مَحلٌّ قريب ، وهو نصبه بكلمة « لا » التي لنفي الجنس ؛ لأن اسمها المبني يكون منصوبًا بها محلًا .
-ومحلٌّ بعيد ، وهو رفعه بالابتداء .

والمستثنى بدل بعض من كل ، والمستثنى جزء من المستثنى منه ؛ لأن النكرة وقعت في حيز النفي فعمت ، ودخل المستثنى في المستثنى منه ، فيكون جزءًا منه ، وبدل البعض ما يكون جزءًا من المبدل منه . مثل : « ضربُت زيدًا رأسَهُ »).

وفي « أمالي ابن الشجري » (١ : ٢٥٩) :

(ومن الخبر الذي هو أمر قولُ النبيِّ ﷺ : « لا صلاةَ لمن لم يقرأْ بفاتحةِ الكتابِ » أي : اقرأوا في الصلوات الفاتحةَ).

تخريج حديث : « لا صلاةَ إلا بفاتحةِ الكتابِ » :

قال « البغداديُّ » : (أخرجه « أحمد » و « الشيخان » عن « عبادة » لكن بلفظ : « لا صلاةَ لِمَنْ لم يَقْرأْ بفاتِحةِ الكتابِ »).

أقول: أخرجه باللفظ الذي ذكره «البغداديُّ» «أحمد» في «مسنده» (٥ : ٣١٤).

و «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب الصلاة- باب وُجُوبِ القِرَاءَةِ للإمام والمأمومِ في الصلوات كُلِّها في الحَضَرِ والسَّفَرِ وما يُجْهَرُ فيها وما يخافت) (١ : ١٨٤).

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة- باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ...) (١ : ٢٩٥).

و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الصلاة- باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) (١ : ١٥٦).

و « ابن ماجه » في « سننه » في (أبواب إقامة الصلاة- باب القراءة خلف الإمام) (١ : ٢٧٣) .

ولم يُخَرِّج « البغداديُّ » لفظَ الحديثِ الذي استشهد به « الرضيُّ » وهو موجود في « مجمع الزوائد » في (كتاب الصلاة- باب القراءة في الصلاة) (٢ : ١١٥) عن « عبادة بن الصامت » قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، وآيتين معها » رواه « الطبراني » في « الأوسط ».

وفيه « الحسن بن يحيى الخشني » ضعفه « النسائي » و « الدار قطني ». ووَثَّقَهُ « دحيم » و « ابن عدي » و « ابن معين » في رواية .

وانظر «نصب الراية» في (كتاب الصلاة- باب صفة الصلاة) (١ : ٣٦٣).

ويقرب من حديث الشاهد ما رواه «ابنُ أبي شَيْبَةَ» في «المصنَّف» في (كتاب الصلوات- من قال: لا صلاةَ إلا بفاتحة الكتاب) (١ : ٣٦٠- ٣٦١): حدثنا «ابن علية» عن «خالد» عن «عبد الله بن الحارث» قال: جلست إلى رهط من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار، فذكروا الصلاةَ، وقالوا: «لا صلاةَ إلا بقراءة ولو بأمِّ الكتاب».

قال «خالد»: فقلت لـ«عبد الله بن الحارث»: هل سَمَّىٰ أحدًا منهم؟ قال: نعم، «خَوَّات بن جبير».

وفيه أيضًا: حدثنا «وكيع» عن «مسعر» عن «يزيد الفقير» عن «جابرٍ» قال: «كنَّا نتحدَّث أنه لا صلاةَ إلا بقراءةِ فاتحةِ الكتابِ فما زاد».

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٢٦

في الاستثناء بـ« بيد »

وفي « شرح الكافية » لـ« الرضي » (١ : ٢٤٦) :

(قولهم : « بَيْدَ » مثلُ « غَيْر » ، ولا تجيء إلَّا في المنقطع مضافة إلى « أن » وصلتها ، قال النبيُّ ﷺ : « أنا أفصح العرب بَيْدَ أَنِّي من قريش ».

ويجوز أنْ يقال ببنائها ؛ لإضافتها إلى « أنَّ » ، وأنْ يقالَ هي منصوبة ؛ لكونها في الاستثناء المنقطع).

وفي « المساعد » (١ : ٥٩٣) :

(ويساويها) أي : غيرًا (في الاستثناء المنقطع « بيد » مضافًا إلى « أنَّ » وصلتها) ويقال : « هو كثيرُ المال بيد أنه بخيل »، والمشهور أن « بَيْدَ » بمعنى « غَيْرَ » كما ذكر .

وقال بعضهم : هي بمعنى « علىٰ »، وذكر قوله ﷺ : « أنا أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضادِ بَيْدَ أَنِّي من قريشٍ ، واستُرضعت في بني سعد » .

وانظر « الفرائد الجديدة » (١ : ٤٢٤)، و« شرح أبيات مغني اللبيب » (٣ : ٢٤)، و« الحديث النبوي في النحو العربي » : ٢١٢ .

وفي « مغني اللبيب » : ١٥٥ مبحث « بيد » : (ويقال : ميد ، بالميم ، وهو اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى « أنَّ » وصلتها ، وله معنيان :

أحدهما: «غير» إلَّا أنه لا يقع مرفوعًا ولا مجرورًا، بل منصوبًا، ولا يقع صفة، ولا استثناء متصلًا، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة، ومنه الحديث: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيدَ أنهم أوتُوا الكتاب من قَبْلِنَا».

وفي « مسند الشافعي » -رضي الله عنه-: « بائدَ أنَّهم ».

وفي « الصَّحاح »[1]: « بيد » بمعنى « غير »، يقال: « إنه كثير المال ، بيد أنه بخيل » اهـ .

وفي « المحكم » أن هذا المثالَ حكاه « ابن السكيت » ، وأنَّ بعضهم فسَّرها فيه بمعنى « على » ، وأن تفسيرها بـ« غير » أعلى .

والثاني : أن تكون بمعنى « مِنْ أَجْلِ » ، ومنه الحديث : «أنا أفصحُ مَنْ نطقَ بالضادِ، بيدَ أنِّي من قُرَيشٍ، واستُرْضِعْتُ في بني سعدِ بن بكرٍ».

وقال « ابن مالك » وغيرُه : إنها هنا بمعنى « غير » ، على حدِّ قوله :

ولا عيبَ فيهِمْ غير أنَّ سيوفَهُمْ ... بهنَّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

وأنشد « أبو عبيدة » على مجيئها بمعنى « من أجل » قولَه :

عمدًا فعلتُ ذاك بيدَ أنِّي ... أخافُ إن هلكتُ أن تُرِنِّي

وقوله : تُرِنِّي ، من الرنين ، وهو الصوت).

---

(١) قال «السيوطيُّ» في «المزهر» (١ : ٩٧): (قال «أبو زكريا الخطيب التِّبريزي اللغويُّ»: يقال: كتاب الصِّحاح بالكسر، وهو المشهور، وهو جمع «صحيح» كظريف وظراف، ويقال الصَّحاح بالفتح، وهو مفرد نعت كصحيح. وقد جاءَ «فَعَال» بفتح الفاء لغةً في «فعيل» كصحيح وصَحاح، وشحيح وشَحاح، وبريءٍ وبَراءٍ). وانظر «الإفادات والإنشادات»: ١٤١ .

تخريج حديث : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » :

قال «البغدادي» في «تخريج أحاديث شرح الكافية»: (قال «السيوطيُّ» في «اللآلي المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»: عن الحافظ «ابن كثير» أنَّ هذا الحديث لا أصل له. ونبه عليه صاحب «المواهب اللدنية»، ثم قال: لكن معناه صحيح).

وفي « المصنوع » ٦٠ : (حديث : « أنا أفصح العرب ، بَيْدَ أني من قريش » قال « السيوطي » : لا يُعْلَمُ مَنْ أخرجه ولا إسناده).

وفي «كشف الخفاء» (١ : ٢٠١) (أورده أصحاب الغرائب ، ولا يعلم مَنْ أخرجه ولا إسناده).

قال «ابن الجزري» في «النشر» (١ : ٢٢٠) : (والحديث المشهور على الألسنة: أنا أفصحُ من نطق بالضاد» لا أصل له، ولا يصح).

تخريج حديث : « نحن الآخِرُون السابقون يوم القيامة، بَيْدَ أنهم أوتوا الكتاب من قَبْلِنَا » :

أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الجمعة- باب فرض الجمعة) (١ : ٢١١) من حديث « أبي هريرة » بلفظ :

« نحن الآخِرُونَ السابقونَ يوم القيامة ، بَيْدَ أنهم أُوتُوا الكتابَ من قَبْلِنا ، ثم هذا يَوْمُهُمُ الذي فُرِضَ عليهم ، فاختلفوا فيه ، فهدانا الله له ، فالناس لنا فيه تَبَعٌ ، اليهودُ غدًا ، والنصارىٰ بعد غدٍ ».

وبنحوه في (كتاب الأنبياء - بابٌ حدثنا) (٤ : ١٥٣)، وأخرجه « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الجمعة - باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة) (٢ : ٥٨٥) بروايات قريبة فيها لفظ « بيد ».

وبنحوه أخرجه « النسائي » في « سننه » في (كتاب الجمعة - باب إيجاب الجمعة) (٣ : ٨٥) و « الدارقطني » في « سننه » في (كتاب الجمعة - باب من تجب عليه الجمعة) (٢ : ٣) .

* * * * *

المسألة : ٢٧

في جواز وقوع « إلَّا » صفة مع صحة الاستثناء

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ : ٢٤٧) :

(مذهب « سيبويه » جوازُ وقوعِ « إلَّا » صفةً ، مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز في ذلك : « ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ » أن يكون « زيدٌ » بدلًا وصفةً ، وعليه أكثرُ المتأخرين ، تمسّكًا بقوله :

وكـلُّ أخٍ مفارقُهُ أخـوه لَعَمْرُ أبيكَ إلَّا الفرقدانِ

وقولِهِ – عليه الصلاة والسلام – : « الناسُ كلُّهم هالكون إلَّا العالمون ، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون ، والعاملون كلُّهم هالكون إلا المخلصونَ ، والمخلصون على خطرٍ عظيم »).

وفي « مغني اللبيب » : ١٠١ (لا يُوصف بـ« إلَّا » إلا حيث يصح الاستثناء ، فيجوز : « عندي درهم إلا دانق » ؛ لأنه يجوز « إلَّا دانقًا » ، ويمتنع « إلا جيد » ؛ لأنه يمتنع « إلَّا جيدًا » ، ويجوز « درهمٌ غيرُ جيدٍ » قاله جماعاتٌ .

وقد يقال : إنه مخالفٌ لقولهم في : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1].

ولمثالِ « سيبويه » : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبنا » .

---

(١) الأنبياء : ٢٢ .

وشَرَطَ « ابنُ الحاجب » في وقوع « إلَّا » صفةً تعذُّرَ الاستثناء ، وجَعَلَ من الشاذ قولَه :

وكلُّ أَخٍ مُفارقهُ أخُـوهُ   لعمرُ أبيكَ إلَّا الفَرْقَدَانِ

والوصف هنا مخصص لا مؤكد).

وفي « شرح أبيات مغني اللبيب » (٢ : ١٠٥) : (البيت من قبيل الشاذ عند « ابنِ الحاجب » ؛ فإنّه شرطٌ في وقوع « إلَّا » صفةً أن يتعذر الاستثناءُ ، وفي البيت وقعتْ « إلَّا » صفةً ، مع أنه يجوز نصب « الفرقدين » على الاستثناء ، وعنده فيه أيضًا شذوذان آخران :

أحدهما : وصف المضاف ، والمشهور وصف المضاف إليه .

وثانيهما : الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، وهو قليل . ولا شذوذ في الأولين عند « سيبويه » ، قال : كأنه قال : وكلُّ أخٍ مفارِقُهُ غيرُ الفرقَدَيْنِ مفارِقُهُ أخوه ، إذا وصفت به « كلًّا » ، كما قال « الشماخ » :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نفسِهِ   لِوَصْلِ خليلٍ صارِمٌ أو معارِزُ[1]

وقال « السيرافيُّ » : تقديره : وكل أخ إلا الفرقدان مفارِقُهُ أخوه . و « إلّا » صفة لـ« كل » ، و « مفارِقُه » : خبر ، ولو كان صفة لـ« الأخ »

---

(١) هاضم : كاسر . صارمٌ : قاطع ، وهو في البيت خبر « كل ».

معارِز : مجانب ، أو منقبض ، أو معاتب والمعنى : كل خليل لا يهضم نفسَه لخليله فهو قاطع لِوَصْلِهِ ، أو منقبضٌ عنه .

«الكتاب» (٢ : ١١٠)، و«المعاني الكبير» (٣ : ١٢٥٦) .

لقال : إلَّا الفرقدين ؛ لأن ما بعد « إلَّا » يعرب بإعراب غير الذي يقع موقعه ، فالمرفوعُ نعتُ « كلّ » ، والمخفوض نعت « أخ »).

وفي « مفتاح العلوم » : ١٠٤ : (قد تستعمل « إلَّا » بمعنى « غير » ، فتستحق إذ ذاك إعراب المتبوع مع امتناعها عنه ، فيعطى ما بعدها ، وعليه قولُ النبي ﷺ : « الناسُ كلُّهم موتىٰ إلا العالمون » ، كما يستعملُ « غير » بمعنى « إلَّا » ، فيستحق ما بعده إعراب مع بعد « إلَّا » مع امتناعه عنه ؛ لانجراره بكونه مضافًا إليه ، فيعطىٰ « غيرًا » فيكون حكمُه في الإعراب حكمَ ما بعد « إلَّا » سواء بسواء ، ولا يكون « إلَّا » بمعنى « غير » إلَّا والمتبوع مذكورٌ حطًّا لدرجتها).

تخريج الحديث : « الناس كلُّهم هالكون إلَّا العالمون ... » :

قال « الصغانيُّ » في كتاب « الموضوعات » :

(قولهم : « الناس موتىٰ كلهم إلا العالمون ، والعالمون كلهم هلكىٰ إلا العاملون ، والعاملون كلهم غرقيٰ إلَّا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم ».

ومنهم من يقول في الكل « موتىٰ ». وهذا الحديث مفترىً ملحونٌ .

والصواب في الإعراب : « إلَّا العالمين ، والعاملين ، والمخلصين »).

ووَافَقَ « العجلونيُّ » في « كشف الخفاء » (٢ : ٣١٢) « الصغانيَّ » في الحكم عليه بالوضع ، ولكنه قال : (إنَّ « السيوطيَّ » نقل في « النكت » عن « أبي حيان » أن الإبدالَ في الاستثناءِ الموجَب لغةٌ لبعض العرب ،

وخَرَّجَ عليها قولَه تعالىٰ : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[1] اهـ. وعليه فـ« العالمون » وما بعده بدل مما قبله).

وفي « أسنى المطالب » : ٣٣٤ : (خبر : « الناس هلكىٰ إلَّا العالِمُونَ ، والعالِمُونَ هلكىٰ إلَّا العاملون ، والعامِلُون هلكىٰ إلَّا المُخْلِصُونَ ، والمُخْلِصُونَ على خطرٍ عظيم » موضوعٌ ، وهذا الحديث ذكره « السمرقنديُّ » في كتاب « تنبيه الغافلين » ، ووَلِعَ به أهل الوعظ ، وهذا الكتاب فيه كثيرٌ من الموضوع ، فلا يعتمد عليه).

عَوْدٌ على بـــدء :

قد حَكَمَ « رضي الدين الصغانيُّ » على الحديث الموضوع بأنه ملحونٌ ، وبأَنَّ الصوابَ في الإعراب : « إلا العالِمينَ ، والعاملين ، والمخلِصين » اعتمادًا على أنَّ الحديثَ مما وقع فيه المستثنىٰ غيرَ منصوب في الكلام التامِّ الموجَب ، والقاعدة المعروفة هي وجوبُ نصبِ المستثنىٰ في هذه الصورة .

نعم هذا كلامُ كثيرٍ من النحاة ، ويَجْمُلُ فى هذا الموطن أنْ أُسَجِّلَ آراءَ العلماء ، وأسوقَ النصوصَ من القرآن الكريم والحديثِ الشريف ، وغيرهما ، وأبرز عرائسَ المعانى في حُلَّةٍ بعد حُلَّةٍ ؛ لتظهرَ المسألةُ على حقيقتها ، فأقول – وبالله التوفيق – :

إن كان الكلام – في باب الاستثناء – تامًّا :

---

(١) البقرة : ٢٤٩ .

فإنْ كان الكلام موجَبًا – وهو الذي لم يتقدم عليه نفيٌ ولا شِبْهُهُ – وَجَبَ نَصْبُ المستثنىٰ بـ« إلَّا » نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ ﴾[1].

وقوله : ﴿ فَشَرِبُواْ منه إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[2].

فـ« قليلًا » في الآيتَيْنِ منصوبٌ على الاستثناء من الكلام التامِّ الموجَب ، وقد قُرِىءَ بالرفع فيهما شذوذًا .

وأُسَجِّلُ هنا ما أفاده « العُكْبَرِيُّ » في « التبيان » (١ : ٨٥ ، ١٩٩) عن قراءة الرفع ، قال : (وقُرِىءَ بالرفع شاذًا ، ووَجْهُهُ أن يكونَ بِفِعْلٍ محذوف ، كأنه قال : امتنع قليل ، ولا يجوز أن يكون بدلًا ؛ لأن المعنى يصير : ثم تَوَلَّىٰ قليلٌ .

ويجوز أن يكون مبتدأً ، والخبرُ محذوف ؛ أي : إلا قليل منكم لم يتوَلّ ، كما قالوا : « ما مررتُ بأحد إلا ورجل من بني تميم خَيْرٌ منه ».

ويجوز أن يكون توكيدًا للضمير المرفوع المستثنىٰ منه ، و« سيبويه » وأصحابُه يسمُّونه نعتًا ووصفًا ، وأنشد « أبو علي » في الرفع :

وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ والوَتِدُ) اهـ.

وأفاد « أبو حيان » بأن ورود غير المنصوب في الكلام التام الموجَب لغةٌ لبعض القبائل العربية ، وهي تجعل الكلام التامَ الموجَب ، والتامَ غيرَ الموجب متماثلين في الحكم . فيجوز فيهما : إما النصب على الاستثناء ، وإما البدل

---

(١) البقرة : ٨٣ .

(٢) البقرة : ٢٤٩ .

وإما البدل من المستثنىٰ منه ، وإما الرفع على الابتداء ... فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها .

ففي « البحر المحيط » (٢ : ٢٦٦) (وخُرِّجَ على هذه اللغة قراءةُ « عبد الله »، و « أُبَيّ »، و « الأعمش » : « إلَّا قليلٌ » ، قال « الزمخشريُّ » : وهذا من ميلهم مع المعنىٰ والإعراض عن اللفظ جانبًا ، وهو باب جليلٌ من علم العربية ، فلما كان معنى « فشربوا منه » في معنىٰ : « فلم يطيعوه » حُمِلَ عليه ، كأنه قيل : فلم يطيعوه إلَّا قليلٌ . ونحوه قولُ « الفرزدق » :

وعَضُّ زمانٍ ياابن مروانَ لم يَدَعْ من المالِ إلَّا مُسْحِتًا أو مُجَلَّفُ

المُسْحَت : القليل ، والمجلّف : الذي ذهبت الشدائد والسنون بما له ، أو من تركت له بقية ضئيلةٌ ، كأنه قال : لم يَبْقَ من المال إلَّا مُسْحَت أو مُجَلَّفٌ)اهـ .

والمعنى أن هذا الموجَب الذي هو « فشربوا منه » هو في معنى النفي ، كأنه قيل : فلم يطيعوه إلَّا قليلٌ ، فارتفع « قليل » على هذا المعنى ، ولو لم يلحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد « إلا » . فيظهر أن ارتفاعَه هو على أنه بدل من جهة المعنىٰ ، فالموجَب كالنفي .

وما ذهب إليه « الزمخشريُّ » من أنه ارتفع ما بعد « إلَّا » علىٰ التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الإتباع بعد الموجَب ، فلذلك تأوله .

ونقول : إذا تقدم موجَب جاز في الذي بعد « إلَّا » وجهان :

أحدهما : النصب على الاستثناء ، وهو الأفصح .

والثاني : أن يكون ما بعد « إلَّا » تابعًا لإعراب المستثنى منه ، إن رفعًا فرفع ، أو نصبًا فنصب ، أو جرًا فجر ، فنقول :

« قام القوم إلّا زيدٌ » و « رأيت القوم إلَّا زيـدًا » ، و « مررت بالقوم إلّا زيدٍ » ، وسواء أكان ما قبل « إلا » مظهرًا أو مضمرًا .

واختلفوا في إعرابه :

فقيل : هو تابع على أنه نعت لما قبله ، فمنهم من حمل هذا على ظاهر العبارة ، وقال : ينعت بما بعد « إلّا » الظاهر ، والمضمر .

ومنهم من قال : لا ينعت به إلا النكرة أو المعرف بلام الجنس ، فإن كان معرفة بالإضافة ، نحو : « قام إخوتك » ، أو بالألف واللام للعهد ، أو بغير ذلك من وجوه التعاريف غير لام الجنس ، فلا يجوز الإتباع ، ويلزم النصب على الاستثناء .

ومنهم مَنْ قال : إن النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان . ومن الإتباع بعد الموجَب قولُه :

وكلُّ أخٍ مفارِقُهُ أخوه لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدَانِ

وهذه المسألة مستوفاةٌ في علم النحو ، وإنما أردنا أن ننبه على أنَّ تأويلَ « الزمخشريِّ » هذا الموجَب بمعنى النفيِ لا نضطر إليه ، وأنه كان غيرَ ذاكرٍ لما قرره « النحويون » في الموجَب) أ هـ.

وقد وردت النصوصُ على هذا في كثير من المراجع النحوية ، ومنها « شواهد التوضيح » : ٤١ـ٤٤ ، و « حاشية ياسين على التصريح » (١ : ٣٤٨ـ٣٤٩)، و « حاشية الصبـان » (٢ : ١٤٢) ففيها البيـانُ والأمثلة من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر الفصيح .

خُرِّجَ على اللغة التي حكاها « أبو حيان » الحديثُ الذي أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب جزاء الصيد - باب لا يُشِير المُحْرِمُ إلى الصيد لكي يصطادَهُ الحَلالُ) (٢ : ٢١١) ، من حديث «عبد الله بن أبي قتادة » - رضي الله عنهما - : « ... أحرموا كُلُّهُمْ إلَّا أبو قتادةَ لم يُحْرِمْ ... ».

وروىٰ « أبو داود » في « سننه » في (أبواب الجمعة - باب الجمعة للمملوك والمرأة) (١ : ٢٨٠) عن « طارق بن شهاب » عن النبي ﷺ قال : « الجمعة حقٌّ واجبٌ على كلِّ مسلم في جماعة إلَّا أربعة : عبدٌ مملوك ، أو امرأةٌ ، أو صبيٌّ ، أو مريض ».

قال « أبو داود » : « طارق بن شِهَاب »[1] » قد رأىٰ النبيَّ ﷺ ، ولم يسمع منه شيئًا .

---

(١) قال « ابن حجر » في « الإصابة » (٥ : ٢١٤) :

(إذا ثبت أنه لقي النبي ﷺ فهو صحابي على الراجح ، وإذا ثبت أنّه لم يسمع منه فروايته عنه « مُرْسَلُ صحابي »، وهو مقبول على الراجح .

وقد أخرج له «النسائي» عِدَّة أحاديث ، وذلك مَصِيرٌ منه إلى إثبات صُحبَته، وأخرج له « أبو داود » حديثًا واحدًا .

وقال « أبو داود الطيالِسيّ » : حدثنا شعبة ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب قال : « رأيت النبي ﷺ ، وغزوت في خلافة أبي بكر » وهذا إسناد صحيح .

مات سنة : ٨٢ هـ ، أو ٨٣ ، أو ٨٤ ، ووَهِم من أرَّخه بعد المائة .

وانظر « أسد الغابة » (٢ : ٤٥٢) .

حكم مُرْسَل الصحابي : مرسل الصحابي كإخباره عن شيءٍ فَعَلَهُ النبي ﷺ ، أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره ، لصغر سنه ، أو لتأخر إسلامه ، أو غير ذلك . فالمذهب =

وروى « الحاكم » في « المستدرك » في (كتاب الجمعة ـ باب من يجب عليه الجمعه) (١ : ٢٨٨)، من حديث « طارق بن شهاب » عن « أبي موسىٰ » عن النبي ﷺ ـ ثم ذكر لفظ « أبي داود » المتقدم ...

ثم قال : هذا حديث صحيح على شرط الشَّيْخَيْنِ ، فقد اتفقا جميعًا على الاحتجاج بـ « هريم بن سفيان » ، ولم يخرجاه .

وروى « الدارقطني » في « سننه » في (كتاب الجمعة ـ باب من تجب عليه الجمعة) (٢ : ٣)، عن « جابر » أنَّ رسول الله ﷺ قال : « مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة ، إلَّا مريضٌ ، أو مسافر ، أو امرأة ، أو صبيٌّ ، أو مملوك ، فمن استغنىٰ بلهو أو تجارة استغنىٰ الله عنه ، والله غنيٌّ حميد ».

ومن الشعر قولُ « أبي نُوَاس » لـ « محمد الأمين » :

يا خيرَ مَنْ كان ومَنْ يكونُ   إلاَّ النبيُّ الطاهرُ الميمونُ

فالشواهد المتقدمة فيها الرفع بعد الاستثناء في الموجَب .

ولـ « محمد بن عمَّار بن محمد بن أحمد المالكي النحويِّ » ـ ٨٤٤ هـ رسالةٌ لطيفةٌ سمَّاها « التاجُ المُذْهَب في رفع المستثنىٰ من المُوجَبِ ».

وانظر « الحديث النبوي في النحو العربي » : ١٠٣ .

=الصحيح المشهور الذي قطع به جمهورُ أصحابنا وجماهيرُ أهل العلم أنه حُجة، وأطبق المحدِّثون المشترطون للصحيح القائلون بأن المرسَل ليس بحجةٍ على الاحتجاج به، وإدخاله في الصحيح.

قال « العراقي » في « ألفيته » :

أما الذي أرسلَهُ الصحابي   فحكمُهُ الوصلُ على الصواب

انظر « التبصرة والتذكرة » (١ : ١٥٦) ، و« فتح المغيث » (١ : ١٥٣)، و« تدريب الراوي » (١ : ٢٠٧)، و« قواعد التحديث » : ١٤٣ .

المسألة : ٢٨

في وقوع الماضي بعد « إلَّا » في الاستثناء المفرَّغ

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ : ٢٤٩ - ٢٥٠) :

(واعلم أنَّ أصل «إلَّا» أنْ تدخل على الاسم .

وقد يليها في المفرغ فعل مضارع .

إما خبر المبتدأ ، كقولك : « ما الناس إلا يعبرون » و « ما زيد إلا يقوم ».

أو حال ، نحو : « ما جاءني زيدٌ إلا يضحك ».

أو صفة ، نحو : « ما جاءني منهم رجل إلَّا يقوم ، ويقعد » ويجوز أن يكون هذا حالًا لعموم ذي الحال .

وإنما شرط التفريغ ، لتكون « إلَّا » ملغاةً عن العمل - على قولٍ - أو عن التوصل بها إلى العمل - على قولٍ آخر - فيسهل دفعها عما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالإلغاء .

وشرط كون الفعل مضارعًا لمشابهته الاسم .

وأما الماضي فجوزوا أن يَلِيَها في المفرغ بأحد قيدين وذلك :

- إما اقترانه بـ« قد » نحو : « ما الناس إلا قد عبروا ».

- وإما تقدم ماضٍ منفي - أي : على « إلَّا » - ، نحو قولك : « ما أنعمت عليه إلَّا شكر »، و « ما أتيته إلَّا أتاني ».

وعنده -عليه الصلاة والسلام- : «ما أَيِسَ الشيطانُ من بني آدمَ إِلَّا أَتَاهُمُ من قِبَلِ النساء» ، وذلك إذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد «إِلَّا» لمضمون ما قبلها.

وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد ؛ لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الأغلب ، نحو : « إن جئتني أكرمتك ».

وإنما قلت : « في الأغلب » ؛ لأنه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبًا لمضمون الشرط ، بل يكون مقارنًا له في الزمان ، نحو : « إن كان هناك نارٌ كان احتراق ، وإن كان هناك احتراق فهناك نار ، وإن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق » ، لكن التعقب المذكور هو الأغلب ، فلما كان تعقب مضمون ما بعد « إِلَّا » لمضمون ما قبلها هو المراد ، وكان معنى حرف النفي مع « إِلَّا » يفيد معنىٰ الشرط والجزاء ، أعني لزوم الثاني للأَوَّل جاز أن يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي ، وإلا فيصاغ ما قبل « إِلَّا » ، وما بعدها صوغ الشرط والجزاء . وذلك إما بكونهما **ماضيين** ، نحو : « مازُرْتَني إِلَّا أكرمتك ». أو **مضارعين** ، نحو : « ما أَزُورُهُ إِلَّا يَزُورُني ».

ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء ، أعني كونهما ماضيين أو مضارعين ، فجاز كون الماضي الذي بعد « إِلّا » ها هنا مجردًا عن « قد » و « الواو » مع أنه حال ، كما هو معلوم في باب الحال ، وذلك لكونه متضمنًا معنى الجزاء ، فيكون ما بعد « إِلَّا » على هذا المعنى إما ماضيًا مجردًا ، أو مضارعًا مجردًا .

وجاز أيضًا أن ينظر إلى كون مثل هذا الفعل حالًا في الحقيقة ، وإن كان فيه معنىٰ الجزاء فيؤتى به ماضيًا أو مضارعًا مع « الواو » ، نحو : « مازُرْتُه

إلا وأكْرَمَني »، و« لا أَزورُهُ إلَّا ويُكْرِمُني ».

وإنما اطرد « الواو » مع هذا النظر ؛ لكون هذا الحال غيرَ مقترن مضمونه بمضمون عامله ، كما هو الغالب في الحال ، نحو : « جاءني زيد راكبًا ».

ولفظه أيضًا منفصل عن العامل بـ« إلَّا » فجاز أن يستظهر مطردًا في ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظًا بحرف الربط ، أي : « الواو »، فمن ثمة اطرد نحو : « ما أَزورُهُ إلَّا ويكرِمُني » .

ويجيء في الماضي مع « الواو » « قد » أيضًا ، نحو : « مازرتُه إلَّا وقد زارني ».

ولا يجوز الاقتصارُ على « قد »، فلا يقال : « مازُرْتُهُ إلَّا قد زارني » ؛ لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد عن مثل هذا الحال ، فالجزاء لا يتجرد عن « الفاء » إذا كان مع « قد ».

وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله فليس فيه حرف الربط المذكور .

وإنما قلنا : إن الأغلب في الحال مقارنة مضمونه مضمون عامله ؛ لأنه قد يجيء بخلاف ذلك ، كقولهم : « خَرَجَ الأميرُ معه صَقْرٌ صائدًا به غدًا »، أي : عازمًا على الصيد .

وكذا معنى الخبر ، أي : « ما أَيِسَ الشيطانُ من بني آدم من جهة غير النساء إلَّا عازمًا على إتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل).

جاء في « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (١ : ١٨٨) في مبحث (وقوع الماضي بعد « إلّا » في الاستثناء المفرّغ) ما يلي :

(« الرضي » في « شرح الكافية » اشترط لوقوع الفعل الماضي بعد « إلّا » في الاستثناء المفرغ أحد شرطين :

(١) أن يتقدم « إلّا » ماضٍ منفي .

(٢) أن يقترن الماضي بـ« قد ».

وكذلك اشترط « العصام » في « شرح الكافية » : ١٤٥ .

والرد عليهما أن نقول لهما : إن الفعل الماضي قد وقع بعد « إلّا » في القرآن الكريم ، وليس فيه أحد الشرطين في ثماني عشرة آية :

تسع منها سبق « إلّا » فيها مضارع منفي بـ« ما ».

وست منها سبق « إلّا » فيها مضارع منفي بـ« لا ».

وآية تقدم « إلّا » فيها مضارعٌ منفي بـ« إن » .

وآيتان لم يتقدم « إلّا » فيهما فعل ، ولم يقترن الماضي بـ« قد »).

● شاهدُ ما سبق « إلّا » مضارعٌ منفي بـ« ما » :

قولُه تعالى : ﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴾[1]

● شاهدُ ما سبق « إلّا » مضارع منفي بـ« لا » :

قولُه تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا ﴾[2] .

●شاهدُ ما سبق « إلّا » مضارع منفي بـ« إنْ » :

قولُه تعالى : ﴿ إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ﴾[3] .

---

(١) الذاريات : ٤٢ .

(٢) يونس : ٦١ .

(٣) هـــود : ٥٤ .

●شاهدُ ما لم يتقدم « إلَّا » فعلٌ ، ولم يقترن بـ« قد » :

قوله تعالىٰ : ﴿ إنْ كُلٌّ إلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾[1] .

وورد في « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (١ : ١٩٠) أيضًا ما يلي :

(اشترط « ابن مالك » لوقوع الماضي بعد « إلَّا » أحد شرطين :

١ – تقدم الفعل على « إلَّا ».

٢ – اقتران الماضي بـ« قد »[2] .

وفي «الهمع» (١ : ٢٣٠) (يلي «إلا» ماضٍ بشرط أن يتقدمها فعلٌ ، نحو : « ما يأتيهم مِنْ رسولٍ إلَّا كانوا به يَستهزئون » .

قال «ابن مالك»: ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بـ«قد»، كقوله:

ما المجدُ إلَّا قد تبينَ أنه   بندى وحلم لا يزالُ مؤثلا

لأنها تقربه من الحال ، فأَشْبَهَ المضارعَ ، والمضارعُ لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم ، والاسم بـ« إلَّا » أولىٰ ؛ لأن المستثنىٰ لا يكون إلَّا اسمًا ومؤولًا به ، وإنما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل ؛ لأنه مع النفي يجعل الكلام بمعنى « كلَّما كان كذا كان كذا » ، فكان فيه فعلان ، كما كان مع « كلما ».

---

(١) ص : ١٤ .

(٢) قال « ابن مالك » في « التسهيل » : ١٠٥ : (ويلي « إلَّا » ماضٍ مسبوقٌ بفعلٍ ، أو مقرون بـ«قد»)، وتبعه على ذلك «أبو حيان» في «البحر المحيط» (٤ : ٧٤)، وانظر « شرح المفصل » لـ« ابن يعيش » (٢ : ٩٣–٩٤)، و« المساعد » (١ : ٥٨١).

وقال « ابن طاهر »[1]: أجاز « المبرد » وقوع الماضي مع « قد » بدون تقدم فعل ، ولم يذكره من تقدم من النحاة . وفي « البديع » :

لو قلت : « ما زيدٌ إلا قام » لم يجز ، فإن دخلتْ « قد » أجازها قوم .

ويُرَدُّ على هؤلاء قوله تعالى :

﴿ وإن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾[2].

وقوله : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾[3].

على أن أبا حيان قد عاد وألقى تبعة هذه الشروط على غيره ، فقال : إن صحَّ ما نصوا عليه ... « البحر » (٦ : ٣٨٢).

ولم أجد في القرآن ماضيًا سَبَقَ « إلا » إلّا في ثلاث آيات :

١ ـ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّآ أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَٱلضَّرَّاءِ ﴾[4].

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا ﴾[5].

---

(١) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري ، الإشبيلي ، أبو بكر ، المعروف بـ« الخِدَبّ ». و « الخِدَبّ » : الرجل الطويل . وهو نحوي ، حافظ ، بارع ، يُرحل إليه في العربية ، موصوفًا فيها بالحِذْق والنبل ، صاحب اختيارات وآراء ، اشتهر بتدريس « الكتاب »، وله عليه طُرَر مدوّنة مشهورة ، اعتمدها تلميذه « ابن خروف » في شرحه لـ« الكتاب »، مات سنة/ ٥٨٠/هـ. « بغية الوعاة » (١ : ٢٨).

(٢) فاطـر : ٢٤ .

(٣) ص : ١٤ .

(٤) الأعراف : ٩٤ .

(٥) سبأ : ٣٤ .

﴿ كَذَٰلِكَ مَا أَتَى ٱلَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِم مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾[1] .

أقول : ويَجْمُلُ بنا أن نُعَرِّجَ على حديث أفضل الخلق ، وحبيب الحقِّ ، فنسرِّحَ طَرْفَ الطَّرف في رياضِهِ ، لنتنشَّق من أَرَجِ أردانه ، ونقدِّمَ بين يدي الناظر في هذه المسألة باقةً من الأحاديث النبوية الصحيحة ما يشرح الصدر ، ويثلج الفؤاد في هذا الواد .

فأقولُ – وبالله التوفيق – :

إن الفعل الماضي قد وقع بعد « إلَّا » في طائفة من الأحاديث النبوية ، وليس فيه أحدُ الشرطين اللذَيْنِ تقدم ذكرهما في كلام « الرضي »، وإليك الشواهد :

● شاهدُ ما سَبَقَ « إلّا » مضارعٌ مثبت :

قولُ « جرير بن عبد الله البَجَلِيّ » :

« إنِّي رَأَيْتُ الأَنْصَارَ يَصْنَعُونَ شَيْئًا ، لاَ أَجِدُ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا أَكْرَمْتُهُ »[2].

وقوله ﷺ من حديث « ثَوْبان » :

---

(١) الذاريات : ٥٢ .

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الجهاد – باب فضل الخِدْمَةِ في الغَزْوِ) (٣ : ٢٢٣)، باللفظ المذكور ، و« مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة – باب في حسن صحبة الأنصار ، رضي الله عنهم) (٤ : ١٩٥١).

« ما مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدُ للهِ سَجْدَةً إلَّا رَفَعَهُ اللهُ بها دَرَجَةً ، وحَطَّ عنه بها خَطِيئَةً »[1].

● شاهِدُ ما سبق « إلَّا » مضارعٌ منفي بـ« لم » :

قولُهُ ﷺ : « لم يَخْطُ خَطْوَةً إلَّا رَفَعَهُ اللهُ بها درجةً »[2].

وقولُه ﷺ - من حديث « عبد الله بن عمرو » - :

« خَصْلَتَانِ لا يُحْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إلَّا دَخَلَ الجنة ... »[3].

● وشاهد ما سبق « إلَّا » مضارعٌ منفي بـ« لن » :

قولُه ﷺ - من حديث « سعد بن أبي وقَّاص » - :

« إنَّكَ لَنْ تُخَلَّفَ فَتَعْمَلَ عَمَلاً صَالِحًا إلَّا ازْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً ورِفْعَةً »[4].

---

(1) أخرجه « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في كثرة السجود) (١ : ٤٥٧) .

(2) قطعة من حديث أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة - باب الصلاة في مسجد السوق) (١ : ١٢٢)، و« مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة) (١ : ٤٥٩) من حديث « أبي هريرة ».

(3) أخرجه « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب إقامة الصلاة - باب ما يقال بعد التسليم) (١ : ٢٩٩) .

(4) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الجنائز - باب رَثَى النبيُّ ﷺ سَعْدَ بن خَوْلَةَ) (٢ : ٨٢) بنفس اللفظ .

و« مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الوصية - باب الوصية بالثلث) (٣ : ١٢٥١)، و« أحمد » في « مسنده » (١ : ١٧٦) بنحوه .

● وشاهد ما سبق « إلَّا » اسم فاعل منفي بـ« ليس » :

قول « أبي بكر » – رضي الله عنه – من حديث عائشة » :

« لَسْتُ تَارِكًا شيئًا كان رسولُ الله ﷺ يَعْمَلُ به إلاَّ عَمِلْتُ بِهِ ، فإنِّي أَخْشَىٰ ، إِنْ تَرَكْتُ شيئًا مِنْ أَمْرِهِ أن أَزِيغَ »[1].

وحديثُ «أنسِ بن مالكٍ» : « لَمْ يَجِئْ أَحَدٌ من ناحيةٍ إلَّا حَدَّثَ بالجَوْدِ »[2].

وقوله ﷺ – من حديث « أسماء » – : « ما مِنْ شَيْءٍ لم أَكُنْ أُرِيتُهُ إلَّا رأيتُهُ في مقامِي ، حتَّى الجنةُ والنارُ »[3].

● وشاهد ما سَبَق « إلَّا » مضارعٌ منفي بـ« لا » :

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب فرض الخمس – باب فرض الخمس) (٤ : ٤٢). باللفظ المذكور ، وأخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الجهاد والسير – باب قول النبي ﷺ : « لا نورث ما تركنا فهو صدقة ») (٣ : ١٣٨٠)، برواية : « ولم أَتْرُكْ أمْرًا رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَصْنَعُهُ فيها إلا صَنَعْتُهُ ».

(٢) قطعة من حديثٍ أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الجمعةِ – باب الاسْتِسْقَاءِ في الخُطْبَةِ يومَ الجُمُعَةِ) (١ : ٢٢٤)، وبنحوه أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب صلاة الاستسقاء – باب الدعاء في الاستسقاء) (٢ : ٦١٤) و « الجَوْدُ » : المطر الغزير .

(٣) قطعة من حديثٍ أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب من أجابَ الفُتْيا بإشارةِ اليدِ والرَّأسِ) (١ : ٢٩)، باللفظ المذكور .

وأخرجه « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الكسوفِ – باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار) (٢ : ٦٢٤) بلفظ : « أما بعدُ . ما مِنْ شيْءٍ لم أَكُنْ رأيتُهُ إلاَّ قد رأيْتُهُ في مقامي هذا ».

حديثُ «عائشة» : « كَانَ لَا يَرَىٰ رُؤْيَا إِلَّا جاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ »[1].

وقولُه ﷺ -من حديث « أبي ذرٍّ »-: « ما مِنْ رَجُلٍ تكونُ له إبِلٌ أو بَقَرٌ أو غَنَمٌ لا يُؤَدِّي حَقَّهَا إلاَّ أُتِيَ بها يوم القيامة ... »[2].

وقولُه ﷺ -من حديث « سعدِ بن أبي وَقَّاصٍ »-:

« لا يَكيدُ أَهْلَ المدينةِ أَحَدٌ إِلَّا انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ المِلْحُ فِي الماءِ »[3].

وقولُه ﷺ -من حديث « عبد الله بن مسعود »-:

« لا تُقْتَلُ نَفسٌ إِلَّا كانَ علىٰ ابنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا ؛ لأَنَّه أَوَّلُ مَنْ سَنَّ القَتْلَ »[4].

وقوله ﷺ -من حديث « أنس »-:

---

(١) قطعة من حديثٍ أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب بدء الوحي- باب حدثنا يحيىٰ بن بكير) (١ : ٣)، و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان- باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ) (١ : ١٣٩).

(٢) قطعة من حديث أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الزكاة- باب زكاة البقر) (٢ : ١٢٥)، باللفظ المذكور وأخرجه « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الزكاة- باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة) (٢ : ٦٨٦) بنحوه .

(٣) أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب فضائل المدينة- باب إثم من كادَ أهلَ المدينة) (٢ : ٢٢٢).

(٤) أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الأنبياء- باب خَلْقِ آدم وذُرِّيَّتِهِ) (٤ : ١٠٤) باللفظ المذكور ، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب القسامة- باب بيان إثم من سنَّ القتلَ) (٣ : ١٣٠٤)، بنحوه. و « الكِفْل » : الجزء والنصيب .

« لا تَسْأَلُوني اليومَ عن شيءٍ إلا بَيَّنْتُهُ لكُمْ »[1].

● وقد وَجَدْتُ في الأحاديث النبوية ماضيًا بعد « إلَّا »، مسبوقًا بماضٍ.

وشاهدُ ذلك : قولُ « عائشة » -رضي اللهُ عنها- :

« مَا خُيِّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بين أَمْرَيْنِ إلَّا أَخذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا »[2].

وقوله ﷺ -من حديث « سَعْدِ بنِ أبي وقَّاص » -لـ« عمر » :
« والذي نَفْسي بيدِهِ ! ما لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكًا فَجًّا إلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ »[3].

---

(١) أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الدعوات- باب التَّعَوُّذِ من الفتن) (٧: ١٥٧) باللفظ المذكور، و« مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفضائل- باب توقيره ﷺ ، وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه ، أو لا يتعلق به تكليف ، وما لا يقع ، ونحو ذلك) (٤ : ١٨٣٢)، بلفظ : « فواللهِ ! لا تَسْأَلونني عن شيءٍ إلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ مَادُمْتُ في مقامي هذا ».

(٢) أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب المناقب- باب صفة النبي ﷺ) (٤ : ١٦٦)، و« مسلم » في (كتاب الفضائل- باب مباعدته ﷺ) (٤ : ١٨١٣)، واللفظ لهما . وبنحوه أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب حسن الخلق- باب ما جاء في حسن الخلق) (٢ : ٩٠٣).

(٣) أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب بدء الخلق- باب صفة إبليس وجنودِهِ) (٤ : ٩٦). و« مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة- باب من فضائل « عمر » ، رضي الله تعالى عنه) (٤ : ١٨٦٤). « الفج » : الطريق الواسع .

• كما وجدتُ فيها ماضيًا بعد « إلَّا » مقترنًا بـ« قد ».

وشاهد ذلك : قولُه ﷺ - من حديث « عائشة » - رضي الله عنها - لـ« فاطمة » :

« لا أرىٰ الأَجَلَ إلَّا قَدِ اقْتَرَبَ ، فاتَّقِي اللهَ واصْبِري »[1] .

وقول « سَعْد » : « ما أَرىٰ النَّبِيَّ إلَّا قَدْ فَضَّلَ عَلَيْنَا .

فقيلَ : قَدْ فَضَّلَكُمْ علىٰ كَثيرٍ »[2].

تخريج الأثر: «ما أيس الشيطانُ من بني آدم قط إلَّا أتاهم من قِبَلِ النساء».

ذكره « الزمخشري » في « الكشاف » (١ : ٥٢١) عند قوله تعالىٰ : ﴿ وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا ﴾ من سورة النساء ، آية : ٢٨ منسوبًا إلى « سعيد بن المسيِّب »[3]، والأثر بتمامه فيه : « ما أَيِسَ الشيطانُ من بني

---

(١) قطعة من حديثٍ أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الاستئذان - باب من ناجىٰ بين يَدَيِ الناسِ ومن لم يُخْبِرْ بِسِرِّ صَاحِبِهِ فإذا ماتَ أَخْبَرَ به) (٧ : ١٤٢)، و «مسلم» في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل فاطمة ، بنت النبي ، عليها الصلاة والسلام) (٤ : ١٩٠٥).

(٢) أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب مناقب الأنصار - باب فضل دُورِ الأنصار) (٤ : ٢٢٤)، واللفظ له ، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة - باب في خير دور الأنصار ، رضي الله عنهم) (٤ : ١٩٤٩).

(٣) قال « ابن سعد » في « الطبقات الكبرىٰ » (٥ : ١٠٦) : (توفي « سعيد بن المسيب » بالمدينة سنة أربع وتسعين ، في خلافة « الوليد بن عبد الملك »، وهو ابن خمسٍ وسبعين سنة . وكان جامعًا ، ثقةً ، كثير الحديث ، ثبتًا ، فقيهًا ، مفتيًا ، مأمونًا ، ورعًا ، عاليًا ، رفيعًا).

وفي « الأعلام » (٣ : ١٠٢) ولادته سنة ١٣ ، ووفاته سنة ٩٤ .

آدم قطُّ إلَّا أتاهم من قبل النساء ، فقد أتىٰ عليَّ ثمانون سنة ، وذهبت إحدي عينيَّ ، وأنا أعشو بالأخرىٰ ، وإنَّ أخوف ما أخاف عليَّ فتنة النساء ».

وكذلك نُسِبَ هذا القول إلى « سعيد » في « حلية الأولياء » (٢ : ١٦٦)، و« البداية والنهاية » (٩ : ١٠٠)، و« صفة الصفوة » (٢ : ٨٠).

فنسبةُ « الرضي » هذا القولَ إلى النبي ﷺ غيرُ صحيحة .

وفي « تخريج أحاديث الرضي » لـ« البغدادي » :

(قال « القطب » : هذا استثناء من النفي ، وهو إثبات ، فيلزم حصول يأسِ الشيطان من جهة النساء ، وليس بمراد .

والجواب : أنه استثناء مفرغ ، والتقدير : ما فعل الشيطان شيئًا عند يأسه من إغواء بني آدم إلَّا أن أتاهم من قِبَل النساء، كما يقال : « ما احتجت إلَّا زرتك »، أي : ما فعلت شيئًا عند احتياجي إلَّا زيارتَك ، فاندفع احتياجي . اهـ.

وقال « السعد » : فيه إشكال من جهة دلالته على أنه لا يأس إلّا في حال الإتيان من قبل النساءِ ، والمقصود العكس ، أي : لا يأس البتة في تلك الحال .

والجوابُ بأن التقدير : ما فعل الشيطان شيئًا عند يأسه من إغواء بني آدم إلَّا أن أتاهم مِن قِبَل النساء ، ليس دفعًا للإشكال ، بل بيانًا لما يعرفه كلُّ أحدٍ من أنه المقصود ، وإن أراد أنَّ « أيس » في معنى ما فعله اليأس ، وأتاهم من قبيل تنزيل الفعل منزلة المصدر ، فلابد من بيان جهة التجوز .

وقد يجاب بأن ما بعد « إلَّا » في موقع الوصف لـ« حين » محذوف ، أي : ما أيس حينًا إلّا موصوفًا بأنه يأتيهم فيه من قبل النساء ، فيكون قصرًا لزمان اليأس على وصف الإتيان ، ونفيًا أن يكون زمان ينفك عنه من غير تعرض لنفي اليأس في غيره ، ودل بحسب المقام على الإتيان لإزالة اليأس ، فصار الحاصل أنه كلما أيس أتاهم من قبلهن .

والأقربُ ما ذكره بعض الأفاضل أنه في موقع الحال ، وأن النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للأول كالشرط استعمل فيه ، وأريد أنه كلما أيس من جميع جهات إتيانهم أتاهم من قبل النساء) .

* * * * *

المسألة : ٢٩

في استعمال « لَمَّا » بمعنى « إلّا »

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ٢٥١) :

(وقد تدخل « إلّا »، و « لما » بمعناها على الماضي إذا تقدمهما قَسَمُ السؤال ، نحو : نشدتك بالله إلّا فعلت ».

وقول « عمر » -رضي الله تعالىٰ عنه- في كتابه إلى « أبي موسىٰ » : « عزمت عليك لمَّا ضربت كاتبك سوطًا ».

كتبه إليه لمَّا لَحَنَ كاتبه في كتابه إلىٰ « عمر »، وكتب : « من أبو موسىٰ ».

وقولهم : « نشدتك الله » من قولهم : « نَشَدْتُهُ كذا ، فَنَشَدَ » أي : ذَكَّرْتُهُ فَتَذَكَّرَ ، فـ« نَشَدَ » المتعدي إلى واحد مطاوع للأول المتعدي إلى اثنين ، والمعنى : ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به ، وقلت : بالله لتفعلن .

أو يكون « نشدتُ » بمعنى : طلبت ، أي : نشدت لك الله ، كقوله تعالى : « أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا »[1] ، أي : أبغي لكم ، أي : طلبت لك الله من

---

(١) الأعراف : ١٤٠ .

بين جميع ما يقسم به الناس ، لأقسم به -تعالىٰ- عليك .

ومعنى « إلا فعلت » : إلا فعلك ، و « إلَّا » لِنَقْضِ معنى النفيِ الذي تضمنه القَسَم ؛ لأنك إذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الأمر في فعل مطلوبك ، فكأنك قلت : ما أطلب منك إلا فعلك .

ف« فعلت » بمعنى المصدر ، مفعولاً به ل« ما أطلب » الذي دلَّ عليه « نشدتك الله ».

وإنما جعلته فعلًا ماضيًا ؛ لقصد المبالغة في الطلب ، حتى كأن المخاطب فعل ما تطلبه ، وصار ماضيًا ، ثم أنت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالىٰ : ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ .. ﴾[1]، ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ ... ﴾[2] وقولهم : « رحمك الله ».

ومعنىٰ : « عزمتُ عليك »، أي : أوجبتُ عليك ، وهو من قَسَمِ الملوك .

و « لمَّا » في الاستثناء لا تجيء إلَّا بعد النفي ، ظاهرًا أو مقدرًا ، كما رأيت ، ولا تجيء إلا في المفرغ ، نحو قوله تعالى :

﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[3]) .

انظر « الكشف » ٢ : ٢١٥ .

وفي « الجَنَىٰ الداني » : ٥٩٣ :

---

(١) الزمر : ٧١ .

(٢) الأعراف : ٥٠ .

(٣) يس : ٣٢ .

(« لمَّا » التي بمعنى « إلَّا » لها موضعان :

أحدهما : بعد القَسَم ، نحو : « نَشَدْتُكَ باللهِ لَمَّا فَعَلْتَ » ، و « عزمتُ عليكَ لمَّا ضَربتَ كاتبَكَ سوطًا ».

وثانيهما : بعد النفي ، ومنه قراءة « عاصم » و « حمزة » :

﴿ وَإِن كُلٌّ لمَّا جَمِيعٌ لدينا مُحْضَرُونَ ﴾[1].

و ﴿ وإنْ كُلُّ ذلك لمَّا مَتاعُ الحياةِ الدنيا ﴾[2].

أي : ما كلٌّ إلا جميعٌ ، وما كلّ ذلك إلَّا متاعُ الحياة الدنيا .

و « لَمَّا » التي بمعنى « إلَّا » حكاها « الخليلُ »، و « سيبويهِ » ، و « الكسائيُّ » . وهي قليلة الدور في كلام العرب ، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعتْ فيه .

وزعم « أبو القاسم الزجَّاجيُّ » أنه يجوز أن تقول : « لم يأتِني من القوم لَمَّا أخوك » ، و « لم أرَ من القوم لمَّا زيدًا » . يريد : إلَّا أخوك ، وإلَّا زيدًا .

قيل : وينبغي أن يُتوقَّف في إجازة ذلك ، حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته) اهـ .

وفي « شرح المفصل » لـ« ابن يعيش » (٢ : ٩٥):

(وأما حديث «عمر» : «عزمتُ عليك لمَّا ضربتَ كاتبكَ سوطاً» .

---

(١) يس : ٣٢ .

(٢) الزخرف : ٣٥ .

ففي هذا الحديثِ روايةٌ أخرى عن « يحيى بن أبي كثير » أن كاتبًا لـ« أبي موسى » كتب إلى « عمر بن الخطاب » : من « أبو موسى ».

فكتب إليه «عمر » : « إذا أتاك كتابي هذا فاضربْه سوطًا واعزله عن عملك ».

فقوله : « لما ضربت كاتبك »، بمعنى : إلَّا ضربت ، أي : لا أطلب إلَّا ضربه .

وقوله : « عزمت عليك » مِنْ قسم الملوك ، وكانوا يعظمون عزائم الأمراء)اهـ .

و « يحيى بن أبي كثير » هو « يحيى بن صالح الطائي - بالولاء - اليماني ، أبو نصر ، ابن أبي كثير » أحدُ الأعلام الأثبات ، قال « يحيى القطان » : مرسلات « يحيى بن أبي كثير » شبه الريح .

قال « الذهبي » : هو في نفسه عَدْلٌ حافظٌ ، من نُظَراء « الزهريِّ » ، توفي سنة ١٢٩ هـ .

انظر « الطبقات الكبرى » (٥ : ٤٠٤)، و « ميزان الاعتدال » (٤ : ٤٠٢)، و « الأعلام » (٨ : ١٥٠) .

أقول : من الآثار الواردة على مجيء « لمَّا » بمعنى « إلَّا » بعد القسم ما أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الأحكام - باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكنْ معصيةً) (٨ : ١٠٦) :

قال - أي : رجل من الأنصار - : « **عزمتُ عليكم لَمَا جَمَعْتُمْ حطَبًا ، وأَوْقَدْتُمْ نارًا ، ثم دخلتم فيها** ».

وفي « عمدة القاري » (٢٤ : ٢٢٥) :

(قوله « لما جمعتم » بالتخفيف ، وجاء بالتشديد ، أي : إلا جمعتم ، وجاء «لما » بمعنى كلمة « إلَّا » للاستثناء ، ومعناه : ما أطلب منكم إلا جمعكم . ذكره « الزمخشريُّ » في « المفصل »).

وما أخرجه « أبو جعفر الطبري » في « تهذيب الآثار » في « مسند عمر بن الخطاب » : ٣٥٦-٣٥٧ عن « عكرمة » قال : كان « عمر » واقفًا بعرفات ، وعن يمينه سيِّد أهل اليمن ، فقال : إنِّي صائم . فقال : « **أقسمتُ عليك لَمَّا شَرِبتَ وَسَقَيْتَ أصحابك** ».

وما أخرجه « ابن الجوزي » في « سيرة عمر بن الخطاب » : ٨٣ : (كتب « عمرُ » إلى « أبي موسىٰ » :

سلامٌ عليك ... أما بعد ، فإن فلانًا أخبرني بكذا وكذا ، فإن كنتَ فعلتَ ذاك في ملأ من الناس **فعزمتُ عليك لما قعدت له** في ملأ من الناس حتى يقتصَّ منك ، وإن كنت فعلتَ في خلاء من الناس فاقعد له في خلاءٍ من الناس حتى يقتصَّ منك .

فقدم الرجلُ ، فقال له الناسُ : اعف عنه .

فقال : لا واللهِ، لا أَدَعُهُ لأحدٍ من الناس .

فلما قعد « أبو موسىٰ » ليقتصّ منه ، رفع الرجلُ رأسه إلى السماء ، ثم قال : اللهم إني قد عفوت عنه). انظر « أخبار عمر » : ١٥٤ .

ومما يدل علىٰ أن « لَمَّا » بمعنىٰ « إلَّا » استعمالُ « إلَّا » بعد « أعزم » فيما أخرجه « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الجهاد - باب لا طاعة في معصية الله) (٢ : ٩٥٦)، قال « عبد الله بن حُذَافَةَ بن قيسٍ

السهميّ » -وكانَتْ فيه دُعَابَةٌ- : أليس لي عليكُمُ السمعُ والطاعةُ ؟

قالوا : بلىٰ . قال : فما أنا بآمِرِكُمْ بشيء إلا صنعتموه ؟ قالوا : نعم ، قال : « **فإنِّي أعْزِمُ عليكم إلَّا تَوَاثَبْتُمْ في هذِهِ النارِ** ».

واستعمال « إلَّا » بعد « عَزَمْتُ » فيما أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصيام- باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب) (٢ : ٧٨٠)، قال « مروان » : « عَزَمْتُ عَلَيْكَ إلَّا ماذَهَبْتَ إلىٰ أبي هُرَيْرَةَ ، فَرَدَدْتَ علَيْهِ ما يقولُ .. »

وفي « شرح النووي » (٧ : ٢٢٢) : (قوله « عزمتُ عليك إلا ما ذهبت إلىٰ أبي هريرة ») أي : أمرتك أمرًا جازمًا عزيمة محتمة ، وأمر ولاة الأمور تجب طاعته في غير معصية).

تخريج الأثر : « عزمتُ عليك لمَّا ضربت كاتبك سوطاً » :

قال « البغدادي » في « تخريج أحاديث الرضي » :

(الذي رأيته في « مدرج البراعة إلى منهج البلاغة » لـ« أبي الحسن علي ابن فضَّال بن علي المجاشعيّ » روىٰ « أبو هلال الراسبي» عن رجل من باهلة ، أن كاتبًا لـ« أبي موسىٰ الأشعري » كتب إلى « عمر » : « من أبو موسىٰ » فكَتَبَ إليه « عمرُ » : « أنِ اضْرِبْهُ سوطًا ، واعزِلْهُ عن عملك ».

وكذا في « الجامع الكبير » لـ« السيوطي » (١ : ١٢٣٩) من رواية « ابن الأنباري » عن « أبي هلال » قال : حدثني رجل من باهلة أنَّ كاتب « أبي موسىٰ » كتب إلىٰ « عمر »، فكتب : « مِنْ أبو موسىٰ ».

فكتب إليه « عمر » : إذا أتاك كتابي هذا فاجلده سوطًا واعزله. اهـ.

فليس في الروايتين : « عزمتُ عليك لمَّا ضربت كاتبك » .
ولعله جاء من روايةٍ أخرىٰ .
ورد عليه بأنه كيف يكون لحنًا مع جواز حكايته على أقوى أحواله وأولها ، وقد كان « عليّ » -رضي الله عنه- يكتب : « مِنْ علي بن أبوِ طالب ».
وأجيب : بأنه إنما يُحْكَىٰ إذا اشتهر بالواو ، كـ« أبو طالب » ، بخلاف « أبو موسىٰ ». وفيه بحث).

« الحكاية » : معناها ، أحكامها :

الحكاية: في اللغة هي مصدرُ قولك: «حكيت عنه الكلام حكاية»، و «حكوت» لغةٌ حكاها «الجوهري» في «الصحاح» (٦ : ٢٣١٧) عن «أبي عبيدة».

و «حكيت فعله، وحاكيته» إذا فعلتَ مثلَ فعلِهِ، و «المحاكاة»: المشابهة، يقال: «فلان يحكي الشمس حسنًا، ويحاكيها» بمعنى. وبهذا المعنىٰ عند النحويين.

وقال « الزمخشريُّ » في « الكشاف » (١ : ٨٥):
(الحكاية : أن تجيء بالقول بعد نقله على استبقاء صورته).

وقال «الزنجانيُّ» في «الكافي»: ١٥٢٥ -بعد ما أورد قول صاحب الكشاف-: (ومعنىٰ ذلك أن تورد اللفظ المحكي بعينه، من غير تغيير له بزيادة ولا نقصان...

والحكاية في كلام العرب إما بعد القول ، أو بـ« مَنْ » ، أو بـ« أي » ، أو حكاية الجمل المسمَّىٰ بها ...).

وفي « الكتاب » (٢ : ٤١٣) :

(« أهل الحجاز » يقولون إذا قال الرجلُ : « رأيتُ زيدًا » : « مَنْ زيدًا ؟ »، وإذا قال : « مررتُ بزيدٍ » قالوا : « مَنْ زيدٍ؟ ».

وإذا قال : « هذا عبدُ الله » قالوا : « مَنْ عبدُ الله ؟ ».

وأما « بنوتميم » فيرفعون على كلِّ حال . وهو أقيس القولين .

فأما « أهل الحجاز » فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تَكَلَّمَ به المسؤول ، كما قال بعض العرب : « دَعْنَا من تَمْرتان » ، على الحكاية ، لقوله : « ما عنده تَمْرَتَانِ » . وسمعتُ عربيًّا مرَّة يقول لرجل سَأَلَهُ ، فقال : « أَلَيْسَ قُرشِيًّا ؟ » فقال : « ليس بقُرَشِيًّا ، حكايةً لقوله . فجاز هذا فى الاسم الذي يكون علمًا غالبًا على ذا الوجه ... والكنية بمنزلة الاسم).

وانظر « الكافي شرح الهادي » : ١٥٣١-١٥٣٢، و« شرح المفصل » لـ « ابن يعيش » (٤ : ١٩ ـ ٢٠) ، و « التصريح » (٢ : ٢٨١) .

فإعراب « مَنْ زيدًا ؟ »، و« مَنْ زيدٍ ؟ » في قولك :

« رأيت زيدًا »، و« مررت بزيدٍ » في لغة الحجاز « مَنْ » : مبتدأ ، و « زيدًا »، المنصوب ، و« زيدٍ » المجرور بعده مرفوع الموضع بأنه خبره .

★ ★ ★ ★ ★

« خبر « كان » وأخواتها »

المسألة : ٣٠

في جواز حذف « كان » مع اسمها بعد « إنْ »

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ : ٢٥٢) :

(وقد يحذف عامل خبر « كان » في مثل : « الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير »).

ففي مثل هذا التركيب ، أعني أن يكون بعد « إن » اسم ، وجزاؤها الفاء ، وبعد الفاء اسم مفرد ، نحو : « المرء مقتول بما قَتَل به ، إن سيفًا فسيفٌ ، وإن خنجرًا فخنجر ».

نقول : ننظر فيه ، فإنْ جاز مع « كان » المحذوفة بعد « إن » تقديرُ « فيه » أو « معه »، أو نحو ذلك ، كما في قوله : « الناس مجزيون بأعمالهم » فإنه يصح أن يقال : « إن كان معه » أو « في عمله خير » جاز في الأول مع النصب الرفع أيضًا ، ولكن على ضعف معنوي ؛ إذ معنى « إن كان معه » أو « في يده سيف » و « إن كان في عمله خير » معنى غير مقصود ؛ لأن مراد المتكلم « إن كان نفس عمله خيرًا » ، و « إن كان ما قتل به سيفًا » لا إن له أعمالًا ، وفي تلك الأعمال خير ، ولا إن في يده ، أو في صحبته وقت القتل سيفًا .

هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى[1] .

وأما من حيث اللفظ فضعيف أيضًا ؛ لأن حذف « كان » مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيءٍ كثير ، ولا سيما إذا كان الخبر جارًا أو مجرورًا ، بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ، ولاسيما إذا كان ضميرًا متصلًا .

فإن قلت : فقدر للرفع « كان » التامة .

قلت : يضعف لقلة استعمالها ، ولا يحذف إلا كثيرُ الاستعمال ؛ للتخفيف ، ولكون الشهرة دالة على المحذوف ...) ا هـ .

ونريد أن نبسط الكلام في هذا القول ؛ لأنه خليق بالتفصيل ؛ ليحصل التنوير ، وإليك البيان :

الأكثر أن تُحْذَفَ « كان » مع اسمها ، ضميرًا كان أو ظاهرًا ، ويبقى[1] الخبر دالًّا عليهما.

وكَثُرَ ذلك بعد « إنْ » و« لو » الشرطيتين . مثال « إنْ » قولك : « سِرْ مسرعًا إن راكبًا وإن ماشيًا »، أي : إن كنتَ راكبًا وإن كنتَ ماشيًا .

وقول « ليلى الأَخْيَلِيَّة » :

لاتَقْرَبَنَّ الدهرَ آل مُطَرِّفٍ   إن ظالمًا أبدًا وإنْ مظلومًا

أي : إن كنت ظالمًا ، وإن كنت مظلومًا .

وقولُهم : « الناسُ مجزيونَ بأعمالهم ، إنْ خيرًا فخيرٌ ، وإنْ شرًّا فشرٌّ » يجوز فيه أربعة أوجه :

الوجه الأول : مثل ما تقدم، فيكون التقدير : إن كان عملُهُم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ.

الوجه الثاني : يجوز «إنْ خيرٌ فخيرًا» برفع الأول، ونصب الثاني. فيكون إعراب «خيرٌ» اسم «كان»، والخبر محذوف. و «خيرًا» مفعول به لفعل محذوف.

والتقدير : إن كان في عملهم خيرٌ فيجزَوْنَ خيرًا .

الوجه الثالث : يجوز « إن خيرًا فخيرًا » بنصبهما .

فيكون إعراب « خيرًا » الأولى خبر « كان » المحذوفة مع اسمها . و « خيرًا » الثانية مفعول به لفعل محذوف .

وتقدير الكلام حينئذٍ : إن كان عملهم خيرًا فيجزون خيرًا .

الوجه الرابع : يجوز « إن خيرٌ فخيرٌ » برفعهما .

فيكون إعراب « خيرٌ » الأولىٰ اسمَ « كان » المحذوفة مع خبرها . و « خيرٌ » الثانية خبر لمبتدأ محذوف .

وتقدير الكلام حينئذٍ : إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ .

والوجه الأول أرجحها ؛ لأن فيه إضمارَ « كان » واسمِها بعد « إنْ ».

والوجه الثاني أضعفُها ؛ لأن فيه حذفَ « كان » وخبرها بعد « إن » ، وحذف فعل ناصب بعد الفاء ، وكلاهما قليل .

والوجهان الأخيران متوسطان بين القوة والضعف[1].

---

(١) انظر « شرح ابن الناظم » : ٥٥ ، و « شرح المفصل » لابن يعيش (٢ : ٩٧)، و «المساعد» (١ : ٢٧٢)، و «الكافي شرح الهادي»: ٢٤٦، و «شرح الأشموني» =

● وأَوَّل مَنْ مَثَّلَ بهذا الأثر « سيبويهِ » في « الكتاب » (١ : ٢٥٨)، فقال : (هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرف ، وذلك قولك :

« الناسُ مَجْزِيُّونَ بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ ، وإن شرًا فشرٌّ »، و « المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خِنْجَرًا فخنجرٌ ، وإن سيفًا فسيفٌ ».

وإن شئتَ أظهرتَ الفعلَ فقلت: إنْ كان خِنْجرًا فخنجرٌ، وإنْ كان شرًّا فشرٌّ.

ومن العرب من يقول : إن خِنجرًا فخنجرًا ، وإنْ خيرًا فخيرًا ، وإنْ شرًّا فشرًّا ، كأنه قال : إنْ كان الذي عَمل خيرًا جُزِيَ خيرًا ، وإن كان شرًّا جُزِيَ شرًّا ، وإنْ كان الذي قَتَلَ به خنجرًا كان الذي يُقْتَلُ به خنجرًا .

والرفعُ أكثرُ وأحسنُ في الآخِر ؛ لأنَّك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها ، وحَسُنَ أن تقع بعدها الأسماءُ .

وإنَّما أجازوا النصبَ حيث كان النصبُ فيما هو جوابُه ؛ لأنه يُجْزَمُ كما يُجْزَمُ ، ولأنه لا يَستقيم واحدٌ منهما إلَّا بالآخَرِ ، فشبَّهوا الجوابَ بخبر الابتداء ، وإن لم يكن مثلَه في كلِّ حالةٍ ، كما يشبِّهون الشيءَ بالشيءِ ، وإن لم يكن مثلَه ولا قريبًا منه .

=(١ : ٢٤٢)، و « توضيح المقاصد » للمرادي (١ : ٣٠٧)، و « همع الهوامع » (١ : ١٢١)، و « أوضح المسالك » (١ : ٢٦١)، و « شرح شذور الذهب » : ١٨٧ ، و « التصريح » (١ : ١٩٣).

وإذا أضمرتَ فأن تُضْمِرَ الناصبَ أحسَنُ ؛ لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ له أيضًا خبرًا ، أو شيئًا يكون في موضع خبره ، فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ .

وإنْ أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربيٌّ حسن ؛ وذلك قولك : إنْ خيرٌ فخيرٌ ، وإن خِنْجَرٌ فخنجرٌ ، كأنه قال : إن كان معه خنجر حيث قَتَلَ فالذي يُقْتَلُ به خِنْجَرٌ ، وإن كان في أعمالِهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ .

ويجوز أن تجعل إنْ كان خيرٌ على : إنْ وَقَعَ خيرٌ ، كأنه قال : إن كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ .

وزعم « يونسُ » أنَّ العرب تُنْشِدُ هذا البيتَ لـ« هُدْبَةَ بن خَشْرَمٍ » :

فإنْ تَكُ في أموالِنا لا نَضِقْ بها ذِرَاعًا، وإنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ للصَّبْرِ[1]

والنصبُ فيه جيّدٌ بالغٌ على التفسير الأَوَّلِ .

والرفعُ على قوله : وإن وقع صَبْرٌ ، أو إن كان فينا صبرٌ فإنا نَصْبِرُ.وأما قول الشاعر لـ« نُعمانَ بنِ المُنْذِرِ » :

قد قيل ذلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلاَ[2]

---

(١) كان « هدبةُ » قد قَتَلَ ابنَ عمٍ له يُدعىٰ « زياد بن زيد »، ثم اعترف بقتله ، يقول : إن طولبنا بديته لم نضق بها ذراعًا ، ولم تعجز أموالنا عنها ، وإن أوجبوا علينا الثأرَ والقتلَ صبرنا . انظر « أمالي ابن الشجري » (٢ : ٢٣٦)، و« الأغاني » (١ : ١٧٣).

(٢) يخاطب بذلك « الربيعَ بنَ زيادٍ العبسيَّ » ، وكان « لبيد » قد اتَّهمه في رجز قاله لـ«النعمان» بأنه أبرص، وذلك ليكف «النعمان» عن منادمة «الربيع» ومؤاكلته. فترك=

فالنصبُ فيه على التفسير الأوَّلِ ، والرفعُ يجوز على قوله : إنْ كان فيه حقٌّ وإن كان فيه باطِلٌ ، كما جاز ذلك في : إن كان في أعمالهم خيرٌ .
ويجوز أيـضًا على قوله : إن وقع حقٌّ ، وإن وقع كذبٌ ...).

تخريج الأثر : « الناسُ مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ » :

قال « السخاوي » في « المقاصد الحسنة » : ١٧٣ :

(في كتب النحاة ، كشروح الألفية وتوضيحها : « الناسُ مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ ، وإن شرًّا فشر ».

وقد أخرجه « ابن جرير » في تفسيره عن « ابن عباس » موقوفًا).

وذُكِرَ في « كشف الخفاء » (١ : ٣٣٢) بأنه ذُكِر في كتب النحاة .

وفي « أسنىٰ المطالب » : ٣٣٣ : (ليس بحديث ، وقول النحويين : إنه حديث غَلَط).

أقول : إن أكثر النحويين لم يقولوا : إنَّه حديث ؛ ولكن قالوا : فمِنْ ذلك قولُهم ، أو ذلك قولك ، أو مثلُ، أو نحوُ ، وما أشبه ذلك من الألفاظ التي تستعمل قبل الأمثلة ، نعم رَفَعَهُ بعضهم للنبي ﷺ كـ« ابن مالك »

= « النعمان » منادمته وأمره بالعودة إلى قومه، فمضىٰ « الربيعُ » وتجردَ وأحضر من شاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء ، وأرسل إلىٰ « النعمان » بأبيات منها :

لئن رحلت ركابي لا إلى سعة ... ما مثلها سعة عرضًا ولا طولا

فأجابه « النعمانُ » بأبيات منها هذا البيت .

و « ذلك » أي : التهمة بالبرص ، ويُرْوَىٰ : « قد قيل ما قيل ».

الشاهد فيه نصب «حقًّا» و « كذبًا » بإضمار فعل يقتضيه الشرط ، تقديره : « كان ».

في « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » : ٧١ ، فقال : (وحذفُ « كان » مع اسمها ، وبقاءُ خبرها كثيرٌ في نثر الكلام ونظمه .

فمن النثر قولُ النبي ﷺ : « المرء مجزيٌّ بعمله إن خيرًا فخيرٌ ، وإن شرًّا فشرّ » أي : إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ ، وإن كان عملُه شرًا فجزاؤه شر .

ومن النظم قول الشاعر ـ وهو « النابغة الذبياني » ـ :

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّها إنْ ظالمًا فيهم ، وإنْ مَظْلُومًا[1]

أي : إن كنت ظالمًا فيهم ، وإن كنت مظلومًا).

وتابعه « ابن هشام » في « شرح شذور الذهب » : ١٨٧ فرفعه للنبي ﷺ، ولم يرفعه في « أوضح المسالك » (١ : ٢٦١) فقال فيه : وقولُهم : « الناس مجزيون ... » وجاء في «حاشية الصبان» (١ : ٢٤٢) (قال « القليوبي » : « المرءُ مجزي بعمله » ليس حديثًا ، وإن صحَّ معناه).

وأنا شديدُ العَتْبِ على النحاة[2] في اقتصارهم على أثر لم يَثْبُتْ رَفْعُهُ للنبيِّ ﷺ ، وقد ورد حذفُ « كان » مع اسمها ، وبقاءُ خبرِها بعد « إنْ » في كُتُبِ الأحاديثِ المعتمدة .

---

(١) « ديوان النابغة » : ١٣١ .

حَدِبَتْ : أشفقتْ وعطفت ، وضِنَّة : بطن من قضاعة ، ثم من عذرة ، وكان « النابغة » وأهل بيته ينتسبون إليها ، وينتفون عن بني ذبيان ، و « ضبة » بالباء روايةٌ نُبِّهَ على خطئها .

(٢) وهم معروفون بالحِذْق والبصر ، ودقة النظر ، والصبر على تحصيل العلم .

● فمن ذلك قولُه ﷺ - من حديث « سعد بن عُبَيْد » (مولى عبد الرحمن بن أَزْهَرَ) : « لا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمُ الموتَ إما مُحْسِنًا فلَعَلَّهُ يَزْدَادُ ، وإما مسيئًا فلعلَّهُ يَسْتَعْتِبُ »[1].

قال « ابن حجر » في « فتح الباري » (١٣ : ٢٢١) :

(قوله : « لا يتمنى » كذا للأكثر بلفظ النفي ، والمراد به النهي ، أو هو للنهي ، وأشبعت الفتحة .

ووقع في رواية «الكشميهني» : «لا يتمنين» بزيادة نون للتأكيد. قوله «إما محسنًا.. وإما مسيئًا» كذا بالنصب فيهما، وهو علىٰ تقدير عامل نصب، نحو : «يكون».

ومعنى « يستعتب » أي : يسترضي الله بالإقلاع والاستغفار. والاستعتاب : طلبُ الإعتاب ، والهمزة للإزالة ، أي : يطلب إزالة العتاب . عاتبه : لامه ، وأعتبه : أزال عتابه .

قال « الكرماني » : وهو مما جاء على غير القياس ؛ إذِ الاستفعال إنما ينبني من الثلاثي ، لا من المزيد فيه).

وفي « عمدة القاري » (٢٥ : ٦) :

(« إما محسنًا » تقديره : « إما أن يكون محسنًا »، وكذا التقدير في قوله : « وإما مسيئًا ».

(١) أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب التمني-باب ما يُكْرَهُ من التمني) (٨ : ١٣٠).

ووقع في رواية « أحمد » عن « عبد الرزاق » بالرفع فيهما ، وهذا هو الأصل).

• ومن ذلك أيضًا قولُه ﷺ - من حديث « أبي أمامة » :

« مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بيمِينِهِ ، فقد أَوْجَبَ اللهُ له النارَ ، وحَرَّمَ عليه الجَنَّةَ ».

فقال له رجلٌ : وإنْ كانَ شيئًا يسيرًا يارسولَ اللهِ ؟

قال : « وإنْ قَضِيبًا من أراكٍ »[1].

فـ« قضيبًا » خبر « كان » المحذوفة مع اسمها .

ويصح إعرابه مفعولًا لفعلٍ محذوف تقديره : وإن اقتطع قضيبًا .

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان - باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار) (١ : ١٢٢).

« المنصوب بـ« لا » التي لنفي الجنس »

المسألة : ٣١

في تأويل العَلَم بنكرة

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ : ٢٦٠) :

(واعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة ، فينتصب بـ« لا : التبرئة »، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه ، نحو : « لاحسن » في « الحسن البصري » ، وكذا : « لاصعق » في الصعق ، أو مما أضيف إليه ، نحو : « لا امرأ قيس » ، و « لا ابن زبير ».

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتي : « عبد الله »، و « عبد الرحمن »؛ إذ « الله » و « الرحمن » لا يطلقان على غيره - تعالى - حتى يقدر تنكيرهما . قال :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ[1].

---

(١) الشاهد فيه نصب «هيثم» بـ«لا» النافية للجنس، وهي لا تدخل على العلم، وجاز ذلك على التأويل إما بتقدير مضاف، وهو «مثل»، أي: لا أمثال «هيثم» ممن يقوم مقامه في حُداء المطي. وإما بتأويل العلم باسم الجنس. فصار العلم بذلك شائعاً؛ إذ أدخله في جملة المنفيين. و«هيثم» علم على رجلٍ مشهورٍ بحسن الصوت في حدائه، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات .

انظر «الكتاب» (٢ : ٢٩٦)، و«المقتضب» (٤ : ٣٦٢)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢ : ١٠٢)، و«أمالي ابن الشجري» (١ : ٢٣٩)، و«خزانة الأدب» (٤ : ٥٧) .

وقال :

أَرَىٰ الحاجاتِ عندَ أبي خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ ، ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ[1]

ولتأويله بالمنكر وجهان :

إما أن يقدر مضاف هو « مثل » ، فلا يتعرف بالإضافة ؛ لتوغله في الإبهام ، وإنما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام ، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرف كان لرعاية اللفظ وإصلاحه ، ومِنْ ثَمَّ قال « الأخفش » على هذا التأويل يمتنع وصفه ؛ لأنه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة ، وهو معرفة في الحقيقة ، فلا يوصف بنكرة .

وإما أن يجعل العَلَم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنىٰ ؛ لأن معنىٰ : « قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها » لا فيصل لها ؛ إذ هو ـ كرم الله وجهه ـ كان فيصلاً في الحكومات على ما قال النبيُّ ﷺ : « أقضاكم عليٌّ » فصار اسمه ـ رضي الله تعالى عنه ـ كالجنس المفيد

---

(١) البيت لـ « ابن الزَّبير الأسديّ » من أبيات يهجو بها « عبد الله بن الزُّبير بن العوام » و « أبو خبيب » كنيتُه ، وكان له بنون ثلاثة يكنىٰ بكل واحد منهم ، وهم : خبيب ، وبكر ، وعبد الرحمن ، وكان لا يكنيه بـ « خبيب » إلا من أراد ذمه .

نكدن : ضقن وتعذرن . والشاهد في نصب « أمية » بالتبرئة ، علىٰ معنى : ولا أمثال « أمية » . وانظر « الكتاب » (٢ : ٢٩٧) ، و « المقتضب » (٤ : ٣٦٢).

لمعنى الفصل والقطع ، كلفظ الفيصل ، وعلى هذا يمكن وصفُه بالمنكر ، وهذا كما قالوا : « لكلِّ فرعونٍ موسىٰ » أي ، لكلِّ جبارٍ قهارٌ ، فيصرف فرعون وموسىٰ ؛ لتنكيرهما بالمعنىٰ المذكور).

ولمعرفة الشاهد في القول المأثور ، وهو : « قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها » لابد من تمهيدٍ يقرِّبُ المسألةَ فأقول – وبالله التوفيق – :

« قضيةٌ » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هذه قضية .

و « لا أبا حسن » هو كنية لـ « علي بن أبي طالب » – رضي الله عنه – ، والكنية من أقسام العلم ، فهو معرفة ، فدخلت « لا » علىٰ معرفة ، وشرطُ إعمالِ « لا » النافيةِ للجنس عَمَلَ « إنَّ » أمران :

أحدهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

الثاني : أن يكون الاسم مقدمًا ، والخبر مؤخرًا .

فلو أدخلت علىٰ معرفة ، أو على خبر مقدم وجب إهمالها وتكرارها ، نحو : « لا زيد في الدار ولا عمرو » ، و « لا في الدار رجل ولا امرأة ».

وهنا يرد علينا سؤالٌ ، وهو : ما الإجابة عما ورد من قولِ « عمر » ، أو « معاوية » – رضي الله عنهما – : « قضيةٌ ولا أبا حسن لها » ، وقولِ بعض العرب : « لا بصرةَ لكم » ، وقولِ « أبي سفيان » يوم فتح مكة : « لا قريشَ بعد اليوم » ، وقول الراجز :

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ .

وقول « عبد الله بن الزَّبير الأسديّ » :

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ، ولا أميةَ في البلادِ

فيجاب بأن ذلك مؤول باعتقاد تنكيره ، بأن جعل الاسم واقعًا على

مسماه ، وعلى كلِّ مَنْ أشبهه ـ حكمُه حكمُ اسمِ الجنس ـ ، فصار نكرة لعمومه . والمعنى : قضية ولا فيصل لها .

أو بتقدير مضافٍ لا يتعرف بالإضافة كلفظ « مثل » ، أي : ولا مثل أبي حسن ، ولا مثل البصرة ، ولا مثل قريش ، ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

قال « المبرد » في « المقتضب » (٤ : ٣٦٣) :

(أراد الشاعر : لا أمثالَ أُمَيَّةَ ، ولا مَنْ يَسُدُّ مسدها ، والمعنىٰ : ولا ذا فَضْل ، فدخلت أُمَيَّةُ في هؤلاء المنكورين .

ومنه حديث « مُعاوية » ، وقد جاءته مسألةٌ مُشْكِلَةٌ ، فقال : « مُعْضِلةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها ». أبو حسنٍ : مَعْرِفَةٌ وُضِعَتْ مَوْضِعَ النكرةِ ، كأنه قال : ولا رَجُلَ لها كأبي حَسَنٍ ، لأن « لا » النافية إنما تَدْخُلُ على النكرات).

والأثر هو نثر منسوب لـ« عمر » في حقِّ « عليّ » ـ رضي الله عنهما ـ ثم صار مثلًا للأمر المتعسر . كما في « حاشية الصبان » (٢ : ٤) ، و « حاشية الخضري » (١ : ١٤١) ، و « شرح شذور الذهب » : ٢١٠ .

وقال « البغدادي » في « تخريج أحاديث الرضي » :

(أورده « السيوطيُّ » في « الجامع الكبير » عن « سعيد بن المسيب » بلفظ : « كان عمرُ يتعوَّذُ بالله من معضلة ليس لها أبو حسن » ، وقال : رواه « أبو سعد » و « المروزيُّ » في العلم).

وقد مثل به « سيبويه » في « الكتاب » (٢ : ٢٩٥-٢٩٧) في (باب ما لا تُغَيِّر فيه « لا » الأسماءَ عن حالها التي كانت قبل أن تَدخل « لا »).

المسألة : ٣٢

في تخريج حديث : « أقضاكم عليٌّ »

ورد هذا الحديث في « شرح الكافية للرضي » (١ : ٢٦٠)، وليس فيه شاهد نحوي ، وإنما استشهد به ليبيّن أنَّ عليًّا كان فيصلًا في الحكومات .

وقد أخرجه « ابن ماجهْ » في « سننه » في (المقدمة) : ٥٥ من حديث « أنس بن مالك » أن رسول الله ﷺ قال : « أَرْحَمُ أُمَّتِي بأمتي أبو بكرٍ ، وأَشَدُّهم في دين الله عُمَرُ ، وأَصْدَقُهُمْ حياءً عثمانُ ، وأقضاهُمْ عليُّ بنُ أبي طالب ، وأَقْرَؤُهُمْ لكتابِ اللهِ أُبَيُّ بنُ كَعْبٍ ، وأعلمهم بالحلال والحرامِ معاذُ بنُ جَبَلٍ ، وأفْرَضُهُمْ زيدُ بن ثابتٍ ، ألا وإنَّ لكُلِّ أمةٍ أمينًا ، وأمينُ هذه الأُمَّةِ أبو عُبَيْدَةَ بنُ الجرَّاح ».

وهو في « مشكاة المصابيح » (٣ : ١٧٢٧) وفيه : وروي عن « مَعْمَر » عن « قتادة » مرسلًا ، وفيه : « وأقضاهم عليّ ».

وأخرج «الحاكم» في «مستدركه» في (كتاب معرفة الصحابة) (٣ : ١٣٥) من حديث «عبد الله بن مسعود» قال: كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة «علي بن أبي طالب» – رضي الله عنه – . هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وأفاض القول في تخريجه «شمسُ الدين السخاوي» في «المقاصد الحسنة» : ٧٢ – ٧٣.

واللفظ المذكور «أقضاكم عليّ» لم أقف عليه .

وكذلك : لا هيثمَ الليلةَ ، لا مُجْرَيَ ولا سائِقَ كَسَوْقِ هيثم .

وكذلك : قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها ، أي : قضية ولا عالِمَ بها ، فدخل « عليٌّ » – رضي الله عنه – فيمَنْ يطلب لهذه المسألة . انظر « شرح المفصل لابن يعيش » (٢ : ١٠٣)، و « الكافي شرح الهادي » : ٣٣٤، و « شرح شذور الذهب »: ٢١٠، و « شرح الأشموني » (٢ : ٤)، و « همع الهوامع » (١ : ١٤٥)، و « أمالي الشجري » (١ : ٢٣٩)، و « شرح ابن عقيل » (١ : ٣٩٤)، و « الحديث النبوي في النحو العربي »: ٢٠١ .

الكلام على الأثر :

قال « ابن الأثير » في « النهاية » (٣ : ٢٥٤) :

أصلُ العَضْل المنعُ والشِّدَّة . يقال : أَعْضَلَ بي الأمْرُ إذا ضَاقَتْ عليك فيه الحِيَل . ومنه حديث « عمر » : « قد أَعْضَلَ بي أهلُ الكوفة ! ما يَرْضَوْنَ بأمِيرٍ ، ولا يَرْضَىٰ بهم أميرٌ » أي : ضَاقَتْ عَلَيَّ الحِيَل في أمْرِهم ، وصَعُبَتْ علي مُدارَاتُهُمْ .

ومنه حديثه الآخر : « أعُوذُ باللهِ من كلِّ مُعْضلة ليس لها أبو حَسَن ».

ورُوِيَ « مُعَضِّلة » ، أراد المسألةَ الصَّعْبَةَ ، أو الخُطَّةَ الضَّيِّقة المَخَارج ، من الإعْضَال أو التَّعضيل ، ويريد بـ« أبي حسنٍ » : « عليَّ بن أبي طالب ».

★ ★ ★ ★ ★

المجرورات :

« الإضافـــــة »

المسألة : ٣٣

في اكتساب المضاف معنى التأنيث من المضاف إليه

أورد « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ٢٩٢) حديث : « ما رأيت مثلَ الجنةِ نامَ طالِبُها ».

والشاهد فيه اكتساب المضاف معنى التأنيث من المضاف إليه ، وهو كثير . ولا يجوز ذلك إلَّا بوجود شرطه ، وهو أن يحسن الاستغناء في الكلام عن المضاف بالمضاف إليه .

تخريج الحديث :

أخرجه « الترمذيُّ » في « سننه » في (أبواب صفة جهنم – باب ما جاء أنَّ للنار نَفَسَيْنِ ...) (٤ : ١١٥)، من حديث « أبي هريرة » مرفوعًا بلفظ : « ما رأيتُ مثلَ النار نام هاربُها ، ولا مِثْلَ الجنَّةِ دامَ طالبُها ». وقال : هذا حديثٌ إنما نعرِفُهُ من حديث « يحيى بن عُبَيْد الله » وهو ضعيفٌ عند أهل الحديثِ ، تكلم فيه « شعبة ».

وأخرجه « أبو نعيم » في « حلية الأولياء » (٨ : ١٧٨) من حديث « أبي

هريرة » مرفوعًا بلفظ : « ما رأيتُ مثلَ الجنةِ نامَ طالِبُها ، ولا رأيتُ مثلَ النارِ نامَ هارِبُهَا ».

وقال : مشهورٌ من حديث « ابن المبارك »، لم يروه عن « عبد الله بن موهب » إلا ابنه « يحيى ».

وأورده « السيوطيُّ » في « الجامع الكبير » (١ : ٧٠٤)، ورمز له : ابن المبارك، ت وضعفه ، حل ، هب عن أبي هريرة .

وفي «الجامع الصغير» ورمز له: ت عن أبي هريرة، وطس عن أنس (ض).

وفي « فيض القدير » (٥ : ٤٤٦) :

(« ما رأيت مثل النار » قال « الطيبيُّ » : « مثل » هنا كما في قولك : مثلك لا يبخل . « نام هاربها » : حال إن لم يكن « رأيت » من أفعال القلوب ، وإلا فـ« نام هاربها » مفعول ثان له .

« ولا مثل الجنة نام طالبها » يعني : النار شديدة ، والخائفون منها نائمون غافلون ، وليس هذا طريق الهارب ، بل طريقه أن يهرول من المعاصي إلىٰ الطاعات ، وفيه معنىٰ التعجب ، أي : ما أَعْجَبَ حالَ النار الموصوفة بشدةِ الأهوال ، وحال الهارب منها ، مع نومه وشدة غفلته ، والاسترسال في سكرته ، وما أَعْجَبَ حال الجنة الموصوفة بهذه الصفات ، وحال طالبها الغافل عنها ... وضعَّفَهُ « المنذريُّ »، وذلك لأن فيه : « يحيىٰ بن عبيد الله » عن أبيه « يحيى بن موهب ».

قال في « المنار » : والأب مجهول ، منكر الحديث ، تركوه لأجل ذلك .

وقال « ابنُ الجوزيِّ » : حديث لا يصح .

و « يحيىٰ » قال عنه « ابن معين » : لا يكتب حديثه .

وقال « أحمد » : أحاديثه منكرة .

ورواه « الطبراني » في « الأوسط » عن « أنس » قال « الهيثميُّ » : إسناد « الطبراني » هذا حسن).

وانظر « الترغيب والترهيب » في (كتاب صفة الجنة والنار – الترهيب من النار أعاذنا الله منها بمنه وكرمه) (٤ : ٤٥٣) .

و « مجمع الزوائد » في (كتاب أهل الجنة – باب صفة الجنة وما فيها من الخير) (١٠ : ٤١٢).

وفي « تخريج أحاديث الرضي» :

(حديث : « ما رأيت مثل الجنة نام طالبها » .

كذا أخرجه « الديلميُّ » في « مسند الفردوس » عن « أبي هريرة » . وكذا أخرجه عنه « الترمذيُّ » ، وضعَّفه ، و « أبو نعيم » ، و « البيهقيُّ » ، لكن بزيادةٍ ، هي : « ما رأيتُ مثلَ النارِ نام هاربُها ، ولا مثل الجنة نام طالبها ».

وقد أدرجه « عليٌّ » – رضي الله عنه – في بعض خطبه ، قال في خطبة : « أما بعد فإن الدنيا قد أدبرت ، وآذنت بوداع » .

إلى أن قال : « ألا فاعملوا في الرغبة كما تعملون في الرهبة ، ألا وإني لم أرَ كالجنة نام طالبُها ، ولا كالنار نام هاربُها »).

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٣٤

في تخريج حديث : « لكلِّ نبيٍّ حواريٌّ ، وحوارِيَّ الزُّبَيْرُ »

هذا الحديث ذكره « البغدادي » في تخريج أحاديث الرضي ، ولم أجده في « شرح الرضي »، والموجود : « لكـلِّ فرعـونٍ موسى[1] » انظـر (١ : ٢٩٢).

والحديث أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الجهاد والسير - باب فضلِ الطَّلِيعَةِ) (٣ : ٢١٥) برواية : « إنَّ لِكُلِّ نبيٍّ حواريًّا ، وحواريَّ الزبيرُ »، ورواية : « إنَّ لكُلِّ نبيٍّ حواريًا ، وإنَّ حَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ بنُ العوام » . وفي (باب السَّيْر وحده) (٤ : ١٧) برواية : « إنَّ لِكُلِّ نبيٍّ حواريًا ، وحواريَّ الزبيرُ » قال « سفيانُ » - أحد رجال السند - : الحواريُّ : الناصر .

وفي (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ - باب مناقب الزبير بن العوام - رضي الله عنه) (٤ : ٢١١) برواية : « إن لكلِّ نبيّ حواريَّ ، وإنَّ حَوَارِيَّ الزبيرُ بن العوام ».

وفي (كتـاب المغـازي - باب غزوة الخنـدق ، وهـي الأحـــزاب) (٥ : ٤٩)، برواية : « إنَّ لكلِّ نبيّ حواريًا وإن حواريَّ الزُّبَيْر ».

وأخرجه « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة رضي

الله تعالى عنهم-باب فضائل طلحة ، والزبير-رضي الله تعالى عنهما) (٤ : ١٨٧٩)، و« ابنُ أبي شيبة » في « مصنفه » في (كتاب الفضائل-ما حفظت في الزبير بن العوام-رضي الله عنه) (١٢ : ٩٣)، برواية : « إنَّ لكلِّ نبيٍّ حواريّ ، وإن حواريَّ الزبيرُ بن العوَّام ».

وأخرجه «الترمذيُّ» في «سننه» في (أبواب المناقب-مناقب الزبير بن العوام-رضي الله عنه) (٥ : ٣١٠) مرةً من حديث «عليّ» ومرة أخرى من حديث «جابر»، برواية: «إن لكلِّ نبيٍّ حواريًا، وإنَّ حواريَّ الزبيرُ بن العوام».

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (المقدمة-فضل الزبير-رضي الله عنه) (١ : ٤٥)، برواية : « لِكُلِّ نبيٍّ حواريٌّ ، وإنَّ حواريَّ الزبير ».

و« الحاكم » في « مستدركه » في (كتاب معرفة الصحابة-ذكر مناقب حواريِّ رسول الله ﷺ) (٣ : ٣٦٢) برواية : « إن لكلِّ نبي حواريّ ، وإنَّ حواريَّ الزبير ، فقيل له : ياأبا عبد الله أتعلم أن رسول الله ﷺ قالها لأحدٍ غيرك ؟ قال : لا ، والله ما أعلم » صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذه السياقة .

و « أحمد » في « مسنده » (١ : ٨٩، ١٠٢، ١٠٣)، (٣ : ٣٠٧، ٣١٤، ٣٣٨، ٣٦٥) بروايات متقاربه لما تقدم .

وأخرجه « ابن سعد » في « طبقاته » (٣ : ٧٣-٧٤)، برواية « إنَّ لكل نبي حواريًا ، وحواريِّي الزبير ».

اللغويـــــات :

قال « ابن الأثير » في « النهاية » (١ : ٤٥٨) : (أي خاصَّتي من

أصحابي ، وناصري . ومنه : « الحوارِيُّون أصحابُ المسيح » أي : خُلْصانهُ وأنصاره .

وأصله من التَّحْوِيرِ : التَّبْييض . قيل : إنهم كانوا قَصَّارين يُحَوِّرونَ الثِّيَابَ : أي : يُبَيِّضُونَها .

ومنه : « الخُبْزُ الحُوَّارَىٰ » الذي نُخِلَ مرة بعد مرة .

قال «الأزهريُّ» الحواريُّونَ: خُلْصَانُ الأنبياء، وتأويله الذين أُخْلِصُوا ونُقُّوا من كلِّ عيبٍ).

وحواريّ : لفظُهُ مفردٌ ، بمعنىٰ الخالصِ والناصر ، والياء فيه للنسبة ، وأصل معناه : البياض ، فهو منصرف منون .

و « إنَّ حواريَّ » أصله بالإضافة إلى ياء المتكلم ، لكن حُذِفَتِ الياءُ اكتفاءً بالكسرة ، وقد تبدل فتحةً للتخفيف .

* * * * *

التوابـــع :

« النعـــت »

المسألة : ٣٥

في قول العرب إذا قصدوا الإغراء بشيء : « كَذَبَ عليك »

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ٣٠٥) :

(ومِنَ المقيسِ أن تُكَرِّرَ الموصوفَ وتضيفه إلى نحو : صدقٍ ، وسوءٍ ، نحو : « عندي رجلٌ رجلُ صدقٍ » و « حمارٌ حمارُ سوءٍ ».

والمرادُ بالصدق في مثل هذا المقام مطلقُ الجودة ، لا الصدق في الحديث ، وذلك لأن الصدق في الحديث مستحسنٌ جيد عندهم ، حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة ، فيقال : « ثوب صدق » ، و « خَلٌّ صادقُ الحموضة » ، كما أن الكذب مستهجن عندهم ، بحيث إذا قصدوا الإغراءَ بشيء قالوا : كَذَبَ عليك .

قال « عمرُو بن معدي كرب » لِمَنْ شكا إليه المعص : « كَذَبَ عليك العَسَلُ » أي : العَسَلان ، بمعنى : عليك به ، والْزَمْهُ ، ويجوز أن يريدَ بالعسلِ المعروف .

قال « مُعَقِّر البارقيّ »[1] :

وذُبْيَانِيَّـــةٍ أوصتْ بَنِيهـــــا   بأَنْ كَذَبَ القَرَاطِفُ والقُروفُ

أي : عليكم بهما).

---

(١) هو « مُعَقِّر بن أوسٍ البارقيّ الأزديّ » شاعر يماني ، من فرسان قومه في الجاهلية ، مات نحو / ٤٥ / قبل الهجرة . «الأعلام» (٧ : ٢٧٠) .

وفي « الخزانة » (٥ : ١٥) ـ عند الكلام علىٰ هذا البيت ـ : استشهد « الرضيُّ » به على أن الكذب مُستَهْجَنٌ عندهم ، بحيث إذا قصدوا الإغراءَ بشيءٍ قالوا : « كَذَبَ عليك » ، أي : عليكم بهما فاغتنموهُمَا ...

و « القراطف » جمع قَرْطَفٍ ، وهو القطيفة ، أي : كساء مُخْمَلٌ ، و « القروف » جمع : قَرْف ، وهو وعاء من جلد يدبغ بالقِرفة ، وهو قُشور الرُّمَّان ، ويُجْعَلُ فيه الخَلْع ويطبخ بتوابلَ فيفرَّغ فيه .

والخَلْعُ : لحم يُطبخ بالتوابل ثم يجعل في القرف ، ويُتزوَّد به في الأسفار .

والواو واو « رُبَّ » . يقول : ربّ امرأة ذبيانِيَّة أمرت بنيها أن يستكثروا من نهب هذين الشيئين إن ظفروا بعدوِّهِم وغنموا ، وذلك لحاجتهم ، وقلة مالِهِم .

وفي « تاج العروس » (١ : ٤٥٠) : (وعلى هذا فَسَّرُوا حديث : « كَذَبَ النَّسَّابون » أي : وجب الرجوع إلى قولهم ..)

قال « الزمخشري » في « الفائق » (٣ : ٢٥٠) :

(هذه كلمة مُشْكِلَةٌ ، قد اضطربت فيها الأقاويل ، حتى قال بعضُ أهل اللغة : أظنُّها من الكلام الذي دَرَجَ ، ودَرَجَ أهلُه ، ومَنْ كان يعلمه ، وأنا لا أَذكر من ذلك إلا قول من هِجِّيراه التحقيق).

ثم قال : (هذا ، وعندي قولٌ هو القولُ ، وهو أنها كلمةٌ جَرَتْ مَجْرَىٰ المَثَلِ في كلامهم ، ولذلك لم تُصَرَّف ، ولزِمَتْ طريقةً واحدةً في كونها فعلًا ماضياً معلّقاً بالمخاطب ليس إلّا ، وهي في معنىٰ الأمر ، كقولهم في الدعاء : رَحِمك الله .

والمراد بالكذب الترغيبُ والبَعْث ، من قول العرب : كذَبَتْهُ نفسُه ، إذا مَنَّته الأمانيَّ ، وخَيَّلَت إليه من الآمال مما لا يَكادُ يَكُون . وذلك ما يُرَغِّبُ الرجلَ في الأمور ، ويبعَثُه على التعرّض لها ...).

و « مُضَرُ » تَنْصِبُ بـ« كَذَبَ » ، و « أهلُ اليَمَنِ » تَرْفَعُ به .

قال « ابن السكيت » : يرفعون المُغْرَىٰ به ، ومن نصب فعلىٰ الأمر والإغْراءِ .

وذكر « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٦٧) : (أن كَذَبَ في الأصل فَعَلَ ، وقد صار اسمَ فعلٍ ، بمعنى : الزم).

قال « أبو الطيب الفاسي » كما في « تاج العروس » (١ : ٤٤٩) : وهذا – أي : كونُه اسمَ فِعْلٍ – شَيْءٌ انفرد به « الرضيُّ ».

وقال « الزبيديُّ » : قد أنكر النصبَ جماعةٌ ، وعَيَّنَ الرفعَ جماعة ، منهم : « أبو بَكْرِ بنُ الأَنْبَارِيّ » في رسالةٍ مستقلةٍ ، شرح فيها معانِيَ الكَذِبِ ، وجعلَها خمسةً .

قال : كَذَبَ : معناه الإغراءُ ومُطَالَبَةُ المُخَاطَبِ بلُزُومِ الشيءِ المذكور ، كقول العرب : « كذبَ عليك العَسَلُ »، ويريدون : كُلِ العسلَ .

وتلخيصه : أَخْطَأَ تارِكُ العَسَلِ ، فَغَلَّبَ المُضافَ إليه على المُضَافِ .

قال « عمرُ بنُ الخطَّابِ » : « كَذَبَ عليكُمُ الحَجُّ ، كَذَبَ عليكُمُ العُمْرَةُ، كَذَبَ عليكم الجِهَادُ ، ثلاثةُ أَسْفَارٍ كَذَبْنَ عليكُمْ » معناه : الزَمُوا الحَجَّ والعُمْرَةَ والجِهَادَ ، والمُغْرَىٰ به مرفوعٌ بـ« كَذَبَ »، لا يجوز نصبُه على الصِّحَّةِ ؛ لأنَّ « كَذَبَ » فِعْلٌ لابُدَّ له من فاعل ، وخَبَرٌ لابُدَّ له

من مُحَدَّث عنه ، والفعل والفاعل كلاهُما تأْويلُهما الإِغْرَاءُ .

ومن زَعَمَ أن الحَجَّ والعُمْرَةَ والجِهَادَ في حديث « عُمَرَ » حُكْمُهُنَّ النَّصْبُ لم يُصِبْ ؛ إذ قَضَىٰ بالخُلُوِّ عن الفاعل .

وقد حَكَىٰ « أَبو عُبَيْدٍ » عن « أبي عُبَيْدَةَ » عن أعرابي ، أنه نَظَرَ إلى ناقةٍ نِضْوٍ [1] لِرَجُلٍ ، فقالَ : كَذَبَ عليكَ البَزْرَ [2] والنَّوَىٰ .

قال «أبو عُبَيْدٍ» : لم يُسْمَع النصبُ مع «كَذَبَ» في الإِغْراءِ إلّا في هذا الحرف .

قال « أبو بكرٍ » : وهذا شاذٌّ من القَول ، خارجٌ في النحو عن مِنْهَاج القِياس ، مُلْحَقٌ بالشَّوَاذِّ التي لا يُعَوَّلُ عليها ، ولا يُؤْخَذُ بها . قال الشاعرُ [3] :

كَذَبَ العَتِيقُ وماءُ شَنٍّ بارِدٌ ⁂ إن كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقًا فَاذْهَبي

معناه : الْزَمي العتيقَ وهٰذا الماءَ ، ولا تُطَالِبيني بغيرهما . و « العتيقُ » : مرفوعٌ لا غَيْرُ . اهـ .

---

(١) المطبوع : « نصف »، والتصويب من « اللسان » وفيه النِّضْوُ : البعير المهزول والجمع : أنضاء (نضا ١٥ : ٣٣٠).

(٢) في « اللسان » بضم الراء ، والرواية تقضي بضبطه بفتحها .

(٣) هو «عنترة» يخاطب زوجته «عبلة»، وقد لامته على إيثاره فرسه باللبن دونها. والبيت في «ديوانه»: ٢٧٣ .

ونسبه في «الكتاب» (٤ : ٢١٣) إلى «خُرَزِ بن لَوْذَانَ السَّدوسيِّ» برواية «فاذْهَبْ»، والشاهد فيه حذف الياء من «فاذهبي».

و« العَتِيقُ»: التمرُ اليابِسُ. و«الشَّنّ»: القربة البالية، وماؤها أبردُ من ماء الجديد، و«الغَبُوق»: شربُ العشي.

وقد نَقَلَ « أبو حَيَّانَ » هذا الكلامَ في « تَذْكِرَتِهِ » ، وفي « شرح التسهيل » ، وزاد فيه : بأنَّ الذي يَدُلُّ على رفع الأسماء بعد « كَذَبَ » أنه يتصل بها الضمير ، كما جاء في كلام « عمر » : « ثلاثةُ أسفارٍ كَذَبْنَ عليكم » ، وقال الشاعر :

كَذَبْتُ عَلَيْكَ لا تَزَالُ تَقُوفُنِي كَمَا قَافَ آثَارَ الوَسِيقَةِ قائِفُ[1]

معناه : عليك بي ، وهي مُغْرىً بها ، واتَّصلت بالفعل ؛ لأنه لو تأَخَّر الفاعلُ لكان منفصلًا ، وليس هذا من مواضع انفصاله .

قال « الزبيديُّ » : قلتُ : وهذا قول « الأصمعيّ » ، كما نقله « أبو عُبَيْد » قال : إنَّما أغراه بنفسه ، أي عليك بي ، فجعل نَفْسَهُ في موضع رَفْعٍ ، ألا تراهُ قد جاءَ بالتاءِ فجعَلَها اسْمَهُ .

وقال « أبو سعيدٍ الضَّرِيرُ » - في هذا الشِّعر - : أي : ظَنَنْتُ بك أنَّك لا تنامُ عن وِتْرِي فكَذَبْتُ عليكَ .

قال شيخُنا - هو أبو الطيب الفاسي - : قلت : والصحيحُ جوازُ النصبِ ؛ لِنَقْلِ العُلَمَاءِ أنه لُغَةُ « مُضَرَ » ، والرفعُ لغةُ « اليَمَنِ » ، وَوَجْهُهُ مع الرفعِ أَنَّه من قبيلِ ما جاء من ألفاظِ الخَبَر التي بمعنى الإغْرَاءِ ، كما قال

---

(١) نسبه في «اللسان» في (قوف ٩ : ٢٩٣) لـ«القطامي» وفي (وسق ١٠ : ٣٨٠) لـ«الأَسْوَدِ ابن يَعْفُر». و «القائفُ»: الذي يَعرف الآثار، والجمع: القافةُ، يقال: قُفْت أثره، إذا اتّبعْته، مثل: قفوت أَثَره.

و «الوَسْقُ»: الطرد، ومنه سميت الوَسيقةُ، وهي من الإبل كالرُّفْقة من الناس، فإذا سُرِقت طُرِدت معًا، فمعنى «تقوفني» تَقُصُّنِي وتتبع آثارى.

« ابن الشَّجَرِيّ » في « أماليه » : « تُؤْمِنُونَ بِاللهِ »[1]، أي : آمِنُوا باللهِ ، و «رَحِمَهُ اللهُ»، أي: اللهم ارْحَمْهُ، و «حَسْبُكَ زيدٌ»، أي: اكْتَفِ به.

ووجْهُهُ مع النَّصْبِ من باب سِرَايَةِ المعنىٰ إلى اللفظ ، فإنَّ المُغْرَىٰ به لَمَّا كان مفعولًا في المعنىٰ اتصلتْ به علامةُ النَّصْبِ ، ليُطَابِقَ اللفظُ المعنى . اهـ .

قال « الزبيديُّ » : ونقل شيخُنا عن كتاب « حلي العلاءِ في الأدب » لـ« عبدالدائمِ بنِ مَرزُوق القَيْرَوَانِيِّ » أَنَّه يُرْوَىٰ : « العَتِيقُ » بالرفع والنصب .

ومعناه : عليكَ العَتِيقَ ، وماءَشَنٍّ ، وأصله : كَذَبَ ذاكَ عليكَ العَتِيقَ ، ثم حُذِفَ « عليك » ، وناب « كَذَبَ » مَنَابَهُ ، فصارتِ العربُ تُغْرِي به .

وقال « الأعلمُ » في « شرح مُخْتَارِ الشُّعَرَاءِ السِّتَّةِ » -عند كلامه على هذا البيت- : قوله : « كَذَبَ العَتِيقُ » ، أي : عليكَ بالتَّمْرِ ، والعربُ تقولُ : كَذَبَكَ التَّمْرُ واللَّبَنُ ، أي : عليك بهما . وأصلُ الكَذِبِ الإمكانُ ، وقولُ الرَّجُلِ : كَذَبْتَ ، أي : أَمْكَنْتَ من نَفْسِكَ وضَعُفْتَ ، فلهذا اتُّسِعَ فيه ، فأُغْرِيَ به ؛ لأنَّه متىٰ أُغْرِيَ بشَيْءٍ فقد جُعِلَ المُغْرَىٰ به مُمْكِنًا مُسْتَطَاعًا إن رامَهُ المُغْرِي .

---

(١) الصف : ١٠ - ١١ ، وتمام الآيتين : ﴿ يأيُّها الذينَ آمنوا هَلْ أَدُلُّكُمْ علىٰ تِجارَةٍ تُنْجيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أليم. تُؤْمِنُونَ باللهِ ورسُولِهِ وتُجَاهِدُونَ في سَبِيلِ اللهِ بأَمْوَالِكُمْ وأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.

وقال الشيخُ « أبو حَيَّانَ » في « شرح التَّسْهيل »ـ بعدَ نقلِ هذا الكلام ـ : وإذا نَصَبْتَ بَقِيَ « كَذَبَ » بلا فاعلٍ ، على ظاهر اللَّفظ ، والذي تقتضيه القواعدُ أنَّ هذا يكونُ من باب الإعمال ، فـ« كَذَبَ » يَطْلُبُ الاسمَ على أنَّه فاعلٌ ، و « عليكَ » يطلُبُهُ على أنه مفعولٌ ، فإذا رفعنا الاسمَ بـ« كَذَبَ » كان مفعولُ « عليك » محذُوفًا ؛ لفهم المعنىٰ ، والتقدير : كَذَبَ عليكُمُ الحَجُّ ، وإنَّمَا التُزِمَ حَذْفُ المفعول ؛ لِأَنَّه مكانُ اختصار ، ومحرَّفٌ عن أصل وَضْعِهِ ، فَجرىٰ لذلك مَجْرَىٰ الأمثالِ في كَوْنِها تُلْتَزَمُ فيها حالةٌ واحدةٌ ، لا يُتَصَرَّفُ فيها ، وإذا نَصَبْتَ الاسمَ كان الفاعلُ مضمرًا في « كَذَبَ » يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ علىٰ رأْي « سِيبويهِ » ، ومحذوفًا علىٰ رأي « الكِسائيّ » . اهـ . وانظر « أمالي ابن الشجري » (١ : ٢٦٠) .

وفي « النهاية » (٣ : ٢٣٧ ، ٤ : ١٥٨) : (هذا من كلام « عمر » قاله لـ« عمرو بن مَعْدِي كرب »[1] لمّا شكا إليه المَعَصَ ، يريد : العَسَلان ،

---

(١) « عمرو بن مَعْدِي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي » ، فارس اليمن ، وصاحب الغارات المذكورة ، وَفَدَ على المدينة سنة/ ٩ /هـ في عشرةٍ من بني زبيد فأسلم وأسلموا ، وعادوا ، وارتد بعد وفاة النبي ﷺ ، ثم رجع إلى الإسلام ، فبعثه « أبو بكر » إلى الشام ، فشهد اليرموك ، وذهبت فيها إحدي عينيه ، وبعثه « عمر » إلى العراق ، فشهد القادسية ، وكان عَصِيَّ النفس ، أَبِيَّها ، فيه قسوةُ الجاهلية ، يكنىٰ أباثور . توفي سنة/ ٢١ /هـ على مقربة من الري . « الطبقات الكبرىٰ » (٥ : ٣٨٣)، و « الأعلام » (٥ : ٨٦) .

وهو مَشْيُ الذِّئْبِ ، أي : عليك بُسْرعة المَشْي . والمَعَصُ - بالعين المهملة - : الْتِواءٌ في عَصَبِ الرِّجْلِ .

وشكا إليه أيضًا « عَمْرُو بنُ مَعْدِي كَرِب » ، وقيل غيرُه النِّقْرِسَ[1] ، فقال « عمر » : كَذَبَتْكَ الظَّهائر .

أي : عليك بالمَشْي فيها . والظَّهائِر : جمع ظهيرة ، وهي ما ظَهَرَ من الأرض وارتَفَعَ) .

* * * * *

---

(١) النِّقْرِس : وَرَمٌ وَوَجَعٌ في مفاصِلِ الكَعْبَيْنِ وأصابع الرِّجْلَيْنِ . « القاموس » (مادة : نقرس) .

المسألة : ٣٦

في مجيء الوصف بالمقادير

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ٣٠٦) :

(ومن القياسيّ الوصفُ بالمقادير ، نحو : « عندي رجالٌ ثلاثةٌ »
قال – عليه السلام – : « الناسُ كإبلٍ مئة[1]، لا تجد فيها راحلةً واحدةً ».
وتقول : « عندي بر قفيزان ».

---

(١) قال « السيوطيُّ » في « همع الهوامع » (٢ : ٢٣٩) : (قال « أبو حيَّان » : وقد رأيتُ بخطّ بعضِ النحاة « مِأَةٌ » هكذا بألِف عليها همزةٌ .

وقد حُكِيَ كَتْبُ الهمزة المفتوحةِ إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حُذَّاق النحويين ، منهم « الفرَّاء »، رُوِيَ عنه أنه كان يقول : يجوز أن تُكْتَبَ الهمزةُ ألفًا في كلِّ موضع .

وقال « أبو حَّيانَ » : وكثيرًا ما أكتبُ أنا « مِئَةً » بغير ألف ، كما تكتبُ « فِئَة »؛ لأن كَتْبَ « مائة » بالألف خارج عن الأقيسة . فالذي أختارُه أن تكتبَ بالألِف دون الياء على وَجْهِ تحقيق الهمزة ، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها .

قال : وحَكَىٰ صاحبُ « البديع » أنَّ منهم من يحذف الألف من « مائةٍ » في الخط .

قال : وأما زيادةُ الألف في « مائتين »، ففيها خلافٌ ، منهم من يزيدها ، وهو اختيار « ابن مالك » ، لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه ، بخلاف الجمع .

ومنهم من لا يزيدها ، كما لم يزدها في الجمع ؛ لأن موجب الزيادة قد زال .

واتفقوا على أنها لا تُزَادُ في الجمع ، نحو : « مِئاتٍ »، و « مِئُونَ »).

وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع ، وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ، ونحو ذلك).

قال « الزمخشري » في « الفائق » (٢ : ٤٨) :

(« تجدونَ الناسَ كالإبل المئة ليست فيها راحلة » .

«الأزهري»: الراحلة: البعير الذي يَرْتَحِلُه الرَّجل، جملًا كان أو ناقة، يريدُ أن المُنْتَجَبَ في عزة وجودِه كالنُّجُب التي لا تُوجد في كثيرٍ من الإبل.

الكاف : مفعول ثانٍ ؛ لأنَّ « وَجَدَ » بمعنى « علم » يتعدَّىٰ إلى مفعولين . وليست مع ما في حيِّزها في محل النصب على الحال ؛ كأنه قيل : كالإبل المئة غير موجودة راحلة ، أو هي جملة مستأنفة ، وهذا أوجه ، وأصح معنًى).

وفي « تخريج أحاديث الرضي » : قال « الدمامينيُّ[1] » في « المصابيح » : قال « ابن مالك » : فيه النعت بالعدد . وقد حكىٰ « سيبويه[2] » عن بعض العرب : « أخذُوا مِنْ بني فلانٍ إبلًا مئةً ».

---

(١) هو محمد بن أبي بكر بن عمر ، بدر الدين ، المعروف بـ« ابن الدماميني » الإسكندراني . مهر في العربية والأدب ، وشارك في الفقه وغيره ، لسرعة إدراكه ، وقوة حفظه .

شَرَحَ « البخاري » في مجلدٍ غالبه في إعراب الألفاظ . وسمّاه « مصابيح الجامع » ، انتهىٰ من تأليفه بـ« زَبيد » من بلاد اليمن . توفي سنة ٨٢٧ هـ بالهند .

« بغية الوعاة » (١ : ٦٦)، و« الضوء اللامع » (٧ : ١٨٥)، و« البدر الطالع » (٢ : ١٥٠)، و« كشف الظنون »: ٥٤٩ ، و« الأعلام » (٦ : ٥٧).

(٢) وفي «الكتاب» (٢ : ٢٨) : (هذا بابُ ما يكون من الأسماء صفة مفردًا، وليس بفاعل،=

والراحلة : المختارةُ القويَّةُ على الحَمْلِ والأسفارِ ، يريد : أن الخَيِّرَ في الناس الذي تُرْضَىٰ حَالُهُ وطريقتُه قليلٌ .

وقال « الكرماني » : قال « الخطابي [1] » : تُؤَوَّل بوجهين :

أحدهما : أن الناسَ في أحكام الدين سواء ، لا فضلَ فيها لشريفٍ على مشروفٍ ، ولا لرفيع على وضيعٍ ، كالإبل المئة التي لا يكون فيها راحلةٌ ، وهي التي ترحل لتركب ، أي : كلها حمولة تصلح للحَمْل ، ولا تصلح للرَّحْلِ والركوبِ عليها .

والعربُ تقول للمئة من الإبل : إبل ، يقال : لفلان إبلٌ ، أي : مئة من الإبل ، وإبلان إذا كان له مائتان .

والثاني : أنَّ أكثرَ الناسِ أهلُ نقصٍ ، وأهلُ الفضل عددُهم قليلٌ ، فهم بمنزلة الراحلة في الإبل الحمولة ا هـ .

= ولا صفةٍ ، تشبَّه بالفاعل كالحَسَن وأشباهه) وذلك قولك : « مررت بحيَّةٍ ذراعٌ طولُها » ، و « مررتُ بثوبٍ سَبْعٌ طولُه » ، و « مررتُ برجلٍ مائةٌ إبلُه » ، فهذه تكون صفاتٍ ، كما كانت « خيرٌ منك » صفةً . يدلك علىٰ ذلك قولُ العرب : « **أخذ بنو فلان من بني فلان إبلًا مئة** » ، فجعلوا « مئةً » وصفًا . وقال الشاعر ، وهو « الأعشىٰ » :

لئن كنتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامةً ورُقِّيتَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ)

والشاهد في بيت « الأعشىٰ » مجيءُ العدد صفةً ، فـ « ثمانينَ » صفةٌ لـ « الجب » ؛ لأنها تنوب منابَ « طويل » و « عميق » ، ونحوه ، فكأنه قال : في جب بعيد القعر .

(١) نصُّ « الخطابيِّ » ذَكَرَهُ « ابنُ حجر » في « فتح الباري » (١١ : ٣٣٥) وفيه : وتأوّلوا هذا الحديث على وجهين .

وفي « شرح النووي » على « صحيح مسلم » (١٦ : ١٠١) :

(قال « ابن قتيبةَ » : الراحلة : النجيبة المختارة من الإبل للركوب وغيره ، فهي كاملةُ الأوصاف ، فإذا كانت في إبل عرفت .

قال : ومعنى الحديث أن الناس متساوون ، ليس لأحدٍ منه فَضْلٌ في النسب ، بل هم أشباه ، كالإبل المئة .

قال « الأزهريُّ » : الراحلةُ عند العرب : الجَمَلُ النجيب ، والناقة النجيبة ، قال : والهاء فيها للمبالغة في الصفة ، كما يقال : رجل فهَّامة ونَسَّابة .

قال : والمعنىٰ الذي ذكره « ابنُ قتيبةَ » غَلَطٌ ، بل معنى الحديث : أن الزاهدَ في الدنيا ، الكاملُ في الزهد فيها ، والرغبةُ في الآخرة قليل جدًا ، كقلَّةِ الراحلة من الإبل .

هذا كلام « الأزهري » ، وهو أجود من كلام « ابن قتيبةَ ».

وأجودُ منهما قولُ آخرين : أن معناه : المرضِيُّ من الناس الكاملُ الأوصاف ، الحسنُ المَنْظَرِ ، القويُّ على الأَحْمَالِ والأَسْفَارِ ، سميت راحلةً ؛ لأنها ترحل ، أي : يجعل عليها الرَّحْل ، فهي « فاعلة » بمعنىٰ « مفعولة » ، ك: ﴿ عِيشةٍ راضية ﴾[1] أي : مرضية). وانظر « النهاية » (١ : ١٥)، (٢ : ٢٠٩) .

وفي « تخريج أحاديث الرضيّ » : (هذه الجملة للتحذير من غوغاء

---

(١) القارعة : ٧ ، ونص الآية : « فهو في عيشةٍ راضيةٍ ».

الناس ، وأن من تلقاهم أتعبوه كما يَتْعَبُ بالسَّوْق من يذود مئةً من الإبل لا يجد فيها راحلةً يركبها يجد بها راحة .

وقيل : هو مَثَلٌ ضَرَبَهُ لفقدِ الصالح من الناس ، كفقدِ الراحلة في الإبل المسوقة .

وعند العرب المئةُ من الإبل نهاية الخَوَلِ[1] بالإبل ، وأول مدار الغنىٰ .

وقوله : « كإبلٍ مِئَةٍ » في معنى عطف البيان ، و « كالإبل المئة » وصف وموصوف رتبة العدد .

ويطلقون الإبل على المئة منها ، وإذا قالوا : إبل ، فللألْف من الإبل).

تخريج حديث : « الناسُ كإبلٍ مئةٍ ، لا تجد فيها راحلةً واحدةً » :

أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الرِّقاق – باب رفع الأمانةِ) (٧ : ١٨٩) من حديث « ابن عمر » بلفظ : « إنَّما الناسُ كالإبلِ المِئَةِ ، لا تكاد تَجِدُ فيها راحِلَةً ».

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم – باب قوله ﷺ : الناس كإبلٍ مِئَةٍ ، لا تجد فيها راحلةً) (٤ : ١٩٧٣) ، بلفظ : « تَجِدُونَ النَّاسَ كإبلٍ مِئَةٍ ، لا يَجِدُ الرجلُ فيها رَاحِلَةً ».

---

(١) الخَوَلُ : عَطيَّةُ اللهِ من النَّعَمِ والعبيد والإماءِ وغيرهم من الأتباع والحشم (للواحد والجمع ، والذَّكرِ والأنثىٰ).
مأخوذ من التخويل والتمليك ، وقيل : من الرِّعاية ، وخوَّلَهُ المال : أعطاه إيَّاه . « اللسان » (خول ١١ : ٢٢٥).

و « الترمذيُّ » في « سننه » في (أبواب الأمثال - بابُ ما جاءَ مَثَلُ ابنِ آدمَ وأَجَلِهِ وأَمَلِهِ) (٤ : ٢٢٩، ٢٣٠) من طريقين :

الأولىٰ : « إنَّما النَّاسُ كإبلٍ مِئَةٍ ، لا يَجِدُ الرجلُ فيها راحلةً »

والأخرىٰ : « إنما الناسُ كإبلٍ مِئَةٍ ، لا تَجِدُ فيها راحلةً ، أو لا تَجِدُ فيها إلاَّ راحلةً ».

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (أبواب الفتن - باب مَنْ تُرْجىٰ له السلامة من الفتن) (٢ : ٣٧٧) بلفظ : « الناس كإبلٍ مِئَةٍ ، لا تكادُ تَجِدُ فيها راحلة ».

وفي « فتح الباري » (١١ : ٣٣٥) :

رواية « مسلم » و « الترمذي » : « كإبلٍ مئةٍ » بغير ألف ولام ، وبغير « كاد » ، ويكون المعنى : لا تجد في مِئَةِ إبلٍ راحلةً تصلح للركوب ؛ لأن الذي يصلح للركوب ينبغي أن يكون وطيئًا ، سهلَ الانقياد .

وكذا لا تجد في مئةٍ من الناس مَنْ يصلح للصحبة بأن يعاونَ رفيقَه ، ويلينَ جانبَه .

والرواية بإثبات « لا تكاد » أولىٰ؛ لما فيها من زيادة المعنىٰ ، ومطابقة الواقع ، وإن كان معنىٰ الأول يرجع إلىٰ ذلك ، ويحمل النفي المطلق على المبالغة ، وعلىٰ أن النادرَ لا حكم له .

فعلىٰ هذا فالرواية التي بغير أَلِف ولامٍ يكون قوله « مئة » تفسيرًا لقوله « إبل »، لأن قوله : « كإبلٍ » أي كمئة بعير ، ولما كان مجرد لفظ « إبل » ليس مشهورَ الاستعمال في المئة ، ذكر المئة توضيحًا ، ورفعًا للإلباس .

وأما على رواية «البخاري» : «كالإبل المئة» بألف ولام، فاللام للجنس.

* * *

المسألة : ٣٧

في وقوع الجملة الطلبية المحكية صفةً

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ٣٠٨) : (قد تقع الجملة الطلبية صفة ؛ لكونها محكية بقولٍ محذوف ، هو النعت في الحقيقة ، كقوله :

جاءوا بِمَذْقٍ هلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ[1]

أي : بمذقٍ مقولٍ عنده هذا القول ، كما يقع **حالًا** ، نحو : « لقيت زيداً اضربْه واقتلْه » أي : مقولًا في حقه هذا القول ، **ومفعولًا ثانيًا** في باب « ظنَّ »، نحو : « وَجَدْت الناسَ:أُخْبُرْ تَقْلُهْ »).

وفي « حاشية على شرح الرضي للشريف علي الجرجاني » :

(قوله : أُخبر تقله) أصله : تقلي ، من قلاه يقليه : أبغضه ، حذفت الياء للجزم ؛ لأنه جواب الأمر ، والهاء : ها السكت ، كما في « كِتَابِيَهْ »[2]، وقولهم : « لأخبرن خبرك » لأعلمن علمك ، تقول : منه خبرته ، أخبره ، خبرًا ، وخبرة ، بالكسر : إذا بلوته واختبرته .

---

(١) المَذْق : المذيق ، وهو اللبن الممزوج بالماء .

انظر « المحتسب » (٢ : ١٦٥)، و « أمالي ابن الشجري » (٢ : ١٤٩) .

(٢) الحاقة : ١٩ . وتمام الآية : « فأمَّا مَنْ أُوتِيَ كتابَهُ بيمينِهِ فيقولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ».

(فقوله : أُخْبُرْ) أَمْرٌ بالتجربة ، وَقَعَ مفعولًا ثانيًا لـ« وَجَدْتُ »، لا صفة لـ« الناس »؛ لأن الجملةَ لا تقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول ، فعلم أنه مفعول ، والمفعول الثاني في باب « ظننت » خبر مبتدأ في الأصل ، وما لا يحتمل الصدق والكذب لا يكون خبرًا للمبتدأ ، فيكون قولُهُ : « اخْبُرْ تقله » محمولًا علىٰ إضمار القول ، أي : وَجَدْتُهُمْ مقولًا فيهم هذا القول ، أي : إن اختبرتهم أَبْغَضْتَهُمْ .

وفي « فيض القدير » (١ : ٢٠٦) :

(« وَجَدْتُ الناسَ : أُخْبُر تَقْلُهْ » أي : وجدت أكثرهم كذلك ، أي : علمتهم مقولًا فيهم هذا القول ما منهم من أحد إلَّا وهو مسخوط الفعل عند الخبرة ، فإذا خبرته أبغضته . كذا قرر بعض الأعاظم).

وفي « تخريج أحاديث الرضي » :

« أُخْبُرْ » بضم الهمزة والباء ، في « الصحاح »[١]: خَبَرْتُ الشيءَ أَخْبُرُهُ خُبْرًا ، بالضم ، وخِبْرَةً ، بالكسر : بلوته .

و « تَقْـلُهْ » بضم اللام وكسرها ؛ لأنه يصح أن يكون من : قلا ، يقلو ، يقال : قلا اللحمَ ، أي : أنضجه في المقلاة . وقَلَاهُ : أَبْغَضَهُ . وأن يكون من : قَلَىٰ ، يَقْلَىٰ ، يقال : قَلَاهُ ، كـ« رَمَاه » ، وقَلِيَهُ ، كـ« رَضِيَهُ » ، قِلىً ، وقِلَاءً ، ومَقِليةً ، أي : أَبْغَضَهَ ، وكَرِهَهُ غاية الكراهة ، فتركه .

---

(١) انظر « الصحاح » : (٦٤١، ٢٤٦٦). « فائدة » : وهمزةُ الفعلِ « أُخْبرُ » همزة وَصْلٍ ؛ لأنه أمرُ الفعل الثلاثي « خَبَرَ ».

وقيل : قلاه في الهجر ، وقليه في البغض ، والجزم على أنه جوابُ الأمر الذي وقع موقعَ الحال .

و « وَجَدَ » بمعنى : صَادَفَ ، كما فسره « ابن هشام » في « المغني »[1] أو موقع ثاني المفعولين على أنها من أخوات « ظنَّ » ، بتقدير القول ، أي : وجدت الناس مقولًا في حقهم ذلك ، ومفعول « أُخْبُرْ » محذوف ، وكذا جوابه ، أي : أُخْبُرْهُمْ تَقْلُهُمْ .

وقيل : « وجدت » بمعنى : عرفت ، و « الناس » مفعول . « أُخْبُرْ » مقدمًا ، أي : عرفت هذه القصة وتحقيقَها وجدانًا .

و « الهاء » في « تَقْـلِهْ » هاء السكت ، أو ضميرٌ أُفْرِدَ ، نظرًا إلى لفظ « الناس » ، أو كل واحدٍ ، فلا حذف من الجواب .

قال « أبو عبيدة » : خَرَجَ الكلامُ على لفظ الأمر ، ومعناه الخبرُ ، يريد أنك إذا جَرَّبْتَهُمْ قليتهم . يُضْرَبُ في ذمِّ الناسِ ، وسوءِ معاشرتهم .

وقال « الميداني »[2] : يجوز رفع « الناس » على الحكاية للجملة ، كقول :

سَمِعْتُ : الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً ....

ومَنْ نصب « الناسَ » نَصَبَهُ بالأمر .

---

(١) وفي « مغني اللبيب » : ٧٦٢ (قال « أبو الدرداء » –رضي الله عنه–: « وجدتُ الناسَ : أُخْبُرْ تَقْـلِهْ » أي : صادفتُ الناس مقولًا فيهم ذلك).

(٢) في «مجمع الأمثال» (٣: ٤٢٥). وأورده «أبو عبيد» في «فصل المقال»: ٣٩١، معزواً إلى « أبي الدرداء »، وفيه : قال « أبو عمرو » : يقال : أُخْبُرْ تَقْلُهْ وتَقْلِهْ ، لغتان فصيحتان . ذُكِرَ ذلك في كتابِ « الياقوت ».

و « وَجَدْتُ » بمعنى : عرفت هذا المثل . والهاء للسكت .

وأصله : أُخْبُرِ الناسَ تَقْلُهُمْ ، ثم حَذَفَ الضميرَ ، وأدخل هاءَ السكت ، وتكون الجملةُ في موضع نصبٍ بـ« وجدت » ، أي : وجدت الأمر كذلك . اهـ .

والبيت بتمامه :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا   فقُلْتُ لِصَيْدَحَ : انْتَجِعِي بِلالا

وهو لـ« ذي الرمة » كما في « ديوانه » (٣ : ١٥٣٥)، و« المقتضب » (٤ : ١٠)، و« الجمل » : ٣٢٩ ، و« العقد الفريد » (٥ : ٣٣٣)، و« خزانة الأدب » (٩ : ١٦٧)، و« الإفصاح » : ٣٣٠ ، و« التصريح » (٢ : ٢٨٢)، و« شرح الأشموني » (٤ : ٩٣). ويروى : « رأيت الناس .. ».

الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء ، وصيدح : اسم ناقة « ذي الرمة » ، وبلال : هو ابن أبي بردة ، أمير البصرة وقاضيها ، وكان داهية ، لقنًا ، أديبًا .

وفي « التصريح » و« حاشية يس » (٢ : ٢٨٢) :

(سمع الشاعرُ قومًا يقولون : « الناسُ ينتجعون غيثًا » برفع « الناس » على الابتداء ، فحكى ذلك كما سمع ، و« ينتجعون » أي : يطلبون ، وهذه الجملة خبر المبتدأ .

وجملة « الناس ينتجعون » : محكية بقولٍ محذوف ، أي : سمعت الناسَ يقولون : الناسُ ينتجعون غيثًا ، فمفعول « سمعت » محذوف ، وجملة « يقولون » حال من « الناس » الذي هو مفعول « سمعت » ، أو مفعول ثان له ، على الخلاف في ذلك .

فعلىٰ هذا جملة : « الناسُ ينتجعونَ غيثاً » محكية بالقول على القياس ، لكنه محذوف . وصفة « غيثاً » محذوفة ، أي : مريعًا نافعًا ، فقلت لناقتي –لما سمعت قولهم المذكور–: لا تنتجعي الغيث ، وانتجعي بلالًا ، فهو أجدىٰ من الغيث . و « صَيْدَح » : مُنِعَتْ من الصرف للعلمية والتأنيث .

ومثل هذا الكلام : « قرأت : الحمدُ للهِ ربِّ العالمين »).

وقال « ابن مالك » في « شرح الكافية الشافية » (٤ : ١٧٢٢) : (ويمكن أن يكون من هذا ما كُتِبَ بواوٍ في خَطِّ الصَّحابة –رضي الله عنهم أجمعين–: « فلان بن أبو فُلان » ، كأنه قيل : فُلَان ابن المقول فيه أبو فلان .

والمختارُ فيه عند المحقِّقينَ أن يُقْرَأَ بالياء ، وإن كان مكتوبًا بالواو ، كما تُقْرَأُ : « الصَّلَوة » ، و « الزَّكوة » بالألف ، وإن كان مكْتُوبَيْنِ بالواو ، تنبيهًا علىٰ أنَّ المنطوق به منقَلِبٌ عن واوٍ).

وفي « خزانة الأدب » (٩ : ١٦٩) : (وقد روىٰ نصب « الناس » جماعةٌ ثِقاتٌ ، منهم « ابن السِّيد » في « أبيات المعاني » ، ومنهم « الفارقي » في « شرح أبيات الإيضاح »، ومنهم « الزمخشريُّ » وغيرُهُ).

وقد بَسَطَ « البغداديُّ » القولَ في استعمالات « سَمِعَ »، ومعانيها ، فارجع إليه إن شئت فإنه جِدُّ مفيد .

وخلاصة القول– كما قال « الفارقي »–:

(البيتُ يُرْوَىٰ على وجهين : بنصب « الناس »، ورفعهم.

فَمَنْ نصب فأمره ظاهر بـ« سمعتُ » ، وَمَنْ رفع فعلىٰ الحكاية ؛ لأن

« سمعتُ » فعلٌ غير مؤثر ، فجاز أن يعلق ، وتقع بعده الجمل ، وتقدير المعنىٰ : « سمعت مَنْ يقول : الناس ينتجعون غيثًا » أي : يطلبون النجعة ، وهي مكان المطر إذا أجدبوا ...).

تخريج الأثر : « وَجَدْتُ : الناس أُخْبُرْ تَقْلُهْ » :

أخرجه « الهيثمي » في « مجمع الزوائد » في (كتاب الأدب - باب من اخْتَبَرَ الناسَ هجرهم) (٨ : ٩٠) من حديث أبي الدرداء مرفوعًا ، بلفظ : « أُخْبُرْ تَقْـلِهْ » . رواه « الطبراني » . وفيه « أبو بكر بن أبي مريم » وهو ضعيف . وعن « أبي الدرداء » أنه كان يقول : ثِقْ بالناس رويدًا .

وفي « الجامع الصغير » : أخرجه « أبو يَعْلَىٰ » و « الطبرانيُّ » في « معجمه الكبير » ، و « ابن عدي » .

وأخرجه « أبو نعيم » في « حلية الأولياء » (٥ : ١٥٤) .

وقال « الصغاني » : حديث موضوع .

وخالفه « السيوطيُّ » وعَدَّد طرقه .

وذكره « الشريفُ الرضيُّ » في « نهج البلاغة » (٢٠ : ٨٠) . أنه من كلام « عليّ » . والمشهور أنه من حديث « أبي الدرداء » .

وقال « ابن الجوزيِّ » في « العلل المتناهية » (٢ : ٢٣٥ - ٢٣٦) : (« أُخْبُرْ تَقْـلِهْ» حديثٌ لا يصح عن رسول الله ﷺ . قال « يحيىٰ » : « أبو بكر بن أبي مريم » ليس بشيءٍ).

قال « السخاويُّ » في « المقاصد الحسنة » : ٢٥-٢٦ : طُرُقُهُ ضعيفة ، لكن شاهده في الصحيحَيْنِ : « الناسُ كإبلٍ مئة ، لا تجدُ فيها راحلة ».

ورواه « العسكري » من جهة « حَوْثَرَةَ بنِ محمدٍ »(١) حدثنا « سفيان » عن « سعيد بن حسان » عن « مجاهد » قال : « وَجَدْت الناس كما قيل أُخْبُرْ تَقْلُهْ ».

ورواية « ابن عدي » : « وجدت الناس أُخْبُرْ تَقْلُهْ ».

وانظر « الدرر المنتثرة » : ٤٤ ، و « كشف الخفاء » (١ : ٦٣)، (٢ : ٣٣٥)، و « أسنى المطالب » : ٣٥ ، و « الفوائد المجموعة » ٢٥٩ .

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) هو «حَوْثَرَةُ بن محمد المِنْقَرِي ، أبو الأزهر البَصْري الوَرَّاق » ، صدوق ، ووثَّقَهُ « ابنُ حبان » مات سنة ٢٥٦ هـ .

« مقدمة خلاصة تذهيب الكمال » (١ : ٢٧٢)، « تقريب التهذيب » (١ : ٢٠٧).

التأكيـــد

مسألة : ٣٨

في الغرض الذي وضع له التأكيد

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (١ : ٣٢٨-٣٢٩) : (الغرض الذي وُضِعَ له التأكيد أحد ثلاثة أشياء :

أحدها : أن يَدْفَعَ المتكلِّمُ ضَرَرَ غفلةِ السامع عنه .

وثانيها : أن يدفع ظنَّه بالمتكلم الغَلَط ، فإذا قصدَ المتكلمُ أحدَ هذين الأمرين فلابد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلةَ السامع عنه ، أو ظنَّ أن السامع ظن به الغلط فيه تكريرًا لفظيًا ، نحو : « ضَرَبَ زيدٌ زيدٌ » ، أو « ضربَ ضربَ زيدٌ » ...

وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه لظنك غفلةَ السامع ، أو لدفع ظنه بك الغلط ، وذلك إما في الحرف ، نحو : « إنَّ إنَّ زيدًا قائم » ، أو في الجملة ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فإنَّ مع العُسْرِ يُسْرًا ، إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا ﴾[1] ...

والغرض الثالث : أن يدفع المتكلِّمُ عن نفسه ظنَّ السامعِ به تَجَوُّزاً ، وهو ثلاثة أنواع :

---

(١) الانشراح : ٥، ٦.

أحدها : أن يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب ، فربما تَنْسُبُ الفعلَ إلى الشيء مجازًا وأنتَ تريدُ المبالغةَ لا أنَّ عينَ ذلك الفعل منسوبٌ إليه ، كما تقول : « قَتَل زيدٌ » وأنت تريدُ : ضَرَبَ ضَرْبًا شديدًا ، أو تقول : « هذا باطل » وأنت تريد غيرَ كامل، فيجب أيضًا تكريرُ اللفظ حتى لا يبقىٰ شكٌّ في كونه حقيقةً لغويةً ، نحو قوله -عليه السلام- : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّها فنكاحُها باطِلٌ باطِلٌ باطِلٌ ».

والثاني : أن يظن السامعُ به تجوُّزًا في ذكر المنسوب إليه المعين فربما نسب الفعل إلى الشيء ، والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه ، كما تقول : « قَطَعَ الأميرُ اللصَّ » ، أي : قَطَعَ غلامُه بأمرِه ، فيجب إذن إما تكرير لفظ المنسوب إليه ، نحو : « ضَرَبَ زيدٌ زيدٌ » أي : ضَرَبَ هو ، لا مَنْ يقوم مقامه ، أو تكريره معنىً ، وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير .

والثالث : أن يظن السامعُ به تجوّزًا إلَّا في أصل النسبة ، بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها ؛ لأن العموماتِ المتخصصةَ كثيرةٌ ، فَيَدْفَعُ هذا الوهمُ بذكر : كله وأجمع وأخواته ، وكلاهما ، وثلاثتهم ، وأربعتهم ، ونحوها . فهذا هو الغرضُ من جميع ألفاظِ التأكيد) .

وقال أيضًا في « شرح الكافية » (١ : ٣٣٥) :

(ويُسْتَثْنَىٰ من الحكم المذكور -أعني مع تأكيد النكرات- شيءٌ واحدٌ ، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكمًا لا محكومًا عليه ،

كقوله – عليه الصلاة والسلام – : « فنكاحُهَا باطلٌ باطلٌ باطلٌ »، ومثلُهُ قوله – تعالىٰ – : ﴿ دُكَّتِ الأرضُ دَكّـًا دَكّـًا ﴾[1]، فهو مثلُ : « ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ ».

وفي « حاشية شرح الكافية » :

« قوله : وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكمًا لا محكومًا عليه » فلا يصح على هذا : « جاءني رجلٌ رجلٌ » ؛ لدفع توهم غفلة السامع ، أو اعتقاده غَلَطَ المتكلِّمِ ، وقد يقال : الممنوعُ تأكيدُ المنكر تأكيدًا معنويًا ، لا تأكيدًا لفظيًا ، وهذا أقرب ، ولهذا علل عدم الجواز بكون تلك الألفاظ معرفة).

وفي « شرح الأشموني » (٣ : ٨٠) :

(التوكيدُ اللفظيُّ : هو إعادةُ اللفظِ ، أو تقويتُه بموافِقِهِ معنىً ، كذا عرَّفه في « التسهيل »[2]، فالأول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو : « جاء زيد زيد »، و « نكاحها باطلٌ باطلٌ باطلٌ »، وقوله :

فإيَّـاكَ إيَّـاكَ المِـرَاءَ فإنَّـهُ ... إلىٰ الشرِّ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جالِبُ

ونحو : « قامَ قامَ زيدٌ » ، ونحو : « نعم نعم » ، وكقوله ، وهو « الكميت » :

فتلكَ وُلَاةُ السُّوءِ قد طال مُلْكُهُمْ ... فَحَتَّامَ حَتَّامَ العناءُ المطـولُ

---

(١) الفجر : ٢١ ، وتمام الآية : ﴿ كَلَّا إذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّـًا دَكّـًا ﴾.

(٢) (ص : ١٦٦).

والجملة : كقولكَ : « آدْرُجِي آدْرُجِي » ، وقوله :

لكَ اللهُ لكَ اللهُ

والثاني ، كقوله :

أنت بالخيرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ

وقوله – هو مضرس بن ربعي ، وقيل : طفيل بن عوف الغنوي – :

وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إن كانَتْ أُبيحَتْ دَعَاثِرُهْ[1]

وقوله – هو الأسود بن يَعْفُر – :

فَرَّتْ يَهُودُ وأَسْلَمَتْ جِيرَانَها صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ[2]

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل).

تخريج حديث : «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بغَيْرِ إذْنِ وَلِيِّها فنكاحُها باطِلٌ باطِلٌ باطِلٌ» :

أخرجه « الترمذيُّ » في « سننه » في (أبواب النكاح – بابُ ما جاء

---

(١) قلن : أي : النساء ، يعني أنهن قلن : إن ارتحلنا عن هذا الماء فإن أول مشرب نرده الفردوس .

دعاثر : جمع : دُعثور ، وهو الحوض المتثلِّم ، وقياسه : دعاثير . والمَشْرَب : موضع الشُّرب وانظر « خزانة الأدب » (١٠ : ١٠٣) .

(٢) يهود : اسم قبيلة ها هنا .

صمي : أخرسي ، صَمَام : اسم للداهية .

والشاهد فيه قوله : « صمام » فإنه توكيد لفظي لقوله : « صَمِّي » وقد علم أن التوكيد اللفظي إعادة اللفظ ، أو تقويته بموافِقِهِ معنىً . فالأول كقوله : « ادرُجي ادرُجي » ، والثاني مثل قوله : « صَمَام » ، فإنه تقوية لمعنَى « صَمِّي » ، « المقاصد النحوية » (٤ : ١١٢) .

لانِكَاحَ إلَّابِوَلِيٍّ) (٢ : ٢٨١) من حديث « عائشةَ » - رضي الله عنها - أن رسولَ الله ﷺ قال : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فنِكاحُها باطِلٌ ، فنِكَاحُها باطِلٌ ، فنِكاحُها باطِلٌ . فإنْ دَخَلَ بِهَا فَلَها المَهْرُ بما اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا . فإن اشْتَجَرُوا فالسُّلْطَانُ وَليُّ مَنْ لَا وَلِيَّ له »[1] هذا حديثٌ حَسَنٌ .

وأخرجه « أحمد » في « مسنده » (٦ : ٤٧ ، ١٦٦) .

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب النكاح - باب في الولي) (٢ : ٢٢٩) و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب النكاح - باب لا نكاح إلّا بولي) (١ : ٦٠٥).

و « الحاكم » في « المستدرك » في (كتاب النكاح - باب السلطان ولي من لا ولي له) (٢ : ١٦٨) . وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

و « الدارميُّ » في « سننه » في (كتاب النكاح - باب النهي عن النكاح بغير ولي) (٢ : ١٣٧) .

و « ابنُ أبي شيبة » في « مصنَّفِهِ » في (كتاب النكاح - باب مَنْ قال : لا نكاحَ إلَّا بولي أو سلطان) (٤ : ١٢٨) .

و « عبد الرزاق » في « مصنَّفِهِ » في (كتاب النكاح - باب النكاح بغير وليّ) (٦ : ١٩٥) .

---

(١) هذه رواية « الترمذي » ، وهي بهذا اللفظ في « نصب الراية » (٣ : ١٨٤) ، وسائرُ كُتُبِ الحديث أَوْرَدَتْهُ بألفاظ تُقَارِبُ هذه الرواية .

و « الدارقطني » في « سننه » في (كتاب النكاح) (٣ : ٢٢١).

وأورده « الهيثميُّ » في « مجمع الزوائد » في (كتاب النكاح – باب ما جاء في الولي والشهود) (٤ : ٢٨٥) من حديث « عبدِ الله بنِ عمرو » بلفظ : « أيُّما امرأةٍ نُكِحَتْ بغيرِ إِذْن وَلِيِّها ، فنكاحُها باطلٌ ، وإن كان دَخَلَ بها فلها صِدَاقها[1] بما استَحَلَّ من فرجها ويفرق بينهما ، وإن كان لم يدخل بها فُرِّق بينهما ، والسلطان ولي من لا وليَّ له ».

ثم قال : رواه « الطبرانيُّ » ، وفيه « حمزةُ بنُ أبي حمزة » وهو متروك .

(**تنبيه عزيز**) الروايةُ التي ذكرها النحاةُ كـ« الرضيِّ » و « الأشمونيِّ » وهي : « باطلٌ باطلٌ باطلٌ » لا توجد فيما ذكرتُ من المصنفات التي خَرَّجْتُ منها هذا الحديثَ .



---

(١) صَـدَاق المرأةِ : مَهْرُها ، والكسر أفصح ، وجمعه « صُدُقٌ » . « المغرب » (١ : ٤٦٩).

« المضمـــر »

المسألة : ٣٩

في قصر المبتدأ على الخبر

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ٢٤) :

(المبتدأ المخبر عنه بذي اللام إن كان مُعَرَّفًا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر ، كقوله – عليه السلام – : « الكَرَمُ التقوىٰ ، والحَسَبُ المالُ ، والدينُ النصيحة » أي : لا كَرَمَ إلا التقوىٰ ، ولا حَسَبَ إلا المالُ ، ولا دينَ إلا النصيحةُ ؛ لأن المعنىٰ : كل الكرم التقوىٰ .

وإن لم يكن في المبتدأ لام الجنس فالخبرُ المعرف باللام مقصور على المبتدأ ، سواء كان اللامُ في الخبر **للجنس** ، نحو : ﴿ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[1]. أي : لا عزيزَ إلّا أنت ، فهو للمبالغة ، كقولك : « أنت الرجل كل الرجل ».

أو للعهد، نحو : «رأيت الكريمَ، وأنت الكريمُ» أي : أنت ذلك الكريمُ لا غيرك.

وسواء كان اللام **موصولاً** ، نحو : « أنت القائمُ » ، أو **زائداً** داخلاً فى الموصول، نحو « أنت الذي قال كذا » ..).

---

(١) البقرة : ١٢٩ .

تخريج الحديث :

«الكَرَمُ التقوىٰ، والحَسَبُ المالُ، والدينُ النصيحةُ» :

هذه أحاديث ثلاثة :

الأول: «الكَرَمُ التقوىٰ»، وتمامه: «والشَّرَف التَّوَاضُعَ، واليقينُ الغِنَىٰ».

أخرجه « ابن أبي الدنيا » عن « يحيىٰ بن أبي كثير »[1] مرسلًا كذا في « الجامع الصغير » ، و « كنز العمال » (٣ : ٩٠) .

والثاني : « الحسب المال » ، وتمامه : « والكرم التقوىٰ » . أخرجه « أحمد » في « مسنده » (٥ : ١٠) .

و « الترمذي » في « سننه » في « أبواب تفسير القرآن ـ سورة الحجرات » (٥ : ٦٥).

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الزهد ـ باب الورع والتقوىٰ) (٢ : ١٤١٠).

و « الحاكم » في « مستدركه » في (كتاب الرِّقاق) (٤ : ٣٢٥) . وفيه : هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ، ولم يخرجاه .

من حديث « سَمُرَةَ » . و « كنز العمال » (٣ : ٩٠) .

---

(١) هو ثقة ، ثَبَتٌ ، لكنه يدلس ، ويرسل . مات سنة ١٢٩ ، أو ١٣٢ هـ. انظر « تهذيب التهذيب » (١١ : ٢٦٨ـ ٢٧٠)، و « تقريب التهذيب » (٢ : ٣٥٦) .

والثالث : « الدينُ النصيحة ».

قطعةٌ من حديثٍ أخرجه « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان - باب بيان أنه لا يدخلُ الجنةَ إلا المؤمنون ...) (١ : ٥٣)، من حديث « أبي رُقَيَّةَ ، تميمِ بن أوسٍ الداريِّ » - رضي الله عنه - والحديث بتمامه : « الدينُ النصيحةُ ، قلنا : لِمَنْ ؟ قال : لله ، ولكتابِهِ ، ولرسولِهِ ، ولأئمةِ المسلمين ، وعامَّتِهِمْ ».

وتَرْجَمَ بها « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الإيمانِ) فقال : (باب قول النبي ﷺ : الدينُ النصيحة ...) (١ : ٢٠).

وقال « البغدادي » في « تخريج أحاديث الرضي » :

أخرجه « البخاري » في « تاريخه » عن « ثَوْبان » ، و « البزار » عن « ابن عمر ».

أقول : عَجَبِي شديدٌ من « البغداديِّ » - رحمه الله - لأنَّهُ خَرَّجَ هذا الحديثَ من غير الصَّحِيحَيْنِ ، مع وجوده فيهما ، ولعلَّه تَابَعَ صاحبَ « كنز العمال » (٣ : ٤١٢) في تخريجه هذا الحديث .

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٤٠

في مجيء « هُمَا » ضمير فصل ، وغير ذلك

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٢٧) :

(... قولُهُ -عليه الصلاة والسلام- : « كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَة حتَّىٰ يكونَ أبواه هما اللَّذانِ يهوِّدانه أو ينصِّرانه » فيه ثلاثةُ أوجه :

أحدهما : أنَّ في « يكون » ضميرَ شأن .

والثاني : أنَّ فيه ضميرَ المولود ، وقوله : « أبواه هما اللذان » جملةٌ خبر « كان » في الوجهين .

والثالث : أن يكون « أبواه » اسمَ « كان » ، وقولُه : « هما اللذان » جملة خبر « كان » .

ورُوِيَ : « هما اللَّذَيْنِ » فـ« أبواه » اسمُ « كان » ، و« اللذين » خبره ، و« هما » فَصْلٌ).

وقال « سيبويه » في « الكتاب » (٢ : ٣٩٣) :

(... وأما قولهم : « كلُّ مولودٍ يُولَدُ علىٰ الفِطْرَةِ ، حتَّىٰ يكونَ أبواه هما اللَّذَانِ يهوِّدانِهِ وينصِّرانِهِ ».

ففيه ثلاثةُ أوجه : فالرفعُ وجهان ، والنصبُ وجهٌ واحدٌ .

فأحدُ وجهي الرفع أن يكون المولودُ مضمرًا في « يكُونَ » ، والأبوان مبتدآنِ ، وما بعدهما مبنيٌّ عليهما ، كأنَّهُ قال : حتَّىٰ يكونَ المولودُ أبواه اللَّذانِ يهوِّدانِهِ وينصِّرانِهِ .

ومن ذلك قول الشاعر –رجل من بني عَبْس– :

إذَا ما المَرْءُ كان أبوه عَبْسٌ فَحَسْبُكَ ما تُرِيدُ إلى الكَلامِ[1]

وقال آخر :

متى ما يُفِدْ كَسْبًا يَكُنْ كلُّ كَسْبِهِ لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يومٍ ومَأْكَلُ[2]

والوجه الآخر : أن تُعْمِل « يكونَ » في الأبوين ، ويكون « هما » مبتدأ ، وما بعده خبرًا له .

والنصبُ على أن تَجعل « هُمَا » فصلًا).

وقال « الصيمريُّ » في « التبصرة والتذكرة » (١ : ٥١٤) :

(وفى الحديث المرفوع : « كلُّ مولودٍ ... » فيجوز أن يكونَ « هُمَا » فَصْلًا ، علىٰ أن تُضمِرَ في « يكونَ » ما يعود على المولود ، فيُجْعَلَ اسمَ « يكونَ » ، ويُجْعَلَ « أبواه » مبتدأ ، و « اللذان يُهَوِّدَانِهِ » خبرَ المبتدأ ،

---

(١) نَسَبَ البلاغةَ والفصاحةَ إلى عَبْسٍ ؛ لأنه منهم ، وهم عَبْسُ بنُ بغيضِ بنِ رَيْثِ بنِ غَطَفانَ ابنِ سعِد بنِ قَيْسِ عَيْلَان .

قال « الشنتمري » : (و « إلىٰ » هنا بمعنى « مِنْ » ، وفيها بعد ؛ لأنها ضدها . والأجود أن يريد : فحسبك ما تريد من الشرف إلى الكلام ، أي مع الكلام).

(٢) الشاهدُ فيه إضمارُ اسمِ «يكن» . والتقدير : يكن هو كل كسبه له مطعم ومأكل من صدر يومه، أي أوله.

و « هما » فَصْلٌ ، والتقدير : حتىٰ يكونَ المولودُ أَبَوَاهُ اللذان يُهَوِّدانِهِ ، ثم فصل بينهما ، كما قال رجل من عَبْس :

إذا ما المرءُ كان أَبُـوهُ عَبْسٌ   فَحَسْبُكَ ما تريدُ إلىٰ الكـلامِ

أَضْمَرَ في « كان » اسمَها ، وجَعَلَ « أبوه عَبْسٌ » جملةً في موضع الخبر ، كأَنَّهُ قال : إذا ما المرء كان هُوَ أبوه عَبْسٌ ، فهو ضمير « المرء ».

ويجوز أن تَجْعَلَ « هُمَا » غيرَ فصل ، ويكون مبتدأ ، وما بعده الخبرُ ، والجملةُ خبرُ « يكون » ، واسمُها « أبواه ».

ويجوز النصب في « اللذين » على أن تجعلَهُما خبرَ « يكون » ، و « أبواه » اسمُها ، وعلى هذا الوجه لا يكون « هما » إلَّا فَصْلًا).

واستشهد بالحديث « أبو علي الفارسيُّ » في « الإيضاح » في (باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر) : ١٠١ قال : (... وتقول : « زيدٌ كان أبوه منطلقًا » ، فترفع « زيداً » بالابتداء ، و « كان » وما بعدها في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ، و « أبوه » مرتفع بأنه اسم « كان » ، و « منطلقًا » نصب بأنه خبرها .

وإن شئتَ قلت : « زيدٌ كان أبوه منطلقٌ » فجعلتَ في « كان » ذكرًا عائدًا إلى « زيد » وجعلتَ الجملة التي هي : « أبوه منطلقٌ » ، في موضع نصب بأنه خبر « كان » ، وكذلك الحديث المروي : « كلُّ مولودٍ يولدُ على الفِطرةِ حتى يكونَ أبواه هما اللذان يهوِّدانه وينصرانه » وهما اللذين).

واستشهد به « ابن هشام » في « مغنيه » في ثلاثة مواطن :

الموطن الأول : في (الكلام على « حتىٰ ») : ١٦٩ - ١٧٠ قال

فيه : (ولـ « حتَّىٰ » الداخلةِ على المضارع المنصوب ثلاثةُ معانٍ :

(١) مرادفة « إلىٰ » ... (٢) ومرادفة « كي » التعليلية ... (٣) ومرادفة « إلَّا » في الاستثناء ... وجعل « ابن هشام الخضراوي » من ذلك الحديثَ : « كلُّ مولودٍ يُولَدُ ... »).

الموطن الثاني : في (شرح حال الضمير المسمَّىٰ فَصْلًا وعِمادًا) : ٦٤٦ قال فيه : (... وفي الحديث : « كلُّ مولودٍ يُولَدُ ... » إنْ قُدِّرَ في « يكون » ضميرٌ لـ« كلُّ » فـ« أبواه » مبتدأ ، وقول « هما » إما مبتدأ ثانٍ ، وخبرُه « اللذان » ، والجملةُ خبر « أبواه » ، وإما فَصْلٌ ، وإما بدلٌ من « أبواه » إذا أجزنا إبدال الضميرِ من الظاهر . و « اللذان » خبرُ « أبواه ».

وإن قُدِّر « يكون » خاليًا من الضمير ، فـ « أبواه » اسمُ « يكونَ »، و « هما » مبتدأ ، أو فَصْل ، أو بدل ، وعلى الأول فـ« اللذان » بالألف ، وعلى الأخيرين هو بالياء).

الموطن الثالث : في (الباب الخامس : في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها) : ٦٨٨ قال فيه :

(قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : « كلُّ مولودٍ يُولَدُ ... » لا يجوز أن يعلق « حتَّىٰ » بـ« يولدُ » ؛ لأن الولادةَ لا تستمر إلىٰ هذه الغايةِ ، بل الذي يستمر إليها كونُه على الفطرة ، فالصواب تعليقُها بما تعلقتْ به « علىٰ »، وأنَّ « علىٰ » متعلقة بـ« كائنٍ » محذوفٍ منصوب على الحال من الضمير في « يولد »، و « يولد » خبر « كلُّ »).

واستَشْهَدَ بالحديث أيضًا « السيوطيُّ » في « همع الهوامع » في

(مبحث النواصب) (٢ : ٩) فقال : (... وقال « ابنُ هشام الخضراويُّ » في حديث : « كلُّ مولودٍ يُولَدُ علىٰ الفطرةِ حتىٰ يكونَ أبواه يُهَوِّدَانِهِ أو يُنَصِّرَانِهِ » : عندي أنه يجوز أن يكون « علي الفطرة » حالًا من الضمير ، و « يُولَدُ » في موضع خبرٍ ، و « حتَّى » بمعنى « إلَّا أن » المنقطعة ، كأنه قال : إلَّا أنْ يكون أبواه ، والمعنىٰ : لكن أبواه يهوِّدانِهِ أو يُنَصِّرَانِهِ .

قال : وقد ذكر النَّحْوِيُّونَ هذا المعنىٰ في أقسام « حتى »).

وانظر « شرح أبيات مغني اللبيب » (٣ : ١٠٠–١٠١).

وفي « فتح الباري » (٣ : ٢٥٠) :

(« تنبيه »: ذكر « ابنُ هشام » في « المغني » عن « ابن هشام الخضراويِّ » أنه جَعَلَ هذا الحديثَ شاهدًا لورود « حتَّىٰ » للاستثناء ، فذكره بلفظ : « كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرة حتى يكونَ أبواه هما اللذانِ يُهَوِّدَانِهِ ويُنَصِّرَانِهِ ».

وقال : لك أن تخرجه على أنَّ فيه حذفًا ، أي : يولد على الفطرة ويستمر علىٰ ذلك حتى يكونَ ، يعني فتكون للغاية على بابها . اهـ .

ومَالَ صاحبُ « المغني » في موضع آخر إلىٰ أنه ضُمِّنَ « يولدُ » معنىٰ ينشأ مثلاً . وقد وَجَدْتُ الحديث في تفسير « ابن مَرْدُويَهْ » من طريق « الأَسْوَدِ بنِ سَرِيع »[1] بلفظ :

---

(١) أبو عبد الله ، التَّميميّ المِنقَرِيّ . صحابيٌّ ، نزل البصرة . له ثمانية أحاديث ، وغزا مع النبي ﷺ أربع غزوات . وكان شاعرًا مُحْسِنًا فصيحًا لَسِنًا ، وهو أوَّلُ من قَصَّ بالبصرة . مات سنة : ٤٢ هـ. « الإصابة » (١ : ٧٤)، و « مقدمة خلاصة تذهيب الكمال » (١ : ٩٥).

« ليست نسمة تولد إلا وُلِدَتْ علىٰ الفطرة ، فما تزال عليها حتىٰ يَبِينَ عنها لسانُها » الحديث . وهو يؤيد الاحتمال المذكور .

واللفظ الذي ساقَهَ « الخضراويُّ » لم أَرَهُ في « الصحيحين » ولا غيرهما ، إلا عند « مسلم » في رواية : « حتىٰ يُعْرِبَ عنه لسانُهُ ».

ثم وجدتُ « أبا نُعَيْم » في « مستخرجه » على « مسلم » أورد الحديث من طريق « كثير بن عبيد » عن « محمد بن حرب » عن « الزبيدي » عن « الزهريِّ » بلفظ : « ما مِنْ مولودٍ يولدُ في بني آدمَ إلَّا يولدُ على الفطرة ، حتىٰ يكونَ أبواه يُهَوِّدانِهِ » الحديثَ .

وكذا أخرجه « ابن مَرْدُويَهْ » من هذا الوجه ، وهو عند « مسلم » عن « حاجب بن الوَليد » عن « محمد بن حرب » بلفظ : « ما مِنْ مولودٍ إلا يُولَدُ على الفطرةِ ، أَبواهُ يُهَوِّدَانِهِ ».

تخريج حديث : « كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفطرة ... » :

الحديثُ الذي هو بلفظ النحاة لم أجدْه في كتب السنة .

ولعلَّ عبارةَ « هما اللذان » من إدراج النحاةِ في الحديث ، ظنًّا منهم أنها منه ، وهي من كلامِ الرُّواةِ أو الشُّرَّاحِ .

وقد رُوِيَ بألفاظٍ مختلفة .

أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب الجنائز – باب ما قِيلَ في أولادِ المُشْرِكينَ) (٢ : ١٠٤)، وفي (كتاب القدر – باب : الله أعلم بما كانوا عاملين) (٧ : ٢١١). من حديث « أبي هريرة » بلفظ : « كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَىٰ الفِطْرَةِ فأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أو يُنَصِّرَانِهِ أو يُمَجِّسَانِهِ كَمَثَل

البَهِيمَةِ تُنْتَجُ[1] البَهِيمَةَ هَلْ تَرَىٰ فيها جَدْعَاءَ ».

و «مسلمٌ» في «صحيحه» في (كتاب القدر - باب معنىٰ: كل مولود يولد على الفطرة) (٤ : ٢٠٤٧)، بلفظ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إلَّا يُولَدُ على الفِطْرَةِ، فأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ويُنَصِّرَانِهِ ويُمَجِّسَانِهِ كما تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ. هل تُحِسُّونَ فيها مِنْ جَدْعَاءَ؟» ...

و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الجنائز - باب جامع الجنائز) (١ : ٢٤١).

و «أبو داود» في «سننه» في (كتاب السنة - باب في ذراري المشركين) (٤ : ٢٢٩).

و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب القَدَر - باب ما جاءَ كل مولود يولد على الفطرة) (٣ : ٣٠٣).

و «أحمد» في «مسنده» (٢ : ٢٧٥، ٣٩٣، ٤١٠).

وأخرجه «السيوطيُّ» في «الجامع الصغير» من طريق «أبي يعلى» و «الطبراني» في «معجمه الكبير»، و «البيهقي» في «السنن» عن «الأسود ابن سَرِيع» بلفظ :

« كُلُّ مولودٍ يُولَدُ علىٰ الفِطْرَةِ ، حَتَّىٰ يُعْرِبَ عنه لسانُهُ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، أو يُنَصِّرَانِهِ ، أو يُمَجِّسَانِهِ » . انظر « فيض القدير » (٥ : ٣٣) .

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) هي على بناء المفعول ، وقد نَتَجَ الناقةَ ينتجها نتجًا إذا تولى نتاجَها حتىٰ وَضَعَتْ . « عمدة القاري » (٨ : ١٧٧) .

« أسمـاء الأفعـال »

المسألة : ٤١

في معنى « آمين » : اِفْعَلْ

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٦٧) :

(وأما « آمين » فقيل : سرياني ، وليس إلّا من أوزان العجمة ، كـ« قابيلَ » و « هابيلَ »، بمعنىٰ : اِفْعَلْ ، على ما فَسَّرَهُ النبيُّ –عليه السلام– حين سأله « ابنُ عباسٍ » –رضي الله عنهما– .

وبُنِيَ على الفتح ، ويخفف بحذف الألف ، فيقال : « أمين » على وزن كريم ، ولا منع من أن يقال : أصله القصر ، ثم مُدَّ فيكون عربيًا ، مصدرًا في الأصل ، كالنذير والنكير ، ثم جُعِلَ اسمَ فعلٍ).

وفي « روح المعاني » (١ : ٩٧):

(ومن الغريب ما قيل : إنه أعجمي معرب « همين » لما أن « فاعيل » كـ« قابيل » ليس من أوزان العرب .

ورُدَّ بأنه يكون وَزْنًا لا نظير له ، ولذا قيل : إنه في الأصل مقصور ، ووزنه « فعيل »، فأشبع).

ثم قال : (والصحيحُ أنها عربية ، ومعناها : استجب ، وقيل : موضوعة لما هي أعمُّ منه ومن مرادفه).

وانظر « شرح المفصل » لـ« ابن يعيش » (٤ : ٣٤ – ٣٥).

تخريج الأثر :

قال « السيوطيُّ » في « الدرِّ المنثور » :

أخرج « جُوَيْبِر »[1] في « تفسيره » عن « الضحَّاك » عن « ابن عباس » قال : قلت : يارسول الله ما معنى آمين ؟ قال : ربِّ افْعَلْ . اهـ .

قال « الشهاب » في « حاشيته على البيضاوي » (١ : ١٤٨) : « قال « الزيلعي » –رحمه الله– في « تخريج أحاديث الكشاف » : إنه واهٍ[2] جدًّا .

---

(١) هو « جُوَيْبِر بن سعيد ، أبو القاسم الأزدي ، البَلْخِيّ » المفسِّر ، صاحب « الضحاك » ، وهو متروك الحديث ، ضعيف جداً . كان « وكيع » إذا أتىٰ على حديث « جُوَيْبِر » قال :

سفيان عن رجل ، لا يُسَمِّيه ، استضعافًا له . مات بعد سنة : ١٤٠ هـ. « الجرح والتعديل » (٢ : ٥٤١)، و« ميزان الاعتدال » (١ : ٤٢٧)، و« تقريب التهذيب » (١ : ١٣٦)، و « مقدمة خلاصة تذهيب الكمال » (١ : ١٧٧).

(٢) عَقَدَ علماءُ الحديثِ بحثًا في معرفة الجرح والتعديل ، وهي ثمرة علم الحديث والمرقاة الكبيرة إليه . وذكروا أصحَّ الأسانيد ، وأوهىٰ الأسانيد . بمعنىٰ أكذب الأسانيد .

انظر « معرفة علوم الحديث » لـ« الحاكم » : ٥٢–٥٨، و« تدريب الراوي » (١ : ١٨٠) .

=

وأخرجه « الثعلبي » عن « أبي صالح » عنه .

وهو مع مخالفته للمشهور لا يصح في كل مقام ... وأما جعل « افْعَلْ » وحده موضوعًا له فبعيد ، وهو تعسف وتكلف).

★ ★ ★ ★ ★

= وقال « ابن منظور » في « اللسان » (وَهَىٰ ١٥ : ٤١٧) : (وَهَىٰ ، يَهِي ، وَهْيًا ، فهو واهٍ : ضَعُفَ ، والجمع : وُهِيٌّ ، وأَوْهَاهُ : أَضْعَفَهُ ، يقال : وَهَىٰ الحائطُ يَهِي ، إذا تَفَزَّرَ واسْتَرْخَىٰ ، وكذلك الثوبُ ، والقِرْبَةُ ، والحَبْلُ).

وقال « الزبيديُّ » في « تاج العروس » (١٠ : ٤٠٤) : (وقولهم : رجل واهٍ ، وحديث واهٍ ، أي : ساقط ، أو ضعيف).

المسألة : ٤٢

في استعمال « بَلْهَ » بمعنى « سِوَىٰ »

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٧٠):

(... يُسْتَعْمَلُ « بَلْهَ » مصدرًا ، واسمَ فِعْلٍ ، بمعنى : دع ، فيقال : « بله زيدٍ » بالإضافة إلى المفعول، كـ« تَرْكَ زيدٍ » ، و « بَلْهَ زيدًا »، كـ « دَعْ زيداً ».

وحَكَىٰ « أبو عليّ » عن « الأخفش » أنه يجيء بمعنى : « كيفَ » فيرفع ما بعده . وينشد عليه قوله - أي : « كعب بن مالك » - رضي الله عنه - :

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضاحيًا هاماتُها بَلْهَ الأكُفُّ كأنَّها لم تُخْلَقِ

بنصب « الأكف »، ورفعِهِ وجَرِّه .

وإذا كان بمعنى : « كيف » جاز أن يدخله « من ».

حكى « أبوزيد » : « إنَّ فُلانًا لا يطيق أن يحمل الفهر فمن بله أن يأتي بالصخرة كيف ومن أَيْنَ ».

ويروىٰ « من بهل » على القلب .

وذكر « الأخفشُ » في (باب الاستثناء) في قوله - أي : أبي زُبيد الطائي النصراني - :

حَمَّالُ أثقالِ أهـلِ الـودِّ آونـةً   أُعْطِيهِمُ الجَهْدَ مِنِّي بَلْهَ مَاأَسَعُ

أن « بَلْهَ » حرفُ جر كـ « عَدَا »، و « خَلَا » بمعنى : « سِوَىٰ »، قيل : ومنه قوله ـ عليه السلام ـ : « بله ما اطَّلَعْتُمْ عليه »).

وقال « ابن الأثير » في « النهاية » (١ : ١٥٥) :

(« بَلْهَ » : من أسماء الأفعال ، بمعنى : دع ، واتْرُكْ ، تقول : بَلْهَ زيدًا ، وقد يُوضَعُ موضع المصدر ، ويضاف ، فيقال : بله زَيْدٍ ، أي : تَرْكَ زيدٍ .

وقوله : « ما اطَّلَعْتُم عليه » يحتمل أن يكون منصوبَ المَحَل ومجرورَهُ على التقديرَيْنِ ، والمعنى : دَعْ ما اطَّلَعْتُم عليهِ من نعيم الجنة ، وعرفْتموه من لَذَّاتها).

انظر « شواهد التوضيح والتصحيح » : ٢٠٣ ، و « فتح الباري » (٨ : ٥١٦)، و « عمدة القارى » (١٩ : ١١٤)، و « شرح الأشموني » (٣ : ٢٠٤)، و « خزانة الأدب » (٣ : ٢٧ ـ ٣١)، و « همع الهوامع » (٢ : ٣٥)، و « الحديث النبوي في النحو العربي » : ٢٧٠ ـ ٢٧٢ .

وفي رواية لـ « مسلم » عن « أبي هريرة » : « بَلْهَ ما أَطْلَعَكُمُ اللهُ عليه ».

وفي رواية أخرىٰ عنه : « بَلْهَ ما أُطْلِعْكُمُ عليه ».

قال شارحه « النوويُّ » (١٧ : ١٦٦) :

(« بَلْهُ » معناها : دع عنك ما أُطْلِعُكُم عليه ، فالذي لم أُطْلِعُكم عليه أعظمُ ، فكأَنَّهُ أضربَ عنه استقلالًا له في جنب ما لم يطلع عليه .

وقيل : معناها : غير . وقيل : معناها : كيف) اهـ .

تخريج الحديث :

الحديث بتمامه : « أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحينَ ما لا عين رأت ، ولا أُذنٌ سمعتْ ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَرٍ ، بَلْهَ ما أُطْلِعْتُم عليه ».

أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب التفسير – تنزيل السجدة) (٦ : ٢١)، برواية : « بَلْهَ ».

و « مسلم » في « صحيحه » في أَوَّل (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها) (٤ : ٢١٧٤)، برواية : « بَلْهَ مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ ».

و « الترمذيُّ » في « سننه » في (أبواب تفسير القرآن – سورة الواقعة) (٥ : ٧٤)، ولا يوجد فيها الشاهد .

و « ابنُ ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الزهد – باب صفة الجنة) (٢ : ١٤٤٧) برواية : « مِنْ بَلْهَ ».

و « أحمد » في « مسنده » (٢ : ٤٦٦)، برواية : « بَلْهَ » ، و (٢ : ٤٩٥)، برواية : « مِنْ بَلْهَ ».

وقال «الهيثمي» في «مجمع الزوائد» في (كتاب التفسير – سورة السجدة) (٧ : ٩٠):

(وعن « ابن مسعود » قال : إنه لمكتوب في التوراة : « للذين تتجافىٰ جنوبهم عن المضاجع ما لا عينٌ رأت ، ولا أذنٌ سمعت ولا خَطَرَ على قلب بشر ، وإنه لفي القرآن : ﴿ فلا تَعْلَمُ نَفْسٌ ما أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾[1]. رواه « الطبراني » عن شيخه « عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم » وهو ضعيف).

---

(١) السجدة : ١٧ .

وفيه أيضًا في (كتاب أهل الجنة - باب في بناء الجنة وصفتها) (١٠ : ٣٩٧) : (وعن «ابن عباس» عن النبيِّ ﷺ ، قال : لما خلق الله جنةَ عَدْنٍ خَلَقَ فيها ما لاعين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، ثم قال لها : تكلمي ، فقالت : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[1] .

وفي رواية : « خَلَقَ اللهُ جنةَ عَدْنٍ بيده ، ودَلَّى فيها ثمارها ، وشقَّ فيها أنهارَها ، ثم نَظَرَ فيها فقال لها : تكلَّمي ، فقالت : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ » فقال : « وعِزَّتي لا يجاورني فيكِ بخيلٌ »، رواه « الطبراني » في « الأوسط » و « الكبير » ، وأحد إسنادي « الطبراني » في « الأوسط » جيد).

ولا شاهد فيما ذكره « الهيثميُّ »؛ لعدمِ ورود « بله » فيما تقدم.

* * * * *

---

(١) المؤمنون : ١ .

المسألة : ٤٣

في الكلام علىٰ « حَيّهلًا »

تكلَّم « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٧٢) علىٰ تركيب « حَيَّ » مع « هَلَا » ،وعلىٰ الأحرف التي يتعدىٰ بها ،وعلىٰ معناها ، ولغاتها ،وعلىٰ احتمالها الضمير مع التركيب ،وعلىٰ إعرابها . فقال :

(**وقد يُرَكَّبُ « حَيَّ » مع « هَلَا »** الذي بمعنى : أسرع ، واستعجل ، فيكون المركب بمعنى : أسرع ، فيعدىٰ إما بـ« إلىٰ » نحو : « حيهل إلىٰ الثريد ».

وإما بالباء، نحو : « حيهلًا بعمرَ » أي : أسرعْ بذكره . والباء للتعدية ، كـ« ذهب به ».

أو بمعنىٰ : أَقْبِلْ ، فيتعدىٰ بـ« علىٰ » ، نحو : « حَيَّهَلْ على زيدٍ ».

أو بمعنىٰ : اِئتِ ، فيتعدىٰ بنفسه ، نحو : « حيهل الثريدَ ».

وفي المركب لغات :

- « حَيَّهَلْ » بحذف ألف « هلا » للتركيب ، حتىٰ يكون ، كـ « خمسةَ عشرَ ».
- وقد يُسَكَّنُ هاؤه ؛ لتوالي الفتحات ، نحو : حَيَّهْل ، كما قيل : « خمسة عشر ».
- وقد يلحقهما التنوينُ مُرَكَّبَيْنِ، فيقال: «حَيَّهَلًا » و «حَيَّهْلًا» بفتح الهاء وسكونها.

وإذا وقفتَ علىَ هٰذَيْنِ المنونَيْنِ قلبتَ نونَهما ألفًا ، وإثباتُ الألف فيهما في الوصل لغة رَديَّة .

وقول « لبيد » :

يَتَمَارَىٰ في الذي قُلْتُ له ولقد يَسْمَعُ قولي حَيَّهَلْ

سَكَّنَ اللامَ للقافية ، ولا يجوز في غير الوقف).

وعقَّب « البغدادي » في « الخزانة » (٦ : ٢٥٨) بعد أن ذكر البيت بقوله : (أنشد البيتَ عَلَىٰ أنَّ لبيدًا سَكَّنَ اللامَ للقافية ، ولا يجوز تسكينُ اللامِ في غير الوقف .

تَبِعَ الشارحُ المحققُ في هذا صاحبَ « الصحاح »؛ فإنه قال : وأما « حَيَّ هَلَا » ، بلا تنوين فإنما يجوز في الوقف ، وأمَّا في الإدراج فإنها لغة رديئة .

وأما قول « لبيدٍ » يذكرُ صاحبًا له في السَّفر كان أَمَرَهُ بالرحيل :

يتمارىٰ في الذي قلت له ... البيتَ . فإنما سكَّنَهُ للقافية .

وأصله من « كتاب الأصول » لـ« ابن السرَّاج » قال : وأمَّا « حَيَّهل » فإذا وقفت فإن شئتَ قلت : « حَيَّهلْ » بالسكون ، وإن شئت قلت : « حَيَّهَلَا » تقف على الألف كما وقفت في « أنا » . اهـ .

وتبعه « أبو علي » في « إيضاح الشعر » ...

والصحيحُ أنَّ تسكينَ اللام لغةٌ ، سواء كان في الوقف أم في الدَّرْج .

قال « أبو حنيفةَ الدِّينَوَرِيُّ » في « كتاب النبات » :

حَيَّهل ، حيَّهلا ، حيَّ علىٰ ، يقال في الاستسراع والاستحثاث .

وقال « زكريا الأحمر » : في « حَيَّهل » ثلاثُ لغات :
يقال : « حيَّهلْ بفلان » بجزم اللام .
و « حيَّهلَ بفلان » بحركة اللام .
و « حيَّهلاً بفلان » بالتنوين .
وقد يقولون من غير « هل » ، من ذلك : « حيَّ علىٰ الصلاةِ » اهـ .
وقال « ابنُ عصفورٍ » : إنَّ « حيهلا » مركبة من « حيَّ » و « هلا » ، إلَّا أنَّ ألف « هلا » تحذف في بعض اللغات تخفيفًا .
و « التماري » : المجادلةُ ، ومثله الامتراءُ ، وهما مِن المرية بالكسر ، وهي الشكُّ . و « حيهل » بمعنى : أسرِعْ).
ثم تابع « الرضي » بقوله :
(وفي « الكتاب الشعري » لـ « أبي علي » : « حَيَّهَلٍ » بكسر اللام وتنوينه).
أوضح « البغدادي » في « خزانة الأدب » (٦ : ٢٥٩) ذلك بقوله :
أراد به كتاب « إيضاح الشعر » فإنه يعبِّر عنه تارة بالأوّل ، وتارة بالثاني ، وتارة بكتاب الشعر . وهذا نصُّه فيه :
وقد وصلوها بـ « هَلْ » فقالوا : حَيَّهلْ .
وزعم « أبو الخطاب » أنَّ بعضهم يقول : حيَّ هلِ الصلاة .
وقال « أبوزيد » : « حَيَّ هَلْ » ، و « حَيّ هَلَ » ، و « حيَّ هَلًا » .
والقول في « حيَّ هلٍ » أنَّ التنوين دخله للتنكير ، كما دخله في « صَهٍ » ونحوها .

وكأنَّه قَدَّرَ فيه الإِسْكانَ ، كأنه قال : « حيَّ هل » علىٰ الوقف ، كما قال « لبيدٌ » :

.... ولقد يَسْمَعُ قَوْلي حَيَّهَلْ

فكَسَرَ اللامَ كما كَسَرَ الذالَ في « يومئذٍ » . ولا يجوز أن تكون حركةُ اللام للإضافة ؛ لأن هذه الأسماءَ التي سميت بها لا تضافُ ، ألا تَرَىٰ أنه قال : جعلوها بمنزلة النَّجاك ، أي : لم يضيفوها إلىٰ المفعول كما أضافوا المصادرَ وأسماء الفاعلين إليه .

ويجوز أن يكون لمَّا نُكِّرَ حُرِّكَ بالكسر ؛ ليكون على لفظِ غيرِه من أمثاله من النكرات ، نحو : « صهٍ » و « إيهٍ » ، ولمَّا جرىٰ في كلامهم غيرَ مضاف ؛ لإجرائهم إياه مجرىٰ الفعل ؛ لنصبهم الأسماء المخصوصة بعده ، لم يستجيزوا إضافتها إلىٰ المفعول به ، فيكون ما لم يُجْعَل بمنزلة الفعل على حدِّ ما جُعل من هذه الأسماء بمنزلته . ألا تَرَىٰ أن الأسماء لم تُجعَل بمنزلة الفعل مفردة حتى ينضم إليها جزءٌ آخرُ وإن كان فيها ضمير ؛ لأن الضمير الذي في اسم الفاعل لمَّا لم يظهر في أكثر أحواله صار لا حكم له ، فإذا لم يضيفوا هذا البابَ؛ لأن إضافته يخرج بها عن الحدِّ الذي استُعملت عليه، علمتَ أن الكاف في « حيَّهلك » للخطاب ، لا لضمير الاسم .

وإذا كان كذلك علمتَ أن الكافَ فيه مثلُ الهاء في « هٰهناه » و « هؤلاء » ، في أنها لحقتِ الألفَ لتبيِّنها لما لم يلتبس بالإضافة ، فكذلك الكاف في « حيهلك » لحقت للخطاب حيْث لم يجزْ لحاق التي تكون اسمًا في هذا الموضع كما لم تلحق الهاء التي لحقت في « هٰهناه » أفعاه ونحوَها .

والضمير الذي في « حيهل » ينبغي أن يكون في مجموع الاسمين ، ولا

يكون في كلٍّ واحد منهما ضميرٌ كما كان في « حيَّ على الصلاة » ضمير ؛ لأن الاسمين جُعلا بمنزلة اسم واحد ، كما أنَّ « خمسةَ عَشَرَ » بمنزلة « مئة » . فكما أنَّ « خمسةَ عشرَ » حكمُه حكمُ المفردِ ، كذلك « حيَّ هلْ » حكمُه حكمُ المفرد . وإذا كان كذلك كان متضمنًا ضميرًا واحدًا .

ويدلُّك على ضم الكلمة الثانية إلى الأولىٰ قولُ « ابن أحمر » :

أنشأتُ أسألُه عن حالِ رُفْقَتِهِ   فقال : حيَّ فإن الركبَ قد ذَهَبا

ا هـ .

وعُلِمَ من قوله : (والضمير الذي في « حيهل » ينبغي أن يكون في مجموع الاسمين) أن ما نقله الشارح المحقق عنه ، وعند « أبي عليّ » على حالهما مع التركيب في احتمال الضمير ، كحال « حلو حامض » إلى آخر ما نقله ـ مخالفٌ لما هنا ، ولعله نقله عنه من كتابٍ آخر له . والله أعلم .

ونقل « أبو حيان » في « الارتشاف »[1] عن « النهاية » لـ« ابن الخباز » قيل : فى « حيَّ » و « هلا » ضميران ؛ لأنهما في الأصل اسما فعلِ أمر ، فكلُّ واحدٍ منهما يستحقُّ الضمير .

وقيل : فيهما ضميرٌ واحدٌ ؛ لأنهما بالتركيب صارا كالكلمة الواحدة . ويدلُّ على ذلك أنَّ « حيَّ » و « هل » لا يتعدَّيان ، فلما ركِّبا تعدَّيا ، فدلَّ علىٰ أن حكم الإفراد قد زال . وقوله :

....   يَوْمٌ كثيرٌ تَنَادِيهِ وحَيَّهَلُهْ

أضافَهُ إلىٰ الضمير وأعربَهُ . ا هـ .

(١) ص : ٦٥٣ مخطوطة حلب الشهباء ، المحفوظة بالمكتبة الأحمدية ، برقم ٨٩٩ .

وحاصل ما ذكره الشارح من لغاتِ « حَيَّهل » ثمانية[1]:

أولها : « حيهل » بحذف الألف ، وإبقاء فتح اللام . قال « ابن عصفور » في « شرح إيضاح أبي عليّ » : إذا وقفت عليها في هذا الوجه جاز أن تقف بالسكون ، وأن تقف بالألف لتبيِّن حركة المبني في الوقف .

ثانيها : « حَيَّهْلَ » بسكون الهاء ، وفتح اللام بلا تنوين .

ثالثها : « حَيَّهَلًا » بفتح الهاء والتنوين .

رابعها : « حَيَّهْلًا » بسكون الهاء والتنوين . ولا ينبغي أن يعدَّ المنوّن من اللغات ؛ إذ التنويـن في اسم الفعل للتنكير . وإذا كان غير منون فهو معرفة ، فإن المجرد من التنوين غير المنون .

قال « أبو حيَّان » في « الارتشاف » : ولا يكون المنوَّن إلا بمعنىٰ : ائت .

ويردُّ عليه : « فحيَّهَلًا بعمر » ، فإنه بمعنىٰ : أسْرِعْ بذكره .

خامسها : « حَيَّهَلَا » في الوقف بفتح الهاء ، وسكون الألف ، وحذف التنوين فيهما .

---

(١) القاعدةُ المشهورة في العدد هي أنَّ العدد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدودَ تذكيرًا وتأنيثًا . ويجب ذلك إذا ذكر المعدودُ بعد اسم العدد ، فلو قُدِّم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراءُ القاعدة وتركُها ، كما لو حُذِفَ ، نحو : « مسائل تسع » ، و« رجال تسعة » ، و« مسائل تسعة » ، و« رجال تسع » . نقل هذا « النوويُّ » ـ رحمه الله ـ عن النحاة ، فاحفظها فإنها عزيزة . « شرح الكافية » للسيد الصفوي . « الصبان » (٤ : ٦١).

قال « ابن عصفور » : هذه اللغة تكون في الوقف والوصل . ولم يقيِّد كونها رديئة في الوصل ، كما قيد الشارحُ المحقق تبعًا لصاحب « الصحاح ».

وقال « ابن أبي الربيع » . منهم من يقول : « حَيَّهَلَا » في الوصل والوقف ؛ لأن « هلا » صوت ، أو لأنه من إجراء الوصل مجرى الوقف ، أو لأن منهم من يقول : « حَيَّهَلْ » بالسكون في الوصل ، فإذا وقف وقف بالألف ، فتكون الألف عوضًا من هاء السكت كألف « أنا ».

وكذلك قال « أبو حيان » في « الارتشاف » : إن « حَيَّهلا » بإثبات الألف تكون وصلًا ووقفًا ، كما قال الشاعر :

بِحَيَّهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ ....

سادسها : « حَيَّهَلْ » بسكون اللام في الوقف . وأطلق « أبو حيان » تبعًا لـ« ابن عصفور » ، سواء كان في الوقف أم الوصل .

وقال « الرَّاعي »[1] في « شرح الألفيَّة » : ذكر « سيبويه » في « حَيَّهَل » ثلاث لغات :

فتح اللام بلا تنوين ، وفتحها مع التنوين ، وفتحها مع الإشباع .

وزاد « ابن سِيدَهْ » : تسكينَ اللام .

قيل : وما سُمع منه لا حجَّةَ فيه ؛ لاحتمال أن يكون للوقف . ا هـ . وفيه ما تَقَدَّمَ عن « كتاب النبات ».

---

(١) هو « محمدُ بنُ محمدِ بن محمدِ بنِ إسماعيلَ الأندلسيُّ المالكيُّ » نزيل القاهرة ، المشهور بالرَّاعي النحوي ، أبو عبد الله . توفي سنةَ : ٨٥٣هـ . « بغية الوعاة » (١ : ٢٣٣).

وهذا نصُّ « سيبويه » : من العرب من يقول : « حَيَّهلَ » إذا وصل ، وإذا وقف أثبت الألف . ومنهم من لا يثبت الألف في الوقف والوصل اهـ .

سابعها : « حيَّهلٍ » بكسر اللام والتنوين . وظاهره أنَّ الهاء في هذه اللغة يجوز سكونها أيضًا .

ثامنها : « حَيَّهَلكَ » بفتح اللام وإلحاقِ الكافِ التي هي حرفُ خطابٍ . ولم أعرف هل يَجْرِي مع الكاف سكونُ الهاءِ أيضًا أم لا .

قال « ابُن عصفور » : وتستعمل في جميع ذلك متعدِّية بنفسها ، و بـ« إلىٰ » و بـ« علىٰ » و بـ « الباء ». فإذا تعدَّت بنفسها كانت بمعنىٰ : ائتِ ، وإذا تعدَّت بـ «إلىٰ» أو بـ «علىٰ» كانت بمعنى : أقبِلْ ، وإذا تعدَّت بـ« الباء » كانت بمعنىٰ : جِيءْ . اهـ .

وقولُ الشارح « الرضيُّ » : « إن الباء للتعدية ، كذهبت به » **فيه** أنَّهم ذكروا أنَّ باءِ التعدية في « ذهبت به » غير التعدية المشهورة ، وذلك أنَّ مدخولها يكون فاعلًا في المعنىٰ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[1] أي : جعله ذاهبًا ، فهي تساوي همزة التعدية . وهذا المعنى لا يجري هنا .

وقال الشارح « الرضي » : (وقد تركَّب « حيَّ » مع « هلا » ...) إلخ قال « ابن عصفور » : إذا رُكِّبَتْ « حَيَّ » مع « هلا » فالأكثرُ أن تستعمل لاستحثاث العاقل تغليبًا لـ« حَيَّ ».

---

(١) البقرة : ١٧ .

ومنهم من يغلِّب « هلا » فيستعملها لاستحثاث غير العاقل ، وذلك قليل . وقد يستعمل كلٌّ واحدة منهما على انفرادها ، فإذا استعملت « حيَّ » وحدها كانت بمعنى : أقْبِلْ .

وإذا استعملت «هَلاً» علىٰ انفرادها كانت بمعنىٰ : تقدَّمْ، و«حَيَّ» خاصةٌ باستحثاث العاقل ، و« هلا » باستحثاث غير العاقل .

وقد تستعمل « هلا » في العاقل إلَّا أن ذلك قليل .

ومن ذلك قوله :

ألا حَيِّيا ليلىٰ وقولا لها هلا

ا هـ .

وقال « أبو حيان » في « الارتشاف » : و« حَيَّهَل » مركبةٌ من « حيَّ » . ومعناها : أَقْبِلْ ، ومن « هَلْ » و« هلا ».

قال « ابن هشام » : بمعنىٰ : عجِّل ، وقيل : بمعنى : قرَّ ، وتقدَّمْ . وقيل : إنها صوت الإبل . ا هـ .

وزعم «الراعي» في « شرح الألفية » أنَّ « حيهل » كلمةٌ واحدة عند الجمهور ، وقيل : مركبة . ا هـ . وهذا خلاف المنقول .

ثم تابع « الرضيُّ » بحثه بقوله :

(وعند « أبي علي » حالُهما مع التركيب في احتمال الضمير كحالِ « حلو حامض » ، يعني أن في كل منهما ضميرًا ، كما كان قبل التركيب .

وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث ، هو فاعلُ المجموع ، لكون المجموع بمعنىٰ : أسرعْ ، أو أقبلْ ، أو ائتِ .

وعند غيره : إن فيهما ضميرًا واحدًا وليس في كل واحد منهما ضميرٌ ؛ لأنه انمحىٰ عن كلٍّ منهما بالتركيب حكمُ الاستقلال . وأما قوله :

فهيَّج الحيَّ من كَلْبٍ فَظَلَّ لهم　　يومٌ كثيرٌ تَنَادِيهِ وحَيَّهَلُهْ

فضمة اللام حركة إعراب ، وهو مفرد بلا ضمير ، وذلك أن كلَّ لفظ مبني غير جملة نسب إلى لفظه حكمٌ جاز أن يُحْكَىٰ ، كقولك : « ضَرَبَ : فعلٌ ماض »).

قال « البغداديُّ » في « الخزانة » (٦ : ٢٦٦) :

(قال « سيبويه » : وأمّا « حَيَّهَل » التي للأمر فمن شيئين ، يدلُّك علىٰ ذلك : « حيَّ على الصلاةِ ».

وزعم « أبو الخطاب » : أنه سمع مَنْ يقول : « حَيْ هلَ الصلاةَ » ، والدليلُ على أنَّهما جعلا اسمًا واحدًا قولُ الشاعر :

وهَيَّج الحيَّ من دارٍ فَظَلَّ لهمْ　　يومٌ كثيرٌ تَنَادِيه وحَيَّهَلُهْ

والقوافي مرفوعة . وأَنْشَدَنَاهُ هكذا أعرابيٌّ من أفصَحِ الناس ، وزعم أنَّه شِعرُ أبيه . ا هـ .

قال « الأعلم » : الشاهد في قوله : « حيهلُه » وإعرابُه بالرفع ؛ لأنه جَعَلَهُ - وإن كان مركبًا من شيئين - اسمًا للصوت ، بمنزلة « معد يكرب » في وقوعه اسمًا للشخص ، وكأنه قال : كثيرٌ تَنَادِيه وحَثُّه ومبادرتُه ، لأن معنى قولهم : « حَيَّهَلْ » : عَجِّل ، وبادِرْ .

وَصَفَ جيشًا سُمِعَ به وخِيف منه ، فانتُقِل عن المحلِّ من أجله ، وبُودِر بالانتقال قبل لحاقه . ا هـ .

وفي « شرح أبيات المفضل » لـ« ابن المستوفي » : وقال « السيرافي » : زعم « سيبويه » أن الشعر لرجلٍ من بني أبي بكر بن كلاب ، واحْتَجَّ به لِيُرِيَ أنَّه من شيئين ؛ إذ ليس في الأفعال والأسماء المفردة مثلُ هذا البناء .

قال « ابن السرَّاج » في « حيهله » : جَعَلَهُ اسماً واحداً كـ « حضرموت »، ولم يأمر أحداً بشيء .

قال « سيبويه » : والقوافي مرفوعة ، أي : إنه جعله بمنزلة اسم واحد ، ولو لم يكن كذلك لقال : « وحَيَّهَلَه » بالفتح . وجميع ما يجري هذا المجرى إذا جُعِل علمًا أُعرب . وقالوا : إذا قال : « حَيَّهلاً » تركه على البناء مع التسمية ، وإذا قال : « حيهلُه » أعربَه كما يعرب « وبارِ » إذا سميٍّ به ، ووجدتُه يُرْوَىٰ لرجل من « بَجيله » اهـ .

و« هيَّج » بمعنى : فرَّق ، وفاعله ضمير الجيش على ما قاله « الأعلمُ »، و« الحي » : القبيلة مفعولُه .

وقوله : « من كلب » هي قبيلة . ولم أره كذا إلَّا هنا ، وأما في كتاب « سيبويه »، وفي « المفصل » وشروحهما فقد رأيت بدله : « من دار ».

قال «أبو عُبَيْدٍ» في «مُعْجَمِ ما اسْتَعْجَمَ»: « دار» معرفة لا تدخله الألف واللام، قال «ابن دريد»: هو وادٍ قريبٌ من هَجَر، معروف. اهـ.

و« ظَلَّ » بمعنى : استمر . و« يومٌ »: فاعل « ظلَّ » . و« تناديه » : فاعل « كثير ». و« التَّنَادِي » : تفاعل ، مصدرٌ من نادَىٰ القوم القوم بعضُهم بعضًا . و« حيهلُه » ، معطوف عليه .

وقال بعض فُضلاء العجم في « شرح أبيات المفضل » : قيل : فاعل « هيج » غرابُ البين ، وقدذُكِر قبل .

ويجوز أن يكون « هَيَّجَ » و « ظَلَّ » متوجِّهين إلى « يومٌ » على التنازع .

و « ظَلَّ لهم يومٌ » من باب قولهم : « نهارُه صائمٌ » ؛ لأن الظُّلول في الحقيقة للقوم لا لليوم . وروي : « فظَلَّلَهُم » موصولًا ، ومعناه : دنا منهم يومٌ ، وحقيقتُه ألقىٰ عليهم ظِلَّه . اهـ).

ثم أتم « الرضيّ » بحثه بقوله : (قال -أي : النابغة الجعدي- :

بِحَيَّهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّـــةٍ أَمَامَ المَطَايَا سَيْرُها المُتَقَاذِفُ

فحكـــىٰ).

قال « البغدادي » في « الخزانة » (٦ : ٢٦٨) :

(أنشد البيتَ على أنَّ « حيَّهلا » بلا تنوين محكيٌّ أريد لفظُه . قال « النحاس » : جعله بمنزلة : « خمسةَ عشرَ » ، فلذلك لم ينوِّنه .

وقال « الأعلم » : الشاهد في قوله : « بحيَّهلا » فتركه على لفظه محكيًا . يقول : لعجلتهم يسوقون المطايا بقولهم : « حيَّهلا » . ومعناه الأمرُ بالعجلة علىٰ أنَّها متقدِّمة في السير ، متقاذِفة عليه ، أي : مترامية . وجعل التَّقاذف للسير اتساعًا ومجازًا . اهـ

قال « ابن السيرافي » : المتقاذف : الذي يتبَعُ بعضُه بعضًا ، كأنَّ كلَّ سيرٍ تسيرهُ هذه المطية يقذِف بها إلى سيرٍ آخر . ومثله قول « عمر بن أبي ربيعه » :

أخو سفرٍ جوَّابُ أرضٍ تقاذفت به فلواتٌ فهو أشعثُ أغبر

أي : رمته فلاةٌ إلىٰ أخرىٰ . وقال غيره : إن القِذَافَ سُرعةُ السير .

وفرس متقاذِف : سريع العَدْو . ويجوز أن يكون المتقاذف الذي يرمي بعضُه بعضًا لسرعته .

والإزجاء : السَّوق . والمطية : الدابَّة ، يقال لها مطيَّة ؛ لأنها تمطو في السير ، أي : تمتد .

قال « ابن الحاجب » في « أماليه » : يريد أنهم مُسْرِعون في السير ، فهم يسوقون بهذا الصوت لتسرع في سيرها .

وقال : « أمام المطايا » لأنه إذا سبقت الأولىٰ تبعها ما بعدها ، بخلاف سوق الأواخر . وقال : « سيرها المتقاذف » ، يعني أنهم يسوقونها مع كون سيرها متقاذفًا ، والتقاذف : الترامِي في السير ، وإذا سَبق المتقاذِفُ كان سيره أبلغَ مما كان عليه . و « أمام المطايا » في موضع وصف المطية ، و « سَيْرُها المتقاذِفُ » جملةٌ ابتدائية صفةٌ لمطيَّة ، والجار والمجرور متعلق بـ « يُزْجُونَ » ا هـ .

وأجودُ من هذا أن يكون « سيرُها » فاعلَ الظرف ؛ لاعتماده على الموصوف ، و « المتقاذِفُ » صفة لـ « سَيْرُها » . ويجوز أن يكون « سيرها المتقاذِف » مبتدأً موصوفًا ، والظرفُ قبله خبره ، والجملة صفة « مطية »).

ثم ختم « الرضيُّ » بحثه بقوله : (وجاز أن يجري بوجوه الإعراب ، كقوله – أي : أبي زبيد الطائي – :

لَيْتَ شِعْرِي وأَيْنَ مِنِّي ليتٌ   إنَّ لَوًّا وإنَّ ليتًا عناءُ

وقوله :

.... تناديه وحَيَّهَلُهْ

فأعرب ؛ وذلك لأنه يصير اسمًا للكلمة .

وقد يقال : « حيهلك ».

قال « البغداديُّ » في « الخزانة » (٧ : ٣١٩) مبينًا الشاهد في البيت بقوله : (إن الكلمة المبنيَّة إذا أريد بها لفظُها فالأكثرُ حكايتُها علىٰ ما كانت عليه ، وقد تجيءُ معربةً كما في البيت ، كما أُعْرَبَ « ليتٌ » الأولىٰ بالرفع علىٰ الابتداء ، ونَصَبَ الثانية مع « لو » بـ« إنَّ » ...).

وفي « همع الهوامع » (٢ : ١٠٦) (ومنها ما هو مركب مزجًا ، كـ« حيهل » اسم مركب مزجي ، بمعنى : أقبلْ ، وهلا ، بمعنى : قر ، وتقدم ، فلما ركب حذف ألفها ، وكثر استعمالها لاستحثاث العاقل ، تغليبًا لـ« حيَّ » ، وقد يستحث بها غيرَه تغليبًا لـ« هلا » ، وتستعمل بمعنى : قدم ، نحو : « حيهل الثريدَ » ، وبمعنىٰ : عَجِّلْ ، متعدية بـ« الباء » ، نحو : « حيهل بكذا » ، و بـ« إلى » نحو : « حيهل إلى كذا » ، وبمعنىٰ : أقبلْ ، فيتعدىٰ بـ« علىٰ » ، نحو : « حيهل على كذا » . وفيها لغاتٌ).

وهذا قَدْرٌ كافٍ شافٍ في الكلام علىٰ « حيهل » إن شاء الله ـ تعالى ـ أرجو أن يكون شاملًا مفيدًا ، ومن أراد المزيد فليرجع إلىٰ المصنفات التالية : « الكتاب » (١ : ٢٤٨)، (٢ : ٣٠٠ ، ٣٠١)، و « المقتضب » (٣ : ٢٠٥ ، ٢٠٦)، و « شرح المفصل » لـ« ابن يعيش » (٤ : ٤٥ـ٤٦)، و « حاشية الصبان على الأشموني » (٣ : ١٩٦)، و « الفرائد الجديدة » (٢ : ٦٨٨ ، ٦٩٠).

قال « ابن الأثير » في « النهاية » (٥ : ٢٧٢) :

في حديث « ابن مسعود » : « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهلاً بِعُمَرَ » أي : فأقبل به وأسرع ، وهي كَلِمَتَانِ جُعِلَتَا كَلِمَةً واحِدَةً . فـ « حَيَّ » بمعنىٰ : أَقْبِل ، و « هَلًا » بمعنى : أَسْرِعْ ، وبمعنىٰ : اسْكُنْ عند ذِكْرِه حتى تَنْقَضِي فَضَائِلُهُ . وفيها لُغاتٌ . ا هـ .

تخريج الأثـر : « حيهلاً بعمر » :

ورد في « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » في (كتاب المناقب - باب وفاةِ عمرَ - رضي الله عنه -) (٩ : ٧٨) ما يلي :

(عن « عبد الله » قال : « إذا ذكر الصالحون فحيهلًا بعمر ، إنَّ إسلامَ عمرَ كان نصرًا ، وإنَّ إمارتَه كانت فتحًا ، وايمُ اللهِ ما أعلمُ على وجهِ الأرض أحدًا إلا وَجَدَ[١] فَقْدَ عمرَ ، حتى العِضاة[٢] ، وايم الله إني لأحسب بين عينيه مَلَكاً يسدده ، وايم الله إني لأحسب الشيطان يفرق[٣] منه ، أَنْ يُحْدِثَ في الإسلام حدثًا فيرد عليه عمر ، وايم الله لو أعلم كلبًا يحب عمر لأحببته » . وفي رواية : « لقد أحببت عمرَ حتى لقد خِفْتُ اللهَ ، ووددت أني كنتُ خادمًا لعمرَ حتى أموتَ » .

وفي رواية : « لو أن عمرَ أحبَّ كلبًا كان أحبَّ الكلابِ إليَّ » .

---

(١) حَزِنَ . يقال : وَجَدَ في الحُزْنِ وجدًا . « الصحاح » .

(٢) العِضاه : كلُّ شجرٍ يَعْظُمُ ، وله شَوْكٌ . « مختار الصحاح ».

(٣) الفَرَق : الخَوْفُ، وقد فَرِقَ ، تقول : فَرِقْتُ منك ، ولا تقل : فَرِقْتُكَ . « الصحاح ».

وفي رواية : « لقد خشيتُ اللهَ في حبي عمرَ ».

رواه « الطبرانيُّ » من طرقٍ ، وفي بعضها « عاصم بن أبي النَّجُود » ، وهو حسنُ الحديث ، وبقية رجالهما رجالُ الصحيح ، وبعضها منقطع الإسناد ، ورجالها ثقات .

وعن « ابن مسعودٍ » أن « سعيدَ بن زيد » قال : ياأبا عبد الرحمن قبض رسول الله ﷺ فأين هو ؟

قال : في الجنة ، قال : توفي أبو بكر فأين هو ؟ قال : ذاك الأوَّاه عند كل خيرٍ يُبْتَغَى، قال : توفي عمر فأين هو ؟ قال : إذا ذُكر الصالحون فحيهلًا بعمرَ .

رواه «الطبراني»، وإسناده حسن). وانظر «مجمع الزوائد» (٩ : ٦٢-٦٣).

وفي « مجمع الزوائد » (٩ : ٦٧) ما يلي : (عن « عليّ » -رضي الله عنه- قال : إذا ذُكر الصالحونَ فحيهلًا بعمرَ ما كنا نبعد أصحابَ محمد ﷺ أن السكينة تنطق على لسان عمرَ »).

والأثر بلفظ : « إذا ذكر الصالحون فحيهلًا بعمر » أورده « السيوطيُّ » في « الجامع الكبير » (١ : ١٢٨٠) من قول « عائشةَ » -رضي الله عنها- ، ومن قول « ابنِ مسعودٍ » برسم : « فحي هلًا » ، ورمز لمخرجهما بـ« كر » ، وهذا الرمز يعني : تاريخ ابن عساكر .

وأخرجه « أحمدُ » في « مسنده » (٦ : ١٤٨) من قولِ « عائشةَ » برسم « فحي هلًا ».

وقال « العجلوني » في « كشف الخفاء » (١ : ٨٧) :

ذَكَرَهُ « القاضي عِياض » في « الإكمال » من قول « ابن مسعود »، وكذا « القرطبيُّ »، و« ابنُ الأثير ». وظاهرُ كلام « العراقي » في « الذخيرة » في (باب الأذان) أنه حديثٌ ، ولعله أراد به موقوفًا ، كذا في « الموضوعات الكبرىٰ » لـ« القاري ».



المسألة : ٤٤

في مجيء « عليك » اسم فعل أمر.

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ٧٥):

(ومنها - أي: من أسماء الأفعال -: الظروفُ وشبهُها، تَجُرُّ ضميرَ مخاطب كثيرًا، وضميرَ غائبٍ شاذ قليلًا، نحو قوله: « عليه شخصاً ليسني »، وقوله - عليه الصلاة والسلام -: « مَنِ اشْتَهَىٰ منكُمُ الباءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، ومَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصومِ، فإنَّه لَهُ وِجَاءٌ) اهـ.

فيكون قولُه « عليه » : اسمَ فعلِ أمرٍ، ومعناه : لِيَلْزَمْ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه وجوبًا، و « بالصوم » : مفعولٌ به، زادت معه الباءُ، وهو حسنٌ من جهة المعنىٰ، ولكنه ضعيف من جهة الصناعةِ، وذلك لأن الأصلَ في فعل الأمرِ أن يكون للمخاطَبِ لا للغائب، ولأَنَّ زيادةَ الباء مع المفعول غيرُ ثابتةٍ في غير هذا الموضع حتى يحملَ عليها ما هنا.

وكونهُ ضعيفًا نحويًّا لا يَعْني أن الحديثَ ليس جاريًا على الأساليب الفصيحة؛ لأنه يمكن أن يُخَرَّجَ تخريجًا آخرَ موافقًا للقواعد النحوية السليمة، وسيمر بك قريبا ما يُثْلِجُ القلبَ، ويشرحُ الصدر إن شاء الله - تعالىٰ -.

وقد أورد الحديثَ « عزُّ الدينِ الزنجانيُّ » في « الكافي شرح الهادي » في

مبحث (أسماء الأفعال): ١٣٨٨، وسأذكر بحثَه كاملًا للفائدة، وهذا نصه:

(« **وعليك زيدًا** » **أي: الزمْه**، « عليك »: في الأصل جارٌّ ومجرورٌ، ثم نُقِلَ وجُعِلَ اسمَ فعل، والكافُ في موضع جرّ وإن لم يقع الظاهرُ موقِعَهُ؛ لأنّ «علىٰ» في الأصل حرفُ جرٍّ، وقد عومِلَ معاملةَ حرفِ الجرِّ في قلب أَلِفِهِ ياءً مع المضمر.

وأما امتناعُ وقوع الظاهر موقِعَهُ فإنما نشأ من حيث إن هذا أمرٌ للمخاطبِ، فلو جُعِلَ مكانَه اسمٌ ظاهرٌ زالَ ما قصد به.

فإذا قلت: « عليك زيدًا » ففيه ضميران: مستكنٌّ مرفوعٌ، وبارزٌ مجرورٌ.

فإذا قلت: « عليك نفسُكَ » فإن رفعتَ « نفسُكَ » كان توكيدًا للمرفوع، وإن كان الأحسنُ: « عليك أنت نفسك ».

وإن جررته كان توكيدًا للكاف، وإن نصبته كان مفعولًا به، وفي التنزيل: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾[1]. ، أي: الزموا أموركم، ولا تعنوا بغيرها، وقال « ذو الرمة »[2]:

عليكَ امرأَ القَيْسِ التَمِسْ من فَعَالِها   وَدَعْ مَجْدَ قومٍ أنت عنهُ بِمَعْزِلِ

ويقال: « عليك بي »، و« علينا بنا، وبه، وبهما، وبهم، وبهنَّ » عدل به عن منهاج الفعل؛ لأنه ليس بفعلٍ حقيقي.

---

(١) المائدة: ١٠٥.

(٢) « ديوانه » (٣: ١٥٠٤).

ومنهم من يقـول : « عليكنـي » و « عليكنـا » و « عليكهـم » و « عليكهنَّ »، أجراه مُجْرىٰ الفعل الصريح ، كما تقول : « أكرمني » و « أكرمنا ».

واعلم أن هذا لا يكون في الغائب ، فلا تقول : « عليه زيداً » ، لأن أمرَ الغائب لا يكون إلَّا باللام ، فلو استعملناه في الغائب لكان موضوعاً لفعلٍ وحرفٍ ، وهذا إنما جاء في الأفعال وحدها .

وأما قوله ـ عليه السلام ـ : « يامعشرَ الشبابِ مَنِ استطاع منكم البَاءَةَ فلْيَتَزَوَّجْ ، ومَنْ لَمْ يستطع فَعَلَيْهِ بالصوم ، فإنَّهُ له وِجَاءٌ » فإنما استعمله في الغائب ؛ لأنه في سياق المخاطب ، فإنه منادىٰ بقوله : « يامعشر الشباب ».

وشذ قول بعض العرب ـ وقيل له : إن فلانًا يطلبك ـ : « عليه رجلاً ليسني » أي : ليطلبْ رجلًا ليس إياي) . اهـ .

وفي الحديث رأيٌ آخر منسوبٌ لـ « ابن عصفور » ذكَرَه « ابنُ هشام » في « أوضح المسالك » (١ : ١٨٧) وهو جَعْلُ « الباء » زائدة في « بالصوم »، و « الصوم » : مبتدأ و « عليه » : جارٌّ ومجرورٌ متعلقانِ بمحذوفِ خبرٍ مقدَّمٍ، وكأنه قال : الصومُ واجبٌ عليه .

وقال الحافظ « ابنُ حجر » في « فتح الباري » (٩ : ١٠٩)ـ في صدد كلامه على الحديث ـ : (قال «المازِرِيُّ»: فيه إغراء بالغائب، ومن أصول النحويين أن لايُغْرىٰ الغائبُ ، وقد جاء شاذًّا قولُ بعضهم : « عليه رجلاً لَيْسَنِي » على جهة الإغراء .

وتَعَقَّبَهُ « عِيَاضٌ » بأن هذا الكلامَ موجودٌ لـ« ابـن قتيبـة »، و « الزجاجي » ، ولكن فيه غَلَط من أوجه :

أمَّا **أوَّلًا** فمن التعبير بقوله : لا إغراء بالغائبِ ، والصواب فيه إغراءُ الغائب ، فأما الإغراء بالغائب فجائزٌ ، ونصَّ « سيبويه » أنه لا يجوز : « دونَهُ زيدًا » ، ولا يجوز : « عليه زيدًا » عند إرادة غير المخاطب ، وإنما جاز للحاضر لما فيه من دلالة الحال ، بخلاف الغائبِ فلا يجوز لعدم حضوره ومعرفته بالحال الدالة على المراد .

وأمَّا **ثانيًا** فإن المثالَ ما فيه حقيقة الإغراء وإن كانت صورته ، فلم يرد القائل تبليغ الغائب ، وإنما أراد الإخبار عن نفسه بأنه قليلُ المبالاة بالغائب ، ومثله قولهم : « إليك عنِّي » أي : اجعلْ شُغْلَكَ بنفسِكَ ، ولم يرد أن يغريَه به ، وإنما مرادُه دعني وكنْ كمن شُغِلَ عني .

وأما **ثالثًا** فليس في الحديث إغراء الغائب، بل الخطابُ للحاضرين الذين خاطبهم أوَّلاً بقوله: «مَنِ استطاعَ منكم» فالهاء في قوله: «فعليه» ليست لغائب، وإنما هي للحاضر المبهم؛ إذ لا يصح خطابه بالكاف.

ونظير هذا قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَىٰ ﴾[1] إلى أن قال : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾[1].

---

(١) البقرة : ١٧٨ ، وتمام الآية: ﴿ ياأيُّها الذينَ آمَنُوا كُتِبَ عليكُمُ القِصَاصُ في القَتْلَىٰ الحُرُّ بالحُرِّ والعَبْدُ بالعَبْدِ والأُنْثَىٰ بالأُنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ له مِنْ أخيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بالمَعْرُوفِ وأَدَاءٌ إليه بإحْسَانٍ ذَلك تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ ورَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

ومثله لو قلتَ لاثنين : « مَنْ قام منكما فله درهمٌ » فالهاء للمبهم من المخاطَبَيْنِ ، لا لغائب . اهـ ملخصًا .

وقد استحسنه « القرطبيُّ » ، وهو حسن بالغ ، وقد تفطن له « الطِّيبِيُّ » فقال : قال « أبو عُبَيْد » : قوله : « فعليه بالصوم » إغراءُ غائب ، ولا تكاد العرب تغري إلَّا الشاهد ، تقول : « عليك زيدًا » ، ولا تقول : « عليه زيداً » إلَّا في هذا الحديث .

قال : وجوابه أنه لما كان الضمير الغائب راجعًا إلى لفظة « مَنْ » ، وهي عبارةٌ عن المخاطبين في قوله : « يامعشر الشباب » ، وبيانٌ لقولِهِ : « منكُم » جاز قوله : « عليه » ؛ لأنه بمنزلة الخطاب .

وقد أجاب بعضُهم بأنَّ إيراد هذا اللفظ في مثال إغراء الغائب هو باعتبار اللفظ ، وجواب « عِيَاض » باعتبار المعنىٰ ، وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ . كذا قال ، والحق مع « عِيَاض » ، فإنَّ الألفاظَ توابعُ المعاني ، ولا معنىٰ لاعتبار اللفظ مجرَّدًا هنا).

وقال « السيوطيُّ » في « شرح سنن النسائي » (٤ : ١٦٩) :

(قال « الأندلسيُّ »[1] في « شرح المفصل »: « الإغراء لا يكون إلا

---

(١) هو « القاسِمُ بن أحمدَ بنِ المُوَفَّقِ بن جعفر الأندلسيُّ المرسيّ ، أبو محمد اللُّورَقيُّ » النحوي . قال عنه « ياقوت » : إمامٌ في العربية ، عالم بالقراءات ، اشتغل في صِبَاهُ بالأندلس ، وأتعبَ نفسَه حتىٰ بلغ من العلم مُنَاهُ ، فصار عَيْنًا للزمانِ ، وما مِنْ علمٍ إلا وله فيه أوفرُ نصيبٍ .

من مصنفاته : « شرحُ المفصل »، و« شرحُ الجزوليّة »، و« شرحُ الشاطبية ». توفي بدمشق سنة : ٦٦١هـ . « معجم الأدباء » (١٦ : ٢٣٤) ، و« بغية الوعاة »(٢ : ٢٥٠).

للمخاطب ، فلا يجوز « فعليه بزيدٍ » ، وأما « فعليه بالصوم » فإنما حَسُنَ لتقدُّمِ الخطاب في أول الحديث : « عليكم بالباءةِ » كأنه قال : « ومن لم يستطعْ منكم » فالغائب في الخبر في معنى المخاطب).

وانظر « المساعد » (٢ : ٥٦٨) .

قال « ابن الأثير » في « النهاية » (١ : ١٦٠) في حديث : « عليكم بالبَاءَةِ » يعني النِّكَاحَ والتَّزوّجَ . يقال فيه : البَاءَةُ والبَاءُ ، وقد يُقْصَرُ ، وهو من المَبَاءة : المَنْزِلِ ؛ لأن مَنْ تَزَوَّجَ امرأةً بَوَّأَهَا مَنْزِلًا .

وقيل : لأنَّ الرجلَ يَتَبَوَّأُ من أَهْلِهِ ، أي : يَسْتَمْكِنُ كما يَتَبَوَّأُ من منزِلِهِ .

ومنه الحديثُ الآخر : « أنَّ امرأةً ماتَ عنها زوجُها فمرَّ بها رجلٌ وقد تَزَيَّنَتْ لِلْبَاءَةِ ».

وقال أيضًا في « النهاية » (٥ : ١٥٢) في الوجاء في حديث النكاح : « فمن لم يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصَّوم فإنَّه له وِجَاءٌ ».

الوِجَاءُ : أن تُرَضَّ أُنْثَيَا الفَحْلِ رَضًّا شَدِيداً يُذْهِبُ شَهْوَةَ الجِمَاعِ ، ويَتَنَزَّلُ في قَطْعِهِ مَنْزِلَةَ الخَصْيِ .

وقد وُجِيءَ وِجَاءً ، فهو مَوْجُوءٌ . وقيل : هو أنْ تُوجَأَ العُروقُ ، والخُصْيَتَانِ بِحَالِهِمَا . أراد أنَّ الصومَ يَقْطَعُ النِّكَاحَ كما يَقْطَعُهُ الوِجَاءُ .

ورُوِيَ « وَجًى » بِوَزْنِ « عَصًا » ، يريد التَّعَبَ والحَفَىٰ ، وذلك بَعِيدٌ ، إلا أن يُرَاد فيه مَعْنَىٰ الفُتُورِ ؛ لأنَّ مَنْ وُجِيَ فَتَرَ عن المَشْيِ ، فَشَبَّهَ الصَّوْمَ في باب النكاح بالتَّعَبِ في بابِ المَشْيِ .

تخريج حديث : « مَنِ اشْتَهَىٰ منكُمُ الباءة فَلْيَتَزَوَّجْ .... » :

أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الصوم – بابُ الصوم لِمَنْ خَافَ علىٰ نَفسِهِ العُزُوبَةَ) (٢ : ٢٨٨) من حديث « عبد الله بن

مسعود » بلفظ : « مَنِ استطاعَ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ؛ فإنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ ، وأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، ومَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ ».

وفي (كتاب النكاح – باب قول النبي ﷺ : مَنِ استطاع منكُم الباءة فليتزوج) (٦ : ١١٧) .

و « مسلمٌ » في « صحيحه » في أول (كتاب النكاح) (٢ : ١٠١٨).

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب النكاح – باب ما جاء في فضل النكاح) (١ : ٥٩٢) .

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب النكاح – باب التحريض على النكاح) (٢ : ٢١٩). و « النسائيُّ » في « سننه » في (كتاب النكاح – ذكر الاختلاف على « محمد بن أبي يعقوب » ...) (٤ : ١٦٩) برواياتٍ متقاربةٍ ، ومنها رواية : « يامعشرَ الشبابِ عليكم بالبَاءَةِ ... ».

و « الترمذيُّ » في « سننه » في (أبواب النكاح – باب ما جاء في فضل التزويج والحث عليه) (٢ : ٢٧٣) برواية : « يامعشرَ الشبابِ عليكم بالبَاءَةِ ... ».

و « الدارميُّ » في « سننه » في (كتاب النكاح – باب من كان عنده طَوْلٌ فَلْيَتَزَوَّجْ) (٢ : ١٣٢) .

و«أحمدُ» في «مسنده» (١: ٣٧٨، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٤٧).

★ ★ ★ ★ ★

الكنـــايـات

المسألة : ٤٥

في الكلام على « كَأَيِّنْ »

أورد « الرضيُّ » في « شرح الكافية » في آخر (باب الكنايات) (٢ : ١٠١) قولَ « أُبَيِّ بن كعب » لـ« زِرِّ بن حُبَيْش » : « كأين تعد سورة الأحزاب ؟ » أي : كم تعد ، فاستعملها استفهامية ، وحذف مميزها ، وهما قليلان .

وقال « ابن هشام » في « مغني اللبيب » : ٢٤٦ في الكلام علىٰ « كأيٍّ » : (اسم مركب من كاف التشبيه ، و « أيٍّ » المنونة ، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشْبَهَ النونَ الأصليةَ ، ولهذا رُسِمَ في المُصْحَفِ نونًا ، ومَنْ وَقَفَ عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل،وهو الحذف في الوقف .

وتوافق « كأيٍّ » : « كم » في خمسة أمور :

الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة ، وهو الغالب ، نحو :﴿ وكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّون كثيرٌ ﴾[1] .

والاستفهام أخرىٰ ، وهو نادر ، ولم يثبته إلا « ابنُ قتيبة » و « ابنُ

---

(١) آل عمران : ١٤٦ .

عصفور » و« ابنُ مالك » ، واستدل عليه بقول « أُبَيٍّ بن كعب » لـ « ابن مسعود »[1] -رضي الله عنهما- « كأيٍّ تقرأ سُورَةَ الأحزاب آيةً؟ » فقال : ثلاثًا وسبعين .

وتخالفها في خمسة أمور :

أحدها : أنها مركبة ، و« كم » بسيطة على الصحيح ، خلافًا لمن زَعَمَ أنها مركبةٌ من الكاف ، و« ما » الاستفهامية ، ثم حُذِفتْ أَلِفُها لدخول الجار ، وسكنَتْ ميمُها للتخفيف ؛ لثقل الكلمةِ بالتركيب .

والثاني : أن مميزَها مجرورٌ بـ« مِنْ » غالبًا ، حتى زعم « ابن عصفور » لزومَ ذلك .

ويَرُدُّهُ قولُ « سيبويه » : « وكأيٍّ رجلًا رأيت » ، زعمَ ذلك « يونس » » ، و« كأيٍّ قد أتانا رجلًا » ، إلَّا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلَّا مع « مِنْ » . اهـ .

ومن الغالب قوله تعالىٰ : ﴿ وكأَيِّنْ من نبي ﴾[2]، و ﴿وكأين من آيةٍ ﴾[3]، و ﴿وكأين من دابَّةٍ ﴾[4] .

---

(١) لم يصب « ابن هشام » في نسبة قول « أُبَيٍّ » لـ« ابن مسعود » ، والصواب ما يلي : (قال « أُبَيٌّ » لـ« زِرّ بن حُبَيْش ») ، ووقع في هذا الخطأ أيضًا « الأشموني » .

(٢) آل عمران : ١٤٦ .

(٣) يوسف : ١٠٥ .

(٤) العنكبوت : ٦٠ .

ومن النصب قوله :

أُطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيٍّ آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وقولـــــه :

وكائِنْ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ ومِنَّةً قَدِيمًا، وَلَا تَدْرُونَ ما مَنَّ مُنْعِمُ[1]

والثالث : أنها تقع استفهاميةً عند الجمهور .

والرابع : أنها لا تقع مجرورةً ، خلافًا لـ« ابن قتيبة » و « ابنِ عصفور » ، أجازا : « بكأيٍّ تبيعُ هذا الثوبَ ؟ ».

والخامس : أن خبرها لا يقع مفردًا).

وفي « حاشية الصبان على الأُشموني » (٤ : ٨٥) :

(« قوله : كَأَيِّنْ تقرأُ سورةَ الأحزاب آيةً » هل « كأين » في موضع الحال من « سورة » ؟ وهل يمكن أنه مفعول ثان لـ « تقرأ » بمعنى « تعد » .

واستظهر البعض[2] الاحتمالَ الأوَلَ ، وفيه أن الحالَ لا تكون إنشاءً ، فالظاهر الثاني ، وعليه اقتصر شيخُنا السيد[3].

---

(١) « ما » مصدريَّة وصلت بالفعل الماضي ، أي : لا تدرونَ مِنَّةَ المُنْعِمِ . انظر « شرح أبيات مغني اللبيب » (٤ : ١٦٧) .

(٢ ، ٣) قال « الصبان » في أول « حاشيته » : وحيث قلت : « البعض » فمرادي به الفهامةُ الفاضل سيدي « يوسف الحنفي » . أو قلت : « السيد » فمرادي به شيخُنَا المحققُ « السيد البليدي » .

وقوله « آيةً » قال « سم »[1]: إن كان هو التمييز أفادَ جوازَ الفصلِ بين الاستفهامية ، ومميزِها بجملةٍ).

قال « ابن الأثير » في « النهاية » (٤ : ١٣٨) في حديث « أُبَيّ »: (قال لـ« زِرّ بنِ حُبَيْش » : « كَأَيِّنْ تَعُدُّونَ سُورَةَ الأَحْزَابِ »، أي : كم تَعُدُّونَها آيةً ؟.

وتستعمل في الخَبَر والاستفهام مثل « كم » ، وأصلُها : كَأَيٍّ ، بوزن : كَعَيٍّ ، فقدمت الياء علىٰ الهمزة ، ثم خففت فصارت بوزن : كيع ، ثم قلبت الياء ألفًا . وفيها لغات أشهرها : كأيٍّ ، بالتشديد).

وفي « الصحاح » (٦ : ٢١٩١):

(و « كَأَيِّنْ » معناها معنىٰ « كَمْ » في الخبر والاستفهام .

وفيها لغتان : « كأَيِّنْ » مثال : « كَعَيِّنْ ».

و « كَائِنْ » مثال : « كاعِنْ » .

قال « أُبَيُّ بنُ كَعْب » لـ« زِر بن حُبَيْش » : « كَأَيِّنْ تَعُدُّ سورةَ الأحزاب ؟ » أي : كم تَعُدُّ .

وتقول في الخبر : كَأَيِّنْ من رجلٍ قد رأيتُ ، تريد بها التكثير ، فتخفض النكرةَ بعدها بـ« مِنْ » . وإدخال « مِنْ » بعد « كَأَيِّنْ » أكثرُ من النصبِ بها ، وأَجْوَدُ . قال « ذو الرمة » :

وكَائِنْ ذَعَرْنَا من مَهَاةٍ ورَامِحٍ بلادُ العِدَا ليست له بِبِلَادِ)[2]

---

(١) مراده به « الحسنُ بنُ قاسمِ بنِ عبدِ الله المُراديُّ » المعروف بـ« ابن أمّ قاسم ». مات سنة : ٧٤٩ هـ. « بغية الوعاة » (١ : ٥١٧) .

(٢) ذَعَرْنا : أَفْزَعْنَا . من مَهَاةٍ : بقرة . ورامح : ثور ؛ لأن قرنه بمنزلة الرمح ، فهو رامح =

و « زِرّ بن حُبَيْش »[1]: مخضرم ، وهو بكسر الزاي ، وتشديد الراء المهملة . و « حُبَيْش » : مصغر « حبش ».

تخريج الأثر : « كأين تعد سورة الأحزاب ؟ » :

وفي « الإتقان » لـ« السيوطي » في (النوع السابع والأربعين » في (ناسخ القرآن ومنسوخِهِ) :

(قال « أبو عُبَيْد » : حدثنا « إسماعيلُ بن جعفر » عن « المبارك بن فَضَالَةَ » عن « عاصم بن أبي النَّجُود » عن « زِرّ بن حُبَيْش » قال : قال لي « أُبيٌّ بنُ كَعْبٍ » : « كأيِّن تَعُدُّ سورةَ الأحزابِ ؟ » قلت : « اثنتين وسبعين آيةً ، أو ثلاثًا وسبعين آيةً » .

قال : « إن كانت لتعدل سورة البقرة ، وإن كنَّا لنقرأ فيها آيةَ الرجم » قلت : « وما آيةُ الرجم ؟ ».

قال : « إذا زنىٰ الشيخُ والشيخةُ فارْجُموهُمَا البتةَ نكالًا من اللهِ ، واللهُ عزيزٌ حكيمٌ »).

= يقول : هو لا يقيم مع الإنس في مكان .

(1) « زِرّ بن حُبَيْش بن حُبَاشَةَ بن أَوْس الأَسَدِيّ » من « أسد بن خزيمة » ، يكنىٰ أبا مريم ، وقيل : أبا مطرف ، ولم يَرَ النبيَّ ﷺ ، كان عالمًا بالقرآن ، فاضلًا . قال « أبو بكر بن عيَّاش » : كان من أَعْرَبِ الناس ، كان « ابن مسعودٍ » يسأله ، يعني عن العربية ، سَكَنَ الكوفةَ ، وعاش مئة وعشرين سنة ، وتوفي بوقعة دير الجماجم سنة : ٨٢ ، أو ٨٣ . انظر « حلية الأولياء » (٤ : ١٨١-١٩١) ، و « أسد الغابة » (٢ : ١٠١) ، و « الإصابة » (٢ : ٦٣٣) و « الأعلام » (٣ : ٤٣).

وفي «روح المعانى» (٢١:١٤٢): (أخرج «البيهقي» في «الدلائل» وغيره، عن «ابن عباس»-رضي الله تعالىٰ عنهما-أنه قال: نزلتْ سورةُ الأحزاب بالمدينة.

وأخرج « ابن مَرْدُويَهْ » عن « ابن الزبير » مثله ، وهي ثلاث وسبعون آية ، قال « الطبرسي » : بالإجماع . وقال « الداني » : هذا متفق عليه .

وأخرج « عبد الرزَّاق » في « المصنف »، و « الطيالسيُّ » ، و « سعيد ابن منصور»، و « عبد الله بن أحمد » في « زوائد المسند » ، و « النسائيُّ » و « الحاكمُ » ، وصححه ، و « الضياء » في « المختارة »، وآخرون عن « زِر بن حبيش » قال : قال لي « أبيُّ بنُ كعب »-رضي الله تعالى عنه-: « كائن-أي : كم-تقرأُ سورةَ الأحزابِ ، أو كائن تَعُدُّهَا ؟ ».

قلت : « ثلاثًا وسبعين آيةً » ، فقال : أَقَطُّ-أي : أَحَسْبُ-؟ لقد رأيتُها وإنها لَتعادِلُ سورةَ البقرة ، ولقد قرأنا فيها : « الشيخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهما البتة نكالًا من الله ، والله عزيز حكيم » . رفع فيما رفع . وأراد-رضي الله تعالىٰ عنه-بذلك النسخَ .

وأما كونُ الزيادةِ كانت في صحيفةٍ عند « عائشةَ » فأكلها الداجنُ فَمِنْ وَضْعِ الملاحدة وكَذِبِهِم في أن ذلك ضاع بأكل الداجن من غير نسخ . كذا في « الكشاف ».

وأخرج « أبو عُبَيْدٍ » في « الفضائل » ، و « ابنُ الأنباري » ، و « ابنُ مردويه » عن « عائشة » قالت : كانت سورةُ الأحزاب تقرأ في زمان النبي

ﷺ مائتي آية ، فلما كَتَبَ عثمان - رضي الله تعالىٰ عنه - المصاحفَ لم يقدر منها إلَّا على ما هو الآن .

وهو ظاهر في الضياع من القرآن .

ومقتضىٰ ما سمعتَ أنه موضوع . **والحقُّ أنَّ كلَّ خبر ظاهرُه ضياعُ شيءٍ من القرآن إمَّا موضوعٌ أو مؤولٌ**) .

وانظر « تفسير ابن كثير » (٣ : ٤٦٥)، و « حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي » (٧ : ١٥٦) ، و « مجمع البيان » (٧ : ٣٣٤).

★ ★ ★ ★ ★

الظـــروف

المسألة : ٤٦

في استعمال « لو » للاستمرار

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ١٠٩) :

(وقد تستعمل « لو » في المستقبل بمعنىٰ « إنْ ».

وقد تكون أيضًا للاستمرار ، قال -عليه الصلاة والسلام- :

« لو أَنَّ لابنِ آدمَ وادِيَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ لابتَغىٰ إليهما ثالثًا »).

تخريـج الحديـث :

ورد الحديث بروايات مختلفة .

أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الرقاق - باب ما يُتَّقىٰ من فتنةِ المال ، وقولِ الله - تعالى - : ﴿ إنَّما أموالُكمُ وأولادُكم فتنةٌ ﴾ (٧ : ١٧٥).

من حديث « ابن عباس » ، و « ابنِ الزُّبَيْرِ » ، و « أنسٍ » -رضي الله عنهم . وانظر « فتح الباري » (١١ : ٢٥٥) .

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزكاة - باب لو أنَّ لابن آدم وادِيَيْنِ لابتغىٰ ثالثاً) (٢ : ٧٢٥) . وانظر « شرح النووي » (٧ : ١٣٩) ، و « شرح الأُبي » (٣ : ١٧٦) .

و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الزهد- باب ما جاء أن فتنةَ هذه الأمة في المال) (٣ : ٣٨٩)، من حديث « أنسٍ ».

وفيه : وفي (الباب عن « أُبَيّ بن كعب »، و« أبي سعيد » ، و« عائشة »، و« ابن الزبير » ، و« أبي واقد »، و« جابر » و« ابن عباس »، و« أبي هريرة ». هذا حديث حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه .

وفي (أبواب المناقب- فضل أُبَيّ بن كعب- رضي الله عنه) (٥ : ٣٧٠) من حديث « أُبَيّ ».

وأخرجه «أحمد» في «مسنده» (٣ : ١٢٢ ، ٢٤٧ ، ٣٤١) من حديث «أنسٍ».

و(٥ : ١١٧) من حديث « ابن عباس » من قول « عمر » .

و(٥ : ٢١٩) من حديث « أبي واقِدٍ الليثي ».

و(٥ : ١٣١) من حديث « أُبَيّ بن كعب ».

و « ابن ماجه » في « سننه » في (أبواب الزهد- باب الأمل والأجل) (٢ : ١٤١٥) من حديث « أبي هريرة » .

وفي « تخريج الرضي » :

وأخرجه « البخاري » في « التاريخ »، و« البزار » عن « بُرَيْدَةَ ».

★ ★ ★ ★ ★

النكرة والمعرفة

المسألة : ٤٧

التنويــنُ دليــلُ البعضيــَّة

أورد « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ١٢٩) حديث : « الماءُ طاهرٌ » ، وعلَّق عليه بقوله : (أي : كلُّه ؛ لأنه إذا لم يكن للبعضية ؛ لعدم دليلها – أي : التنوين – وَجَبَ كونه للكل).

أقول : يؤيد هذا ما ذكره « البيهقيُّ » في « السنن الكبرىٰ » (١ : ٣) بقوله : قال « أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي » – رضي الله عنه – : ظاهرُ القرآنِ يدلُّ علىٰ أنَّ كلَّ ماءٍ طاهرٌ ، ماءَ بحرٍ ، وغيرَه .

تخريـــج الحديـــث :

أخرجه « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الطهارة وسننها – باب الحِيَاضِ) (١ : ١٧٤) من حديث « أبي أُمَامَةَ الباهِلِيّ » بلفظ : « إنَّ الماءَ لا يُنَجِّسُهُ شيءٌ ، إلَّا ما غَلَبَ على رِيحِهِ وطَعْمِهِ ولَوْنِهِ ».

وفي إسناده « رِشْدِين » وهو ضعيف .

وأخرجه « النسائيُّ » في « سننه » في (كتاب المياه – باب ذكر بئر

بُضَاعَةَ)[1] (١ : ١٧٤) من حديث « أبي سعيد » بلفظ : « الماءُ طهور لا يُنَجِّسُهُ شيءٌ ».

و « أحمدُ » في « مسنده » (٣ : ٨٦)، و « البيهقيُّ » في « السنن الكبرىٰ » في (كتاب الطهارة - باب التطهير بماء البئر) (١ : ٤) نحوه .

وأخرجه « الدار قطني » في « سننه » في (كتاب الطهارة - باب الماء المتغير) (١ : ٢٨) بلفظ : « الماء طهور ، إلا ما غلب على ريحه أو طعمه ».

وقال عنه « الزَّيْلَعِيُّ » في « نَصْبِ الرَّايَةِ » (١ : ٩٥): سنده ضعيف .

وانظر « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » (١ : ٥٢)، و « التلخيص الحبير » (١ : ٢٦)، و « فيض القدير » (٦ : ٢٤٨) .

* * * * *

---

(١) تقع شمالي الحرم النبوي بأقل من كيلو متر ، بالقرب من الباب الشامي : قطرها حوالي ثلاثة أمتار ، وعمقها إلىٰ الماء عشرة أمتار . كانت في أيام النبي ﷺ تحيط بها دُور بني ساعدة . وبنو ساعدة رهطُ « سعد بن زُرَارة » .

ومازال مكان سقيفة بني ساعدة معروفًا هناك بالقرب من البئر في جنوبيها بنحو ٣٠٠ متر . وهي السقيفة التي وقعت فيها بيعة أبي بكر بالخلافة . حاشية « ترتيب القاموس » (١ : ٢٨٤).

مسألة : ٤٨

في الأثر : « النوم حدث »

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ١٢٩) :

(« النومُ حَدَث » أي : كل النوم ؛ إذ ليست في الكلام قرينة البعضية، لا مطلقةٌ، ولا معينة) .

تخريج الأثر :

قال « البغدادي » في « تخريج أحاديث الرضي » :

أورده « السيوطي » في « ذيل الموضوعات » بلفظ : « النوم خَدَر، والغَشَيَانُ حَدَث » . قال « الذهبي » : هذا موضوع .

وفي « النهاية » (٢ : ١٣) : (« الخَدَر » - بفتحتين - : الضَّعْف والفتور ، كما يُصيبُ الشاربَ قَبْلَ السُّكْر).

وقال « الجوهري » في « الصحاح » (٦ : ٢٤٤٧): (وغُشِيَ عليه غَشْيَةً ، وغَشْيًا ، وغَشَيَانًا ، فهو مَغْشِيٌّ عليه).

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٤٩

في « أل » الاستغراقية

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ١٢٩) :

(و « لا تحرِّمُ الإمْلَاجَةُ والإمْلَاجَتَانِ » مفيد للاستغراق الذي يفيده الاسم لو كان منكرًا ، نحو : لا تحرِّم إملاجةٌ ولا إملاجتان ...)

ثم قال : (قال ﷺ : « لا تُحَرِّمُ الإملاجةُ » أي : كل واحد واحد من هذا الجنس ، وكذا الإملاجتانِ ، أي : كل اثنين اثنين من هذا الجنس ، فلا يُسْتَثْنَىٰ من الواحد إلّا الواحدُ ، ولا من المثنى إلا المثنىٰ ...).

الإملاج : الإرضاع .

قال « ابن الأثير » في « النهاية » (٤ : ٣٥٣) :

(« لا تُحَرِّمُ المَلْجَةُ والمَلْجَتَانِ » المَلْجُ : المَصُّ . مَلَجَ الصبيُّ أُمَّهُ يَمْلُجُها مَلْجًا ، إذا رَضَعَها . والمَلْجَةُ : المَرَّة .

والإمْلَاجَةُ : المَرَّة ، أيضًا ، من أَمْلَجَتْه أُمُّهُ ، أي : أرضعتْه . يعني : أنَّ المَصَّةَ والمَصَّتَيْنِ لا تُحَرِّمَان ما يُحَرِّمُهُ الرَّضَاعُ الكامِلُ).

تخريج الحديث :

أخرجه « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الرِّضاع – باب المصة والمصتَيْنِ) (٢ : ١٠٧٤ ، ١٠٧٥)، بالرواية المذكورة ، وبرواية : (أن أُمَّ

الفَضْل حَدَّثَتْ أنَّ نبيَّ اللهِ ﷺ قال : « لا تُحَرِّمُ الرَّضْعَةُ ، أوِ الرَّضْعَتَانِ، أو المَصَّةُ، أو المَصَّتَانِ »). وانظر «شرح النووي» (١٠ : ٢٩).

و « النسائيُّ » في « سننه » في (كتاب النكاح – باب القدر الذي يحرم من الرضاعة) (٦ : ١٠١).

و « ابنُ ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب النكاح – باب لا تُحَرِّمُ المصةُ ولا المصتان) (١ : ٦٢٤) برواية : « لا تُحَرِّم الرضعة ولا الرضعتان ، أو المصة والمصتان » و « أو » للشك . عن « أمِّ الفضل » .

و «أحمد» في «مسنده» (٦ : ٣٣٩ ، ٣٤٠) من حديث «أُم الفضل».

و « الدارميُّ » في « سننه » في (كتاب النكاح – باب كم رضعة تحرّم) (٢ : ١٥٧) عن « أمِّ الفضل » أن رجلًا أتىٰ النبيَّ ﷺ فقال : يارسولَ الله إني قد تزوجتُ امرأة ، وعندي أخرىٰ ، فزعمت الأولىٰ أنها أرضعتِ الحدثىٰ ، فقال : « لا تُحَرِّمُ الإملاجةُ ولا الإملاجتانِ ».

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٥٠

إبدالُ لامِ التعريفِ ميمًا لغةٌ(*)

قال « البغداديُّ » في « شرح أبيات مغني اللبيب » (١ : ٢٨٧) : (تُبْدَلُ « لامُ التعرِيف » ميمًا في لغة « طيِّئ » و « حمير » .

قال « الرضيُّ » في « شرح الشافية » : هذا الإبدال ضعيفٌ . وقال « ابنُ جني » في « سر الصناعة » : هذا الإبدالُ شاذٌّ ، لا يَسُوغُ القياسُ عليه ، وفيهما نظرٌ ؛ فإنه لغةُ قومٍ بأعيانهم .

قال صاحب « الصحاح » : هي لغةٌ لـ« حمير ».

وقال « الرضيُّ » في «شرح الكافية»: هي لغة «حمير» ونفرٍ من « طيِّئ »

وقال « الزمخشريُّ » في « المفصل » : وأهل اليمن يجعلون مكانَها الميمَ ... ولا يجوز الحكم على لغة قوم بالضعفِ ولا بالشذوذِ ، نعم لايجوز القياسُ بإبدال كلِّ لامٍ ميمًا ، ولكن يُتَّبَعُ إن سُمِعَ ...).

وقد استشهد « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ١٣٠ - ١٣١)

(*) انظر « الممتع » : ٣٩٤ ، و « الجنىٰ الداني » : ١٤٠ ، و « شرح ابن يعيش » (١٠ : ٣٤) ، و « مغني اللبيب » : ٧١ ، و « مفتاح العلوم » : ١١٨ ، و « شرح الكافية الشافية » : ١٦٤ ، و « شرح عمدة الحافظ » : ٩٧ ، و « المساعد » (١ : ١٩٥) ، و « همع الهوامع » (١ : ٧٩) ، و « شرح أبيات المغني » (١ : ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٩٤) .

بالحديث[1] على إبدال لام « أل » ميمًا ، على لغة « حمير »، ونفرٍ من « طيِّئ » ، وعَزَىٰ روايتَه لـ« النمر بن تَوْلب » ، كما فَعَلَ غيرُه .

تخريج الحديث :

أخرجه « أحمد » في « مسنده » (٥ : ٤٣٤) من حديث « كعب بن عاصم الأشعريّ -رضي الله تعالى عنه- وكان من أصحاب السقيفة ، أي : سقيفة بني ساعدة ، وهي صُفَّة لها سقفٌ ، « فعيلة » بمعنىٰ : « مفعولة » ، وهي التي اجتمع فيها المهاجرون والأنصار ؛ للتشاور فيمن يكون خليفةً بعد وفاةِ النبيِّ ﷺ .

وفي « بلوغ الأماني » (١٠ : ١٠٧) : (ولم أقف على من أخرجه بالميم بدل اللام غير الإمام « أحمد »).

ومعنى الحديث : « ليس من البر الصيامُ في السفر » أبدلت اللام ميمًا في الثلاثة ، على لغة بعض أهل اليمن ، حيث خاطبهم النبيّ ﷺ بلغتهم ، وكان هذا « الأشعريُّ » منهم ، ويحتمل أن « الأشعريَّ » بَلَّغَ الحديثَ بِلُغَتِهِ ، فأدَّاه الراوي عنه كما سمعه).

وفي « نصب الراية » (٢ : ٤٦١) : (هذه الرواية رواها « عبدُ الرزاق » في « مصنفه » ، ورواها عن « عبد الرزاق » « أحمدُ » في « مسنده »، ومن طريق « أحمد » رواه « الطبراني » في « معجمه »).

ورواه « الطبراني » في « معجمه الكبير » كما في « مجمع الزوائد » (٣ : ١٦١) من حديث « كعب » .

---

(١) هو « ليس من امبرِ امصيامُ في امسفرِ » .

تصحيح خطأ :

جاء في التعليق على « مغني اللبيب » : ٧١ (دار الفكر) رقم (٢) : والحديث في « مسند أحمد » (باب الصوم في السفر من مسند « كعب بن عاصم »).

أقول : الخطأُ في ذكر (باب الصوم ...) ؛ لأن نظامَ المسند أن ترتيبَه جاءَ على الرِّجَالِ ، لا على الأبواب .

تَوَارُدُ النُّحَاةِ علىٰ مَا لَا أَصْلَ لَهُ :

نَسَبَ « الرضيُّ » روايةَ الحديث لـ« النَّمِر بن تَوْلَب » ، وكذلك فعل « الزمخشريُّ » و « ابنُ يعيش » ، و « السخاويُّ » ، وصاحبُ « البسيط » وغيرهم .

وقال « الزمخشريُّ » : رُوِي أنَّ « النَّمِرَ » لم يَرْوِ عن النبيِّ ﷺ إلَّا هذا الحديثَ[1] . وكلُّهم انطلقوا وراءَ ما لا أصل له ، والدليل على ذلك أمران :

الأمر الأول : إنَّ « النَّمِر بنَ تولبٍ » مختلف في إسلامه ، وصحبته[2] .

قال « ابن حجر » في «الإصابة» (١٠ : ١٨٥ - ١٨٦) :

(« النَّمِر بن تَولب بن زُهير بن أُقَيْش العُكْلِيّ » قال « المرزُباني » :

---

(١) انظر « منير الدياجي » : ٣٠٨ (آلة كاتبة)، و « شرح المفصل » لـ« ابن يعيش » (٩ : ٢٠).

(٢) قاله « البغداديُّ » في « تخريج أحاديث الرضي » نقلًا عن « السيوطي ».

كان شاعرًا فصيحًا ، وَفَدَ على النبي ﷺ ، وكَتَبَ له النبي ﷺ كتابًا ، ونزل البصرةَ بعد ذلك .

وكان « أبو عمرو بن العلاء » يسميه « الكَيِّس » ؛ لجودة شعره ، وكثرة أمثاله ، وكان جوادًا ، وعُمِّرَ طويلًا حتَّى أنكر عقله ، فيقال : إنه عاش مائتي سنة .

وفَرَّق « ابنُ حزم » في « الجمهرة » بين « النمر بن تَوْلب بن أقيش العُكْليّ » ، فساق نسبه ، وأثبت صحبته ، وبَيْنَ « النمر بن تَوْلب » الشاعر ، فنسبه في « النمر بن قاسط » ، وقال : إنه عاش حتَّى خرف .

ويؤيده أن « ابن قتيبة » حكى أن « النَّمر بن تولب » الشاعر ، لما خَرِفَ كان هِجِّيراهُ[1] : « أقروا الضيف ، اِصبَحوا[2] الراكب ، وانحروا » ، وإن « عمر بن الخطاب » ذكره بذلك ، فترحَّم عليه ، فدلَّ ذلك على أن الذي تأخر إلى أن لقيه « أبو العلاء »[3] ، ومن في طبقته غيرُه ...).

وفي « خزانة الأدب » (١ : ٣٢١) (« النمر بن تولب » : صحابي يعدُّ من المخضرمين ، وهو عُكْلِيّ ، منسوب إلى « عُكْل » ، وهي أَمَة كان تزوَّجها « عوف بن قيس بن وائل بن عوف بن عبد مناة بن أُدّ بن طابِخَة » فولدت له ثلاثة بنين ، ثم ماتت فحضنهم ...).

وفي « أسد الغابة » (٤ : ٥٨١) : (« النمر بن تولب بن زهير ... »

---

(١) أي : دَأبه .
(٢) أي : أسقوه الصبوح .
(٣) هكذا في «الإصابة» .

شاعر مشهور ، وهو القائل : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « من سَرَّه أن يذهب كثير من وَحَرِ صَدْره ، فليصُمْ شهر الصبر ، وثلاثة أيام من كل شهر ، فقال له القومُ –أو بعضُهم–: أنت سمعتَ هذا من رسول الله ؟ فقال : ألا أَراكم تخافون أَن أكذب على رسول الله ﷺ ، واللهِ لا أُحدثكم سائر اليوم ، فأخذ الصحيفة وذهب .

لم يسمّه « الجُرَيري » ، وسمَّاه غيرُه ، ورَوَىٰ عن « أبي العلاء » أن أعرابيًّا أَتَىٰ المِرْبَد ، وذكر نحوه ، فلما مضىٰ سألنا : من هذا ؟ فقيل : « النَّمر بن تَوْلب ».

قال « الأصمعيُّ » : « النَّمر بن تَوْلب » من المخضرمين الذين أدركوا الجاهليةَ والإسلامَ .

وكان شاعرَ الرّباب في الجاهلية . ولا مَدَحَ أحدًا ولا هجا ، وأدرك الإسلام وهو كبير ، وكان فصيحًا جوادًا)[1].

● **دَفْعُ وَهَم :**

جاء في « الأعلام » (٨ : ٤٨) في ترجمة « النمر بن تولب » (توفي نحو ١٤ هـ ، وهو شاعر مخضرم ، عاش عمرًا طويلًا في الجاهلية ، وكان فيها شاعر الرباب ، ولم يمدح أحدًا ولا هجا . وكان من ذوي النعمة والوجاهة ، جوادًا ، وَهَّابًا لماله . يُشَبَّه شعره بشعر « حاتم الطائي ». أدرك الإسلام وهو كبير السن ... وروى عنه حديثًا ، وعاش إلى أن خَرِف ، فكان هِجِّيرَاهُ :

---

(١) وانظر « الشعر والشعراء »: ١٤١، و« جمهرة أنساب العرب »: ١٩٩، ٤٨٣ .

« أقروا الضيف ، أنيخوا الراكب ، انحروا له ! »، وجمع الدكتور نوري القيسي في بغداد ما وجد من شعره في « ديوان »).

أقول – وبالله التوفيق –: العبارةُ التاليةُ : « وعاش إلى أن خرف فكان هِجِّيراه : أَقْرُوا الضيف ... » مَحْكيَّةٌ عن « النمر بن قاسط ».

وهذه العبارة تَتَنَافَىٰ مع ما قَدَّمْتُهُ لك من تفرقة « ابن حزم » بين « النمر ابن تولب العُكلي » وبين « النمر بن تولب » الذي هو « النمر بن قاسط ».

وقد أَيَّدَ « ابنُ حجر » في « الإصابة » هذه التفرقةَ بما حكاه « ابنُ قتيبة » . فتنبَّهْ لهذا فإنه جدٌّ مفيد .

الأمر الثاني : أن هذا الحديث لا يعرف من رواية « النمر » **والحديث** الذي رواه « النمر » عند مَنْ أثبت صحبته **غيرُ** هذا الحديث .

قال « أبو نعيم »[1] في « معرفة الصحابـة » : « النمر بن تولب » الشاعر ، كتب له النبي ﷺ كتابًا .

ورَوَىٰ من طريق « مُطَرِّف » عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من سرَّه أن يذهب كثير من وَحَرِ صدره[2]، فليصم شهرَ

---

(١) هو الحافظ « أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ، أبو نعيم » صدوق، ولد بأصبهان سنة ٣٣٦ هـ، وتوفي فيها سنة ٤٣٠ هـ. من تصانيفه : « معرفة الصحابة » كبير ، منه مخطوطة في مجلدين ، عليها قراءةٌ سنة ٥٥١ هـ في مكتبة أحمد الثالث ، بطوبقبو سراي ، بإستانبول ، برقم ٤٩٧ ، كما في مذكرات الميمني . انظر « ميزان الاعتدال » (١ : ١١١)، و« الأعلام » (١ : ١٥٧).

(٢) وَحَر الصدر : غشه وحقده ، ووساوسه .

الصبر ، رمضان ، وثلاثةَ أيَّامٍ من كلِّ شهرٍ »[1] اهـ .

وقال « السخاويُّ » في « شرح المفصل » :

في هذا الحديث يجوز أن يكونَ النبيُّ ﷺ تكلَّم بذلك لمن كانت هذه لُغَتَهُ ، أو تكونَ هذه لغةَ الراوي التي لا ينطق بغيرها ، لا أن النبيَّ ﷺ أبدل اللام ميمًا[2] .

قال « الأزهريُّ » : والوجه أن لا تثبت الألف في الكتابة ؛ لأنها ميم جعلت كالألف واللام .

قال « البغدادي » في « تخريج أحاديث الرضي » :

رأيت في كتابة الحديث بخط « السيوطي » في كتابه « الزَّبَرْجَد » كذا : « ليس من ام بر ام صيام فم سفر ».

وانظر « شرح شواهد الشافية » القسم الثاني ص : ٤٥١ .

وفي « حاشية الصبان » (١ : ٣٧) : (الحديث ورد بلفظ « أل » ، ولفظ « أم » ، وكلاهما بسند رجاله رجال الصحيح ، كما في « المناوي ») وقد أورده « محمد بن جعفر الكتاني » في « نظم المتناثر » : ١٣٣ على أنه من الأحاديث المتواترة .

---

(١) ذكر ذلك « البغدادي » في « تخريج أحاديث الرضي » نقلًا عن « السيوطي » في « حاشيته على المغني » . انظر « شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب » (٤ : ٤٥٤) . ونحو هذا الحديث ورد في « مسند أحمد » (٥ : ٧٧ ، ٧٨ ، ٣٦٣) .

(٢) ونحو هذا في « منير الدياجي في تفسير الأحاجي » : ٣١١ .

ورَوَىٰ « السيوطيُّ » الحديثَ في « الجامع الصغير » بلفظ : « ليسَ من البِرِّ الصِّيَامُ في السَّفَر » ، وقال : أخرجه « أحمد » ، و « الشيخان »، و « أبو داود »، و « النسائي » عن « جابر » .

وأخرجه « ابن ماجَهْ » عن « ابن عمر ».

★ ★ ★ ★ ★

أسمـــاء العـــدد

المسألة : ٥١

في جواز فتح الياء وإسكانها في « ثماني عشرة »

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ١٥٢) :

(وفي « ثمانيَ عشرة » فتح الياء ، وجاء إسكانها ، وشذَّ حذفها بفتح النون ، أما الفتح فلأن الياء تحتمل الفتح لخفته ، كما في « رأيتُ القاضيَ » ، وجاء إسكانها كثيرًا ؛ لتثاقل المركب بالتركيب ، كما أسكنت في « معدي كرب »، و « قالي قلىٰ »، و « بادي بدا » وجوبًا .

وجاز حذفُ الياء مع قلَّته ؛ للاستثقال أيضًا .

وبعد حذف الياء ففتح النون أولىٰ من كسرها ؛ ليوافق أخواته ؛ لأنها مفتوحة الأواخر ، مركبة مع العشرة . ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة .

وقد يحذف الياء في « ثماني » في غير التركيب أيضًا ، ويجعل الإعراب علىٰ النون ، قال :

لها ثَنَايا أربعٌ حِسَانُ   وأَرْبَعٌ فثغرُها ثَمَانُ

وفي الحديث : « صَلَّىٰ ثمانَ رَكَعَاتٍ » بفتح النون).

وفي «خزانة الأدب» (٧ : ٣٦٥) (أنشد الرجز على أنَّه قد تحذف الياء من «ثماني»، ويجعل الإعراب على النون، واستشهد به صاحبُ « الكشَّاف»

لقراءةِ من قرأ: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ﴾[1] بحذف الياء من «الجَوار»، ورفع الراء كما في «ثمان».

وأنكر « الحريريُّ » في « دُرَّةِ الغَوَّاصِ » حذفَ هذه الياء .

وقال « ابن بَرِّيّ » فيما كتب عليه : الكوفيُّون يجيزون حذفَ هذه الياءِ في الشعر ، وأنشد عليه « ثعلبٌ » قولَه :

لها ثَنَايَا أربـعٌ حِسَانُ ‏ ‏ ‏ ‏ وأربـعٌ فَثَغْرُهَـا ثَمَـانُ

والصحيح أنه غير مختص بالشِّعر بدليل الحديث الشريف الذي أورده الشارح...

قوله : « لها ثنايا » جمع « ثَنِيّة » ، وهي أربعٌ من مُقَدَّم الأسنان ، ثِنتان من فوق ، وثِنتان من تحت .

وحذف التاء من « أربع » لأَنَّ المعدود وهي الثنيَّة مؤنث .

وأراد بالأربع الثاني الرَّبَاعِيَاتِ ، بفتح الراء وتخفيف الياء ، جمع رَبَاعِيَة على وزن ثمانية . والرَّباعيَات : أربع أسنان ، ثنتان من يمين الثنية ، واحدة من فَوق ، وواحدة من تحت ، وثنتان من شمالها كذلك .

و «الثَّغر»: المَبْسِم، على وزن مجلِس، وهو موضع البَسْم، يقال: بَسَمَ بَسْمًا، من باب ضَرَبَ، إذا ضحك قليلًا. وابْتَسَمَ وتَبَسَّمَ كذلك. والإنسان إذا تبسم فإنما يُرىٰ من أسنانه الثنايا والرباعيات، وهي ثمانية...).

---

(١) الرحمن : ٢٤ .

قال « العينيُّ » في « عمدة القاري » (٤ : ٦٢) :

(« ثمانِيَ ركعات » بكسر النون ، وفتح الياء ، قال « الكرماني » : « ثمانَ ركعات » بفتح النون .

قلت : حينئذ يكون منصوبًا بقوله : « فَصَلَّىٰ » .

وقال « الجوهريُّ » : هو في الأصل منسوب إلى « الثُّمْن » ؛ لأنه الجزءُ الذي صَيَّر السبعةَ ثمانيةً ، فهو ثُمْنُها ، ثم إنهم فتحوا أوَّله لأنهم يُغَيِّرونَ في النسب ، وحذفوا منه إحدىٰ يائَي النسبة ، وعَوَّضُوا منها الألفَ ، كما فعلوا في المنسوب إلى « اليمن »، فثبتت ياؤه عند الإضافة ، كما ثبتتْ ياءُ « القاضي » ، تقول : « ثماني نسوة »، وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر ، وتثبت عند النصب؛ لأنه ليس بجمع .

قوله « ملتحفًا » : نصب على الحال من الضمير الذي في « صلَّىٰ »).

تخريج الحديث : « صلَّى ثمانَ ركعات » :

ما ذكره الشارح « الرضي » قطعة من حديث أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة – باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفًا به ..) (١ : ٩٤)، برواية : « فصلَّى **ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ** ملتحفًا في ثوبٍ واحدٍ » بكسر نون « ثمانِي » ، وإثبات الياء المفتوحة .

وأخرجه في (أبواب التقصير – باب مَنْ تَطَوَّعَ في السَّفَرِ في غير دُبُرِ الصلاةِ وقبلَها ورَكَعَ النبيُّ ﷺ ركعَتي الفجرِ في السَّفَرِ) (٢ : ٣٨) من حديث « أم هانِئٍ » برواية : «فَصَلَّىٰ ثَمانَ ركعاتٍ ».

وفي (التهجد بالليل – باب المداومة على رَكْعَتَي الفجر) (٢ : ٥٠) من

حديث « عائشةَ » -رضي الله عنها- قالت : « صلى النبي ﷺ العِشَاء ، ثم صَلَّىٰ **ثمانَ رَكَعَاتٍ** ورَكْعَتَيْن جالسًا ، ورَكْعَتَيْنِ بين النداءَيْنِ ولم يكن **يَدَعُهُمَا** أبداً » .

وكُتب في حاشية « صحيح البخاري » :

قوله : « ثمانَ ركعات » بفتح النون ، وهو شاذ ، ولـ « أبي ذر » : « ثمانِيَ » بكسرها ، ثم ياء مفتوحة علىٰ الأصل .

وفي (التهجد بالليل- باب صلاة الضحىٰ في السفر) (٢ : ٥٣)، برواية : « وصلَّىٰ **ثمانِيَ ركعاتٍ** .. ».

وفي (كتاب الأدب- باب ما جاء في « زعموا ») (٧ : ١١٠)، برواية : « فلما فَرَغَ من غُسْلِهِ قام فَصَلَّىٰ **ثمانِيَ رَكَعَاتٍ** مُلْتَحِفًا في ثوبٍ واحدٍ ».

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الكسوف- باب ذكر من قال : إنه ركع ثمان ركعات في أربع سَجَداتٍ) (٢ : ٦٢٧) من حديث « ابن عباس » برواية : « صَلَّىٰ رسولُ الله ﷺ حين كَسَفَتِ الشَّمْسُ ثَمَانَ رَكَعَاتٍ في أَرْبَعِ سَجَداتٍ » بفتح نون « ثَمَانَ » مع حذف الياء .

وقال « مسلم » : وعن «عليّ » مثلُ ذلك .

وفي (كتاب صلاة المسافرين وقصرها- باب استحباب صلاة الضحىٰ ...) (١ : ٤٩٦) من حديث « أم هانئ » فإنَّها حَدَّثَتْ « أنَّ النبيَّ ﷺ دَخَلَ بيتَها يومَ فتح مكة فَصَلَّىٰ ثَمَانِيَ ركعاتٍ ما رأيتُهُ صَلَّىٰ صلاةً قطُّ أَخَفَّ منها ، غيرَ أَنَّهُ كان يُتِمُّ الركوعَ والسجودَ » بكسر نون « ثَمَانِيَ » وإثبات الياء المفتوحة .

وانظر « شرح النووي » (٥ : ٢٢٩)، (٦ : ٢١٣) و « شرح الأُبي » (٢ : ٣٦٥).

وأخرجه « النسائيُّ » في « سننه » في (كتاب الطهارة - باب ذكر الاستتار عند الاغتسال) (١ : ١٢٦)، برواية : « فصلى **ثمانِيَ ركعاتٍ** ».

وفي (كتاب السهو - باب أقل ما يجزى من عمل الصلاة) (٣ : ٦١)، برواية : « ويُصَلِّي ثمانِ رَكَعَاتٍ ... ».

وفي (كتاب الكسوف - باب كيف صلاة الكسوف) (٣ : ١٢٩)، برواية : « صَلَّىٰ عند كُسُوفِ الشَّمْسِ ثمانِيَ ركعاتٍ ... ».

وأخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب قصر الصلاة في السفر - باب صلاة الضحىٰ) (١ : ١٥٢)، برواية : « صَلَّىٰ عامَ الفتح ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ ، ملتحفًا .. ».

وفي الباب : « فلما فرغ من غُسْلِهِ قام فصلى **ثماني ركعاتٍ** ... » (١ : ١٥٢).

وفي الباب أيضًا (١ : ١٥٣)، عن « عائشة » أنها كانت تُصَلِّي الضُّحَىٰ **ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ** ، ثم تقول : لو نُشِرَ [1] لي أَبَوَايَ ما تَرَكْتُهُنَّ ».

وأخرجه « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة الضحىٰ) (١ : ٤٣٩)، برواية : « أَنَّهُ صلاها **ثمانَ رَكَعَاتٍ** ».

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) أُحْيِيَ .

المثنّى

المسألة : ٥٢

في وقوع المفرد موقع الجمع

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ١٧٧) :

(قد يقع المفرد موقع الجمع ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾[2]؛ وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد ، كقوله ﷺ : « المؤمنون كنفسٍ واحدةٍ » ومن قيام المفرد مقامَ الجمع ، قوله :

كُلُوا في بعضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا   فإنَّ زَمَانَكُمْ زَمنٌ خَمِيصُ)

وفي « خزانة الأدب » (٧ : ٥٥٩ - ٥٦٤) :

(الشاهد في البيت قيام المفرد ، وهو « بَطْنِكُمُ » مقامَ الجمع ، وهو « بطونكم » ؛ لأنه يريد بطنَ كلِّ واحدٍ منهم .

وظاهره أنَّه غير ضرورة ، ونصَّ « سيبويه » على أنه ضرورة .

---

(١) مريم : ٨٢ .

(٢) الكهف : ٥٠ .

وذهب « الفراءُ » في « تفسيره » إلى أنه جائزٌ في الكلام غيرُ مختصٍّ بالشعر). وانظر « المحتسب » (٢ : ٨٧) .

تخريج الحديث :

أخرجه « أحمد » في « مسنده » (٤ : ٢٧١ ، ٢٧٦) من حديث « النعمان بن بشير » برواية : « المؤمنون كرجل واحد إن اشتكىٰ رأسُه اشتكىٰ كله ، وإن اشتكى عينه اشتكى كله ».

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب البر والصلة والآداب - باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم) (٤ : ٢٠٠٠) بلفظ : « المسلمونَ كرجلٍ واحدٍ ، إن اشتكىٰ عينُهُ اشتكىٰ كُلُّهُ ، وإن اشتكىٰ رأسُهُ اشتكىٰ كُلُّهُ » .

* * * * *

المجمـــــوع

المسألة : ٥٣

في جمع الأوصاف التي غَلَبَ فيها جانب الاسمية

قال « الرضيُّ » في « شرحِ الكافية » (٢ : ١٨٧) .

(... وإن كان المؤنثُ صفةً فلا يخلو من أن يكون فيه علامةُ التأنيث ، أَوْ لَا ، فإن كانتْ فيه جُمِعَ بالألفِ والتاء ، سواء كان صفة لمذكر حقيقي ، كـ« رجال ربعات وعلامات » أَوْ لَا ، كـ« ضاربات » و « حبليات » و « نفساوات » ، إلَّا أن يكون « فَعْلَىٰ » « فَعْلَانَ » أو « فَعْلاءَ » « أَفْعَلَ » فإنهما لا يجمعان بالألف والتاء حملاً على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون .

وأجاز « ابنُ كيسانَ » : « حمراوات »، و « سكرايات »[1]، كما أجاز في المذكر « أحمرون »، و « سكرانون ».

فإن غلبت الاسمية على إحداهما جاز اتفاقًا ، كقوله ﷺ : « ليس في الخضروات صدقة » ...).

---

(١) هكذا في المطبوع ، وصوبها شيخنا الدكتور عبد العظيم الشناوي حفظه الله بقوله : الصواب « حمراوات » و « سكريات ».

وقال « المبرد » في « المقتضب » في (باب جمع ما لحقته الهمزة في أوَّله من الثلاثة) (٢ : ٢١٥) :

(.. فإن كان « أَفْعَل » نعتًا مكتفيًا فإنَّ جمعه على « فُعْل » ساكنَ الأوسط ، وذلك قولك : « أحْمـر » و « حُمْـر » ، و « أَخْضَرُ » و « خُضْر » ، و « أبيض » و « بِيض » ، فانكسرت الباء ؛ لتصحَّ الياءُ ، ولو كان من الواو لثبت على لفظه ، نحو : « أسْوَد » و « سُود » ، و « أَحْوَىٰ » و « حُوٌّ » .

وكذلك مؤنثه ، تقول : « حمراءُ » و « حُمْـر » ، و « صفـراءُ » و « صُفْر » .

فإن جعلتَ « أحمر » اسمًا جَمَعْتَهُ بالواو والنـون ، فقـلت : « الأحمرون » ، و « الأصْفرون » ، وقلت في المؤنَّث : « حمروات » ، و « صفروات » ، وجاء عن النبيِّ ﷺ : « ليس في الخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ » ؛ لأنه ذَهَبَ مذهبَ الاسمِ . و « الخَضْرَوَات » في هذا الموضع : ما أُكِلَ رَطْبًا ، ولم يصلُحْ أن يُدَّخَرَ فيُؤكَلَ يابِسًا .

ولو سميت رجلًا « أحْمَر » لم يجز في جمعه « حُمْر » ؛ لأنَّ هذا إنما يكون جمعًا لما كان نَعْتًا ، ولكن : « أحامر ») .

تخريج الحديث :

أخرجه « الدارَقُطْنِي » في « سننه » في (كتاب الزكاة - باب ليس في الخضرواتِ صدقةٌ » (٢ : ٩٥) من حديث « عليٍّ بن أبي طالب » ، و « طلحة بن معاذ » ، و « أنس بن مالك » .

و « السيوطي » في « الجامع الكبير » (١ : ٦٨٢)، و « الجامع الصغير » بلفظ : « ليس في الخَضْرَوَاتِ زكاةٌ ». وانظر « فيض القدير » (٥ : ٣٧٤).

وأخرجه « الترمذيُّ » في « سننه » في (كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الخَضْرَوَاتِ) (٢ : ٧٥)، وقال : إسناد هذا الحديث غير صحيح ، وليس يصِحُّ في هذا الباب عن النبيِّ ﷺ شيءٌ .

وذَكَرَ الحديثَ « ابنُ الجوزيِّ » في « العلل المتناهية » (٢ : ٧)، وفيه : (قال « ابن حبان » : ليس هذا من كلام رسول الله ﷺ ، وإنما يعرف بإسنادٍ منقطع ، فَقَلَبَهُ هذا الشيخ على « أبي رجاء » ، وهو يأتي بالمقلوبات).

وانظر « نصب الراية » (٢ : ٣٨٦ - ٣٨٩).

* * * * *

اسم التفضيل

المسألة : ٥٤

في حكم رفع اسم التفضيل الظاهر

أورد « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ٢٢٣) حديثَ : « ما مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلىٰ اللهِ فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة » .

ولابد لمعرفة الشاهد في الحديث من تمهيدٍ يوضِّحُ المسألَة ويُجَلِّيها .

فأقول – وبالله أستعين – في عمل اسم التفضيل :

يَرْفَعُ « اسمُ التفضيل » الضميرَ المستتر (باتفاقٍ)، نحو : « زيدٌ أفضلُ من عمرٍو ».

وفي رفعه الظاهرَ خلافٌ :

أ – فبعضهم : يرفعه به مطلقًا ، نحو : « مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه » ، فتخفض « أفضلَ » بالفتحة على أنه صفة « رجلٍ »، وترفع « الأب » على الفاعلية ، وهي لغة قليلة .

ب – وأكثرهم : يُوجِبُ رفعَ « أفضل » في ذلك على أنه خبر مقدم ، و « أبوه » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة « رجل » ، وفاعل « أفضل » ضمير مستتر وجوبًا يعود عليه .

ولا يَرْفَعُ أكثرُهم « باسم التفضيل » الاسمَ الظاهرَ إلَّا إذا صحَّ أن يحلَّ محلَّه « فِعْلٌ » بمعناه .

وهذه المسألة قد اشتهرت عند العلماء باسم : « مسألة الكحل ».

وضابط مسألة الكحل :

(١) أن يكون (اسمُ التفضيل) نعتًا لنكرةٍ مسبوقةٍ بنفي أو شبهه .

(٢) وأن يكون المنعوتُ (اسمَ جنسٍ).

(٣) وأن يكون الاسمُ الظاهرُ المرفوعُ (باسم التفضيل) أجنبيًا لا سببيًا للمنعوت ، وذلك بأن لا يتصل بضمير يعود عليه .

(٤) وأن يكون ذلك الاسمُ الأجنبيُّ مفضَّلا على نفسه باعتبار ، نَحْوُ قولِ العربِ : « ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ ».

وإعراب هذا القول كما يلي :

ما : نافية-رأيتُ : فعلٌ وفاعلٌ-رجلًا : مفعول به . أحسنَ : صفة « رجلًا ».

في عينه : جار ومجرور متعلقان « بأحسنَ » .

في عين : جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من « الهاء » في « منه ».

زيد : مضاف إليه .

والتقدير : (مارأيت رجلًا أحسنَ الكحلُ حالة كونه في عينه من الكحل حالة كونه في عين زيد). انظر « شرح قطر الندىٰ وبل الصدى » : ٣٩٨ .

وفي « شرح عمدة الحافظ » : ٧٧٢ : (وحكى « سيبويهِ » أن من العرب من يرفعُ بأفعلِ التفضيلِ الظاهرَ بلا شرط ، فيقول : « مررتُ برجلٍ أحْسَنَ منه أبوه »، وهي لغةٌ ضعيفةٌ .

ويعرض لأفعل التفضيل ما يسوِّغ ارتفاعَ الظاهرِ به عند جميع العرب، وذلك أن يكون بعد نفي مقصودًا به تفضيل شيء على نفسه باعتبار مَحَلَّيْنِ أو وَقْتَيْنِ، نحو: «ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عين زيدٍ».

و « ما مِنْ أيامٍ أحبَّ إلىٰ الله فيها الصومُ منه في أيَّام العَشْرِ » ...) وانظر « شرح الكافية الشافية » (٢ : ١١٣٩-١١٤١).

وفي « الفصول الخمسون » : ٢٢١-٢٢٢ : (« أَفْعَلُ » في التفضيل لا يُثَنَّىٰ ولا يُجْمَعُ ولا يُؤَنَّثُ إذا كان معه « مِنْ » ظاهرة أو مقدرة ، كقولك : « زيدٌ أحسنُ عَمَلًا » ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا ﴾[1] .

ولا يعمل رفعًا إلا في المضمر دون المظهر ، إلّا ما شذَّ ، من ذلك الأثرُ ، وهو قوله ﷺ : « ما مِنْ أيّامٍ أحبَّ إلىٰ الله فيها الصومُ منه في عشرِ ذي الحجة ».

وإن دخلت الألف واللام ثُنِّيَ وجُمع وأُنِّثَ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[2] .

والمنصوب بعد « أفعل » تمييز ، أو مُشَبَّهٌ بالمفعول ، وكذلك ما هو بمعناه ، وذلك : خيرٌ ، وشرٌّ ، قال الله تعالىٰ : ﴿ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾[3].

---

(١) النساء : ١٢٢ .

(٢) الكهف : ١٠٣ .

(٣) الكهف : ٤٦ .

وأما قوله تعالىٰ: ﴿خَيْرٌ حَافِظاً﴾[1] فمنصوب على الحال، لا على التمييز.

وفي الذيل : قال « ابن إياز » في « المحصول شرح الفصول » : (ما ذكره هو الشائع ، وبعض العرب يرفع بها الظاهر ، فيقول : « مررت برجلٍ خيرٍ منك عمُّه » بجر « خير » ، وارتفاع العم به ، وهو نادر ، وإنما كان كذا ؛ لأنه مادام متصلًا بمن اتحد لفظه ، فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث ، فزالت وجوه مضارعته لاسم الفاعل ، فنقص عن درجة « حسن » و « كريم » ، فنقول : « مررت برجل أفضل منك أبوه » برفع « أفضل » على أنه خبر « أبوه » مقدم ، والجملة صفة للنكرة .

وقيل : « أفضل » مبتدأ لاختصاصه بـ« منك » ، و « أبوه » الخبر .

وأما الأثر – على صاحبه الصلاةُ والسلامُ – فليس بشاذ ، بل ذلك قياس يطرد ، والفرق بينه وبين ما تقدم من وجهين : لفظي ، ومعنوي ، **فالأول** : أنه لو رفع « أحب » لكان على أحد الوجهين المذكورين ، ويحصل حينئذ الفصل بين « أحب » وبين « منه » المتعلق به ، وذلك غير جائز ، ولو أخر « الصوم » لم يجز ؛ لأن الضمير في « منه » يعود إليه .

والثاني : أن الفاضلَ هناك غيرُ المفضول ، والفاضل في الأثر هو المفضول بعينه ، والمعنىٰ : تفضيل الصومِ في عشر ذي الحجة عليه إذا كان في غيرها).

---

(١) يوسف : ٦٤ ﴿ فاللهُ خَيْرٌ حافِظاً ﴾.

وفي « الكتاب » (٢ : ٣١ – ٣٢) : (وتقول : « ما رأيتُ رجلًا أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه » ، و « مارأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينه » ، وليس هذا بمنزلة « خيرٌ منه أبوه » ؛ لأنه مفضَّلٌ للأب على الاسم في « مِنْ » ، وأنت في قولك : « أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينه » لا تريد أن تفضِّل الكحلَ على الاسم الذي في « مِنْ » ، ولا تَزعم أنَّه قد نقصَ عن أنْ يكون مثلَه ، ولكنَّك زعمتَ أنَّ لـ « الكحل » ها هنا عملًا وهيئةً ليست له في غيره من المواضع ، فكأنك قلت :

ما رأيتُ رجلًا عاملًا في عينه الكحلُ كعمله في عينِ زيـدٍ ، وما رأيتُ رجلًا مُبَغَّضًا إليه الشرُّ كما بُغِّضَ إلى زيـدٍ .

ويدلُّك علىٰ أنه ليس بمنزلة « خيرٌ منه أبوه » أنَّ الهاء التي تكون في « مِنْ » هي « الكحلُ » و « الشرُّ » ، كما أنَّ الإضمار الذي في « عَمَلِهِ » ، و « بُغِّضَ » ، هو « الكُحل » و « الشرُّ ».

ومما يدلك علىٰ أنَّه على أوَّله ينبغي أن يكون أنَّ الابتداءَ فيه مُحَالٌ : أنك لو قلت : أبغضُ إليه منه الشرُّ – لم يجز ، ولو قلت : خيرٌ منه أبوه ، جاز .

ومثلُ ذلك : « ما من أيَّامٍ أحبَّ إلىٰ الله – عز وجل – فيها الصومُ منه في عشرِ ذي الحجَّة »).

وفي ذيل « المقتضب » (٣ : ٢٤٩) : (في كلام « سيبويه » وتعليله شيءٌ من الغموض ، وأستعين على توضيحه بما ذكره بعض النحويين : علل « ابن الحاجب » في كافيته وشرحها (٢ : ٢٢١) جَعْلَ « الكحل » فاعلًا بأنه لو رفع « أحسن » علىٰ أن يكون خبرًا لـ « الكحل » للزم علىٰ ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي ، فإنَّ « منه » متعلقة بـ « أحسن » ،

وفصل بينهما « الكحلُ » الواقع مبتدأ .

وقد بسط « الرضيُّ » هذا التعليل ، وقال عنه :

إنه تعليلُ « سيبويه »، كما قال أيضًا : إن الفصلَ بين العامل الضعيفِ ومعمولِهِ بأجنبيّ لا يجوز ، وإنما يجوز ذلك في العامل القوي ، نحو : « زيداً كان عمرو ضاربًا ».

ثم قال « ابنُ الحاجب » : لو قدمتَ « منه » لَرَجَعَ الضميرُ إلى غير مذكور .

وعلَّق « العصام » على كلام « الرضيّ » بقوله :

فيه أن المرجعَ وإن أُخِّر لفظًا يقدم حكمًا . ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف الأصلِ من تقديمِ الضمير على المرجع لفظًا .. وفي « الأشباه والنظائر » :

الثاني من تعليل الجمهور لرفع « أفعل » الظاهرَ : أنه لو لم يرفعِ الظاهر ، ورفع إما على أنه مبتدأ مخبر عنه بـ« الكحل » ، أو خبر « الكحل » تقدَّم عليه لَزِمَ منه أمرٌ ممتنعٌ ، وهو الفصل بين « أفعلَ » ومعمولِهِ بأجنبيٍّ منه .

ومعنى « الأجنبي » أنه غيرُ معمولٍ له عمل الفعل فيه ...

والفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي لا يجوز ؛ لأنهما كالكلمة الواحدة .

قيل : ولأن « أفعلَ » مع « من » كالمتضايفين ، ولا يفصل بينهما بأجنبيّ على قولِ الجمهور ولا بغيره إلا لضرورة .

وقد اعْتُرِضَ على هذا التعليل : بأن الفصلَ إنما يلزم على تقدير أن يتقدم « أحسن » ، ويتأخر « منه ».

أما على تقدير أن يتقدم « الكحل » أو يتأخر « منه » بأن يقال : ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِهِ منه ، أو ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِهِ منه الكحلُ ، فلا يلزم ذلك المحذورُ .

وأجاب « بدر الدين بنُ مالكٍ » بأن في تقديم « الكحل » تقديمُ غير الأهم ..) وانظر « شرح الألفية » لـ « ابن الناظم » : ١٨٩-١٩١ . .

تخريج الحديث :

اللفظ الذي استشهد به النحاة لم أقف عليه .

وقد أخرجه « الترمذيُّ » في « سننه » في (أبواب الصوم - باب ما جاء في العمل في أيام العشر) (٢ : ١٢٩) من حديث « أبي هريرة » لكن بلفظ : « مَا مِنْ أيَّامٍ أَحَبُّ إلىٰ اللهِ أن يُتَعَبَّدَ لَهُ فيها مِنْ عَشْرِ ذي الحجَّةِ ، يَعْدِلُ صيامُ كُلِّ يَوْمٍ منها بِصِيَامِ سَنَةٍ ، وقِيَامُ كُلِّ ليلةٍ منها بقيامِ ليلةِ القَدْرِ ».

وقال « أبو عيسىٰ » : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلَّا من حديث « مسعودِ بنِ واصلٍ » عن « النَّهَّاس »، وسألت « محمدًا » عن هذا الحديث فلم يَعْرِفْهُ من غير هذا الوجهِ مثلَ هذا .

وقال : قد رُوِيَ عن « قتادةَ » عن « سعيد بن المُسَيَّب » عن النبي ﷺ مُرْسَلٌ شيء من هذا . انظر « صحيح الترمذي » بشرح «ابن العربي» (٣ : ٢٨٩) .

وانظر « فيض القدير » (٥ : ٤٧٤)، وفيه : قال « الطِّيبيُّ » : الأولىٰ جعل « أحب » خبرَ « ما »، و « أن يُتَعَبَّدَ » متعلق بـ« أحب » بحذف الجارّ ، فيكون المعنىٰ : ما من الأيام أحب إلىٰ الله لأن يتعبد له فيها .

قوله : « سألت عنه محمدًا » يعني : البخاريَّ .

قال « ابن الجوزي » في « العلل المتناهية » (٢ : ٧٢) :

(هذا حديثٌ لا يصح عن رسول الله ﷺ تفرد به «مسعودُ بن واصلٍ» عن «النَّهَّاسِ».

فأما « مسعود » فضعفه « أبو داود الطيالسيّ ».

وأما « النَّهَّاسُ » فقال عنه « يحيى بن مَعِين »[1]: ليس بشيء ، ضعيف . وقال « ابن عدي » : لا يساوي شيئًا . وقال « ابن حبان » : لا يجوز الاحتجاج به).

وأورده « البغويُّ » في « مصابيح السنة » في « فصل في الأضحية » (١ : ٧٢) من حديث «ابن عباس» بلفظ :

« ما من أيامٍ العملُ الصالحُ فيهنَّ أحبُّ إلىٰ الله من هذه الأيامِ العشرِ ،

---

(١) هو « يحيى بن مَعَين بن عَوْن الغَطَفاني ، أبو زكريا » البغداديّ ، الحافظ الإمامُ العَلَمُ . قال « أحمد » : كل حديثٍ لا يعرفه « يحيىٰ » فليس بحديث . مات بالمدينة سنة : ٢٣٣، وغُسِّلَ على أعواد النبي ﷺ وحُمِلَ على سريره ﷺ ، ونُودِيَ بين يديه : هذا الذي يذبُّ الكذب عن رسول الله ﷺ . (بأبي أنت وأمي يا ابن مَعِين). انظر « خلاصة تذهيب الكمال » (٣ : ١٦١).

قالوا : يارسولَ الله ولا الجهادُ في سبيل اللهِ ؟ قال : ولا الجهادُ في سبيل اللهِ إلا رجلٌ خَرَجَ بنفسِهِ ومالِهِ فلم يَرْجِعْ من ذلك بشيءٍ ».

رواه « البخاريُّ » انظر « مشكاة المصابيح » (١ : ٤٥٨) .

وهذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه « الترمذيُّ » في « سننه » في (أبواب الصوم – باب ما جاء في العمل في أيام العشر) (٢ : ١٢٩) من حديث « ابن عباس ».

وقال « الترمذيُّ » : وفي الباب عن « ابن عمر » ، و « أبي هريرة » ، و « عبد الله بن عمرٍو »، و « جابر »، ثم قال : حديثُ « ابن عباس » حسنٌ غريبٌ صحيح .

وأخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الصوم – باب في صوم العشر) (٢ : ٣٢٥) من حديث « ابن عباس ».

وانظر « مختصر سنن أبي داود » (٣ : ٣٢١) .

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الصوم – باب صيام العشر) (١ : ٥٥٠) من حديث « ابن عباسٍ » أيضًا .

* * * * *

الفعـــل :

جزم الفعـل المضـــارع

المسألة : ٥٥

في جزم « اللام » لفعل المتكلم المبني للمعلوم

قال « الرضيّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٢٥٢) :

(جَزْمُ « اللام » لفعل المتكلم المبني للمعلوم جائز (في النثر) ، ولكنه قليل الاستعمال ، كقوله – عليه السلام – : « قوموا فلأصلِّ لكم » . وقال الله – تعالىٰ – ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[1] .

وهذا ، أي : أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال ، وإن استعمل فلابدَّ من « اللام »).

قال « ابن مالك » في « شواهد التوضيح والتصحيح » في (البحث الرابع والستون) : ١٨٦ – ١٨٩ :

(ومنها قولُ النبيِّ ﷺ : « قُومُوا فَلِأُصَلِّ لكُم » يروىٰ قوله : « فَلِأُصَلِّيَ » بحذف الياء ، وثبوتها مفتوحة ، وساكنة ، و « اللامُ » عند ثبوت « الياء » مفتوحةً لامُ « كي ». والفعل بعدها منصوب بـ « أنْ » مضمرة ، و « أن » والفعل في تأويل مصدرٍ مجرورٍ .

---

(١) العنكبوت : ١٢ .

« اللامُ » ومصحوبُها خبُر مبتدأ محذوفٍ ، والتقدير : قوموا فقيامكم لأصلي لكم .

ويجوز على مذهب « الأخفش » أن تكون « الفاءُ » زائدةً ، و « اللامُ » متعلقةً بـ« قوموا » ، و « اللام » عند حذف الياء « لامُ أمر ».

ويجوز فتحها على لغة « سُليم » ، وتسكينها بعد « الفاء » و « الواو »[1] و « ثم » على لغة « قريش » ، وحذف « الياء » علامة الجزم .

وأَمْرُ المتكلِّمِ نَفْسَهُ بِفِعْلٍ مَقْرُونٍ باللَّامِ فَصِيحٌ ، قليلٌ في الاسْتِعْمَالِ .

ومنه قوله – تعالىٰ – : ﴿ ولْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[2] .

وأما في رواية مَنْ أثبت « الياء » ساكنة ، فيحتمل أن تكون « اللامُ » « لامَ كي » ، وسكنت « الياء » تخفيفًا ، وهي لغة مشهورة ، أعني تسكين الياء المفتوحة .

ومنه قراءة « الحَسَن » : ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيْ مِنَ الرِّبَا ﴾[3] .

وقراءة « الأعمش » : ﴿ فَنَسِيْ ولم نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ﴾[4] .

---

(١) وفي «شرح الكافية الشافية» (٣: ١٥٦٤–١٥٦٧): (وتسكينُ لام الطلب بعدَ الواوِ والفاءِ أكثرُ من تحريكها ... وقد تسكن هذه اللام بعد « ثُمَّ » ...).

(٢) العنكبوت : ١٢ ، والشاهد في الآية دخولُ « اللام » على المضارع المسندِ إلى المتكلم .

(٣) البقرة : ٢٧٨ .

(٤) طـــه : ١١٥ .

ومنه ما روي عن « أبي عَمْرٍو » من إجازة :﴿ ثانِيْ اثْنَيْنِ ﴾[1] بالسكون ذكره « ابن جني » في « المحتسب »[2].

ويحتمل أن تكون « اللامُ » « لامَ الأمرِ »، وثبتت « الياء » في الجزم إجراءً للمعتلّ مجرىٰ الصحيح).

وقال « السهيليُّ » في « أماليه » : ٩٤ :

(وأما قوله : « قوموا فلأُصَلِّ لكم » بلفظ الأمر فمستحيل في الحقيقة ، ولكن له وجهان :

أحدهما : أن يكون من باب قوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ مَدًّا ﴾[3] قال « الزجاج » : لما أوجب ذلك على نفسه ، وحتم به حتمًا ، جاء به على لفظ الأمر ، لأن الأمر حتم ، وإيجاب علىٰ المأمور .

والوجه الثاني : أن يكون قوله : « لأصلّ لكم » أمرًا لهم بالاهتمام به ، لكنه أضافه إلى نفسه ؛ لارتباط فعلهم بفعله ، كما قال الشاعر :

وقد جعلت إذا ما قمتُ يثقلُني ثوبي فأنهض نهضَ الشاربِ الثملِ

ولا يقال : جعلت يفعل غيري كذا ، إنما تقول : « جعلت أفعل » ، ولكنه جاز في هذا البيت ؛ لارتباط الثاني بالأول .

وأما مَنْ رواه : « لِأُصَلِّيَ لكم » بلام كي ، ففي الرواية بُعْدٌ ، إلَّا على

---

(١) التوبة : ٤٠ .

(٢) انظر « المحتسب » (١ : ١٤١)، (٢ : ٥٩–٦٠)، (١ : ٢٨٩) .

(٣) مريم : ٧٥ .

مذهب مَنْ رَأَىٰ زيادة « الفاء »، وهو قول « الأخفش » و « يونس » ، فإذا كانت كذلك كانت الفاء ملغاةً على قولهما ، أي : قوموا لأصَلِّيَ .

وأمَّا فتح « اللام » فإنما أراد « لأُصَلِّيَنَّ » ، وقلما يوجد في الكلام انفراد هذه اللام في التأكيد والقسم دون النون ، فإن صحت الرواية فليس ببعيد في القياس كلَّ البعد أن تقول : « ليقوم زيد » أي : لقائم زيد ، توقع الفعل موقع الاسم ، كما قد توقع الاسم موقع الفعل ، وتعمله عمله).

• ومما تقدمَ من قول « ابنِ مالكٍ » و « السهيليِّ » يمكنني أنْ أُجْمِلَ المسألةَ ، مُلِمًّا بأطرافها ، جامعًا شَتَاتَها ، قاطفًا ثمارَها ؛ لتكون كالخاتمة ، فأقول -وبالله أستعين-: حَذْفُ « الياء » من « فلأُصَلِّ » في الحديث الشريف هي رواية « الأصيلي » ، ويُوَجَّهُ على خمسة أوجه :

(١) بحذف « الياء » فتكون « اللام » للأمر .

(٢) بإثبات « الياء » ، فتكون « اللام » للأمر ، إجراء للمعتلِّ مجرىٰ الصحيح .

(٣) « اللام » للتعليل ، والفعل منصوب في حال فتح الياء .

(٤) « اللام » للتعليل ، أيضًا ، و « الياء » ساكنة تخفيفًا ، وتسكين « الياء » المفتوحة لغة مشهورة .

و « اللام » التي هي للتعليل تسمَّىٰ « لامَ كي »، والفعل بعدها منصوب بـ « أن » مضمرة ، و « اللام » ومصحوبُها خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، والتقدير : فقوموا فقيامكم لأصلي لكم .

ويستبعدُ « السهيليُّ » رواية : « لِأُصَلِّي لكم » بلام « كي » إلا علىٰ

مذهب مَنْ رأىٰ زيادة « الفاء »، وهو قول « الأخفش »، و « يونس »، فإذا كانتْ كذلك كانت « الفاءُ » ملغاةً على قولهما ، أي : قوموا لأُصَلِّيَ .

(٥) اللامُ مفتوحةٌ على لغة « سليم » ، فتكون للقسم ، والفعلُ مبنيٌّ على الفتح ، ونونُ التوكيد محذوفةٌ ، والتقدير : لَأُصَلِّيَنَّ . والله أعلم .

تخريج حديث : « قوموا فلِأصلِّ لكم » :

أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتـاب الصلاة-باب الصلاة على الحصير) (١ : ١٠٠) .

والحديث بكماله وجماله كما يلي برواية « البخاري » بسنده إلى « أنس بن مالكٍ » أن جَدَّتَهُ « مُلَيْكَةَ » دَعَتْ رسولَ الله ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَتْهُ له ، فأكل منه ، ثم قالَ : « قُومُوا فلِأُصَلِّيَ لكم »، قال « أنس » : فقمت إلى حصير لنا قد اسْوَدَّ مِنْ طُولِ ما لُبِسَ ، فَنَضَحْتُهُ بماءٍ ، فقام رسول الله ﷺ وصَفَفْتُ واليتيمَ وراءَهُ ، والعجوزُ من ورائنا ، فَصَلَّىٰ لنا رسولُ الله ﷺ ركعتين ، ثم انصرفَ).

وأخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة-باب جواز الجماعة في النافلة) (١ : ٤٥٧)، برواية : « قوموا فَلِأُصَلِّيَ بكم ».

و « أبو داود » في « صحيحه» في (كتاب الصلاة-باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون) (١ : ١٦٦).

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الإمامة-باب إذا كانوا ثلاثة وامرأة) (٢ : ٨٥).

و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب قصر الصلاة في السفر - باب جامع سبحة الضحىٰ) (١ : ١٥٣)، برواية : « قوموا فَلِأُصَلِّيَ لكمْ »، وفي « المنتقىٰ شرح موطأ مالك » (١ : ٢٧٣)، برواية : « قوموا فلأُصَلِّ لكم » .

و « الدارميُّ » في « سننه » في (كتاب الصلاة - باب في صلاة الرجل خلف الصف وحده) (١ : ٢٩٥).

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٥٦

في الكلام على الأثر : « لتأخذوا مصافّكم »

أورده « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٢٥٢) .

وقال « ابن الحاجب » في « الإيضاح في شرح المفصل » (٢ : ٢٧١) : (« اللام » التي تدخلُ على الفعل المضارع ؛ لتؤذِنَ بأنه مطلوبُ المتكلمِ ، كقولك « لِيَضْرِبْ زيدٌ » .

وشرطها : أن يكونَ الفعلُ لغير الفاعل المخاطبِ ، كقولك : « ليضربْ عمرو » ، و « لِتَضْرِبْ أنت » ، و « لِأَضرِبْ أنا » إلَّا في لغةٍ قليلةٍ يدخلونها على الفعلِ .

وإن كان للفاعِلِ المخاطب ، فيقولون : « لِتَضْرِبْ أنت » ، ومنه قراءةٌ شاذةٌ ، وهي قوله تعالى : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[1]. ومنه ما روي في « الصحيح » من قوله ـ عليه السلام ـ : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ » ، ووضعها على الكسر ؛ لأنها في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالمجرور ، فكما أنَّ تلك لا تكونُ إلا مكسورةً مع الظاهر ، فكذلك هذه ، والفعل لا مضمر له ، فتعيَّنَ أن تكون مكسورةً مطلقًا ...)

---

(١) يونس : ٥٨ .

وقال « ابن أم قاسم » في « الجَنَىٰ الداني » : ١١١ : (وإن كان – فعلُ الفاعل – للمخاطَب ، فللأمر به طريقان :

الأولىٰ : بصيغة « اِفعلْ » ، وهذا هو الكثير ، نحو « اِعلمْ ».

والثانية : بـ « اللام » ، وهو قليل . قال بعضهم : وهي لغة رديئة .

وقال « الزجاجي » : لغة جيدة ، ومن ذلك قراءة « عثمان » أي : ابن عفان ، و « أُبَيّ » أي : ابن كعب ، و « أنس » أي : ابن مالك : « فبذلك لتفرحوا » بتاء الخطاب ، وفي الحديث : « لتأخذوا مصافكم ».

وقال « الفراء » في « معاني القرآن » (١ : ٤٦٩) : (وكان « الكسائيُّ » يعيب قولهم : « فلتفرحوا » ؛ لأنه وجده قليلًا ، فجعله عيبًا ، وهو الأصل ، ولقد سمعت عن النبيِّ ﷺ أنه قال في بعض المشاهد : « لتأخذوا مصافكم » يريد به : خذوا مصافّكم).

وانظر « المحتسب » (١ : ٣١٣)، و « الجمل » : ٢٠٨ ، و « الأشباه والنظائر » (١ : ٦٤)، و « شرح التصريح » (١ : ٥٥)، و « شرح الأشموني » (٤ : ٣).

وقال « ابن الأنباري » في « الإنصاف في مسائل الخلاف » في (مسألة : فعل الأمر معرب أو مبني) (٢ : ٥٢٥) :

ذهب الكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر ، وأنها حذفت في نحو : قم ، واقعد ، والأصل : لتقم ، ولتقعد ، فحذفت « اللام » للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة .

ومَالَ إلىٰ هذا القولِ « ابنُ هشام » في « المغني » فقال : وبقولهم أقولُ ؛

لأنّ الأمرَ معنى ، فحقه أن يؤدى بالحرف ؛ ولأنه أخو النهي . اهـ .

وعلى ذلك قوله – تعالىٰ – : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القُرَّاء ، وذُكرتِ القراءةُ أنها قراءة النبي ﷺ من طريق « أبي بن كعب » ...

وقد جاء في الحديث : « ولْتَزُرَّهُ ولو بِشَوْكَةٍ » أي : زُرَّهُ ، وجاء عنه – صلوات الله عليه – أنه قال في بعض مغازيه : « لتأخُذُوا مَصَافَّكم » أي : خُذُوا .

وقال – صلوات الله عليه – مرة أخرىٰ : « لتقوموا إلى مَصَافِّكُم » أي : قوموا ، وقال الشاعر :

لِتَقُمْ أنتَ ياابْنَ خيرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضَّىٰ حوائِجُ المُسْلِمِينَا[1]

وفي « شرح الكافية » (٢ : ٢٥٢) :

(... وجاء في النظم حذف هذه « اللام » في فعل غير الفاعل المخاطب ، قال :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالَا

وأجاز « الفراء » حذفها في النثر ، في نحو : « قل له يفعل » ، قال الله – تعالى – : ﴿ قُل لِعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ ﴾[2] .

---

(١) هذه الرواية ذُكرت في «الإنصاف»، وأنشده «ابن هشام» في «المغني» في (ص: ٢٢٧) برواية: «كي لِتَقْضِي حوائجَ» وفي (ص: ٥٥٢) برواية «فَلِتَقْضِي حوائجَ».«المغني» بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد.

(٢) إبراهيم : ٣١ .

وإنما ارتُكِبَ ذلك لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة ، والأولى أن يقال في مثله : إنه جواب الأمر ، كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله – عليه الصلاة والسلام – لهم : صلوا ، جعل قوله – عليه الصلاة والسلام – كالعلة في إقامتها .

وقال بعضهم : جزمه لكونه شبهَ الجوابِ ، كما في قوله : ﴿ كُنْ فَيَكُون ﴾[1] بالنصب ، ولو قال كما قال « الفراء » لم يختص هذا بجواب الأمر).

(تنبيـــه).

قال «البغدادي» في «تخريج أحاديث الرضي»: وأورد – أي: الرضي – : «لتأخذوا مصافكم» لم أَرَهُ إلَّا في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» لـ«ابن الأنباري».

أقول : قوله هذا مدفوع بما أوردته من النصوص ، فقد ذُكِرَ هذا الأثرُ أيضًا في « الإيضاح في شرح المفصل » ، وفي « الجنىٰ الداني » ، وفي « معاني القرآن » كما رأيت . وكذلك في « شرح الكافية الشافية ».

تخريـــج الحديث :

اللفظ الذي استشهد به النحاة لم أقف عليه .

وقد أخرج « مسلم » في « صحيحه » في (كتـاب الحج – باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبًا ، وبيان قوله ﷺ : « لتأخذوا

---

(١) البقرة : ١١٧، وغيرها .

مناسككم ») (٢ : ٩٤٣)، وفيه : يقول « جابر » : رأيت النبي ﷺ يَرْمِي على راحِلَتِهِ يومَ النَّحْرِ ، ويقول : « لتأخذوا مناسِكَكُمْ ؛ فإنِّي لا أدرِي لَعَلِّي لا أَحُجُّ بعد حَجَّتِي هذه ».

وفي سورة « يونس » من « الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، في وجوه التأويل » (٢ : ٢٤٢) عند قوله - تعالى - ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[1]، وفيه :

(وقرئ : « فلتفرحوا » بالتاء ، وهو الأصل والقياس ، وهي قراءة رسول الله ﷺ فيما روي عنه ، و « لتأخذوا مضاجعكم » ، قالها في بعض الغزوات).

أقول : كثيرٌ من المفسرين والنحاة يذكرون قراءاتٍ ويعزونها للنبيّ ﷺ كما فعلَ « الزمخشريُّ » هنا ، والمراد بقراءة رسول الله ﷺ أنَّ علماء الحديث النبويّ نقلوها عنه ، ولم يدونْها القراءُ من طرقِهِم ، وهذا اصطلاحٌ للمفسرين . « حاشية الشهاب على البيضاوي » (٦ : ٣٣٧) .

وهذه فائدةٌ عَزِيزَةٌ قَلَّ من تَنَبَّهَ لها فاغْتَنِمْهَا .

* * *

(١) يونس : ٥٨ .

قول طيِّبٌ أهمسه في آذان المحققين :

ومما ينبغي أن يراعيَه « المحقِّقُ » - النَّحْوِيُّ - في تخريج الأحاديث : اللفظَ والمعنىٰ ، ووجودَ الشاهد الذي سِيقَ الحديثُ له . وهذا أمر محتم[1] .

فمَن مارسَ علم الحديث وعاناهُ تَبَيَّنَ له أنَّ منهجَ المحدِّثين في الدِّقَّة والضبط والإتقان هو أعلىٰ المناهج العلمية وأدقُّها ، وأنَّ الذين جاوروهم من

---

(١) (فإن قلتَ) : كيف يستقيم هذا مع قول الحافظ «عبد الرحيم العراقي» - ٨٠٦ هـ في مقدمة كتابه « المغني عن حَمْل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » : (... وحيث عَزَوْتُ الحديثَ لِمَنْ خَرَّجَهُ من الأئمة فلا أريدُ ذلك اللفظَ بعينه ، بل قد يكون بلفظه ، وقد يكون بمعناه ، أو باختلافٍ ، على قاعدة المستخرجات...) ؟ .

(قلتُ) : إنَّني أتكلم عن تخريج الحديث في مقام الاحتجاج به في تقعيد النحو؛ لذا ألزمتُ العنايةَ باللفظ والمعنىٰ . أما تخريج « الحافظ » فهو علىٰ قاعدة المُسْتَخْرَجَاتِ ، وذلك بأنْ يُخَرِّجَ أصلَ الحديث ، مع احتمال وجود التفاوت في اللفظ ، لأنه ليس في مقام الاحتجاج .

قال « السيوطيُّ » في « تدريبه » (١ : ١١٤) :

(مهمة : ما تقدم عن « البيهقيِّ » ونحوه ، من عَزْوِ الحديث إلى الصحيح ، والمراد أصله ، لا شك أن الأحسنَ خلافُه ، والاعتناءُ بالبيان ، حذراً من إيقاع مَنْ لا يعرف الاصطلاحَ في اللَّبْسِ . ولـ« ابن دقيق العيد » في ذلك تفصيل حسن ، وهو : أنَّك إذا كنت في مقام الرواية فلك العزوُ ولو خالف ؛ لأنه عُرف أنَّ جُلَّ قصد المحدِّثِ السندُ ، والعثور على أصل الحديث ، دون ما إذا كنتَ في مقام الاحتجاج ...) . ولزيادة الفائدة ارجع إلى « مقدمة ابن الصلاح » : ٩٥ مطبعة دار الكتب .

المُؤَرِّخينَ ، وكُتَّابِ السِّيَر ، وأمثالِهم لم يبلغوا شَأْوَهُمْ .

وقد بَلَغَ علماءُ الحديث في نقد الأسانيدِ والمتونِ أقصىٰ ما في الوُسْعِ الإنسانيّ ، احتياطًا لدينهم وشريعتهم ؛ كيلا يدخلَ فيها ما ليس منها ، فكانت قواعدُهم التي ساروا عليها أصحَّ القواعد للإثباتِ التاريخيِّ ، وأعلاها وأدقَها وأَوْفَاهَا .

ويَحْلُو لي في هذا المقام أن أسوقَ نصًا واحدًا من نصوصٍ كثيرةٍ ، من كتاب « تاج العروس » (مثل / ٨ : ١١٠) تَتَّضِح منه دقةُ المُحَدِّثين ، ومعرفَتُهم بطرقِ الروايةِ ومصطلحاتِها :

قال « الزبيديُّ » : قرأتُ في « الرسالة البغدادية » لـ« الحاكم أبي عبد الله النيسابوري » ـ وهي عندي ـ ما نصه : إنَّ مما يلزم الحديثيّ من الضبط والإتقان إذا ذَكَرَ حديثًا وساقَ المتنَ ، ثم أعقبه بإسنادٍ آخرَ أن يُفَرِّقَ بين أن يقول : « مثله » أو « نحوه » ؛ فإنه لا يَحِلُّ له أن يقول : « مثله » ، إلا بعد أن يقف على المَتْنَيْنِ والحديثِ جميعًا ، فيعلم أنهما على لفظٍ واحدٍ ، فإذا لم يميز ذلك حَلَّ له أن يقول : « نحوه » ؛ فإنه إذا قال : « نحوه » فقد بين أنَّه مثلُ معانيه . ا هـ .

فلو نظرنا في كتاب « شرح الكافية الشافية » (٣ : ١٥٦٦) نجدُ « ابنَ مالك » ـ رحمه الله ـ استشهد بحديث : « لتأخذوا مصافكم » ، والشاهد فيه ـ كما تقدَّم ـ دخولُ لام الطلب على فعل فاعل مخاطب .

وقد قام المحقِّق بتخريجه على النحو التالى :

(أخرجه « مسلم » في « المساجد » ١٥٩ ، و « الترمذي » في « تفسير ٣٨» ، و « أحمد » ٥ : ٢٤٣).

ولم يبقَ بُدٌّ من أن نبلغ بالكلام إلى مقطع الحقّ فيه ، وأن ننفذ بتحقيقه

إلى خاصته ، مع البرهان **فأقول** ـ وبه أستعين ـ : إنَّ هذا التخريج لا يُسْمِنُ ولا يُغْنِي ، ولا يجوز عند أهل الحديث ؛ لأن صنيعَه هذا يُوهم أنه هكذا في الكتب المذكورة ، بلفظه ومعناه ، مع وجود الشاهِدِ النحوِيِّ فيه . وقد أسلفْتُ أنه يتحتمُ مراعاة لفظ الحديثِ ومعناه، ووجودُ الشاهِدِ الذي ذُكِرَ الحديث من أجله . مع التنبيه على كلِّ ذلك ، وبذلك ترتفعُ العُهْدَةُ .

فلو رجعنا إلى « صحيح مسلم » في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة- باب متىٰ يقوم الناس للصلاة) (١ : ٤٢٣) لرأينا حديثًا مرويًا عن « أبي هريرة » هكذا :

(أن الصلاةَ كانَتْ تُقَامُ لرسولِ الله ﷺ فيأخذ الناسُ مَصَافَّهم قبلَ أن يقومَ النبيُّ ﷺ مقامَهُ).

وكذلك لو رجعنا إلى «سنن الترمذي» (٥ : ٤٦) لوجدنا رواية (..على مصافكم أنتم ..) .

وكذلك بالرجوع إلى « مسند الإمام أحمد » (٥/ ٢٤٣) نجدُ رواية : (.. كما أنتم على مصافكم ..).

ولا يوجد الشاهد في هذه الأحاديث ، ولا اللفظ ولا المعنىٰ من قريب أو بعيد . والله أعلم .

المسألة : ٥٧

في أمر المخاطب باللام

وفي « شرح الكافية » (٢ : ٢٥٢) : (اعلم أنه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام كالغائب لما كثر استعماله حُذف اللام وحرف المضارعة تخفيفًا ، وبُنِيَ لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة ؛ وذلك لأنه شَابَهَ الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله .

وقد جاء في الحديث أمرُ المخاطبِ باللام ، نحو : « لتزرّه ولو بشوكة » ، وفي آخر : « لتقوموا إلى مصافّكم » .

وهو في الشعر أكثرُ ، قال :

لِتَقُمْ أنتَ ياابنَ خيرِ قُريشٍ فَتُقَضِّي حَوَائِجَ المسلمينا[1]

والذي غرَّ «الكوفيين» حتى قالوا : إنه مجزومٌ ، والجازم مقدر هو القياس المذكور ، وأيضاً مجيئه باللام في الشعر .

---

(١) أورد « البغداديُّ » في « خزانة الأدب » (٩ : ١٤) البيتَ برواية : « فَلْتُقَضِّي » ثم قال : أنشده على أنَّ أَمر المخاطب جاءَ فيه باللام ، وهو في الشعر أكثر منه في النثر ، أراد : قم ، وكذا اللام في قوله : « فَلْتُقَضِّي » لأمر المخاطب ، والياءُ إشباع الكسرة . والبيت أورده « الكوفيُّون » . وهو مجهول لا يعلم تتمته ولا قائله . والله أعلم .

وأيضاً معاملة آخره معاملة المجزوم ، وأيضًا الحمل علىٰ « لا » النهي ، فإنها تعمل في المخاطب ، كما تعمل في الغائب).

تخريج حديث : « لِتَزُرَّه ولو بِشَوْكَةٍ » :

بنحوه ترجم به « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة- باب وجوب الصلاة في الثياب ، وقول الله -تعالى- : ﴿ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ، ومَنْ صَلَّىٰ مُلْتَحِفًا في ثوبٍ واحدٍ ، ويُذْكَرُ عن « سَلَمَةَ بن الأكوع » أن النبي ﷺ قال : « يَزُرُّه ولو بشَوْكَةٍ ». وفي إسناده نظرٌ ...) (١ : ٩٣).

وفي « فتح الباري » (١ : ٤٦٥-٤٦٦) (قوله : « في إسناده نظر » يفيدُ عدمَ الجزم .

قوله : « يزرّه » ، أي : يشد إزاره ، ويجمع بين طرفيه ؛ لئلا تبدو عورته ، ولو لم يمكنه ذلك إلَّا بأن يغرز في طرفيه شوكة يستمسك بها).

وأخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الصلاة- باب في الرجل يصلي في قميص واحد) برواية : « .. نَعَمْ وازْرُرْه ولو بشوكة ».

وأخرجه « النسائيُّ » في « سننه » في (كتاب القبلة- باب الصلاة في قميص واحد) برواية : « ..وزُرَّه عليك ولو بشوكة ».

وأخرجه « أحمد » في « مسنده » (٤ : ٤٩)، برواية : « زره ولو لم تجد إلا شوكة » ، و (٤ : ٥٤)، برواية : « زرّ ولو لم تجد إلَّا شوكة ».

* * * * *

المسألة : ٥٨

في مجيء الجملة الاعتراضية بعد تمام الكلام

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٢٥٧) :

(الجملة الاعتراضية : ماتتوسط بين أجزاء الكلام ، متعلقًا به معنى مستأنفاً لفظًا على طريق الالتفات . كقوله :

فأنتِ طلاقٌ - والطَّـلاقُ أليّـةٌ ....

وقوله :

.... يَرَى كُلَّ مَنْ فيها-وحاشاكَ-فانيَا

وقد يجيء بعد تمام الكلام ، كقوله-عليه الصلاة والسلام-: « أنا سيِّدُ وَلَدِ آدمَ ، ولا فَخْرَ »).

ذَكَرَ « البغداديُّ » في « خزانة الأدب » (٣ : ٤٥٩ - ٤٧١) ، صدر الشطر الأول ، والبيت بتمامه :

فأنتِ طلاقٌ-والطَّـلَاقُ أَلِيَّـةٌ- ثلاثًا ومَنْ يَخْرَقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ

الشاهد فيه أن « الواو » في قوله : « والطلاق أَلِيَّةٌ » اعتراضية ، والجملة اعتراض للتقوية والتسديد بين قوله : « فأنتِ طلاقٌ » ، و « ثلاثًا ».

وقد ردَّه «أبو عليّ» بأنه لا يعترض بين الطلاق والثلاث؛ لأنه لا مِثل له يُشَبَّه به.

و « الأَلِيَّة » : اليمين ، والرواية الصحيحة : « والطَّلاق عزيمة » ... وقد تكلم « البغدادي » على البيت بما لا مزيدَ عليه .

والشطر الثاني ذكره في « خزانة الأدب » (٩ : ٥٥)، وهو عجز بيت لـ « المتنبي » مَدَحَ به « كافورًا الأخشيديَّ »، والبيت بتمامه كما يلي :

وتَحْتَقِرُ الدُّنيـا احْتِقَـارَ مُجَـرِّبٍ يَرَىٰ كلَّ مَنْ فيها-وحاشاكَ-فَانِيـا

جملة : « يَرَىٰ » الخ صفة لـ « مجرِّبٍ » .

والمعنى : أنت تحتقرُ الدنيا احتقارَ مَنْ جَرَّبها فَعَرَفَها ، وعلمَ أنَّ جميعَ ما فيها يَفْنَىٰ ولا يَبْقَىٰ ، أي : فلذلك تَهَبُها ولا تَدَّخِرُهَا .

قوله : « وحاشاكَ » استثناء ممَّا يفنىٰ ، وذكر هذا الاستثناء تحسينًا للكلام ، واستعمالًا للأَدَبِ في مخاطبةِ الملوكِ ، وهو حَسَنُ الموقع .

وفي « فيض القدير » (٣ : ٤٢) :

قوله : « ولا فَخْرَ » أي : لا فخر لي بالعطا .

قال « الطِّيبِيُّ » : « ولا فَخْرَ » حالٌ مؤكدةٌ ، أي : أقول هذا ولا فخر .

تخريج حديث : « أنا سيِّدُ وَلَدِ آدمَ ، ولا فَخْرَ » :

أخرجه « أحمد » في « مسنده » (١ : ٢٨١ ، ٢٩٢)، (٣ : ٢ ، ١٤٤) بنحوه .

و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب تفسير القرآن) (٤ : ٣٧٠) بنحوه ، وفي (أبواب الدعوات-باب حدثنا « محمد بن بشار »...) (٥ : ٢٤٧ ، ٢٤٨)، بنحوه .

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الزهد-باب ذكر الشفاعة) (٢ : ١٤٤٠) بنحوه . من حديث « أبي سعيد ».

وقد أورده « السيوطيُّ » في « الجامع الكبير » (١ : ٣٢٨) بتمامه كما يلي : « أَنَاسَيِّدُ وَلِدِ آدمَ يومَ القِيَامَةِ ولا فَخْرَ ، وبيدي لِوَاءُ الحَمْدِ ولا فخرَ ، وما مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ - آدَمُ فَمَنْ سِوَاهُ - إِلَّا تَحْتَ لِوَائِي ، وأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عنهُ الأرضُ وَلَا فَخْرَ ، وأَنَا أَوَّلُ شافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ ، ولا فَخْرَ ».

ورمز بما يلي : حم ، ت (حسن)، هـ، عن « أبي سعيد ».

★ ★ ★ ★ ★

الأفعال الناقصة

المسألة : ٥٩

في مجيء « بات » بمعنى « صـــار »

في « شرح الكافية » لـ« الرضي » (٢ : ٢٩٥) :

(مجيء « بات » بمعنى « صار » فيه نظر .

قال « الأندلسي » : جاء في الحديث « بات » بمعنى « صار » ، وهو : « أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » قال : لأنَّ النوم يكون بالنهار . قال : ويحتمل أن يقال : إنها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب ؛ لأن غالبَ النومِ بالليل).

وفي « الكافي شرح الهادي » : ٢٥٤ :

(هذه الأفعالُ - أي : « كان » وأخواتها - إذا كانت ناقصةً فقد تجيء بمعنى « صَارَ » ، فتفيد الانتقالَ من غير تعرض للأوقات . تقول : « أصبحَ زيدٌ عالمًا » ، أي : صار عالمًا ، من غير أن يريد به حصولها في الصباح ، و « ظلَّ زيدٌ كئيبًا » ، وإن كان بالليل ، و « باتَ حزينًا » ، وإن كان بالنهار).

وفي « شرح المفصل » لـ« ابن يعيش » (٧ : ١٠٦) :

(وقد يستعمـــلانِ - أي : ظَلَّ ، وبـــاتَ - استعمـــالَ « كان » و« صارَ » ، مع قطعِ النظرِ عن الأوقاتِ الخاصةِ ، فيقال : « ظَلَّ

كئيبًا » ، و « بات حزينًا » ، وإن كان ذلك في النهار ؛ لأنه لا يراد به زمانٌ دون زمانٍ ، ومنه قولُه ـ سبحانه ـ :

﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾[1].

والمراد أنه يحدث به ذلك ، ويصير إليه عند البِشارة ، وإن كان ليلًا).

وفي « شرح الكافية مع حاشية محرم » (٢ : ٣٩٠-٣٩١) : (إذا كانت تلك الأفعالُ بمعنى « صارَ » لا يكون المراد منها أنه صار في الصباح أو المساء أو الضحىٰ علىٰ هذه الصفة ، يعني : أن مضمونَ الجملة ليس مقارنًا بالأوقات المذكورة ، كما كانت كذلك في الأول ، بل المراد منها حينئذٍ أنها لا تدل على هذه الأوقات أصلًا ، وإلَّا لم يحصلِ الفرق بين الاعتبارين).

وفي « شرح الأشموني » (١ : ٢٣٠) :

(قال في « شرح الكافية » : وزعم « الزمخشري » أن « بات » تَرِدُ أيضًا بمعنى « صار » ، ولا حجة له على ذلك ، ولا لمن وافقه).

وفي « همع الهوامع » (١ : ١١٤) :

(زعم « الزمخشري » أنَّ « بات » بمعنىٰ « صار » . قال « ابن مالك » : وليس بصحيح ؛ لعدم شاهد على ذلك ، مع التتبع والاستقراء .

وجعل منه بعض المتأخرين : « فإنَّ أَحَدَكُمْ لا يدري أين باتَتْ يَدُه » .

وضعَّف بإمكان حمله علىٰ المعنىٰ المجمع عليه ، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلًا ، قال : ومِنْ أحسن ما يحتجُّ به له قوله :

---

(١) النحل : ٥٨ .

أَجِنٌّ كُلَّما ذُكِرَتْ كُلَيْبٌ   أبيتُ كَأَنَّنِي أُطْوَىٰ بِجَمْرِ[1]

لأن « كلما » تدل على عموم الأوقات).

تخريج حديث : « أين باتَتْ يَدُه » :

هو قطعة من حديث ، وهو بتمامه : « إذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ في أَنْفِهِ ماءً ، ثُمَّ لِيَنْثُرْ ، ومن اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ ، وإذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أن يُدْخِلَهَا في الإنَاءِ ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يَدْرِي أينَ باتَتْ يَدُهُ ».

أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الوضوء- باب الاستجمارِ وِتْرًا) (١ : ٤٩)، مثله ، وانظر « عمدة القاري » (٣ : ١٧) .

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الطهارة - باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثًا) (١ : ٢٣٣)، بنحوه .

---

(١) البيت لـ« عمرو بن قيس المخزومي الهذلي » كما في « شرح أشعار الهذليين » (٢ : ٨٠١) برواية :

أَجِنِّي، كُلَّما ذُكِرَتْ قُرَيْشٌ   أبيتُ كَأَنَّنِي أُكْوَىٰ بِجَمْرِ

وأورده في « اللسان » (جنن ١٣ : ٩٨) ثم قال : (أراد بِجِدِّي ، وذلك أن لفظَ « ج ، ن » إنما هو موضوع للتستُّرِ ، وإنما عَبَّر عنه بجِنِّي ؛ لأنَّ الجِدَّ مما يُلابِسُ الفِكْرَ ويُجِنُّهُ القلبُ ، فكأنَّ النفسَ مُجِنَّةٌ له ومُنْطوية عليه).

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الطهارة - باب في الرجل يُدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها) (١ : ٢٥)، بنحوه .

و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الطهارة - باب ما جاء إذا استيقظ أحدُكُمْ من مَنَامِهِ فلا يَغْمِسْ يدَه في الإناءِ حتىٰ يغسِلَها) (١ : ١٩) بنحوه .

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم) (١ : ٩٩)، و « كتاب الغسل والتيمم - باب الأمر بالوضوء من النوم) (١ : ٢١٥)، بنحوه.

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الطهارة وسننها - باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها) (١ : ١٣٩)، بنحوه .

و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الطهارة - باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة) (١ : ٢١)، بنحوه .

و « أحمد » في « مسنده » (٢ : ٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٨٤، ٣١٦، ٣٨٢، ٣٩٥، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧١).

★ ★ ★ ★ ★

أفعال المدح والذم

المسألة : ٦٠

في دخول « الباء » علىٰ المخصوص

في « شرح الكافية » لـ« الرضيّ » (٢ : ٣١٧) :

(« الباءُ » في الفاعل لتشبيه « نعم » بفعل التعجب ، وهو : « أفعِلْ به » ، وتضمينه معناه ، فكأنه قيل : « أنْعِمْ بهم قومًا ».

وقد تدخل هذه « الباءُ » في المخصوص ، كقوله-عليه السلام-: « نِعِمَّا بالمالِ الصالحِ للرجلِ الصالحِ » ، أي : نعم شيئًا المال الصالح ؛ لأن المخصوص هو في المعنىٰ متعجب منه ها هنا).

تخريج حديث : « نِعِمَّا بالمالِ الصالح للرجل الصالح »:

قال « ابن حجر » في « الإصابة » (٤ : ٦٥٣): وأخرج « أحمدُ » بسندٍ حسنٍ عن « عمرِو بنِ العاصِ » ، قال : بعثَ إليَّ ﷺ فقال : خُذْ عليك ثيابَكَ وسِلَاحَك ، ثم ائتِنِي . فأَتَيْتُهُ ، فقال : إنِّي أريدُ أنْ أبعثَكَ على جيشٍ فيسلمك الله ويغنمك ، وأرغب لك من المال رغبة صالحة . فقلت : يارسول الله ، ماأ سلمتُ مِنْ أجل المال ، بل أسلمت رغبةً في الإسلام . قال : « ياعمرُو ، نِعِمَّا بالمالِ الصالح المرءُ الصالح ». اهـ .

وفي « مسند أحمد » (٤ : ١٩٧) برواية : « .. فقال : ياعمرو نعم المالُ الصالحُ للمرءِ الصالح »، وفي (٤ : ٢٠٢) برواية : « .. قال : ياعمرو نَـعِمَّا بالمال الصالح للرجلِ الصالح » وفيه : « نعما » بنصب النون وكسر العين ، قال « أبو عُبَيْد » : بكسر النون والعين . وأخرجه « البخاريُّ » في « الأدب المفرد » : ١١٣ ولا شاهد فيه ، وهذا الحديث من الأحاديث التي لم يُخَرِّجْهَا « عبد القادر البغدادي » .



المسألة : ٦١

في حَذْفِ تمييزِ ومخصوصِ « نعم » و « بئس »

في « شرح الكافية » لـ« الرضي » (٢ : ٣١٧) :

(قال « أبو علي » : إنه سُمِعَ : « نعم عبدُ اللهِ زيد » ، و « بئس عبد الله أنا إن كان كذا » ، وهو شاذٌّ ؛ إذِ الفاعلُ ليس بمضافٍ إلى المعرف الجنسي .

وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز « ابنُ كيسانَ » من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعرف لنية الانفصال .

وقد رُوِيَ : « شهدتُ صفين ، وبئستْ الصفون » والأولىٰ أن يكون هذا وإن كان أيضًا خلافَ الأصلِ مما ترك تمييز ضميره ، أي : بئسَتْ بقعةُ الصفون ، فـ« الصفون » مخصوص ، لا فاعل .

ومثله قولهم : « فبها ونعمتْ » أي : مرحبًا بهذه القضية ، ونعمتْ هي ، فالتمييزُ والمخصوصُ حذفا).

وفي « الحديث النبوي في النحو العربي » : ٢٤٩ : (قال « الشاطبيُّ » : ومن ذلك -أي : ومن فاعل « نعم » و « بئس »- العَلَمُ ، والمضاف إليه ، فقد جاء منه في النثرِ مما يمكن أن يُدَّعىٰ قياسُه .

ففي الحديث : « نعم عبدُ اللهِ خالدُ بنُ الوليدِ ».

وقولُ بعضِ عبادلةِ الصحابة : « بئسَ عبدُ اللهِ أنا إن كان كذا ».

وقول «سُهَيْلِ بن حُنَيْفٍ» : «شهدتُ صفين، وبئستْ صفين»، وهو نادرٌ، ومِنْ بابِ الاستشهاد بالحديث، وقد مَرَّ ما فيه، وإذا سلم فندر ويمتنع من القياس عليه.

وقد تَأَوَّلَهُ « ابنُ مالكٍ » على أن يكون التمييز قد حذف والفاعل ضمير ، والظاهر المرفوع هو المخصوص ، و « أنا » ، و « خالد » بَدَلان فلا يكون فيه على هذا دليل).

قوله : « قد مرَّ ما فيه » مرادُه الكلام على حكم الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة . وتكلّم عليه « الشاطبيّ » في « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية » في (باب الاستثناء) مخطوط .

وفي « همع الهوامع » (٢ : ٨٦):

(ويجوز حذفُ تمييزِ « نعم » و « بئس » إذا عُلِمَ ، نحو حديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فبها ونِعْمَتْ » ونعمت السنةُ سنةً ، أو رخصة فعلية ، أي : فبالسنة أخذ .

وعليه «ابنُ عصفور»، و «ابن مالك». ونصَّ «سيبويه» على لزوم ذكره) .

قال « ابنُ عصفور » في « شرح الجمل » (١ : ٦٠٢) : (ولابدَّ لهما أن يذكر معهما اسم الممدوح أو اسم المذموم ، ولا بدَّ من ذكرِ التمييزِ إذا كان الفاعلُ مضمرًا ، وقد يجوز حَذْفُهُمَا لِفَهْمِ المعنىٰ.

فمنْ حذف اسم الممدوح لفهم المعنىٰ قوله – تعالى – :

﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[1]، تقديره : نعمَ العبدُ أيّوب ، فحذف « أيّوب » لفهم المعنى .

ومِنْ حذف اسم الممدوح والتمييز معًا قوله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجُمُعَةِ فبها ونِعْمَتْ ، ومن اغْتَسَلَ فالغُسْلُ أفضلُ » ، فقوله : « فَبِهَا » ، أي : فبالرخصةِ أَخَذَ ، وقوله : « ونعمَتْ » أي : نِعْمَتْ رخصةً الوضوءُ ، فحذف التمييز ، وهو « رخصةً » ، واسمُ الممدوح ، وهو « الوضوءُ » لفهم المعنى .

انظر « الكتاب » (٤ : ١١٦)، و« شرح عمدة الحافظ » : ٧٨٤، و« شرح الشذور » : ٢١ .

وخلاصة المسألة :

أنَّ من أحكام تمييز « نعمَ » و« بئسَ » أنه لا يجوزُ حذفُه ، إذا كان فاعلُ هذه الأفعال ضميرًا يعودُ عليه .

وقد يُحْذَفُ نادرًا ، كقولك : « إن قلت كذا فَبِها ونِعْمَتْ » أي : نِعْمَتْ فِعْلَةً فِعْلَتُكَ .

ومنه حديثُ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعةِ فبها ونِعْمَتْ » أي : فبالسُّنَّةِ أَخَذَ ، ونِعمت سُنَّةً سنَّةُ الوَضوءِ .

في هذا الكلام حذفُ شَيْئَيْنِ :

- التمييز ، وهو « سنة ».

---

(١) ص : ٤٤ .

-والمخصوص ، وهو « سنة الوضوء ». -« جامع الدروس العربية » (١ : ٨٣).

وفي « النهاية » (١ : ١٧٧) : (وفي حديث الجمعة : « مَنْ تَوَضَّأَ للجمعة فبها ونعمت » ، أي : فبالرُّخْصَةِ أخذ ؛ لأنَّ السُّنة في الجمعة الغُسْلُ ، فأضمر ، تقديره : ونِعْمَت الخَصْلة هي ، فَحَذَفَ المخصُوصَ بالمدح .

وقيل : معناه : فبالسنَّةِ أخَذَ ، والأوّلُ أولىٰ).

تخريج الحديثِ :

هو قطعةٌ من حديثٍ أخرجه « أحمدُ » في « مسنده » (٥ : ١٦) من حديث « سَمُرَةَ » وتمامه : « مَنْ توضأ يوم الجمعة فَبِهَا ونِعْمَتْ ، ومَنِ اغْتَسَلَ فالغُسل أفضل » ، و (٥ : ٨ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٢)، بنحوه .

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الطهارة- باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة) (١ : ٩٧) ، بنحوه .

و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الجمعة- بابٌ في الوضوء يوم الجمعة) (٢ : ٤).

و « النسائي » في (كتاب الجمعة- باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة) (٣ : ٩٤) .

وانظر « التلخيص الحبير » (٢ : ٧١) ، و « كشف الخفاء » (٢ : ٢٤٣) .

(**تنبيه**) لو رجعنا إلى تخريج حديث : « مَنْ توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » في التعليق على كتاب « شرح الكافية الشافية » (٢ : ١١٠٦) لوجدنا مايلي :

(أخرجه « البخاري » في « الوضوء » ٢٦ ، و « مسلم » في « الطهارة » ٨ ، ١٢ ، و « أبو داود » في « الطهارة » ٣٢ ، ٥١ ، ١٢٨ ، و « الترمذي » في « الطهارة » ٤٥ ، و « الجمعة » ٥ ، و « النسائي » في « الجمعة » ٩ ، و « ابن ماجه » في « الطهارة » ٦ ، ٤٧ ، و « مالك » في « الموطأ » ص : ٤٧) اهـ .

أقول – وبالله التوفيق – : إن أكثَرَ هذا التخريج غيرُ صحيحٍ ، فالحديثُ لا يوجد في « صحيح البخاري » ، ولا في « صحيح مسلم » ، ولا في « سنن أبي داود » برقم : ٣٢ ، ٥١ ، ولا في « سنن الترمذي » ٤٥ ، ولا في « سنن ابن ماجَهْ » ، ولا في « الموطأ » .



الحـــــرف :

حـــروف الجـــر

المسألة : ٦٢

في إفادة « في » الظرفية تحقيقًا أو تقديرًا

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ٣٢٧) :

(« في » : لظرفيةٍ ، إما تحقيقًا ، نحو : « زيد في الدار » ، أو تقديرًا ، نحو : « نظر في الكتاب » ، و« تفكر في العلم » ، و« أنا في حاجتك » ؛ لكون « الكتاب » ، و« العلم » ، و« الحاجة » شاغلة للنظر ، والتفكر ، والمتكلم ، مشتملة عليها اشتمالَ الظرفِ على المظروفِ ، فكأنَّها محيطةٌ بها من جوانبها .

وكذا قوله – عليه الصلاة والسلام – : « في النفسِ المؤمنـةِ مئـةٌ من الإبلِ » ، أي : في قتلها ، فالسبب الذي هو القتل متضمنٌ للدية تضمنَ الظرفِ للمظروف ، وهذه هي التي يقال : إنها للسببيَّة).

وقد ذكر « السيوطيُّ » مجموعةً من الأحاديث شاهداً علىٰ مجيء « في » للتعليل في « همع الهوامع » (٢ : ٣٠) في صدد كلامه على « في » الظرفية مجازًا ، فقال :

(زاد « ابنُ مالك » التعليل ، واستشهدَ بالأحاديث التالية : « إنَّ امرأةً

دخلتِ النارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا» ، «في النفسِ مئة من الإبِلِ» ، «الحبُّ في الله والبغض في الله من الإيمان» ، بدليل الحديث الآخر : «أن تحبَ لله وتبغضَ لله»).

قال «الباجي» في « المنتقىٰ » (٧ : ٦٦) : (قوله : « في النفسِ مئة من الإبل » معناه : يجب على قاتل النفس من الدية مئة من الإبل ، يريدُ - والله أعلم - على أهلِ الإبل ، وذلك على أن الدية على ثلاثةِ أنواع : إبل ، وذهب ، ووَرِق ...).

تخريج الأحاديث :

● حديث : « في النفس المؤمنة مئةٌ من الإبل » :

أخرجه « النسائي » في « سننه » في (كتاب القَسامة - باب ذكر حديث « عمرو بن حَزْم » في العقول واختلاف الناقلين) (٨ : ٥٩ ، ٦٠) برواية : « في النفس مئةٌ من الإبل »، ورواية : « إن في النفس مِئةً من الإبل ».

و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب العقول - باب ذكر العقول) (٢ : ٤٨٩) حديث الكتاب الذي كَتَبَهُ رسولُ الله ﷺ لـ« عَمْرِو بنِ حَزْمٍ » في العقولِ حين بَعَثَهُ إلى نَجْرانَ : أنّ في النَّفْسِ مئةً مِنَ الإبِلِ ...

«العقول»: جمع «عقل»، يقال: عقلت القتيل عقلًا، أديت ديته.

قال « الأصمعيُّ » : سميت الدية تسمية بالمصدر ؛ لأن الإبل كانت تعقل بفناء وليِّ القتيل . ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ، إبلًا كانت أو نقدًا .

● حديث : « إنَّ امرأة دخلت النار في هرة حَبَسَتْها » :

أخرج الحديث بروايات متقاربة « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب المساقاة- بابُ فضلِ سَقْيِ الماء) (٣ : ٧٧).

و « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب السلام- باب تحريم قتل الهرة) (٤ : ١٧٦٠)، و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الزهد- باب ذكر التوبة) (٢ : ١٤٢١)، و « أحمد » في « مسنده » (٢ : ٣١٧). وانظر « التلخيص الحبير » (٤ : ١٠٩) .

● حديث : « الحب في الله والبغض في الله من الإيمان » :

ذكره «البخاري» في «صحيحه» في أول (كتاب الإيمان- باب قولِ النبي ﷺ: بني الإسلام على خمس...) وهو من جملة الترجمة. (١ : ٨).

وفي « فتح الباري » (١ : ٤٧)، وهو لفظُ حديثٍ أخرجه « أبو داود » من حديث « أبي أمامة » ، ومن حديث « أبي ذرّ » ، ولفظُهُ : « أفضلُ الأعمالِ الحبُّ في اللهِ والبغضُ في اللهِ » .

ولفظ « أبي أمامة » : « مَنْ أَحَبَّ للهِ وأبغضَ لله ، وأعطىٰ للهِ ، ومَنَعَ للهِ فقدِ استكملَ الإيمانَ ... ».

● حديث : « أن تُحِبَّ لله وتُبْغِضَ في اللهِ »:

أخرجه « أحمد » في « مسنده » (٥ : ٢٤٧) من حديث « معاذ » أنه سأل النبي ﷺ عن أفضل الإيمان . قال : « أن تحبَّ لله وتبغضَ لله ، وتُعْمِلَ لسانَك في ذكر اللهِ . قال : وماذا يارسول الله ؟.

قال: وأن تحبَّ للناسِ ما تُحِبُّ لنفسك، وتكره لهم ما تكره لنفسِك».

وجملة الشاهد أيضاً موجودةٌ في «مسند أحمد» (٤ : ٢٨٦) من حديث « البراءِ بنِ عَازِبٍ ».

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٦٣

في زيادة الباء في الخبر

قال « ابن الحاجب »: (وتكون « الباءُ » زائدةً في الخبر في الاستفهام ، والنفي).

وفي « شرح الكافية » (٢ : ٣٢٨) :

(وتكون « الباءُ » زائدةً في الخبر ، في الاستفهام بـ« هل » ، والنفي بـ« ليس » ، نحو : « ليس زيدٌ براكبٍ »، و بـ« ما » نحو : « ما زيدٌ براكب ».

وقيل : بـ« لا » التبرئة أيضًا : « لا خيرَ بخيرٍ بعدَهُ النار ».

والأولىٰ أنها بمعنى « في »، ولم يسمع في النفي بـ« إن » ، فما كان للمصنف أن يطلق النفي والاستفهام).

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٦٤

في وقوع نعتِ مجرور « رب » صفةً

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ٣٣١) :

(« ربَّ » يضارعُ النفيَ ، ولتضمنها معنى النفي كان القياسُ أن لا يجيءَ وصفُ مجرورها إلَّا فعلية ، كما في « أقل رجل » المتضمن معنى النفي ، وذلك لأن النفي يطلب الفعل ، إلَّا أن « ربَّ » لخروجها إلى معنى الكثرة في أكثر مواقعها جازَ وقوع نعت مجرورها اسمية ، كما في قوله :

.... يارُبَّ هَيْجَا هي خيرٌ من دَعَهْ

ويَكْثُرُ وقوعُ النعتِ أيضًا صفةً معطيةً لمعنى الفعل ها هنا ، بخلاف باب « أقل رجل » ، قال ﷺ : « أَلا ربَّ نفسٍ طاعمةٍ ناعمةٍ في الدنيا ، جائعةٍ عاريةٍ يومَ القيامةِ ».

ويتم الكلام بقوله : « جائعة عارية » بلا تقدير شيء آخر ، خلافًا لما ذهب إليه « البصريّون » من تقدير العامل ...).

وفي « خزانة الأدب » (٩ : ٥٤٧) :

(قال « لبيد بن ربيعة العامري » الصحابي :

لا تزجُرِ الفِتْيَانَ عن سُوءِ الرِّعَهْ يارُبَّ هَيْجَا هي خيرٌ مِنْ دَعَهْ

أنشدَ « الرضيُّ » الشطرَ الثاني على أنه يجوز أن تقعَ الجملةُ الاسميةُ نعتًا

لمجرور « رُبَّ »، فـ« هي » مبتدأ ، و« خيرٌ » خبره ، والجملة نعت لـ« هَيْجَا »، وهي الحرب ، تمد وتقصر ، وهي هنا مقصورة ، و« الدَّعَةُ » الخفض والراحة ، والهاء عوضٌ من الواو .

تقول منه : وَدُعَ الرجلُ- بالضم- فهو وديع، أي : ساكن ، ووداعٌ أيضًا . والموادعَةُ : المصالحةُ .

و« يا » : حرفُ تنبيهٍ ، أو حرفُ نداءٍ ، والمنادىٰ محذوف . و« ربَّ » هنا للتكثير تكثيرًا ، وهي اسمٌ مبتدأ على ما اختاره الشارح المحقِّق ، لا خبر لها ، والجملة التي هي نعت مجرورها قد سَدَّت مَسَدَّ الخبر ، لا يقدَّر لها جواب يعمل في محلِّ مجرورها).

الكلام على « رُبَّ » :

قال « ابن هشام » في « مغني اللبيب » : ١٨٢ :

(« ربَّ » : حرفُ جرٍّ زائد في الإعراب ، دون المعنىٰ...).

وقيل : حرف جر شبيه بالزائد ، وهذا رأي أكثرية النحاة من أهل التحقيق ، كـ« الخضري » انظر « النحو الوافي » (٢ : ٥٣٠).

وذكر « السيوطيُّ » خلافَ النحاة في « ربَّ » من حيث الاسمية والحرفية ، فقال في « همع الهوامع » (٢ : ٢٥):

(أ- زعم « الكوفية » و« ابن الطراوة » أنها اسم مبنيٌّ ؛ لأمورٍ ، منها : « ربَّ » في التقليل ، مثل « كم » في التكثير ، و« كم » اسم بإجماع .

ومنها : « ربَّ » للإخبار عنها ، في قوله :

إن يقتلوك فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يكنْ   عَارًا عليك وربَّ قتلٍ عارُ

فـ« ربَّ » عندهم مبتدأ ، و « عار » خبره .

قال : وتكون « رب » معمولة بجوابها ، كـ« إذا » فيبتدأ بها ، فيقال : « ربَّ رجلٍ أفضل من عمروٍ ».

وتقع مصدرًا ، نحو : « ربَّ ضربةٍ ضربتُ » .

وظرفًا ، نحو : « ربَّ يومٍ سرتُ ».

ومفعولًا به ، نحو : « رب رجلٍ ضربْتُ ».

واختار « الرضيُّ » أنها اسم ؛ لأن معنى : « ربَّ رجل » في أصل الوضع : قليل من هذا الجنس ، كما أن معنى « كم رجل » كثير من هذا الجنس ، لكن قال : إعرابه أبدًا رفعٌ على أنه مبتدأٌ لا خبر له ، كما اختاره في قولهم : « أقل رجل يقول ذلك إلا زيدًا » ، لتناسبهما في معنى القلة .

قال : فإن كُفَّتْ بـ« ما » فلا محلَّ لها حينئذ ؛ لكونها كحرفِ النفي الداخل على الجملة .

ب ـ مَنَعَ ذلك « البصريون » بأنها لو كانت اسمًا لجاز أن يتعدىٰ إليها الفعل بحرف الجر ، فيقال : « بربَّ رجلٍ عالم مررت ».

وأن يعود عليها الضمير، ويضاف إليها، وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها.

وأجيب عن البيت بأنَّ المعروف : « وبعض قتل عار » ، وإن صحت تلك الرواية فـ« عار » : خبر لمحذوف ، أي : هو عارٌ ، كما صُرِّحَ به في قوله :

.... ياربَّ هَيْجَا هي خيرٌ من دَعَهْ

والجملة صفة المجرور ، أو خبره ، إذ هو في موضع مبتدأ .

قال « أبو عليّ » : ومن الدليل على أنها حرف ، لا اسم أنهم لم يفصلوا بينهما وبين المجرور ، كما فصلوا بين « كم » ، وبين ما تعمل فيه).

وفي « شرح المفصل » لـ« ابن يعيش » (٨ : ٢٧) :

(أ-« ربَّ »: حرفٌ من حروف الخفض، ومعناه: تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض « كم » في الخبر؛ لأن « كم » الخبرية للتكثير، و « ربّ » للتقليل.

● والفرق بين « ربَّ »، وبين « كم » في الخبر : أنَّ « كم » اسمٌ، و « رُبَّ » حرفٌ ، والدليل على ذلك أمور :

(١) أن « كم » يخبر عنها ، نحو : « كم رجل أفضلُ منك » ، فـ« أفضل » خبر عن « كم » ، حَكَى ذلك « يونس »، و « أبو عمرٍو » في رواية « سيبويه » عنهما .

ولا يجوز مثل ذلك في « ربَّ »، لا يقال : « رب رجلٍ أفضل منك » على أن يكون « أفضل » خبرًا لـ« ربَّ » . . .

(٢) أن « كم » يدخل عليها حرف الجر ، نحو : « بكم رجل مررت »، ولا يجوز مثل ذلك في : « ربّ ».

(٣) يلي « كم » الفعل ، ولا يليه « ربَّ »، فتقول : « كم بلغ عطاؤك أخاك »، و « كم جاءك رجلٌ » .

ولا يجوز مثل ذلك في « ربَّ ».

(٤) توصل « ربَّ » معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من

حروف الجر ، نحو : « ربَّ رجل عالم أدركت » ، فـ« رب » أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل ، كما أوصلت « الباء » الزائدة معنى المرور إلى « زيد » في نحو : « مررت بزيدٍ »...

وحروفُ الجر إنما توصِلُ معانِيَ الأفعالِ إلى معمولها، لا معنى الصفة إلى الموصوف.

(٥) وقوعها مبنية من غير عارض عرضي ، ولو كانت اسماً لكانت معربة .

ب ـ ذهب « الكسائيُّ » ومَنْ تابَعَهُ من الكوفيين ، إلى أنَّ « ربَّ » اسمٌ مثل « كم » ، واعْتَلُّوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون : « ربَّ رجل ظريفٌ » ، برفع « ظريف » على أنه خبر عن « ربَّ » ، وقالوا : إنها لا تكون إلَّا صدرًا .

وحروف الجر إنما تقع متوسطةً ؛ لأنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء .

والصوابُ ما بدأنا به ، وهو مذهب « البصريين » كما ذَكَرْنَاهُ ، وأما ما تعلقوا به من قول بعض العرب : « رب رجلٍ ظريفٌ » ، برفع « ظريف » فهو شاذ .

قال « ابنُ السرَّاجِ » : هو من قبيل الغلط والتشبيه ، يريد التشبيه بـ« كم » ...).

وقال « السهيليُّ » في « أماليه » : ٧٠ في إعراب « رُبَّ » :

(وأما « رُبَّ كاسيةٍ » فالأحسنُ على مذهب « سيبويهِ » الخفضُ على

النعت . ومن مذهبه أن « ربَّ » حرف خفض وأنها تختص من بين سائر حروف الخفض بالتقدم في أول الكلام ، وأنْ لَا تعمل إلَّا في نكرة وأَنْ لَا يكون مخفوضها إلَّا منعوتاً .

ثم قد يحذف الفعل الذي تتعلق به كثيرًا ، تقول : « رُبَّ رجلٍ عاقلٍ لقيته » ، فـ« عاقل » نعت ، و « لقيته » أيضًا في موضع نعت آخر ، وقد تم الكلام ، ولكن على تقدير حَذْفِ فِعْلٍ آخَرَ تَتَعَلَّق به « رُبَّ » ، وإلَّا كان الكلامُ بمنزلةِ مَنْ يقول : « برجلٍ عاقل لقيته ، ويسكت ، فهذا في « الباء » ونحوها لا يجوز ، وفي « رُبَّ » جائزٌ على حذفِ الفعل .

فإن قلت : « ربَّ رجلٍ عاقلٍ لقيتُ » بلا هاء ، تعلقت « رب » بـ« لقيت » ، ولم يكن في الكلام حذف .

وإن قلت : « ربَّ رجل عاقلٌ » فالرفع جاز عندهم علىٰ إضمار المبتدأ ، والجملة في موضع النعت ؛ إذ لابد من نعتٍ في هذا الباب ، والفعلُ محذوفٌ ، وأنشدوا :

إن يَقْتُلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يكنْ عاراً عليكَ وربَّ قتلٍ عارُ

أي : هو عارٌ ، وعلى هذا يكون الرفعُ في « عارية » ، أي : هي عارية ، والفعل الذي تتعلق به « ربَّ » محذوف ، كما تقدم .

وأجاز « الكسائيُّ » أن تكون « ربَّ » اسمًا مبتدأً ، والمرفوع خبرها ، وإليه كان يذهب شيخنا « أبو الحسن ، سليمان بن الطراوة السبائي » ، ومنذ سمعتُ هذا القول لم أقدرْ أن أعرج معتقدي عنه ، وإن كانوا قد احتجوا أن « رُبَّ » حرفٌ ؛ لأن حروفَ الجرِّ لا تدخل عليها ، كما تدخل

على « كم » ، فنقول لهم : المانعُ من ذلك ما تضمنته من معنى « قَلَّ » ، و « أقَلَّ » ، تقول العرب : « قَلَّ رجل يقول ذلك » ، كما تقول : « ما يقول ذلك إلا زيدٌ » ، وحروفُ الجرِّ لا تدخل في هذا المقام ، فامتنعتْ أن تدخلَ على « ربَّ » ؛ لأن معناها من معنى « قَلَّ » . والله أعلم .

قال «ابن مالك» في «شواهد التوضيح والتصحيح» في (البحث السابع والثلاثون) في (ترجيح كون «ربَّ» للتكثير، لا للتقليل) : ١٠٤ :

ومنها قول النبي ﷺ : « يارُبَّ كاسيةٍ في الدنيا ، عاريةٍ يومَ القيامةِ » .

أكثرُ النحويين يَرَوْنَ أن معنىٰ « رب » التقليل .

وأن معنىٰ ما يصدر بها المضيّ ، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير .

نصَّ على ذلك « سيبويه »[1] بقوله في (بابُ « كم »).

واعلم أن « كَمْ » في الخبر لا تعمل إلَّا فيما تَعْمَلُ فيه « رُبَّ » ؛ لأَنَّ المعنىٰ واحدٌ ، إلَّا أنَّ « كَمْ » اسمٌ ، و « رُبَّ » غير اسم .

فَجَعَلَ معنىٰ « ربَّ » معنى « كم » الخبرية .

ولا خلافَ في « أنَّ » معنى « كم » التكثيرُ ، ولا معارضَ لهذا الكلام في كتابه ، فصحَّ أنَّ مذهبَه كونُ « رُبَّ » للتكثيرِ ، لا للتقليل .

وأما الشواهد على صحة ذلك فمنها النثر ، ومنها النظم .

فمن النثر قولُ النبيّ ﷺ : « يارب كاسية في الدنيا عارية في

---

(١) انظر « الكتاب » (٢ : ١٦١ ، ١٧٠ ، ٢٧٤)، و « المقتضب » (٣ : ٦٥).

الآخرة»، فليس المراد أن ذلك قليلٌ، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير؛ ولذلك لو جعلتَ «كم» في موضع «رُبَّ» لَحَسُنَ....

واحترزت بقولي: في الغالب، من استعمالها فيما لا تكثير فيه، كقوله:

أَلَا ربَّ مولودٍ ولَيْسَ له أبٌ وَذِي وَلَـدٍ لَمْ يَلْـدَهُ أبَـوانِ[1]

يعني: عيسىٰ وآدمَ -عليهما السلام-

والصحيح أيضًا أن ما يصدَّر بـ«ربَّ» لا يلزم كونه ماضي المعنىٰ، بل يجوز مضيُّه وحضوره واستقباله.

وقد اجتمع الحضور والاستقبال في «يارُبَّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة».

وقد اجتمع المضيُّ والاستقبالُ فيما حكىٰ «الكسائيُّ» من قول بعض العرب، بعد الفطر لاستكمال رمضان: «ربَّ صائمةٍ لن تصومه وربَّ قائمةٍ لن تقومه».

وقد انفرد الاستقبالُ في قولِ «أمِّ معاوِية» رحمهما الله:

يارُبَّ قائلةٍ غدًا: ياوَيْحَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ[2]

---

(١) قائله رجلٌ من أَزْد السَّرَاة. وهو من أبيات «الكتاب» (٢ : ٢٦٦) وقيل لـ«عمرو الجنبي» يقوله لـ«امرئ القيس» حين لقيه في بعض المفاوز، كما في «المقاصد النحوية» (٣ : ٣٥٤).

(٢) البيت آخر أبيات لـ«هند بنت عتبة بن ربيعة، أم معاوية بن أبي سفيان» رَثَتْ بها أباها، وعمَّها «شيبة»، وأخاها «الوليد»، وقد قُتِلُوا يوم بدر، وكان إسلامها يوم فتح مكة.

والبيتُ فيه دليلٌ على صحةِ استقبالِ ما بعد «ربَّ»؛ فإنَّ «قائلةٍ» مستقبلٌ لعمله في الظرف المستقبَل، وفيه أن الخلاف في جواز الاستقبال إنما هو في جواب «ربَّ»، وأما «قائلةٍ» فهو وصف لمجرورِ «ربَّ» المقدَّرِ، تقديره: «ياربَّ امرأةٍ قائلةٍ غدًا». =

ومع ذلك فالمضيُّ أكثرُ من الحضورِ والاستقبال).

وفي « المقتضب » (٤ : ١٣٩ ، ٢٨٩) : (و « ربَّ » معناها الشيءُ يقع قليلًا ، ولا يكون ذلك الشيءُ إلَّا منكورًا ؛ لأنه واحد يدلُّ على أكثر منه ، ولا تكون « ربَّ » إلَّا في أول الكلامِ لدخولِ هذا المعنىٰ فيها ، وذلك قولك : « رُبَّ رجلٍ قد جاءني » ، و « ربَّ إنسانٍ خيرٌ منك »).

وفي « مغني اللبيب » : ١٨٠ : (وليس معناها التقليلَ دائمًا ، خلافًا للأكثرين ، ولا التكثيرَ دائمًا ، خلافًا لـ « ابن درستويه » وجماعةٍ ، بل ترد للتكثير كثيرًا ، وللتقليل قليلًا ...).

تخريج حديث : « ألا ربَّ نفسٍ طاعمةٍ ناعمةٍ في الدنيا ... » :

أخرجه « أبو نُعَيْمٍ » في « معرفة الصحابة » عن « ابن البُجَيْر » وكان من أصحاب النبيِّ ﷺ قال : إنَّ النبيَّ ﷺ أَصَابَهُ يومًا جُوعٌ فوضع حَجَرًا على بطنه ، ثم قال :

« ألا رُبَّ نفسٍ طاعِمَةٍ ناعمةٍ فى الدنيا ، جائِعَةٍ عَارِيَةٍ يومَ القِيَامَةِ .

= و «ابنُ مالك» استدلَّ به على أنه لا يلزم من وصف المجرور بـ«ربَّ». وقال «ابنُ الدمامينيِّ» : وقد يقال: الموصوف محذوف، أي: ياربَّ امرأةٍ قائلةٍ.

انظر «الجنىٰ الداني»: ٤٥١ ، و «مغني اللبيب»: ١٨٣ ، و «شرح شواهد المغني» (١ : ٤١٠) ، و «همع الهوامع» (٢ : ٢٨) ، و «الدرر اللوامع» (٢ : ٢٢) ، و «شرح أبيات مغني اللبيب» (٣ : ٢١٤).

أَلَا رُبَّ نَفْسٍ جائِعَةٍ عارِيَةٍ[1] في الدُّنْيا ، طاعِمَةٍ نَاعِمَةٍ يومَ القيامَةِ .
ألا رُبَّ مُكْرِمٍ نَفْسَهُ[2] وهُوَ لها مُهِينٌ[3] .
أَلَا رُبَّ مُهِينٍ لِنَفْسِهِ وهو لها مُكرِمٌ .
أَلا رُبَّ مُتَخَوِّضٍ ومُتَنَعِّمٍ فيما أفاءَ اللهُ على رَسُولِهِ ما لَهُ عند اللهِ من خَلَاقٍ[4] .
أَلَا وَإِنَّ عَمَلَ الجَنَّةِ حَزْنَةٌ بِرَبْوَةٍ[5] .
أَلَا وإنَّ عَمَلَ النَّارِ سهلَةٌ بسَهْوةٍ[6] .
ألا يارُبَّ شَهْوَةِ ساعةٍ أَوْرَثَتْ صاحِبَها حُزْنًا طَوِيلًا » .

ورواه « السيوطي » في «الجامع الصغير»، وانظر « الفتح الكبير » (١ : ٤٨٦) ، ورواه « السيوطي » في « الجامع الكبير » (١ : ٣٥٨) ، وبعد إيراده قال : ق في « الزهد » ، و « ابن عساكر » عن « جبير بن نفير » عن « أبي البحيري » ، وكان من الصحابة . ويعني بـ« ق » البيهقيَّ .

---

(١) « جائعةٌ عاريةٌ » ضبطهما « المناوي » بالرفع على أنهما خبر لمبتدأ ، تقديره : « هي »؛ لأنه إخبار عن حالها .

(٢) أي : بمتابعة هواها ، بِتَبَسّطِه بألوان طعامها وشرابها ، وتزينه بملابسها ومراكبها ، وتقلبه في مبانيها وزخارفها .

(٣) فإنَّ ذلك يبعده عن الله ، ويوجب حرمانه من منال حظ المتقين في الآخرة .

(٤) أي : نصيب في الآخرة ؛ لاستيفائه حظ نفسه في الدنيا .

(٥) الحَزْنُ : ضد السهل ، رَبْوَة : مكان مرتفع ، سمي ربوة لأنها رَبَتْ فَعَلَتْ .

(٦) السهوة : الأرض اللينة التربة ، شبه المعصية في سهولتها على مرتكبها بأرض سهلة لا حزونة فيها . انظر « فيض القدير » (٣ : ١١٧).

وأخرجه « ابن سعد » في « الطبقات الكبرى » القسم الثاني (٧ : ١٣٩) من حديث « جبير بن نفير » عن « أبي البجير » نحوه .

تخريج حديث : « ياربَّ كاسيةٍ ... » :

أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم- باب العلم والعِظَةِ بالليل) (١ : ٣٧) عن « أم سلمة » -رضي الله عنها- قالت : « اسْتَيْقَظَ النبيُّ ﷺ ذاتَ لَيْلَةٍ ، فقال : « سُبْحَانَ اللهِ مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الفِتَنِ ؟ وماذا فُتِحَ مِنَ الخَزَائِنِ ؟ أَيْقِظُوا صَوَاحِبَ الحُجَرِ ، فَرُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنْيا عارِيَةٌ في الآخرة ».

وفي (كتاب التهجد- باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب) (٢ : ٤٣) بنحوه .

وفي (كتاب الأدب- باب التكبير والتسبيح عند التعجب) (٧ : ١٢٣) بنحوه .

وفي (كتاب الفتن- باب لا يأتي زمانٌ إلَّا الذي بعدَه شرٌّ منه) (٨ : ٩٠) بنحوه .

و « أحمد » في « مسنده » (٦ : ٢٩٧) بلفظ : « ياربَّ كاسيات في الدنيا ، عارياتٍ في الآخرة ».

قال « العُكْبَرِيُّ » في « إعراب الحديث النبويّ »: ٢٠٣ : (الجيد جر « عاريات » على أنه للمجرور بـ« ربّ »).

وأما الرفع فضعيفٌ ؛ لأنَّ « ربَّ » ليست اسمًا يخبر عنه ، بل هي حرف جر .

وأجاز قوم الرفع ، وهو عندنا على تقدير حذف مبتدأ ، أي : هنَّ عارياتٌ).

وأخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الفتن – باب ما جاء ستكون فِتَنٌ كقِطَعِ الليلِ المُظْلِمِ) (٣ : ٣٣٠) بلفظ :

« .. يارُبَّ كاسيةٍ في الدنيا ، عاريةٍ في الآخرة » هذا حديث صحيح .

وروي « البخاريُّ » في « صحيحه » أيضًا في (كتاب اللباس – باب ما كان النبيُّ ﷺ يَتَجَوَّزُ من اللِّباسِ والبُسْطِ) (٧ : ٤٧) بلفظ : « كم من كاسيةٍ في الدنيا ، عاريةٌ يومَ القيامةِ ».

وكذلك أخرجه « مالكٌ » في « الموطأ » في (كتاب اللباس – باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب) (٢ : ٩١٣) مرسلًا ، عن « ابن شهاب ».

قال « الكرمانيُّ » :

« عاريةٍ » بالجر ، أي : كم كاسية عارية عرفتها .

وروي بالرفع على أنه خبر مجرور « ربَّ » ، أي : اللابسات رقيقَ الثيابِ ، التي لا تمنع من إدراك لونِ البشرة ، معاقَباتٌ في الآخرة بفضيحة التعري ، أو اللابسات للثياب النفيسة ، عاريات من الحسنات في الآخرة .

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٦٥

في تحقيق المقال في جملة : « لاها الله ذا » ، أو « إذًا »

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ٣٣٥) :

(إذا جئتَ بـ« ها » التنبيه بدلًا فلابد أن تجيءَ بلفظة « ذا » بعد المقسم به ، نحو : « لا هَا اللهِ ذَا » و« إي ها اللهِ ذا » . وقوله :

تَعَلَّمَنْ هَا-لَعَمْرُ اللهِ-ذا قسمًا ....

والظاهر أن حرفَ التنبيه من تمام اسمِ الإشارة قُدِّمَ على لفظ المقسم به عند حذف الحرف-أي : حرف الجار من المقسم به-؛ ليكون عوضًا منها .

وإذا دخلتْ « ها » على « الله » ففيه أربعةُ أوجهٍ :

● أكثرها إثباتُ ألِف « ها » ، وحذفُ همزة الوصل من « الله » فيلتقي ساكنان : ألف « ها » ، واللام الأولىٰ من « الله » . وكان القياسُ حذف الألف ؛ لأن مثل ذلك إنما يُغْتَفَرُ في كلمةٍ واحدة ، كـ« الضَّالِّينَ » ، أما في كلمتين فالواجب الحذف ، نحو : « ذا الله » و« ما الله » إلَّا أنه لم يحذف في الأغلب ها هنا ليكون كالتنبيه على كون ألف « ها » من تمام « ذا » ، فإن « ها الله ذا » بحذف ألف « ها » ربما يُوهم أن « الهاءَ » عوضٌ عن همزة « الله » ، كـ« هرقت » في : أرقت ، و« هيَّاك » في : إياك .

● والثانية-وهي المتوسطة في القلة والكثرة-« هَا الله ذا » بحذف ألف

« ها » للساكنين ، كما في « ذا الله » ، و « ما الله » ولكونها حرفًا كـ « لا » و « ما » و « ذا ».

● والثالثة –وهي دون الثانية في الكثرة– : إثباتُ ألف « ها » ، وقطعُ همزة « الله » ، مع كونها في الدرج ، تنبيهًا على أن حقَّ « ها » أن يكون مع « ذا » بعد « الله » ، فكأنَّ الهمزةَ لم تقع في الدرج .

● والرابعة حكاها « أبو عليٍّ » –وهي أقل الجميع– : « هأللهِ » ، بحذف همزةِ الوصل وفتح ألف « ها » للساكنين بعد قلبها همزة ، كما في « الضألين » و « دأبة ».

قال « الخليلُ » : « ذَا » من جملة جوابِ القسم ، وهو خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، أي : الأمر ذا ، أو فاعل ، أي : ليكونن ذا ، أو لا يكون ذا ، والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثباتًا ، نحو : « ها اللهِ ذا لأفعلَنَّ » أو « لا أفعل » بدلٌ من الأول ، ولايُقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك ، أي : لأنا أخوك ، ونحوه .

وقال « الأخفشُ » : « ذا » من تمام القسم ، إما صفة لله ، أي : اللهُ الحاضرُ الناظرُ ، أو مبتدأ محذوفُ الخبرِ ، أي : ذا قسمي ، فبعد هذا إما أن يجيء الجوابُ أو يحذفُ مع القرينة).

وانظر « شرحَ الشافية » للرضي (٢ : ٢١٣).

وفي « الكتاب » (٣ : ٣٩٩) :

(هذا باب ما يكونُ ما قبل المحلوفِ به عوضًا من اللفظ بالواو) وذلك قولك : « إي هَا اللهِ ذا » تثبتُ ألفُ « ها » ؛ لأن الذي بعدها مدغَم .

ومن العرب من يقول : « إي هَـاللهِ ذا » ، فيحذف الألف التي بعد الهاء .

ولا يكون في المقسم ها هنا إلا الجرّ ؛ لأن قولهم : « ها » صار عِوَضًا من اللفظ بالواو ، فحذفت تخفيفًا علىٰ اللسان .

أَلَا ترىٰ أنَّ الواو لا تَظهرُ ها هنا كما تظهر في قولك : « واللهِ » ، فتركُهُم الواوَ ها هنا البتَّةَ يدلُّك على أنها ذهبت من هنا تخفيفًا علىٰ اللسان ، وعوضتْ منها « ها ».

ولو كانت تَذْهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم :

« اللهِ لأفعلنَّ » إذنْ لأدخلتَ الواو .

وأما قولُهم : « ذَا » ، فزعم « الخليلُ » أنه المحلوفُ عليه ، كأنه قال : إي واللهِ لَلأَمْرُ هذا ، فَحُذِفَ « الأَمرُ » لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقُدِّم « ها » كما قدَّم قومٌ « ها » في قولهم : « هَا هُو ذا » ، و « ها أناذا » . وهذا قول « الخليل » .

وقال « زهير » :

تَعَلَّمَنْ هالَعَمْـرُ اللهِ ذَا قسمـاً فاقصدْبِذَرْعِكَ،وانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ[1]

---

(١) ذَرْعُ الإنسان : طاقَتُهُ . واقصد بذرعك : مَثَلٌ أورده « الميدانيُّ » ، وقال عنه : يُضرب لمن يتوعد ، أي : كَلِّفْ نفسَك ما تُطِيقُ . والذرع : عبارة عن الاستطاعة ، كأنه قال : اقصد الأمر بما تملكه أنت ، لا بما يملكه غيرك ، أي : توعد بما تسعه قدرتُك .

والبيت روي بروايَتَيْنِ : «اقدر» من بابي : ضرب ، وقتل ، بمعنى : قدر ، واقصد بذرعك . و « الباء » بمعنىٰ « في » . قسمًا : مصدر مؤكد لما قبله ؛ لأن معناه : أقسم . تَعَلَّمَنْ : بمعنىٰ: اعلم ، ملازمٌ للأمر .

وفي « المقتضب » (٢ : ٣٢١) : (« لاها اللهِ ذا » أو « لاهـاللهِ ذا » تكون « الهاءُ » في موضع « الواو » إذا قلت : لا واللهِ .

فأما قولك : « ذا » فهو الشيءُ الذي تُقسم به ، فالتقدير : لا واللهِ هذا ما أقسم به ، فحذف الخبر لعلم السامع به).

ومن هنا نرىٰ أنَّ « المبرد » اختار مذهب « الأخفش » . المتقدم في كلام « الرضي ».

وفي « همع الهوامع » (١ : ٧٦) : (تُفْصَلُ « هاء : التنبيه » من اسم الإشارة بـ« أنا » وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيرًا ، نحو : « هاأناذا » ، و « ها نحن أولاء » ، قال تعالىٰ :﴿ هَاأَنتُمْ أُولَاءِ ﴾[1]، وبغير الضمائر المذكورة قليلًا ، كقوله :

تَعَلَّمَـنْ هالَعَمْـرُ اللهِ ذَا قسمـاً[2] ....

(١) آل عمران : ١١٩ .

(٢) الشاهد في بيت « زهير » تقديمُ « ها » على « ذا » ، وقد حال بينهما بقوله : « لعمر الله »، والمعنىٰ : لعمر الله هذا ما أقسم به .

و « زهير » يهدد « الحارثَ بنَ ورقاءَ الصَّيْداويَّ » ، وكان قد أغار على قومه فَغَنِمَ ، وأَخَذَ إبلَ « زهيرٍ » وراعيَه « يسارًا » فتوعدَهُ بالهجاء إن لم يردَّ عليه ما أَخَذَ منه . فهجاه بكافيته المشهورة ، ومطلَعُها :

بانَ الخَلِيطُ، ولم يأْوُوا لِمَن تَرَكُوا وزَوَّدُوكَ اشْتِيَاقًا ، أَيَّةَ سَلَكُوا

وكان « الأصمعيُّ » يقول : (ليس على الأرض كافيَّةٌ أجودَ منها). انظر « شعر زهير » : ٧٨ ، ٨٨ . والبيت من شواهد « الكتاب » (٣ : ٥٠٠)، و « المقتضب » (٢ : ٣٢٢) .

وقولـــه :

.... فقلتُ لهم : هذا لها ، ها وذاليا)[1]

وقال « الجوهريُّ » في « الصحاح » (ها ٢٥٥٧):

(« هَا » للتنبيه ، وقد يقسم بها ، يقال : « لَا هَا اللهِ ما فعلتُ » ، أي : لَا واللهِ ، أُبدلت الهاء من الواو ، وإن شئتَ حذفت الألف التي بعد الهاء ، وإن شئت أثبتَّ .

وقولهم : « لاها اللهِ ذا » ، أصله : لا واللهِ هذا ، ففرَّقْتَ بين « هَا » و « ذَا » ، وجعلتَ الاسم بينهما ، وجررتَه بحرف التنبيه ، والتقديرُ : لَا واللهِ ما فعلتُ هذا ، فَحُذِفَ واختُصر ؛ لكثرةِ استعمالهم هذا في كلامهم ، وقُدِّمَ « ها » كما قُدِّمَ في قولهم « هَا هُوَ ذَا » ، و « هَا أَنَا ذَا ....) .

وورد في « السيرة النبوية » لابن هشام (٢ : ٢٨٤) في مقتل « أمية بنِ خَلَفٍ » في « غزوة بَدْرٍ » .

(.. قال « عبد الرحمن بن عوف ».. مررت بأمية وهو واقفٌ مع ابنه

---

(١) عجز بيت ، وصدره : ونحن اقْتَسَمْنَا المالَ نِصْفَيْنِ بيننا ، ولم ينسبْه « سيبويه »، ونسبه « الأعلمُ » إلى « لبيد »، وكذلك نسبَه « ابنُ يعيش » في « شرح المفصل »، ولا يوجد في ديوانه . وهو من شواهد « الكتاب » (٢ : ٣٥٤)، و « المقتضب » (٢ : ٣٢٢)، و « شرح المفصل لابن يعيش » (٨ : ١١٤) و « خزانة الأدب » (٥ : ٤٦١).

والشاهد فيه الفصل بين « ها » و « ذا » بالواو ، والتقدير : وهذا ليَ ، كما قالوا : ها أناذا ، والتقدير : هذا أنا . وورد عجز البيت في « همع الهوامع » ١ : ٧٦ مطبوعًا هكذا : (فقلت لهاذا لها ها وذاليا) وهو مضطرب عروضيًّا ، والصواب ما أثبته .

« علي بن أمية » ، آخذ بيده ، ومعي أدراع ، قد استلبتُها ، فأنا أحملها . فلمَّا رآني قال لي : هل لك فيَّ ، فأنا خيرٌ لك من هذه الأدراع التي معك ؟ قال : قلت : نعم ها اللهِ ذا ...).

قال « السهيلي » في « الروض الأنف » (٣ : ٤٨) :

(« ها » تنبيه ، و « ذا » إشارة إلى نفسه ، وقال بعضهم : إلى القسم ، أي : هذا قسمي ، وأراها إشارة إلى المقسم ، وخفض اسم « الله » بحرف القسم أضمره ، وقام التنبيه مقامه ، كما يقوم الاستفهامُ مَقَامَهُ ، فكأنه قال : ها أنا ذا مقسم ، وفصل بالاسم المقسَمِ به ، بين « ها » و « ذا » ، فَعُلِمَ أنه هو المقسم فاستغنىٰ عن « أنا » . وكذلك قول أبي بكر : « لاها الله ذَا »[1] ، وقول زهير :

تَعَلَّمَنْ ها ـ لَعَمْرُ اللهِ ـ ذَا قَسَمًا ....

أكد بالمصدر قسمه الذي دلَّ عليه لفظُه المتقدم).

وحكى « ابنُ التِّين » عن « الدَّاودي » أنه رُوي برفع « الله » في « لاها اللهِ ذا » ، والمعنى : يأبىٰ اللهُ.

وعَقَّبَ علىٰ ذلك الحافظ « ابنُ حجرٍ » بقوله : نَقَلَ الأئمةُ الاتفاقَ على الجرِّ للفظةِ الجلالة ، فلا يُلْتَفَتُ إلى غيره .

وقال « ابنُ مالك » في (شواهد التوضيح والتصحيح) : ١٦٧ : (وفي « لاها اللهِ » شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه . ولا يكون هذا الاستغناء إلا مع « اللهِ »[2].

---

(١) ليست العبارة « لاها الله ذا » في قول « أبي بكر » ، بل الصواب : « إذًا » بالهمز والتنوين كما ستعرف تحقيقَه قريبًا إن شاء الله تعالى .

(٢) أي : لم يسمع « لاها الرحمن » كما سمع « لا والرحمن » .

وفي اللفظ بـ« هاالله » أربعةُ أوجهٍ :

أحدها : أن يقال : هالِلهِ ، بـ« ها » تليها اللامُ .

والثاني : أن يقالَ : ها الله ، بألفٍ ثابتة قبل اللام . وهو شبيه بقولهم : « التقتْ حَلْقَتَا البِطَانِ » ، بألفٍ ثابتة بين التاء واللام .

والثالث : أن يجمع بين ثبوت الألف وقطع همزةِ « الله ».

والرابع : أن تحذفَ الألفُ وتقطع همزةُ « الله ».

والمعروف في كلام العرب : « ها الله ذا » .

وقد وقع في هذا الحديث[1] « إذًا » ، وليس ببعيد).

وفي جملة « لاها اللهِ ذا » حذفٌ ، ويقدر على ثلاثة أوجه :

(١) « لا واللهِ لا يكون ذا ».

(٢) « هذا يميني وقَسَمي ».

(٣) « ذا » صلة في الكلام ، أي : زائدة .

وقال « أبو البقاء العُكْبَرِي » في « إعراب الحديث النبوي » : ٣٦ :
وفي حديثة -أي : أنس بن مالك رضي الله عنه- في قصة « جُلَيْبِيبٍ » :
« فقالت : لا ها الله إذَنْ » .

---

(١) مراده قولُ « أبي بكر » : « لاها الله إذاً لايَعْمِدُ إلى أَسَدٍ من أُسْدِ اللهِ يُقَاتِلُ عن اللهِ ورسولِهِ ﷺ فيُعْطِيكَ سَلَبَهُ ».

وكنا نودّ من « ابن مالك » -رحمه الله- أن يبيّن لنا وَجْهَ تخريجه ، ولكنه لم يفعلْ . قال العلامة الشيخ « محمد عبد الخالق عضيمة » -رحمه الله : قال « ابن مالك » في « شواهد التوضيح » : وفي هذا الحديث -لاها الله إذًا- وجهٌ وفَرَّ هاربًا من بيان هذا الوجه . كتابُ « ابن مالك » مختصٌ بالحديث عن مشكلات « البخاريّ » ، وهذه مشكلةٌ معضلةٌ ، ولكنّه اكتفى بالهروب .

الجيد : لاها الله ذا ، والتقدير : هذا والله ، فأخَّرَ « ذا » . ومنهم من يقول : « ها » بدل من همزة القسم المبدلة من الواو . و« ذا » مبتدأ والخبر محذوف ، أى : هذا ما أحلف به . وقد روي في الحديث « إذن » وهو بعيد ، ويمكن أن يوجّه له وَجْهٌ تقديرُه : لا والله لا أزوجها إذن .

مشكِلةٌ معضِلَةٌ :

جملةُ : « لا ها الله ذاَ » باسم الإشارة أسلوبٌ واردٌ عن العرب ، وقد أَثْبَتُّ نصوصَ النحويين في بيان ذلك بقَدْر ما يحتاجه المقام .

وقد ثبت في الأحاديث النبوية الصحيحة ، بل في جميع الروايات المعتمدة ، والأصول المحققة من الصحيحين وغيرهما عبارةُ : « لا ها اللهِ إذًا » بكسر الهمزة ، ثم ذالٍ معجمةٍ منونة .

ومن زعم أنه ورد في شيء من روايات الحديث خلافُ ذلك فلم يصبْ ، بل يكون ذلك من إصلاح بعض من قَلَّدَ أهلَ العربيةِ في ذلك .

جاء اللغويُّ « أبو زَيْدٍ » فَنَفَىٰ صحةَ ذلك ، وقال : ليس في كلام العربِ : « لا ها الله إذًا » ، وإنما هو : « لا ها الله ذا » . ومنه أَخَذَ « الجوهريُّ » .

وقد أَجَّجَ أُوارَ هذه الحملةِ فريقٌ من اللغويين .

وقد تَحَمَّسَ لهذا الرأي الحافظُ « الخطَّابِيُّ » [1] ـ ٣٨٨ هـ فأنكر علىٰ رواة الحديث ، وأَيَّدَ اللغويين ، وجعلَ « إذًا » بالهمز والتنوين تحريفًا ، وأنه من تَغْيِيرِ الرواةِ ، والصوابُ « ذا » .

---

(١) « مختصر سنن أبي داود » (٤ : ٤٢).

ثم اقتفى أثرَه الحافظُ القاضي « عِيَاض » - ٥٤٤ هـ . في « مشارق الأنوار » (٢ : ٢٦٣) ناقلًا كلام « إسماعيل القاضي » عن « المازني » تخطئةَ « إذًا »، وتصويبَ « ذا »، مُعَرِّجاً على قولِ « أبي زيد »، ومختتمًا بحثَه بقول « أبي حاتم السجستانيّ » : يُقال في القسم : « لا ها اللهِ ذا »، والعرب تقول : « لا ها اللهِ إذًا » بالهمز ، والقياس تركُ الهمزِ .

ثم تَوَارَدَ كثيرٌ ممن تكلم على هذا الحديث أنَّ الذي وقع في الأحاديث الشريفة الصحيحةِ بلفظ « إذًا » خطأٌ لا يُعَوَّلُ عليه ، والصواب « ذَا »، تبعًا لأهل العربية .

وقد تصدَّى لهذه الحملة أئمةٌ حفَّاظ، وجهابِذَةٌ أفذاذٌ كـ« الطِّيبيِّ » و« القُرْطُبيِّ »، و« أبي جعفر الغرناطيِّ » و« ابنِ حَجَرٍ » و« السيوطيِّ » وغيرِهم[1] .

فقال « الطِّيبي » : ثَبَتَ في الرواية : « لاها اللهِ إذًا » . وعَقَّبَ على ذلك بذكر ما تعلَّق به المخطِّئون . ثم ختمه بقوله : الحديثُ صحيحٌ ، والمعنى صحيحٌ ، وفَنَّدَ ذلك بما سيأتي قريبًا إن شاء الله .

ثم قال : والعجبُ ممن يعتني بشرحِ الحديثِ ويُقَدِّمُ نَقْلَ بعض الأدباء على أئمة الحديث وجَهَابِذَتِهِ ، وينسبونَ إليهم الخطأَ والتصحيفَ . ولا أقول : إن جهابذَةَ المحدثين أعدلُ وأتقنُ في النقلِ ؛ إذ يقتضي المشاركةَ بينهم ، بل أقول : لا يجوز العدولُ عنهم في النقل إلى غيرهم .

---

(١) انظر « شرح النووي » (٢ : ٦٠)، و« شرح الأبي » و« السنوسي » (٥ : ٦٤).

وقد أثبتَ « القرطبيُّ » في « المفهم »[1] روايةَ : « لا ها اللهِ ذا » بغير ألف وتنوين ، قائلًا : هو ما جَزَمَ به أئمةُ اللغة .

ثم عَقَّبَ علىٰ ذلك بقوله : هذا من إصلاح من اغترَّ بما حُكِيَ عن أهلِ العربية ، والحقُّ أحقُّ أن يتبع .

وقال «أبو جعفرٍ الغرناطيُّ»–نزيل حلب–في حاشية نسخته من «البخاري» :

استرسَلَ جماعةٌ من القدماء في هذا الإشكال ، إلى أن جعلوا المخلص منه أن اتَّهموا الأَثْبَاتَ بالتصحيف، فقالوا: والصوابُ: «لاها اللهِ ذا» باسم الإشارة.

وقال: ويا عجبًا من قوم يَقْبَلُونَ التشكيكَ في الرواياتِ الثابتةِ، ويطلبونَ لها تأويلًا.

أما الحافظُ « ابن حجر »[2] فقد تَصَدَّىٰ بكلِّ قوته رادًّا علىٰ مَنْ خَطَّأَ رواةَ الحديث ، فكتبَ في ذلك بحثًا مُسْهِباً ، وقال : يُؤَيِّدُ ما ثبتتْ به الرواية كثرةُ وقوعِ هذه الجملة في كثير من الأحاديث ، وختم بحثه بقوله :

وإنما أطلتُ في هذا الموضع ، لأنني منذ طلبتُ الحديثَ ووقفتُ على كلام « الخَطَّابِيِّ » وَقَعَتْ عندي منه نفرةٌ للإقدام على تخطئة الروايات الثابتة ، خصوصًا ما في الصحيحين ، فمازلتُ أتطلب المخلصَ من ذلك إلىٰ أن ظفرتُ بما ذكرته .

---

(١) « المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » (٢ : ١٠٤/أ مخطوط).

(٢) « فتح الباري » (٨ : ٣٧–٤٠) .

وأما « السيوطيُّ » في « التوشيح »[1] فاستهل الكلام في هذه المسألة ببيان رأي اللغويين ، ثم أردفه مُصَحِّحًا « إذًا » بالهمز والتنوين في الحديث الشريف ، مع التوجيه ، ثم ختم المسألة بقوله : وقد وردت هذه الجملة كذلك في عدةٍ من الأحاديث ، أَفَيُظَنُّ توارُدُ الرواةِ في جميعها على الغَلَطِ والتحريفِ ؟ معاذَ الله !.

أدلة مَنْ زعم صحة الحرف « ذا » لا « إذًا » :

قال « سيبويه » في « إذًا » : هي حرفُ جواب وجزاء .

وتَبِعَهُ جماعةٌ فقالوا : هي حرف جواب يقتضي التعليلَ .

وأفاد « أبو علي الفارسيّ » أنها قد تتمحض للجواب . وأكثرُ ما تجيء جوابًا لـ« لو » ، وإن ظاهرًا أو مقدرًا .

فَمَنْ قال : إنَّ في الحديث تحريفًا من الرواة ، وصحةَ الحرف « ذا » اعتمد على ما يلي :

(١) « ها الله » يستلزمُ اسمَ الإشارة . قاله « ابنُ مالك ».

(٢) إن العرب لا تستعمل « لاها اللهِ » دون « ذا »، وإن سلم استعماله دون « ذا » فليس هذا موضع « إذًا »؛ لأنها حرف جزاء ، والكلام هنا على نقيضه ، فإن مقتضىٰ الجزاء أن لا يذكر « لا » في قوله : « لا يَعْمِدُ » بل كان يقول : « إذًا يَعْمِدُ إلى أُسَدٍ » الخ ؛ ليصح جوابًا لطلب السَّلَب .

---

(١) « التوشيح على صحيح البخاري » (١١٦/أ مخطوط).

(٣) قالوا : (معنى « إذًا » الجواب ، وأكثر ما يجيء جوابًا لـ« لو » ، وإن ظاهرًا أو مقدرًا) فعلى هذا لو ثَبَتَتِ الروايةُ بلفظ « إذًا » لاختل نظم الكلام ؛ لأنه يصير هكذا : (لا واللهِ، إذًا لا يَعْمِد أَسَدٌ) الخ .

وكان حقُّ السياق أن يقول : « إذًا يعمد » أي : (لو أجابك إلى ما طلب لعمد إلى أسد) الخ .

وقد ثبتت الرواية بلفظ : « لا يَعْمِدُ » ، فمِنْ ثَمَّ ادَّعَىٰ من ادَّعىٰ أنها تغيير .

صحةُ رواية « إذًا » وتوجيهُهَا :

(١) قال « أبو جعفر الغرناطي » : « ها اللهِ » لا يستلزم اسمَ الإشارة .

(٢) الحديث صحيحٌ ، والمعنى صحيحٌ ، وهو كقولك لمن قال لك : « اِفْعَلْ كذا » فقلت له : « والله إذًا لا أفعلُ » فالتقدير : (واللهِ إذًا لا يَعْمِدُ إلى أَسَدٍ ...) إلخ . أفاده « الطيبي ».

(٣) أما قولهم : « إذًا » جواب ، وأكثر ما يجيء جوابًا لـ« لو » فيقال : يمكن أن يوجه بأن التقدير : (لا والله لا يُعْطَىٰ ، إذًا لا يَعْمِدُ ...) ، فتكون جملة : « لا يعمد » تأكيدًا للنفي المذكور ، وتوضيحًا للسبب فيه .

أفاده « أبو البقاء » كما في « التوشيح » .

(٤) يحتملُ أن تكونَ « إذًا » زائدةً ، كما قال « أبو البقاء » إنها زائدة في قول « الحماسي » :

(إذًا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ) في جواب قوله :

(لو كنتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبلي)[1] أفاده « الطيبي ».

(٥) وقع هذا الكلام على جواب إحدى الكلمتين للأخرىٰ .

و « ها » عُوِّض بها عن « واو » القسم ، وذلك أن العرب تقول في القسم : « اللهِ لأفعلن » بمد الهمزة وبقصرها ، فكأنهم عَوَّضُوا عن الهمزة « ها » فقالوا : «ها الله » لتقارب مخرجيهما .

وكذلك قالوا بالمد والقصر .

---

(١) وفي « شرح ديوان الحماسة » للمرزوقي (١ : ٢٣ - ٢٦) : قال بعض شعراء بَلْعَنْبَر :

لو كُنْتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبِلِي ... بنـو اللَّقِيطَـةِ مِنْ ذُهْـلِ بنِ شَيْبَانَـا

إذًا لَقَـــامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عنـد الحَفِيظَـةِ إن ذو لُوثَـةٍ لانــا

« اللام » في « لقام » جواب يمين مضمرة ، والتقدير : إذًا والله لقام بنصري . وجواب « لو كنتُ » هو « لم تستبح إبلي ».

وفائدة « إذًا » هو أن هذا أَخْرَجَ البيت الثاني مُخْرَجَ جوابِ قائلٍ له : ولو استباحوا ماذا كان يفعل بنو مازن ؟ فقال : إذًا لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ .

قال « سيبويه » : إذًا : جوابٌ وجزاءٌ ، وإذا كان كذلك فهذا البيت جوابٌ لهذا السائل ، وجزاءٌ علىٰ فعل المستبيح .

ويجوز أن يكون أيضًا « إذًا » جوابَ « لو » ، كأنه أجيب بجوابين . وهذا كما تقول : لو كنت حُرًّا لاستقبحت ما يفعلُه العبيدُ ، إذًا لاستحسنت ما يفعله الأحرار .

قوله : « إنْ ذو لوثة » ، ذو : مرفوع بفعلٍ مُضْمَرٍ ، يفسره الفعل « لَانَ » ، والتقدير : إن لان ذو لُوثَةٍ لَانَا .

وتحقيقُه أن الذي **مدَّ** مع « ها » كأنه نَطَقَ بهمزتين أبدل من أحدهما ألفًا ، استثقالًا لاجتماعهما ، كما تقول : آللهِ . والذي **قَصَرَ** كأنه نَطَقَ بهمزةٍ واحدة ، كما تقول : اللهِ .

وأما « إذًا » فهي بلا شك حرفُ جواب وتعليل ، وهي مثلُ التي وَقَعَتْ في قوله ﷺ وقد سُئِلَ عن بيع الرُّطَبِ بالتمر . فقال : أَيَنْقُصُ الرطبُ إذَا جَفَّ ؟ قالوا : نعم . قال : فلا إذًا .

فلو قال : (فلا واللهِ إذًا) لكان مساويًا لما وقع هنا ، وهو قوله : « لا ها اللهِ إذًا » من كلِّ وجه ، لكنه لم يحتج هناك إلى القسم فتركه . أفاده « القرطبيُّ » ، ثم قال : فقد وضح تقريرُ الكلام ومناسبته واستقامته معنًى ووضعًا من غير تكلفٍ بعيدٍ يَخْرُجُ عن البلاغة .

وأفاد بأنَّ « ها » هنا ليست للتنبيه ، بل هي بدل من مدة القسم في قولهم : « آللهِ لَأَفْعَلَنَّ » ، وليست « ذا » للإشارة .

وقولهم « ها » للتنبيه ، و « ذا » للإشارة ليس قياسًا مطردًا ، ولا فصيحًا فيُحْمَلَ عليه الكلامُ النبويُّ ، ولا مرويًا برواية ثابتة .

(٦) إن « ها الله » لا يستلزم اسمَ الإشارة .

وتوجيه ذلك بأن تكون « لا يَعْمِد » جوابَ شرطٍ مقدرٍ يدل عليه « صَدَقَ فَأَرْضِهِ » ، فكأن « أبا بكر » قال : إذَا صَدَقَ في أنه صاحبُ السَّلَب إذًا لا يَعْمِد إلى السَّلب فيعطيك حقه .

فالجزاء على هذا صحيح ؛ لأن صدقه سبب أن لا يفعل ذلك . وهذا واضح لا تكلف فيه . أفاده « أبو جعفر الغرناطي ».

قال « ابن حجر » : وهو توجيه حسن ، والذي قبله –وهو توجيه « القرطبي »[1]– أقعدُ .

ثم قال « ابن حجر » : إذا تقرر ذلك أمكن حَمْلُ ما ورد من هذه الأحاديث عليه ، فيكون التقدير : (لا والله حينئذٍ) ، ثم أراد بيانَ السبب في ذلك فقال : « لا يَعْمِدُ » إلخ ..، والله أعلم .

★ ★ ★

(١) هو الحافظ « أبو العباس ، أحمد بن أبي حفص عمر بن إبراهيم الأنصاري ، القرطبي » المتوفى ٦٥٦ هـ. ومن تلاميذه صاحب التفسير المشهور « أبو عبد الله القرطبي » ، تقدمت ترجمتُه في المسألة : ٧ .

وقوع هذا الأسلوبِ في كثيرٍ من الأحاديث :

أخرج « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب فرض الخُمُس - باب ما لم يُخَمِّسِ الأسلابَ ومن قَتَلَ قتيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ ..) (٤ : ٥٨).

برواية : « لا ها اللهِ إذًا لا يَعْمِدُ إلى أَسَدٍ .. ».

وبرواية : « لاها الله إذًا يعمد إلى أسد .. » بغير « لا » وانظر « فتح الباري » (٦ : ٢٤٧) .

و (كتاب المغازي - باب قول الله تعالىٰ : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ (٥ : ١٠٠)، برواية : « لا ها اللهِ إذًا لا يَعْمِدُ » . وانظر « فتح الباري » (٨ : ٣٥) .

وأخرجه « أبو داود » في « سننه » كما في مختصره لـ« المنذري » (٤ : ٤٢) ، برواية : « لا ها الله إذن ، نَعْمِدُ ».

وأخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الجهاد والسير - باب استحقاق القاتل سَلَبَ القتيل) (٣ : ١٣٧١) من حديث «أبي قتادة» قال : (خَرَجْنَا مع رسول الله ﷺ عامَ حُنَيْنٍ. فَلَمَّا الْتَقَيْنَا كَانَتْ للمسلمينَ جَوْلَةٌ[١]. قال: فرأيْتُ رجلًا من المشركينَ قد عَلَا رَجُلًا من المسلمينَ[٢]، فاسْتَدَرْتُ إليه حتى أَتَيْتُهُ من وَرَائِهِ، فَضَرَبْتُهُ علىٰ حَبْلِ عاتِقِهِ، وأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ منها ريحَ المَوْتِ، ثم أَدْرَكَهُ المَوْتُ فَأَرْسَلَنِي.

---

(١) أي : انهزام وخيفة ، وهذا إنما كان في بعض الجيش . وأما رسولُ الله ﷺ وطائفة معه فلم يولوا .

(٢) أي : ظهر عليه ، وأشرف علي قتله ، أو صرعه وجلس عليه لقتله .

فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ الخطابِ فقال: ما لِلنَّاسِ؟ فقلتُ: أَمْرُ اللهِ . ثم إنَّ الناسَ رَجَعُوا . وجَلَسَ رسولُ الله ﷺ فقال : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، له عليه بَيِّنَةٌ ، فله سَلَبُهُ ».

قال : فَقُمْتُ فَقُلْتُ : مَنْ يَشْهَدُ لي ؟ ثم جَلَسْتُ ، ثم قال مثلَ ذلِكِ . فقال : فقمتُ فقلتُ : مَنْ يَشْهَدُ لي ؟ ثم جلَسْتُ . ثم قال ذلك الثالثةَ فقمتُ فقال رسولُ الله ﷺ: «مالَكَ؟ يا أبا قَتَادَةَ!» فَقَصَصْتُ عليه القِصَّةَ. فقال رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: صَدَقَ يارسولَ اللهِ! سَلَبُ ذلك القتيلِ عندي، فَأَرْضِهِ من حَقِّهِ.

وقال « أبو بكرٍ الصِّديقُ » : « لا ها اللهِ إذًا لا يَعْمِدُ[1] إلىٰ أَسَدٍ من أُسْدِ اللهِ يُقَاتِلُ عن اللهِ وعن رسولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلَبَهُ . فقال رسولُ الله ﷺ : « صَدَقَ[2]، فَأَعْطِهِ إيَّاهُ » فَأَعْطَانِي . قال : فَبِعْتُ الدِّرْعَ فابْتَعْتُ به مَخْرَفًا[3] في بني سَلَمَةَ ، فإنَّهُ لَأَوَّلُ مالٍ تَأَثَّلْتُه في الإِسلام).

وفي « فتح الباري » (٨ : ٣٩) : يُؤَيِّدُ المُرَجَّحَ من الاعتماد على ما ثبتتْ به الروايةُ كثرةُ وقوعِ هذه الجملةِ في كثيرٍ من الأحاديث .

---

(١) الضمير عائد إلى النبي ﷺ أي لا يقصد – عليه السلام – إلى إبطال حق أسد من أسود الله يقاتل في سبيله ، وهو « أبو قتادة » بإعطائه سَلَبَهُ إياك . وفي الحديث فضيلة ظاهرة لأبي قتادة لتسميته أسدًا من أسد الله .

(٢) أي : أبو بكر الصديق .

(٣) المَخْرَف : البستان ، وقيل : القطعة الصغيرة من النخل تكون صفين تخترف ، أي : تجني من أيهما شاء .

● منها : ما وقع في حديث « عائشة » في قصة « بَرِيرَة » لما ذكرتْ أن أهلَها يشترطونَ الولاءَ . قالت : فانْتَهَرْتُهَا ، فقالَتْ : « لا ها اللهِ إذًا »[1].

●ومنها : ما وقع في قصة « جُلَيْبيب »[2] أنَّ النبيَّ ﷺ خَطَبَ عليه امرأة من الأنصار إلىٰ أبيها ، فقال : حتى أستأمر أمَّها ، قال : فنعم إذًا . قال : فَذَهَبَ إلى امرأته فَذَكَرَ لها ، فَقَالَتْ : لا ها اللهِ إذًا ، وقد منعناها فلانًا .

الحديث صححه « ابنُ حِبَّانَ » من حديث « أنسٍ ».

● ومنها ما أخرجه « أحمد » في « الزهد » قال : قال « مالكُ بنُ دينارٍ » لـ« الحسن » : ياأبا سعيد لو لبست مثل عباءتي هذه ، قال : لا ها الله إذًا ألبس مثل عباءتك هذه .

● وفي « تهذيب الكمال » في ترجمة « ابن أبي عتيق » أنه دخل على « عائشة » في مرضها ، فقال : كيف أصبحتِ جعلنى الله فداكِ ؟ قالت : أصبحتُ ذاهبة .

قال : فلا إذًا . وكان فيه دعابة .

ووَقَعَ في كثير من الأحاديث في سياق الإثبات بقَسَمٍ وبغير قَسَمٍ . فمن ذلك في قصة « جُلَيْبيب ».

---

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب العتق–باب « إنما الولاءُ لمن أعتقَ » (٢ : ١١٤٢).

(٢) القصة كاملة في « مسند أحمد » (٤ : ٤٢٥)، ولا شاهد في هذه الرواية. والقصة رائعة تُحَرِّكُ الإيمان وتجدّده .

● ومنها : حديث « عائشةَ » في قصة « صَفِيَّـةَ » لما قال ﷺ : أَحَابِسَتُنَا هِيَ ؟ وقال : إنها طَافَتْ بَعْدَ ما أَفَاضَتْ ، فقال : فَلْتَنْفِرْ إذًا ، وفي رواية : « فلا إذًا »[1] .

● ومنها : حديث « عمرِو بن العاص » وغيره في سؤاله عن أحب الناس ؟ فقال : « عائشة » . فقال : لم أَعْنِ النساءَ . قال : فأبوها إذًا .

●ومنها : حديث « ابنِ عباس » في قصة الأعرابي الذي أصابته الحمّى ، فقال : كلَّا ، بل هي حُمَّى تَفُورُ –أو تَثُور– ، على شيخٍ كبيرٍ ، تُزِيرُهُ القُبُورَ » فقال ﷺ : « فَنَعَمْ إذًا »[2] .

● ومنها : ما أخرجه « الفاكهي » من طريق « سفيان » قال : لقيت « ليطة بن الفرزدق » ، فقلت : أسمعت هذا الحديث من أبيك ؟ قال : إي ها الله إذًا ، سمعت أبي يقوله . فذكر القصة .

---

(١) أخرج نحوَه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الحج– باب إذا حاضت المرأة بعدما أفاضت) (٢ : ١٩٥)، وكذلك « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب المناسك– باب الحائض تنفر قبل أن تودع) (١ : ١٠٢١).

(٢) أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب المناقب– باب علامات النبوة في الإسلام) (٤ : ١٨١) ، وفيه قول النبي ﷺ عندما دخل على أعرابي يعوده: «لا بأْسَ طَهُورٌ إن شاء اللهُ» فقال الأعرابي: كلَّا، بل هي حُمَّى... الحديثَ».

(٣) في « المصنف » في (كتاب الصلاة– باب الرجل يصلي صلاة لا يُكْملها) (٢ : ٣٧٢).

● ومنها : ما أخرجه « عبد الرزاق »[٣] عن « ابن جريج » قال : قلت لـ« عطاءٍ » : أرأيت لو أنِّي فرغتُ من صلاتي فلم أَرْضَ كمالَها ، أفلا أعودُ لها ؟ قال : بلىٰ ها اللهِ إذًا فَعُدْ إليها ... ».

والذي يظهرُ من تقدير الكلام بعد أن تقرر أن « إذًا » حرف جواب وجزاء أنه كأنه قال : إذًا والله أقول لك : نعم .

وكذا في النفي : كأنه أجابه بقوله : إذًا والله لا نعطيك ، إذًا والله لا أشترط ، إذًا والله لا ألبس .

وأخر حرف الجواب في الأمثلة كلها .

● وورد عن العرب « إي » بدل « لا » فقالوا : « إي:ها الله إذًا ».جاء في « الأمـالي » (١ : ١٧٢) أن أعرابيًـا قال لآخر : أنشدْنـا-رحمك الله-وتصدَّقْ على هذا الغريب بأبياتٍ . فقال : إي : ها اللهِ إذًا .

و « إي » بمعنىٰ : نعم . والشاهد استعمال « ها » للقسم بعد « إي » وهو نادر . انظر « النحو الوافي » (٢ : ٤٧٧).

★ ★ ★ ★ ★

مسألة : ٦٦

في الهمزة تستعمل للإنكار وللاستفهام

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٣٣٦) :

(أما همزة الاستفهام فإما أن تكون للإنكار ، كقول « الحجاج » في « الحسن البصري » - رحمه الله - : « آلله ليقومنَّ العبيد من العبيد فيقولون كذا وكذا ».

أو للاستفهام كما قال ﷺ لـ « عبد الله بن مسعود » - رضي الله عنه - لما قال : هذا رأس أبي جهل : « آللهِ الذي لا إلَهَ غيرُهُ ؟ »).

قال « السهيليُّ » في « الروض الأُنُف » (٣ : ٤٩) :

(وقولُ النبيِّ ﷺ : «آللهِ الذي لا إله إلَّا هو ؟ » بالخفض عند « سيبويه » وغيره ؛ لأن الاستفهام عوضٌ من الخافض عنده ، وإذا كنت مخبرًا قلت : اللهَ ، بالنصب . لا يجيز « المبرد » غيرَه .

وأجاز « سيبويه » الخفضَ أيضًا ؛ لأنه قسمٌ .

وقد عرف أن المقسم به مخفوض بالباء أو الواو ، ولا يجوز إضمار حروف الجرِّ إلَّا في مثل هذا الموضع ، أو ما كَثُرَ استعمالُه جدًا ، كما روي أن « رؤبةَ » كان يقول إذا قيل له : كيف أصبحتَ ؟ خير عافاك اللهُ .) ا هـ .

وفي « الكتاب » (٢ : ١٦٠) :

(وإذا قلتَ : « لا ها اللهِ لا أفعل » لم يكن إلَّا الجرُّ ، وذلك أنه يريد : لا واللهِ ، ولكنَّه صار « ها » عوضًا من اللفظ بالحرف الذي يَجرُّ وعاقَبَهُ .

ومثل ذلك : « آللهِ لتفعَلَنَّ ؟ » إذا استفهمتَ ، أضمروا الحرف الذي يَجُرُّ ، وحذفوا ؛ تخفيفًا على اللسان ، وصارت ألفُ الاستفهام بدلًا منه في اللفظ معاقبًا).

وأما « المبردُ » فلنستمع إليه وهو يقول في « المقتضب » (٢ : ٣٢٠) :

(واعلم أنك إذا حَذَفْتَ حروفَ الإضافةِ من المقسم به نصبتَه ؛ لأن الفعل يصل فيعمل ، فتقول : « اللهِ لأفعلنَّ » ؛ لأنَّك أردتَ : أَحْلِفُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ .

وكذلك كلُّ خافضٍ في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده ، كما قال الله -عز وجل-: ﴿ واخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[1]، أي : مِنْ قومه .

وقال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنبًا لست مُحْصِيَهُ   رَب العِبَادِ إليه الوجهُ والعَمَلُ

أي : من ذنب . وقال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ   فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

فتقول : « اللهِ لأفعلنَّ » ، وكذلك كلُّ مُقْسَم به .

واعلم أن للقسم تعويضاتٍ من أدواته تحلُّ محلها ، فيكون فيها ما يكون

---

(١) الأعراف : ١٥٥ .

في أدوات القسم ، وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عِوَضٌ منه ...

ومن هذه الحروف ألفُ الاستفهام إذا وقعت على «اللهِ» وحدَها ؛ لأنه الاسم الواقع على الذات ، وسائر أسماء الله – عز وجل – إنما تجري في العربية مَجْرَىٰ النعوت ، وذلك قولك : « آللهِ لتفعلنَّ ») اهـ .

وفي « الكتاب » (٣ : ٤٩٩ – ٥٠٠) :

(... قال « زهير » :

تَعَلَّمَنْ ها – لَعَمْرُ اللهِ – ذَا قَسَماً ....

ومثلُ ذلك قولهم : « آللهِ لأفعلَنَّ » ، صارت الألف ها هنا بمنزلة « هَاتَمَّ » . ألا ترىٰ أنك لا تقول : « أَوَ اللهِ » كما تقول : « هَا واللهِ » ، فصارت «الألفُ» ها هنا، و «هَا» يعاقبان «الواو» ، ولا يثبتان جميعًا.

وقد تُعَاقِبُ ألفُ اللامِ حرفَ القَسَم ، كما عاقبتْه ألف الاستفهام ، و « هَا » ، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقَبة ، وذلك قولك : « أفأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ » ، ألا تَرَىٰ أنك إن قلت : « أَفَوَ اللهِ » لم تَثبت .

وتقول : « نَعَمِ اللهَ لأفعلنَّ » ، و « إيَ اللهِ لأفعلنَّ » ؛ لأنهما ليسا ببدل . ألا تَرَىٰ أنك تقول : « إي واللهِ » ، و « نعم واللهِ »).

تخريج الحديث : « آللهِ الذي لا إله غيرُهُ ؟ ».

هذا القول لـ « ابن مسعود » كان في « غزوة بدر » لما جاء برأس « أبي جهل » إلى النبي ﷺ .

أخرجه « أحمد » في « مسنده » (١ : ٤٤٤)، من حديث « عبد الله ابن مسعودٍ». قال: انتهيت إلى «أبي جهل» يوم « بدر » ، وقد ضربت رجله ، وهو صريع ، وهو يذب الناس عنه بسيف له ، فقلت : « الحمدُ لله الذي أخزاك ياعدوَّ الله ».

فقال : « هل هو إلَّا رجل قتله قومه ؟ ».

قال : فجعلت أتناوله بسيف لي غير طائل ، فأصبت يده ، فندر[١] سيفُه ، فأخذته فضربته به حتى قتلته .

قال : ثم خرجت حتى أتيت النبي ﷺ كأنما أُقَلُّ[٢] من الأرض فأخبرته .

فقال : « آللهِ الذي لا إله إلا هو ؟ ».

قال : فرددها ثلاثًا ، قال : قلت : « آللهِ الذي لا إله إلا هو ؟ » فخرج يمشي معي حتى قام عليه ، فقال : « الحمدُ لله الذي أخزاك ياعدوَّ الله، هذا كان فرعون هذه الأمة ».

وأخرج أيضًا من حديث « ابن مسعود » قال : أتيت النبي ﷺ يوم « بدرٍ »، فقلت : قتلت أبا جهل .

قال : « آللهِ الذي لا إله إلا هو ؟ »، قال : « قلت : آلله الذي لا إله إلَّا هو » ، فرددها ثلاثًا .

---

(١) أي : سقط .

(٢) أُقَلُّ : أي : كأنَّ شيئًا يرفعني عن الأرض ، فلم أشعر بحر ولا تعب ، من شدة فرحي وسروري بقتله .

قال : « الله أكبر ، الحمد لله صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، انْطَلِقْ فأرنيه ».

فانطلقنا فإذا به ، فقال : « هذا فرعون هذه الأمة » . وانظر « بلوغ الأماني » (٢١ : ٣٨).

قال « ابن كثير » في « البداية والنهاية » (٣ : ٢٨٨) :

(قال « ابن إسحاق » : وزَعَمَ رجال من بني مخزوم أن « ابنَ مسعود » كان يقول : قال لي : لقد ارتقيت مرتقىً صعبًا يارويعي الغنم ، قال : احتززت رأسه ، ثم جئت به رسول الله ﷺ فقلت : يارسول الله هذا رأس عدو الله . فقال : « آللهِ الذي لا إله غيره ؟ » وكانت يمينَ رسول الله ﷺ فقلت : واللهِ الذي لا إله غيره ، ثم ألقيت رأسَه بين يدي رسول الله ﷺ فحمد الله .

وقال « الأعمش » عن « أبي إسحاق » عن « أبي عبيدة » ، عن « عبد الله » قال : انتهيت إلى « أبي جهل » ، وهو صريع ، وعليه بيضة ، ومعه سيف جيد ، ومعي سيف ردىء ، فجعلتُ أنقف رأسه بسيفي ، وأذكر نقفًا كان ينقف رأسي بمكة حتى ضعفت يده ، فأخذت سيفه فرفع رأسه ، فقال : على من كانت الدائرة ، لنا أوْ علينا ، ألست رويعينا بمكة ؟ قال : فقتلته ، ثم أتيتُ النبيَّ ﷺ فقلت : قتلت أبا جهل ، فقال : « آللهِ الذي لا إله إلا هو ؟ » فاستحلفني ثلاث مرات ، ثم قام معي إليهم ، فدعا عليهم).

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٦٧

في معاني « كما » الثلاثة

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ٣٤٤) :

(وتجيء « ما » الكافَّةُ بعد « الكاف » فيكون لـ « كما » ثلاثة معان :

أحدها : تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرىٰ ، كما كانت قبل « الكاف » ، لتشبيه المفرد بالمفرد ، قال تعالىٰ : ﴿ اجْعَل لَنَا إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾[1]. قال – « زياد الأعجَم » – :

فإنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا كَما الحَبِطَاتُ شرٌّ بني تميمِ[2]

فلا يقتضي « الكاف » ما يتعلق به ؛ لأن الجار إنما كان يطلب ذلك ؛ لكون المجرور مفعولًا ، وذلك لأن حروف الجر موضوعة لأن تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به إليه ، والمفعول به لابد له من فعلٍ ، أو معناه ، فإذا لم تجر فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلًا .

---

(١) الأعراف : ١٣٨ .

(٢) «الحبطاتُ» هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم . والنسبة إليهم : «حَبَطِيّ» . وأنشد البيت على أنَّ الكاف المكفوفة بـ «ما» ، قد تكون لتشبيهِ مضمون جملةٍ بمضمون جملةٍ أخرىٰ . ومضمونُ الأولىٰ كون الحمر من شرِّ المطايا ، ومضمون الثانية كون الحبطات شرَّ بني تميم . فشبَّه ذاك الكون بهذا الكون ، وهما مضمونا الجملتين ، ووجه الشبهِ الحصولُ في الوجود . وكذا تقول في الآية قبله . «خزانة الأدب» (١٠ : ٢٠٤) .

ومعنى : « كن كما أنت » : كن في المستقبل كما أنت كائن الآن ، فـ« أنت » : مبتدأ محذوف الخبر ، فـ« أنت » تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن .

ومنه قوله –عليه السلام–: « كما تكونون يُوَلَّىٰ عليكم » ، شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه ، أي : بحالتهم المكروهة .

وثانيها : أن يكون « كما » بمعنىٰ « لَعَلَّ ».

حكى « سيبويه » عن العرب : « انتظرني كما آتيك » ، أي : لعلما آتيك . قال « رؤبة » :

لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب ، وذلك كما يجيء « مما » بمعنىٰ « ربما » . قال –أبو حَيَّة النميري–:

وإنِّي لَمِمَّا أضرِبُ الكبشَ ضَرْبَةً   علىٰ رأسِهِ تُلْقِي اللسانَ مِنَ الفَمِ

أي : ربما .

وتقول : « إني لمما أَفْعَل » ، أي : ربما .

وقال بعضهم : إن « بما » يجيء أيضًا بمعنى « ربما »، نحو : « إني بما أفعل » ، أي : ربما .

ثالثها : أن يكون بمعنى قِران الفعلين في الوجود ، نحو قولك : « ادخل كما يسلم الإمام »، و « كما قام زيد قعد عمرو » .

وجوَّز « الكوفيَّةُ » نصبَ المضارعِ بعد « كَما » بمعنىٰ : « كيما » على أن يكون أصله : « كيما »، فحذف « الياء » تخفيفًا ، ولم يدفعوا الرفع .

ولم يُثْبِتِ « البَصْرِيَّةُ » لا إفادة « كما » للتعليل ، ولا نَصْبَ الفعل بعده .

واسْتَحْسَنَ « المبرِّدُ » القولين . وأنشد « الكوفية » :

لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كما لا تُظْلَمُوا

و « البصرية » ينشدونه على الإفراد ، نحو :

لا تظلِمِ الناسَ كما لا تُظْلَمُ

أي : لعلّمـــا .

وقد تكون « ما » بعد « الكاف » مصدريةً أيضًا ، نحو : « كما تَدِينُ تُدَانُ »، و « افْعَلْ كما أفعل ».

ويجوز أن يكون القِسم الأول ، أعني نحو : « كن كما أنت » ، وقوله : « كما تكونونَ يُوَلَّى عليكم » من هذا النوع ، كما يجوز أن يكون هذا النوع من القسم الأول ، أي : تكون « ما » كافة).

انظر الكلام على الأبيات «خزانة الأدب» (١٠ : ٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٤١٤).

وفي « المغني » في (القاعدة الحادية عشرة : من مُلح كلامهم تقارُضُ اللفظين في الأحكام) : (٩١٥) :

من أمثلة التقارُضِ : إعطاء « أنِ » المصدريةِ حكمَ « ما » المصدرية في الإهمال ، كقوله :

أَنْ تَقْرَأانِ على أسماءَ وَيْحَكُمَا   مِنِّي السَّلامَ وأن لا تُشْعِرَا أَحَدَا[1]

---

(١) الشاهد في « أنِ » الأولىٰ ، وليست مخففة من الثقيلة ، بدليل « أنِ » المعطوفة عليها . وانظر « شرح أبيات مغني اللبيب » (٤ : ١٢٢) .

وإعمالُ « ما » حَمْلًا على « أنْ »، كما روي من قوله-عليه الصلاة والسلام-: « كما تكونوا يُوَلَّىٰ عليكم ». ذكره « ابنُ الحاجبِ » . والمعروف من الرواية : « كما تكونون ») اهـ .

ويفيد « ابنُ الحاجب » في « الإيضاح في شرح المفصل » (٢ : ٢٣٣-٢٣٤) ما يلي :

(ورَفْعُ بعضِ العرب الفعلَ بعد « أنْ » تشبيهًا بـ« ما » شاذ ، وعليه قراءة « ابن محيصن» الشاذة: « أن يُتِمُّ الرضاعةَ»[1] بالرفع، وكذلك قوله: «أن تَقْرأانِ...).

وأما تشبيه « ما » بـ« أنْ » في العمل فأبعدُ ، وعليه حُمِلَ ما يُرْوَىٰ : « كَما تكونوا يُوَلَّىٰ عليكم »، فجاء « تكونُوا » محذوفًا نونُه ، والوجه إثباتُه).

قال « السيوطيُّ » في « الحاوي للفتاوي » (٢ : ٢٧٥) : روي هكذا بلا « نون » في « شعب الإيمان » لـ« البيهقي » وغيره .

وخُرِّجَ على ثلاثة أوجه :

أحدها : على لغة مَنْ يحذف النون دون ناصب وجازم ، كقوله :

أبيتُ أَسْرِي وتَبيتي تَدْلُكِي ....

الثاني : وهو رأيُ « الكوفيين » ، و« المبرد » أنه منصوب بـ« كما » وعَدُّوها من نواصب المضارع ، وهو مذهبٌ ضعيفٌ .

---

(١) البقرة : ٢٣٣ .

الثالث : إنه من تغييرات الرواة . ا هـ .

قال « ابن جني » في « الخصائص » في (باب فيما يَرِدُ عن العربيّ مخالفاً لما عليه الجمهور) (١ : ٣٨٨) :

(سألت أبا عليّ – رحمه الله – عن قوله :

أبيتُ أسرِي وتَبيتـي تدلُكـي وجهَكِ بالعنبرِ والمِسْكِ الذَّكي

فخضنا فيه ، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من « تبيتينَ » كما حذف الحركة للضرورة في قوله – أي : امرئ القيس – :

فاليومَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًـا مِنَ اللهِ ولَا وَاغِـلِ

كذا وجَّهته معه ، فقال لي : فكيف تصنع بقوله : « تدلكي » ؟

قلت : نجعله بدلًا من « تبيتي » ، أو حالًا فنحذف النون ؛ كما حذفَها من الأوَّل في الموضعين ، فاطْمَأَنَّ الأمرُ على هذا .

وقد يجوز أن يكون « تبيتي » في موضع النصب بإضمار « أنْ » ...).

وفي « التصريح » (١ : ١١١) :

(نون الرفع عُهد حذفها للجازم والناصب ، ولتوالي الأمثال ، في نحو : « لتبلَوُنَّ » ، ولغير ذلك ، نحو :

أبيت أسري وتبيتـي تَدْلُكـي ....

ولأن نونَ الرفعِ نائبةٌ عن الضمة ، والضمة تحذف تخفيفًا في قراءة « أبي عمرو » ، نحو : « يأمركم »[1]).

---

(١) البقرة : ٦٧ . قرأ الجمهور : « يأمُركم » بضم الراء ، وعن « أبي عمرو » السكون ، والاختلاس ، وإبدال الهمزة ألفًا . « روح المعاني » (١ : ٢٨٥).

انظر « البحر المحيط » (٦ : ٦٣)، و« همع الهوامع » (١ : ٥١)، و« الدرر اللوامع » (١ : ٢٧)، و« خزانة الأدب » (٨ : ٣٣٩) .

وجاء في « الإنصاف » في « مسألة » (٨١) :

(هل يجوز مجيءُ « كَمَا » بمعنىٰ « كَيْمَا » ويُنْصَبُ بعدها المضارعُ ؟)

ذَهَبَ « الكوفيونَ » إلى أنَّ « كَمَا » تأتي بمعنى : « كَيْمَا »، وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جوازَ الرفع .

واستحسنه « أبو العباس المبرد » من « البصريين ».

وذهب « البصريون » إلى أن « كَمَا » لا تأتي بمعنىٰ : « كيما » ولا يجوز نصبُ ما بعدها بها .

حجة الكوفيين أنه قد جاءَ ذلك كثيرًا في كلامهم ، قال « صَخْرُ الغَيِّ » :

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أُخَفِّرَهَا ... والقَوْمُ صِيدٌ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا[1]

أراد « كيما أُخَفِّرَها » . وقال الآخر :

وطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ ... كما يَحْسِبُوا أنَّ الهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ

أراد : « كيما يحسبوا » ، وقال الآخر :

---

(١) « صِيدٌ » جمع : أَصْيَد ، والصَّيَدُ : داءٌ يأخذُ الإبِل في رؤوسها ، فترفَعُ رؤوسها وتَسْمُو بها ، فإذا كان في الرجل فهو من كِبْرٍ . « أخفرها » أُمْنَعُها .

« شرح أشعار الهذليين » (١ : ٢٦٠).

لا تَظْلِمُوا الناسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا

أراد « كيما لا تظلموا ». وقال « عَدِيُّ بنُ زيد العِبَادِيُّ » :

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْماً تُحَدِّثَهُ   عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا ما سَائِلٌ سَأَلَا

وقال الآخر :

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِأَخَافَهُ   تَشَاوَسْ رُوَيْدًا إنني مَنْ تَأَمَّلُ[1]

أراد: «كيما أخافَهُ» إلَّا أنه أدخل «اللامَ» توكيدًا، ولهذا المعنىٰ كان الفعلُ منصوبًا.

وأما «البصريون » فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز النصب بها ؛ لأن « الكافَ » في « كَمَا » كافُ التشبيهِ أدخلت عليها « ما » ، وجُعِلا بمنزلةِ حرفٍ واحد ، كما أدخلت على « رُبَّ » ، وجُعِلَا بمنزلةِ حرفٍ واحد ، ويليها الفعلُ كـ« ربما » ، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد « ربما » فكذلك ها هنا .

إجابات البصريين عن كلمات الكوفيين :

أما البيتُ الأوَّل فلا حجةَ لهم فيه ؛ لأنه روي : « كما أُخَفِّرُهَا » بالرفع ؛ لأن المعنىٰ جاءت كما أجيئُهَا ، وكذلك رواه « الفَرَّاء » من الكوفيين . واخْتَارَ الرَّفْعَ في هذا البيتِ ، وهو الروايةُ الصحيحة .

وأما البيتُ الثاني فلا حُجَّةَ فيه أيضًا ؛ لأن الرواية :

....   لِكَي يَحْسِبُوا أَنَّ الهَوَىٰ حيثُ تَنْظُرُ

---

(١) قائله « أوس بن حَجَر » ، يقال : « فلان يتشاوس في نظره » إذا نظر نظرة ذي نخوة وكبر . انظر « مجالس ثعلب » (١ : ١٢٨) .

وأما البيت الثالث فلا حجةَ فيه أيضًا ؛ لأن الروايةَ فيه بالتوحيد :

لا تَظْلِمِ الناسَ كَمَا لا تُظْلَمُ

كالرواية الأخرىٰ :

لا تَشْتُمِ الناسَ كَمَا لا تُشْتَمُ

وأما البيتُ الرابعُ فليس فيه حجة أيضًا ؛ لأن الرواةَ اتفقوا على أن الروايةَ : « كما يومًا تحدثُهُ » بالرفع ، كقول « أبي النجم » :

قُلْتُ لِشَيْبَانَ : ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ كما تُغَدِّي القَوْمَ من شِوَائِهِ

وكقول الآخر :

أنخ فاصْطَبِغْ قُرْصاً إذا اعْتادَكَ الهَوَىٰ بِزَيْتٍ كَمَا يَكْفِيكَ فَقْدَ الحَبَائبِ

ولم يروِهِ أحد : « كما يومًا تحدثه » بالنصب ، إلا « المفضل الضبي » وحدَه ، فإنه كان يرويه منصوبًا .

وإجماعُ الرواة من نحويِّي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالِفُ له أقْوَمُ منه بعلم العربية .

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والأظهر فيه :

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكَيْمَا أَخَافَهُ ....

علىٰ أنه لو صَحَّ ما رَوَوْهُ من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حدِّ الشذوذ والقلة ، فلا يكون فيه حجة . والله أعلم .

قال المحقق الشيخ « محمد محيي الدين عبد الحميد » :

الاستشهاد بهذا البيت في قوله : « كما يكفيك » حيث وَرَدَ الفعلُ المضارع مرفوعًا بضمة مقدرة على الياء بعد « كما » ، وغرض المؤلف

« الأنباري » أن يَرُدَّ بهذا الشاهد على الكوفِيِّينَ القائِلِينَ بجواز نصب الفعل المضارع بعد « كما » ، لكن هذا الشاهدَ ومِئَةَ شاهدٍ آخر مثلَه لا يكفي في الرد على ما ذهب إليه الكوفيّون ، وذلك لأنَّ الكوفيين لا يقولون :

إنه يجب أن ينتصبَ الفعل المضارع بعد « كما » ، وإنما يقولون : إذا وقع الفعلُ بعد « كما » جاز فيه وجهان : أحدهما النصب ، والآخر الرفع ، وقد أَتَوْا بشواهد جاء فيها النصب ، والذي يردُّ مذهبهم ألّا يكون ثمت شاهد قد جاء بالنصب ، وقد حاول « الأنباريُّ » أن يردَّ شواهدَ النصب ، ولكنه لم يستقم له الردُّ ؛ لأنَّ الرواةَ الثقاتِ قد أثبتوها . فاعرف ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

تخريج حديث : « كما تكونون يُوَلَّىٰ عليكم » :

رواه « السيوطيُّ » في « الجامِعَيْنِ » بلا نون ، في « الجامع الكبير » (١ : ٦٢٩) وفيه : أخرجه « الحاكم » في « تاريخه » عن « أبي بكرة » . وفي « الجامع الصغير » وفيه : أخرجه « الديلمي » في « مسند الفردوس » عن « أبي بكرة » ، و « البيهقي » في « شعب الإيمان » عن « أبي إسحاق السبيعي » مرسلًا .

وأورده « الحوت » في « الأحاديث المشكلة في الرتبة » : ٢٠١ بلا نون ، وقال : فيه مَنْ يَضَعُ الحديث ، وهو : « يحيى بن هاشم »[1] ، ويروى من طريق آخر مرسلًا . ا هـ .

---

(١) هو « يحيىٰ بن هاشم السمسار ، أبو زكريا الغساني » . كذبه « ابن معين » . وقال « ابن عدي » : كان يضع الحديث . « تنزيه الشريعة » (١ : ١٢٨) .

وله طريق أخرىٰ عند « ابن جميع » في « معجمه »، و « القضاعي » في « مسنده » من جهة « أحمد بن عثمان الكرماني » عن « المبارك بن فضالة » عن « الحسن » عن « أبي بكرة » مرفوعًا .

قال « ابن طاهر » : « المبارك » وإن ذكر بشيء من الضعف ، فالعمدة على من رواه عنه ، فإنَّ فيهم جهالة .

وقال الحافظ « ابن حجر » في « تخريج الكشاف » : (وفي إسناده إلى « المبارك » مجاهيل).

وأورده «السيوطي» في «الدرر المنتثرة»: ١٦٢ بلا نون، و «العجلوني» في «كشف الخفاء» (٢ : ١٢٦) بلا نون، و «السخاوي» في «المقاصد» : ٣٢٦ بنون.

وأورده « التبريزي » في « مشكاة المصابيح » في (كتاب الإمارة والقضاء) (٢ : ١٠٩٧) بلفظ : « كما تكونون ، كذلك يُؤَمَّرُ عليكم ».

وقال « أبو بكر الطرطوشي » : بلغني هذا الحديث : « كما تكونون يولى عليكم » فأخذت أفحص عنه من جهة السند ، فمرَّ عليَّ وأنا أتلو قوله تعالىٰ :

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[1].

فاكتفيت بها عن الحديث .

---

(١) الأنعام : ١٢٩ .

تخريج حديث : « كما تَدِينُ تُدَانُ »[1]:

رواه « أبو نُعَيْم » ، و « الدَّيْلَمِيُّ » عن « ابن عمر » رفعه ، بلفظ : « البر لا يبلىٰ، والذنبُ لا يُنْسىٰ ، والديَّان لا يَمُوتُ ، فكنْ كما شئتَ ، فكما تَدِينُ تُدَانُ ».

وأورده « ابنُ عدي » في « الكامل » من جهة « مكرم بن عبد الله الجوزجاني » ، عن « محمد بن عبد الملك الأنصاري » عن « نافع » عن « ابن عمر »، ثم ضَعَّفَهُ بـ« محمد » المذكور .

قال « الزركشي » : ورواه « البيهقي » في « الأسماء والصفات » .

وأخرجه «عبد الرزاق» في «المُصنَّف» (١١ : ١٧٩) عن «أبي قِلَابَةَ» رَفَعَهُ مرسلًا.

وقال عنه « ابنُ حَجَرٍ » : ورجاله ثِقَاتٌ .

ووَصَلَهُ « أحمدُ » في « الزهد » : ١٤٢ ، لكن جعله من قول « أبي الدرداء ».

ولـ« ابن أبي عاصم » في « السُّنَّة » (١ : ٣٠٥) بسند فيه وَضَّاعٌ عن « أنس » في حديثٍ أنه قال : « ياموسىٰ كما تدين تدان ».

---

(١) لم يُخَرِّجْهُ « البغداديُّ »، وأورده « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ٣٤٤)، في بحث « الكاف » من « حروف الجرّ » شاهدًا علىٰ جواز أن تكون « ما » بعد « الكاف » مصدرية .

ومعنى الحديث : كما تَفْعَلُ تُجازَىٰ بفعلك ، وكما تَفْعَلُ يُفْعَلُ معك . الكاف : في محل نصب للمصدر ، أي : تدان دينًا مثلَ دينك .

وفي « حلية الأولياء » (٦ : ١٠٧)، عن « يحيىٰ بن أبي عمرو الشيباني » أنه قال : مكتوب في التوراة : « كَما تَدِينُ تُدَانُ ، وبالكأسِ الذي تَسْقِي به تَشْرَبُ » .

وأورده « ابن الجوزي » في « صفة الصفوة » (١ : ٢١٤).

انظر « المقاصد الحسنة » : ٣٢٥ ، و« الدُّرر المنتثرة » : ١٦٢ ، و« فيض القدير » (٥ : ٤٨)، و« كشف الخفاء » (٢ : ١٢٦)، و« الأحاديث المشكلة في الرتبة » : ٢٠١ .

* * * * *

الحروف المشبهة بالفعل

المسألة : ٦٨

في مجيء « كأنَّ » للتحقيق أو للتقريب

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٣٤٥) :

(وفي « كأنَّ » معنىً : شبهت .

قال « الزجاج » : هي **للتشبيه** ، إذا كان خبرُها جامدًا ، نحو : « كأنَّ زيدًا أسدٌ ».

وللشك ، إذا كان صفة مشتقة ، نحو : « كَأَنَّكَ قائمٌ » ؛ لأن الخبرَ هو الاسمُ ، والشيءُ لا يُشَبَّهُ بنفسِهِ .

والأَوْلىٰ أن يقال : هي للتشبيه أيضًا ، والمعنى : كأنَّكَ شخصٌ قائمٌ ، حتَّى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما ، إلا أنه لما حُذِفَ الموصوفُ وأقيمَ الوصفُ مُقَامَهُ ، وجعل الاسم بسبب التشبيه ، كأنه الخبر بعينه صار الضمير فى الخبر يعود إلى الاسم ، لا إلى الموصوف المقدر ، فلهذا تقول : « كأنِّي أمشي » ، و « كأنك تمشي » .

والأصل : كأنِّي رجلٌ أمشي ، وكأنَّكَ رجلٌ تمشي .

فقيل : هي للتحقيق في نحو : « كَأَنَّكَ بالدنيا لم تكنْ ، وكَأَنَّكَ بالآخرة لم تَزُلْ » ، و « كأنَّك بالليل قد أقبل ».

و « أبو علي » يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى « كأنَّ » للتشبيه ، أي : كأنَّ الدنيا لم تكنْ .

والأولى أن تقول ببقاء « كأنَّ » على معنى التشبيه ، وأن لا نحكم بزيادة شيء ، والتقدير : كأنك تبصرُ بالدنيا ، أي تشاهدها من قوله تعالى : ﴿ فَبَصُرَتْ به عَنْ جُنُبٍ ﴾[1] .

والجملة بعد المجرور بالباء حالٌ ، أي : كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدُهَا غير كائنة ، ألا ترى إلى قولهم : « كأني بالليل وقد أَقْبَلَ ، وكأني بزيدٍ وهو ملك » ، والباء لا تدخل الجملَ إلَّا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف) .

وفي « مغني اللبيب » : ٢٥٣ :

(لِـ « كَأَنَّ » أربعةُ معان :

أحدها :-وهو الغالب عليها ، والمتفق عليه-التشبيه ، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ « كأنَّ ».

وزعم جماعة منهم « ابنُ السِّيِدِ البطليوسيُّ » أنه لا يكون إلَّا إذا كان خبرها اسمًا جامدًا ، نحو : « كأنَّ زيداً أسدٌ » ، بخلاف : « كأنَّ زيداً قائمٌ ، أو في الدار ، أو عندك ، أو يقوم » ؛ فإنها في ذلك كله للظنِّ .

والثاني : الشك والظن ، وذلك فيما ذكرنا ، وحمل « ابنُ الأنباريّ » عليه : « كأنَّكَ بالشتاءِ مقبلٌ » ، أي : أظنه مقبلاً .

والثالث : التحقيق ، ذكره « الكوفيون » ، و « الزجاجي » ، وأنشدوا عليه :

---

(١) القصص : ١١ .

فَأَصْبَحَ بَطْـنُ مكّـةَ مُقْشَعِـرًّا كأنَّ الأرضَ ليس بها هشامُ[1]

أي : لأن الأرض ؛ إذ لا يكون تشبيهاً ؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة . وجاء معنى التعليل من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤال عن العلة مقدر .

والرابع : التقريب ، قاله « الكوفيون » ، وحملوا عليه : « كأنك بالشتاء مُقبل »، و « كأنك بالفرج آتٍ » ، و « كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تَزُلْ ».

وقد اختُلف في إعراب ذلك :

فقال « الفارسيُّ » : الكاف : حرف خطاب ، والباء : زائدة في اسم « كَأَنَّ ».

وقال بعضهم : الكافُ : اسم « كأنَّ » ، وفي المثال الأول حذفُ مضاف ، أي : كأن زمانك مقبل بالشتاء ، ولا حذف في : « كأنك بالدنيا لم تكن » ، بل الجملة الفعلية خبر ، والباء بمعنى « في »، وهي متعلقة بـ« تكن » ، وفاعل « تكن » :ضمير المخاطب .

وقال « ابن عصفور » : الكاف في « كأنك » زائدة ، كافَّة لـ« كأن » عن العمل ، كما تكفها « ما » ، والباء : زائدة في المبتدأ .

وقال « ابن عمرون » : المتصل بـ« كأنَّ » اسمها ، والظرف خبرها ،

---

(١) البيت لـ« الحارث بن خالد » في رثاء « هشام بن المغيرة ».

والجملة بعده حال ، بدليل : « كأنَّكَ بالشَّمْسِ وقد طلعتْ » بالواو .
ورواية بعضهم : « ولم تكن ، ولم تزل » بالواو .
وهذه الحالُ متممة لمعنىٰ الكلام ، كالحال في قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾[1].
قال « المطرزي » : الأصل : كأني أبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل ، وزيدت الباء).

وفي « همع الهوامع » (١ : ١٣٣):
(« كَأَنَّ » للتشبيه ، عند « البصريين » لا معنىٰ لها غيره .
وزعم « الكوفيون » و « الزجاجي » : أنها تأتي للتحقيق والوجوب، كقوله :

فأصبح بطن مكةَ مقشعرًا   كأنَّ الأرضَ ليس بها هشامُ

أي : أن الأرض ، لأنه قد مات وزثاه بذلك .
وخَرَّجَهُ « ابنُ مالك » على أنَّ الكافَ للتعليل ، كاللام ، أي : لأنَّ الأرض .
قلت ـ القائل السيوطيُّ ـ : وعندي تخريج أحسن من هذا ، وهو أنه من باب تجاهل العارف ، كقوله :

أيا شجر الخابور مالَكَ مُورقًا   كأنك لم تجزع على ابن طريف

وزعم « الكوفيون » : أنها للتقريب في نحو : « كأنك بالشتاء مقبل » ،

---
(١) المدثر : ٤٩ .

و « كأنك بالفرج آت » ، و « كأنك بالدنيا ولم تكن ، وبالآخرة ولم تزل » ؛ إذ المعنىٰ تقريب إقبال الشتاء ، وإتيان الفرج ، وزوال الدنيا وبقاء الآخرة .

وزعم « الكوفيون » و « الزجاجي » أنها إذا كان خبرها اسمًا جامدًا كانت للتشبيه ، نحو : « كأنَّ زيدًا أسدٌ » .

وإذا كان مشتقًا كانت للشك بمنزلة : « ظننت » و « توهمت » ، نحو : « كأن زيدًا قائم » ؛ لأن الشيء لا يشبه بنفسه .

وأجيب بأن الشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرىٰ ، فكأنك شبهت زيدًا ، وهو غير قائم به قائمًا ، أو التقدير : كأن هيئةَ زيدٍ هيئةُ قائم .

ووافَقَ « الكوفيين » على ذلك « ابنُ الطراوة »، و « ابنُ السِّيد » .

وصَرَّح « ابن السيد » بأنه إذا كان الخبر فعلًا ، أو جملة ، أو ظرفًا ، فكما إذا كان صفة .

وقد تدخل « كأنَّ » في التنبيه والإنكار والتعجب ، تقول : « فعلت كذا وكذا كأني لا أعلم » و « فعلتم كذا كأنَّ الله يعلم ما تفعلون ».

قال تعالىٰ : ﴿ وَيْ كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ ﴾[1].

فهي للتعجب على جعل « وي » مفصولة).

وقال « ابن يعيش » في « شرح المفصل » (٨ : ٨١) : (« كَأَنَّ » :

---

(١) القصص : ٨٢ .

حرفٌ معناه التشبيه ، وهو مركب من « كاف » التشبيه و « إنَّ » . فأصل قولك : « كأنَّ زيدًا الأسد » : إن زيدًا كالأسد ، فالكاف هنا تشبيه صريح ، وهي في موضع الخبر تتعلق بمحذوف ، تقديره : إنَّ زيدًا كائن كالأسد ، ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة ، فأزالوا « الكاف » من وسط الجملة ، وقدموها إلى أولها ؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فلما أدخلوها على « إنَّ » وجب فتحها ؛ لأن المكسورة لا يقع عليها حروف الجر ، ولا تكون إلَّا أوَّلًا ، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخرة ، فصار اللفظ : كأنَّ زيدًا أسد ، إلَّا أن الكاف لا تتعلق الآن بفعل ، ولا معنىٰ فعل ؛ لأنها أزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف ، وقدمت إلىٰ أوَّل الجملة فزال ما كان لها من التعلق بخبر « إنَّ » المحذوف ، وليست الكاف هنا زائدة على حدّ زيادتها في « كذا » ، و « كأي »).

وأخيرًا أريد أن أقطف شَذْرَةً ذهبيةً بعدما نثرت نصوص الأقدمين تكونُ كالإجمال بعد التفصيل :

معاني « كَأَنَّ » :

(١) التشبيه ، إذا كان خبرها جامدًا .

نحو : « كَأَنَّ زيداً أسدٌ ».

(٢) الشك ، إذا كان خبرها صفةً مشتقةً .

نحو : « كأنَّك قائم ».

(٣) التحقيق والوجوب ، نحو : « كأنَّك بالدنيا ولم تكن ، وكأنك بالآخرة ولم تزل ».

(٤) التقريب ، نحو : « كأنَّكَ بالفرج آتٍ ».

توجيه إعراب الأثر :

اضطربت فيه أقوالُ النحويِّين اضطرابًا كثيرًا ، وتختلف الإعرابات باختلاف المعاني التي يتضمنها كل أسلوبٍ ، وسنذكر أغلبه :

أ-الكاف في « كَأَنَّكَ » حرف خطاب ، والباء في « بالدنيا » و « بالآخرة » زائدة داخلة على اسم « كأنَّ ».

ب - الكاف اسم « كأنَّ » ، وجملة « لم تكن » و « لم تَزُل » جملة فعليةِ : خبر « كَأَنَّ » .

والباء بمعنى« في » ، وهي متعلقة بـ« تكن » التامة ، وفاعل « تكن » ضمير المخاطب .

جـ -الكاف : زائدة ، كافة لـ« كأنَّ » عن العمل .

د-الكاف : اسم « كأنَّ »، والظرف « بالدنيا » و « بالآخرة » خبرها .

وجملة « لم تكن » و « لم تزل » في موضع نصب على الحال ، بدليل الواو في « كأنك بالشمس وقد طلعت ».

وقيل : غير ذلك .

وفي « الأشباه والنظائر » (٤ : ٧٧ - ٨٢)، و « النحو الوافي » (١ : ٦٣٢ - ٦٣٤) كلام جميل ، يحسن الرجوعُ إليه لمن يطلب المزيد .

تخريج الأثر :

قال « السيوطي » في « الأشباه والنظائر » (٤ : ٧٧) : أما قائله فاختلف فيه على قولين :

أحدهما : أنه النبي ﷺ .

والثاني : أنه « الحَسَنُ البصري » - رحمه الله - ، وقد جَزَمَ بهذا جماعةٌ ، فلم يذكروا غيرَه ، منهم الشيخ « أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبيّ »[1] في « شرح المفصل » ، و« أبــو حيَّــان » في « شرح التسهيل ».

وقال في « الدرر المنتثرة » : ١٦٤ :

لم أقف عليه مرفوعًا . وأخرجه « أبو نعيم » عن « عمر بن عبد العزيز » من قوله .

وهو في « حلية الأولياء » (٥ : ٣٠٥) ، وانظر « المقاصد الحسنة » : ٣١١ .

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) المتوفَّى سنة ٦٤٩ هـ . « بغية الوعاة » (١ : ٢٣١) .

المسألة : ٦٩

في نصب المبتدأ والخبر بـ«إن» وأخواتها

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٣٤٦) :

(ويجوز عند « الفراء » نصبُ الجزأيْنِ بـ« ليت » ، نحو : « ليت زيدًا قائمًا »؛ لأنه بمعنى : تمنيت ، ومفعوله مضمون الخبر مضافًا إلى الاسم ، أي : تمنَّيتُ قيام زيد ، فنصبت الجزأين كما تنصب أفعال القلوب .

ومن ثَمَّ جاز: «ليت أنَّ زيدًا قائمٌ» كما جاء: «علمت أنَّ زيدًا قائمٌ».

واستشهد « الفراء » بقوله :

يااليت أيامَ الصِّبا رَوَاجعَا[1]

و « البصريون » يحملون « رواجِعًا » على الحالية من خبر « ليت » ، وعامله خبر « ليت » المحذوف ، أي : ياليت أيام الصِّبا لنا رَوَاجِعَ .

و « الكسائي » يقدر « كان » ، أي : ياليت أيام الصبا كانت رواجعَ[2].

---

(١) أي : ياليت لنا أيامَ الصبا ، وكأنه قال : ياليت أيام الصبا أقبلَتْ رَوَاجِعَ ، كقوله : ألا ماءَ باردًا ، كأنه قال : ألا ماءَ لنا باردًا . « الكتاب » (٢ : ١٤٢) .

(٢) فتكون « رواجعَ » خبرًا لـ« كان » المحذوفة ؛ لأن « كان » تستعمل كثيرًا هنا ، قال-تعالى- « يالَيْتَها كانتِ القاضيةَ » الحاقة : ٢٧ . وقال-تعالى-﴿ ياليتني كنتُ مَعَهُمْ ﴾ النساء : ٧٣ . « خزانة الأدب » (١٠ : ٢٣٤) .

وهو ضعيف ؛ لأنَّ «كان» و« يكون » لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه[1]، فتكون الشهرة دليلًا عليهما ، كما في قولهم : « إن خيرًا فخير ».

ويجوز عند بعض أصحاب « الفراء » نصب الجزأين بالخمسة الأحرف الباقية أيضًا ، كما رووا عنه –عليه السلام–: « إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خريفًا » ، وأنشدوا :

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا قادِمَةً أو قَلَماً مُحَرَّفَا[2]

وذلك أن اسم « كأنَّ » مشبه ، وخبره مشبه به ، فهما مفعولان لـ« شبهت »، الأول مفعول بلا جار ، والثاني مفعول بحرف جر . وليس ما قالوا بمشهور ، وقد رُدَّ على الشاعر وقت إنشاده هذا البيت ، وقال الممدوح : الصوابُ :

تحسب أذنيه إذا تشوفا قادِمَة ....

---

(١) بشرط تقدّم « إنْ » و« لو » الشرطيتيْنِ ، فهذا شرط لكثرة حذف « كان » مع اسمها ، وبقاء خبرها ، ولا محذور في كون البيت من القليل .

(٢) أنشده « العُماني الراجز » في صفة فرسٍ ، فأخطأ فيه ، فقال « الرشيد : دع « كأنَّ » وقل : تُخَال أُذنيه ، حتىٰ يستوي الشعر ، واعترض « ابن السيد البطليوسي » في « حاشية الكامل » على « المبرِّد » بأن هذا لا يُعَدُّ لحنًا ، لأنه قد حُكِيَ أن من العرب من ينصب خبر « كأنَّ » ، ويشبهها بـ« ظننت » . تَشَوَّفَ : نصب أذنيه للاستماع . القادمة : إحدى قوادم الطير ، وهي مقاديم ريشِه ، في كلِّ جناح عشرة . القلم : آلة الكتابة .

المحرَّف : المقطوع لاعلى جهة الاستواء ، بل يكون الشقُّ الوحشيّ أطولَ من الشقّ الأنسي . انظر « خزانة الأدب » (١٠ : ٢٣٨–٢٤٠)، و« الدرر » (١ : ١١٢).

فنقول : إنَّ « ليت » متضمنةٌ معنى الفعل ، بخلاف أفعال القلوب ، فإنها أفعال صريحة ، فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين ، بدلالة كون مضمونهما مفعول فعل تضمنته « ليت ».

وأما نحو قوله :

يالیت أنّي وسُبَيْعًا في غَنَمْ والخُرْجُ منها فوق كَرَّازٍ أَجَمّْ[1]

فـ« أنَّ » مع اسمها ، وخبرها مغنيةٌ عن المفعولين ، لا أنها مفعول « تمنيت »).

وفي « شرح الكافية الشافية » (١ : ٥١٦–٥١٨) :

(قد أجاز « الفراء » نَصْبَ جُزْأَيِ الابتداء ، بـ« ليت ».

ومن شواهِدِهِ قولُ الشاعر :

ليت الشبابَ هو الرجيعَ إلى الفتىٰ والشيبَ كان هو البَدِىءُ الأَوَّلُ[2]

ولا حُجَّةَ فيه ؛ لإمكان تقدير : « كان »، وجَعل « الرجيعَ » خبرها .

وأنشد « أبو العباس ، ثعلب » :

فليت غدًا يكونُ غِرَارَ شَهْرٍ وليتَ اليومَ أيَّامًا طوالا

---

(١) سُبَيْع : اسم رجل . الخُرْج : الوعاء ، والجمع : أخراج ، وخِرَجَة . الكُرْز : الجوالق الصغير ، والخرج والكرز واحد هو الصحيح .

وأجمّ : الذي لا قرنَ له ، وإنما تمَنَّى أن يكون الخرج على كبشٍ أجمّ ؛ لأنه لا ينطح ولا يؤذي . « خزانة الأدب » (١٠ : ٢٤٥) .

(٢) البيت من شواهد « الفراء » في كتابه « معاني القرآن » (٢ : ٣٥٢).

ومن « الكوفيين » مَنْ يَنْصبُ الجُزْأَيْنِ بـ« لَيْتَ » وغيرها من أخواتِها ، ويستشهد بقول « الراجز العُماني » :

كَأَنَّ أُذْنَيْــهِ إذاَ تَشَوَّفَــا قَادِمَــةً أو قَلَمــاً مُحَرَّفَــا

وبحديث يُرْوَىٰ، وهو : « إنَّ قَعْرَ جَهَنَّم سبعينَ خريفًا ». وردُّ جميع ذلك إلىٰ الأصول المُجْمَعِ عليها أَوْلَىٰ ، فَيَخَرَّجُ : « كَأَنَّ أُذْنَيْهِ ... » على تقدير : كَأَنَّ أُذْنَيْهِ يحاكيان ، أو نحو ذلك .

ويُخَرَّجُ : « إن قَعْرَ جَهَنَّمَ » على أن « قَعْرَ » مصدر من قولهم : قَعَرْتُ البِئْرَ ، أي : بَلَغْتُ قَعْرَهَا .

و « سبعين » منصوبٌ على الظرفية ، وقد وقع خبرًا ؛ لأن الاسمَ مصدرٌ ، والإخبارُ عن المَصْدَرِ بِظَرْفِ الزَّمَانِ مُطَّرِدٌ .

ومما يَسْتَشْهِدُ به ناصِبُ الجُزْأَين قولُ الشاعر :

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليل فَلْتَأتِ ولْتَكُنْ خُطاكَ خِفَافًا، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا)[1]

---

(١) أفاد « الخفاف الإشبيلي »-٦٥٧ هـ في « شرح الجمل » :

(أنه لا حجةَ في البيت على ما زعمه بعض النحويين من أن الحروف المشبهة بالفعل يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر جميعًا . لأن قول الشاعر : « إنَّ حراسَنا أُسْدًا » يُعْرَبُ علىٰ حذف الخبر ، والتقدير : تجدهم أُسْداً، أو تلقاهم أُسْداً .

وجُنْحُ : طائفة من الليل ، وجاء « فَلْتَأْتِ » على الأصل ، والقياس : فَأْتِ ، وليس من هذا قوله : « ولتكن » ؛ لأنه مسند إلى « خُطَاك » بضم الخاء-وهو جمع : خُطوة ، بضم الخاء وفتحها .

و « خِفَافًا » : جمع : خفيفة) « شرح أبيات مغني اللبيب » (١ : ١٨٤-١٨٥) .

وفي « همع الهوامع » (١ : ١٣٤) :

(وسُمِعَ من العرب نصب الجزأين بعدها-أي : بعد « إنَّ » وأخواتها-فقيل : هو مؤول ، وعليه الجمهور .

وقيل : سائغ في الجميع ، وأنه لغة ، وعليه « أبو عبيد القاسم بن سلام »، و « ابن الطراوة » ، و « ابن السيد ».

وقيل : خاص بـ« ليت » ، وعليه « الفراء »...

ومن الوارد في ذلك قوله :

إنَّ العَجُوزَ جِنَّةً جَرُوزَا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزَا[1]

وقولــــه :

أَلَا يالَيْتَنِي حَجَرًا بِوَادٍ أقامَ وليتَ أُمِّي لم تَلِدْنِي[2]

وسمع « لعل زيداً أخانا » .

والجمهور : أوَّلُوا ذلك وشبهه على الحال ، أو إضمار فعل وحذف الخبر). انظر « الدرر اللوامع » (١ : ١١٢) .

---

(١) نصب بـ« إنَّ » : « العجوزَ »، و « جنةً جَروزًا ». وقد أخرجَه « الخفاف » مما ها هنا ، وقال :

انتصب « جِنَّةً » ، و « جَروزًا » على الذم ، والخبر « تأكُلُ » . ويُروَىٰ :

إنَّ العجوزَ خَبَّةً جَروزا تأكُلُ في مقْعَدها قَفِيزَا

الخَبة : الخداعة ، ويجوز فتح الخاء وكسرها . والجروز : كثيرة الأكل . « الدرر اللوامع » (١ : ١١٢).

(٢) ورد صدر البيت في «همع الهوامع» (١ : ١٣٤) مطبوعًا هكذا: «ألا ليتني» بحذف «يا»، والصواب ماأثبته.

و « مغني اللبيب » : ٥٥ ، و « شرح المفصل » لـ« ابن يعيش » (١ : ١٠٤ ، ٨ : ٨٤).

قال « النووي » في « شرح مسلم » (٣ : ٧٢):

(وقع في بعض الأصول : « لسبعون » بالواو ، وهو ظاهر .

وفيه حذف تقديره : إنَّ مسافة قعر جهنم سير سبعين سنة .

ووقع في معظم الأصول والروايات : « لسبعين » بالياء ، وهو صحيح أيضًا ، إما على مذهب من يحذف المضاف ، ويُبقي المضاف إليه على جره ، فيكون التقدير : سير سبعين .

وإما على أن «قعر جهنم» مصدر، يقال: قعرت الشيء، إذا بلغت قعره.

ويكون « سبعين »: ظرف زمان. وفيه خبر «إنَّ»، والتقدير: إن بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً) اهـ .

وقال « القرطبي » في « المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » (مخطوط ق ٨٥ / ١) :

(الأجود رفع « لسبعون » على الخبر ، وبعضهم يرويه : « لسبعين » يَتَأَوَّلُ فيه الظرف ، وفيه بُعْدٌ).

• وبعد هذه الجولة في أمهات كتبِ النحو بإمكاننا أن نقول :

إنَّ مَنْ كانت له درايـةٌ بلهجات العرب ولغاتِها عَلِمَ أن الأثَرَ الشريفَ الذي نحن بصدد الكلام عليه واردٌ في إحدى روايَتَيْهِ «لَسَبْعِينَ» على إحدى اللغات.

قال « محمدُ بنُ سلَّامٍ الجمحيُّ »-٢٣١ هـ في « طبقات فحول الشعراء » (١ : ٧٨) :

(قال « العجاج » :

يا ليتَ أيامَ الصبَا رواجعَا

وهي لغةٌ لهم ، سمعت « أبا عَوْنٍ الحِرْمازيَّ » يقول : « ليت أباك منطلقًا » ، و« ليتَ زيدًا قاعدًا ».

وأخبرني « أبو يَعْلَىٰ » : أن مَنْشَأَهُ بلادُ « العجاج » ، فأخذها عنهم).

وجاء في « خزانة الأدب » (١٠ : ٢٣٥) :

(وزعم « أبو حنيفة الدينوري » في (كتاب النبات) أنَّ نصب الجزأين بـ« ليت » لغة بني تميم ، قال عند ذكر أسماء القوس ، وأورد مثلًا من أمثالهم ، ما هذا نَصُّه :

وزعم « أبو زيادٍ » أنَّ يد القوس السِّيَة اليُمنىٰ . قال : واليمنىٰ ما يكون عن يمينك حين تقبض عليها وترمي ، ورجلها حين ترمي .

وقال : رِجْل القوس أتمُّ من يدها . قال : ومن أمثال العرب : « ليتَ القياسَ كلَّها أرجُلًا » كذا قالها نصبًا ، وهي لغة لبني تميم . وقال « ابن الأعرابي » : أَرجُل القسيِّ إذا أُوترت أعاليها وأيديها أسافلها ، وأرجُلها أشدُّ . وأنشدَ :

ليت القسيَّ كلَّها من أرجلِ[1]

والقول ما قال « أبو زياد »).

---

(١) « مجمع الأمثال » (٣ : ١٠٤)، و« المستقصي » (٢ : ٣٠٢) يضرب للمتمني مُحَالًا .

قال «أبو حيان» في «ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب» (مخطوط: ٣٠٦):

(المشهور رفعُ أخبار هذه الحروف . وذهب « ابنُ سلَّام » في « طبقات الشعراء » وجماعةٌ من المتأخرين إلى جواز نصبه ، و « الكسائيُّ » إلى جوازه في « ليت » . وكذا في نَقْلٍ عن « الفرَّاء »، وعنه أيضًا في : « ليت »، و « كَأَنَّ » ، و « لَعَلَّ » .

وزعم « ابنُ سلَّام » أنها لغة « رؤبة » وقومِهِ .

وحُكِيَ عن « تميمٍ » أنَّهم ينصبون بـ « لعلَّ ».

وسُمع ذلك في خبر « إنَّ » ، و « كأنَّ » ، و « لعلَّ » ، وكثُر ذلك في خبر « ليت » حتىَّ عمِل عليه المولَّدون . قال « ابن المعتز » :

مَرَّتْ بنا سَحَرًا طيرٌ فَقُلْتُ لَها طُوباكِ ياليتني إيَّاكِ طُوباكِ

ولم يُحْفَظْ في خبر « أنَّ » ، ولا في خبر « لكنَّ »).

• أقول –وبالله التوفيق–: إنَّ كلامَ « أبي هريرة » : « إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خريفًا » رُوِيَ بِرِوَايَتَيْنِ كما قال « النوويُّ »، الرواية الأُولَىٰ : « لَسَبْعُونَ » بالواو ، وهو بهذا اللفظ موافق لجمهور النحويين ، ولا يخالف القواعد النحوية .

والرواية الثانية : « لَسَبْعِينَ » بالياء ، جاءت علىٰ لغةٍ من لغات العرب ، ولا لَحْنَ فيها كما يظن من لا عِلْمَ له بلهجات العرب .

ولعل الروايةَ الأُولىٰ ، وهي : « لَسَبْعُونَ » من لفظ « أبي هريرة » –رضي الله عنه–، والروايةَ الثانيةَ ، وهي : « لَسَبْعِينَ » قد رويت بلغةِ أحدِ الرواة العرب . فلا يعترض عليها على مذهب من أجاز الرواية بالمعنىٰ للضرورة . والله أعلم .

تخريج حديث : « إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا » :

هذا من كلام « أبي هريرة » ، لا من كلام النبيِّ ﷺ

رواه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان ـــ باب أدنىٰ أهل الجنة منزلة) (١ : ١٨٦ - ١٨٧) في «أحـاديث الشفاعـة» عن « أبـي هريرة » ، و « حذيفة » قالا : قال رسول الله ﷺ : « يَجْمَعُ الله ـــ تبارك وتعالىٰ ـــ الناسَ . فيَقُومُ المُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ تُزْلَفَ (١) لَهُمُ الجَنَّةُ فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ : ياأَبَانَا اسْتَفْتِحْ لنا الجَنَّةَ . فيَقُولُ : وهَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنَ الجَنَّةِ إلَّا خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ آدَمَ ، لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ ، اذْهَبُوا إلىٰ ابني إبراهيمَ خليلِ اللهِ . قال : فيقولُ إبراهيمُ : لَسْتُ بِصَاحِبِ ذلك ، إنما كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ ، اعْمِدُوا إلى مُوسىٰ الذي كَلَّمَهُ اللهُ تَكْلِيمًا . فَيَأْتُونَ مُوسَىٰ فَيَقُولُ : لَسْتُ بِصَاحِبِ ذلك ، اذْهَبُوا إلىٰ عيسىٰ كَلِمَةِ اللهِ ورُوحِهِ . فيقولُ عيسىٰ : لستُ بِصَاحِبِ ذلك ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ فَيَقُومُ ويُؤْذَنُ لَهُ . وتُرْسَلُ الأَمَانَةُ والرَّحِمُ فيَقُومَانِ جَنَبَتَيِ (٢) الصِّرَاطِ ، يمينًا وشِمَالًا فَيَمُرُّ أَوَّلُكُمْ كالبَرْقِ » .

قلت : بأبي أنتَ وأمي ! أيُّ شَيْءٍ كَمَرِّ البَرْقِ ؟ .

قال : « ألم تَرَوْا إلى البَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ ويَرْجِعُ في طَرْفَةِ عَيْنٍ ؟ ثم كَمَرِّ

---

(١) تزلف : أي : تقرب ، كما قال الله تعالىٰ : ﴿ وأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ الشعراء : ٩٠ ، وق : ٣١ . أي : قربت .

(٢) أي : جانباه ، ناحيتاه اليمنىٰ واليسرىٰ .

الرِّيحِ . ثم كَمَرِّ الطيرِ ، وشَدِّ الرِّجَالِ[1]. تَجْرِي بهم أَعْمَالُهُمْ . ونَبِيُّكُمْ ﷺ قائمٌ علىٰ الصِّرَاطِ يقولُ : رَبِّ ! سَلِّم سَلِّم . حتَّىٰ تَعْجِزَ أَعْمَالُ العِبَادِ . حتَّىٰ يَجِيءَ الرَّجُلُ فلا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا .

قال : وفي حافَتَي الصِّرَاطِ كَلَالِيبُ مُعَلَّقَةٌ . مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ من أُمِرَتْ بِهِ ، فَمَخْدُوشٌ ناجٍ ، ومَكْدُوسٌ[2] في النار ».

والذي نَفْسُ « أبي هُرَيْرَةَ » بِيَدِهِ ! إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا).

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) الشدُّ : هو العَدْوُ البالغ والجري .

(٢) قال في « النهاية » : أي : مدفوع ، وتكدُّس الإنسان إذا دُفِعَ من ورائه فسقط .

وفي « المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » (مخطوط ق ٨٥ / ١) : (يقال : كردسَ الرجلُ خيله ، إذا جمعها كراديس ، أي : قطعًا كبارًا . ويحتمل أن يكون معناه : المكسور فقار الظهر . ويحتمل أن يكون من الكردَسة ، وهو الوثاق ، يقال : كُرْدِسَ الرجلُ جُمِعَتْ يَدَاه ورجلاه . حكاه « الجوهري »).

المسألة : ٧٠

الجملة المُخْبَرُ بها إن كانتْ نفس المبتدأ معنىً تستغني عن رابطٍ

الجملة المُخْبَرُ بها إن كانت نفسَ المبتدأ في المعنىٰ فحُكْمُهَا في الاستغناء عن رابطٍ يَرْجع إلى المبتدأ حكْمُ المفرد الجامد .

ولأجل ذلك لم يفتقِر ضمير الشأن إلى ما يَرْجِعُ إليه من الجملة المخبر عنه بها .

ومثل ضمير الشأن في الاستغناء عن عائد قوله ـ تعالىٰ ـ ﴿ دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ، وَتَحِيَّتُهُم فِيهَا سَلَامٌ ، وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾[1] .

ومنه قوله ﷺ : « أفضلُ ما قلته أنا والنَّبِيُّونَ من قبلي : لا إله إلا الله » . « شرح الكافية الشافية » (١ : ٣٤٣) .

وفي تقييد الجملة بكونها مرتبطة بالمبتدأ فوائد جَمَّة ؛ لأن الارتباط قد يحصل بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنىٰ فيستغنىٰ عن رابط من غيرها ، كالحديث الشريف . « شرح عمدة الحافظ » : ١٦٤ .

وقد يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية، ولابد فيها من ضميرٍ عائد إلى

---

(١) يونس : ١٠ .

المبتدأ، مطابق له، إلا إذا كانت نفس المبتدأ، كالحديث المتقدم. «الفرائد الجديدة» (١ : ٢٠٦).

« أفضلُ » مبتدأ ، و « ما » موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة ، والجملة بعده صلة .

وجملة « لا إله إلَّا الله » هي الخبر ، وقد استغنت عن الرابط ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنىٰ .

ونحو هذا : « أول قولي إني أحمدُ الله » بكسر « إنِّي » ؛ فجملة : « إني أحمد الله » جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ ، وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنىٰ ، فكأنه قيل : أوّل قولي هذا الكلام المُفْتَتَحُ بـ« إني ».

وأما فتح « أنِّي » فلها ضابط ، وهو أن تقع خبرًا عن قول ، وخبرها قولٌ كأحمد ونحوه ، وفاعل القولين واحدٌ ، فما استوفَىٰ هذا الضابطَ كالمثال المذكور جاز فيه الفتحُ على معنىٰ : أوّلُ قولي حمدُ الله .

وانظر « شرح الكافية » للرضي (٢ : ٣٥)، و« شرح قطر الندىٰ » : ١٦٥ ، و« شرح الأشموني » (١ : ١٩٧)، و« همع الهوامع » (١ : ٩٦).

ومن شواهد المسألة :

ما رواه « ابن ماجه » في « سننه » في (أبواب الآداب – باب فضل الحامدين) (٢ : ١٢٤٩) من حديث « جابر بن عبد الله » يقول : سمعت رسولَ الله ﷺ يقول :

« أفْضَلُ الذكرِ لا إلهَ إلا اللهُ ، وأفضل الدعاءِ الحمدُ للهِ ».

تخريج الحديث :

قال « السيوطيُّ » في « الجامع الكبير » (١ : ١٢٨) :

أخرجه « إسماعيلُ بن عبد الغافر الفارسي[1] » في « الأربعين » عن « علي » لكن بلفظ :

« أفضلُ ما قلتُ أنا والأنبياءُ قبلي عشيةَ عرفةَ : لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريك له ، له الملكُ ، وله الحمدُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ».

وأخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب القرآن - باب ما جاء في الدعاء) (١ : ٢١٥)، وفي (كتاب الحج - باب جامع الحج) (١ : ٤٢٣)، من حديث « طلحةَ بنِ عبيد اللهِ بن كَرِيز » أن رسول الله ﷺ قال : « أفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يومِ عرفةَ ، وأفضلُ ما قلت أنا والنَّبِيُّونَ من قَبْلِي : لا إله إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له ».

قال « ابن عبد البر » : لا خلاف عن « مالك » في إرساله ، ولا أحفظ بهذا الإسناد مسنداً من وجه يحتج به ، وأحاديث الفضائل لا يُحْتَاجُ إلىٰ مُحْتَجٍّ به .

وقد جاء مسندًا من حديث « عليّ » و « ابن عمرو ».

وأخرجه « الترمذي » في « سننه » في (كتاب الدعوات - باب في دعاء يوم عَرَفَةَ) (٥ : ٢٣١) من حديث « عمرو بن شُعَيْبٍ » عن أبيه عن جَدِّه ، أن النبيَّ ﷺ قال : « خير الدعاءِ دُعاءُ يومِ عَرَفَةَ ، وخيرُ ما قُلْتُ

---

(١) « أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي » والد « أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي » الحافظ « الرسالة المستطرفة ».

أنا والنبيّون من قبلي : لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له ، له الملك ، وله الحمدُ ، وهو على كل شيء قدير ».

هذا حديثٌ حسن غريب من هذا الوجه . وفي سنده « حمَّادُ بنُ أبي حُمَيْدٍ »[1]، وهو « محمد بن أبي حُمَيْدٍ »، وهو « أبو إبراهيمَ الأنصاريُّ المَدَنيُّ »، وليس هو بالقويِّ عند أهل الحديثِ .

وانظر « صحيح الترمذي بشرح ابن العربي » (١٣ : ٨٣).



(١) انظر « تهذيب التهذيب » (٩ : ١٣٢)، و« ميزان الاعتدال » (١ : ٥٨٩).

المسألة : ٧١

في دخول لام الابتداء على اسم « إنَّ » المؤخر

في « شرح الكافية » (٢ : ٣٥٥) : (لام الابتداء : حقها أن تدخل في أول الكلام ، ولكن لما كان معناها هو معنىٰ « إنَّ » سواء ، أعني التأكيد والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء ، كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام ، وصدروا « إنَّ » ، لكونها عاملة ، والعامل حري بالتقديم على معموله ، وخاصة إذا كان حرفاً ؛ إذ هو ضعيف العمل ، وراعَوْا مع تأخير اللام شيئين :

أحدهما : أن يقع بينهما فَصْلٌ ؛ لأن المكروهَ هو الاجتماع .

والآخر : أنها لما سقطَتْ عن مرتبتها ، وهي صدر الكلام ، أعني المبتدأ والخبر المقدم ، أو معمول الخبر المقدم ، كما في جواب القسم ، نحو : « لَزيد قائم »، و « لَقائم زيد » ، و « لَطعامَك زيد آكل » لا تدخل بعد التأخر إلَّا على أحد الثلاثة ، نحو : « إنَّ من الشعر لحكما » ، و « إن زيداً لقائم » ، و « إنَّ زيداً لفي الدار قائم ».

ولا تدخل علىٰ متعلّق الخبر المتأخر عن الخبر ، فلا يقال : « إن زيداً قائم لفي الدار » ؛ لئلا يبخس حقها كلَّ البخس بتأخير ما حقه صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما العمدتان ...).

وفي « الفرائد الجديدة » (١ : ٢٧٨) : (وتدخل « اللام » على خبر

« إنَّ » المكسورة إلا إذا دَخلَتْهُ أداة النفي ، أو الشرط ، أو كان فعلًا ماضيًا متصرفًا بدون « قد » ، وعلى ضمير الفصل ، نحو : « إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الحَقُّ »[1].

وعلى اسمها مؤخرًا ، نحو : « إنَّ من الشعر لحكمة ».

وعلى معمول الخبر متوسطًا بينه وبين الاسم ظرفًا أو مجرورًا ، نحو : « إنني لَبِكَ واثق ».

وانظر « شرح شذور الذهب » : ٢٠٤ .

قال « الحُصْري » في « زهر الآداب » (١ : ١٨) :

قال « أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي » :

حدثنا « يوسف بن يعقوب » قال أخبرني جدِّي ، قراءة عليه ، عن « أبي داود » عن « محمد بن عبيد الله » عن « أبي إسحاق » ، عن « البراء » يرفعُه إلى النبي ﷺ أنه قال :

« إنَّ من الشعر لَحُكْمًا ، وإنَّ مِنَ البيان لَسِحْرًا ».

قال : هكذا رَوَيْنَا الخبر ، وراجعت الشيخ فقال : نعم هو : « إنَّ من الشعر لحُكْما » بضم الحاء ، وتسكين الكاف ، قال : ووجهُهُ عندي إذا رُوِيَ هكذا :

إن من الشعر ما يلزم المقول فيه كلزوم الحُكْم للمحكوم عليه ؛ إصابةً للمعنىٰ ، وقصدًا للصواب ، وفي هذا يقول « أبو تمام الطائي » :

---

(١) آل عمران : ٦٢ .

وَلَوْلَا خَلَالٌ سَنَّهَا الشِّعْرُ ما دَرَىٰ بُغَاةُ العُلىٰ مِنْ أَيْنَ تُؤْتَىٰ المَكَارِمُ
يُرَىٰ حكمةً ما فِيه وهو فكاهةٌ ويُقْضَىٰ بما يَقْضِي به وهو ظالِمُ

تخريج حديث : « إنَّ من الشعر لحكما » :

أخرجه « أحمد » في « مسنده » (١ : ٢٦٩، ٢٧٣، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٣٢)، برواية : « إنَّ من الشعر حكما » من حديث « ابن عباس » ، و (٥ : ١٢٥) برواية : « إن من الشعر حكمة » من حديث « أُبَيّ ».

وأخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب- باب ما يجوز من الشعر والرجز والحُداء ...) (٧ : ١٠٧) من حديث « أُبَيّ » بلفظ : « إن من الشعرِ حكمةً ».

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الأدب- باب ما جاء في الشعر) (٤ : ٣٠٣) من حديث « أُبَيّ » بلفظ : « إنَّ من الشِّعْرِ حِكْمَةً »، ومن حديث « ابن عباس » بلفظ : « إنَّ من البيان سِحْرًا ، وإنَّ من الشعر حُكْمًا ».

و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الأدب- باب الشعر) (٢ : ١٢٣٥) من حديث « أُبَيّ » بلفظ : « إنَّ من الشِّعْرِ لَحِكْمَةً »، ومن حديث « ابن عباس » بلفظ : « إن من الشعر حِكَمًا ».

و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الاستئذان والآداب- باب ما جاء : « إنَّ مِنَ الشعر حِكْمَةً ») (٤ : ٢١٦) من حديث « عبد الله » ، بلفظ : « إنَّ مِنَ الشعر حِكْمَةً » ، ومن حديث « ابن عباس » بلفظ : « إن من الشعر حُكْمًا ».

وأخرجه « الدارمي » في « سننه » في (كتاب الاستئذان – باب في أن من الشعر حكمة) (٢ : ٢٩٧) من حديث « أبي » بلفظ : « إن من الشعر حكمة ».

وأخرجه « أبو نعيم » في « حلية الأولياء » (٧ : ٢٦٩) من حديث « عائشة » ، و (٨ : ٣٠٩) من حديث « أبي هريرة » بلفظ : « إن من الشعر لحكمة ».

و « الخطيب » في « تاريخ بغداد » (٣ : ٩٨) من حديث « حسان » بلفظ : « إن من الشعر حكمة »، و (٣ : ٤٤٣) من حديث « ابن عباس » بلفظ : « إن من الشعر لحكمة »، و (٤ : ٢٥٤) من حديث « عائشة » بلفظ : « إن من الشعر حكمة » ، و (٨ : ١٨) من حديث « عائشة » : « إن من الشعر لحكمة »، و (١٠ : ٣٤٩) من حديث « أبي هريرة » بلفظ : « إن من البيان لسحرا ، وإن من الشعر لحكما ».

وانظر « فيض القدير » (٢ : ٥٢٤، ٥٢٥).

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٧٢

في جواز حذف ضمير الشأن مع « إن » وأخواتها

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (٢ : ٣٦٢) :

(إنَّما جازَ حذفُ ضميرِ الشأنِ من غير ضعفٍ ؛ لبقاء تفسيره ، وهو الجملة ، ولأنه ليس معتمدَ الكلام ، بل المراد به التفخيمُ فقط ، فهو كالزائد . وجاء في الخبر :

« إنَّ من أشَدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ الـمُصَوِّرُونَ » ، وعند « الكسائي » : « مِنْ » فيه زائدة .

وعند « ابن كيسان » : الحرف في مثله غير عاملة لفظًا ، كالمكفوفة).

وفي « شرح الكافية الشافية » (١ : ٢٣٦) :

(ويجوز حذفه – أي : ضمير الشأن – مع « إنَّ » وأخواتها ، ولا يُخَصُّ ذلك بالضرورة ، وعليه يُحْمَلُ قوله – عليه السلام – : « إنَّ من أشدِّ الناسِ عَذَابًا يومَ القيامةِ المصورون ».

التقدير : إنه . وأنشد « سيبويه » :

ولكِنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمْرًا ينُوبُه   بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ[١]

---

(١) هو لـ«أميةَ بنِ أبي الصَّلْتِ». الأَعْزَلُ: الذي لا سلاحَ معه. أي: من لم يستعد لما ينوبه من الزمان قبل نزولته بساحته، نزلتْ به الحوادثُ فضعف عن تحملها. انظر «الكتاب» (٣ : ٧٣).

وفي « شرح شذور الذهب »: ٤٩ :

(حُذِفَ ضميرُ الشأن من الحديث ، ومن قول بعض العرب : « إنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ ».

قال « ابن عقيل » في « المساعد » (١ : ٣١١) :

(... وزيادة « مِنْ » مع اسم « إنَّ » غيرُ معروفةٍ ، وأيضًا فالمعنى يفسدُ على تقدير الزيادة ؛ إذ يصير : إنَّ أشدَّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ المصورون ، وليس كذلك ، إذ غيرُهم أشدُّ عذابًا منهم كالكَفرة ، ونحوهم .

وإنما تكلَّفَ « الكسائيُّ » معنى الزيادة ؛ لأن مذهبَه منعُ حذفِ ضمير الشأنِ إذا وقع بعد هذه الأحرف اسمٌ يصحُّ عملُها فيه كالمصورين .

وفي « مغني اللبيب » : ٥٦ :

(وقد يرتفعُ بعد « إنَّ » المكسورة المشددة ، المبتدأُ ، فيكون اسمُها ضميرَ شأنٍ محذوفًا ، كقوله – عليه الصلاة والسلام – : « إنَّ مِنْ أشدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ المُصَوِّرُونَ ».

الأصل : إنّه ، أي : الشأن ، كما قال « الأخطلُ » :

إنَّ مَنْ يدخُلِ الكنيسةَ يومًا   يَلْـقَ فيها جآذِرًا وظِبَـاءَ[1]

وإنما لم تجعل « مَنْ » اسمها ؛ لأنها شرطية ، بدليل جزمها الفعلية ، والشرط له الصَّدْر ، فلا يعمل فيه ما قبله .

---

(١) البيت نَسَبَهُ لـ« الأخطلِ » غيرُ واحد ، وليس في ديوانه . الجآذر : جمع جُؤْذُر ، ولد البقرة الوحشية . الظباء : الغزلان . الشاهد : حذف ضمير الشأن ، وهو كثير في الشعر . « الدرر » (١ : ١١٥).

وتخريجُ « الكسائيِّ » الحديثَ على زيادة « مِنْ » في اسم « إنَّ » يأباه غيرُ « الأخفش » من البصريين ؛ لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفة على الأصح ، والمعنىٰ أيضًا يأباه ؛ لأنهم ليسوا أشدَّ عذابًا من سائر الناس).

وانظر « تسهيل الفوائد »: ٦٢ ، و« همع الهوامع » (٢ : ٣٥)، و« شرح أبيات مغني اللبيب » (٥ : ٣٣٠).

تخريج حديث : إنَّ من أشدِّ الناسِ عذاباً ... » :

أخرجه « أحمدُ » في « مسنده » (١ : ٣٧٥) من رواية « عبد الله بن مسعود » بلفظ : « إنَّ أشدَّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ المُصَوِّرُونَ » . و(١ : ٤٢٦)، برواية : « إنَّ مِنْ أشدِّ أهل النار عذابًا يوم القيامة المصوِّرين » . وقال « وكيع » : «أشدّ الناس .... » .

و(٢ : ٢٦)، من حديث « سالم » عن أبيه ، برواية : « أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتم ».

و « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب اللباس-بابُ عذابِ المُصَوِّرِينَ يومَ القيامة) (٧ : ٦٥) ، من حديث « عبد الله » برواية : « إنَّ أشدَّ الناسِ عذابًا عند اللهِ يومَ القيامة المُصَوِّرُونَ ».

قال « ابن حجر » في « فتح الباري » (١٠ : ٣٨٣) : (وقع عند « مسلم » من طريق « أبي معاوية » ، عن « الأعمش » : « إنَّ من أشدِّ الناس » .

واختلفَتْ نسخه ، ففي بعضها : « المصورين » ، وهي للأكثر ، وفي بعضها : «المصوِّرُونَ»، وهي لـ «أحمد» عن «أبي معاوية» أيضًا).

وأخرجه «مسلمٌ» في «صحيحه» في (كتاب اللباس والزينة - باب تحريم تصوير صورة الحيوان...) (٣ : ١٦٧٠) من حديث «عبد الله بن مسعود» بلفظ: «إنَّ أشدَّ الناس عذابًا يومَ القيامةِ المصوِّرُونَ»، ولم يذكُر «الأَشَجُّ»: «إنَّ»، أي: بلفظ: «أشدُّ الناسِ عذابًا يوم القيامة المصوِّرونَ».

ومن حديث «أبي معاوية» بلفظ:

«إن مِنْ أشدِّ أهلِ النارِ يومَ القيامةِ عذابًا المصوِّرونَ».

و «النسائيُّ» في «سننه» في (كتاب الزينة - باب ذكر أشدّ الناس عذابًا) (٨ : ٢١٦) من حديث «عبد الله» بلفظ: «إنَّ مِنْ أشدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامة المصورون».

وقال «أحمد»: «المُصَوِّرِينَ».

و «المصورين» على رواية «أحمد» اسمُ «إنَّ»، وعلى الرواية الأولىٰ: «المُصَوِّرُونَ» يكون اسمُ «إنَّ» ضميرَ الشأنِ مقدّر فيه. والمُصَوِّرُونَ: مبتدأ، و «من أشدِّ الناس»: خبره، والجملة في موضع رفع خبر «إنَّ».

• ولقد تَظَرَّفَ «صفيُّ الدين الحلِّيّ» في قوله كما في «ديوانه»: ٣١٧:

لا غَرْوَ أنْ يَصْلَىٰ الفُؤادُ بذكركم ... نارًا تُؤَجِّجُها يَدُ التّذكارِ

قَلبي إذا غِبْتُم يُصَوِّرُ شَخْصَكُمْ ... فيه، وكُلُّ مُصَوِّرٍ في النارِ

والمراد بالمصوِّر في الحديثِ الذي يُصَوِّرُ ما يُعْبَدُ من دون الله.

وأما تصويرُ ذي روحٍ فحرام، وما عداه جائز. «تخريج أحاديث الرضي».

★ ★ ★ ★ ★

المسألة : ٧٣

في جواز حَذْفِ الخبر إذا عُلِمَ

قال « الرضيُّ » في « شرح الكافية » (٢ : ٣٦٢) :

(إذا عُلِمَ الخبرُ جاز حذفه مطلقًا ، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة .

و « الكوفيون » يشترطون تنكير الاسم ، لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله :

إنَّ مَحَلّاً وإنَّ مُرْتَحَلاً وإنَّ في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلَا[1]

أي : إنَّ لنا محلاً في الدنيا ومرتحلاً في الآخرة ، وإنَّ في رحيل السفر ، إذ مضوا إلى الآخرة مهلاً ، أي : سبقًا ، أي : لا يرجع الراحلون إلىٰ الآخرة ، وتقول : « إنَّ مالاً وإنَّ غيرَها إبلاً أو شاءً » أي : إنَّ لنا ذلك .

و «الفرَّاءُ» يشترط في جواز حَذْفِ أخبارِها تكريرَ «إنَّ» ، كما قيل : إن أعرابيًا قيل له: إن الزَّبَابَة الفأرة، فقال: إن الزَّبابة[2] إن الفأرة، أي: هما مختلفان .

---

(١) انظر « خزانة الأدب » (١٠ : ٤٥٢) ، و « المقتضب » (٤ : ١٣٠) ، و « شرح المفصل » لابن يعيش (١ : ١٠٣ – ١٠٤).

(٢) الزَّبَابَةُ : فَأرَةٌ صَمَّاء ، يَضْرِبُ العربُ بها المثَلَ ، فيقال : أسرق من زَبَابَةٍ . ويُشَبَّهُ بها الجاهِلُ ، قال « الحارث بنُ حِلِّزَةَ » :

ولقد رأيت معاشِرًا جَمَعُوا لهم مالًا ووُلْدَا
وهُمُ زَبَابٌ حَائِرٌ لا تسمعُ الآذانُ رَعْدَا

أي : لا يَسْمَعُونَ شيئًا ، يعني الموتَى . « مجمع الأمثال » (٢ : ١٤٢).

والردُّ على المذهبين : ما روي أن المهاجرين قالوا : يا رسول الله إنَّ الأنصارَ نصرونا ووصلونا وقد فضلونا وآوَوْنَا وفعلوا بنا ، فقال – عليه الصلاة والسلام – :

« ألستم تعرفون ذلك ؟ ».

قالوا : بلى يارسولَ الله ، فقال – عليه الصلاة والسلام – : « إنَّ ذلك ».

أي : إنَّ ذلك كذلك .

وما روي من قول « عمر بن عبد العزيز » لمن مَتَّ إليه بقرابة : « إنَّ ذلك » ، أي : مصدق ، ثم ذكر الماتُّ حاجتَه ، فقال « عمر » : « لَعَلَّ ذلك » ، أي : لعل مطلوبَك حاصل .

وقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ ﴾[1] أي : هلكوا .

وقيل : الخبر : « ويصدون » ، و « الواو » زائدة .

وقال الشاعر :

خَلَا أنَّ حيًّا من قُريشٍ تَفَضَّلُوا على النَّاس أو أنَّ الأكارِمَ نَهْشَلَا[2]

قال « ابن يعيش » : لم يأتِ خبرُ « إنَّ » المحذوف إلَّا ظرفًا ، أو جارًا ومجرورًا . قال : والجيد أن يقدر في : « إنَّ ذلك » ، و « لعلَّ ذلك » الظرف أيضًا : إنَّ لك ذلك ، ولعلَّ لك ذلك .

---

(١) الحج : ٢٥ .

(٢) « خزانة الأدب » (١٠ : ٤٦١).

وأقول : لا ملجئَ إلى جَعْلِ جميع الأخبار المحذوفة ظروفًا فلم نرتكبه بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفًا كان أو لا).

وقال « ابن عقيل » في « المساعد » (١ : ٣١١) :

(وإذا عُلِمَ الخبرُ جاز حذفُه سواءٌ كان الاسمُ معرفةً أم نكرةً .

هذا مذهب « سيبويه » وهو الصحيح .

خلافًا لـ« الكوفيين » الذين اشترطوا تنكير الاسم .

ومن حذفه والاسمُ نكرةٌ قوله :

إنّ مَحــلّاً وإنَّ مُرْتَحَــلاً وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا

أي : إنَّ لنا محلاً وإنَّ لنا مرتحلاً .

والمعنى : إنَّ لنا محلاً في الدنيا ماكنا أحياءً ، ومرتحلاً إذا متنا .

ومن حذفه وهو معرفة :

سِوَىٰ أنَّ حَيًّا من قريش تفضلوا على الناس أو أنَّ الأكارمَ نَهْشَلا

أي : تفضلوا . يقال : سفرتُ أسفر سفورًا خرجتُ إلى السَّفَرِ ، فأنا سافرٌ ، وقوم سَفْرٌ ، كصاحب وصَحْب . وسِفَار كَرَاكبٍ ورِكَاب ، والمَهَل : التؤدة).

وفي « أمالي الشجري » (١ : ٣٢٢) :

(قال « أبو عبيد » في حديث النبي ﷺ أن المهاجرين قالوا : يارسولَ الله إنَّ الأنصار قد فضلونا إنّهم آوَوْنَا وفعلوا بنا وفعلوا ، فقال : « ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ ».

قالوا : بَلَىٰ ، قال : « فإنَّ ذاك ».

قوله : « فإنَّ ذاك » معناه : فإن ذاك مكافأة منكم لهم ، أي : معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأة لهم .

وهذا كحديثه الآخر :

« من أزلّت إليه نعمة فليكافئ بها فإن لم يجد فليظهر ثناءً حسنًا »

فقوله -عليه السلام- : « فإن ذاك » يريد به هذا المعنىٰ .

قال « أبو عبيد » : وهذا اختصار من كلامِ العربِ يكتفىٰ منه بالضمير ؛ لأنه قد علم ما أراد به قائلُه .

وروي أن رجلًا جاء إلى « عمر بن عبد العزيز » فجعل يمتُّ بقرابته ، فقال « عمر » : فإن ذاك ، ثم ذكر له حاجته ، فقال : لعلَّ ذاك ، لم يزده على أن قال : « فإنَّ ذاك » ، و « لعلَّ ذاك » ، أي : إنَّ ذاك كما قلتَ ، ولعلَّ حاجَتَكَ أنْ تقضىٰ). وانظر « أمالي السهيلي » : ٤٦ .

تخريج حديث : « إنَّ ذلك » :

لم أعثر على من خَرَّجه غير ما تقدم عن « أبي عبيد » في نقل « ابن الشجريِ ».

لكن أخرجه « أبو داود » في « سننه » (كتاب الأدب-باب شكر المعروف) (٤ : ٢٥٥) من حديث « أنس » : « أن المهاجرين قالوا : يارسول الله ، ذهبتِ الأنصارُ بالأجر كلِّه . قال : لا ، ما دعوتُمُ اللهَ لَهُمْ ، وأَثْنَيْتُم عليهم » وأخرجه « النسائي » انظر « مختصر سنن أبي داود » (٧ : ١٧٩) .

و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب صفة القيامة-بابٌ حدثنا

هَنَّادٌ) (٤ : ٦٥) من حديث « أنس » قال : « لمَّا قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ أتاه المهاجِرُونَ فقالوا : يارسُولَ الله ﷺ ما رأينا قومًا أَبْذَلَ مِنْ كثيرٍ ، ولا أحْسَنَ مواساةً من قليلٍ من قومٍ نزلْنَا بينَ أظْهُرِهم ، لقد كَفَوْنَا المُؤْنَةَ ، وأشركونا في المَهْنَأ حتى لقد خِفْنَا أن يذهَبُوا بالأجرِ كُلِّهِ فقال النبيُّ ﷺ : ألا ما دَعَوْتُمُ الله لهم ، وأثنيتُمْ بالأجر عليهم » . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريب .

و « أحمد » في « مسنده » (٣ : ٢٠٠) من حديث « أنس » قال : « قال المهاجرون : يارسول الله ما رأينا مثل قومٍ قدمنا عليهم أحسن مواساة في قليل ، ولا أحسن بذلًا في كثير ، لقد كفونا المُؤْنَةَ، وأشركونا في المهنأ ، حتى لقد حسبنا أن يذهبوا بالأجر كلِّهِ ، قال : ما أثنيتم عليهم ، ودعوتم الله - عز وجل - لهم » ، وفي « المسند » أيضاً نحوه (٣ : ٢٠٤) .

• ولا يوجد شاهدٌ على المسألة فيما خَرَّجَهُ « أبو داود » و « الترمذيُّ » و « أحمدُ » .

★ ★ ★ ★ ★

حــروف الإيجــاب

المسألة : ٧٤

في استعمــال « نَعَــمْ » و « بَلَىٰ »

في « شرح الكافية » للرضي (٢ : ٣٨١) :

قال « ابن الحاجب » : « نعم » : بعد الاستفهام ليست للتصديق ؛ لأن التصديق إنما يكون للخبر .

قال « الرضيُّ » : (الأولىٰ أن يقال : هي بعد الاستفهام لإثبات ما بعد أداة الاستفهام ، نفيًا كان ، أو إثباتًا .

ومن ثمَّ قال « ابن عباس »-رضي الله تعالى عنهما-: لو قالوا في جواب : « ألست بربكم ؟ » : « نعم » لكان كفرًا . فيصح بهذا الاعتبار أن يقال لها : حرف الإيجاب ، أي : إثبات ما بعد حرف الاستفهام ، لكن الأظهر في الاستعمال أن يقال : الإيجاب في الكلام المثبت لا المنفي ، والمستفهم عنه .

وجَوَّزَ بعضُهم إيقاعَ « نَعَمْ » موقع « بَلَىٰ » إذا جاء بعد همزةٍ داخلة على نفي ؛ لفائدة التقرير ، أي : الحمل على الإقرار ، والطلب له ، فيجوز أن يقال في جواب : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ[1]؟ ﴾ و ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ

---

(١) الأعراف : ١٧٢ .

صَدْرَكَ ﴾[1]: نعم؛ لأن الهمزة للإنكار ، دخلت على النفي ، فأفادت الإيجاب ، ولهذا عَطَفَ علىٰ ﴿ ألم نشرح ﴾ قولَهُ : ﴿ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ ﴾[2] فكأنه قال : شرحنا لك صدرك ، ووضعنا عَنْكَ وزرك ، فيكون « نَعَم » في الحقيقة تصديقًا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي ، لا تقريرًا لما بعد همزة الاستفهام ، فلا يكون جوابًا للاستفهام ؛ لأن جواب الاستفهام يكون بعد أداته ، بل هو كما لو قيل : « قام زيد » بالإخبار ، فتقول : « نَعَمْ » مصدقًا للخبر المثبت .

فالذي قال « ابن عباس » - رضي الله عنهما - مبنيٌّ على كون « نعم » تقريرًا لما بعد الهمزة .

والذي جَوَّزه هذا القائل مبني على كونه تقريرًا لمدلول الهمزة مع حرف النفي . فلا يتناقض القولان .

والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول «جَحْدَر بن مالك» :

أليسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وإيَّانا فذاكَ بنا تَدَانِي

نَعَمْ ، وتَرَىٰ الهلالَ كما أَراهُ ... ويَعْلُوهَا النَّهارُ كما عَلانِي[3]

أي : أن الليل يجمع « أم عمرٍو » وإيانا نَعَمْ .

---

(1) الانشراح : ١ .

(2) الانشراح : ٢ .

(3) « خزانة الأدب » (١١ : ٢٠١) .

وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل ، فلو قيل لك : « أليس لي عليك دينارٌ ؟ » فقلت : نعم ، ألزمت بالدينار بناء على العرف الطارِئ على الوضع .

ويقع « نَعَمْ » في جواب الأمر ، نحو : « نعم » لمن قال : « زرني » ، أي : أزورك ، وتقول : « نعم » لمن قال : « لا تضربني » ، أي : لا أضربك .

ولو قلت : « نَعَمْ » في جواب التحضيض ، نحو : « هلا تزورنا » كان المعنىٰ الإيجاب ، أي : نعم أزورك .

وكذا في جواب العرض ، نحو : « أَلَا تَزُورُنَا ») .

• وقال « ابن الحاجب » : و« بَلَىٰ » مختصة بإيجاب النفي .

وقال « الرضيُّ » : (يعنى أن « بَلَىٰ » تنقض النفي المتقدم ، سواء كان ذلك النفي مجردًا ، نحو : « بَلَىٰ » في جواب مَنْ قال : « ما قام زيد » ، أي : بَلَىٰ قد قام ، أو كان مقرونًا باستفهام ، فهي إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام ، كقوله تعالى : « ألست بربكم قالوا : بلى » ، أي : بَلَىٰ أنت ربنا .

وزعم بعضهم أن « بَلَىٰ » تستعمل بعد الإيجاب مستدلًّا بقوله :

وقد بَعُدَتْ بالوَصْلِ بيني وبينَها ... بَلَىٰ إنَّ مَنْ زَارَ القُبُورَ لَيَبْعُدَا[1]

أي : ليبعدَنْ ، بالنون الخفيفة .

---

(١) « خزانة الأدب » (١١ : ٢١٠) .

واستعمال « بَلَىٰ » في البيت لتصديق الإيجاب شاذ .

ولا يجاب بـ« نَعَمْ » و « بَلَىٰ » ولا بغيرهما من حروف الإيجاب استفهام إلا ما كان بالحرف ، وهي « الهمزة » و « هل »).

وفي « روح المعاني » (٩ : ١٠١) ، عند قوله تعالىٰ : ﴿ وإذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ : بَلَىٰ شَهِدْنَا أن تَقُولُواْ يَوْمَ القِيَامَةِ إنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾[1].

« بَلَىٰ » حرف جواب ، وتختص بالنفي فلا تقع إلَّا في جوابه ، فتفيد إبطاله ، سواء كان مجردًا ، أو مقرونًا بالاستفهام ، حقيقيًا كان أو تقريريًا ، وقد أجروا النفي مع التقرير مجرىٰ النفي المجرد في رده بـ« بلىٰ » كما في هذه الآية ؛ ولذلك قال « ابنُ عباس » وغيرُه : لو قالوا : نعم لكفروا .

ووَجْهُهُ : أنَّ « نَعَمْ » تصديقٌ للمخبر بنفي أو إيجاب .

ونـازع « السهيلـيُّ » وجماعـةٌ في المحكي عن الحَبْـرِ –أي : ابـن عباس –وغيره ، مُتَمَسِّكِينَ بأنَّ الاستفهامَ التقريريَّ موجبٌ ، ولذلك امتنع « سيبويه » من جَعْلِ « أَمْ » متصلةً على ما قيل في قوله تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ ﴾[2] فإنها لا تقع بعد الإيجاب .

وإذا ثبت أنه إيجاب فـ« نعم » بعد الإيجاب تصديق له .

قال « ابن هشام » : ويشكل عليهم أن « بَلَىٰ » لَا يُجَابُ بها الإيجاب ، وذلك متفق عليه .

---

(١) الأعراف : ١٧٢ .

(٢) الزخرف : ٥١-٥٢ .

و ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾[1] متقدم فيه ما يدل على النفي ، لكن وقع في الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد .

ففي « صحيح البخاري »[2] أنه ﷺ قال لأصحابه : « أترضون أن تكونوا رُبْعَ أهلِ الجنة ؟ قالوا : بَلَىٰ ».

وفي « صحيح مسلم » أنه ﷺ قال : « أنت الذي لقيتني بمكة ؟ فقال له المجيب : بَلَىٰ ».

وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل، فلا يتخرج عليه التنزيل. اهـ.

وأجاب « البدرُ الدمامينيُّ » بأنه لا إشكالَ في الحقيقة ، فإنَّ هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فيجاب بـ« بَلَىٰ » حيث يراد إبطال النفي الواقع بعد الهمزة .

وجوزوا الجوابَ بـ« نعم » على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه ، الهمزة ومدخولها ، وهو إيجاب كما سلف ، ودعواه الاتفاق مناقش فيها .

أما إن أرادَ الإيجابَ المجرد من النفي بالمرة ، فقد حكىٰ « الرضيُّ » الخلافَ فيه ، وذكَرَ أنَّ بعضهم أجاز استعمالها بعده تمسكًا بقوله :

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها ... بلىٰ إنَّ من زَارَ القبورَ ليبعدا

وإن أراد ما هو الأعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف فيه موجود مشهور ، ذكره هو في حرف « النون » ا هـ .

---

(١) الزمر : ٥٩ .

(٢) انظر « خزانة الأدب » (١١ : ٢١١) .

ولا يخفى أن البيتَ شاذ كما صَرَّحَ به « الرضيُّ ».

والمذكور في بحث « النون » أنَّ جماعةً من المتقدمين والمتأخرين ، منهم « الشَّلَوْبين » قالوا : إنه إذا كان قبل النفي استفهام ، فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد ، وإن كان مرادًا به التقريرُ فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيًا للفظه .

ويجوز عند أَمْنِ اللبس أن يجاب بما يُجاب به الإيجاب رعيًا لمعناه ، وعلىٰ ذلك قول « الأنصار » للنبيّ ﷺ : « نعم » ، وقد قال لهم : « ألستم ترون لهم ذلك ؟ » ، وقول « جحدر » :

أليسَ الليلُ يَجْمَعُ أمَّ عَمْرٍو وإيَّانا فَذَاكَ بنا تَدانِي
نَعَمْ ، وتَرَىٰ الهلالَ كما أراهُ ويَعْلُوهَا النَّهارُ كَمَا عَلَانِي

وعلى ذلك جرى كلامُ « سيبويهِ ».

وقال « ابنُ عصفورٍ » : أَجْرَتِ العربُ التقرير في الجواب مجرى النفي المحض ، وإن كان إيجابًا في المعنىٰ، فإذا قيل : « ألم أُعْطِكَ دِرْهَمًا ؟ » قيل في تصديقه : « نَعَمْ » ، وفي تكذيبه : بَلَىٰ ، وذلك لأن المقرر قد يوافقك فيما تدعيه ، وقد يخالفك .

فإذا قال : « نَعَمْ » لم يعلم هل أراد : نعم لم تعطني علىٰ اللفظ ، أو : نعم أعطيتني على المعنىٰ ، فلذلك أجابوه على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنىٰ .

وأما « نعم » في بيت « جحدر » فجواب لغير مذكور ، وهو ما قدره اعتقاده من أن الليل يجمعه وأمَّ عمرو .

وجاز ذلك لأمن اللبس ؛ لعلمه أن كلَّ أحد يعلم أن الليل يجمعه مع أمِّ عمرو ، أو هو جواب لقوله : وأرىٰ الهلال قدم عليه .

وأما قولُ « الأنصار » فجاز ؛ لأمن اللبس ؛ لأنه قد علم أنهم يريدون : نعم يعرف لهم ذلك .

وعلى هذا يُحْمَلُ استعمالُ « سيبويهِ » لها بعد التقرير . ا هـ .

والأحسنُ أن تكون « نَعَمْ » في البيت جوابًا لقوله : « فَذَاكَ بنا تَدَاني ».

ثم قال « ابن هشام » : ويتحرر على هذا أنه لو أجيب : « ألست بربكم » بـ« نَعَمْ » لم يكفِ في الإقرار ؛ لأنه - سبحانه وتعالىٰ - أَوْجَبَ في الإقرار بما يتعلق بالربوبية ما لا يحتمل غير المعنىٰ المراد من المقر ؛ ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله : « لا إلهٌ إلا اللهُ » برفع « إله » ، لاحتماله لنفي الوحدة ، ولعل « ابنَ عباس » - رضي الله تعالىٰ عنهما - إنما قال : إنهم لو قالوا : « نعم » لم يكن إقرارًا وافيًا .

وجوَّز « الشلوبين » أن يكون مراده - رضي الله تعالى عنه - أنهم لو قالوا : « نَعَمْ » جوابًا للملفوظ ، على ما هو الأفصح لكان كفرًا ؛ إذ الأصل تطابق السؤال والجواب لفظًا . وفيه نظر ؛ لأن التكفير لا يكون بالاحتمال).

وانظر « شرح الجمل » لابن عصفور (١ : ٤٨٤ - ٤٨٦) ، و « أمالي السهيلي » ٤٤ - ٤٧ ، و « الجنىٰ الداني » ٤٢٠ - ٤٢٤ ، و « مغني اللبيب » ٥٤١ - ٤٥٤ .

تخريج الأثر : (قال «ابن عبَّاس» لو قالوا في جواب : «ألستُ بربكم ؟ » : «نعم» لكان كفراً) :

وفي « تخريج أحاديث الرضي » : (قال « السيوطي » في « حاشية المغني » :

لم أقفْ على سنده عن « ابن عباس » في شيء من كُتُبِ الحديثِ ، والتفاسير المسندة ، وإنما هذا شيءٌ قاله علماءُ النحو من قولهم ، ك « السيرافي » في « شرح سيبويه » ، وشرّاح « المفصل » ، و « الكافية » ، وغيرهم .

ونازع « السهيليُّ » وغيرُه في المحكي عن « ابن عباس ».) .

* * * * *

المسألة : ٧٥

في استعمال « إنَّ » بمنزلة « أجل »

في « شرح الكافية » للرضي (٢ : ٣٨٣) :

(« أَجَلْ » ، و « جَيْرِ » ، و « إِنَّ » : تصديقٌ للخبر ، سواء كان الخبر موجبًا أو منفيًّا .

ولا تجيءُ بعد ما فيه معنى الطلب ، كالاستفهام ، والأمر ، وغيرهما .

... أمَّا « إنَّ » فقال « سيبويه » : **هو في قولِ** « ابن قيس الرّقيات » :

ويَقُلْنَ : شيبٌ قد عَلَا ... كَ وقَدْ كَبِرْتَ، فقلْتُ : إنَّهْ

و « الهاء » : للسكت .

وقيل : إنَّ « إنَّ » للتحقيق ، و «الهاء » اسمه ، والخبر محذوف ، أي : إنَّهْ كذلك .

وقولِ « ابنِ الزبير » لـ« فضالة بن شريك » حين قال له : لَعَنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إليكَ : « إنَّ وراكبَهَا ».

نصٌّ في كونها للتصديق ، لكنه يدل على أنه يجيء لتقدير مضمون الدعاء .

وهو خلاف ما قال « ابنُ الحاجب » من أنَّ ثلاثتها لتصديق الخبر).

وفي « الكتاب » (٣ : ١٥١) :

(وأمّا قول العرب في الجواب : « إنَّهْ » فهو بمنزلة « أَجَلْ » .

وإذا وصلتَ قلت : « إنَّ يا فتى » ، وهي بمنزلة « أَجَلْ ».

قال الشاعر –وهو عبد الله بن قيس الرقيات– :

بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصَّبو ح يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ : شَيْبٌ قد علا كَ وقد كَبِرْتَ فقلت : إنَّهْ)

الشاهد فيه ورود « إنَّ » حرف تصديق للخبر ، بمنزلة « أَجَلْ » ، و « الهاء » للسكت . وانظر « الكتاب » (٤ : ١٦٢)، و « شرح المفصل » لابن يعيش (٨ : ٧٨) ، و « خزانة الأدب » (١١ : ٢١٣) .

بَكَرَ : جاء بكرة ، هذا أصله ، ثم استعمل في كلِّ وقت .

والعواذل : جمع عاذلة .

والصَّبُوح : هو ما يشرب في وقت الصَّبَاحِ .

تخريج الخبر : « ... إنَّ وراكِبَهَا » :

روى « الحُصْرِي » في « زهر الآداب » (١ : ٤٧٤) عن « أبي عبيدة » أنه قال : وَفَدَ « عبدُ الله بنُ الزَّبِير الأسديّ »[1] على « عبد الله بن الزُّبَيْرِ

---

(١) هو بفتح الزاي ، وكسر الموحدة– شاعر كوفيٌّ المنشأ والمنزل ، ومن شعراء الدولة الأموية ، ومن شيعتهم . كان هجاءً ، يخاف الناسُ شرَّه ، ولما غلب « مصعب بن الزُّبير » على الكوفة جيء به أسيرًا ، فأطلقه وأكرمه ، فمدحه وانقطع إليه ، وعَمِيَ بعد مقتل « مصعب » ، ومات في خلافة « عبد الملك بن مروان » . مات نحو سنة ٧٥ هـ . « الأعلام » (٧ : ٨٧).

ابن العوام »[1]، فقال : « ياأميرَ المؤمنين ! إنَّ بيني وبينك رَحِمًا من قِبَل فلانة الكاهلية ؛ وهي عمتنا وقد ولدتكم ».

فقال « ابنُ الزُّبير » : « هذا كما وصفت ، وإن فكّرت في هذا وجدت الناس كلهم يرجعون إلىٰ أبٍ واحدٍ ، وأم واحدة ».

فقال : « ياأمير المؤمنين ! إنَّ نَفَقَتِي قد نَفِدَتْ ».

قال : « ما كنت ضمنت لأهلك أنها تكفيك إلىٰ أن تَرْجِع إليهم ».

قال : « ياأمير المؤمنين ! إنَّ ناقتي قد نَقِبَتْ ودَبِرَتْ »[2].

قال : أَنْجِدْ بها يَبْرُدْ خفُّها ، وارقَعْها بِسِبْتٍ ، واخْصِفها بِهُلْبٍ ، وسِرْ عليها البَرْدَيْن[3] تصحّ ».

---

(١) أمه « أسماء » فارس قريش في زمنه ، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة ، شهد فتح إفريقية زمن « عثمان » —رضي الله عنه— وبويع له بالخلافة سنة ٦٤ هـ ، عقيب موت « يزيد بن معاوية » فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام ، وجعل قاعدة ملكه « المدينة » ، وكانت له مع الأمويين وقائع هائلة ، حتىّ سيَّروا إليه « الحجاج » في أيام « عبد الملك بن مروان » ، فانتقل إلى « مكة » ، وعسكر « الحجاج » في « الطائف » ، ونشبت بينهما حروب انتهت بمقتل « ابن الزبير » بعد أن خذله عامة أصحابه ، ومدة خلافته تسع سنين ، وكان من خطباء قريش المعدودين ، يُشَبَّه في ذلك بِجَدِّه « أبي بكر » ، له في كُتُب الحديث / ٣٣ / حديثًا ، توفي سنة ٧٣ هـ . « فوات الوفيات » (٢ : ١٧١) ، و « حلية الأولياء » (١ : ٣٢٩) ، و « الأعلام » (٤ : ٨٧).

(٢) نقب الخف : تخرق . الدبر : قرحة الدابة .

(٣) السِّبْت : كل جلد مدبوغ . خصف النعل : خرزها . الهُلْب : الشعر الذي يخرز به . والبَرْدان : العصران ، وكذلك الأبردان ، وهما الغداة والعشي .

قال : « إنما جئتك مستَحْمِلًا[1] ، ولم آتِكَ مستوصفًا ، فلعن اللهُ ناقةً حملتني إليك ! » .

قال « ابن الزبير » : « إنَّ وراكِبَها ! » ..

وذَكَرَ الشاهِدَ النحويَّ « الأصبهانيُّ » في « الأغاني » (١٠ : ١٦٢) ، كما ذكره « البغداديُّ » في « خزانة الأدب » (٤ : ٦٥) .

★ ★ ★ ★ ★

(١) مستحملًا : أي : طالبًا أن تحملني على دابة .

حروف الشرط

المسألة : ٧٦

جوابُ « لو » لازمٌ للشرطِ الذي نقيضه أولىٰ

قال « ابن الحاجب » :

« لو » للمضيّ ، سواء دخلَتْ على المستقبل أو الماضي . نحو : « لو ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ » ، و « لو تَضْرِبُ أَضْرِبُ » .

والمشهور أنّ « لو » تستعمل لانتفاء الثاني لانتفاء الأول ، كما إذا قلت : « لو سألتَني أعطيتُك ».

فهي موضوعة لتعليق حصول أمرٍ في الماضي لحصول أمرٍ آخرَ مقدرٍ فيه .

وفي « شرح الكافية » للرضي (٢ : ٣٩٠) :

(وقد يجيء جوابُ « لو » قليلًا لازمَ الوجودِ في جميع الأزمنة في قصد المتكلم ، وآية ذلك أن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه ، لذلك الجزاء ، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء ، فيلزم استمرارُ وجودِ ذلك الجزاء على كلِّ تقدير ؛ لأنك تحكُمُ فى الظاهر أنه لازم للشرط الذي نقيضه أولىٰ باستلزام ذلك الجزاء ، فيكون ذلك الجزاء لازمًا لذلك الشرط ، ولنقيضه ، فيلزم وجوده أبدًا ؛ إذِ النقيضان لا يرتفعان ، مثاله : « لو أهنتَني أكرمْتُكَ » إذا استلزم الإهانة الإكرام ، فكيف لا يستلزمُ الإكرامُ الإكرامَ .

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1] أي : لبقيت .

وقولُ « عمر » ـ رضي الله عنه ـ : « نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه » أي : لو أَمِنَ لأَطَاعَ).

وفي « همع الهوامع » (٢ : ٦٥) :

(« نِعْمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يَخَفِ اللهُ لَمْ يَعْصِهِ ».

رَتَّبَ عَدَمَ العصيانِ على عدمِ الخوفِ ، وهو بالخوف المفاد بـ« لو » أنسبُ ، فيترتب عليه أيضًا في قصده ، والمعنىٰ أنه لا يعصي الله مطلقًا ، لا مع الخوفِ ، وهو ظاهر ، ولا مع انتفائه إجلالًا له ـ تعالىٰ ـ عن أن يعصيه). وانظر « الفرائد الجديدة » (٢ : ٦١٧).

ومجمل القول في « لو » الشرطية ما يلي :

« لو » الشرطية :

أ ـ هي قسمـــــان :

(١) أنْ تكونَ للتعليق في المستقبَل ، فترادف « إنِ » الشَّرطيَّة ، كقول « أبي صَخْرٍ الهُذَلي » :

---

(١) لقمان : ٢٧ .

ولو تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ موتِنا ... ومِنْ دونِ رَمْسَيْنَا من الأرض سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَىٰ صَوْتِي وإنْ كنتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَىٰ ليلىٰ يهشُّ ويَطْرَبُ[1]

إذا وَلِيَها ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبل ، نحو : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾[2].

أو مضارِعٌ تَخَلَّصَ للاستقبال ، كما في « إنِ » الشرطية ، نحو :

لا يُلْفِكَ الرَّاجوكَ إلا مُظْهِرًا ... خُلُقَ الكِرامِ ولو تكون عديما

(٢) أن تكون للتعليق في الماضي ، وهو أكثر استعمالاتها ، وتقتضي لزوم امتِنَاع شرطها لامتناع جوابها إنْ لم يكن له سببٌ غير الشرط ، نحو : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾[3].

« لو كانَتِ الشمسُ طالعةً كانَ النهارُ موجودًا » .

وإن كانَ له سببٌ غير الشرط لم يلزمْ امتناعُه ولا ثُبُوتُهُ ، نحو : « لو كانَتِ الشمسُ طالعةً كان الضوء موجودًا ».

ومنه : « نعم العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ ».

وإذا وَلِيَهَا مُضَارِعٌ أُوِّلَ بالمُضِيّ ، نحو : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾[4].

---

(١) الصدى : ترجيع الصوت من الجبل ، ونحوه . والرمس : القبر أو ترابه. والسبسب: المفازة ، والرمة : العظام البالية ، ويهش : يرتاح .

(٢) النساء : ٩ .

(٣) الأعراف : ١٧٦ .

(٤) الحجرات : ٧ .

ب - اختصاص « لو » الشرطية بالفعل :

تختص « لو » بالفعل .

ويجوز أن يَلِيَها قليلًا : اسمٌ معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا يُفَسِّره ما بَعْده .

إما مرفوعٌ ، كقول « الغَطَمَّش الضَّبِّيّ » :

أَخِلَّايَ ، لـو غيرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ   عَتَبْتُ ولكِنْ ماعَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ[1]

وقولِ « حاتم » : « لَوْ ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي »[2].

أو منصوب نحو : « لو محمدًا رَأَيْتُهُ أَكْرَمْتُهُ ».

ونحو قوله ﷺ : « فاطلبْ ولو خاتمًا من حديدٍ »[3].

وانفردت « لو » بمباشرة « أنَّ » كثيرًا ، نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ ﴾[4].

---

(١) انظر « شرح الحماسة » لـ« المرزوقي » (٢ : ٨٩٣)، و« الحماسة البصرية » (١ : ٢٦٨).

(٢) أي : لو لَطَمَتْنِي ذاتُ سِوَارٍ ؛ لأن « لو » طالِبَة للفعل ، داخلة عليه والمعنى : لو ظَلَمَني من كان كُفْئًا لي لهان عليَّ ، ولكن ظلمني من هو دوني .

وقيل : أراد لو لطمتني حُرَّة ، فجعل السِّوار علامةً للحرية ؛ لأن العرب قلما تُلْبِسُ الإماء السِّوار . « مجمع الأمثال » (٣ : ٨١).

(٣) انظر تخريجه في : « الحديث النبوي في النحو العربي » : ١٨٣ .

(٤) الحجرات : ٥ .

واختُلف في إعراب المصدر المؤول من « لو » وما بعدها .

- فذهب « سيبويه » إلى أنه في موضع رفع بالابتداء ، وفي الخبر قولان :

الأول : أن الخبر محذوف .

والثاني : أن هذا المبتدأ لا يحتاج إلى خبر .

- وذهب « الكوفيون » ، و « المبرد » و « الزجاج » وكثير من النحويين ، إلى أنه فاعلٌ بفعل مقدرٍ ، تقديره : ولو ثبت أنهم .

وهو أقيس ؛ إبقاء للاختصاص .

وذكر «ابن مالك» أن «لو» قد يليها مبتدأ وخبر ، كقول «عدي بن زيد» :

لو بغيرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ   كنتُ كالغَصَّانِ ، بالماءِ اعتصارِي

قيل : وهو مذهب « الكوفيين ».

ومنع ذلك غيرهم ، وتأولوا ما ورد منه .

فتأوَّل « ابنُ خروف » البيت على إضمار « كان » الشانيَّة .

وتأوَّله « الفارسي » على أن « حلقي » فاعل فعل مقدر ، يُفسِّرُهُ « شَرِقٌ ». و « شَرِقٌ » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو شرق .

جـ - جوابُ « لَوْ » الشرطية :

جوابُ «لَوْ» إما ماضٍ مَعْنىً، نحو: «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لم يعْصِهِ» أو وضعًا، وهو: إما مُثْبَت فاقترانُه باللام، نحو قوله - تعالى -: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً﴾[1] أكثر من تركها، نحو قوله - تعالى -: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾[2].

---

(١) الواقعة : ٦٥ .

(٢) الواقعة : ٧٠ .

وإما منفي بـ« ما » ، فاقترانه أقل من تركها ، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾[1] وقول الشاعر :

ولو نُعْطَىٰ الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ولكنْ لا خيار مع الليالي

انظر « الجنىٰ الداني » : ٢٧٢ ـ ٢٩٠ ، و« مغني اللبيب » ٣٣٧ ـ ٣٥٩ .

تخريج الأثر : « نِعْمَ العَبْدُ صُهَيبٌ لَوْ لم يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه » :

كَثُرَ دوران هذا الأثرِ على ألسنة النحاة وأقلامهم منسوبًا لـ« عمرَ » ـ رضي الله عنه ـ ، وقد أفاد الحفَّاظُ ، كـ« ابن حَجَرٍ » ، و« السخاويِّ » ، و« العراقيِّ » ، و« السيوطيِّ » ، و« القاضي بهاءِ الدين السبكيِّ » وغيرِهِم أنه لا أصل له ، لا مرفوعًا ولا موقوفًا ، لا عن « عمر » ، ولا عن غيره ، مع شدة تفحصهم عنه .

وأفاد « ابن حجر » بأنه ظفر به لـ« ابن قتيبة » في « مشكل الحديث » بغير سند .

ورأَىٰ والدُ « الشُّمُنِّي » مُحَشِّي « مغني اللبيب » الحافِظَ « أبا بكر ، ابنَ العربي » نَسَبَه إلى « عمرَ » ، إلَّا أنه لم يبد له إسنادًا .

• ولكنَّ «أبا نُعَيمٍ» أَخْرَجَهُ في «حلية الأولياء» (١ : ١٧٧) بسند فيه « ابنُ لَهِيعَة » من حديث « عمر » يرفعه : « إنَّ سالمًا شديدُ الحبِّ

---

(١) الأنعام : ١١٢ .

لله -عز وجل- لو كان لا يخاف الله -عز وجل- ما عصاه ». وسنده ضعيف ، كما أفاده « السخاويُّ ».

وفي « الفتاوىٰ الحَدِيثِيَّة » : وأخرجه « الديلمي » في « مسند الفردوس » من طريق الحافظ « أبي بكر ، ابن مردويه » عن « عمر » عن النبي ﷺ ، ولفظه : « معاذُ بن جبل إمام العلماء يوم القيامة ، لا يحجبه عن ربه إلا المرسلون ، وإنَّ سالمًا - مولىٰ أبي حذيفة - شديدُ الحبِّ لله لو لم يخف الله ما عصاه» .

انظر « المصنوع » : ٢٠٢ ، و « المقاصد » : ٤٤٩ ، و « الدرر المنتثرة » : ١٩٦ ، و « الفتاوي الحديثية » : ٢٧٦ ، و « تخريج أحاديث الرضي » مخطوط ، و « منتهىٰ أمل الأريب » مبحث « لو » مخطوط ، و « الفوائد المجموعة » : ٤٠٩ .

★ ★ ★ ★ ★

خاتمة

وأخيرًا بَعْدَ هٰذَا التَّطْوَافِ في رِحابِ الدَّرسِ النَّحْوِيِّ ، لِلْحَدِيثِ النَّبوِيِّ أُخْتِمُ كتابي هٰذا بِخَاتِمَةٍ جَامِعَةٍ لِفَوائِدَ مِنَ الحَدِيثِ ، وشَوَارِدَ مِنْ مُصْطَلَحِهِ ، ونَوادِرَ مِنْ شُرُوحِهِ ، ومَحَاسِنَ مِنْ آدابِ سَدَنَتِهِ في سَمَاعِ الحَدِيثِ ونَقْلِهِ ، وهِيَ بِمَثَابَةِ النَّتَائِجِ الطَّيِّبَةِ ، والثِّمارِ اليانِعَةِ .

وإليكَ مُجْمَلَ ما وَصَلْتُ إليه :

(**النتيجةُ الأولى**) : « الحديثُ النَّبوِيُّ يُنْبُوع فَيَّاضٌ لِلنَّحْوِ العَرَبِيِّ ».

إنَّ مَنْ مَارَسَ فَنَّ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، وعايَشَهُ لَيْلًا ونَهَارًا ، واقْتَرأ كُتُبَهُ ، وسَايَرَ دَوَاوِينَهُ - من صِحَاحٍ ، وسُنَنٍ ، ومَسَانِيدَ ، وأَجْزَاءٍ - صَدَرَ عن علمٍ جمٍّ ، وفوائدَ عظيمةٍ تَحْتَاجُهَا الأُمَّةُ في حَيَاتِها السعيدةِ ، ووَجَدَ في هٰذَا العِلْمِ الجَلِيلِ الشَّوَاهِدَ النَّحْوِيَّةَ المُسْتَفِيضَةَ ، وأَنَّ الحَدِيثَ النَّبوِيَّ معينٌ ثَرٌّ ، ويُنْبُوعٌ غَزِيرٌ في جَمِيعِ فُنُونِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ .

(**النتيجةُ الثَّانيةُ**) : « الحديثُ الذي لَا إِسْنَادَ لَهُ مَرْفُوضٌ ».

إنَّ أَهَمِّيَّةَ الإِسْنَادِ كَبِيرَةٌ ؛ لِذَا أَلْزَمَ المُحَدِّثُونَ أَنْفُسَهُمْ بذكرِهِ في مَنْهَجِهِمْ عِنْدَ التَّحْدِيثِ ، والتأْلِيفِ ؛ إذْ لا يُمْكِنُ قَبُولُ المَتْنِ دُونَ إِسْنَادٍ .

و « الإِسْنَادُ خِصِّيصَةٌ فَاضِلَةٌ مِنْ خَصَائِصِ هٰذِهِ الأُمَّةِ ، وسُنَّةٌ بالِغَةٌ مِنَ السُّنَنِ المُؤَكَّدَةِ »[1].

---

(١) « مقدمة ابن الصلاح » : ٢١٥ . ط حلب .

و « إِنَّ مَدَارَ الحَدِيثِ علىٰ الإِسْنَادِ فيه ، فبِهِ تَتَبَيَّنُ صِحَّتُهُ ، ويَظْهَرُ اتِّصَالُهُ .

قَالَ « عَبْدُ اللهِ بنُ المُبَارَكِ » : الإِسْنَادُ مِنَ الدينِ ، ولَوْلَا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ ما شَاءَ »[1].

(**النتيجةُ الثالثةُ**) : « تَحَرِّي الروايةِ ، والمجيءُ باللفظِ شُغْلُ المُحَدِّثينَ الشَّاغِلُ ».

لا خِلَافَ أنَّ على الجاهِلِ والمُبْتَدِئِ ، ومَنْ لم يَمْهَرْ في العِلْمِ ، ولا تَقَدَّمَ في مَعْرِفَةِ تقديمِ الأَلْفَاظِ ، وتَرْتِيبِ الجُمَلِ ، وفَهْمِ المَعَانِي ، أَنْ لا يَكْتُبَ ولا يَرْوِيَ ولا يَحْكِيَ حديثًا إِلَّا علىٰ اللفظِ الذي سَمِعَهُ ، وأَنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ التَّعْبِيرُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ المَسْمُوعِ ؛ إِذْ جَمِيعُ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ ذلك تَحَكُّمٌ بِالجَهَالَةِ ، وتَصَرُّفٌ عَلَى غَيْرِ حَقِيقَةٍ في أُصُولِ الشَّرِيعَةِ ، وتَقَوُّلٌ علىٰ اللهِ ورَسُولِهِ ، ما لَمْ يُحِطْ بِهِ عِلْمًا .

أَمَّا أَهْلُ العِلْمِ والمَهَرَةِ بالصِّنَاعَةِ الذينَ يَنْقُدُونَ وُجُوهَ تَصَرُّفِ الألفاظِ ، ويَعْلَمُونَ مَعَانِيَهَا ومقاصِدَهَا ، والذين يَجْمَعُونَ مَوَادَّ المَعْرِفَةِ بذلكَ فَأَبَاحَ لَهُمْ جُمْهُورُ السَّلَفِ ، وأَرْبَابُ الحَدِيثِ والفِقْهِ والأُصُولِ أن يُحَدِّثُوا علىٰ المعنىٰ .

ومَنَعَ الروايَةَ بِالمَعْنَىٰ آخَرُونَ مِنَ المُحَدِّثينَ والفُقَهَاءِ ، وشَدَّدُوا فيهِ ولم يُجيزُوا لِأَحَدٍ ، ولا سَوَّغُوا إِلَّا الإتيانَ بِهِ عَلَىٰ اللَّفْظِ نَفْسِهِ في حَدِيثِ النبيِّ ﷺ وغَيْرِه ، لِأَنَّ نَظَرَ النَّاسِ مُخْتَلِفٌ ، وأَفْهَامَهُمْ مُتَبَايِنَةٌ ، وفَوْقَ كلِّ ذي

---

(١) « الإلماع » : ١٩٤ .

عِلْمٍ عَلِيمٌ ، كما قَالَ ﷺ : « وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ »[1].

فَإِذَا أَدَّىٰ اللَّفْظَ أَمِنَ مِنَ الغَلَطِ ، واجْتَهَدَ كُلُّ مَنْ بُلِّغَ إليهِ فيهِ ، وبَقِيَ عَلَى حَالِهِ لِمَنْ يأتي بعدُ ، وهُوَ أَنْزَهُ لِلرَّاوِي ، وأَخْلَصُ للمحدِّث[2].

(**النتيجةُ الرابعةُ**) : « الروَايَةُ بالمعنىٰ مُرْتَبِطَةٌ بِعَصْرِ التَّدْوِينِ ».

انْصَرَفَ العُلَمَاءُ في مَطْلَعِ القَرْنِ الثاني بِأَمْرٍ من الخليفةِ العادِلِ « عمرَ ابْنِ عبدِ العزيزِ » -رضي الله عنه- إلى تَدْوِينِ السنَّةِ النَّبوِيَّةِ ، وهذا ما يُسَمَّىٰ بالتدوينِ الرَّسْمِيّ ، وانتهىٰ بَعْدَ جَمْعِ الحديثِ في الصِّحَاحِ والسُّنَنِ والمَسَانِيدِ والمَعَاجِمِ ، وهذا العَصْرُ يُسَمَّىٰ عَصْرَ الرِّوَايَةِ .

أما المتأخِّرُونَ عَنْ عَصْرِ الرِّوَايَةِ فيكُونُ عَمَلُهُمْ -في نِهَايَةِ المَطَافِ- تَهْذِيبًا وشَرْحًا واخْتِصَارًا للكُتُبِ الصَّحِيحَةِ المَشْهُورَةِ .

وبَعْدَ تَدْوِينِ الحديثِ في بُطُونِ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ والجَامِعَةِ فإِنَّهُ ليسَ لِأَحَدٍ أن يُغَيِّرَ لَفْظَ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ[3].

(**النتيجةُ الخامسةُ**) : « لا يَلْتَزِمُ ﷺ بِأَنْ يُعِيدَ لَفْظًا مُعَيَّناً -في غيرِ القرآنِ المجيدِ- قَدْ تَلَفَّظَ بِهِ من قَبْلُ ؛ لِأَنَّه المُشَرِّعُ » .

اخْتِلَافُ رِوَايَاتِ الحَدِيثِ المُتَوَارِدَةِ علىٰ مَعْنىً وَاحِدٍ ، إِمَّا أَنْ يَعُودَ إلىٰ

---

(١) جزءٌ من حديثٍ أخرجه «ابن ماجَهْ» في «سننه» في (المقدمة-باب من بَلَّغَ علمًا) (١ : ٨٥).

(٢) « الإلماع » : ١٧٤-١٨٠ .

(٣) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣١-٣٣٣ طـ دار الكتب ، و« تدريب الراوي »(٢ : ١٠٢).

الروايةِ بالمعنىٰ -علَىٰ شَرْطِهَا-، وإمَّا أنْ يعودَ لاخْتِلافِ مَجَالِسِهِ ﷺ بِتَعَدُّدِ الأَزْمِنَةِ والأَمْكِنَةِ والحَوَادِثِ والأَحْوَالِ والسَّامِعِينَ والمُسْتَفْتِينَ ...

ومَنْ لا عِلْمَ عِنْدَه يَظنُّ أَنَّ هٰذَا مِنْ عَدَمِ ضَبْطِ الرُّواةِ .

قال « القَاضِي عِيَاض » :

« لا يُحْتَجُّ باخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ في نَقْلِ الحَدِيثِ الوَاحِدِ بأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ ؛ فإِنَّهُم شَاهَدُوا قَرَائِنَ تلكَ الأَلْفَاظِ ، وأَسْبَابَ تلكَ الأَحَادِيثِ ، وفَهِمُوا معانِيَها حَقِيقَةً فَعَبَّروا عنها بما اتَّفَقَ لهم من العِبَارَاتِ ؛ إذْ كانَتْ مُحَافَظَتُهُمْ علىٰ مَعَانِيها التي شَاهَدُوهَا ، والأَلفاظُ ترجمةٌ عنها .

وأَمَّا مَنْ بَعْدَهُمْ فالمحافظةُ أَوَّلاً علىٰ الأَلْفَاظِ المُبَلَّغَةِ إليهم التي منها تُسْتَخْرَجُ المَعَانِي ، فما لم تُضْبَطِ الأَلْفَاظُ وتُتَحَرَّىٰ ، وتُسُومِحَ في العِبَاراتِ والتَّحَدُّثِ على المعنىٰ انْحَلَّ النَّظْمُ ، واتَّسَعَ الخَرْقُ .

وجَوَازُ ذلكَ لِلْعَالِمِ المُتَبَحِّرِ مَعْنَاهُ عِنْدِي على طَرِيقِ الاسْتِشْهَادِ والمُذَاكَرَةِ والحُجَّةِ وتَحَرِّيهِ في ذلك مَتىٰ أَمْكَنَهُ أَوْلَىٰ ، كما قَالَ « مالكٌ » ، وفي الأَدَاءِ والروايةِ آكَدُ »[1] .

(**النتيجةُ السادسةُ**) : « إِنِ اجْتَمَعَتْ في العَجَمِيِّ شُرُوطُ الرِّوَايَةِ قُبِلَتْ رِوَايَتُهُ » .

إِجماعُ أئمةِ الحَدِيثِ والفِقْهِ مُنْعَقِدٌ علىٰ أنَّ شُرُوطَ الرَّاوِي أربعةٌ : العَقْلُ ، والضَّبْطُ ، والعَدَالَةُ ، والإِسْلَامُ .

---

(١) « الإلماع » : ١٨٠ .

« السَّمَاعُ مِنَ المُسْلِمِ البَالِغِ العَدْلِ العَاقِلِ الضَّابِطِ لِمَا سَمِعَهُ ، العَارِفِ بِهِ حينَ أَدَائِهِ صَحِيحٌ مُتفقٌ عَلَيْهِ »[1].

فيُقْبَلُ خَبَرُ الثِّقَةِ في دِينِهِ ورِوَايَتِهِ ، وهُوَ العَدْلُ الضَّابِطُ .

والعَدْلُ : هُوَ المُسْلِمُ البَالِغُ العَاقِلُ السَّالِمُ مِنَ الفِسْقِ بارْتِكَابِ كَبِيرَةٍ أَوْ إصْرَارٍ على صغِيرَةٍ ، والسَّالمُ مِنْ خَوارِمِ المُرُوءَةِ .

والمُروءَةُ تَعَاطِي المَرْءِ ما يُسْتَحْسَنُ ، وتَجَنُّبُهُ ما يُسْتَرْذَلُ .

وأَمَّا الضَّبْطُ فَهُوَ إِتْقَانُ الرَّاوِي ما يَرْوِيهِ ، وذلِكَ بِأَنْ يكونَ مُتَيَقِّظًا غَيْرَ مُغَفَّلٍ ، حَافِظًا لِمَا يَرْوِيهِ إنْ كَانَ يَرْوِي مِنْ حِفْظِهِ ، ضَابِطًا لِكِتَابِهِ إنْ كانَ يَرْوِي مِنَ الكِتَابِ ، عَالِمًا بِمَعْنَى ما يَرْوِيهِ ، وبِمَا يُحِيلُ المَعْنى عن المُرادِ إنْ كانَ يَرْوِي بِالمَعْنَى .

(أَقُولُ) : لَمْ يَشْتَرِطِ المُحَقِّقُونَ في الرَّاوِي أنْ يكونَ عَرَبِيًّا ، كما أَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا أَنْ لَا يَكُونَ أَعْجَمِيًّا ، فَقَوْلُ فَرِيقٍ مِنَ النُّحَاةِ : الحَدِيثُ لا يُسْتَشْهَدُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ العَجَمِ والمُوَلَّدِينَ ، لَا مَنْ يُحْسِنُ العَرَبِيَّةَ قَوْلٌ تَالِفٌ .

(**النتيجةُ السابعةُ**) : « الصحابَةُ عَرَبٌ خُلَّصٌ يُحْتَجُّ بكلامِهِمْ » .

إنَّ الذينَ تَلَقَّوْا عَنْ الرَّسُولِ ﷺ الصَّحَابَةُ ، وَهُمْ عَرَبٌ خُلَّصٌ مِنْ ذَوِي الفَصَاحَةِ والسَّلِيقَةِ ، فَلَوْ أَنَّ واحِدًا مِنهُمْ نَسِيَ اللَّفْظَ لَأَدَّى المَعْنَى بِأَلْفَاظٍ فَصِيحةٍ مِنْ عِنْدِهِ .

---

(١) « الإلماع » : ١٩٧ .

فإذَا انْتَقلْنَا لِلتَّابِعِينَ وتَابِعيهِمْ لَوَجَدْنَاهُمْ أَحَدَ فَرِيقَيْنِ :

الفريقُ الأوُل : عَرَبٌ أَقْحَاحٌ ، يُقَالُ فيهم ما يُقَالُ في « الصحابةِ » .

الفريق الثاني : عَجَمٌ عُرِفُوا بِصِدْقِ حِرْصِهِمْ علىٰ حرفيةِ النُّصُوصِ وضَبْطِهَا ، والتَّقَيُّدِ بها . وكانُوا يَرْوُونَ الحديثَ الشريفَ في مُجْتَمَعٍ فَصِيحٍ يَأْنَفُ اللَّحْنَ ، ويَنْفِرُ مِنْهُ .

« حَقٌّ علىٰ طالبِ الحَدِيثِ أَنْ يَتَعَلَّمَ من النَّحْوِ واللُّغَةِ مَا يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنْ شَيْنِ اللَّحْنِ والتَّحْرِيفِ ومَعَرَّتِهِمَا »[1].

أَضِفْ إلى ذلك أنَّ الذينَ نَقَلُوا لَنَا الحديثَ الشريفَ - من عَرَبٍ وعَجَمٍ - كانُوا حُفَّاظًا مُدَقِّقِينَ ، مَنَحَهُمُ اللّٰهُ - تعالىٰ - عِنَايَةً فَائِقَةً بِنَقْدِ الأَسَانِيدِ ، ومَعْرِفَةِ المتونِ . فلم يَدَعُوا زيادةً لمستزيدٍ ، وخَلَّفُوا لنَا ثَرْوَةً هائلةً ضَخْمَةً .

ولَيْسَ باسْتِطاعةِ عَالِمٍ أَوْ باحِثٍ مُدَقِّقٍ أَنْ يُثْبِتَ - إِحْصَائِيًّا - أنَّ الأحاديثَ النبويةَ فيها من المخالفاتِ للقواعِدِ النحويةِ أَكْثَرَ ممَّا خالَفَهَا الشِّعْرُ العَرَبِيُّ المُشْتَمِلُ علىٰ الضَّرَائِرِ والرُّخَصِ والرِّوَايَةِ بالمَعْنَىٰ .

ومِنْ أَعْجَبِ العَجَبِ ما صَنَعَهُ النُّحاةُ بإِقَامَةِ نَحْوِهِمْ على الشِّعْرِ[2] ، والشِّعْرُ غَيْرُ النَّثْرِ ، وتَرْكِهِمُ الحديثَ النبويَّ ، وهو نثرٌ ، ومَعْلومٌ أنَّ الذي يُنَاسِبُ النثرَ النثرُ .

---

(١) « مقدمة ابن الصلاح » : ١٩١ ط حلب .

(٢) بالإضافة إلى « النثر » غير الحديث الشريف .

(**النتيجةُ الثامنةُ**) : « نَبَّهَ الحذَّاقُ علىٰ التَّصْحِيف والتَّحْرِيف بِكُلِّ دِقَّةٍ ».

« أما التصحيف فسبيلُ السلامةِ منهُ الأخذُ منْ أَفْوَاهِ أَهْلِ العِلْمِ أو الضبطِ ، فإنَّ مَنْ حُرِمَ ذلك وكان أَخْذُهُ وتَعَلُّمُهُ مِنْ بُطُونِ الكُتُبِ كان مِنْ شَأْنِهِ التحريفُ ولم يُفْلِتْ من التَّبْدِيلِ والتَّصحيفِ »[1]

لقد كانَتْ جُهُودُ العُلَمَاءِ كبيرةً في الكلام على التصحيفِ والتحريفِ .

وكان اهتمامُ المحدِّثينَ بالضبطِ والإتقانِ عَظِيمًا لِمَا يَتَحَمَّلُونَهُ ، وكانَتِ الكثْرةُ الكاثِرةُ منهم أصحابَ حفظٍ وضبطٍ ويَقَظَةٍ .

وقد صَنَّفَ « الحسنُ بنُ عبدِ الله ، أبو أحمدَ العسكريُّ » - ٣٨٢ هـ في ذلك كتابَهُ : « تَصْحِيفَاتُ المُحَدِّثينَ ».

وصَنَّفَ « حَمْدُ بنُ مُحَمَّدِ الخَطَّابيُّ » - ٣٨٨ هـ في ذلك كتابَهُ : « إصلاحُ خَطَأِ المُحَدِّثينَ ».

وصَنَّفَ « أبو الحَسَنِ الدارَقُطْنِيّ » - ٣٨٥ هـ كتابًا في التصحيفِ والتحريفِ . وغيرُهم .

والمحدِّثون النُّقَّادُ لا يعرفونَ المُدَاجَاةَ والمُدَاراةَ في النقدِ مَهْمَا بَلَغَتْ مَنْزِلَةُ هذا المنقودِ .

وبذلك يُعْرَفُ أَنَّ طَعْنَ الأحاديثِ باحْتِوَائِها علىٰ التَّصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ طَعْنٌ سَاقِطٌ .

---

(١) « مقدمة ابن الصلاح » : ١٩١. ط حلب .

أضفْ إلى ذلك أنَّهُ وَقَعَ في شِعْرِ العَرَبِ وَنَثْرِهِمْ التصحيفُ والتحريفُ [1]، ولَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : إنَّه لا يُحْتَجُّ بِهِمَا في اللُّغَةِ والنَّحْوِ .

(النتيجةُ التاسعةُ) : « الحديثُ المَوْضُوعُ ليسَ بحديثٍ نَبَوِيٍّ ».

الحديثُ الموضوعُ هُوَ مَا نُسِبَ إلىٰ النبيِّ ﷺ كَذِبًا واخْتِلَاقًا مِمَّا لَمْ يَقُلْهُ أَوْ يَفْعَلْهُ أو يُقِرَّهُ .

وتَسْمِيَتُهُ حَدِيثًا إنَّما هُوَ بِالنَّظَرِ إلىٰ أنَّ صُورَتَهُ صُورَةُ الحديثِ ؛ لِذِكْرِ السَّنَدِ والمَتْنِ ، وبالنظرِ إلىٰ زَعْمِ وَاضِعِهِ .

وقد تَصَدَّىٰ أَئِمَّةُ الحَدِيثِ لِلْكَشْفِ عَنِ أحوالِ الرُّوَاةِ ، وتَمْييزِ الصادقِ مِنَ الكاذبِ ، والضَّابِطِ مِنَ الوَاهِمِ ، والمَوْثُوقِ برِوَايَتِهِ مِن المَطْعُونِ فِيهَا .

ومِنْ هُنَا أَنْشَأَ عُلَمَاءُ الحديثِ « عِلْمَ الجَرْحِ والتَعْدِيلِ » أو « عِلْمَ الرِّجَالِ » ، وبَذَلَ عُلَمَاءُ هَذَا الفَنِّ جُهْدًا عَظِيمًا جِدّاً ، وتَحَمَّلُوا في سبيلِ ذلك التعبَ والسفرَ والرِّحْلَةَ ؛ لِلتَّحَرِّي والتَّنْقِيبِ عَنْ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ ، ودِرَاسَةِ حَيَاتِهِمْ .

وبِذَلِكَ اسْتَطَاعَ عُلَمَاءُ الحديثِ أنْ يُمَيِّزُوا صَحِيحَ الحديثِ مِنْ مَكْذُوبِهِ .

أَجَلْ ، لَقَدْ حَدَثَ الوَضْعُ والكَذِبُ في الحديثِ ، وَأَعَدَّ اللهُ له النُّقَّادَ والجَهَابِذَةَ الذينَ هُمْ في أَعْلَىٰ طبقاتِ حِفْظِ الحديثِ ، ومَعْرِفَةِ مُتُونِهِ وَأَسَانِيدِهِ .

---

(1) انظر « المزهر » (٢ : ٣٥٣) .

(أقولُ) : ما بالُ أُناسٍ يَصُدُّونَ عَنِ الاحتجاجِ بالحديث فِي النَّحْوِ بِدَعْوَىٰ وُجُودِ الحديثِ المَوْضُوعِ ؟! ومَعْلُومٌ أَنَّ الحَدِيثَ المَوْضُوعَ لَيْسَ بِحَدِيثٍ نَبَوِيٍّ .

(**النتيجةُ العاشرةُ**) : السببُ الذي صَدَّ فَرِيقًا مِنَ النُّحَاةِ عَنِ الاحتجاجِ بالحديثِ في تَقْعِيدِ النَّحْوِ يمكنُ أَنْ يَرْجِعَ لِثَلاثَةِ أُمُورٍ :

الأمْرُ الأوَّلُ : عَدَمُ خِبْرَتِهِمْ بِفَنِّ الحديثِ رِوَايَةً وَدِرَايَةً ، وعَدَمُ شُغْلِهِمْ به ، وانْقِطَاعِهِمْ له ؛ إذْ فَاقِدُ الشَّيْءِ لا يُعْطِيه .

الأمْرُ الثاني: خَوْفُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ مِنَ الوَعِيدِ الشَّدِيدِ في الكَذِبِ علىٰ رسولِ الله ﷺ فَقَدْ قال – عليه الصلاةُ والسلام – : «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِنَ النَّارِ»[1].

الأمْرُ الثالِثُ : إيرادُ شُبُهَاتٍ حَوْلَ الحديثِ النَّبويِّ اعْتَلَّ بِهَا المانِعُونَ مِنَ الاحتجاجِ بالحديثِ في النحو .

أَمَّا الأمرانِ الأولانِ فَحَقِيقِيَّانِ ، وَأَمَّا الأمْرُ الثالثُ فَأَدِلَّتُهُ وَاهِنَةٌ ، وأَسَانِيدُهُ ضَعِيفَةٌ ، ولَيْسَ فيهِ شَيْءٌ مِنَ الحَقِّ ، والقَوْلُ به شَنِيعٌ .

* * *

« اللّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ ماتَحُولُ بِهِ بَيْنَنا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ ، ومِنْ طَاعَتِكَ ما تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتَكَ ، ومِنَ اليَقِينِ مَا تُهَوِّنُ بِهِ عَلَيْنَا مَصائِبَ الدُّنْيا .

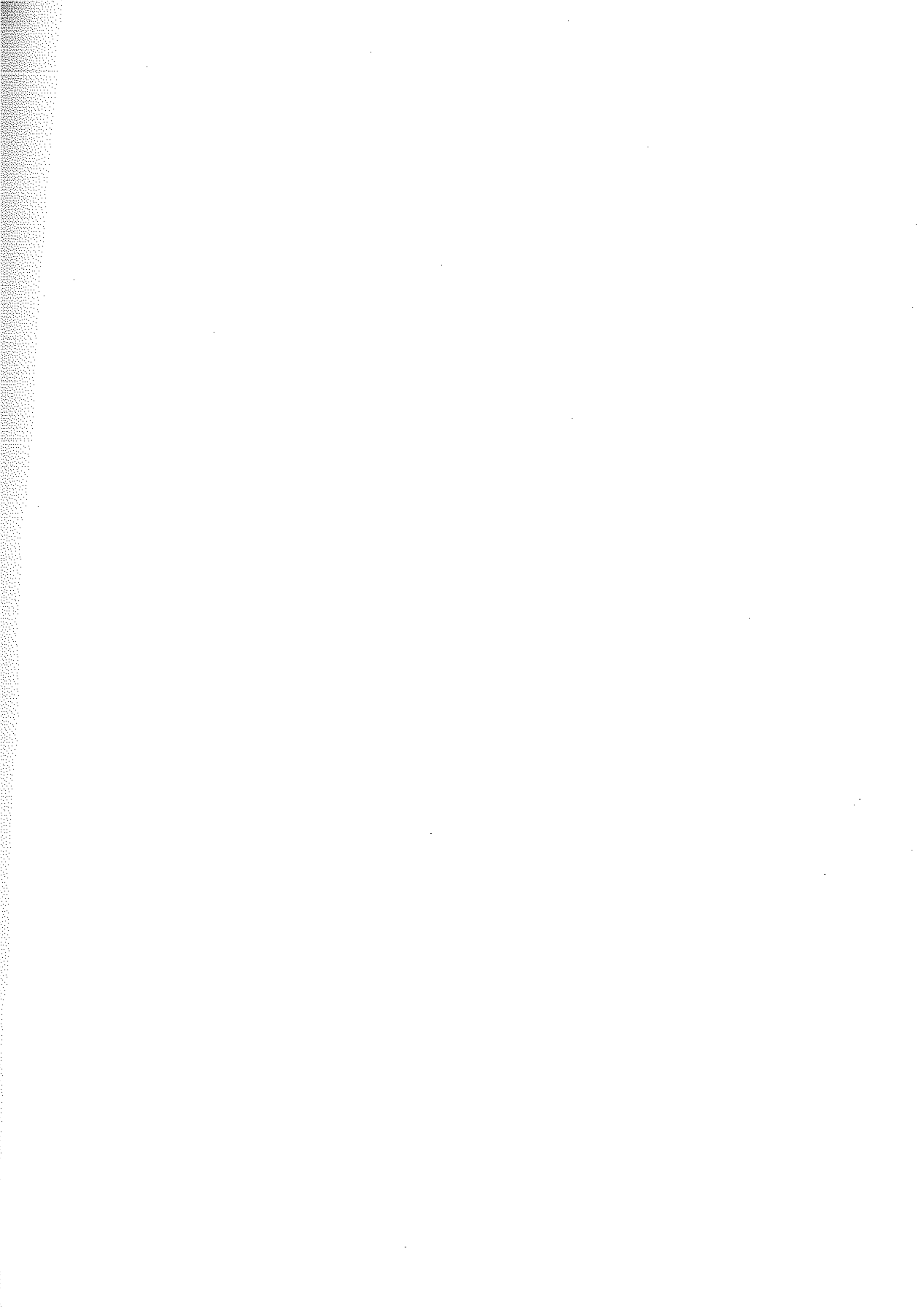
---

(١) أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب العلم – باب إثم من كَذَبَ على النبيّ ﷺ) (١ : ٣٥) .

اللّهُمَّ مَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا ما أَبْقَيْتَنَا ، واجْعَلْهُ اللّهُمَّ الوَارِثَ مِنَّا ، واجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَىٰ مَنْ ظَلَمَنَا ، ولا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا »[1].

★ ★ ★ ★ ★

(١) كان « ابنُ عمرَ » - رضى الله عنهما - إذا جَلَسَ مجلسًا لم يقمْ حتَّى يدعُو لجلسائه بهذه الكلماتِ ، وزَعَمَ أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ يدعو بِهِنَّ لجلسائِه . « الإلماع » : ٢٤٧ .



المحتوى



١ ـ الآيات القرآنية

٤ ـ النِّســـاء

٥ ـ المائــــدة

٦ ـ الأنعــــام

٧ ـ الأعـــراف

رقم الآية		الصفحة
١٥٥	«واخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً»	٤٧٤
١٧٢	«أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»	٥٢٥
١٧٦	«وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا»	٥٣٩

٩ ـ التوبة

٤٠	«ثَانِيَ اثْنَيْنِ»	٤٠٩

١٠ ـ يونس

١٠	«دَعْوَاهُمْ فيها سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وتَحِيَّتُهُمْ فيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ»	٥٠٨
٥٨	«فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا»	٤١٣، ٤١٧
٦١	«ولا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً»	٢٥٨

١١ ـ هود

٥٤	«إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ»	٢٥٨

١٢ ـ يوسف

٦٤	«فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظاً»	٤٠١
١٠٥	«وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ»	٣٦٧

١٣ ـ الرعد

١٧	«فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ في الأَرْضِ»	١١٨

رقم الآية		الصفحة
	١٤ ـ إبراهيم	
٣١	« قُلْ لِعِبَادِيَ الذينَ آمَنُوا يُقِيمُوا »	٤١٥
٣٩	« إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ »	١٨٢
	١٥ ـ الحِجْر	
٩	« إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ »	٦٤
٢٣	« وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ »	١٨٢
	١٦ ـ النَّحْل	
٤٤	« وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ »	٦٤
٥٨	« وإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بالأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً »	٤٢٧
	١٧ ـ الإسراء	
١٦	« أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا »	١٢٨
٨١	« وَقُلْ جَآءَ الحَقُّ وَزَهَقَ البَاطِلُ إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً »	١١٧
	١٨ ـ الكهف	
٤٦	« خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وخَيْرٌ أَمَلاً »	٤٠٠
٥٠	« وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ »	٣٩٣
٧١	« لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً »	١٣١
١٠٣	« بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً »	٤٠٠

رقم الآية		الصفحة

٢٧ ـ النمل

٢٨ ـ القصص

٢٩ ـ العنكبوت

٣١ ـ لقمان

٣٢ ـ السجدة

٣٣ ـ الأحزاب(*)

(*) والآية المنسوخة المعروفة بآية الرجم مكانها في سورة الأحزاب ، وهي : « إذا زنى الشيخُ والشيخةُ فارجموهُما البتةَ نَكَالاً من اللهِ واللهُ عزيزٌ حكيمٌ » ٣٧٠

رقم الآية		الصفحة
٣٣	« وَقَرْنَ في بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّةِ الأُولَىٰ »	٤٠
٣٤	« وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَالحِكْمَةِ »	٤٠
٦٦	« يالَيْتَنَا أَطَعْنَا اللهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا »	١٢٧
٦٧	« فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا »	١٢٧

٣٤ ـ سبأ

٣٤	« وَمَا أَرْسَلْنَا في قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا »	٢٦٠

٣٥ ـ فاطر

٢٤	« وإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيها نَذِيرٌ »	٢٦٠

٣٦ ـ يس

٣٢	«وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ»	٢٧٠

٣٨ ـ صۤ

١٤	«إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ»	٢٥٩
٤٤	« نِعْمَ العبدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ »	٤٣٤

٣٩ ـ الزُّمَر

٥٩	«بَلَىٰ قَدْ جاءَتْكَ آيَاتِي»	٥٢٩
٧٣،٧١	«وَسِيقَ الَّذِينَ ... »	٢٧٠

رقم الآية | الصفحة

★ ★ ★

٢ ـ الأحاديث والآثار(*)

(*) رتَّبْتُ الأحاديثَ والآثارَ حسب الحرف الأوّل من استشهاد النحويِّين ترتيب ألف باء تاء .

الصفحة

الصفحة

« ب »

« ت »

« ث »

الصفحة

« ج »

« ح »

« خ »

« ر »

« س »

الصفحة

« ص »

« ع »

« غ »

« ف »

« ق »

الصفحة

« ك »

« ل »

الصفحة

الصفحة

« ن »

الصفحة

الصفحة

★ ★ ★

٣ ـ الأمثال والأقوال السائرة

الصفحة

« ء »

الصفحة

الصفحة

« ع »

« ف »

« ك »

« ل »

الصفحة

★ ★ ★

٤ ـ الأشعــــار

« ء »

« بَ »

« بُ »

« بِ »

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
فإنَّ الحُمْرَ من شَرِّ المطايا	تميـــمِ	وافر	٤٧٨
ولقد نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيرَه	المُكْـرَمِ	كامل	٢٢٤
فَرَّتْ يهودُ وأَسْلَمَتْ جيرانَها	صَمَـــامِ	كامل	٣٢٢

« نَ »

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
أتاني هَواهَا قبلَ أن أعرفَ الهوىٰ	فتمكَّنَـــا	طويل	١٠٧
لو كنتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبلي	شَيْبَانَـــا		
إذاً لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ	لانـــــا	بسيط	٤٦٥
بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصَّبُو(ح)	وَأَلُومُهُنَّـهْ		
ويَقُلْنَ: شَيْبٌ قد عَلَا(كَ)	إنَّـــــهْ	مجزوء الكامل	٥٣٤
لتقمْ أنت يا ابنَ خيرِ قُرَيْشٍ	المسلمينا	خفيف	٤١٥، ٤٢١

« نِ »

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ له أبٌ	أبـــوانِ	طويل	٤٤٨
وكـلُّ أخٍ مفارِقُـهُ أخـــوه	الفرقـدان	وافر	٢٤٦، ٢٥٢
أليسَ الليلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو	تَدَانِـــي		
نعم ، وتَرَىٰ الهلالَ كما أراهُ	عَلَانـــي	وافر	٥٢٦
ألا يا ليتنـي حجـراً بوادٍ	تَلِدْنـــي	وافر	٥٠٢

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
« يَ »			
وتحتقرُ الدنيا احتقارَ مجرِّبٍ	فانيا	طويل	٤٢٣
ألا ليت حظِّي من زيارة أُمَّيَهْ	أشْتِيَهْ	طويل	١٣١
نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا	هاوذاليا	طويل	٤٥٧
يارُبَّ قائلةٍ غداً :	معاويَهْ	مجزوء الكامل	٤٤٨

★ ★ ★

أجـزاء أبيــات

★ ★ ★

٥ ـ الأرجــاز

الصفحة

* * *

٦ ـ الأعـــلام المترجَمون

الصفحة

« ء »

الصفحة

« ج »

« ح »

« خ »

الصفحة

الصفحة

« ش »

« ط »

« ع »

الصفحة

« ل »

« م »

الصفحة

* * *

٧ ـ الموضوعات

الصفحة

الصفحة

★ ★ ★

القســـم الثاني

الصفحة

المرفوعــات

الصفحة

المنصـــوبات

الصفحة

الصفحة

المجـــرورات

الصفحة

التــوابــع

الجــزء الثــانــي

الاســـم

الصفحة

الصفحة

الفعـــل

الصفحة

الحـــرف

الصفحة

٨ ـ مناهـل البحـث(*)

« أ »

١ ـ « إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين » للمرتضىٰ الزبيدي ـ المطبعة الميمنية .

٢ ـ « الإتقان في علوم القرآن » للسيوطي ـ مخطوط ـ الأحمدية رقم ٨٥ ـ حلب الشهباء .

٣ ـ « الأحاديث المشكلة في المرتبة » للحوت ـ الأولىٰ ١٤٠٣ هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت .

٤ ـ « اختصار علوم الحديث » لابن كثير ـ طبع صبيح الثالثة ١٣٧٧ هـ .

٥ ـ « الإحكام في أصول الأحكام » لابن حزم ـ تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ـ الطبعة الثانية ـ نشر دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .

٦ ـ « الإحكام في أصول الأحكام » للآمدي . بتعليق عبد الرزاق العفيفي ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت .

٧ ـ « أخبار عمر » لعلي الطنطاوي وناجي الطنطاوي ـ دار الفكر ـ بيروت .

٨ ـ « ارتشاف الضرب » ـ لأبي حيان ـ مخطوط ـ المكتبة الأحمدية ـ برقم ٨٩٩ بحلب .

٩ ـ « أساس البلاغة » للزمخشري بتحقيق عبد الرحيم محمود ـ مصورة .

---

* أثبتُّ مصادرَ البحثِ المشتملة على ما طُبع ، وما صُوِّرَ عن مخطوطٍ ، وما كُتِبَ بالآلة الكاتبة .

١٠ ـ « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » لابن عبد البر ـ بذيل « الإصابة » ـ نشر مكتبة الكليات الأزهرية .
١١ ـ « أسد الغابة في معرفة الصحابة » لعز الدين ابن الأثير ـ دار الفكر مصورة .
١٢ ـ « أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب » للحوت ـ نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت .
١٣ ـ « الإصابة في تمييز الصحابة » لابن حجر ـ بتحقيق علي محمد البجاوي ـ مطبعة نهضة مصر ـ الفجالة ـ القاهرة ١٣٨٣ هـ .
١٤ ـ « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » للدكتور محمود الطحان ـ الأولى ١٣٩٨ المطبعة العربية بحلب .
١٥ ـ « الأصول » للدكتور تمام حسان ـ دار الثقافة (المغرب) الأولىٰ ١٤٠١ هـ .
١٦ ـ « أصول السرخسي » للسرخسي ـ حققه أبو الوفا الأفغاني ـ مصورة .
١٧ ـ « إعراب الحديث النبوي » لأبي البقاء العكبري ـ تحقيق عبد الإله نبهان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٧ هـ.
١٨ ـ « الأعلام » لخير الدين الزِّرِكْلي ـ الرابعة ـ دار العلم للملايين ١٩٧٩ م .
١٩ ـ « الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب » للفارقي ـ بتحقيق سعيد الأفغاني ـ الثالثة ـ مؤسسة الرسالة ١٤٠٠ هـ بيروت .
٢٠ ـ « الإكمال في رفع الارتياب » لابن ماكولا ـ دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكنّ بالهند ١٣٨١ هـ .
٢١ ـ « أمالي ابن الحاجب » طبع بالآلة الكاتبة رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر ـ كلية اللغة العربية ـ تحقيق فخر صالح قدارة ١٩٨٣ م .

٢٢ ـ « أمالي السهيلي » لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي ـ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ـ مطبعة السعادة .

٢٣ ـ « الأمالي الشجرية » لابن الشجري طبع حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .

٢٤ ـ « الإنصاف في مسائل الخلاف » لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ الرابعة ١٣٨٠ هـ طبع السعادة .

٢٥ ـ « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الخامسة ١٩٦٦ م ، دار إحياء التراث ـ بيروت .

٢٦ ـ « الإيضاح العضدي » لأبي علي الفارسي ـ تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ـ الأولى ١٣٨٩ هـ مطبعة دار التأليف بمصر .

٢٧ ـ « الإيضاح في شرح المفصل » لابن الحاجب ـ تحقيق الدكتور موسىٰ بناي العليلي ـ مطبعة العاني ـ بغداد .

« ب »

٢٨ ـ « البحر المحيط » لأبي حيان ـ مصورة عن طبعة السعادة .

٢٩ ـ « البداية والنهاية » لابن كثير ـ الأولى ١٣٥١ هـ مطبعة السعادة بمصر .

٣٠ ـ « البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع » للشوكاني نشر دار المعرفة ـ بيروت .

٣١ ـ « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » للسيوطي ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ـ طبع عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤ م

« ت »

٣٢ ـ « تاج العروس » لمحمد مرتضى الزبيدي ـ المطبعة الخيرية ١٣٠٦ هـ بمصر .

٣٣ ـ « تاريخ بغداد أو مدينة السلام » للخطيب البغدادي ـ نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت عن طبعة السعادة ١٣٤٩ هـ

٣٤ ـ « تاريخ الخلفاء » للسيوطي بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بمصر الأولى ١٣٧١ هـ

٣٥ ـ « التبصرة والتذكرة » (شرح ألفية العراقي) للعراقي بتحقيق محمد بن الحسين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٣٦ ـ « تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي » للصيمري ـ بتحقيق الدكتور فتحي أحمد ـ نشر جامعة أم القرى ـ الأولى ١٤٠٢ دار الفكر . بدمشق .

٣٧ ـ « التبيان في إعراب القرآن » للعكبري ـ بتحقيق علي محمد البجاوي ـ طبع عيسى البابي الحلبي ١٣٩٦ هـ .

٣٨ ـ « تخريج أحاديث شرح الرضي الكافية » لعبد القادر البغدادي ـ مخطوط بخط المؤلف .

٣٩ ـ « تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي » للسيوطي بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ دار إحياء السنة النبوية ـ بيروت ـ الثانية ١٣٩٩ هـ

٤٠ ـ « تذكرة الحفاظ » للذهبي ـ دار إحياء التراث العربي عن طبعة حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٧٥ هـ .

٤١ ـ « الترغيب والترهيب » للمنذري ـ بشرح مصطفى محمد عمارة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الثالثة .

٤٢ ـ « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك ـ تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ـ دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ .
٤٣ ـ « تصحيفات المحدثين » لأبي أحمد العسكري ـ تحقيق الدكتور محمود ميرة ـ الطبعة العربية الحديثة ـ الأولى ١٤٠٢ هـ .
٤٤ ـ « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ـ دار المعرفة . بيروت ١٤٠١ هـ .
٤٥ ـ « تقريب التهذيب » لابن حجر ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ الثانية ١٣٩٥ هـ .
٤٦ ـ « التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير » لابن حجر ـ تحقيق شعبان محمد إسماعيل ـ نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩ هـ .
٤٧ ـ « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة » لعلي بن عَرَّاق الكناني ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق ـ طبع مكتبة القاهرة ١٣٧٨ هـ .
٤٨ ـ « تهذيب الآثار » (مسند عمر بن الخطاب) لأبي جعفر الطبري لمحمود محمد شاكر ـ مطبعة المدني بمصر ١٣٧٥ هـ .
٤٩ ـ « تهذيب التهذيب » لابن حجر ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف في الهند ـ حيدر آباد الدَّكَّن ١٣٢٥ هـ .
٥٠ ـ « تهذيب اللغة » للأزهري ـ تحقيق مجموعة من العلماء طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤ هـ .
٥١ ـ « توجيه النظر إلى أصول الأثر » لطاهر الجزائري ـ طبع مصر ١٣٢٩ هـ .
٥٢ ـ « التوشيح على صحيح البخاري » للسيوطي ـ مخطوط المكتبة الأحمدية بحلب برقم ٢٠٤ .

٥٣ ـ « توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك » للمرادي المعروف بـ « ابن أمِّ قاسم » ـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ الأولىٰ .

« ج »

٥٤ ـ « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر النمري ـ مصورة في بيروت عن الطبعة المنيرية .

٥٥ ـ « جامع الدروس العربية » لمصطفى الغلاييني ـ المطبعة العصرية ـ الثانية عشرة ١٣٩٣ هـ .

٥٦ ـ « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ـ مصورة عن طبعة دار الكتاب في القاهرة .

٥٧ ـ « جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس » للحميدي ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ .

٥٨ ـ « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٧١ هـ .

٥٩ ـ « الجمل في النحو » للزجاجي ـ تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة ـ الأولى ١٤٠٤ هـ .

٦٠ ـ « الجنىٰ الداني في حروف المعاني » للمرادي ـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . ومحمد نديم فاضل ـ المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ .

٦١ ـ « الجهابذة وعلوم الحديث » لعبد العزيز سيد الأهل ـ مطبعة المدني ـ القاهرة .

« ح »

٦٢ ـ « حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية » ـ طبع البابي الحلبي ١٣٥٩ هـ .

٦٣ ـ « حاشية الصبان على شرح الأشموني » ـ طبع عيسى البابي الحلبي .
٦٤ ـ « حاشية محرم على شرح الكافية » لملاجامي ـ طبع استانبول ١٣١٨ هـ .
٦٥ ـ « حاشية محمد عبادة على شرح شذور الذهب » ـ طبع عيسى البابي الحلبي .
٦٦ ـ « الحاوي للفتاوي » للسيوطي ـ دار الكتب العلمية . بيروت
٦٧ ـ « الحديث والمحدثون » للدكتور محمد محمد أبو زهو ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت .
٦٨ ـ « الحديث النبوي في النحو العربي » للدكتور محمود فجال . نشر نادي أبها الأدبي ـ طبع شركة العبيكان ـ الرياض .
٦٩ ـ « حلية الأولياء » لأبي نعيم ـ طبع السعادة ١٣٥١ هـ .

« خ »

٧٠ ـ « خزانة الأدب ولب لباب العرب » لعبد القادر البغدادي ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ دار الكتاب العربي ـ القاهرة ١٣٨٧ هـ .
٧١ ـ « الخصائص » لابن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ـ طبع دار الكتب ١٣٧١ هـ .
٧٢ ـ « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر » للمحبي ـ مصورة عن المطبعة الوهبية بمصر ١٢٨٤ هـ .
٧٣ ـ « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال » للخزرجي ـ تحقيق محمود عبد الوهاب فايد ـ مطبعة الفجالة ـ القاهرة ١٣٩٢ هـ .

« د »

٧٤ ـ « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة .

٧٥ ـ « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » لابن حجر ـ تصحيح عبد الله هاشم اليماني ـ مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٤ هـ .
٧٦ ـ « الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة » لابن حجر ـ مصورة عن دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٨ هـ .
٧٧ ـ « الدرر اللوامع على شواهد همع الهوامع » للشنقيطي ـ مصورة عن طبعة مصر ١٣٢٨ هـ .
٧٨ ـ « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » للسيوطي ـ تحقيق الدكتور محمد الصباغ ـ مطابع جامعة الملك سعود ـ الأولى ١٤٠٣ هـ .
٧٩ ـ « الدر المنثور في التفسير بالمأثور » للسيوطي ـ المطبعة الميمنية .
٨٠ ـ « درة الحجال في أسماء الرجال » (ذيل وفيات الأعيان) لابن القاضي ـ حققه محمد الأحمدي أبو النور ـ نشر دار التراث ـ القاهرة .
٨١ ـ « دفاع عن السنة ورَدّ شُبَه المستشرقين والكتاب المعاصرين » ألفه الدكتور محمد محمد أبو شهبة ـ مطبعة الأزهر .
٨٢ ـ « الديباج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المَذْهب » لبرهان الدين إبراهيم بن فرحون ـ حققه محمد الأحمدي أبو النور ـ دار التراث ـ القاهرة .
٨٣ ـ « ديوان ذي الرمة » شرح أبي نصر الباهلي ـ حققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح ـ طبع مؤسسة الإيمان ١٤٠٢ هـ .
٨٤ ـ « ديوان الفرزدق » ـ دار صادر ـ بيروت .

« ر »

٨٥ ـ « الرحلة في طلب الحديث » للخطيب البغدادي ـ تحقيق الدكتور نور الدين عتر ـ الأولى ١٣٩٥ هـ .

٨٦ ـ « الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرَّفة » ـ لمحمد بن جعفر الكتاني . مصورة .

٨٧ ـ « الروض الأنف » للسهيلي ـ تعليق طه عبد الرءوف سعد ـ تصوير دار المعرفة بيروت عن طبعة مصرية ١٣٩١ هـ .

٨٨ ـ « روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني » لمحمود الألوسي ـ الطباعة المنيرية .

« ز »

٨٩ ـ « زهر الآداب وثمرات الألباب » للحُصْرِي ـ تحقيق علي البجاوي ـ طبع عيسى البابي الحلبي ١٩٥٣ .

« س »

٩٠ ـ « سنن الترمذي » حقَّق عبد الوهاب عبد اللطيف الجزء الأول ، وعبد الرحمن محمد عثمان بقية الأجزاء . مصورة دار الفكر .

٩١ ـ « سنن الدارقطني » تصحيح عبد الله هاشم يماني ـ دار المحاسن للطباعة ـ القاهرة .

٩٢ ـ « سنن الدارمي » طبع بعناية محمد أحمد دهمان ـ مصورة .

٩٣ ـ « سنن أبي داود » تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مصورة .

٩٤ ـ « سنن ابن ماجهْ » تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ طبع عيسى البابي الحلبي ١٣٧٢ هـ .

٩٥ ـ « سنن النسائي » بشرح السيوطي ، وحاشية السندي ـ مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ بالقاهرة .

٩٦ ـ « السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي » للدكتور مصطفى السباعي ـ المكتب الإسلامي ـ الثانية .

٩٧ ـ « السنن الكبرى » للبيهقي ـ الأولىٰ بمطبعة مجلس دائرة المعارف في الهند ١٣٤٤ هـ .
٩٨ ـ « سيرة عمر بن الخطاب » لابن الجوزي . مصورة .
٩٩ ـ « السيرة النبوية » لأبي محمد عبد الملك بن هشام تحقيق مصطفى السقا وزميلَيْه ـ تصوير بيروت .

« ش »

١٠٠ـ « شذرات الذهب في أخبار من ذهب » لابن العماد الحنبلي ـ طبع القدسي القاهرة ١٣٥٠ هـ .
١٠١ـ « شرح أبيات مغنى اللبيب » لعبد القادر البغدادي ـ تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ـ مطبعة محمد هاشم الكتبي ـ الأولىٰ ـ دمشق ١٣٩٨ هـ .
١٠٢ـ « شرح أشعار الهذليين » لأبي سعيد الحسن السكري ـ تحقيق عبد الستار أحمد فراج ـ مطبعة المدني .
١٠٣ـ « شرح الأُشْمُوني عى ألفية ابن مالك » المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » لنور الدين علي أبي الحسن الأشموني ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ هـ .
١٠٤ـ « شرح ألفية ابن مالك » لمحمد بن محمد بن مالك ، بدر الدين ـ تصوير بيروت .
١٠٥ـ « شرح التصريح على التوضيح » لخالد بن عبد الله الأزهري ـ وبذيله حاشية يس بن زيد العليمي الحمصي ـ طبع عيسى البابي الحلبي .
١٠٦ـ « شرح جمل الزجاجي » لابن عصفور ـ حققه الدكتور صاحب أبو جناح ـ العراق ١٤٠٢ هـ .

١٠٧ـ « شرح ديوان الحماسة » للمرزوقي ـ تحقيق أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ـ طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧ هـ .

١٠٨ـ « شرح الشافية » لرضي الدين الإستراباذي ـ تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ـ مصورة عن طبعة حجازي بمصر .

١٠٩ـ « شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب » لابن هشام ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة بمصر ـ السابعة ١٣٧٦ هـ .

١١٠ـ « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك » لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهاشمي ـ السادسة عشرة ـ القاهرة ١٣٩٤ هـ .

١١١ـ « شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ » لابن مالك ـ تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد ١٣٩٧ هـ.

١١٢ـ « شرح قطر الندى وبل الصدى » لابن هشام ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة بمصر ، الثانية عشرة ١٣٨٦ هـ .

١١٣ـ « شرح الكافية » لرضي الدين الاستراباذي ـ طبع استانبول ١٣١٠ هـ .

١١٤ـ « شرح الكافية الشافية » لابن مالك ـ تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد الهريدي ـ مطبوعات جامعة أم القرى ـ الأولىٰ ١٤٠٢ هـ .

١١٥ـ « شرح اللمع » لابن بَرْهان العكبري ـ تحقيق الدكتور فائز فارس ـ الكويت ١٤٠٥ هـ .

١١٦ـ « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » لأبي أحمد العسكري ـ تحقيق عبد العزيز أحمد ـ طبع مصطفى البابي الحلبي ـ الأولى ١٣٨٣ هـ .

١١٧ـ « شرح المفصل » لابن يعيش ـ الطباعة المنيرية بمصر .

١١٨ـ « شرح المنظومة البيقونية » للشيخ عبد الله سراج الدين ـ الرابعة ١٣٩٥ هـ بيروت .

١١٩ـ « شرح نخبة الفكر » لعلي القاري ـ طبع استانبول ١٣٢٧ هـ.

١٢٠ـ « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » لابن مالك ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ مطبعة لجنة البيان العربي .

« ص »

١٢١ـ « الصحاح » (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ـ تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ـ القاهرة ١٣٧٧ هـ .

١٢٢ـ « صحيح البخاري » ـ طبع استانبول تصوير دار الفكر .

١٢٣ـ « صحيح الترمذي بشرح ابن العربي » ـ نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت .

١٢٤ـ « صحيح مسلم » بشرح النووي ـ المطبعة المصرية بالقاهرة ١٣٤٩ هـ .

١٢٥ـ « صحيح مسلم » تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ طبع عيسى البابي الحلبي ـ الأولى ١٣٧٤ هـ .

١٢٦ـ « صحيح مسلم » بشرح الأُبّي المسمىٰ : « إكمال إكمال المعلم » وشرح السنوسي المسمىٰ : « مُكَمِّل إكمال الإكمال » ـ تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت عن طبع السعادة ١٣٢٧ هـ .

١٢٧ـ « صفوة الصفوة » لأبي الفرج ابن الجوزي ـ تحقيق محمود فاخوري ، والدكتور محمد روّاس قلعة جي ـ الثانية ١٣٩٩ هـ بيروت .

١٢٨ـ « الصلة » لابن بشكوال ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .

« ض »

١٢٩ـ « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » لشمس الدين السخاوي ـ مصورة عن طبعة بمصر ١٣٥٥ هـ .

« ط »

١٣٠ـ « طبقات فحول الشعراء » لمحمد بن سلَّام الجمحي ـ تحقيق محمود شاكر ـ طبع المدني بالقاهرة ١٣٩٤ هـ .

١٣١ـ « الطبقات الكبرىٰ » لابن سعد ـ وفي خاتمة كل جزء تحقيق للمستشرق « ساخاو » بترجمة الدكتور عوني عبد الرؤوف ـ دار التحرير ـ القاهرة ١٣٨٨ هـ .

« ع »

١٣٢ـ « العُبَاب الزاخر واللباب الفاخر » لرضي الدين ، الحسن بن محمد الصغاني ـ منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ العراق ١٩٨١ م .

١٣٣ـ « العلل المتناهية في الأحاديث الواهية » لابن الجوزي ـ تحقيق إرشاد الحق الأثري ـ إدارة ترجمان السنة لاهور .

١٣٤ـ « علوم الحديث ومصطلحه » للدكتور صبحي الصالح ـ الحادية عشرة ـ دار العلم للملايين ـ بيروت .

١٣٥ـ « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » للعيني ـ الطبعة المنيرية ١٣٤٨ هـ .

١٣٦ـ « عناية القاضي وكفاية الراضي » (حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي » ـ دار صادر ـ بيروت .

« غ »

١٣٧ـ « غريب الحديث » لأبي عبيد القاسم بن سلّام الهروي ـ مصورة عن الطبعة الأولى بحيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٨٤ هـ .

١٣٨ـ « غريب الحديث » لابن الجوزي ـ تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ـ الأولى دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ .

« ف »

١٣٩ـ « الفائق في غريب الحديث » للزمخشري ـ حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي البجاوي ـ عيسى البابي الحلبي ١٩٤٥ م .

١٤٠ـ « الفتاوي الحديثية » لابن حجر الهيثمي ـ تصوير دار المعرفة ـ بيروت .

١٤١ـ « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » لابن حجر ـ تصوير عن الطبعة السلفية .

١٤٢ـ « الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد » مع مختصر شرحه « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » لأحمد عبد الرحمن البنا ـ تصوير ـ دار الحديث ـ القاهرة .

١٤٣ـ « فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي » لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ الثانية ١٣٨٨ هـ .

١٤٤ـ « الفرائد الجديدة » تحتوي على نظم الفريدة ، وشرحها « المطالع السعيدة » وكلاهما للسيوطي ـ تحقيق عبد الكريم المدرس ـ طبع الإرشاد ـ بغداد ١٣٩٧ هـ .

١٤٥ـ « فصل المقال في شرح كتاب الأمثال » لأبي عبيد البكري ، وهو شرح

لكتاب « الأمثال » لأبي عبيد القاسم بن سلام ـ تحقيق الدكتور إحسان عباس ، والدكتور عبد المجيد عابدين ـ دار الأمانة ـ بيروت ١٣٩١ هـ .

١٤٦ـ « الفصول الخمسون » لابن معطي ـ تحقيق الدكتور محمود الطناحي ـ طبع عيسى البابي الحلبي .

١٤٧ـ « فضل الخيل » للدمياطي ـ مخطوط الأحمدية برقم ٢٥٩ بحلب .

١٤٨ـ « الفهرست » لابن النديم ـ مطبعة الاستقامة .

١٤٩ـ « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » للشوكاني ـ تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ـ مصورة عن طبعة السنة المحمدية ١٣٩٨ هـ .

١٥٠ـ « فوات الوفيات » لمحمد بن شاكر الكتبي ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت .

١٥١ـ « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » للمناوي ـ طبع مصطفى محمد القاهرة ١٣٥٦ هـ .

« ق »

١٥٢ـ « القاموس المحيط » للفيروزأبادي ـ الثانية المطبعة الحسينية ١٣٤٤ هـ .

١٥٣ـ « القِرَىٰ لقاصِدِ أمِّ القُرَىٰ » لمحب الدين الطبري ـ تحقيق مصطفى السقا ـ طبع مصطفى البابي الحلبي ـ الثانية ١٣٩٠ هـ .

١٥٤ـ « قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث » للقاسمي ـ تصوير بيروت ـ دار إحياء السنة النبوية ١٣٩٩ هـ .

١٥٥ـ « قواعد في علوم الحديث » لظَفَر أحمد العثماني التهانوي ـ تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ الخامسة ، طبع بشركة العبيكان ـ الرياض ١٤٠٤ هـ .

« ك »

١٥٦ـ « الكافي شرح الهادي » للزنجاني . رسالتي التي أعددتها لنيل درجة الدكتوراه ، حققتها على عدة نسخ مخطوطة ، نسخة منها بخط المؤلف ـ جامعة الأزهر ـ كلية اللغة العربية (آلة كاتبة) ١٣٩٨ هـ .

١٥٧ـ « الكامل في التاريخ » لابن الأثير ـ دار الكتاب العربي بيروت .

١٥٨ـ « كتاب سيبويه » تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. الثانية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٥٩ـ « الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل » للزمخشري ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٧ هـ .

١٦٠ـ « كشف الخفاء ، ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » لإسماعيل العجلوني ـ طبع القدسي القاهرة ١٣٥١ هـ .

١٦١ـ « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » لكاتب جلبي مكتبة المثنى ـ تصوير بيروت .

١٦٢ـ « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي . تقديم المحدِّث محمد الحافظ التيجاني ـ الأولى ـ مطبعة السعادة .

١٦٣ـ « كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » لعلاء الدين الهندي ـ تصوير مؤسسة الرسالة بيروت ـ عن طبعة حلب .

« ل »

١٦٤ـ « اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » للسيوطي ـ نشر دار المعرفة ـ بيروت ـ الثانية ١٣٩٥ هـ .

١٦٥ـ « لسان العرب » لابن منظور ـ دار صادر بيروت ١٣٧٤ ـ ١٣٧٦ هـ .

١٦٦ـ « لمحات في أصول الحديث » للدكتور محمد أديب صالح ـ المكتب الإسلامي . بيروت ـ الثالثة ١٣٩٩ هـ .

« م »

١٦٧ـ « مجالس ثعلب » لأبي العباس ثعلب . تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٠ .

١٦٨ـ « المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين » لابن حبان ـ تحقيق محمود إبراهيم زائد ـ دار المعرفة ـ بيروت .

١٦٩ـ « مجمع الأمثال » للميداني ـ حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ـ طبع عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨ هـ .

١٧٠ـ « مجمع البيان في تفسير القرآن » لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ـ طهران ١٣٧٩ هـ .

١٧١ـ « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » لنور الدين الهيثمي ـ القدسي بالقاهرة ١٣٥٣ هـ .

١٧٢ـ « المحتسب في تبيين وُجُوه شواذ القراءات والإيضاح عنها » لابن جني ـ تحقيق علي النجدي ناصف وزميلَيْه .
طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٩ هـ .

١٧٣ـ « مختصر سنن أبي داود » للمنذري ، وبذيله « معالم السنن » للخطابي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ، ومحمد حامد الفقي ـ تصوير دار المعرفة بيروت ١٤٠٠ هـ .

١٧٤ـ « المدخل الفقهي العام » لمصطفى أحمد الزرقاء ـ مطابع ألف باء ـ الأديب بدمشق ١٩٦٧ م .

١٧٥- « المرتجل » لابن الخشاب - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢ هـ .
١٧٦- « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » للسيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولىٰ وزميلَيْه - عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
١٧٧- « المساعد على تسهيل الفوائد » لابن عقيل - تحقيق الدكتور محمد كامل بركات . دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ من مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز . مكة المكرمة .
١٧٨- « المستدرك على الصحيحين » للحاكم - دار الكتاب العربي - بيروت .
١٧٩- « المستصفىٰ من علم الأصول » للغزالي - مصورة عن طبعة بولاق .
١٨٠- « مسند الإمام أحمد » المكتب الإسلامي - بيروت - الثانية ١٣٩٨ هـ .
١٨١- « مشارق الأنوار على صحاح الآثار » للقاضي عياض - نشر دار التراث .
١٨٢- « مشكاة المصابيح » للتبريزي . تحقيق محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي . الثانية ١٣٩٩ هـ .
١٨٣- « مصادر اللغة » للدكتور عبد الحميد الشلقاني . مطابع جامعة الرياض . الأولى ١٩٨٠ .
١٨٤- « المصباح المنير » للفيومي . تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوي - دار المعارف .
١٨٥- « المصنف » لابن أبي شيبة .
١٨٦- « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » لعلي القاري . تحقيق

الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت الثانية ١٣٩٨ هـ .
١٨٧ـ « المعاني الكبير في أبيات المعاني » لأبي محمد ابن قتيبة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤٠٥ هـ .
١٨٨ـ « معجم الأدباء » لياقوت الحموي ـ دار المأمون ١٩٣٦ م .
١٨٩ـ .« معجم المطبوعات العربية والمعربة » ليوسف إلياس سركيس مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ .
١٩٠ـ « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي » عن الكتب الستة ، وعن مسند الدارمي ، وموطأ مالك ، ومسند أحمد . نشره الدكتور وِنْسِنْك ـ بريل من مدينة ليدن ١٩٣٦ ـ ١٩٦٩م .
١٩١ـ « معجم المؤلفين » لعمر رضا كحالة ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
١٩٢ـ « معرفة علوم الحديث » للحاكم ـ طبع دار الكتب ١٣٥٦ هـ .
١٩٣ـ « المغرب » للمطرزي ـ تحقيق محمود فاخوري ـ وعبد الحميد مختار الأولى ١٣٩٩ حلب .
١٩٤ـ « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام تحقيق الدكتور مازن مبارك ، ومحمد علي حمد الله ـ دار الفكر بدمشق ١٣٨٤ هـ .
١٩٥ـ « مفتاح العلوم » للسكاكي ـ ضبط نعيم نرزور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
١٩٦ـ « المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » لأبي العباس القرطبي ـ مخطوط العثمانية برقم ١٢٣ حلب .

١٩٧ـ « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » للسخاوي ـ تصحيح عبد الله محمد الصديق ـ دار الأدب العربي ١٣٧٥ هـ .
١٩٨ـ « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية » للشاطبي . مخطوط .
١٩٩ـ « المقاصد النحوية » للعيني ـ بحاشية « خزانة الأدب » طبعة بولاق .
٢٠٠ـ « المقتضب » للمبرد . تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩هـ.
٢٠١ـ « مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح » تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) مطبعة دار الكتب ١٩٧٤ م
٢٠٢ـ « مقدمة ابن الصلاح » ـ العلمية بحلب ١٣٥٠ هـ .
٢٠٣ـ « الممتع في التصريف » لابن عصفور ـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ الرابعة ١٣٩٩ هـ .
٢٠٤ـ « المنتقى شرح موطأ مالك » للباجي ـ مطبعة السعادة بمصر الأولى ١٣٣١ .
٢٠٥ـ منتهىٰ أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب » لأحمد بن محمد الشهير بابن الملا الحلبي ـ مخطوط الأحمدية برقم ٩٠٨ حلب .
٢٠٦ـ « منير الدياجي في تفسير الأحاجي » لأبي الحسن علم الدين علي السخاوي . رسالة أعدت لنيل درجة الدكتواره ـ من إعداد سلامة عبد القادر المرافي . من جامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية (آلة كاتبة) ١٤٠٦ هـ .
٢٠٧ـ « المواقف » لعضد الله والدين القاضي عبد الرحمن الإيجي.مصورة .

٢٠٨ـ « الموطأ » لمالك ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ طبع عيسى البابي الحلبي ١٣٧٠ هـ .
٢٠٩ـ « الموضوعات » لابن الجوزي ـ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ـ مطبعة المجد ـ الأولى ١٣٨٦ هـ .
٢١٠ـ « ميزان الإعتدال في نقد الرجال » للذهبي ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢ هـ .

« ن »

٢١١ـ « النحو الوافي » لعباس حسن ـ دار المعارف بمصر ـ الخامسة .
٢١٢ـ «نزهة النظر شرح نُخْبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر» لابن حجر
٢١٣ـ « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ـ مصورة .
٢١٤ـ « نصب الراية لأحاديث الهداية » لجمال الدين الزيلعي . المكتب الإسلامي ـ بيروت الثانية ١٣٩٣ هـ .
٢١٥ـ « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » للكتاني ـ الثانية التقدم بمصر .
٢١٦ـ « نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب » للمقّري ـ تحقيق الدكتور إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٨٨ هـ .
٢١٧ـ « النهاية في غريب الحديث والأثر » لمجد الدين أبي السعادات المبارك ابن محمد الجزري ، ابن الأثير ـ تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، وطاهر الزواوي . طبع عيسى البابي الحلبي .

« هـ »

٢١٨ـ « همع الهوامع شرح جمع الجوامع » للسيوطي دار المعرفة ـ بيروت مصورة .

« و »

٢١٩ـ « وحي القلم » لمصطفى صادق الرافعي ـ مطبعة الاستقامة ـ بالقاهرة .

٢٢٠ـ « الوسيط في علوم ومصطلح الحديث » ألفه الدكتور محمد محمد أبو شهبة ـ جدة الأولى ١٤٠٣ هـ .

٢٢١ـ « وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان » لابن خلكان تحقيق الدكتور إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٩٨ هـ .

★ ★ ★ ★ ★

References

As-Suyuṭiy, A. (1979). **Tadribur-Rawi (Training of a narrator)**, vol. II. Ed. by A. Abdul-Latif.

As-Suyuṭiy, A. (n.d.). **Al-muzher fi 'ulumil-lughati wa anwaiha (Fruitful aspects of linguistic sciences and their various categories)**. Ed. by M. A. Jad Al-Mawla, M.A. Al-Bajjawi, & M.A.F. Ibrahim.

Ibn As-Salah, A.U. (1350 H; 1981). **Muqaddamatu Ibn is-Salah fi 'ulum il-Hadïth (Ibn as-Salah's Introductory on Hadith sciences)**. Aleppo, Syria: Al-Ilmiyya Press.

'Iyadh Al-Qadhi, A. F. (1969). **Al-Ilma' (The ingenious hinting)**. Cairo: As-Sunna Al-Muhammadiyyah Press.

Translated by
Dr. Abdul-Latif Sheikh Ibrahim
Assistant Professor
Department of English & Translation
Faculty of Arabic & Social Sciences
The Islamic University of Imam Muhammad Ibn Saud
1407 H. - 1986 A.D.

banks, while, as for that which is of use to mankind, it remains in the earth" (XIII: 17).

Grace of Allah be upon Prophet Muhammad, his kindred, and his Companions.

Notes

[1]This is part of a **hadïth** checked by Ibn Mājah in his **Sunan,** Vol.1, Introduction (p. 85).

(b) The dread on the part of some of these grammarians of the horrible doom awaiting them if they should falsely impute a statement to Allah's Apostle (peace be upon him): "Let him who wilfully imputes a false statement to me have his seat in Hell (Sahih al-Bukhari: I, Learning Chapter, p. 35).

(c) The doubts raised by some grammarians to the effect that **Hadïth** should not be cited in grammar.

While the first two arguments are valid, the third is a feeble one and is by no means tenable.

I have thus challenged each of the claims against citing **Hadïth** in grammar, strongly supporting the argument for **Hadïth** citation. In adopting this view I have depended on conspicuous proofs and conclusive pieces of evidence. The same view was held by Abu-Abdullah bin Malik aṭ-Ṭa'iy al-Jiyaniy, a most knowledgeable Arab man of letters. When he emigrated from al-Andalus and settled down in Damascus, he was asked by a group of highly skilled **Hadïth** specialists to explicate certain problems involving lexical items in **hadïths** reported in Sahih al-Bukhari, the most authentic and accreditable volume next to the holy Qur'an, he addressed the queries in 71 sessions, providing the necessary elucidation and rectification. Hence his classic book **Shawahid at-Tawdhih wat-Tashih li-Mushkilat il-Jame is-Sahih (Elucidation and Explication of Problems in the True Hadïth Volume).** As Allah said, "Then, as for the foam, it passes away as scum upon the

scrutinizing the authenticity of the narrators and distinguishing truth from falsehood, the accurate from the alleged, and a narrator whose narration is authentic from one whose narration is questionable.

Thus **Hadïth** specialists developed a branch of learning that investigates the truthfulness of a **hadïth** and the trustworthiness of a **hadïth** narrator: "**ilmul-Jarhi wat-Ta'dil**" ("the Science of Accusation and Modification") or "**ilmur-Rijal**" ("the Science of Men"). These scientists expended a great effort, taking the enormous hardship of travelling and journeying to investigate the lives of narrators. This is how the **Hadïth** specialists were able to discriminate between true and false **hadïths.**

Thus while there was an incidence of falsehood, Allah provided for critics and experts, who were highly skilled in **Hadïth** and well versed in its texts and chains of authority, to identify such falsehood.

I wonder then why a group of people should dissuade others from citing **Hadïth** in grammar on the grounds that there was an incidence of **hadïth mawdhū'** . After all, a **hadïth mawdhū'** is not a holy **hadïth.**

Tenth, a group of grammarians have been reluctant to cite **hadïths** in grammatical issues. This is relatable to one of three reasons:

(a) Their lack of expertise in the art of **Hadïth,** lack of practice, and lack of devotion. It is only natural that without such expertise one should be incapable of fully appreciating the art.

more, traditionalists have shown meticulous attention to accuracy and perfection. This is attested to by the hardships they would take. The great majority of traditionalists were noted for their reliable memory, accuracy, and alertness. In this respect, **Taṣḥifatul-Muhaddithin (Traditionalists' Instances of Misconstruction)** by Al-Hasan bin Abdullah, Abu-Ahmad Al-Askariy (d. 382 H.) **Islahu Khata'il Muhaddithin (Rectification of Traditionalists' Error)** by Hamed bin Muhammad Al-Khattabiy (d. 388 H.) and Abul-Hassan Al-Dara Quṭniy's (d. 385 H.) book on misconstruction and misrepresentation are instances of works addressing the issue. On the other hand, in their criticisms traditionalists are known to show no flattery, no matter how influential the person being the object of criticism may be.

Thus the allegation that **hadïths** involve misconstruction and misrepresentation is far from misconstruction and misrepresentation, yet no-one has expressed the reservation that they should not be cited in language usage or grammatical issues.

Ninth, a "**hadïth mawdhū'**" (i.e. a groundless, fictitious **hadïth**) is not a holy **hadïth**; it is falsely and groundlessly ascribed to Prophet Muhammad. It states something that he neither said nor did nor approved of. The designation of a **hadïth mawdhū'** as a **hadïth** stems from its formal resemblance to a true **hadïth** (viz. an alleged chain of authority and body of a **hadïth**) and from the claim of the person who had fabricated it.

Hadïth researchers have addressed this issue,

cumbent on a student ot **Hadïth** that he should learn that body of grammar and language which enables him to get rid of two evils, solecism and misconstruction, and to escape the social stigma pertaining to each'' (p. 191).

Moreover, the Arabs and non-Arabs who handed down **Hadïth** to us were meticulous learners endowed with the peculiar ability to critically examine the chain of authority, and with the special command of texts. Unsurpassed by anyone of their successors, they left over for us a great wealth of **hadïths.**

Furthermor, no researcher has yet ascertained that **Hadïth** exhibits a greater number of grammatically deviant forms than does Arabic poetry—particularly as involving poetic licence and meaning-based narration. It is most surprising that grammarians based grammar on instances from poetry, which is of course different from prose, abandoning the holy **Hadïth,** a form of prose. It is well known that it is prose that best suits prose.

Eighth, meticulous scholars have carefully called attention to instances of misconstrucion and misrepresentation. The means to safe-guarding against misconstruction is to put down what scholarly people orally produce. However, once this is unfeasible and once the source for learning is the written text, the result could be misrepresentation and one could inevitably fall in the error of incorrect alteration or misconstruction.

Scholars have expended tremendous efforts in dealing with misconstruction and miserpresentation. Further-

memory and the accuracy in reporting a **Hadïth** from a written source. It also involves the narrator's alertness to the meaning of what he reports and, if he is rendering a meaning-based narration, to what causes a deviation from the intended meaning.

Scholars have not stipulated that the narrator should necessarily be a native speaker of Arabic, nor have they stipulated that he should not be a non-Arab. Thus the claim made by some grammarians that **Hadïth** should not be cited—on the grounds that it is reported by non - Arabs or half-breeds rather than by fluent speakers of Arabic — is untenable.

Seventh, the Prophet's Companions were pure Arabs whose speech could be cited as providing authentic samples of Arabic. These Companions were noted for their eloquence and fluent command of Arabic. Should a Companion forget the exact form of a **hadïth** he would render the meaning by means of other forms, of his own, representing standard usage as well. On the other hand, those who succeeded the Companions, either immediately or subsequently, would fall under one of the following categories: (a) pure Arabs; (b) non-Arabs. In the first place, what holds for the Prophet's Companions holds for the pure Arabs. In the second place, the non-Arabs were known for their genuine concern for accuracy and verbatim rendering of texts. They would report the holy **Hadïth** within the social context of native speakers who were in full command of Arabic, those who would frown upon solecism. As Ibn As-Salah (1981) states, "it is in-

in question and the rationale behind the **hadïths** in question. Having comprehended the true meaning of a given **hadïth**, they would render it in whatever form of expression they chose. While their main concern was to render the actual meaning they had grasped, formal expression was only a vehicle for rendering content.

Their successors, however, were concerned with the forms of expression communicated to them. Out of these forms they would decode the meaning. Thus unless the form of expression had been scrutinously checked for authenticity and once there is laxity about the wording and the meaning-based **hadïth**, there would be occasion for discord. To me, such laxity about form is permissible for a knowledgeable scholar when citing, conferring on an issue, or providing some piece of evidence, as Malik held, and particularly when reporting a message or reproducing it verbatim (1969, p. 180).

Sixth, once the prerequisites for narration are met in a nonnative speaker, the narration becomes acceptable. Specialists on **Hadïth** and Islamic Jurisprudence are unanimous in stipulating four basic qualities which a narrator must possess: (a)**'aql,** i.e. sanity, wisdom, (b) **dhabṭ,** one's command of what one is reporting, (c)**'adalah** or being**'adl,** i.e. free from committing any grave sin and not persistent in committing a minor sin, or free from whatever vitiates **murūàh** (adherence to what is commendable and avoidance of what is vile or evil), and (d) **Islam. Dhabṭ** presupposes the ability to commit **hadïths** to

holy **Sunna.** Their accomplishment involved the compiling of **hadïths** in authenticated volumes (viz. **Sihah, Sunan, Masânïd**) and dictionaries. This age is also known as the "Age of Narration".

Those who succeeded the Age of Narration would eventually perform the task of refining, explicating, and summing up the better known authentic books. Once the **hadïths** have been finally recorded in the exhaustive compilations, no-one could alter a lexical item in such works (Ibn As-Salah, 1981, p. 333; As-Suyūṭiy, 1979, p. 102).

Fifth, Prophet Muhammad (peace and grace of Allah be upon him) was not obligated to produce the same lexical item he had once uttered in a context other than the holy Qur'an. Thus disparity in the forms of a **hadïth** reported for an identical content can be due either to what a meaning-based narration involves or to the different contexts—involving differences in time, place, event, situation, listeners, persons seeking the solution of religious issues—in which Prophet Muhammed made the **hadïth.** Failure to recognize the impact of the particular context of situation can lead one to the erroneous assumption that the observed disparity is due to lack of rigour on the part of the narrators.

In this respect Al-Qādhi Iyadh states:

> It is no cogent argument holding that the Companions exhibited disparity in reporting the same **hadïth** in different forms, for they were aware of the context of situation associated with the lexical items

ascribing to Allah and His Apostle statements that are false, groundless.

The majority of traditionalists and jurisprudents hold, on the other hand, that those who exhibit meticulousness in manipulating lexical forms and who are adept at discriminating between subtle shades of meaning have the prerogative to resort to meaning-based narration. However, some traditionalists and jurisprudents have categorically objected to meaning-based narration, insisting on a verbatim rendering of the Prophet's own words. To them, the rationale is twofold. People have different view-points and different levels of comprehension. Moreover, there is hardly a learned person who is not excelled by a more learned one. As Prophet Muhammad said, "Many a time a person would be communicating jurisprudence to someone who is more jurisprudent".[1]

Thus once a narrator has reported the exact form he has ecaped error and has left it for those to whom the hadith is reported to endeavour to interpret it. The **hadïth** would also be handed down intact to later generations. Adherence to the exact form thus exhibits a greater objectivity on the part of the narrator and a greater authenticity on the part of the traditionalist.

Fourth, meaning-based narration was associated with the "Age of Recording". At the beginning of the second century (Hejira) scholars were, by decree of the Just Caliph Umar bin Abdul-Aziz (may grace of Allah be upon him), preoccupied with the official recording of the

First, the holy **Hadīth** is a vital source for Arabic grammar. A scholar who has had close experience with the art of the holy **Hadīth** and who has been keeping track of the authenticated **Sunna** volumes is bound to realize **Hadīth** as a source that is valuable in connection with the various aspects of the Arabic language and particularly with respect to Arabic grammar.

Second, the validity of a **hadīth** rests on its being substantiated by chain of authority. To traditionalists, chain of authority is of such crucial importance that without it the text of a **hadīth** would be untenable.

As stated in Ibn As-Ṣalāḥ's (1350 H./1981) **Introduction,** "chain of authority is a meritorious speciality and a highly commended practice of this nation" (p. 215). A **hadīth** is valid insofar as it is sustained by chain of authority. "Chain of authority is a necessity that is dictated by religious considerations", Abdullah Ibn Al-Mubarak (ʿIyadh Al-Qadhi, 1969) observed. "If it were not for chain of authority, one might say whatever one liked" (p. 194).

Third, checking for the authentic form of a **hadīth** was the incessant pursuit of traditionalists. It is unquestionable that one who is not well versed in the manipulation of lexical items and reordering of sentences and who has a limited scope of semantic interpretation is unlikely to record or narrate a **hadīth** in a form other than that in which it was first heard. To express a **hadīth** by the use of a form other than the original one would be an illegitimate, arbitrary endeavour, and an allegation

Chapter V: Refutation of the Claim that **Hadīths** Lack Authenticity

Part Two falls into 32 grammatical entries dealing with 76 problems.

This part is confined to a study of the **hadīths** reported in Imam Radhiy's **Sharḥul Kafiya** as well as of authenticated **hadīths** selected from **Sunna** (i.e. Prophet Muhammad's Tradition) volumes.

Al-Kafiya is a succinct grammatical treatise made by Imam Abu-Amr Uthman bin Umar, bin Abu-Bakr, Jamalud-Din bin Al-Hajeb (d. 646 H.). Some grammarians were so involved in **Al-Kāfiya** that they were named after it. Of these was Abu-Abdullah Muhammd bin Suleyman (d. 879 H.), known as "Kafiyaji," one of whose pupils was Imam Hafedh As-Siuṭiy (d. 911 H.).

In view of the wide interest **Al-Kafiya** captured in the Eastern Region of the Arab world, so many scholars were intent on explicating and elaborating on it so that there appeared over a hundred explicatory works. Radhiyud-Din Muhammad bin Al-Hasan Al-Astrabadiy's (d. 686 H.) explication is one of the most scrutinous and most comprehensive works dealing with **Al-Kāfiya.**

The discussion presented throughout has led to the final conclusion that the pieces of evidence adhered to by those who objected to citing the holy **Hadīth** in Arabic grammar are only feeble arguments and represent ill-substantiated claims. Following is a summary of the ten conclusions reached.

ABSTRACT

Praise be to Allah, and grace of Allah be upon Prophet Muhammad and his Companions.

The first source for Arabic grammar is the holy Qur'an, the Arabic Scripture with conspicuous proofs. The holy **Hadïth** (the Sayings of prophet Muhammad) constitutes the second source. The holy **Hadïth** ranks next to the holy Qur'an in view of the fact that the Prophet's **hadïths** exhibit a supreme level of eloquence and a superb style. The present work proposes to support the idea of citing the holy **Hadïth** in Arabic grammar.

This volume falls into two parts. Part One is an exhaustive study aimed to refute the argument against citing the holy **Hadïth** in Arabic grammar. Part Two is a grammatical study of the **hadïths** reported in Radhiy's **Sharḥul Kafiya (Explication of the Succinct Treatise).** Part One falls into the following five chapters:

Chapter I: Perspectives on the Science of the Holy **Hadïth**

Chapter II: Refutation of the Claim that **Hadïth** is Reported on a Meaning Basis

Chapter III: Refutation of the Claim that **Hadïth** is Reported by Nonnative Speakers of Arabic.

Chapter IV: Refutation of the Claim that **Hadïths** Suffer from Misrepresentation and Misconstruction

Grammatical Studies of Hadīths
Book Two

THE PROGRESSIVE MOVE TOWARDS THE CITATION OF HADITH IN ARABIC GRAMMAR

An Extensive Study in Refutation of
The Claims Against Citing the Hadīth
In Connection With Grammatical Rules
As Well As
A Grammatical Study of the Hadīths Mentioned
in
Al-Radhiy's *Explication of Al-Kafiyah*

Volume II

By
Dr. Mahmūd Fajjāl
Head of the Department of Syntax & Morphology
Faculty of Arabic & Social Sciences
The Islamic University of Imam Muhammad Ibn Saud
Abha